

# الفناوى الهندية المعروفة بالفناوى العالمكيرية

في مذهب الإمام الأعظم  
أبي حنيفة النعمان

تأليف  
العلامة الهام مولانا الشيخ نظام  
وجماعة من علماء الهند الأعلام

فهرسته وصنفه  
عبد اللطيف حسن عبد الرحمن

مستشرق  
مؤرخ  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

# الفناوى الهندسية

المعروفة بالفناوى العالمكيرية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف  
العلامة الهام مولانا الشيخ نظام  
وصحابة من علماء الرشد الأعظم

مطبعة وصحيفة  
عبد اللطيف حسن عبد الرحمن

الجزء الثاني

يحتوي على الكتب التالية:  
العقائد - الإيمان - الحجة - السيرة - التقية  
الذخيرة - البراءة - المحقق - الشركة - الوقف

مكتبات  
محمد علي بيضون  
دار الكتب العلمية

ب - بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية ببيروت - لبنان  
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
نشر الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تمجيده على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على أي أسطوانة ضوئية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

#### Exclusive Rights by

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

#### Droits Exclusifs à

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D., ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

#### الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

#### دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رئيس التحرير: شفيق الميخري، مترجم: ملكوت  
مطالقاتي : ٣٦١٣٩ - ٣٦١٣٨  
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - بيروت - لبنان

#### Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohary St., Malkat Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax: 00 961 1 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box: 11 - 9424 Beirut - Lebanon

#### Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif Rue Bohary, Imm. Malkat, 1ère Étage  
Tel. & Fax: 00 961 1 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
B.R.: 11 - 9424 Beyrouth - Liban



<http://www.dar-ilmiyah.com/>

e-mail: [saad@dar-ilmiyah.com](mailto:saad@dar-ilmiyah.com)  
[info@dar-ilmiyah.com](mailto:info@dar-ilmiyah.com)  
[beyrouth@dar-ilmiyah.com](mailto:beyrouth@dar-ilmiyah.com)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب

الباب الأول في تفسيره شرعاً وركنه وحكمه  
وأنواعه وشرطه وسببه والفاظه وفي العتق بالملك وغيره

أما تفسيره شرعاً: فهو أنه قوة حكمية تحدث في المخل من المالكية وأهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط السرخسي، حتى يصير به قادراً على التصرف في الأغيار وعلى دفع تصرف الأغيار في نفسه هكذا في التبيين.

وأما ركنه: فاللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يقوم مقامه كذا في البدائع.

وأما حكمه: فهو زوال الملك والرق عن الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة في الآخرة إذا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي.

وأما أنواعه فأربعة: واجب مندوب ومباح ومحظور أما الواجب فالإعتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والإفطار إلا أنه في باب القتل والظهار والإفطار واجب مع التبيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التخيير، وأما المندوب فالإعتاق لوجه الله تعالى من غير إيجاب، وأما المباح فهو الإعتاق من غير نية، وأما المحظور فهو الإعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق، فمن اعتق عبده للشيطان أو للعنصر عتق إلا أنه يكفر هكذا في السراج الوهاج.

وأما شرطه: فهو أن يكون المعتق حراً بالعملاً عاقلاً مالئاً ملك اليمين هكذا في النهاية، العسبي والمجنون ليسا من الأهل ولهذا لو أضافاه إلى تلك الحالة بأن قالاً اعتقته وأنا صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا إذا قال في حال صباه أو جنونه إذا بلغت أو أفقت فهو حر لم ينعقد كذا في التبيين، الأصل أنه إذا أضاف الإعتاق إلى حال معلوم الكون وهو ليس من أهل الإعتاق فيها يصدق ولو قال اعتقته وأنا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع، والذي يجن ويفيق فهو في حال إفاقته عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق، وعتق المكره والسكران واقع كذا في الهداية، ومن شرط المعتق أن لا يكون معتوهاً ولا مدهوشاً ولا مبرساً ولا مغشى عليه ولا نائماً حتى لا يصح الإعتاق من هؤلاء، ولو قال رجل: اعتقت عبدي وأنا نائم كان القول قوله، ولو قال: اعتقته قبل أن أخلق أو قبل أن يخلق لا يعتق وأما كونه طائعاً فليس بشرط عندنا وكونه جاداً ليس بشرط بالإجماع حتى يصح إعتاق الهازل وكذا كونه عامداً حتى يصح إعتاق الخاطيء وكذا الخلوص من شرط الخيار ليس بشرط في الإعتاق يعوض ويغير عوض إذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويبطل الشرط وإن كان الخيار للعبد فخلوه عن خياره شرط لصحته حتى لو رد العبد العقد في هذه الحالة ينفسخ العقد وكذا إسلام

المعتق ليس بشرط فيصيح الإعتاق من الكافر إلا أن إعتاق المرتد لا ينفذ في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف وعندهما نافذ وإعتاق المرتدة نافذ بلا خلاف وكذا صحة المعتق فيصيح إعتاق المريض مرض الموت إلا أن الإعتاق من المريض يعتبر من الثبوت وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصيح الإعتاق بالكتابة المستبينة والإشارة المفهومة هكذا في البدائع؛ ولو قال العبد مولاه وهو مريض أحرأنا محررك رأسه أي نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج؛ رجل له عبد في يده قيل له أعتقت هذا العبد فأومأ برأسه نعم لا يعتق لأنه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضيهان؛ ولا يشترط أن يكون عتاقاً بأنه مملوكه حتى لو قال الغاصب نلصانك أعتق هذا العبد فأعتقه وهو لا يعلم أنه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشيء؛ وكذا لو قال البائع للمشتري: أعتق هذا وأشار إلى المبيع فأعتقه المشتري ولم يعلم أنه عبده صح إعتاقه ويجعل قبضاً ويلزمه الثمن كما في الكشف الكبير كذا في البحر الرائق؛ قال أبو بكر: لو قال لرجل قل: كل عبيدي أحرار فقل وهو لا يحسن العربية عتق عبيده؛ قال انفقيه: وعندني أنهم لا يعتقون؛ ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعنم بأن هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البدائع؛ ومن شرطه النية في أحد نوعي الإعتاق وهو الكتابة دون الصريح كذا في البدائع.

وأما سببه: المثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القريب وقد يكون الإفراز بحرية إنسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بأن كان الحربي اشترى عبداً مسلماً فدخل به إلى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة رحمه الله؛ وكذا زوال يده عنه بأن هرب من مولاه الحربي إلى دار الإسلام كذا في فتح القدير؛ وإن أسلم عبد الحربي ولم يخرج إلينا لا يعتق فإن أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبداً له؛ ولو أسلم عبد الحربي فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لصاحبيه؛ وكذا لو باعه من ذمي؛ ولو عاد الحربي إلى دار الحرب وخفف أم ولده أو مديراً دبره في دار الإسلام حكمه بعثتها كذا في فتاوى قاضيهان.

وأما ألفاظه فثلاثة أنواع: صريح وملحق به؛ وكتاية فالصريح: كلفظ الحرية والعتق ولولاء وما اشتق منها وأنه لا يفتقر إلى النية وصفه به أو أخبر أو نادى كقوله لعبده أو أمته أنت حر أو معتق أو عتيق أو محرر أو قد حررتك أو أعتقتك أو يا حر أو يا عتيق أو يا مولاي أو هذا مولاي؛ ولو نوى بهذه الألفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوي النفسي؛ ولو نوى أنه كان حراً إن كان مسيئاً يصدق ديناً لا قضاء وإن كان مولداً لا يصدق أصلاً ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسي؛ رجل قال لعبده أنت حر أتبته فمات العبد قبل أن يقول أتبته فإنه يموت عبداً كذا في فتاوى قاضيهان؛ رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه بأحر لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى؛ فإن أراد به الإنشاء يعتق هكذا في الاختيار شرح المختار؛ ولو دعاه بالفارسية يا آزاد<sup>(١)</sup> يعتق ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية بأحر يعتق كذا في الفتاوى الكبرى؛ رجل بعث غلامه إلى بلدة وقال له: إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر إن كان

(١) قوله يا آزاد: بفتح الهمزة مع اللد معناها: يا حر.

المولى قال له حينئذ: سميتك حراً فإذا استقبلك أحد فقل أنا حر لا يعتق وإن لم يكن المولى قال له: سميتك حراً وإنما قال له إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله: أنا حر يعتق قضاء، وما لم يقل العبد أنا حر لا يعتق كما لو قال لعبد: قل أنا حر لا يعتق ما لم يقل أنا حر، ولو قال لغيره: قل لغلالي إنك حر أو قال إنه حر عتق للحال، ولو قال للمأمور: قل لغلالي أنت حر لا يعتق ما لم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضيخان، ولو دعا عبده سالماً فقال ياسالم فأجابه مرزوق فقال أنت حر ولا نية له عتق الذي أجابه، ولو قال: عتيت سالماً عتقا في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فإنما يعتق الذي عنده خاصة، ولو قال يا سالم: أنت حر فإذا هو عبد آخر له أو لغيره عتق سالم كذا في البدائع، رجل قال لغيره: أليس هذا حراً وأشار إلى عبد نفسه عتق في القضاء كذا في الظهيرية، في فتاوى أبي الليث إذا قال لعبد: أنت حر أو لأمته أنت حر عتق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى، ولو قال لعبد العتاق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى، ولو قال: عتقتك علي واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان، قال لعبد: عتقتك واجب لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى، ولو قال أنت عتق يعتق وإن لم ينو كذا في محيط السرخسي، إن قال لعبد: أنت حر أو لا لا يعتق إجماعاً كذا في السراج الوهاج، وإذا قال لعبد: أنت أعتق من فلان يعني به عبداً آخر وعنى به أنت أقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتق، ولو قال: أنت أعتق من هذا في ملكي أو قال في السن لم يعتق أصلاً وكذا إذا قال أنت عتق السن كذا في المحيط، ولو قال: أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء، ولو قال أنت عتق وقال عتيت به في الملك لا يدين في القضاء، رجل قال لعبد: أعتقتك الله عتق وإن لم ينو هو اغتار كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال أنت حر السن أو حر الحسن أو حر الوجه جمالاً وحسناً لم يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في اخلاقك لم يعتق، كذا في محيط السرخسي، قال في الأجnas: لو قال يا حر النفس عتق في القضاء كذا في غاية البيان، في المنتقى رجل له عبد قد حل دمه بالقصاص فقال له: قد أعتقتك، ثم قال: عتيت العتق عن الدم فإنه في القضاء على الرق ويلزمه العفو بإقراره لأنه عنه ولو لم يقل عتيت العتق عن القتل لم يلزمه العفو، ولو قال أعتقته لوجه الله عن القصاص بالدم كان كما قال كذا في المحيط، رجل قال لعبد نسبك حر أو قال: أصلك حر إن علم أنه سبي لا يعتق وإن لم يعلم أنه سبي فهو حر ولو قال: أبوك حران لا يعتق لاحتمال أنهما عتقا بعد ما ولد، رجل له عبد ولعبد ابن فقال المولى لعبد: ابنك حر<sup>(١)</sup> عتق الابن ولا يعتق الأب، ولو قال ابنك ابن حر عتق الأب ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضيخان، ولو أضاف العتق إلى جزء يعبر به عن جميع البدن كقوله رأسك أو رقبته أو لسانك حر عتق، ولو أضافه إلى جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن لم يعتق كذا في محيط السرخسي ولو قال فرجك حر قال للعبد أو للامة عتق بخلاف الذكر في ظاهرها الرواية ولو قال لأمته فرجك حر من الجماع، عن أبي يوسف رحمه الله أنها تعتق في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان، والأصح في الدبر والاست أنه يعتق كذا في النهر الفائق، وقيل: لا يعتق وهو الأصح، ولو قال: عتقتك حر قيل: يعتق كما في الرقية، وقيل: لا يعتق

(١) قوله ابنك ابن حر إلخ: بتووين لفظ ابن في الأول وعدمه في الثاني اهـ بحراري.

فإنه لم يستعمل ذكر العتق عبارة عن البدن كما في الدبر كذا في محيط السرخسي، ولو قال: رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو بدنك بدن حر بالإضافة لا يعتق وكذا إذا قال له مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل بدن حر بالإضافة لا يعتق وإن قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو بدنك بدن حر بالتثنية يعتق، وكذا إذا قال فرجك فرج حر بالتثنية عتقت كذا في السراج الوهاج، ولو قال أنت مثل الحر لم يعتق بل أنت كذا في الجمع وهكذا في الكافي، رجل قال عبيد أهل بلغ أحرار أو قال: عبيد أهل بغداد أحرار ولم يشو عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلغ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو قال كل عبد في الأرض أو قال كل عبد في الدنيا، قال أبو يوسف رحمه الله: لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله: يعتق والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله، ولو قال: كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف، ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبده في قولهم ولو قال: ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده في قولهم كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال لعبده: ما أنت إلا حر عتق كذا في الهداية، ولو قال: لامرأة حرة: أنت حرة مثل هذه وأراد بقوله: هذه أمته فإن أمته تعتق، ولو قال: لم أرد العتاق لم يصدق في القضاء، قال لامته أنت حرة مثل هذه لامة الغير تعتق، كذا في التاتارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع، رجل قال لامته أنت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق أمته إلا أن ينوي العتق وكذا لو قال لحرمة أنت مثل هذه لا تعتق أمته إلا أن ينوي العتق كذا في فتاوى قاضيه خان، قال أبو يوسف رحمه الله: رجل قال لثوب خاطه مملوكه: هذه خياطة حر أو قال لدابة مملوكه: هذه دابة حر، أو قال: لمشي عبده هذه مشية حر أو لكلامه هذا كلام حر لم يعتق إلا بالنية كذا في محيط السرخسي، رجل قال حر فقيل له ما عنيبت فقال عبدي عتق عبده كذا في فتاوى قاضيه خان. الملحق بالصريح: كقوله وهبت لك نفسك أو وهبت نفسك منك أو بعث نفسك منك عتق به قبل العبد أو لا نوى أو لم ينو كذا في الحاوي القدسي وكذلك إذا قال وهبت لك رقبتك فقال لا أريد عتق كذا في المحيط، وهو الأصح هكذا في شرح أبي المكارم للنقاية، وإذا قال بعث نفسك بكذا فإنه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير، ولو قال تصدقت عليك بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل، ولو قال وهبت لك عتقك وقال عنيبت به الإعراض عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتيق فلان عتق قضاء، ولو قال أعتقت فلان، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيه خان، وأما كنايةات العتق: فكقوله لأمك لي عليك ولا سبيل لي عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خليت سبيلك إن نوى به الحرية عتق وإن لم ينو لم يعتق، كذا في الحاوي القدسي، وإذا قال لا سبيل لي عليك إلا سبيل الولاء يعتق في القضاء ولا يصدق أنه أراد به غير العتق ولو قال إلا سبيل المولاة دين في القضاء كذا في البدائع، رجل قال لعبده لارق لي عليك إن نوى العتق عتق وإلا فلا هكذا في فتاوى قاضيه خان، قال لغلامه أنت لله لا يعتق في قول الإمام وإن نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاطي، ولو قال جعلتك لله خالصاً رري عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وإن نوى وعنهما أنه يعتق، كذا في فتح

القدير، رجل قال لعبده في مرضه أنت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله تعالى في صحته أو في مرضه أو في وصيته وقال لم أنو العتق أو لم يقل شيئاً حتى مات فإنه يباع، وإن نوى العتق فهو حر كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال أنت عبد الله لا يعتق بلا خلاف كذا في الغياثية، ولو قال لعبده أو أمته أنا عبدك يعتق إذا نوى كذا في الوجيز للكردي، روي عن أبي بومسف رحمه الله تعالى أنه قال إذا قال لامته أطلقكك يريد به العتق تعتق، ولو قال أطلقكك يريد العتق لا تعتق عندنا كذا في البدائع، ولو قال لها فرجك عليّ حرام ونوى العتق لا تعتق، ولو قال لعبده بالهجاء أنت حر وإن نوى العتق عتق وإلا فلا، ولو قال لعبده لاسلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق وإن نوى ولو قال لامته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو حرمتك أو أنت خلية أو بركة أو اختاري فاخترت أو قال اخرجني أو استبرئي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وإن نوى العتق، وكذا لو قال لست بأمه لي أو قال لا حق لي عليك لا تعتق وإن نوى كذا في فتاوى قاضيخان، ولا يعتق بصريح الطلاق وكنهاته وإن نواه كذا في محيط السرغسي، ولو قال له أمرك بيدك أو قال له اختر وقف على النية ولو قال له امر عشقك بيدك أو جعلت عشقك بيدك أو قال له اختر العتق أو خيرتك في عشقك أو في العتق لا يحتاج في ذلك كله إلى النية لأنه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق ويقف على المجلس كذا في البدائع، رجل عاتبت امرأته في جارية له فقال لامراته أمرها بيدك فاعتقتها المرأة فإن نوى المولى العتق عتقت وإلا فلا فإن هذا يكون على البيع، ولو قال لها أمرك فيها جائز فهذا على العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيخان، إن قال لامته اعتقي نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلاً كذا في المبسوط، رجل قال لعبده افعل في نفسك ما شئت فإن أعنتق نفسه قبل أن يقوم عن مجلسه عتق، ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وأن يبيع نفسه وأن يتصدق بنفسه على من يشاء كذا في فتاوى قاضيخان، رجل قال لعبده أنت غير مملوك فهذا لا يكون عتقاً منه ولكن ليس له أن يذيعه وإن مات لا يرث بالولاء وإن قال المملوك بعد ذلك أنني مملوك له فصدقه كان مملوكاً له، رواه إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط، رجل قال لعبده هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي إن كان المملوك بصلح ولداً له وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أعجمياً جليياً أو مولداً وإن كان العبد بصلح ولداً له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وإن كان العبد لا بصلح ولداً له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان، وهو الصحيح كذا في الزاد، ولو قال لعبده هذا ابني أو قال لجاريته هذه أمتي ومثلهما يلد مثله عتق وإن لم يكن له ابوان معروفان وصدقه يثبت النسب منهما وإلا فلا قال بعض مشايخنا في دعوى البنوة أيضاً لا يثبت النسب إلا بتصدق الغلام والصحيح أنه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال لعبده هذا ابني ومثله لا يلد لمثله عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة، ولو قال لصبي صغير هذا جدي قيل: هو على هذا الخلاف وقيل: لا يعتق بالإجماع كذا في الهداية، ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات أنه يعتق والصحيح أنه لا يعتق كذا في فتاوى



قاضيخان، ولو قال هذا عمي أو خالي يعتق وهو المختار كذا في الغيائية، ولو قال لغلame هذه ابنتي أو قال لجاريته هذا ابني فإنه لا يعتق ومن مشايخنا من قال هذه المسألة على الخلاف أيضاً ومنهم من قال لا بل تلك المسألة على الاتفاق وهو الأظهر كذا في المحيط، وإن قال أخي أو أختي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي رواية الأصل إلا بالنية كذا في غاية السروجي، لو قال هذا أخي لأبي أو قال لأمي يعتق عليه كذا في المحيط، ولو قال لعبد غيره هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه كذا في السراج الوهاج، ولو قال لأمنه هذه خالتي أو عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني أو أخي أو أختي من زنا كذا في محيط السرخسي، ولو قال يا ابني أو يا أخي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي وهو الظاهر إلا أن ينوي ذكره في التحفة كذا في غاية السروجي، ولو قال لعبد: يا بني أو قال لأمنه يا بنتي لا يعتق وإن نوى كما لو قال يا ابن أو قال يا ابنة ولم يصف إلى نفسه فإنه لا يعتق وإن نوى كذا في فتاوى قاضيخان، في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال يا أبي يا جدي يا خالي يا عمي أو قال لجاريته يا عمتي يا خالتي يا أختي لا يعتق في جميع ذلك، زاد في تحفة الفقهاء إلا بالنية كذا في النهر الفائق، حكى عن أبي القاسم الصفار أنه سئل عن رجل جاءت جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما صنعت بالسراج ووجهك أضوا من السراج يا من أنا عبدك قال هذا كله لطف لا تعتق هذا إذا لم ينو العتق، فإن نوى عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان كذا في فتاوى قاضيخان، إذا قال لعبد: ياسيد أو قال ياسيدي أو قال لأمنه يا سيدة أو قال لها ياسيدي فإن نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وإن لم ينو العتق اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه واحتار الفقيه أبو الليث أنه لا يعتق، كذا في الذخيرة، إذا قال<sup>(١)</sup> يا آزاد مرد أو قال لها<sup>(٢)</sup> يا آزاد زن أو قال لها<sup>(٣)</sup> يا كديا نوي من<sup>(٤)</sup> أو ياكد بانو فإن نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وإن لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يعتق، ولو قال لغلame يا زاد مرد بدون الألف لا يعتق وإن نوى العتق هكذا حكى عن الفقيه أبي بكر كذا في المحيط، قال لجاريته<sup>(٥)</sup> بامولى زاده لا تعتق كذا في الفتاوى الكبرى، رجل قال لعبد<sup>(٦)</sup> يانيم آزاد قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصفك حر، رجل قال لعبد<sup>(٧)</sup> تاتوينده بودي بعذاب تواندر بودم اكنون كه نيستي بعذاب تواندرم قالوا هذا إقرار منه بعتقه فيعتق في القضاء، رجل قال لعبد<sup>(٨)</sup> تو آزاد تراز مني، إن نوى العتق عتق وإلا فلا، عبد قال لمولاه<sup>(٩)</sup> آزادی، من بيد اكن فقال المولى<sup>(١٠)</sup> آزادی، توبيد اكردم ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال له يامالكى لا يعتق بلا نية كذا في الكافي، رجل له عبد واحد فقال اعتقت عبدي يعتق كذا في محيط السرخسي، رجل قال لآخر أنا مولى أبيك أعتق أبوك أبي وامى لم يكن القائل عبداً للمقر له، وكذا لو قال أنا مولى أبيك ولم يقل أعتقتي أبوك فإنه يكون حراً ولو قال أنا مولى أبيك اعتقتي فهو مملوك إذا جحد الوارث إعتاق الأب إلا أن يأتي

(١) أيها الرجل المعتوق. (٢) أيها المرأة المعتوقة. (٣) يا سيدة بيني. (٤) أو يا سيدة البيت. (٥) يا بنت المولى. (٦) يا نصف حر. (٧) لما كنت عبداً كنت في عذابك والآن مع كونك لست عبداً أنا في عذابك. (٨) أنت أعتق مي. (٩) أظهر عنتي. (١٠) أظهرت عتقت.

المقرب بيينة، رجل أعتق عبده وله مال فماله لمولاه إلا ثوباً يوارى العبد أي ثوب شاءه المولى كذا في فتاوى قاضيخان، قال لثلاثة أعبد له أنتم أحرار إلا فلاناً وفلاناً عتقوا جميعاً كذا في الفتاوى الكبرى، رجل له خمسة عبد فقال عشرة من مملوكي إلا واحداً أحرار عتقوا جميعاً، ولو قال مملوكي العشرة أحرار إلا واحداً عتق أربعة كذا في فتاوى قاضيخان، ويستحب أن يعتق الرجل أنعبه والمرأة الأمة ليتحقق مقابلة الأعضاء بالأعضاء كذا في الظهيرية، ويستحب للرجل إذا استخدم عبده سبع سنين أن يعتقه أو يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة ويستحب للمعتق أن يكتب للعبد كتاباً ويشهد عليه شهوداً توثقاً وصيانة عن التجاحد والتنازع فيه كذا في محيط السرخسي والله أعلم بالصواب.

**فصل في العتق بالملك وغيره:** من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه صغيراً كان المالك أو كبيراً صحيح العقل أو مجنوناً كذا في غاية البيان، وصفة ذي الرحم المحرم أن يكون قريباً حرم نكاحه أبداً فالرحم عبارة عن القرابة، والمحرم عبارة عن حرمة التناكح، فالمحرم بلا رحم نحو أن يملك زوجة ابنه أو ابنه أو بنت عمه وهي أخته رضاعاً لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبني الأعمام والأخوال لا يعتق كذا في الكافي، ولو ملك محرماً له برضاع أو مصاهرة لم يعتق عليه، ولو ملك أحد الزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط، ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلماً أو كافراً في دار الإسلام وكذا لا فرق إذا كان المملوك مسلماً أو كافراً كذا في غاية البيان فإذا ملك الحرابي ذا رحم محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرية الشريفة، ولو ملك الحرابي قريبه ودخل إلينا بأمان عتق عليه كذا في فتاوى قاضيخان، ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهرية الشريفة، اشترى العبد المأذون ذا رحم محرم من سيده وليس عليه دين محيط عتق وإن كان دين محيط لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو اشترى المكاتب ابن مولاه لم يعتق في قولهم جميعاً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة، ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولودين وغيرهم فاعتقهم مولاه عتقوا كذا في المضمرات، الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريبه لا يعتق كذا في السراجية، رجل أقر في مرضه لابنه بألف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالاً إلا لمملوكاً هو أخو الابن لأمه وقيمة المملوك مثل اثنين قال محمد رحمه الله تعالى يعتق: المملوك لأن الإقرار في المرض وصية فإذا ملك أخاه عتق عبده ولو كان الإقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك لإحاطة الدين بالتركة وبهذا تبين أن دين الموارث في التركة يمنع ملك الموارث في التركة كذا في الظهيرية، ولو اشترى أمة وهي حبلى من أبيه والأمة لغير الأب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعتق الأمة ولا يجوز بيعها قبل أن تضع وثه إن يبيعها إذا وضعت كذا في البدائع، إن أعتق حاملاً عتق حملها، ولو أعتق الحامل خاصة عتق دونها، ولو أعتق الحامل على مال صبح ولا يجب المال وإنما يعرف قيام الحمل وقت العتق إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر منه كذا في الهداية، فلو جاءت به لستة أشهر فصاعداً من وقت العتق لا يعتق إلا أن يكون حملها توءم من جاءت بأولئها لأقل من ستة أشهر ثم جاءت بانثاني لستة أشهر أو أكثر أو تكون هذه الأمة معتدة عن طلاق أو وفاة فولدت لأقل من سنتين من وقت العراق وإن كان لاكثر من ستة أشهر من وقت الإعتاق فحينئذ يعتق كذا في فتح القدير،

ولد الامة من مولاها حرّ وولدها من زوجها مملوك لسيدها بخلاف ولد المضرور، وولد الحرّة حرّ على كل حال لان جانبها راجح فيتبعها في وصف الحرية كما يتبعها في المملوكية والمرقوبة والتدبير وامومية الولد والكتابة كذا في الهداية، إذا قال لامته الحامل أنت حرّة وقد خرج منها بعض الولد إن كان الخارج أقل يعتق وإن كان الخارج أكثر لا يعتق، وذكر هشام والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لامته الحبلّى وقد خرج منها نصف بدن الولد أنت حرّة قال إن كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وإن كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعناه ان يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً فالولد حرّ كذا في المحيط، في المنتقى لو قال لامته: اكبر ولد في بطنك فهو حرّ فولدت ولدين في بطن فأولهما خروجاً أكبرهما وهو حرّ، ولو قال لامته العلقة والمضغة التي في بطنك حرّ يعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسي، رجل اعتق جارية إنسان فأجاز المولى إعتاقه بعدما ولدت لا يعتق الولد، ولو قال لامته كل مملوك لي غيرك حرّ لا يعتق حملها، رجل قال لامته الحامل في صحتها أنت حرّة أو مافي بطنك فولدت من الغد غلاماً ميتاً استبان خلقه عتقت الجارية في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو لم تلد حتى ضرب إنسان بطنها فالقت من الغد جنيئاً ميتاً استبان خلقه فهو بالخيار إن اعتق الأم يعتق الجنين بعثتها وإن لم تكن حاملاً عتقت الجارية كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال لامته الحامل أنت حرّة أو مافي بطنك فمات المولى قبل البيان فضرب إنسان بطنها فالقت جنيئاً ميتاً قد استبان خلقه قال في الجنين غرة حرّة ويعتق نصف الامة وتسعى في نصف قيمتها ولاسعاية على الجنين كذا في محيط السرخسي، ولو اعتق الحرّبي عبده الحرّبي في دار الحرب لاينفذ إعتاقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبيه، ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح إعتاقه في قولهم جميعاً ويكون الولاء للحرّبي، إذا مات الحرّبي أو قتل أو اسرايعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته إذا مات المولى، رجل دخل دار الهند ثم خرج إلى دار الإسلام ومعه هندي يقول انا عبده ثم أسلم الهندي، قالوا إن خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرّاً وقول الهندي انا عبدك يكون باطلاً وإن أخرجه مكرهاً كان عبداً له كذا في فتاوى قاضيخان، الحرّبي لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وإن لم يبعه، قال بعض مشايخنا: هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع واللّه اعلم بالصواب .

### الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه

من اعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كربعت حرّ أو لا كبعضك أو جزء منك أو شقص غير أنه يؤمر بالبيان لم يعتق كله عند الإمام وقالوا: يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المضمرات، وأما سهمك حرّ فالسدس عنده وكذا الشيء كذا في العتابة، ومعتق البعض كالملكاتب في توقف عتق كله على أداء البدل وكونه أحق بمكاسبه ولايد ولا استخدام وكون الرق كاملاً هكذا في النهر الفائق، ولا يرث ولا يورث ولا تجوز شهادته ولا يتزوج إلا اثنتين كذا في التتارخانية، ولا يجوز له التزوج إلا بإذن المولى ولا يهب ولا يتصدق إلا الشيء اليسير

ولا يتكفل ولا يقرض إلا أنه إذا عجز لا يرد إلى الرق كذا في غاية البيان، ويجب إزالة الملك عن الباقي بالاستسعاء أو الإعتاق وإذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في الكافي، وإذا كان العبد بين شريكين فاعتق أحدهما نصيبه عتق فإن كان موسراً فشريكه بالخيار إن شاء أعتق وإن شاء ضمن شريكه وإن شاء استسعى العبد كذا في الهداية، وإذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر أن يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يهبه لأنه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للإمام السرخسي، وفي التحفة للشريك فيه خمس خيارات إن كان المعتق موسراً إن شاء أعتق نصيبه وإن شاء دبره وإن شاء كاتبه وإن شاء استساعه وإن شاء ضمن شريكه المعتق غير أنه إذا دبره يصير نصيبه مديراً ويجب عليه السعاية للحال فاعتق ولا يجوز له أن يؤخر عتقه إلى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي، وإن كان معسراً فكذلك إلا أنه لا يضمن كذا في خزائن المفتين، وليس للشريك الساكن خيار الترك على حاله كذا في البدائع، واختياره أن يقول اخترت أن أضحكك أو يقول أعطني حفي أما إذا اختاره بالقلب فذاك ليس بشيء كذا في النهاية، والولاء بينهما في الإعتاق والمكاتبة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمن الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي، ولا يرجع المستسعى على المعتق بما أدى بالإجماع كذا في الجوهرية النيرة، وإذا ضمن الذي أعتق فالمعتق بالخيار إن شاء أعتق ما بقي وإن شاء دبر وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى كذا في البدائع، وإن أبراه الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكن على العبد كذا في العتابة، ولو باع الساكن نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فالقياس أنه يجوز كالتضمن، وفي الاستحسان لا كذا في النهاية، وإذا اختار الساكن ضمان المعتق إذا كان المعتق موسراً ثم أراد أن يرجع عن ذلك ويستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى، ذكرني الأصل إذا اختار التضمن لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل، ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمن بعد ذلك، رضي العبد بالسعاية أو لم يرض باتفاق الروايات كذا في المحيط إلا إذا مات العبد كذا في العتابة، والخيار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، ولو أن المعتق رجع عن العبد بما لزمه من الضمان ثم أحال الساكن عليه روكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان جائزاً والولاء كله للمعتق وإن لم يختار شيئاً حتى جرحه كان الأرض عليه للعبد ولا تكون جنائته اختياراً منه للسعاية، وكذلك لو اغتصب منه مالاً فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو بايعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، المعتبر في اليسار كونه مالاً مقداره قيمة نصيب شريكه عند الشيباني وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاط، وذكر في العيون والختار أن الموسر في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والحادم ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي، ولو كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان أعتق أحدهما نصيبه وعند المعتق ألف درهم فهو معسر رواه ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى، ولو كان عنده أقل من ألف ضمن أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف وبيته وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة أعتقهما وله خمسمائة فهو معسر ولو كان له أقل من

خمس مائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في الظهيرية، ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الإعتاق حتى لو علمت قيمته يوم اعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كانت أمة فولدت لم يمتنعت إلى ذلك كذا في البدائع، ولو كان في يوم الإعتاق صحيحاً ثم عمي يجب نصف قيمته صحيحاً ولو كان أعمى يوم العتق فالجمل يبايض عنه يجب نصف قيمته أعمى كذا في فتح القدير، وكذلك يعتبر يسار المعتق وإعساره يوم الإعتاق حتى لو اعتق وهو موسر ثم أعسر لا يبطل حتى التضمين ولو اعتق وهو معسر ثم أيسر لا يثبت لشريكه حق التضمين، ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق، فإن كان العبد قائماً يقوم العبد للحال وإن كان العبد هالكاً فالقول قول المعتق وإن اتفقا على أن الإعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء كان العبد قائماً أو هالكاً، وإن اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق اعتقه يوم كذا وقيمه مائة وقال الساكت اعتفته للحال وقيمه مائتان يحكم بالعتق للحال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسي والجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط، ولو اختلفا في اليسار والإعسار فإن كان اختلافهما في حال الإعتاق فالقول قول المعتق والبينة بينة الآخر كذا في البدائع، وإن اختلفا في يسار المعتق وإعساره والعتق متقدم على الخصومة إن كانت مدة يختلف فيها اليسار والإعسار فالقول قول المعتق وإن كانت لا يختلف يعتبر للحال فإن علم يسار المعتق للحال فلا معنى للاختلاف وإن لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسي، معتق البعض إذا كوتب فإن كاتبه على الدراهم أو الدينارين فإن كانت المكاتبه على قدر قيمته جازت وإن كاتبه على أقل من قيمته تجوز أيضاً وإن كان كاتبه على أكثر من قيمته فإن كانت الزيادة ممن يتغابن الناس في مثلها جازت أيضاً وإن كانت مما لا يتغابن الناس في مثلها بطرح عنه الفضل وإن كانت المكاتبه على العروض جازت بالقليل والكثير وإن كانت على الحيوان جازت كذا في البدائع، وإن كاتبه على عروض وعجز عن الكتابة سقط عنه ما التزم من العروض ويجبر على السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له أن يضمن الشريك شيئاً كذا في المبسوط، ولو كان شريك المعتق في العبد صيباً أو مجنوناً له أب أو جد أو وصي فوليه أو وصيه بالخيار إن شاء ضمن المعتق وإن شاء استسعى العبد وإن شاء كاتبه ليس له أن يعتق أو يدير وكذلك لو كان الشريك مكاتباً أو ماذوناً عليه دين فإنه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاتبه إلا أنهما لا يملكان الإعتاق وإن لم يكن على العبد دين فالخيار للمولى فإن اختار الشريك السعاية ففيه الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع، وإن لم يكن للصبي أب ولا وصي الأب وله وصي الأم وكان العبد مما ورثه الصغير عن الأم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد حكى عن الحاكم أبي محمد رحمه الله أنه قال سألت أستاذي الفقيه أبا بكر البجلي رحمه الله عن ذلك فقال: إذا كان له وصي أم وليس له وصي غيره فله أن يضمن المعتق وله استسعاء العبد أيضاً، وإن كان الاستسعاء في معنى الكتابة وليس لو وصي الأم أن يكاتب كذا في المحيط، وإن لم يكن للصغير والمجنون ولي ولا وصي فإن كان هناك حاكم نصب الحاكم

من يختار لهما أصلح الأمور من التضمين والاستسعاء والمكاتبة وإن لم يكن هناك حاكم وقف الأمر حتى يبلغ العصبي ويفيق المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع، وإذا مات العبد قبل أن يختار الساكت شيئاً والمعنى موسر فأراد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الإسلام في شرحه إذا مات العبد وترك كسباً اكتسبه بعد العتق فلللساكت تضمين المعتق بلا خلاف وهل له أن يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك وإليه مال الحاكم أبو نصر رحمه الله تعالى وعمامة المشايخ على أنه ليس له ذلك وإليه أشار محمد رحمه الله في الأصل هذا إذا مات العبد قبل أن يختار الساكت شيئاً والمعنى موسر أما إذا كان المعتق معسراً وباقي المسألة بحالها فلللساكت أن يأخذ السعاية من كسب العبد إن ترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بلا خلاف وإن لم يترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية ديناً على العبد إلى أن يظهر له مال أو يتبرع منه متبرع بأداء ما عليه أو يرثه الساكت كذا في المحيط، وإذا ضمن المعتق يرجع على المعتق بما ضمنه في تركه العبد إن كان له تركة وإن لم تكن له فهو دين عليه كذا في البدائع، وإن كان العبد ترك مالا قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين المولدين نصفين وما اكتسب بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت أو المعتق إذا ضمن وما بقي فهو ميراث للمعتق، وإن اختلفا فيه فقال أحدهما هذا مما اكتسبه قبل العتق وهو بيننا وقال الآخر اكتسبه بعده فهو بمنزلة ما لو اكتسبه بعده ومن ادعى فيه تاريخاً سابقاً لا يصدق إلا بحجة كذا في المبسوط، وإذا مات الساكت فلم يرثه أن يختاروا الإعتاق أو الضمان أو السعاية كذا في محيط السرخسي، فإن ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وإن اختاروا الإعتاق أو الاستسعاء فالولاء في هذا التصيب للذكور من أولاد الميت دون الإناث، وإن اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد منهم ما اختار من ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ليس لهم ذلك إلا أن يجتمعوا على التضمين أو الاستسعاء وهذا هو الأصح كذا في المبسوط، وإن مات المعتق فإن كان الإعتاق في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وإن كان في حال مرضه لم يضمن شيئاً حتى يؤخذ من تركته وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع، ويسعى العبد لنسولي عند أبي حنيفة رحمه الله هكذا في المحيط، وإذا كان العبد بين اثنين أعتق أحدهما نصيبه فأراد الساكت أن يضمن شريكه نصف نصيبه ويستسعى العبد في النصف الآخر هل له ذلك قال الفقيه أبو الليث: ولا رواية في هذه المسألة فلقائل أن يقول له ذلك ولقائل أن يقول ليس له ذلك كذا ذكره في الزهادات في كتاب الفصص كذا في الظهيرية، في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله عبيد بين رجلين أعتقه أحدهما وهو معسر حتى وجبت السعاية على العبد فأبى أن يسعى فهو بمنزلة حر عليه دين إلى أن يقضيه والحكم في حق هذا أنه إن كان ممن يعقل ويعمل بيديه أو له عمل معروف أنه يؤجر من رجل ويؤخذ أجره ويقضى منه دينه، وفيه أيضاً عبيد صغير بين رجلين أعتقه أحدهما وهو معسر فأراد الآخر أن يؤجره فإن كان العبد يعقل ورضي بذلك جاز عليه وكان الأجر للذي لم يعتق قصاصاً من حقه هكذا في الذخيرة، ولو أعتق أحدهما نصيبه بإذن صاحبه فلا ضمان

عليه وإنما له الاستمعاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق، المضارب بالنصف إذا اشترى براس المال وهي ألف عيدين قيمة كل ألف فاعتقهما رب المال عتقاً وضمن نصيب المضارب موسراً كان أو معسراً كذا في الكافي، قال أبو يوسف رحمه الله في عيدين بين رجلين قال أحدهما: أحدهما حر وهو فقير ثم استغني ثم اختار لإيقاع العتق على أحدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك لو مات قبل أن يختار وقد استغني قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رحمه الله: يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الإيضاح، وإذا كان العبد بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه واختار بعض الساكيتين السعاية في نصيبه وبعضهم الإعتاق وبعضهم الضمان فلكل واحد ما اختار في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عبد بين ثلاثة: أعتق أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر بعده فليسلك ان يضمن المعتق الأول إن كان موسراً أو إن شاء أعتق أو دبر أو كاتب أو استسعى وليس له أن يضمن المعتق الثاني وإن كان موسراً فإن اختار تضمين الأول فللأول أن يعتق وإن شاء دبر وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى وليس له أن يضمن المعتق الثاني كذا في البدائع، وإن أعتق أحدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معاً فليس لواحد الرجوع وإذا دبر أحدهم أولاً ثم أعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد فإن دبر ثم كاتب ثم أعتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وأما المكاتب إن عجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وإن كاتب أولاً ثم دبر ثم أعتق فإن لم يعجز العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وإن عجز يرجع على المدبر بثلاث قيمته لأعلى المعتق كذا في المحيط السرخسي، وإن كان العبد بين ثلاثة نفر فدبر أحدهم ثم أعتقه الثاني وهما موسران عند أبي حنيفة رحمه الله تدبير المدبر يقتصر على نصيبه والإعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت أن يضمن المدبر ثلث قيمته وليس له أن يضمن المعتق وإن شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وإن شاء أعتقه وإذا ضمن المدبر فللمدبر أن يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، إذا كان المدبر معسراً فليسلك الاستمعاء دون التضمين ثم الساكت إذا اختار تضمين المدبر كان ثلثا الولاء للمدبر والثلث للمعتق وإن اختار سعاية العبد كان الولاء بينهم أثلاثاً كذا في غاية البيان، وللمدبر أيضاً أن يضمن الذي أعتق ثلث قيمته مدبراً وليس له أن يضمن المعتق ما أدى إلى الساكت من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق أثلاثاً ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، وإن شاء المدبر أعتق نصيبه الذي دبره وإن شاء استسعى العبد فإن اختار الضمان كان للمعتق أن يستسعى العبد كذا في البدائع، أما إذا كان المعتق معسراً فللمدبر استمعاء العبد دون التضمين كذا في غاية البيان، ولو ضمن الساكت المدبر نصيبه ثم أعتقه كان للمدبر أن يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثه مدبراً وثلثه قناً كذا في النهاية نافلاً عن التمراشي، وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قناً وقيل: نصفها لو كان قناً وإليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي، إذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد

وتدبير المدير في نصيبه أيضاً نافذ وهو مخير إن شاء استسمى العبد في ثلث قيمته مديراً أو يرجع على المعتق سدس قيمته ويستسمى العبد في سدس قيمته استحساناً فاما المكاتب فإن مضى العبد على كتابته يؤدّي إليه مال الكتابة والولاء بينهم اثلاثاً وإن عجز كان للمكاتب أن يضمن المعتق والمدير قيمة نصيبه نصفين إذا كانا موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنا ويكون ولاؤه بينهما نصفين كذا في المبسوط، وإن شاء اعتقه وإن شاء استساعه كذا في الينابيع، وإن كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل الأول إلا أن التضمن والاستسعاء هناك في الثلث وهنا في الخمس فاما في البيع فإن تصادقا أنه كان بعد العتق والتدبير أو قال البائع: كان قبل العتق والعبد في يده. وقال المشتري: كان بعده فالباع باطل وإن تصادقا أنه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار إن شاء نقض البيع وإن شاء أمضاه وأعتق نصيبه أو استساعه فيكون ولاؤه له وإن شاء ضمن المعتق والمدير قيمة نصيبه إن كانا موسرين ويرجعان به على العبد وأما المرأة فإن تصادقا أن التزوج كان بعد العتق أو التدبير فالتكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وإن تصادقا أن التزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار إن شاءت تركت المسمى وضمنت الزوج خمس قيمته وإن شاءت أجازت وأعتقت أو استسعت العبد في خمس قيمته وولاء خمسة لها وإن شاءت ضمنعت المعتق والمدير خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي بالزيادة إن كانت بخلاف المشتري فاما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا إن أدى البذل إليه عتق من قبله وإن عجز كان له أن يضمن المعتق والمدير قيمة نصيبه نصفين إذا كانا موسرين ولو كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الأب فإن قال الهبة بعد العتق فهو باطل وإن قال الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الأب في نصيب الابن مقام الابن أن لو كان بالغاً في التضمن أو الاستسعاء وليس له حق الإعناق فإن كان المعتق والمدير موسرين ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وإن شاء استسمى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا كان المملوك بين ثلاثة لأحدهم نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن ولصاحب الثلث ثلث الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي، ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الإمهار أو الإرث عتق نصيب الأب ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الأب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنز موسراً كان الأب أو معسراً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الينابيع، ولشريكه أن يعتق نصيبه إن شاء أو يستسعي العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يضمن الأب في غير الإرث إن كان موسراً وإن كان معسراً استسمى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنز، واجمعوا على أنه لو ورثاه لا يضمن وكذا في كل قريب يعتق كذا في فتح



القدير، وإن بدا الأجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الأب نصفه الآخر وهو موسر فالأجنبي بالخيار إن شاء ضمن الأب وإن شاء استسمى الابن في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية، وإن شاء اعتقه كذا في غاية البيان، ولو باع رجل نصف عبده أو ربه من قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه بذلك أو لم يعلم وسمى العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، أجمع أصحابنا على أن أحد الشريكين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري إذا كان موسراً وليس له تضمين البائع كذا في غاية السروجي، وسمى العبد إن كان معسراً بالإجماع كذا في البيهقي، إخوان ورثا عبداً من أبيهما فقال أحدهما: هو أخي لأبي وجحد الآخر لم يضمن المقر وسمى العبد في نصيبه وإن قال: هو أخي لأمي وليس أخوه معروفاً لأمه ضمن نصيبه كذا في محيط السرخسي، وإذا اعتق أمة بينه وبين آخر ثم ولدت فللشريك أن يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم اعتق ولا يضمنه شيئاً من قيمة الولد كذا في المبسوط، ولو اعتق أحد شريكي الأمة ماقي بطنها فولدت تويماً ميتاً لأصمان عليه ولو ولدت تويماً حياً يضمن كذا في البحر الرائق، وإذا اعتق أحد الشريكين الجارية وهي حامل ثم اعتق الآخر ماقي بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة الأم لم يكن له ذلك وهو اختيار منه للسعاية ولو اعتقا جميعاً ماقي بطنها ثم اعتق أحدهما الأم وهو موسر كان لصاحبه أن يضمنه نصف قيمتها إن شاء والحبل نقصان في بنات آدم فإنما يضمنه نصف قيمتها حاملاً كذا في المبسوط، ولو علق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غداً بأن قال إن دخل زيد الدار غداً فانت حر وعكس الآخر بأن قال إن لم يدخل زيد الدار فانت حر ومضى الغد ولم يدر أدخل زيد الدار أم لا عتق نصف العبد وسمى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسراً والآخر معسراً وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنتز، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في عبيدين بين رجلين قال أحدهما لأحد العبيدين: أنت حر إن لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد الآخر: إن دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادقا أنها لا يعلمان دخل أو لم يدخل فإن هذين العبيدين يعتق من كل واحد منهما ربه وسمى في ثلاثة أرباع قيمته بين الموليين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى: قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يسمى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع، إذا قال أحد الشريكين للعبد إن دخلت الدار اليوم فانت حر، وقال الآخر: إن لم تدخل فانت حر فمضى اليوم ولا يدرى أدخل أم لا عتق نصفه وسمى في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين كذا في محيط السرخسي، ولو أن عبداً بين رجلين حلف أحدهما بعتقه أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم يدخل فقد عتق نصف العبد وسمى العبد في نصف قيمته بينهما موسرين كانا أو معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الإيضاح، عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه: إن كنت اشتريت منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر: إن لم أكن بعتك نصيبك أمس فهو حر فإن العبد يعتق لأن كل واحد يزعم أن صاحبه حلف فيقال

للمدعي البيع أقام البينة فإن أقام قضى بالبيع والتمن وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وإن لم يكن له بينة وأراد أن يحلف المشتري فله ذلك فإن نكل المشتري فكذلك وإن حلف لا يترك رقيقاً ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى العبد في نصف قيمته للمعسر سواء كان موسرين أو معسرين أو كان للمدعي للبيع موسراً أو معسراً أو عندهما إن كانا معسرين أو كان مدعي البيع معسراً فكذلك وإن كانا موسرين أو كان مدعي البيع موسراً لا يسعى وأما مدعي البيع فقد ذكر في رواية أبي حفص أن العبد لا يسعى له سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسراً والآخر معسراً عندهم وهو الصحيح؛ ثم إذا حلف منكراً الشراء كان له أن يحلف البائع إذا كان موسراً فإن نكل لزمه وإن حلف كان الجواب كالسعاية على ما ذكرنا وليس للمقاضي أن يحلفه إلا بطلب منكراً الشراء وإذا قال البائع: إن كنت يعتك نصيب من هذا العبد فهو حر وقال المشتري: إن لم تكن يعتني نصيبك فهو حر يؤمر مدعي الشراء بإقامة البينة فإن أقام فالعبد رقيق وإن لم يكن له بينة حكى عن الفقيه أبي إسحاق أنه لا يجبر على الخلف لكن لو حلف لا يعتنه وإذا حلف المدعي عليه لم يثبت البيع فيسعى العبد في كل القيسة بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين وعندهما إن كانا معسرين يسعى لهما وإن كانا موسرين أو مدعي الشراء موسراً يسعى في نصف قيمته لمدعي الشراء وإن قال أحدهما اشتريت نصيبك إن لم أكن اشتريته فهو حر والآخر ما بعث نصيب منك وإنما اشتريت منك نصيبك إن كنت يعتنه فهو حر يأمرهما القاضي بالبينة فإن أقاما البينة ظهر أن كل واحد منهما بار في يمينه وبقي العبد رقيقاً بينهما وإن أقام أحدهما البينة فالعبد كله رقيق له وإن لم يقيما البينة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جاز فإن نكلا بقي العبد رقيقاً بينهما كما لو أقاما البينة وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه فينقض بالعبد للذي حلف وإن حلفا جميعاً يخرج العبد عن السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، وفي الجامع الكبير أن أحد الشريكين إذا قال لصاحبه: إن ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضربه حتى عتق على الخائف نصيبه يضمن الخائف إن كان موسراً نصيب الضارب كذا في غاية البيان، عبد بينهما قال أحدهما لصاحبه: إن ضربته فهو حر وقال الآخر: إن لم أضربه اليوم فهو حر فضربه فإن الخالف الأول يضمن نصيب الضارب كذا في التمرناشي، وإذا قال كل مملوك أملكه فيما أستقبل فهو حر فملك مملوكاً مع غيره لا يعتق فإن اشترى نصيب شريكه عتق وإن باع نصيبه أولاً ثم اشترى نصيب شريكه لم يعتق، ولو قال لمملوك بعينه إذا ملكتك فانت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق كذا في المبسوط، ذكر ابن سعادة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عبد بين رجلين زعم أحدهما أن صاحبه أعتقه منذ سنة وأنه هو أعتقه اليوم وقال شريكه لم أعتقه وقد أعتقت أنت اليوم فاضمن لي نصف القيسة بعتقتك فلا ضمان على الذي زعم أن صاحبه أعتقه منذ سنة وكذلك لو قال أنا أعتقته أمس وأعتقه صاحبي منذ سنة وإن لم يقر بإعتاق نفسه لكن قامت عليه بينة أنه أعتقه أمس فهو ضامن لشريكه كذا في البدائع، ولو قال أعتقه شريكى منذ شهر وأنا منذ يومين لم يضمن لأنه لم يقر على نفسه بالضمان كذا في الظهيرية، أما بين اثنين زعم أحدهما أنها أم ولد صاحبه وأنكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوماً

وتخدم للمنكر يوماً ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي، ونصف ولائها ونصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقتها في كسبها فإن لم يكن فنصفه على المنكر ولا يضمن للمقر ولو مات المنكر عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المقر وتسمى في نصيب المنكر لورثته، ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فإنها توقوف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الأمة فإن مات أحدهما عتقت وولاؤها موقوف كذا في التمرتاشي، ولو قال اعتقت هذا العبد أنا وانت أو عكسه أو قال اعتقناه فإن صدقه عتق منهما وإن كذبه فسن الأول كذا في التتارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع، وإذا شهد أحد الشريكين على الآخر بإعتاقه بأن كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه يجوز إقراره على نفسه ولم يجوز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كانا أو معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن أعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسعاء جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن نصيب المنكر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لأن الإعتاق يشجزاً فإذا أعتقا فقد جاز عتقهما والولاء بينهما وكذلك إن استسعى وأدى السعاية فالولاء لهما كذا في البدائع، وإذا وجبت السعاية لهما لو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته وكذلك إذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط، ولو شهد أحد الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم تجز شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو شهد له عليه بغصب أو جراحة أو شيء، يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط، وإن شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر الآخر يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وإذا تحالفا سعى العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين حال اليأس والإعسار كذا في البدائع، وهو الصحيح كذا في المضمرات، والولاء لهما كذا في الهداية، ولو اعترفا أنهما أعتقاه معاً أو على التعاقب وجب أن لا يضمن كل للآخر إن كانا موسرين ولا يستسعي العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فإن المنكر يجب أن يحلف كذا في فتح القدير، وإذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه أعتق نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهم أثلاثاً وإذا استوفى أحدهم شيئاً من السعاية كان للآخرين أن يأخذوا منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط، ولو كان الشركاء ثلاثة فشهد كل اثنين أنه أعتق لم تقبل كذا في فتح القدير، وإذا شهد أحد الشركاء على أحد شريكه أنه أعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الأول أنه أعتق نصيبه فالقاضي لا يقضي على واحد منهما بالعق كذا في المحيط، وإن شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما وكذلك إن شهد أنه استوفى المال كله بوكالة منهما لم تجز شهادتهما عليه وبرئ العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشركه في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط، أمة بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بعينه أنه أعتقها وكذبت الأمة وادعت على الآخر العتق وحجده الآخر وحلف عند القاضي أنه ما أعتقها فإنها تعتق بشهادة الشهود وإن لم

يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة، وإذا كانت أمة بين رجلين فشهد أبنا أحدهما على الشريك أنه اعتقها فشهادتهما باطلة. ولو شهدا على أبيهما أنه اعتقها جاز ذلك فإن كان الأب موسراً ثم ماتت الخادمة وتركت مالاً وقد ولدت بعد العتق ولداً فأراد الشريك أن يستسمي الولد فليس له ذلك كما في حياة الأم لم يكن له سبيل على استسماء الولد فكذلك بعد موتها إذا خلفت مالاً ولكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها لو كانت حية فما بقي فهو ميراث للابن وإن لم تدع مالاً يرجع بذلك على الابن وإذا لم تمت فأختار الشريك أن يستسميها فهي بمنزلة المكاتب في تلك السعاية كذا في المبسوط، وإذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه اعتق وهو موسر فالقاضي يقضي بعتقه وكان لشريكه أن يضمنه كذا في المحيط، ويرجع به على الغلام والولاء له وإن كان جاحداً للعتق كذا في المبسوط، ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الأصل فالقاضي يقضي بحريته ولا ولاء له عليه وليس للشريك أن يضمنه ولو شهدوا على إقراره أن الذي باعه قد كان اعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط، وولاؤه موقوف لأن كل واحد منهما ينفيه عن نفسه فإن البائع يقول أنا ما اعتقته وإنما عتق بإقرار المشتري فله وولاؤه والمشتري يقول بل اعتقه البائع فالولاء له فلهذا توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاء له، وإن شهدوا على إقراره بأن البائع كان دبره أو كانت أمة وأقر أن البائع كان استولدها قبل البيع فإنه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فإذا مات عتقا إذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنايتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، إذا أقر أحد الشريكين أن صاحبه أقر عليه يعتق نافذ فإنه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي، إذا كان العبد بين ثلاثة غاب أحدهم فشهد الحاضران على الغائب أنه أعتق حصته من هذا العبد فإنه يحال بين العبد وبين الحاضرين وإذا حضر الغائب يقال للعبد أعد البينة وإذا أعاد البينة عليه يقضي بعتق نصيبه كذا في المحيط، وإذا شهد شاهد أن على أحد الشريكين أن شريكه الغائب أعتق نصيبه من هذا العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية، ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضر أن يسترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استحياساً وإذا حضر الغائب فلا بد من إعادة البينة عليه للحكم بعتقه، فإن كانا غائبين فقامت البينة على أحدهما بعينه أنه أعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة إلا بخصومة تقع من قبل قذف أو جناية أو وجه من الوجوه فحينئذ تقبل البينة إذا قامت على أن المولى يعتقه أو أن أحدهما أعتقه واستوفى الآخر السعاية منه كذا في المبسوط، إذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه أعتق نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغير شيء وشهد الشريكان أنه اعتقه على كذا فشهادتهما جائزة وكذلك إن شهد أبو الشريكين أو ابناهما بذلك وإذا أعتق بعض الشركاء العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدري متى اكتسبها واختلف فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالتقول قوله كذا في المحيط والله أعلم بالصواب.

## الباب الثالث في عتق أحد العبدین

العتق إذا أضيف إلى المجهول صبح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال أحدكما حر أو قال هذا حر أو هذا أو سمي فقال سالم أو بزيغ كذا في الإيضاح، ولو قال: هذا حر وإلا فهذا فكقوله أحدكما حر كذا في خزانة المفتين، وإذا خاصص العبدان إلى الحاكم أجبره على البيان كذا في محيط السرخسي، وإن لم يخاصصهما واختار إيقاع العتق على أحدهما وقع عليه حين اختار وهما قبل ذلك بمنزلة العبدین ما دام خيار المولى باقياً وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج، وللمولى أن يستخذهما قبل الاختيار وله أن يستغلهما ويستكسبهما وتكون الغلة والكسب للمولى، ولو جنى عليهما قبل الاختيار فإن كانت الجنابة من المولى فإن كانت على ما دون النفس بأن قطع يدي العبدین فلا شيء عليه سواء قطعهما معاً أو على التعاقب وإن كانت جنابة على النفس فإن قتلها على التعاقب فالأول عبد والثاني حر فإذا قتله قتل حرأ فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وإن قتلها معاً بضرية واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما لورثته وإن كانت الجنابة من الأجنبي فإن كانت فيما دون النفس بأن قطع إنسان يدي العبدین فعليه أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرشهما للمولى سواء قطعهما معاً أو على التعاقب وإن كانت في النفس فالقاتل لا يخلو إما أن يكون واحداً وإما أن يكون اثنين فإن كان واحداً فإن قتلها معاً فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وإن قتلها على التعاقب يجب على القاتل قيمة الأول للمولى ودية الثاني لورثته وإن كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما رجلاً فإن وقع قتل كل واحد منهما معاً فعلى كل واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى، وإن وقع قتل كل واحد منهما على التعاقب فعلى قاتل الأول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع، ولو قال لامتيه إحداكما حرة فولدت كل واحدة منهما ولداً أو ولدت إحداهما فإنه يعتق ولد التي اختار المولى إيقاع العتق عليها ولو ماتت الأمتان معاً أو قتلتا معاً خير المولى في أن يوقع العتق على أي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيئاً يريد به أن الابن الذي عينه المعتق بعد قتل الأمتين معاً لا يرث من بدل الأم شيئاً كذا في الظهيرية، فإن مات أحد الولدين حال حياة الأمتين لم يمتد إلى ذلك بخلاف ما إذا مات أحد الولدين بعد موت الأمتين كذا في المحيط، ولو وطعت الأمتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقر أمتين ويكون للمولى كذا في البدائع، ولو جنت إحداهما جنابة قبل أن يختار المولى ثم اختار إيقاع العتق عليها بعد علمه بالجنابة كان مختاراً للجنابة وإن مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمتها لورثة المولى، وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كما لو اعتق الجنابة قبل أن يعلم بالجنابة كذا في المبسوط، ولو باعها صفقة واحدة بطل البيع فيها كذا في الإيضاح، ولو باعها من رجل صفقة واحدة وسلمها إليه فاعتقهما المشتري أجبر البائع على البيان فإذا عين البائع العتق في أحدهما نعين الملك الفاسد في الآخر

وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فإذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة: بينوا فإذا بينوا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في الغبط، فإن لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما حتى يفسخ القاضي البيع فإذا فسخه انقسم وعتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختبار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما يجبر فيختار العتق في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والإمهار في الآخر وإن مات المولى قبل أن يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل إمهاره كذا في البدائع، ولو أسرها أهل الحرب كان للمولى أن يوقع العتق على أحدهما ويكون الآخر لأهل الحرب فإن لم يعين المولى حتى مات بطل ملك أهل الحرب فيهما لأن الحرب قد شاعت فيهما، ولو اشتراها رجل من أهل الحرب فسلم للمولى أن يوقع العتق على أيهما شاء وبأخذ الآخر بحصته من الثمن فإن اشتري رجل أحدهما من أهل الحرب فاختر المولى عتقه عتق وبطل الشراء فإن أخذه بالثمن الذي اشتراه به عتق الآخر ولو أسر أهل الحرب أحدهما لم يعتق كذا في الظهيرية، وإن اشترى المولى أحدهما من الكافر فالآخر حر كذا في خزانة المفتين، رجل قال في صحته أحدكما حر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك إلى أحدهما عتق ذلك من جميع المال وإن كانت قيمته أكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي.

البيان أنواع ثلاثة: نص ودلالة وضرورة، أما النص: فنحو أن يقول المولى لأحدهما عبناً إياك عنيت أو نويت أو أردت بذلك اللفظ الذي ذكرت أو اخترت أو تكون حراً باللفظ الذي قلت، أو بذلك اللفظ الذي قلت أو بذلك الإعتاق أو اعتقتك بالعنق السابق وغير ذلك من الالفاظ فلو قال: أنت حر أو اعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فإن أراد به عتقاً مستأنفاً عتقاً جسيماً هذا بالإعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وإن قال عنيت به الذي لزمني بغرلي أحدكما حر يصدق في القضاء ويحمل قوله اعتقتك على اختيار العتق أي اخترت عتقك.

وأما الدلالة: فهو أن يخرج المولى أحدهما من ملكه بالبيع أو يرهن أحدهما أو يؤجر أو يكتاتب أو يدبر أو يستونر بأن كانت أمة كذا في البدائع، وإذا باع أحدهما أو باع بشرط الخيار لنفسه أو للمشتري أو باع بيعاً فاسداً ولم يسم أو سلم أو ساوم أو أوصى به أو زوج أحدهما أو حلف على أحدهما بالخربة إن فعل شيئاً فهذا كله اختيار للعتق في الآخر كذا في الغبط، لو قال لأمتيه أحداً كما حرة ثم جامع أحدهما ولم تعلق لم تعلق الأخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما لو علقت عتقت الأخرى اتفاقاً كذا في فتح القدير، وحل وطؤهما على مذهبه إلا أنه لا يقتضي به هكذا في الهداية، ولو قال لأمتيه أحداً كما حر فاستخدم أحدهما لم يكن اختياراً في قولهم جميعاً كذا في الظهيرية.

وأما الضرورة: فنحو أن يموت أحد العبيدين قبل الاختيار فبعث الآخر وكذا إذا قتل أحدهما سواء قتله المولى أو أجنبي غير أن القتل إن كان من المولى فلا شيء عليه وإن كان من الأجنبي فعليه قيمة العبد المقتول للمولى وإذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن أحيي ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فإن قطعت يد أحدهما لا يعتق الآخر سواء كان القطع من

المولى أو من أجنبي فإن قطع أجنبي يد أحدهما ثم بين المولى العتق فإن بينه في غير أجنبي عليه فالأرض للمولى بلا شبهة وإن بينه في أجنبي عليه ذكر القدوري في شرحه أن الأرض للمولى أيضاً ولا شيء للمعني عليه من الأرض، وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن الأرض يكون للمعني عليه وهكذا ذكر القاضي فيما إذا قطع المولى ثم بين العتق أنه إن بينه في أجنبي عليه يجب أرض الأحرار ويكون للعبد وإن بينه في غير أجنبي عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع، روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال أحد هذين ابني أو إحدى هاتين أم ولدي فمات أحدهما لم يتعين القائم للحرية والاستيلاد كذا في الإيضاح، ولو قال عبدي حر وليس له إلا عبد واحد عتق فإن قال: لي عبد آخر وإياه عنيت لم يصدق في القضاء إلا بمينة تقوم على أن له عبداً آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البدائع، ولو قال: أحد عبدي حر أو أحد عبدي حر وليس له إلا عبد واحد عتق ذلك العبد كذا في المبسوط، ولو قال لعبدية: أحدكما حر فقبل له: أيهما نويت فقال لم أعن هذا عتق الآخر فإن قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الأول أيضاً كذا في الاختيار شرح المختار، ولو كان لرجل ثلاثة أعبد فقال: هذا حر أو هذا وهذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الأولين، ولو قال: هذا حر وهذا أو هذا عتق الأول ويؤمر بالبيان في الآخرين، ولو اختلط حر بعبد كرجل له عبد فاختلط بحر ثم كل واحد منهما يقول: أنا حر والمولى يقول أحدكما عبدي كان لكل واحد منهما أن يحلفه بالله تعالى ما يعلم أنه حر فإن حلف لأحدهما ونكل للآخر فالذي نكل له حر دون الآخر وإن نكل لهما فهما حران، وإن حلف لهما فقد اختلط الأمر فالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بنصف القيمة، وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته، وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع، وإذا جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والحائط وقال: عبدي حر وهذا أو قال أحدكما حر عتق عبده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، نوى أو لم ينو كذا في البدائع، ولو قال لعبده وعبد غيره: أحدكما حر لم يعتق عبده إجماعاً إلا بالنية وكذا إذا جمع بين أمة حرة وأمة مينة فقال أنت حرة أو هذه أو إحداكما حرة لم تعتق أمتها، ولو جمع بين عبده وحر فقال أحدكما حر لا يعتق عبده إلا بالنية كذا في السراج الوهاج، في فتاوى أهل سمرقند رحمهم الله إذا قال: أمة وعبد من رقيقتي حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبدین نصفه ويسعى كل واحد في نصفه، ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبدین ثلثه ويسعى كل واحد منهم في ثلثيه ولو كان له ثلاثة أعبد وثلاث إماء عتق من كل واحد من العبد والإماء الثلث ويسعون في الباقي، ولو كان له ثلاثة أعبد وأمتان عتق من كل أمة نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه وسعى في الثلثين وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط، وإذا قال لعبديه أحدكما حر لا ينوي أحدهما بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته كذا في البدائع، ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط المرخسي، رجل له ثلاثة أعبد دخل عليه اثنان فقال: أحدكما حر ثم خرج

أحدهما ودخل عليه الثالث فقال: أحدكما حر فما دام حياً يؤمر بالبيان فإن عتق بالكلام الأول  
الثابت عتق الثالث وبطل الكلام الثاني وإن عتق بالكلام الأول الخارج عتق الخارج بالكلام الأول  
ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا إذا بدأ بالكلام الأول فإن بدأ بالكلام الثاني وقال: عتيت به  
الثابت عتق الخارج بالكلام الأول ولا يبطل الإيجاب الأول، وإن قال: عتيت بالكلام الثاني  
الداخل عتق الداخل ويؤمر ببيان الكلام الأول وإن لم يبين المولى شيئاً ومات أحدهم فالموت بيان  
أيضاً فإن مات الخارج يعتق الثالث بالإيجاب الأول وبطل الإيجاب الثاني وإن مات الثالث يعتق  
الخارج بالإيجاب الأول والداخل بالإيجاب الثاني، وإن مات الداخل خيراً في الإيجاب الأول فإن  
عتى به الخارج يعتق الثالث بالإيجاب الثاني وإن عتى به الثالث بطل الإيجاب الثاني وإن لم يمض  
واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الأحوال فيعتق من الخارج  
نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثالث ثلاثة أرباعه وإن كان القول منه في الفرض فإن كان له مال  
يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة أرباع رقبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
أنه تعالى أو لم يخرج ولكن أجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وإن لم يكن له مال سوى العبيد  
ولم يجز الورثة قسم الثلث بينهم كما وصفنا وبيانه أن يقال حق الخارج في النصف وحق  
الثابت في ثلاثة الأرباع وحق الداخل في النصف أيضاً فيحتاج إلى مخرج له نصف وربع وأقله  
أربعة فحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام  
العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة وإذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال أربعة عشر وهي  
سهام السعاية وصار جميع المال أحد عشر وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فبعث من  
الخارج سهمان ويسعى في خمسة وبعث من الداخل سهمان ويسعى في خمسة وبعث من  
الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام  
الثلث والثلثان كذا في الكافي، رجل له ثلاثة أعبد سالم وبزيع ومبارك فقال في صحته: سالم  
حر أو سالم وبزيع حران أو سالم وبزيع ومبارك أحرار خبير فإن أوقع على سالم عتق وحده وإن  
أوقع على بزيع عتق سالم معه وإن أوقع على مبارك عتقوا وكذا لو قال: أعتقت الكلام الأول أو  
الثاني أو الثالث وإن لم يبين حتى مات لا يخير الورثة فنقول عتق كل سالم ونصف بزيع وثلث  
مبارك لأن أحوال الإصابة حالة واحدة وأحوال الحرمان أحوال وإن كان القول في المرض إن كان له  
مال غيرهم حتى يخرج رقبة وخمسة أسداس رقبة من ثلثه فكذلك الأجواب وإن لم يكن له مال  
غيرهم وأجازت الورثة فكذلك وإن لم يجزوا ضربوا بقدر حقوقهم في الثلث، وضربته أن  
يجعل ثلث مال الميت على ستة لحاجتنا إلى النصف والثلث فيضرب سالم في ستة وبزيع  
في نصفه ثلاثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير أحد عشر فيجعل ثلث المال أحد عشر وثلثا المال  
ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين وماله ثلاثة أعبد فصار كل عبد  
أحد عشر يعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن بزيع ثلاثة ويسعى في ثمانية ومن مبارك  
سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا أحد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان  
وعشرون فاستقام الثلث والثلثان، ولو قال سالم حر أو بزيع وسالم حران أو مبارك وسالم حران  
يخير وقيل له: أوقع على أبهم شئت فعلى أيهم أوقع عتق من تناوته ذلك الإيجاب، وإن مات



قبل البيان عتق كل سالم وثلاث كل واحد من الآخرين وإن كان القول في المرض ويخرج رقبة وثلاثا رقبة من ثلاث ماله أو لم يخرج وأجازت الورثة فكذلك وإن لم يجزوا يضاربوا بحقوقهم في الثلث فحق سالم في كل الرقبة وحق بزيغ في ثلثه وكذا حق مبارك وأقل حساب له ثلث ثلاثة فصار حق سالم في ثلاثة وحق كل واحد منهما في سهم فبلغت سهام العتق خمسة فهي ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقبة خمسة يعتق من سالم ثلاثة ويسعى في سهمين ومن بزيغ سهم ويسعى في أربعة وكذا مبارك فبلغت سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة هكذا في شرح الجامع الكبير للخصيري، ولو قال سالم حر أو بزيغ وسالم أو مبارك وسالم قدر الخير معاداً بعد اسم أو وهو بزيغ ومبارك وكانت إيجابات مختلفة وكلمة أو في الإيجابات المختلفة توجب التخيير فساليم يعتق على كل حال وكل واحد من بزيغ ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين فيعتق سالم وثلث الآخرين وقيل سالم ثانياً مبتدئاً وآخر معصوف عليه فيعتق هو به والآخران بالتعيين لكن جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به، ولو قال سالم حر أو سالم وبزيغ أو سالم ومبارك عتقوا لأن أو لغت لاتحاد الاسم وأخير لكنه كالتسكوت لا يمنع العطف ومنهم من قال إن المذكور هنا قولهما أما عنده فلا يعتق بزيغ ومبارك والأصح الأول، ولو قال لسالم وبزيغ: أحدكما حر أو سالم عتق ثلاثة أرباع سالم وربع بزيغ ولو قال سالم حر أو بزيغ أو سالم عتق نصفهما لأن الثالث عين الأول فلغا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير، رجل له أربعة عبيد سالم وبزيغ وفرقد ومبارك وقيمتهم على السواء، فقال في صحته: سالم وبزيغ حران أو بزيغ وفرقد حران أو فرقد ومبارك حران صح الإيجابات الثلاث فيخير المولى فأي إيجاب اختار يعتق من تناوله ذلك الإيجاب وبطل الباقي، وإن مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه وكذلك مبارك وأما بزيغ فيعتق في حالين لأن داخل تحت الإيجابين الأول والثاني فيعتق ثلثاه ويسعى في ثلثه وكذلك فرقد لأنه داخل تحت الإيجاب الثاني والثالث وأحوال الإصاية أحوال في رواية هذا الكتاب، وإن كان القول في المرض وأخرجوا من الثلث أو لم يخرجوا وأجازت الورثة فكذلك الجواب، وأما إذا لم يخرجوا ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم فحق سالم في سهم وكذلك حق مبارك وحق بزيغ وفرقد كل واحد منهما سهمين، ولو قال لثلاثة أعبد قيمتهم على السواء سالم حر أو بزيغ حر أو بزيغ ومبارك حران فيخير فأي إيجاب اختار عتق من تناوله ذلك الإيجاب وإن مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه وكذلك مبارك ويعتق من بزيغ ثلثاه وإن لم يكن له مال سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم، ولو قال لأثنين سالم حر أو بزيغ حر أو هما حران ومات قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه، وإن لم يكن له مال سواهما فأنشئت بينهما تصفان، ولو قال لثلاثة منهم سالم حر أو بزيغ حر أو مبارك وبزيغ وسالم أحرار فيخير فأي إيجاب اختار عتق من تناوله ذلك الإيجاب وإن مات قبل البيان عتق من مبارك ثلثه وعتق من سالم وبزيغ من كل واحد ثلثاه وإن لم يكن له مال آخر سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم كذا في شرح الزيادات للعتابي، ولو كان له عبدان فقال سالم حر أو سالم وبزيغ حران لم مات من غير بيان عتق كل سالم ونصف بزيغ وإن كان القول في المرض ولا مال له غيرهما ضرباً في الثلث بقدر حقهما وحق سالم في كل

الرقبة وحق بزيغ في نصفه فصار حق سالم في سهمين وحق بزيغ في سهم فصار ثلاثة فهو ثلث المال وجميع المال تسعة كل رقبة أربعة ونصف عتق من سالم سهمان ويسمى في سهمين ونصف ومن بزيغ سهم ويسمى في ثلاثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، وإن قال لثلاثة أعبد أنت حر أو أحدكما لغيره أو أحدكم ومات قبل البيان عتق أربعة أتباع الأول وتسعان ونصف من الآخرين وإن قال: أنت حر أو أحدكما وهو منهما أو أحدكم عتق خمسة أتباع الأول ونصف تسعة وتسعا الثاني ونصف تسعة وتسع الثالث، وإن قال: أنت حر أو أنت لغيره أو أحدكم عتق أربعة أتباع كل وتسع الثالث كذا في الكافي، وإن قال: أنت يا سالم حر أو أنت يا بزيغ حر أو أنت يا مبارك حر يعخير فإن جمع بين سالم وبزيغ وقال: أحدكما عبد خرج أحدهما من البين وبقي العتق دائراً بين مبارك وبين أحدهما يبين في أيهما شاء وإن مات قبل البيان عتق من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وبزيغ لكل واحد الربع لاستوائهما، وذكر في الجامع أن قوله أحدكما عبد لغو وإن لم يقل أحدكما عبد ولكن قال أحدكما مذهب صار أحدهما مديراً والعتق البات يكون دائراً بين أحدهما وبين مبارك فإن مات قبل البيان عتق نصف مبارك ويسمى في نصف قيمته ومن سالم وبزيغ من كل واحد الربع بالإيجاب البات وصار نصف كل واحد مديراً أيضاً ويعتبر من الثلث وإن كان له مال آخر يخرج رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه الربع بالعتق البات والنصف بالتدبير ويسمى كل واحد في ربه وإن لم يكن له مال آخر كان الثلث بينهما نصفين، ومال الميت عند الموت رقبتان فثلثه ثلثا الرقبة بينهما لكل واحد الثلث فيحتاج إلى حساب له ثلث وربع وأقله اثنا عشر جعلنا كل عبد اثني عشر عتق من مبارك نصفه ستة بالإيجاب البات ويسمى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وبزيغ من كل واحد الربع بالإيجاب البات ثلاثة والثلث بالتدبير أربعة ويسمى كل واحد في خمسة قبلت سهام الوصايا ثمانية وسهام السعاية ستة عشر فاستقام الترخيع فإن جمع بين سالم وبزيغ فقال: اخترت أن يكون أحدكما عبداً ثم جمع بين بزيغ ومبارك فقال: اخترت أن يكون أحدكما عبداً ومات بطل اختياره الأول فكان العتق دائراً بين سالم وأحدهما فاصاب سالماً نصفه والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الزيادات للعتابي، وإن قال لأربعة: أحدكم حر ثم قال لسالم وبزيغ أحدكما عبد ثم قال لبزيغ وفرقد أحدكما عبد ثم قال لفرقد ومبارك: أحدكما عبد ومات قبل البيان فالاختيار الأخير ناسخ لما قبله وخرج من فرقد ومبارك أحدهما من البين ودار العتق بين سالم وبزيغ وأحد الآخرين فعتق ثلث سالم وثلث بزيغ وسدس فرقد وسدس مبارك وصار كل عبد ستة، ولو قال في صحته لامراته وعبد: أنت طالق أو هو حر وهي غير مدخول بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد ويسمى في نصف قيمته ولها كل المهر والإرث وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي، ولو قال لسالم وبزيغ: أحدكما حر أو سالم حر يقال له: أوقع فإن اختار الإيجاب الأول يؤمر بالبيان ثانياً فإن مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع سالم وربع بزيغ وإن مات قبل البيان ولا مال له غيرهما ضرباً بحقهما في الثلث وحق أحدهما في ثلاثة الأرباع وحق الآخر في الربع فاجعل كل ربع سهماً فصار حق أحدهما في ثلاثة وحق الآخر في سهم فيصير أربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر كل رقبة ستة فعتق

من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه ومن يزيغ سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، وإن أضاف صيغة الإعتاق إلى أحدهما بعينه ثم نسيه فلا خلاف في أن أحدهما حر قبل البيان.

**والأحكام المتعلقة به ضربان:** ضرب يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته، أما الأول: فنقول: إذا أعتق إحدى جاريته بعينها ثم نسيها أو أعتق إحدى جواريه العشر بعينها ثم نسي المعتقة فإنه يمنع من وطئهن واستخدامهن ولا يجوز أن يطأ واحدة منهن بالتحري والحيلة في أن يباح له وطؤهن أن يعقد عليهن عقد النكاح فتحل له المرة منهن بالنكاح والرقيقة بملك اليمين، ولو خاصم العبدان المولى إلى القاضي وطلباً منه البيان أمره القاضي بالبيان ولو امتنع حسمه ليبين كذا ذكر الكرخي، ولو ادعى كل واحد منهما أنه هو الحر ولا بينة له وجحد المولى وطلباً يمينه استخلفه القاضي لكل واحد منهما بالله عز وجل ما اعتقته ثم إن نكل لهما عتقا وإن حلف لهما يؤمر بالبيان، وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن المولى لا يجبر على البيان في الجهالة الطارئة إذا لم يذكر ثم البيان في هذه الجهالة نوعان: نص ودلالة أو ضرورة، أما النص فهو أن يقول المولى لأحدهما عبداً: هذا الذي كنت اعتقته ونسيت، وأما الدلالة أو الضرورة: فهي أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان نحو أن يتصرف في أحدهما تصرفاً لا صحة له بدون الملك من البيع والهبة والصدقة والبرصية والإعتاق والإجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء، إذا كانتا جارتين وإن كن عشرين فوطئ إحداهن تعينت الموضوعة للرق وتعينت الباقيات لكون المعتقة فيهن دلالة أو ضرورة فتعين بالبيان نصاً أو دلالة وكذا لو وطئ الثانية والثالثة إلى التاسعة فتعين الباقية وهي العاشرة للعتق والأحسن أن لا يطأ واحدة منهن فلو أنه وطئ فحكمه ما ذكرنا، ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فالأحسن أن لا يطأ الباقيات قبل البيان فلو أنه وطئهن قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فماتت واحدة منهما لا تعين الباقية للعتق وتوقف تعينها للعتق على البيان نصاً أو دلالة، ولو قال المولى: هذا مملوكي وأشار إلى أحدهما فتعين الآخر للعتق دلالة أو ضرورة، ولو كانتا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل، ولو باعهم على الأفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق: عشرة نفر لكل واحد منهم جارية فاعتق واحد منهم جاريته ولا يعرف العين فكل واحد منهم أن يطأ جاريته وأن يتصرف فيها تصرف الملاك، ولو دخل فكل في ملك أحدهم صار ككُل الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهن ثم جهلها وأما الثاني فهو أن المولى إذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه مجاناً بغير شيء ونصفه بالقيمة ويسعى كل واحد منهما في نصف قبته للورثة لما ذكرنا في الجهالة الأصلية كذا في البدائع، رجل أعتق العبد الذي هو قديم الفسخية تكلموا فيه واختار أن تكون صحبته سنة كذا في التجنيس والمزيد في باب التدبير، ولو قال: أنت حرة أو حملك فمات المولى بعد الولادة فالولد حر وعتق نصف الأم كذا في خزانة المفتين، رجل قال لامته: إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فأت حرة فولدت غلاماً وحاربة ولم يدر أيهما أول مع تصادفهما به عتق نصف الأم ونصف الجارية والغلام عبد، وإن ادعت الأم أن الغلام أول والبنت صغيرة فانكر المولى ذلك وقال البنت هي الأولى فالقول للمولى مع يمينه ويحلف على

علمه فإن حلف لم تعتق واحدة منهما إلا أن تقيم الأم البينة بعد ذلك على أنها ولدت الغلام أولاً، وإن نكل عتقت الأم والبنت وإن وجد النصادق بأولية الغلام تعتق الأم والبنت ويرق الغلام وإن وجد النصادق بأولية البنت لم يعتق أحد وإن ادعت الأم أولية الغلام ولم تدع البنت شيئاً وهي كبيرة يحلف المولى فإن حلف لم يثبت شيء وإن نكل عتقت الأم دون البنت وإن ادعت البنت وهي كبيرة أولية الغلام دون الأم تعتق البنت دون الأم هكذا في النكافي، ولو قال لها: إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فهو حر ولو كانت جارية فانت حرة فولدت غلامين وجاريتين فإن علم أن الغلام أول ما ولدت فهو حر والباقيون أرقاء وإن علم أن الجارية أول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الأم أحرار وإن لم يعلم أيهم أول يعتق من الأم نصفها ويعتق ثلاثة أرباع كل واحد من الغلامين ويسمى في ربع قيمته ويعتق من كل واحدة من الجاريتين ربعها وتسمى كل واحدة في ثلاثة أرباع القيمة وإن تصادق الأم والمولى على أن هذا الغلام أول عتق ما تصادقا عليه والباقيون أرقاء وإن اختلفا فيه فالقول قول المولى مع يمينه، وإنما يستحلف على العلم بالله ما يعلم أنها ولدت الجارية أولاً، وإذا قال لها: إن كان حملك غلاماً فانت حرة فإن كان جارية فهي حرة فكان حملها غلاماً وجارية لم يعتق أحد وكذلك قوله: إن كان ما في بطنك ولو قال في الكلأمين: إن كان في بطنك عتق الجارية والغلام، وإذا قال: إن كان ولد تلدينه غلاماً فانت حرة وإن كان جارية فهي حرة فولدتها جميعاً فإن علم أن الغلام أول عتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وإن علم أن الجارية ولدت أولاً عتقت الجارية والأم مع الغلام رقيقان وإن لم يعلم واتفق الأم والمولى على شيء فذلك وإن قال: لا ندرى فالغلام رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الأم كذا في المبسوط، وإن ادعت الأم سبق الغلام فالقول للمولى مع اليمين كذا في التمرناشي، ولو قال لامته إن ولدت غلاماً ثم جارية فانت حرة وإن ولدت جارية ثم غلاماً فالغلام حر فولدت غلاماً وجارية فإن كان الغلام أول عتقت الأم والغلام والجارية رقيقان وإن كانت الجارية أول عتق الغلام والأم والجارية رقيقان وإن لم يعلم أيهما أول واتفقا على أنهما لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة وأما الغلام والأم فإنه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسمى في نصف قيمته وإن اختلفا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه هذا إذا ولدت غلاماً وجارية فاما إذا ولدت غلامين وجاريتين والمسألة بحالها فإن ولدت غلامين ثم جاريتين عتقت الأم وعتقت الجارية الثانية يعتقها وبقي الغلامان والجارية الأولى أرقاء وإن ولدت غلاماً ثم جاريتين ثم غلاماً عتقت الأم والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الأم وإن ولدت غلاماً ثم جارية ثم غلاماً ثم جارية عتقت الأم والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق الأم وبقي الغلام الأول والجارية الأولى أرقاء، وإن ولدت جاريتين ثم غلامين عتق الغلام الأول لا غير وبقي من سواء رقيقاً وكذلك إذا ولدت جارية ثم غلامين ثم جارية عتق الغلام الأول لا غير وكذلك إذا ولدت جارية ثم غلاماً ثم جارية ثم غلاماً عتق الغلام الأول لا غير وإن لم يعلم فإن اتفقا على أنه لم يعلم الأول يعتق من الأولاد من كل واحد رבעه وأما الأم فبعتق منها نصفها وتسمى في نصف قيمتها وإن اختلفوا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه كذا في البدائع، ولو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتاً ثم حياً عتق الحي ولو قال: فانت حرة مع ذلك عتقت بالميتة كذا في خزائن المفتين، وإذا قال الرجل

لا متین له ما فی بطن إحداهما حر فله ان یوقع العتق فهو علی أیهما شاء فإن ضرب بطن إحداهما رجل فألقت جنیناً میتاً لأقل من ستة أشهر منذ تکلم بالعتق فهو رقیق یمتحن الآخر للعتق ولو ضرب رجلان کل واحد منهما بطن إحداهما وألقت کل واحدة جنیناً لأقل من ستة أشهر منذ تکلم بالعتق کان فی کل واحد منهما مثل ما فی جنین الامة کذا فی المحیط، ولو قال لثلاث إماء: ما فی بطن هذه حر وما فی بطن هذه أو ما فی بطن هذه عتق ما فی بطن الأولى وهو مخیر فی الباقیین کذا فی الظهیریة، ولو قال: إن کان ما فی بطن جاریتی غلاماً فاعتقوه وإن کانت جاریة فاعتقوها ثم مات وکان فی بطنها غلام وجاریة فعنی الوصي أن یعتقهما من ثلثه وإن قال إن کان أول ولد تلد بینه غلاماً فانت حرة وإن کان جاریة ثم غلاماً فهما حران فولدت غلاماً وجاریتین لا یعلم أیهما أول عتق نصف الام ونصف الغلام ایضاً ویعتق من کل واحدة من الجاریتین ربهما أو تسمى فی ثلاثة أرباع فیعتها، قال ابو عصمة رحمه الله تعالی: وهذا غلط یل الصحیح انه یعتق من کل واحدة منهما ثلاثة أرباعها وتسمى فی الربع، ومن أصحابنا رحمه الله تعالی من تکلف لتصحیح جواب الكتاب، وقال إحدى الجاریتین مقصودة بالعتق فی حانة فلا یمتحن مع هذا جانب التبعية فیها وإذا سقط اعتبار التبعية فإحداهما تعتق فی حال دون حال فیعتق نصفها ثم هذا النصف بینهما ولكن هذا یكون مخالفاً فی التخریج للمسائل المتقدمة فالأصح ما قاله ابو عصمة رحمه الله تعالی کذا فی المیسوط، وإذا شهد رجلان عني رجل أنه اعتق أحد عبده فإلشهادة باطلة عند أبي حنیفة رحمه الله تعالی، ولو شهد أن اعتق إحدى امتیه لا تقبل عند أبي حنیفة رحمه الله تعالی وإن لم تكن الدعوى شرطاً فیه وهذا كله إذا شهد فی صحته أنه اعتق أحد عبده وأما إذا شهد أنه اعتق أحد عبده فی مرض موته أو شهدا علی تدبیره فی صحته أو فی مرضه وأداء الشهادة فی مرض موته أو بعد الوفاة تقبل استحساناً ولو شهدا بعد موته أنه قال فی صحته أحدكما حر قد قبل لا تقبل وقيل: تقبل کذا فی الهدایة، والأصح أن تقبل کذا فی الکافي، ولو شهدا أنه اعتق أحدهما بعینه إلا أنا نسيناه لم تقبل ولو شهدا أن أحد هذین الرجلین اعتق عبده لم تقبل کذا فی التمرقاشي، ولو شهدا أنه اعتق عبده سالماً ولا یعرفون سالماً وله عبد واحد اسمه سالم عتق ولو کان له عبدان کل واحد اسمه سالم والمولى یجحد لم یعتق واحد منهما فی قول أبي حنیفة رحمه الله تعالی کذا فی فتح القدير، ولو شهدا بعتقه وحکم بشهداتهما ثم رجعا عنه فضمنا قیمته ثم شهد آخران أن المولى کان اعتقه بعد شهداتهما لم یسقط عنهما الضمان اتفاقاً وإن شهدا أنه اعتقه قبل شهداتهما لم تقبل ایضاً ولم یرجعا بما ضمنا عند أبي حنیفة رحمه الله تعالی کذا فی الکافي، فی الجامع إذا قال الرجل لعبدين له: إذا جاء غد فأخذكما حر ثم مات أحدهما اليوم أو اعتقه أو باعه أو وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغد یعتق الثاني فإن قال المولى قبل مجيء الغد اخترت أن یقع العتق إذا جاء غد علی هذا العبد بعینه کان باطلاً، وفي الجامع ایضاً إذا قال الرجل لعبدين له: إذا جاء غد فأخذكما حر ثم باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجيء الغد ثم جاء الغد عتق أحدهما والبیان إلیه ولو باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجيء الغد ثم باع الآخر ولم یشره حتى جاء الغد عتق الذی فی ملکه عند مجيء الغد ولا یبطل الیمین بالبیع ولو باع نصف

أحدهما ثم جاء الغد عتق الكامل، ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان إليه كذا في المحيط، رجل له أربعة أعبد أسودان وأبيضان فقال: هذان الأبيضان حران أو هذان الأسودان وكذا لو أضافه إلى الوقت بأن قال هذان الأبيضان حران أو هذان الأسودان إذا جاء غد فمات أحد الأبيضين أو باعه ثم جاء غد عتق الأسودان ولا خيار له ولو مات أحد الأبيضين وأحد الأسودين ثبت له الخيار ولو مات الأبيضان عتق الأسودان كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، ولو قال: هذا حر وهذا عتقا، ولو قال: هذا هذا حر عتق الثاني ولو قال: هذا حر هذا إن دخل الدار عتق الأول في الحال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية، ولو قال: أحدكما حر إذا جاء غد أحدكما حر فجاء غد عتقا، ولو مات أحدهما أو باعه ثم جاء غد عتق الباقي وكذا لو باع بعض أحدهما كذا في خزائن المفتين، ولو جمع بين عبيدين وحر فقال اثنان منكم حران يصرف أحدهما إلى الحر والآخر إلى العبد فعتق أحد العبيدين لا غير كأنه يقول أحد العبيدين حر فيلزم بالبيان فإن مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي.

### الباب الرابع في الحلف بالعتق

رجل قال إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشتري مملوكاً ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف عبد فبقي على ملكه حتى دخل عتق سواء دخلها ليلاً أو نهاراً ولو لم يفل يومئذ لا يعتق الذي ملكه بعد اليمين كذا في الكافي، ولو قال لعبيده إن دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يبطل اليمين ولو لم يدخل حتى اشتراه ثانياً فدخل الدار عتق لأن اليمين لا يبطل بزوال الملك كذا في البدائع، روى خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال: كلما دخلت هذه الدار فعبد حر وله عبيد فدخلها أربع مرات وجب عليه لكل دخلة عتق يوقعه على أيهم شاء واحداً بعد واحد كذا في المحيط، ولو قال لامته: إن دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب فسببت وملكها ودخلت الدار لم تعتق عندنا كذا في الينابيع، قال لعبيده إن دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت فأنكر المولى فالحق قول المولى، وإذا قال: ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله إذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية، ولو قال لعبيده إن دخلت هاتين الدارين فانت حر فباعه قبل دخول الدارين فدخل إحدى الدارين ثم اشتراه فدخل الدار الأخرى عتق عندنا، ولو قال لعبيده: إن دخلت الدار فانت حر إن كلمت فلاناً بعتير قيام الملك عند الدخول أيضاً كذا في البدائع، قل محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا قال أول عبد يدخل عليّ فهو حر فادخل عليه عبد ميت ثم حي عتق الحي ولم يذكر فيه خلافاً منهم من قال: هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال: هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحلف بعتق ما في البطن، وإن أدخل عليه عبيدان حيان جميعاً معاً لم يعتق واحد منهما فإن أدخل بعدهما عبد آخر لم يعتق كذا في المبسوط، ولو قال لعبيده أنت حر إن دخلت الدار لا بل فلان لعبد له آخر لا يعتق الثاني إلا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنف الذي يقع به الطلاق على الأولى ثم الأخرى، ولو قال:

كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبدي حر فدخلت امرأتان طلقنا ولا يعتق إلا عبد واحد وإليه خيار التعمين، ولو قال كلما دخلت امرأة لي الدار فهي طالق وعبد من عبدي حر فدخلت امرأتان أو واحدة مرتين طلقنا وعتق عبدان، رجل له جوار ولهن أولاد وله عبيد فقال: كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وابنتها وعبد من عبدي حر فدخلن عتقن وأولادهن وعبد واحد ثم لا يعتق لكل جارية إلا ولد واحد، ولو كان العبيد أزواجاً للإماء فقال: كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها وولدها فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن، ولو قال كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي وزوجها وولدها وعبد من عبدي أحرار فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن وعتق بعدد كل جارية عبد، وفي شرح الكرخي لو قال: كلما دخلت هذه الدار وكلت فلاناً أو تكلمت مع فلان فعبد من عبدي حر فدخل الدار دخلات وكلم مرة لا يعتق إلا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الخث في اليمين ما يقع على مرة أو مرتين، وإن قال لعبد: أنت حر إن دخلت هذه الدار أو هذه الدار فأيهما دخل عتق ولو قال: هذه اندار وهذه الدار لم يعتق حتى يدخلهما جميعاً وإن قال: أنت حر اليوم إن دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار كذا في الحاوي القدسي، ولو قال كل مملوك اشتريته إذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشتري بعد الدخول كذا في الإيضاح، رجل قال: إن دخلت هذه الدار فعبد من عبدي حر أو إن كلمت فلاناً فامرأتي طالق فإن دخل الدار أولاً عتق عبده ولم ينتظر كلام فلان وإن كلم فلاناً أولاً طلقت امرأته ولم ينتظر الدخول فإذا نزل أحدهما بطل الآخر ولو وجد الشرطان معا نزل أحدهما والتعمين إليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، رجل له جاريتان فقال: إن دخلت واحدة منكما هذه اندار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم تعتق وإن دخلت التي عنده قبل المبيعة عتقت كذا في الظهيرية، رجل قال: إن دخلت الدار فامرأته طالق وعبد من عبدي حر إن كلمت فلاناً فهما يمينان أيهما وجد شرطه نزل جزاؤه، ولو ذكر في آخره إن شاء الله فلاستثناء عليهما وكذا إذا علق بيمينته فلان ينصرف إلى اليمينين أيضاً فإن قال فلان لا أشاء بطلت اليمينتان وكذا إن لم يشأ أحدهما وإن شاء في المجلس صبح اليمينتان فبعد ذلك إن دخل الدار طلقت المرأة وإن كلم عتق العبد، رجل قال: إن دخلت الدار فامرأتي طالق وعبد من عبدي حر لم يقع شيء إلا بدخول الدار فإذا دخل وقعا وكذا لو قدم الجزاء بأن قال: امرأته طالق وعبد من عبدي حر إن دخلت الدار أو وسط الشرط بأن قال: امرأته طالق إن دخلت الدار وعبد من عبدي حر، ولو قال: إن دخلت الدار فامرأته طالق وعليه المشي إلى بيت الله وعبد من عبدي حر إن كلمت فلاناً ولا نية له فالمشي والطلاق على الدخول والعتاق على كلام فلان، ولو قال: امرأته طالق إن دخلت اندار وعبد من عبدي حر إن شاء الله كان يميناً واحدة والاستثناء عنهما وكذا لو قال: إن شاء فلان، رجل قال إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً أو إذا كلمت أو متى كلمت فلاناً أو إذا قدم فلان فعبد من عبدي حر ولا نية له فاليمين على دخول الدار بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فإن دخل ثم كلم لا يعتق وإن كلم ثم دخل يعتق ولو قدم الجزاء على الشرطين فقال: عبدي حر إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً يشترط أن يكون الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الخث في اليمين التي يكون فيها

الوقت بعد الوقت، ولو نوى في قوله: إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً فانت حر إن يكون الدخول مقدماً ويكون هو شرطاً للانعقاد والكلام مؤخراً صحت نيته، وكذا في صورة تقديم الجزء إن نوى أن يكون الكلام آخراً صحت نيته إلا إذا كان فيما نوى نفع له بأن يكون فيه تخفيف له فتد نيته قضاء للثمة، وإذا قال في دارين إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار الأخرى فانت حر يكون شرط الحث دخول الأخرى أولاً فلو دخل الأولى قبل الأخرى لم يحنث ولو دخلها بعد دخول الأخرى حنث، ولو قال في دار واحدة إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار ودخلها مرة حنث سواء كان الجزء مقدماً أو مؤخراً كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للحصيري، وأما إذا وسط الجزء بأن قال: إن دخلت الدار فعبدي حر إن كلمت فلاناً أو قال: إن كلمت فلاناً فعبدي حر إذا قدم فلان فاليمين على أن يفعل الفعل الأول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، ولو قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكراً لم يعتق وإن ولدته لاقبل من ستة أشهر من وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان، رجل قال: كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر إلا أوسطهم فاشتري عبداً عتق ساعة ملكه فإن اشتري آخر لا يعتق فإن لم يشتري حتى مات عتق، فإن اشتري ثالثاً لا يعتق واحد منهما كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، فإذا ملك عبداً رابعاً يعتق العبد الثاني وكذا يعتق الرابع حين يملك ثامناً وهلم جراً على هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير، والحاصل أنه إذا اشتري من العبيد عدداً هو زوج فكل من وقع في النصف الأول يعتق في الحال لأنه لا يتصور أن يصير أوسط وكل من وقع في النصف الثاني فحكمهم موقوف حتى لو اشتري ستة أعيد واحداً بعد واحد عتق الثلاثة الأول وحكم الباقي موقوف فإن اشتري آخر لا يعتق الرابع لأن ما تأخر منه مثل ما تقدم فيكون مستثنى فإن مات وقد ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملك وتراً عتقوا إلا الأوسط ولم يذكر أنهم يعتقون من وقت الشراء أو قبيل الموت وكان الفقيه أبو جعفر يذكر عن الشيخ أبي بكر بن أبي سعيد رحمه الله تعالى أن على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يعتق قبيل الموت بلا فصل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم: الأصح أن هناك يعتق مقصوراً عندهم لأن شرط خروجه من الاستثناء انتفاء صفة الوساطة وإنما ينعدم ذلك بشراء ما بعده فيقتصر الحكم عليه، ولو ملك عبداً ثم عبداً ثم عبيدين معاً عتقوا ولو قال: كل عبد اشتريته فهو حر إلا أولهم فاشتري عبداً لا يعتق وما سواه يعتق كيفما اشتري ولو اشتري أولاً عبيدين معاً عتقا ولو قال إلا آخرهم فاشتري عبداً عتق ولو اشتري عبداً آخر لا يعتق ولو اشتري آخر عتق الثاني على هذا القياس ولو اشتري عبداً ثم عبيدين عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، ولو قال: كل مملوك أملكه فهو حر وله مملوك فاشتري مملوكاً عتق من كان في ملكه ولا يعتق من يملكه بعد اليمين إلا إذا غنى فبعت كلاهما ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان، ولو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فإن غنى به الساعة الزمانية التي يذكرها المنجمون يصدق في إدخال ما يستفده بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى



قاضيخان، وإن قال كل مملوك أملكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك جاءه رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو على ما يستفذه في تلك الليلة ويومها كذا في المحيط، ولو قال: كل مملوك أملكه غدا فهو حر ولم ينو شيئاً قال محمد رحمه الله تعالى: يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه إلى الغد وغداً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يعتق ما يستفيد في الغد لا غير، ولو قال: كل مملوك أملكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من يملكه يوم الجمعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ولو قال: كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة، ولو قال: كل مملوك أملكه فهو حر إذا جاء غداً فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم، ولو قال: كل مملوك أملكه إلى ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت الحلف وعلى هذا إذا قال: إلى سنة أو أبداً أو إلى أن أموت يدخل ما يستفيد في تلك المدة دون ما كان في ملكه، ولو قال: أردت بقولي سنة من يبقى في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: كل مملوك أملكه حر بعد غداً أو قال: كل مملوك لي فهو حر بعد غداً وله مملوك فملك آخر ثم جاء بعد غداً عتق من كان في ملكه منذ حلف لا من ملكه بعد الحلف كذا في النكافي، ولو قال: كل مملوك أملكه أو قال: كل مملوك لي فهو حر بعد موتي وله مملوك فاشترى آخر فالذي كان عنده وقت اليمين مدين والآخر ليس بمدين فإن مات عتق من الثلاث كذا في الهداية، هذا إذا لم يكن له نية وأما إذا نوى فبتناول الكل لأنه نوى التشديد على نفسه فيصدق كذا في التبيين، رجل قال: كل عبد اشتريته فهو حر إلى سنة فاشترى عبداً لا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيخان، وإن قال لعبده: أنت حر اليوم أو غداً لا يعتق ما لم يجرى الغد إلا إذا نوى مولاه العتق عليه اليوم بقوله: أنت حر اليوم أو غداً يعتق اليوم ولو قال: أنت حر اليوم غداً يعتق اليوم ولو قال: أنت حر غداً اليوم يعتق غداً في التتارخانية، ولو قال: تصبح غداً حراً أو تصبح غداً تشرب الماء حراً يعتق غداً وإن لم يشرب وكذا تقوم حراً أو تقعد حراً يعتق للحال ولو قال: أنت حر أمس وأما ملكه اليوم عتق وكذا قوله: أنت حر قبل أن أشتريك عتق، ولو قال: كلما مضى يوم فأخذكم حر فمضى يومان عتقا كذا في العتابية، ولو قال: عبده حر إن لم يكن فلان دخل هذه الدار أمس وأمراته طالق إن كان دخل ولا يدري أنه دخل أم لا وقع العتق والطلاق لأنه في اليمين الأولى أقر بدخول الدار وأكده باليمين فيكون إقراراً منه بالطلاق وفي إثباته أنكر اندخول وأكده بها فيكون إقراراً بالعتق كذا في شرح تنخيص الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صاحبها، ولو قال لعبده: أنت حر قبل موت فلان وفلان يشهر فمات أحدهما لتمام شهر من وقت هذه المقالة عتق العبد كذا في المحيط، رجل قال لعبده: أنت حر قبل الفطر والأضحي بشهر يعتق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضيخان، في الجامع إذا قال العبد الماذون أو المكاتب: كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فملك مملوكاً بعد ما عتق لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق وعلى هذا الخلاف إذا قال: كل مملوك اشتريته فهو حر فاشترى مملوك

بعد ما عتق وأجمعوا على أنه إذا قال : إذا عتق فكل مملوك أملكه فهو حر أو قال : إذا عتقت فكل مملوك أشتريه فهو حر فمملك مملوكاً بعد العتق أو اشتري مملوكاً بعد العتق يعتق وأجمعوا على أنه إذا قال : كل مملوك لي فهو حر أو قال : كل مملوك أملكه فهو حر فمملك مملوكاً بعد العتق لا يعتق كذا في المحيط ، وإذا قال الحرابي : كل مملوك أملكه فيما أستقبل فهو حر فخرج إلينا وأسلم واشتري عبداً لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق ، ولو قال : إن أسلمت فكل مملوك أملكه فهو حر ثم أسلم واشتري مملوكاً عتق بالإجماع كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الخلف في ملك العبد والمكاتب ، ولو قال رجل لحرته : إذا ملكتك فانت حرة فارتدت ولحققت ثم سببت فاشتراها لا تعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وإن قال : إذا ارتدتت وسببت فاشتريتك فانت حرة فكان ذلك عتقت إجماعاً كذا في السراج الوهاج ، ولو قال : أنت حر إن شئت تعلق بمشيئته في المجلس وإن قال : إن شاء فلان تعلق بمشيئته في المجلس إن كان حاضراً ومجلس علمه إن كان غائباً كذا في الينابيع ، ولو قال : أنت حر إن لم يشأ فلان فإن قال فلان : شئت في مجلس علمه لا يعتق وإن قال : لا أشاء يعتق لكنه لا يقول لا أشاء لأن له أن يشاء في المجلس بل يبطلان المجلس بإعراضه واشتغاله بشيء آخر كذا في البدائع ، ولو علق بمشيئة نفسه فقال : أنت حر إن شئت فإن لم يشأ في عمره لا يعتق ولا يقتصر على المجلس ولو قال : إن لم أشأ فإن قال : شئت لا يقع وإن قال : لا أشاء لا يقع أيضاً لأن له أن يشاء بعد ذلك حتى يموت كذا في السراج الوهاج ، فإذا مات تحقق انعدام فيعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث المال كذا في البدائع ، ولو قال لأمه من إمامه : أنت حرة وفلاتة إن شئت فقالت : قد شئت عتق نفسي لا تعتق قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع : إذا قال الرجل لغيره : من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فشاء الخاضع عتقهم جميعاً معاً عتقوا جميعاً إلا واحداً منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخيار إلى المولى وعندهما يعتقون جميعاً هكذا ذكر المسألة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص فاعتقهم للأمور جميعاً معاً عتقوا إلا واحداً منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح رواية أبي حفص رحمه الله تعالى لأن المعلق بمشيئة المأمور الإعتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف إذا قال من شئت عتقه من عبيدي فهو حر فشاء عتقهم جميعاً عتقوا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق الكل إلا واحداً منهم وأجمعوا على أنه لو قال : من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فاعتقهم جميعاً عتقوا جميعاً ولو قال لأمته : أنتما حرتان إن شئتما فشاءت إحداهما فهو باطل ونور قال لهما : أيتكما شاءت العتق فهي حرة فشاءتا جميعاً عتقتا ولو شاءت إحداهما عتقت التي شاءت ولو شاءتا فقال المولى : أردت إحداهما صدق ديانة لا قضاء كذا في المحيط ، رجل قال لغيره : جعلت عتق عبيدي إليك فليس له أن ينهيه وهو إليه في مجلسه وكذلك إذا قال : اعتق أي عبيدي هذين شئت قال : وكذلك العتاق بجعل ، ولو قال لرجل في صيحة أو مرض : إذا مت فاعتق عبيدي هذا إن شئت أو قال : إذا مت فامر عبيدي هذا في العتق بيدك أو قال : جعلت عتق عبيدي هذا بيدك بعد موتي فلم يقبل الذي جعل إليه ذلك في مجلسه حتى قام منه كان له أن يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال : عبيدي هذا حر بعد موتي إن شئت كان حرّاً بعد موته

إن شاء ذلك الذي جعل إليه بعد الموت فإن قام من مجلسه بعد موت المولى قبل أن يقول شيئاً ثم قال بعد ذلك: قد شئت وحببت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة أو الوصي أو القاضي ولو نهض عنه قبل موته جاز نهيه كذا في الذخيرة، ولو قال إذا جاء غد فانت حر إن شئت كانت المشيئة إليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيخان، فإن شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في الغد ولو قال: أنت حر إن شئت غداً فالمشيئة إليه في الحال فإذا شاء في الحال عتق غداً كذا في البدائع، في الأصل إذا قال لعبده: أنت حر متى ما شئت أو إذا شئت أو كلما شئت فقال العبد: لا أشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر، ولو قال له: أنت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له: أنت حر كيف شئت فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله أعلم بالصواب.

### الباب الخامس في العتق على جعل

حرر عبده على مال فقبل عتق مثل أن يقول: أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفاً أو على أن تؤدي إلي ألفاً أو على أن تجيعني بألف أو على أن لي عليك ألفاً أو على ألف تؤديها إلي أو قال: بعث نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعرضني كذا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به وكما تصح به الكفالة جاز أن يستبدل به ما شاء بدأ بيد ولا خير فيه نسيئة ولا بد من القبول فإن كان حاضراً اعتبر مجلس الإيجاب وإن كان غائباً اعتبر مجلس علمه ولا بد أن يقبل في الكل، فلو قال لعبده أنت حر بألف فقال: قبلت في النصف فإنه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز ويعتق كله بجميع المال كذا في البحر الرائق، وولاؤه يكون للمولى كذا في البدائع، ويلزمه الوسيط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما من الفرس والحمار والثوب الهروري فلو أتاه بالقيمة أجبر المولى على القبول كما في المشهور، ولو لم يسم الجنس بان قال: علي ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى إليه العبد العرض فاستحق إن كان بغير عينه في العقد فعلى العبد مثله وإن كان معيناً بان قال أعتقتك على هذا العبد أو الثوب أو بعتك نفسك بهذه الجارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجوع على العبد بقيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره بان قال المولى: أعتقتك على عبد وقال العبد: على ألف وقال العبد: على مائة فالقول للعبد مع يمينه وكذا لو أنكر أصل المال كان القول له والبينة بينة المولى كذا في فتح القدير، ولو قال المولى: أعتقتك أمس بألف درهم فلم تقبل فقال العبد: قبلت فالقول قول المولى مع يمينه كذا في البدائع، ولو قال لمولاه: اعتقني على ألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء ولو قال: اعتقني بألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمسائة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، عبد بين رجلين قال أحدهما: أنت حر بألف فقبل عتق نصفه بخمسائة إلا إذا أجاز الآخر فيجب الألف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو قال: أعتقت نصيبي بألف فقبل العبد لزمه الألف للمعتق

لا يشاركه الساكت، ولو قال أحدهما: إذا أدبت إليّ ألفاً فانت حر فاكْتَسَبَ وأدى عتق نصيبه وللآخر أن يشاركه فيه لأن اكتسب في حالة رقه ثم لا يرجع المعتق على العبد لأنه سلم له شرطه، ولو قال: إذا أدبت إليّ ألفاً فصصبي حر يرجع المعتق على العبد بما أخذه منه الشريك كذا في محيط السرخسي، ولو قال لعبد: أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل قال: أنت حر بمائة دينار فقال: قبلت بالمائة عتق ويلزمه المالاّن جميعاً هذا إذا قال: قبلت بالمائة أو قل: قبلت على الإبهام ولو قال: قبلت أحد المالاّن الدراهم أو الدينارين لا يعتق كذا في شرح الطحاوي، ولو قال لعبد: أنت حر وأدّ إليّ ألف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية، وإذا قال لعبد: أدّ إليّ ألف درهم وأنت حر ذكره بالواو فإنه لا يعتق ما لم يؤد الألف ولو قال: أدّ إليّ ألف درهم فانت حر ذكره بالفاء فإنه يعتق في الحال كذا في الذخيرة، لو قال: أدّ إليّ ألفاً أنت حر يعتق للحال أدى أو لم يؤد كذا في البدائع، ولو قال: أنت حر وعليك ألف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الألف قبل أو لم يقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: إن قبل عتق ولزمه الألف وإن لم يقبل لم يعتق كذا في التنبيع، ولو قال لعبد: أعتق عني عبداً وأنت حر أو لم يقبل عني أو قال: إذا أعتقت عني عبداً فانت حر صبح فينصرف إلى الوسط وصر العبد ماذوناً في التجارة فلو أعتق عبداً رديئاً أو مرتفعاً لا يجوز فإن أعتق عبداً ومبطاً عتفاً بلا سعاية إن قاله في صحته وإن قاله في مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهامهما فإن كانت قيمة المأمور ستين ديناراً وقيمة الوسط أربعين ديناراً عتق ثلثا المأمور بلا سعاية لأنه يعوض فلا يكون وصية وبقي ثلثه بلا عوض وكان مال الميت جميع البذل وثبت المأمور فحمله ستون ديناراً فثلثه وهو عشرون ديناراً بقسم بينهما على قدر حصة كل واحد فثلثا المأمور وذلك ستة وثمانون فيعتق بلا سعاية ويسعى في ثلاثة عشر وثلث وعتق من البذل ثلاثة عشر وثلث ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان فبلغت سهام الوصية عشرين وسهام السعاية أربعين فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البذل مثل قيمة سهام المأمور أو أكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبذل يعتق من الثلث وإن قال أعتق عني عبداً بعد موتي وأنت حر فهذا وما تقدم سواء إلا أنه إذا أعتق عبداً وسطاً هنا لا يعتق المأمور إلا بإعتاق الوارث أو الوصي أو القاضي وفيما تقدم يعتق المأمور من غير إعتاق إذا أعتق عنه عبداً وسطاً فإن قالت الورثة للعبد المأمور بعد الموت أعتق عبداً وإلا بعناك لم يكن لهم ذلك لكن القاضي يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا في الكافي، فإن أعتق المأمور عبداً وسطاً في المدة التي أمهلها القاضي أعتقه وإلا رده إلى الورثة وأمرهم ببيعه وقضى بإبطال وصيته، ولو كان المولى قال لورثته: إذا أعتق عني عبداً بعد موتي فاعتقه فهذا وما لو قال لعبد: أعتق عني عبداً بعد موتي وأنت حر سواء كذا في المحيط، ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لعبد: قد بعثك نفسك وهذه الألف التي في يدك بألف درهم قال هو حر وبأخذ المولى ما في يد العبد وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده بعني نفسي وهذه الألف بمائة درهم أخذ المولى جميع الألف وعتق العبد بغير شيء، ولو قال لعبد بعثك نفسك وهذه المائة الدينار بألف درهم فقبله العبد وقيمة العبد بثمان المائة الدينار سواء خمسمائة منها بالعبد وخمسمائة بالدينار<sup>١</sup> فإن نقد العبد

(١) قوله بالدينار: الأولى بالدينارين وكذا يقال فيما بعده من البحراني.

الألف قبل أن يفترقا كانت الدنانير للعبد وعتق وإن افترقا قبل أن يقبضها بطل من الألف بحصة الدينار فكانت الدنانير للمولى والخمس مائة التي عتق بها دين على العبد، هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال العبد لمولاه: بعني نفسي وقال: قد فعلت عتق وسعى في قيمته كذا في محيط السرخسي، ولو أعتق عبده بمال على أجنبي وقبل الأجنبي ذلك لا يلزمه المال كذا في المبسوط في باب عتق ما في البطن، وإذا قال الرجل لغيره: أعتق عبدك عن نفسك بألف على فاعتق فإنه لا يلزم الأمر المال وإذا أدى كان له استرداده كذا في الذخيرة، ذمي أعتق عبده على خمر أو خنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فإن أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الخمر كذا في محيط السرخسي، ولو قال إذا أدبت إليّ ألفاً فانت حر أو إذا ما أدبت أو متى أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال: إن أدبت إليّ ألفاً فانت حر يقتصر على المجلس ويصير العبد ماذوناً في هذه الوجوه كلها وإذا أدى المال عتق ثم ينظر إن كان ذلك من مال اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لمولاه وعليه ألف أخرى في ذمته وإن كان من مال اكتسبه بعد ذلك عتق والكسب كله إلى حين ما عتق لمولاه وليس عليه شيء من الألف كذا في الشرايع، وللمولى بيعه قبل الأداء ولو أدى البعض يجبر المولى على القبول إلا أنه لا يعتق ما لم يؤد الكل فإن أبرأه المولى عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج، العبد إذا أحضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلق بينه وبين المال أجبره الحاكم ونزله قابضاً لذلك وحكم بعتق العبد قبض أو لا كذا في التبيين، ولو قال لأجنبي: إذا أدبت إليّ ألفاً فعبدي هذا حر فجاء الأجنبي بالألف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد، ولو حلف المولى أنه لم يقبض من فلان ألفاً لا يحسن كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا قال لعبده إن أدبت إليّ ألفاً فانت حر فقال العبد للمولى: خذ مني مكانها مائة دينار فأخذها المولى لا يعتق إلا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك إن أدبت إليّ هذا فانت حر فحينئذ يعتق باليمين الثانية كما لو قال له: إن أدبت إليّ ألف درهم فانت حر ثم قال له: إن أدبت خمسمائة فانت حر فادى إليه خمسمائة يعتق باليمين الثانية كذا في المحيط، ومات المولى فهو رقيق يورث عنه مع أكسابه أو العبد فما تركه لمولاه ولا يؤدي منه عنه كذا في النهر الفائق، ولو قال: إن أدبت إليّ ألفاً فانت حر ثم باعه ثم اشتراه أو رد عليه بعيب أو خيار رؤية أو شرط ثم أتى بألف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح الزيادات للعتابي، وإذا قال لعبده إذا أدبت إليّ ألفاً فانت حر فاستقرض العبد من رجل ألفاً ودفعها إلى مولاه عتق العبد ورجع غريم العبد على المولى فيأخذ منه الألف كذا في الذخيرة، ولو قال لعبده: إذا أدبت إليّ كذا من العروض فانت حر فاداهما إليه عتق إلا أنه إن كان ذلك شيئاً يصلح أن يكون عوضاً في الكتابة يجبر المولى على قبوله بمقتضى الألف وإن كان لا يصلح عوضاً في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن إن قبله يعتق كذا في المبسوط، ولو قال: إن أدبت إليّ ثوباً فانت حر أو قال: إن أدبت إليّ دراهم فانت حر فأتى بثوب أو بثلاثة دراهم أو أكثر لا يجبر على القبول ولو قبل المؤدي عتق لوجود الشرط كذا في الكافي، ولو قال: إذا قدم فلان فادبت إليّ

الغأ فانت حر فقدم فلان فادى إليه الغأ يجبر على القبول ثم ينظر إن كان المؤدى من مال اكتسبه قبل القدوم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بألف آخر كذا في شرح الزيادات للعتابي، وإذا قال له: إذا أدبت إليّ عبداً فانت حر ولم يصف العبد إلى قيمته ولا إلى جنس فهو جائز وإذا وجد القبول ثبت العبد ديناً في الذمة فإن أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى على القبول وكذلك إن أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وإن أتى بعبد رديء لا يجبر على القبول ولكن إن قبل يعتق، ولو جاء العبد بقيمة عبد وسط لا يجبر المولى على القبول وإذا رضي بها وقبلها لا يعتق ولو قال له: إذا أدبت إليّ عبداً وسطاً أو قال: إذا أدبت كره حنطة وسطاً فانت حر فجاء بعبد مرتفع أو بكر مرتفع لا يجبر المولى على القبول وإذا قبل لا يعتق كذا في المحيط، ولو قال: إذا أدبت إليّ الغأ في كيس أبيض فانت حر فادى إليه في غير كيس أبيض لم يعتق كذا في السراجية، ولو قال لامته إذا أدبت إليّ الغأ كل شهر مائة فانت حرة فقبلت ذلك فليس هذا بمكاتبه وله أن يبيعهما ما لم تؤد وإن كسرت شهراً لم تؤد إليه ثم أدت له في غير ذلك الشهر لم تعتق كذا ذكر في رواية أبي حفص والدليل على أن الصحيح هذه الرواية إذا قال لها: إذا أدبت إليّ الغأ في هذا الشهر فانت حرة فلم تؤدها في ذلك الشهر وأدتها في غيره لم تعتق كذا في البدائع، وإذا قال: اعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية، ولو قال: اخدمني وولدي سنة ثم أنت حر أو إذا خدمتني وإياه سنة فانت حر فمات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك إن مات الولد فقد فأت شرط العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط، وإن قال لعبده: أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فإن مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإن كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لو مات العبد وترك ما لا يقضي في ماله بقيمة نفسه لمولاه فعندهما كذا في السراج الوهاج، ولو قال: إن خدمتني سنة فانت حر فخدمته أقل من سنة أو أعطاه مالاً عوض خدمته لم يعتق ولو قال: إن خدمتني وأولادي سنة فمات بعض أولاده لم يعتق كذا في غاية السروجي، وإذا قال لامته عند وصيته: إذا خدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حرة فإن كانا صغيرين تخدمهما حتى يدركا وإن أدرك أحدهما دون الآخر تخدمهما جميعاً فإن كانا كبيرين تخدم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل للابن ثمن جارية وإذا زوجت الابنة وبقي الابن تخدمهما جميعاً وإن مات أحدهما وهما كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط، وإذا قال لامته: إذا أدبت إليّ الغأ فانت حرة فولدت ولداً ثم أدت لم يعتق ولدها معها وإن أدت الألف من مال مولاه عتقت لوجود الشرط وللمولى أن يرجع عليها بمثلها ولو كان المولى مريضاً حين قال لها: إذا أدبت إليّ الغأ فانت حرة فاكسبت وأدت ثم مات المولى من مرضه فإنها تعتق من ثلثه في القياس وفي الاستحسان تعتق من جميع ماله وإذا قال متى أدبت إليّ الغأ فانت حرة فمات المولى قبل الأداء بطل هذا القول كذا في المبسوط، رجل قال لآخر: اعتقتك هذه عنى ألف درهم على أن تزوجنيها فاعتقها فابت أن تزوجه فالتعتق واقع من المالك ولا شيء على الأمر ولو قال: اعتقتك عنى ألف درهم

والمسألة بحالها قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها فما أصاب قيمتها فعلى الأمر وما أصاب مهر المثل بطل عنه فلو تزوجت نفسها منه فما أصاب قيمتها سقط في النكاح الأول وهي للمولى في النكاح الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهراً لها في النكاحين كذا في الكافي، ولو اعتق أم ولده على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فإن ثبت أن تزوج نفسها منه لا سعاية عليها ولو اعتق أمته على أن تزوج نفسها منه فأثبت أن تزوج نفسها منه كان عيب السعاية في قيمتها كذا في فتاوى قاضيه خان، امرأة قالت لعبيدها: اعتقتك على ألف على أن تزوجني على عشرة فقبل ذلك ثم أبى أن يتزوجها فعليه الألف فإن كانت قيمته أكثر من الألف سعى في تمام القيمة وإن قالت: اعتقتك على أن تزوجني وتمهرني ألفاً فقبل ثم أبى ذلك عتق وعليه أن يسعى في قيمته ولو تزوجها على مائة ورضيت بذلك فلا سعاية عليه ولو دعاها العبد على أن يتزوجها على ألف فأثبت المرأة فلا سعاية عليه كذا في محيط السرخسي، وإذا قال لعبدين له: إذا أدبتهما إلي ألف درهم فانتما حران يعتبر أدبهما ولو أداها أحدهما من عند نفسه فإن قال: خمسمائة عني وخمسمائة أتبرع بها عن صاحبي لا يعتقان إلا أن يقول: خمسمائة من عندي وخمسمائة بعث بها صاحبي فحبيش يعتقان، ولو أداها أحدهما أجني لم يعتقا إلا أن يقول أؤدي الألف بعثتكمما أو قال: على أنهما حران فإذا قبل عتقا وكان للمؤدي أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط، من قال لعبيده أحدهما حر بألف درهم لا يعتق واحد منهما حتى يقبلا في المجلس فإن لم يقبلا حتى قاما عن المجلس بطل وإن قبل أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق فإن قبلا وقال كل واحد منهما: قبلت بخمسمائة درهم لا يعتق واحد منهما وإن قال كل واحد منهما: قبلت بالألف أو لم يقبل بالألف أو قال: أحدهما قبلت بألف درهم يقبل للمولى: بين فإذا أوقع العتق على أحدهما عتق ولزومه الألف وإن مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفين فاعتق من كل واحد نصفه بخمسمائة ويسعى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي، رجل قال لعبيده: أحدهما حر بألف فقالا: قبلت ثم قال أحدهما حر بخمسمائة فقبلا صح الإيجاب الأول وبطل الثاني وإذا صح الكلام الأول فسألهما براح في بيانه فإنه مات قبل البيان شاع العتق فيهما وشاع المال تبعاً لتشيوع العتق فاعتق نصف كل واحد بخمسمائة ويسعى كل واحد في نصف قيمته وإن قال أحدهما حر بألف درهم فقبلا حتى قال أحدهما حر بمائة دينار ثم قبلا صح الإيجابان وإذا صحا فإذا قبلا انصرف قبولهما إلى الكلامين وخير المولى أن شاء أوقع العتق عليهما بالمائة وإن شاء أوقع العتق على أحدهما بالمائة وإن مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع كل واحد بنصف المائة ويسعى كل واحد منهما في ربع قيمته كذا في الكافي، ولو قال لعبد له بعينه أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل جسع بين عبد له آخر وبينه فقال: أحدهما حر بمائة دينار فقال: قبلنا بخير المولى فإن شاء صرف اللفظين إلى المعين وعتق بالمائة جميعاً وإن شاء صرف أحد اللفظين إلى الآخر وعتق المعين بألف درهم وغير المعين بمائة دينار فإن مات قبل البيان عتق المعين كله وأما غير المعين فإنه يعتق نصفه بنصف المائة هذا إذا عرف المعين من غير المعين فإن لم يعرف وقال: كل واحد منهما أما المعين يعتق من كل واحد منهما ثلاثة أرباعه بنصف المائة وهو نصف الألف ونصف المائة الدينار ويسعى في ربع قيمته، ولو قال

لعبيده: أحدكما حر على ألف والآخر على خمسمائة فإن قالوا: قبلنا جميعاً أو قال كل واحد منهما: قبلت أنا بالمائة أو قال كل واحد منهما: قبلت أكثر المائتين عتقا جميعاً فيلزم كل واحد منهما خمسمائة ولو قبل أحدهما بأقل المائتين والآخر بأكثر المائتين عتق الذي قبل العتق بأكثر المائتين فيلزمه خمسمائة كذا في البدائع، ولو قبل كل واحد بأقل المائتين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي، إن قال: أحدكما حر بألف درهم والآخر بألفين فقال أحدهما: قبلت مطلقاً أو قال: قبلت بألفين عتق وإن قال: قبلت بالألف لا يعتق وإن كان المالان مختلفين جتساً بأن قال: أحدكما حر بألف درهم والآخر بمائة دينار فقال أحدهما: قبلت العتق بألف درهم لا يعتق وإن قال: قبلت مطلقاً أو قال: قبلت بالإيجابين عتق ويخير العبد في التزام أيهما شاء كذا في شرح الزيادات للعتابي، ولو قال: أحدكما حر بألف والآخر حر بغير شيء فإن قبلنا جميعاً عتقا ولا شيء عليهما وإن قبل أحدهما بألف ولم يقبل الآخر يقال للمولى: اصرف اللفظ الذي هو إعتاق بغير بدل إلى أحدهما فإن صرفه إلى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بألف وإن صرفه إلى القابل عتق القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالإيجاب الذي هو ببدل إذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الإيجاب الذي هو بغير بدل إلى أحدهما يعتق هو ويعتق الآخر إن قبل البديل في المجلس وإلا فلا، وإن مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمسمائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسمى في نصف قيمته كذا في البدائع، ولو قال: أحدكما حر بألف والآخر بمائة دينار فقبلا عتقا ولا شيء عليهما وإن قال: أحدكما حر بغير شيء أحدكما حر بألف دينار فقبلا عتق أحدهما مجاناً وخيار التبعين إليه وبطل الإيجاب الثاني وكذا لو قال أحدكما حر بألف فقبلا ثم قال: أحدكما حر بغير شيء صح الأول وخبر فيه وبطل الثاني، وإن قال: أحدكما حر بألف أحدكما بغير شيء فقبلا عتقا ولا شيء عليهما لأن من عليه البديل مجهول كذا في الكافي، ولو قال لعبيده: يا ميمون أنت حر يا مبارك على ألف فالمال على الأخير ولو قال: يا مبارك قد كاتبك على ألف يا ميمون كان على الأول لأنه تم الكلام قبل أن يدعو بالآخر، رجل له ثلاثة أعبد فقال: أحدكم حر على مائة درهم والآخر على مائتين والآخر على ثلاثمائة فقبلوا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسمى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائتين سمي كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائتين ولو قبلوا في ثلاثمائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسمى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لأحد العبيدين: أنت حر على حصتك من الألف إذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز الألف كذا في محيط السرخسي، ولو قال: أنت حر بعد موتي بألف فالقبول بعد موته وإذا قبل بعد موت المولى لم يعتق في الأصح إلا بإعتاق الوصي أو الوارث أو القاضي عند امتناع الوارث والولاء لنميت، ولو اعتقه الوارث عن كفارة الميت لا يصح عن الكفارة بل عن الميت كذا في النهر الفائق، ثم الوصي يملك عتقه تحقيقاً لا تعليقاً حتى أنه لو قال: أنت حر إذا دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث يملك عتقه تحقيقاً وتعليقاً حتى أنه لو علقه بدخول الدار عتق بدخولها كذا في غاية البيان، ولو قال: إذا مت فانت حر على ألف وكذا إذا



أدبت إليّ ألفاً بعد موتي فانت حرف فأدى إلى وارثه استحق الإعتاق كذا في التمرناشي، ولو قال لعبده: حج عني حجة بعد موتي وانت حر ولا مال له سواء يحج عنه حجة وسطاً ثم يعتقه الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فإن أوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصى له على أربعة ثلاثة أرباعه منها للعبد ويسعى للموصى له في ثلث ربع رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسي، وإن قال لعبده ادفع إلى وصيي بعد موتي قيمة حجة يحج بها عني وانت حر انصرف إلى قيمة الحجة الوسط وإذا أدى قيمة الحجة الوسط وجب إعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على أداء الحج وإذا عتق ينظر إن كان قيمة الوسط مثل قيمته أو أكثر فلا سعاية عليه ثم الوصي يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيث يبلغ وإن كان أوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصى له بالثلث وبين الحجة أرباعاً فثلاثة أرباعه للحجة وربع الثلث للموصى له فإن كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد أيضاً فيقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة أرباعاً سهم للعبد وسهم للموصى له وسهمان للحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابي، إن قال لعبده: ادفع إلى وصيي قيمة حج فإذا دفعناها إليه وحج بها عني فانت حر فهنا لا بتنفيذ العتق إلا بعد الحج، ولو أتى بقيمة حج وسط لا يجبر الوصي على القبول فإذا أدى وحج وجب تنفيذ العتق وإذا اعتق سعى في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج أو كثرت ولا يأخذ الورثة شيئاً مما آداه العبد إلى الوصي ولا يستسعون العبد قبل الحج وإن أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصي بكل ما أدى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصى له في ربع الثلث كذا في الكافي، ولو قال لعبده: حج عني بعد موتي حجة وانت حر فمات المولى في شوال فاراد العبد أن يخرج إلى الحج فلملورثة أن يمنعه في هذه السنة بل يؤخر الحج إلى السنة القابلة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلثه حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج بأربعة أشهر ومضافة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة أربعة أشهر ويصرف إلى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فإذا مات المولى في شوال ففالت الورثة للعبد: اخرج وإلا بعناك فلم يخرج لا تبطل وصيته إلا برضاه، وإن قال المولى حج عني في هذه السنة وانت حر فمات المولى في شوال فلملورثة أن يمنعه في هذه السنة لحقهم في ثلثي الخدمة فإذا منعه بطلت وصيته لفوات شرط العتق وهو أداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبده: حج عني بعد موتي بخمس سنين وانت حر فإنه يخدم الورثة إلى أن تمضي تلك السنة فإذا جاءت تلك السنة يخرج ويحج فإذا حج يجب إعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته، وإن قال: أد إليّ ألفاً حج بها فانت حر يتعلق العتق بأداء الألف دون الحج بخلاف قوله: إذا أدبت إليّ ألفاً حج بها فانت حر لا يعتق ما لم يحج كذا في شرح الزيادات للعتابي، سئل الفقيه أبو جعفر عن الرجل قال لعبده: صم عني يوماً وانت حر أو قال: صل عني ركعتين وانت حر قال: عتق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل كذا في الذخيرة، ولو قال لورثته: إذا أدى إليكم عبيدي فلان بعد موتي كرر فهو حر أو قال فاعتقوه فأتى بالردى وقبل الوارث لا يعتق ولو أدى الوسط لا يعتق إلا بإعتاق الورثة أو الوصي أو القاضي كذا في الكافي والله أعلم بالصواب.

## الباب السادس في التدبير

التدبير على نوعين: مطلق ومقيد، فالمطلق: ما علق عتقه بموته من غير انضمام شيء آخر إليه كذا في الينابيع، وله ألفاظ: قد يكون بصريح اللفظ مثل أن يقول: أنت مدبر أو دبرتك وقد يكون بلفظ التحرير والإعتاق نحو أن يقول: أنت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو أنت معتق أو عتيق بعد موتي، وقد يكون بلفظ اليمين بأن يقول: إن مت فانت حر أو يقول: إذا مت أو متى مت أو متى ما مت أو إن حدث لي حدث أو متى حدث لي وكذا إذا ذكر في هذه الألفاظ مكان الموت الوفاة أو الهلاك، وقد يكون بلفظ الوصية وهو أن يوصي لعبده بنفسه أو برقبته أو بعتقه أو بوصية يستحق من جملة ثبات رقبته أو بعضها نحو أن يقول: أوصيتك بنفسك أو رقبتك أو بعتقك أو كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا لو قال: أوصيت لك بثلاث مالي كذا في البدائع، ولو أوصى لعبده بسهم من ماله عتق بموته، ولو أوصى له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج، ولو قال لعبده: أنت مدبر بعد موتي يصير مدبراً للمحال وكذلك لو قال: اعتقتك فانت حر بعد موتي أو عن دبر موتي أو أنت حر في موتي أو مع موتي كذا في محيط السرخسي، وحكم المطلق إذا كان حياً لا يجوز بيعه ولا هبته ولا التزوج عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله إعتاقه وكتابته كذا في السراج الوهاج، فإن باعه وقضى القاضي بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكون فسحاً للتدبير حتى لو عاد إليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية، وللمولى أن يستخدمه ويؤجره وإن كانت أمة وطلتها وله أن يزوجه كذا في الكافي، وأكسأه ومهر المدبرة وأرأسها للمولى كذا في الينابيع، فإن مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سمي في ثلثيه كذا في الكافي، وإذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المدبر يسعى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان، وولاء المدبر لمدبره ولا ينتقل عنه وإن عتق من جهة غيره، صورته المدبرة إذا كانت بين اثنين جاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبه وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المدبر بين شريكين أعتقه أحدهما وهو موثر فضمن عتق ولم يتغير الولاء كذا في الإيضاح.

أما المقيد: فهو أن يعلق عتق عبده بموته موصوفاً بصفة أو بموته وشرط آخر نحو أن يقول: إن مت من مرضي هذا أو من سفرني هذا فانت حر ونحو ذلك مما يحتمل أن يكون موته على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا إذا ذكر مع موته شرطاً آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع، وحكمه إذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحياة للمولى أن يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتملك وغيرها كذا في السراج الوهاج، روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال: إن مت ودفنت أو غسلت أو كفت فانت حر فليس بمدبر وإن مات وهو في ملكه استحب له أن يعتق من الثلث كذا في الينابيع، ومن المقيد أن يقول إن مت إلى سنة أو إلى عشر سنين كذا في الهداية، ولو وقته بوقت لا يعيش مثله إليه بأن قال: إن مت إلى مائة سنة فانت حر ومثله لا يعيش إلى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبيين، وإذا قال لعبده: أنت حر يوم أموت ولم ينو النهار

كان مديراً مطلقاً، وإن نوى النهار دون الليل كان مديراً مقيداً كذا في الظهيرية، وإن قال أنت حر قبل موتي بشهر فمضى شهر فصات يعتق بالإجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الإسكاف وقال أبو القاسم: من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال أبو الليث: وهو الصحيح كذا في الغياثية، وإن مات قبل مضي الشهر لا يعتق كذا في شرح الصحاوي، ولو قال: أنت حر بعد موتي بيوم لا يكون مديراً وله أن يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث إذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق إلا بإعتاق الوارث كذا في فتاوى قاضيخان، ويؤمر الورثة بإعتاقه استحساناً هكذا في التهذيب، ولو قال: أنت حر بعد موتي وموت فلان أو قال: بعد موت فلان وموتي فهذا لا يكون مديراً مطلقاً في الحال فإن مات فلان أولاً والغلام في ملك المولى الآن يصير مديراً مطلقاً وإن مات المولى قبل موت فلان لا يصير مديراً وكان للورثة أن يبيعه كذا في المحيط، ولو قال: أنت حر الساعة بعد موتي يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية، رجل قال لعبده: لا سبيل لأحد عليك بعد موتي قالوا: يصير مديراً كذا في فتاوى قاضيخان، روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال: أنت مديبر عن فلان فهو مديبر عن نفسه كذا في محيط السرخسي ولو قال: أوصيت برقبتك لك فقال: لا أقبل فهو مديبر وليس رده بشيء كذا في خزائن المفتين، رجل قال لعبدين له: أحذكما حر بعد موتي وله وصية مائة ثم مات عنقاً ولهما وصية مائة درهم بينهما ولو قال: لكل واحد منكما مائة درهم بظنت إحدى المائتين لأن أحدهما عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية، ولو قال: إن ملكتك فانت مديبر فملك بعضه لم يصير مديراً كذا في العتبية، ولو قال لامة لا يملكها: إذا اشتريتك فانت حرة بعد موتي أو قال: إن اشتريتك ومث فانت حرة فاشترها تصير مديرة فإن أعتقها ثم ارتدت ولحققت بذار الحرب ثم سببت فاشترها لم تكن مديرة حتى لو مات لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري، ولو قال لامة: إن ملكتك فانت حرة بعد موتي فولدت ثم اشترها تصير الام مديرة دون الولد ولو قال المولى: ولدت قبل التدبير وقالت: بل بعده فائقول للمولى مع يمينه على علمه والبينة لها ولو قال لامتين: إن ملكتكما فانتما حرتان بعد موتي بشهرين فعلك إحداهما وولدت عنده ثم ملك الأخرى عنقتا عن دبره وولد الأولى رقيق كذا في محيط السرخسي، ولو قال: أنت حر بعد كلامك فلاناً وبعد موتي فكلم فلان كان مديراً وكذلك قوله: إذا كلمت فلاناً فانت حر بعد موتي فكلمه صار مديراً كذا في البدائع، رجل قال لعبده: أنت حر بعد موتي إن لم تشرب الخمر فأقام شهراً بعد موت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل أن يعتق بطل عتقه فإن رفع الأمر إلى القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر فامضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد إلى الرق كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا قال: أنت حر بعد موتي إن شئت الساعة فشاء العبد من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فإن نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فإن مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في الينابيع، وكان الشيخ أبو بكر اترازي يقول: الصحيح أنه لا يعتق إلا بإعتاق من الورثة أو الوصي وبه جزم الحاكم في مختصره كذا في النهر الفائق، ثم في ظاهر الجواب تعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس كذا في غاية

السروجي، ولو قال لعبده: أنت حر إن شئت بعد موتي فمات المولى وقام العبد من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى أو أخذ في عمل آخر فإن ذلك لا يبطل شيئاً مما جعله إليه كذا في البدائع، وإذا قال لغيره: دبر عبيدي فاعتقه المأمور لا يصح وإذا جعل الرجل امر عبده إلى صبي فقال: دبره إن شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط، قال لرجلين: دبرا عبيدي فدبره أحدهما جاز ولو جعل أمره في التدبير إليهما بأن قال جعلت أمره إليكما في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير، رجل قال في مرضه: أعتقوا عني فلاناً بعد موتي إن شاء الله تعالى أو قال: هو حر بعد موتي إن شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستثناء في قوله هو حر إن شاء الله ولا يصح في الأمر بالإعتاق كذا في فتاوى قاضيهان، ذكر في الزيادات ومن دبر عبده على ألف فقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي، عبد بين رجلين دبر أحدهما فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدير وللشريك الساكت في نصيبه خيارات خمسة إن كان المدير موسراً إن شاء دبر نصيبه كما دبر وكان مدبراً بينهما فإذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني إلا إذا مات الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وإن شاء أعتق فإذا عتق صح عتقه وللمدبر أن يرجع على المعتق بنصف القيمة مدبراً والولاء بينهما وللمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وإن شاء المدير أعتق وإن شاء استسعى العبد وإن شاء استسعاها فاعتق إذا أدى ذلك النصف وللمدبر أن يرجع على العبد فيستسعيه فإذا أدى عتق كله وإن مات المدير قبل أن يأخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وإن شاء تركه كذلك فإذا مات يكون نصيبه موروثاً عنه للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية وضجوه، وإن مات المدير عتق ذلك النصف من الثلث ولغير المدير أن يستسعى العبد في نصف قيمته والولاء بينهما، وإن شاء ضمن المدير قيمة نصيبه إذا كان موسراً فالولاء كله للمدبر، وللمدبر أن يرجع بما ضمن على العبد وإن لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كاملاً للورثة، وخيارات أربعة إن كان المدير معسراً وليس له حق تضمين المدير كذا في التتارخانية، عبد بين شريكين دبراه معاً فقال كل واحد: قد دبرتك أو قال كل واحد: نصيبني منك مدبر أو قال كل واحد: إذا مت فانت حر أو قال كل واحد: إذا مت فانت حر بعد موتي أو قال كل واحد: أنت حر بعد موتي وخرج الكلام منهما معاً صار مدبراً لهما كذا في شرح الطحاوي، فإذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والآخر بالخيار إن شاء أعتق وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى وليس له أن يتركه على حاله فإذا مات الباقي منهما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق إن كان يخرج من الثلث وإن قال: إذا متنا فانت حر أو أنت حر بعد موتنا وخرج كلامهما معاً لا يصير مدبراً إلا إذا مات أحدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبراً وصار نصيب الميت ميراثاً لورثته ولهم الخيارات إن شاءوا أعتقوا وإن شاءوا دبروا وإن شاءوا كاتبوا وإن شاءوا استسعوا وإن شاءوا ضمنوا الشريك إن كان موسراً وإذا مات الآخر عتق نصيبه من الثلث، مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدعه أحدهما فهو مدبر بينهما كأنه فإن ادعاه أحدهما ففي الاستحسان يثبت نسبه وصار نصف الجارية أم ولد له ونصفها مدبراً على حالها للشريك ويغرم

المدعي نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مديراً ولا يضمن نصف قيمة الأم فإن مات المدعي أولاً عتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئاً وتسعى في نصيب الآخر في قولهم جميعاً فإن مات الآخر قبل أن يأخذ السعاية عتق كلها إن خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن مات الذي لم يدع أولاً عتق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع، ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولداً آخر فادعاه الثاني ثبت النسب استحساناً ولا يضمن لشريكه شيئاً من الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ولد للشريك وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما ويضمن نصف العقر وإن ادعى الأول الثاني أيضاً يضمن نصف قيمته مديراً وعليه نصف العقر بالوطء الثاني كذا في محيط السرخسي، المدبرة بين رجلين إن جاءت بولد ادعياه جميعاً معاً يثبت نسبه منهما جميعاً وصارت الجارية أم ولد لهما جميعاً ويبطل التدبير كذا في البدائع، رجل كتب في كتاب الوصية أن عبده فلاناً حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم مات وجحدت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لأنهم أنكروا إعنتاقه وإن ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع إيمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى، إذا دبر الرجل ما في بطن جاريته فهو جائز فإن ولدت بعد ذلك لأقل من ستة أشهر فهو مديبر، وإن ولدت لأكثر من ذلك لا يكون مديراً كذا في الظهيرية، دبر ما في بطن أمته لا يبيعهها ولا يهبها ولا يمجها حتى تضع حملها كذا في محيط السرخسي، ولو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والثاني لأكثر منها بيوم فهما مديران كذا في البنابيع، ولو دبر ما في بطن أمته ثم كاتب الأمة يجوز فإن وضعت بعد هذا القول ولداً لأقل من ستة أشهر فهو مديبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب تبعاً للأم فإن أدت الأم بدل الكتابة إلى المولى عتقا بالكتابة وإن لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الأم مكاتبه على حالها وإن لم يمت المولى لكن ماتت الأم سعى الولد فيما على الأم على نجوم الأم فإن مات المولى بعد ذلك فإن كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير وتبقى الأم مكاتبه على حالها وإن لم يمت المولى لكن ماتت الأم سعى الولد فيما على الأم على نجوم الأم فإن مات المولى بعد ذلك فإن كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير ويراعن بدل الكتابة وإن كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يخبر إن شاء مضى في الكتابة وإن شاء مضى في السعاية بجهة التدبير وإن كان بدل الكتابة أكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإذا كانت الأمة بين اثنين دبر أحدهما ما في بطنها فهو جائز فإن ولدت بعد هذا لأقل من ستة أشهر صار نصيبه مديراً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون للساكت في نصيبه خيارات خمسة إن كان المديبر موسراً إن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر لا يصير نصيبه مديراً وإذا كانت الأمة بين اثنين قال أحدهما: ما في بطنك حر بعد موتي وقال الآخر للأمة: أنت حرة بعد موتي فولدت بعد هذه المقالة لأقل من ستة أشهر فالولد كله يصير مديراً بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وأما في الأم فللذي لم يدبر الأم في نصيبه خيارات خمسة عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى إن كان المدبر موسراً وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر من وقت هذه المقالة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصف الجارية مديراً للذي دبرها ويصير نصف الولد مديراً تبعاً للجارية فإن اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وإن اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس له أن يستسعى الولد بعد ذلك وإن صار نصف الولد مديراً لأنه صار مديراً تبعاً وإذا كان تبعاً في التدبير يكون تبعاً في السعاية أيضاً كذا في المحيط، ولو أن جارية بين رجلين وهي حامل فدبر أحدهما ما في بطنها واعتق الآخر الأم فالذي دبر له أن يضمن المعتق نصف قيمة الأم وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينابيع، تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوي فيه التنجيز والتعليق ببلوغه حتى إذا قال الصبي لعبده: إذا أدركت فانت حر بعد موتي لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكره على التدبير إذا دبر يصح تدبيره والمكاتب إذا دبر مملوكاً من كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون له في التجارة إذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط، رجل دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله بخلاف ما إذا أوصى برفقته لإنسان ثم جن ثم مات حيث تبطل الوصية كذا في خزانة المفتين، دبر الذمي عبده ثم أسلم يعتق بالسعاية فإن مات المولى قبل الفراغ من السعاية عتق وبطلت السعاية فلو صالحه المولى من غير حكم على أكثر من قيمته وعجز ينتقض الصلح في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته، حربي دخل دارنا بأمان فدبر عبده ثم أسره الحربي يعتق المدبر ولو دبر عبده في دار الحرب وخرج إلينا فأسلم العبد يجبر على بيعه، ارتد العبد المدبر ولحق بدار الحرب أو أسره أهل الحرب ثم أخذه المسلمون فأسلم رد على مولاه ويكون مديراً كذا في محيط السرخسي، من قال لعبده: أنت حر أو مديبر فإنه يؤمر بالبيان فإن قال: عنيت به الحرية يعتق وإن قال: عنيت التدبير صار مديراً وإن مات قبل البيان والقول في الصحة فإنه يعتق نصفه مجاناً من جميع المال ونصفه بالتدبير إن خرج عتق وإن لم يكن له مال غيره عتق النصف مجاناً ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث الكل، ولو كانا عبيدين فقال: أحدهما مديبر أو حر ومات قبل البيان ولا مال له غيره في القول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما مجاناً من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال، ولو قال: أنتما حران أو مديبران والمسألة بحالها عتق نصف كل واحد بالحق والبات ونصف كل واحد بالتدبير هذا إذا كان القول في الصحة وإن كان القول في المرض يعتبر ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي، ولو قال في صحته لعبده ومديره: أحدهما مديبر والآخر حر ولا مال له غيرهما ومات قبل البيان عتق القن من كل المال والمديبر من الثلث ولو عكس فقال: أحدهما حر والآخر مديبر فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه إخبار تقدم أو تأخر وعند محمد رحمه الله تعالى يعتق نصف كل واحد من كل المال والنصف بالتدبير من الثلث، وكذا لو قال: أحدهما حر والآخر مديبر يعتق القن والمديبر مديبر بحاله وهذا قولهم كذا في الكافي، ولو قال لمديرين له: أحدهما حر فخرج من عنده فرد من هذين المديرين ودخل عليه عبد فقال للمديبر الثالث وللعبد الداخل أحدهما مديبر عتق المدبر الذي خرج بعد قوله: أحدهما حر والعبد الداخل على حاله لا يعتق

شيء منه وبقي المدير اثبات مديراً، وإن قال لمديرين ولحق له في صحته : أحدكم مدير واحد الباقيين حر ومات قبل البيان كان لثقتن نصف العتق اثبات فيعتق من العبد نصفه ويسمى في النصف الباقي ونصف العتق بين المديرين فيعتق من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات وثلاثة الأرباع من الثلث بالتدبير وكذا لو عكس المسألة بأن قدم الحرية وقال أحدكم حر واحد الآخرين مدير يكون نصف العتق اثبات لثقتن ونصفه لتدبير لكل واحد الربع وهي رواية الزيادات، وذكر الإمام قاضيخان الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح تلخيص المجامع الكبير، ولو قال أحدكم مدير والباقيان حران عتق القن ونصف كل مدير بالإعتاق ولو قدم العتق فقال : أحدكم حر والباقيان مديران عتق ثلث كل واحد بالإعتاق، ولو قال لمدير وقتين : أحدكم مدير والباقيان حران عتق القنان من كل المال والأول خبر، ولو قال : أحدكم حر والباقيان مديران عتق ثلث كل واحد بالإعتاق وثلثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبيداً فقال : أحدكم حر والباقيان مديران عتق ثلث كل واحد من كل المال وما بقي من الثلث كذا في الكافي، ولو قال لثلاثة عبيد : أحدكم مدير اثنان منكم حران أو مديران ومات قبل البيان وكان القول منه في حالة الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالإيجاب البات وبقي ثلثا المدير مديراً كما كان وصار ربع كل واحد من العبيدين مديراً أيضاً بالتدبير فإن كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث عتق المدير المعروف كنه وعتق من كل واحد من العبيدين ثلاثة أسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات، والربع بالتدبير وإن لم يكن له مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدير المعروف في الثلثين وحق العبيدين في النصف وأقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدير المعروف في أربعة وحق العبيدين في ثلاثة فيبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة لأن الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثاه وإذا صار ثلثا العبد سبعة فكان العبد التام عشرة ونصفاً فانكسر فضعفناه فصار كل عبد أحدًا وعشرين فنقول : عتق من المدير المعروف بالإيجاب البات الثلث سبعة وعتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسمى في ستة وهو قدر سبعة وعتق من كل واحد من العبيدين بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل واحد ثلاثة ويسمى كل واحد في أحد عشر وهو قدر ثلاثة أسباعه وثلثي سبعة فيبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعابة ثمانية وعشرين فاستقام التخرج، فإن مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبيد ينظر إن مات المدير المعروف صار مستوفياً وصيته ثمانية وتوى ما عليه من السعابة ستة فيكون التوى على الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وإنما يكون هكذا أن لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبيدين في ستة فجملته أربعة وثلاثون فصار ثلثا كل رقبة من العبيدين الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسمى كل واحد في أربعة عشر وقد صار المدير المعروف مستوفياً وصيته ثمانية فيبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعابة ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلثان فإن لم يموت المدير ولكن مات أحد العبيدين صار مستوفياً وصيته ثلاثة وتوى ما عليه من السعابة فيكون التوى

على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة فيكون جملة السهام تسعة وثلاثين فصار ثلثا كل رقبة من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصفاً عتق من المدبر ثمانية ويسعى في أحد عشر ونصف وعتق من العبد الباقي ثلاثة ويسعى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفياً وصيته ثلاثة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخريج فإن مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفين وصيتهما ستة وتوى ما عليهما من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فتكون الجملة ستة وثلاثين فصار ثلثا رقبة المدبر ستة وثلاثين عتق منه ثمانية ويسعى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صاروا مستوفين وصيتهما ستة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخريج فإن لم يموت المولى حتى مات أحد العبيد ثم مات المولى بعده فنقول إذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاحمته في العتق البات وبقي العتق البات بين العبدین فإذا مات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد نصفه بالإيجاب البات وصار ربع كل واحد مديراً بالتدبير فإن كان له مال يخرج نصف الرقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه النصف بالعتق البات والربع بالتدبير ويسعى كل واحد في ربع قيمته وإن لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة واحدة فثلثه ثلث الرقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثاه النصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وإن لم يموت المدبر ولكن مات أحد العبدین ثم مات المولى زالت مزاحمته وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منهما مديراً وإن كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث عتقا وإن لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين عتق من كل واحد ثلثاه ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على ما مر، وإن قال اثنان منكم حران أو مديران وكان القول في المرض فهنا يعتبر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرقبة وذلك ستة وحق العبدین بحكم التدبير في النصف ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبدین سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبدین سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج، وإن مات للمدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبدین سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجملة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصفاً عتق من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفياً وصيته ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج، فإن مات أحد العبدین توى ما عليه من السعاية والتوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون الجملة خمسة وثلاثين ونصفاً فصار كل



عبد سبعة عشر وثلاثة أرباع سهم عتق من المذبر ستة ويسعى في أحد عشر وثلاثة أرباع سهم وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في أربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفياً وصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج، وإن مات العبدان وبقي المذبر نوى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المذبر ستة فتكون الجملة اثنين وثلاثين عتق من المذبر ستة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان الميتان صارا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام للوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج فإن مات المذبر مع أحد العبدين نوى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون الجملة تسعة وعشرين ونصف عتق منه ثلاثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمذبر والعبد الميت استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج، فإن مات المذبر قبل موت المولى زالت مزاحمته في الإيجاب البات وصار عتق رقبة ونصف بين العبدين فإن كان له مال يخرج رقبة ونصف عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه ويسعى في ربه وإن لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثيه فإن مات أحد العبدين قبل موت المولى زالت مزاحمته وبقي الإيجاب البات بين العبد الباقي وبين المذبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي مديراً أيضاً فإن كان له مال يخرجان من الثلث عتقا بغير شيء وإن لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما على ما ذكرنا وإن قال في صحته: أنتم أحرار أو أنتم مديرون ومات قبل البيان فقلوه أنتم أحرار صحيح في حق الكل وقوله أو أنتم مديرون وقع لغواً في حق المذبر المعروف وصحيحاً في حق العبدين كانه قال: أو هذان العبدان مديران فثبت بالإيجاب البات عتق رقبة ونصف بينهم لكل واحد نصف ويشيت بالإيجاب الثاني تدبير ربه بين العبدين صار نصف كل واحد مديراً ونصف المذبر المعروف يدير فإن كان له مال يخرج رقبة ونصف من الثلث عتقوا وإن لم يكن قسم ثلث ماله وماله عند الموت رقبة ونصف فثلثه وهو نصف رقبة بينهم لكل واحد السدس عتق من كل واحد ثلثاه النصف بالإيجاب البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلثه وإن كان الإيجاب في المرض عتقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا، وكذلك إذا قال: كل واحد منكم حر أو أنتم مديرون فهو بمنزلة قوله أنتم أحرار أو أنتم مديرون، وكذلك إذا قال: أنتم أحرار أو هذا وهذا وهذا مديرون فهو كقوله: أو أنتم مديرون وإن لم يكن فيهم مدير فقال: أنتم أحرار أو هذا وهذا مديرون صح الإيجابان فيثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعتق نصف كل واحد بالإيجاب البات وصار نصف كل واحد مديراً أيضاً بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وإن كان الإيجاب في المرض عتقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وإن كان فيهم مدير فقال: أنتم أحرار أو أحدكم مدير فهو باطل لأن قوله: أحدكم مدير وقع لغواً بقي الكلام الآخر إيجاباً في حال دون حال فلا يكون إعتاقاً بالثبوت، وإن قال: كل واحد منكم حر أو مدير فالكلامان بطلاً في حق المذبر وصحاً في العبدين لأنه أفرد كل واحد في الإيجاب كانه قال: لكل واحد أنت حر أو مدير

فيطل في حق المدير ويصح في العبدین فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعتق من كل واحد من العبدین نصفه بالإيجاب البات وصار نصف كل واحد مديراً بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وإن كان القول في المرض عتقوا من الثلث على ما مر وإن قال: أنتم أحرار أو هذا مدير للمدير المعروف وهذا وهذا ومات قبل البيان صاروا مديرين لأن الملتزم أحد الإيجابين وقد قام دلالة اختياره التدبير وهو عطف الثاني والثالث على التدبير لأن العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة في صفة التدبير إلا على اعتبار اختياره إيجاب التدبير في المعطوف عليه وإن لم يكن فيهم مدير فقال: أنتم أحرار أو هذا مدير وهذا وهذا صاروا مديرين، وكذلك لو قال: أنتم أحرار أو هذا مدير وهذا بطل الإيجاب الأول وصار العبد الذي تناوله التدبير والذي عطف عليه مديرين وبقي الثالث قائلاً ذكرنا، ولو قال: أنتم أحرار وهذان مديران وليس فيهم مدير صح الإيجابان فثبت بالإيجاب الأول عتق رقبة ونصف بينهم وبثبت بالإيجاب الثاني تدبير رقبة بين اللذين أضاف التدبير إليهما وأنه يعتبر من الثلث كذا في شرح الزيادات للعتابي، ولو قال لعبيده أنتم أحرار أو هذا وهذان مديران ثبت ثلث كل إيجاب عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى فثبت بالكلام الأول عتق رقبة بين الكل وبالكلام الثاني ثلث العتق للمفرد فصار له ثلثا رقبة وبالكلام الثالث تدبير ثلثي رقبة للآخرين فصار ثلث كل واحد مديراً أيضاً كذا في الكافي، فإن كان له مال يخرج ثلثا رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلثان ويسمى في ثلثه وإن لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة وثلثا رقبة فثلثه خمسة أسباع رقبة بينهم لكل واحد تسعان ونصف فعتق من كل واحد منهما بالعتق البات ثلاثة أسباع وبالتدبير تسعان ونصف ويسمى كل واحد منهما في ثلاثة أسباع ونصف وسعاية المفرد في ثلثه فيبلغ سهام الوصايا خمسة وسهام السعاية عشرة واستقام التخريج كذا في شرح الزيادات للعتابي والله أعلم بالصواب.

### الباب السابع في الاستيلاء

إذا ولدت الأمة من مولاهما فقد صارت أم ولد له سواء كان الولد حياً أو ميتاً أو سقطاً قد استبان خلقه أو بعض خلقه إذا اقرب به فهو بمنزلة الولد الحي الكامل الخلق في كون الأمة أم ولد له وأماً إذا لم يستن شيء من خلقه بأن ألقت مضغة أو علقة أو قطعه فادعاه المولى فإنها لا تكون أم ولد له كذا في السراج الوهاج، ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالإجارة والاستخدام والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطء والأجرة والكسب والغلة والعقر والمهر للمولى كذا في البدائع، ولو قضى القاضي بجواز بيعها لا ينفذ قضاؤه بل يتوقف على قضاء قاض آخر إمضاء وإبطالاً كذا في الذخيرة، وللمولى أن يزوجه ولا ينبغي أن يزوجه حتى يستبرئها بحيضة كذا في البدائع، وإن زوجها قبل الاستبراء فولدت لأقل من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر فالتنسب ثابت من الزوج فإن ادعاه المولى عتق بإقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط، وإن زوجها

فجاءت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للمسيء بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسمى لأحد ويعتق بموته من كل المال وله استخدامه وإجارته إلا أنه إذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه إجماعية فإن كان التكاح فاسداً فإنه يلحق بالصحيح في حق الأحكام كذا في فتح القدير، زوج أمته من عبده فولدت فادعى المولى لا يثبت النسب إلا من العبد ويعتق بإقراره بالحرية وتصير الجارية أم ولد وإذا مات مولى أم الولد عتقت سواء زوجها مولاه من رجل أو لم يزوجها لكن عتقها يعتبر من جميع المال سواء خرجت من الثلث أو لم تخرج ولم تلزم السعاية عليها لا لغرم ولا لوارث كذا في غاية البيان، ويستوي فيه الموت الحقيقي والحكمي بالردة واللعن بدار الحرب وكذا الحربي المستامن إذا اشترى جارية في دار الإسلام واستولدها ثم رجع إلى دار الحرب فاسترق الحربي عتقت الجارية كذا في البدائع، وإذا عتقت بموته يكون ما في يدها من المال للمولى إلا إذا أوصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلاً عن فتاوى قاضيه خان، عتق أم الولد بتكرار بتكرار الملك كعتق المحارم، وتفصيله أم الولد إذا اعتقها مولاه وارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فإنها تعود أم ولد، وكذا لو ملك ذات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت وخفت بدار الحرب ثم سببت فاشتراها عتقت وكذلك ثانياً وثالثاً وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا أسلمت أم ولد النصراني فعرض الإسلام على مولاه فأبى فإنها يخرجها القاضي عن ولايته بأن يقدر قيمتها فينجمها عليها وتصير مكاتباً إلا أنها لا ترد إلى الرق ولو عجزت نفسها فإن أسلم عند العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها وإذا مات مولاه النصراني عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير، وإذا قضى القاضي عليها بالقيمة ثم مات ولها ولد ولدته في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط السرخسي، الجارية إذا ولدت ولداً من غير المولى بنكاح أو وطء بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه وتصير أم ولد له كذا في فتاوى قاضيه خان، ثم عندنا تصير أم ولد له من وقت ملكها لا من وقت العلوق كذا في النهر الفائق، ولو استولدها بملك اليمين فاستحققت ثم ملكها تصير أم ولد له عندنا كذا في الكافي، وإذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا تصير أم ولد له وهو قول علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة، ويعتق الولد ويجوز له بيع الأم هكذا في الاختيار شرح المختار، ولو قال تزوجت بهذه الجارية وولدت مني ولا أعلم ذلك إلا بقوله وأنكر ذلك المولى الذي هي له فإذا ملكها الذي أقر بهذا فإنها تصير أم ولد له عند علمائنا الثلاثة وإذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فإنها تصير أم ولد له عند علمائنا الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولد أو لم يكن كذا في الذخيرة، ولو قال لامته في مرضه: ولدت مني فإن كان هناك ولد أو حبل تعتق من جميع المال وإلا فمن الثلث كذا في محيط السرخسي، جارية حبلى أقر مولاه أن حملها منه فإنها تكون أم ولد له، وكذلك إذا قال: إن كانت حبلى فهو مني فولدت ولداً أو أسقطت سقطاً استبان خلقه أو بعض خلقه وأقر بها فإنها تصير أم ولد له إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر فإذا أنكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأة جاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية أم ولد له كذا في الظهيرية، فإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً لم يلزمه ولم تصر الجارية أم ولد له كذا في البدائع، ولو قال حمل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها

من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك: كان ربحاً ولم يكن ولداً فصداً في الأمة في ذلك أو كذبت كانت أم ولد له، ولو قال: ما في بطنها مني وثم يقل من حمل أو ولد ثم قال: كان ربحاً فصداً في الأمة لم تكن أم ولد له كذا في فتاوى قاضيان، وإن كذبت وأدعت أنه كان حملاً وقد أسقطت سقطاً مستبين الحلق فالقول قولها وهي أم ولد له كذا في محيط السرخسي، رجل أقر أن أمته حبلى منه ثم جاءت بولد لأكثر من سنتين وشهدت امرأة على الولادة وقالت الأمة: هذا الولد ذلك الحبل وجحد المولى أن يكون هذا ذلك الحبل فالأمة أم ولده ولا يثبت نسبه منه وإن أقر المولى أنه ذلك الحبل وأنه منه وقد جاءت بعد ذلك بعشر سنين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في أمته فشهد أحدهما أنه قال: قد ولدت مني وشهد الآخر أنه قال: هي حبلى مني فهي أم ولد له فقد أجمعوا عليه وكذلك لو شهد أحدهما أنه أقر أنها ولدت غلاماً وشهد الآخر أنها ولدت جارية كذا في المحيط، رجل قال لجاربه: إن كان في بطنك غلام فهو مني وإن كان جارية فليس مني ثبت نسب الولد منه غلاماً كان أو جارية ولو قال: إن كان في بطنك ولد فهو مني إلى سنتين فولدت لأقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضيان، وإذا اشترى أمة لها ثلاثة أولاد فادعى أحدهم فإن كانوا ولدوا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعاً منه وإن كانوا في بطون مختلفة لم يثبت إلا نسب الذي ادعاه والباقيان رقيقان وببيعهما إن شاء ولو ولدوا في ملكه بأن ولدت أمة رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فإن ادعى الأصغر فإنه يثبت نسب الأصغر منه وله أن يبيع الآخرين بالاتفاق وإن ادعى الأكبر يثبت نسب الأكبر منه والأوسط والأصغر بمنزلة الأم ليس له أن يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه كذا في المبسوط، رجل له جارية وصنها ويعزل عنها فغابت زماناً ثم عادت وولدت لستة أشهر منذ غابت قالوا: إن ذهبت إلى من كان متهماً بها وكان أكبر رآه أنها فجرت فهو في سعة من نفي الولد وإن لم يظهر منها فجور وأكبر رآه أنها عفيفة لا ينبغي له أن ينفي هذا الولد وينبغي أن يشهد أنها أم ولد له كيلاً يسترق ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضيان، وإذا وطئ أمته ولم يعزل عنها وحصلت فبجأت بولد لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يبيعه ويجب أن يعترف به وإن عزل عنها ولم يحصنها جاز له أن ينفيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج، وإن صارت أم الولد محرمة على المولى على التأبيد بأن وطئها ابن المولى أو أبوه أو وطئ المولى أمها أو ابنتها فبجأت بولد لأكثر من ستة أشهر لم يثبت نسب الولد الذي أتت به بعد التحريم من غير دعوته وإن ادعى يثبت النسب لأن الحرمة لا تزيل الملك كذا في البدائع، ولو أن أمة غرت رجلاً من نفسها فزعمت أنها حرة فتزوجها وولدت له ولداً ثم استحقها رجل فإنه يقضى له بها وبقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم إذا عتقت رجع عليها الأب بقيمة الولد فإن اشترى أبو الولد نصفها من مولاه صارت أم ولد له ويضمن نصف قيمتها لمولاه كذا في المبسوط، رجل اشترى أمة هي أم ولد الغير من رجل أجنبي ولا علم له بحالها فولدت منه ولداً ثم استحقها مولاه وقضى له بها فعلى أبي الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولى أم الولد بسبب الغرور كذا في الظهيرية، إن قال لغلّام له لا يولد مثله لهذا هذا ابني عتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله

تعالى وهل تصير أمه أم ولد؟ الأصح أنه إقرار بأمومية الولد كذا في السراج الوهاج، استنولد موطوء الأب ثبت نسبه منه كذا في القنية، وإذا وطئ الأب جارية ابنه فجاءت بولد فادّعاء ثبت نسبه منه وصارت أم ولد له سواء صدّقه الابن أو كذبه ادّعى الأب شبهة أو لم يدع كذا في السراج الوهاج، وعليه قيمتها لا عقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي، وشرط صحة هذا الاستيلاء أن تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلوق إلى وقت الدعوة وأن يكون الأب صاحب ولاية من ذلك الوقت إلى الدعوة أيضاً فلو باع الابن الجارية ثم عادت إليه بشراء أو ردّاً، وولدت لأقل من ستة أشهر مذ باعها فادّعاء الأب لم تصح دعوته إلا أن يصدّقه الابن كما إذا ادّعى الاجنبي ذلك وصدّقه وكذا لو كان الأب كافراً ثم أسلم أو عبداً فعتق أو مجنوناً فافاق فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من الإسلام والعتق والإفاقة إلى الدعوة فادّعاء لا يصح لعدم الولاية إلا أن يصدّقه كذا في فتح القدير، فإن صدّقه الابن يثبت نسبه منه ولا يملك الجارية ويعتق الولد على الابن يزعمه أنه ملك أخاه كذا في التبيين، وأما المعتوه لو ادّعاء عند إفاقته وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر من إفاقته ففي القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لأن العتة لا يبطل الحق والولاية بل يعجز عن العمل كذا في فتح القدير، ولو أن الابن زوجها من الأب فولدت منه لم تصر أم ولد ولا قيمة عليه، وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار، ولو كانت الجارية مدبرة أو أم ولد الابن بحيث لا تنتقل إلى الأب بالقيمة فدعوته باطلة كذا في الكفاية، أبو الأب إذا وطئ جارية ابن ابنه فادّعى ولدها لا يثبت النسب إذا كان الأب حياً لأن ولاية الجد منقطع مع وجود الأب فإذا مات الأب فادّعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا إذا كان الأب حياً ولا ولاية له مثل أن يكون عبداً أو كافراً أو مجنوناً فالولاية للجد فتصح دعوته فإن عادت ولاية الأب بأن أسلم أو اعتق أو افاق قبل الدعوة لم تقبل دعوة الجد بعد ذلك، ولو كان الأب مرتداً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دعوته موقوفة فإن أسلم الأب لم تصح دعوة الجد وإن مات على الردة أو لحق وقضى بلحقه تصح، ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت إليه بشراء أو بالرد يعيب أو بخيار شرط أو فساد في البيع وولدت لأقل من ستة أشهر منذ باعها لم تصح دعوة الجد ولا دعوة الأب إلا إذا صدّقه الابن فحينئذ يثبت النسب وصارت الجارية أم ولد له بالقيمة ويعتق الولد مجاناً هكذا في غاية البيان، ولو وطئ جارية امراته أو جارية والده أو جده فولدت وادّعاء لا يثبت النسب ويندرئ عنه الحد فإن قال: أحلها لي المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدّقه المولى في الإحلال وفي أن الولد منه فإن صدّقه في الأمرين جميعاً يثبت النسب وإلا فلا، وإن كذبه المولى ثم ملك الجارية يوماً من الدهر يثبت النسب كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادّعاء فإن صدّقه المكاتب يثبت نسب الولد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولد له وإن كذبه المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية، ولو ملك المولى يوماً ولد جارية المكاتب الذي ادّعاء وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه إياه وذكر في المبسوط وإذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوماً من

الدهر صارت أم ولد له كذا في النهاية، وإذا كاتب الرجل أمته فجاءت بولد ليس له نسب معروف فادّعاء المولى يثبت نسبه منه صدقته أم كذبه وسواء جاءت بولد لستة أشهر أم لأكثر أم لأقل فإن نسب الولد يثبت على كل حال إذا ادّعاء وعتق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم إن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر فعليه العقر والمكاتبة بالخيار إن شاءت مضت على كتابتها وإن شاءت عجزت كذا في البدائع، وذكر في المأذون أن العبد المأذون إذا اشترى جارية فولدت فادّعى الولد يثبت نسبه ولو كان محجوراً لم يصح إلا أن يدعي شبهة كذا في العتابة، ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع ابنة لها من غيره تصير الجارية أم ولد له وليس له أن يبيع البنت فإن زوج الجارية رجلاً فولدت بنتاً من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت فإن اعتقهن ثم اشتراهن بعد السبي والارتداد عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الأم والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الأولى، وقال محمد رحمه الله تعالى: يحرم بيع الأم ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية، ولو أن الجارية بين اثنين علق في ملكهما فجاءت بولد فادّعاء أحدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها أم ولد له بالضمان وهو نصف قيمة الجارية ويستوي في هذا الضمان اليسار والإعسار ويغرم نصف العقر لشريكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً وإن ادّعياء جميعاً فهو ابنتها والجارية أم ولد لهما نخدم لهذا يوماً ولذا يوماً ولا يضمن واحد منهما من قيمة الأم لصاحبه شيئاً ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصاً كذا في البدائع، ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث أب واحد كذا في الهداية، وإن اعتقها أحدهما أو مات عنها عتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان، أمة بين اثنين لأحدهما عشرها ولآخر تسعة أعشارها جاءت بولد فادّعياء معاً فإنه ابنتها ابن هذا كله وابن ذاك كله فإن مات ورثاه نصفيين وإن جنى عقل عواقلهما نصفيين وإن جنت الأمة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجنابة وعلى الآخر تسعة أعشار موجبها وكذا ولأوها لهما كذا في الظهيرية، ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادّعوه جميعاً يثبت نسبه منهم ونصير الجارية أم ولد لهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت الانصباء مختلفة بأن كان لأحدهم السدس ولآخر الربع ولآخر الثلث وما بقي لآخر يثبت نسبه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولد له ولا يتعدى إلى نصيب صاحبه حتى تكون الخدمة والكسب والغلة على قدر انصبتهم كذا في البدائع، أمة بين رجلين جاءت بولدين في بطن واحد فادّعى أحدهما الأكبر والآخر الأصغر فهما ولدا مدعي الأكبر وإن كانا من بطنين فالأكبر لمدعيه وصارت الجارية أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لأنه علق حراً ويثبت نسب الولد الأصغر لمن يدعيه استحساناً ويضمن جميع قيمة الولد للآخر كذا في العتابة، وإذا كانت الأمة بين رجلين فقال أحدهما إن كان ما في بطنها غلاماً فهو مني وإن كان جارية فليست مني، وقال الآخر إن كان ما في بطنها جارية فهو مني وإن كان غلاماً فليس مني فهذا على وجهين الأول أن يخرج الكلامان منهما معاً وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهو لهما جميعاً سواء ولدت جارية أو غلاماً فإن سبق

أحدهما بمقاتلته ثم ولدت غلاماً أو جارية لأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جميعاً فهو ولد للذي سبق بهذه المقاتلة غلاماً كان أو جارية وإن جاءت بالولد لستة أشهر من وقت المقاتلة الأولى ولأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلة الثانية فهو ولد الثاني وإن جاءت به لستة أشهر من وقت المقاتلين لم يثبت نسبه من واحد منهما إلا أن يجدد الدعوى كذا في المحيط، ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لستة أشهر مذ ملكاها فادّعى أحد الشريكين الأم وادّعى الشريك الآخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادّعاه وخرج الكلامان معاً فدعوى الولد أولى لأنها أسبق على دعوى الأم تقديرًا لأنها دعوى استيلاء ودعوى الأم دعوى تحرير ودعوى الاستيلاء تستند ودعوى التحرير تقتصر وعلى مدّعي الولد نصف قيمة الأم ونصف عقرها ولا يبرأ مدّعي الولد عن ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه أنها ابنته، وإن ولدت لأقل من ستة أشهر مذ ملكاها صححت دعوى كل من الشريكين لعدم المرجع لأن دعوى كل منهما دعوى تحرير فلم يكن لإحدهما سبق على الأخرى وثبت نسب الولد من مدّعي الولد وثبت نسب الجارية من مدّعيها ثم مدّعي الولد لا يغرم لشريكه شيئاً في الولد بالاتفاق، ولا غرم على مدّعي الجارية في أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه بدعوة الجارية صار كأنه اعتق أم ولد الشريك ورق أم الولد غير متفرق عنده ولا عقر على مدّعي الولد ولو ولدت لستة أشهر مذ ملكاها بنتاً وولدت بنتها بنتاً أخرى فادّعى كل واحد من الشريكين بنتاً صححت الدعوات وعلى مدّعي الأولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الأولى وجدة الثانية إلا إذا قتلت الجدة قبل الدعوى وأخذ القيمة من القاتل فإن مدّعي الأولى لا يضمن حينئذٍ لشريكه شيئاً من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الأولى التي ادّعاهما أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وللأولى العقر على مدّعي الثانية بتمامه وإن ولدت لأقل من ستة أشهر مذ ملكاها بنتاً ثم ولدت هذه البنت بنتاً أخرى والمسألة بحالها فالدعوة دعوى البنت الثانية ولا تصح دعوى البنت لأنها أسبق للاستناد لأن دعوى الثانية دعوى استيلاء ودعوى الأولى دعوى تحرير لأن علقوها لم يكن في ملكها ويغرم مدّعي الثانية للمدّعي الأولى نصف قيمة الأولى ونصف عقرها ولا غرم على مدّعي الأولى في الجدة إن كانت ميتة للشريك كما يغرم في المسألة الأولى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب دعوى أحد الشريكين، أمة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجتاني وصدقه أحدهما وقال الآخر: بعناكها فنصفها أم ولد موقوفة ولا تخدم لأحد ونصفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لأن المقر بالنكاح والمستولد قد تصادقا على النكاح في النصف وذلك لا يفيد الحل ويعتق نصف الولد حصّة المقر بالبيع ويسعى الولد في نصفه الآخر وليس للمقر بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطئ العقر لهما فياخذ المقر بالبيع نصفه ثمناً وبأخذ المقر بالنكاح نصفه مهراً ويقال للمقر بالبيع خذه من الوجه الذي تدعيه فإن مات المستولد سعت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالنكاح، ولو قال: المولى ببيعناكها فالمستولد لا يضمن قيمتها ويضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولد زوجتاني وقال: بعناكها فهي أم ولد وابنتها حر ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما لم يذكره في الكتاب واختلف المشايخ فيه قيل: يضمن وقيل: لا يضمن فإن

أدعى الواطئ الهبة وهما أدعى البيع وهي مجهولة أو قالوا: غصبته فقال: صدقتما فهي أم ولد وعليه قيمتها لهما جميعاً وإن صدقتهم الأمة صدقت في حقها حتى ردت رقيقة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج يثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا إذا علم أنها للمقر وإن لم يعلم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي، أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حي والآخر ميت فادعى أحدهما الميت ونفى الحي لزمه الحي ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميت أو ادعى كل واحد منهما الولدين يثبت النسب منهما جميعاً كذا في الميسوط، وإن كانت الجارية بين رجل وابنه وجده فجاءت بولد وأدعوه كلهم فالجدة أولى كذا في الظهيرية، ولو كانت الجارية مشتركة بين الأب والابن فادعياه معاً فالأب أولى استحساناً ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الابن نصف عقرها فيلتقيان قصاصاً كذا في السراج الوهاج، وإذا كان أحد الشريكين مسلماً والآخر ذمياً فادعياه معاً فالمسلم أولى هذا إذا لم يسلم الذمي قبيل الدعوة أما إذا أسلم الذمي ثم ولدت الأمة فادعياه معاً يثبت نسبه منهما لاستواء حالهما ولو كانت الدعوى بين ذمي ومرتد فالولد للمرئد وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان، ولو كانت بين كتابي ومجوسي فالكتابي أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فال مكاتب أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كائناً من كان كذا في السراج الوهاج، عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين اشتريا زوجة أحدهما فجاءت بولد بعد شهر يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد، ولو اشترى أخوان أمة حاملاً فجاءت بولد فادعاه أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على النعم بالقراءة لأن الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم إلى الدعوة دون القراءة كذا في الظهيرية، وإذا ولدت الأمة من الرجل ثم اشترها هو وآخر فهي أم ولد له ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موسراً كان أو معسراً وكذلك إن ورثها فإن ورثها معها الولد وكان الشريك ذا رحم محرم من الولد عتق عليهما جميعاً وإن كان الشريك أجنبياً عتق نصيب الأب وسعى للشريك في نصيبه وكذلك إن اشترى أو وهب لهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عرف الأجنبي أن شريكه أبوه أو لم يعرف، أمة بين رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج حصّة أحدهما من الأم والولد وهو موسر فهو ضامن لنصيب شريكه من الأم وشريكه في الولد باختيار إن شاء ضمنه وإن شاء استساعه وإن شاء اعتقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الميسوط، أمة بين رجلين قالوا في صحتهما: هي أم ولد أحدهما ثم مات أحدهما يؤمر الحي بالبيان دون الورثة فإن قال: هي أم ولدي فهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ولم يغر من العقر شيئاً لأنه ما أقر بوطئها بعد ملكها فلمعله استولدها بنكاح قبل ملكها وإن قال: هي أم ولد الميت صدقت صدقته الورثة أو لا ولا سعاية للحي وكذا للورثة وإن كان ذلك في المرض وقالت الورثة: عنك لم تسمع فإن قالوا: عني أبونا نفسه ولكننا لا نصدق له للحي نصف قيمتها في الشركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي، وإن ولدت الجارية في ملكهما وأقر كل واحد منهما أنه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان إلى الحي فإن قال: هو ولدي يثبت النسب وتصير الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الأم ونصف العقر للشريك



وسواء في هذا الصحة والمرض فإن قال في الصحة: هو ولد شريك لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلا شيء وكذلك عتقت الأم بلا شيء وإن كان القول منهما في مرض الشريك الميث فإن قالت الورثة: هي أم ولد الحمي عتقا ولا سعاية ولا ضمان وإن قالوا: أقر أبونا أنه ولده ولكن نحن لا نصدق فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها للحمي في التركة ولا سعاية عليها لأحد ويثبت نسب الولد من الميث استحصانا كذا في محيط السرخسي.

## كتاب الإيمان وفيه اثنا عشر باباً

### الباب الأول في تفسيرها شرعاً وركنيتها وشرطها وحكمها

أما تفسيرها شرعاً: فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم الخائف على الفعل أو الترك كذا في الكفاية، وهي نوعان: يمين بالله تعالى أو صفته، ويمين بغيره وهي تعليق الحزاء بالشرط كذا في الكافي.

أما اليمين بغير الله فتروعان: أحدهما: اليمين بالآباء والأنبياء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والكمية والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشيء من ذلك، والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم إلى قسمين: يمين بالقرب ويمين بغير القرب، أما اليمين بالقرب فهو أن يقول: إن فعلت كذا فعلي صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو بدنة أو هدي أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك، وأما اليمين بغير القرب: فهي الحلف بالطلاق والعتاق هكذا في البدائع.

وأما ركن اليمين بالله: فذكر اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي، والشرط الصالح ما يكون معدوماً على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقناً الوجود أو غالب الوجود عند وجود الشرط، وذلك بأن يكون مضافاً إلى الملك أو إلى سببه وأن يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يميناً كالوكالة والإذن في التجارة فإنه إذا قال: إن فعلت كذا فقد وكلتك أو أذنت لك في التجارة لا يكون يميناً كذا ذكره الإمام خواهرزاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير.

وأما شرائطها في اليمين بالله تعالى: ففي الخائف أن يكون عاقلاً بالغاً فلا يصح يمين المجنون والصبي وإن كان عاقلاً ومنها أن يكون مسلماً فلا يصح يمين الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين ثم أسلم فنحسب لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع، وبطل اليمين بالردة فلو أسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار، وأما أخرية فليست بشرط فتصح يمين المملوك إلا أنه لا يجب عليه للحال الكفارة بالمال لأنه لا ملك له وإنما يجب عليه التكفير بالصوم وللمولى أن يمنعه من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المنذور به ولو اعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطوعية ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجذ والعمد فتصح من الخاطي والهازل عندنا، وأما الذي يرجع إلى المحلوف عليه فهو أن يكون متصور الوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى إذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما كونه متصور الوجود عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة: ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة، وأما في نفس الركن فخلوه عن الاستثناء نحو أن يقول إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله أو ما شاء الله أو إلا أن يبدو لي غير هذا أو إلا أن

أرى أو إلا أن أحب غير هذا أو قال: إن أعانني الله أو يسر الله أو قال: بمعونة الله أو تيسيره ونحو ذلك فإن قال: شيئا من ذلك موصولا لم يتعقد اليمين وإن كان مفصولا انعقدت، وأما في اليمين بغير الله ففي الخالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعتاق فهو شرط انعقاد اليمين بهما وما لا فلا، وفي المغلوف عليه أن يكون أمرا في المستقبل فلا يكون التعليق بأمر كائن يمينا بل تنجيذا حتى لو قال لامرأته: أنت طالق إن كانت السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال، وفي المغلوف بطلاقه وعتاقه قيام الملك أو الإضافة إلى الملك أو سبب الملك، وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى، ولو قال: إن أعانني الله أو بمعونة الله وأراد به الاستثناء يكون مستثنيا فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء، ومنها أن لا يدخل بين الشرط والجزاء حائل فإذا دخل لم يكن يمينا وتعليقا بل تنجيذا هكذا في البدائع.

**اليمين بالله ثلاثة أنواع:** غموس: وهو الحلف على إثبات شيء أو نفيه في الماضي أو الحال يتعمد الكذب فيه فهذه اليمين يائم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة، ولغو: وهو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال وألزم بخلافه بأن يقول: والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنه ما فعل أو رأى شخصا من بعيد فقال: والله إنه لزيد وظنه زيدا وهو عمرو أو ظاهرا فقال: والله إنه لغراب وظنه غرابا وهو حدة فهذه اليمين نرجو أن لا يؤاخذ بها صاحبها، واليمين في الماضي إذا كان لا عن قصد لا حكم له في الدنيا والآخرة عندنا، ومتعقدة: وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها: لزوم الكفارة عند الحث كذا في الكافي.

**والمتعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع:** نوع منها: يجب إتمام البر فيها وهو أن يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة، ونوع لا يجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية، ونوع يتخير فيه بين البر والحث والحث خير من البر فيندب فيه إلى الحث ونوع يستوي فيه البر والحث في الإباحة فيتخير بينهما وحفظ اليمين أولى كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، وأما الحلف بالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك فما يكون على أمر في المستقبل فهو كاليمين المقنونة وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن إذا كان يعلم خلاف ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بنذر لأن هذا تحقيق وتنجيذ كذا في الإيضاح، ولو قال: إن لم يكن هذا فلانا فعلي حجة ولم يكن وكان لا يشك أنه فلان لزمه ذلك كذا في الخلاصة، ومن فعل المغلوف عليه عامدا أو ناسبا أو مكرها فهو سواء وكذا من فعله وهو مغشى عليه أو مجنون كذا في السراج الوهاج، ولا يصح يمين النائم كذا في الاختيار شرح المختار، اليمين بالله تعالى لا تكره ولكن تقليله أولى من تكثيره واليمين بغير الله مكروهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تكره لأنه يحصل بها الوثيقة في العهود خصوصا في زماننا كذا في الكافي.

### الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا وفيه فصلان

**الفصل الأول في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف:** اليمين بالله

تعالى أو باسم آخر من أسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع اسماء الله تعالى في ذلك سواء

تعارف الناس الخلف به أو لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح، أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر كذا في الكافي، والأصح أن الاعتبار في ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندي، لو قال: وربّي أو ورب العرش أو ورب العالمين كان حالفاً كذا في البدائع، لا خلاف أنه لو قال: وألحق لا أفعل كذا أنه يمين كذا في المبسوط، ولو قال: بالحق لا أفعل كذا يكون يمينا ولو قال: حقاً لا أفعل كذا فالصحيح أنه إن أراد به اسم الله تعالى يكون يمينا ولو قال: بحق الله لا أفعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال وحق الله لا يكون يمينا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح، وحرمة الله قال شمس الأئمة الحلواني: هذا بمنزلة قوله وحق الله كذا في الخلاصة، ولو قال وعظمة الله أو قال: وملكوته وقدرته ونوى اليمين أو لم ينو يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج، ولو قال: وقوة الله وإرادته ومشيعته ومحبته وكلامه يكون حالفاً كذا في البدائع، ولو قال: وأمانة الله يكون يمينا وذكر الطحاوي أنه لا يكون يمينا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال: وعهد الله أو قال: وذمة الله يكون يمينا، ولو قال: أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله أو قال: أحلف أو أحلف بالله أو أقسم أو أقسم بالله أو أعزم أو أعزم بالله أو قال: عليه عهد أو عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال: عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون يمينا وكذا لو قال: عليه يمين أو يمين الله أو قال: لعمر الله أو قال: عليه نذر أو قال: عليه نذر الله أن لا يفعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان، بسم الله لا أفعل كذا في المختار أنه لا يكون يمينا إلا إذا نوى كذا في الفتاوى العتابية، ولو قال: وبسم الله يكون يمينا كذا في الخلاصة، ولو قال: وإيم الله لا أفعل كذا يكون يمينا وكذا إيمان الله وإيم الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله ويميم واحدة في الإعرابات الثلاث كذا في الظهيرية، ولو قال: وميثاقه يكون يمينا كذا في الكافي، وكذلك إذا قال: علي يمين الله وكذلك إذا قال: علي ميثاقه كذا في الإيضاح، ولو قال الطالب<sup>(١)</sup>: والغالب لا أفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغداد كذا في المحيط، ولو قال: بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون يمينا ولو قال: الله لا أفعلن كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون يمينا لانعدام حرف القسم إلا أن يعربها بالكسر فيكون يمينا لأن الكسر يقتضي سبق حرف الحافض وهو حرف القسم، ولو قال: بله لا أفعل كذا قالوا: لا يكون يمينا لأنه لم يذكر اسم الله إلا إذا أعربها بالكسر وقصد اليمين كذا في فتاوى قاضيهان، وقوله: الله الله يمين كذا في العتابية، ولو قال: لله يكون يمينا، في الاجناس إذا قال: والله إن دخلت الدار كان يمينا كذا في المحيط، ولو قال: أنا شر من الجحوس إن فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال: أنا شريك اليهود أو شريك الكفار إن فعلت كذا كذا في الخلاصة، روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا قال: إذا آليت<sup>(٢)</sup> كذا

(١) قوله والغالب: كذا في جميع النسخ ومثله في البحر والذي في الذخيرة والولولة وغيرهما عدم ذكر العاطف قاله ابن عابدين تأمل أهد بحرأوي.

(٢) قوله أنه إذا قال إذا آليت: كذا بالأصل وتأمل وجه ذكر إذا الثانية أهد مصححه.

وعزمت لا افعل كذا فهو يمين كذا في الإيضاح، في التجريد قال محمد رحمه الله تعالى: حلف لا يحلف نقوله: إن قست أو قعدت فأنت طالق يمين كذا في الخلاصة، من حلف بغير الله لم يكن حالفاً كالنبي عليه السلام والكعبة كذا في الهداية، والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: لو قال: والقرآن لا يكون يمينا ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو أن الحلف به ليس بمنعارف فصار كقوله: وعلم الله وقد قيل: هذا في زمانهم أما في زماننا فيكون يمينا وبه نأخذ ونأمر ونعتقد ونعتمد، وقال محمد بن مقاتل الرازي: لو حلف بالقرآن قال: يكون يمينا وبه أخذ جمهور مشايخنا رحمهم الله تعالى كذا في المضمرات، ولو قال أنا بريء من النبي والقرآن فإنه يكون يمينا كذا في الكافي، سئل عبد الكريم ابن محمد عن قال: أنا بريء من الشفاعة إن فعلت كذا قال: يكون يمينا وقال غيره: لا يكون يمينا وهو الصحيح كذا في الظهيرية، ولو قال: إن فعلت كذا فأنا بريء من القرآن أو القبلة أو الصلاة أو صوم رمضان فالكل يمين هو المختار، وكذا البراءة عن الكتب الأربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفراً كذا في الخلاصة، ولو قال: أنا بريء من المصحف لا يكون يمينا، ولو قال: أنا بريء مما في المصحف يكون يمينا كذا في الكافي، ولو رفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال: أنا بريء مما فيه إن فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال: أنا بريء من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: أنا بريء من المغلظة أو مما في المغلظة ليس يمين إلا إذا عرف أن فيها بسم الله الرحمن الرحيم وعنى به البراءة عنها كذا في الخلاصة، ولو قال: أنا بريء من المؤمنين قالوا: يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: أنا بريء من هذه الثلاثين يوماً يعني شهر رمضان إن فعلت كذا إن نوى البراءة عن فرضيتها يكون يمينا كما لو قال: أنا بريء من الإيمان أن فعلت كذا وإن نوى البراءة عن أجرها لا يكون يمينا لأنه غيب وإن لم تكن له نية لا يكون يمينا في الحكم لمكان الشك وفي الاحتياط يكفر وإن قال: إن فعلت كذا فأنا بريء من حجتي التي حججت فهذا لا يكون يمينا بخلاف ما إذا قال: إن فعلت كذا فأنا بريء من القرآن الذي تعلمت حيث يكون يمينا ولو قال: أنا بريء عن الحججة وعن الصلاة كان يمينا كذا في العتابة، ولو قال: إن فعل كذا فهو صومي وصلاتي أو مما صليت وصمت لا يكون يمينا كذا في العتابة، ولو قال: إن فعل كذا فهو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو بريء من الإسلام أو كافر أو بعيد من دون الله أو بعيد الصليب أو نحر ذلك مما يكون اعتقاده كفراً فهو يمين استحساناً كذا في البدائع، حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافراً اختلف للمشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: والمختار للفتوى أنه إن كان عنده أنه يكفر متى أتى بهذا الشرط ومع هذا أتى يصير كافراً لرضاه بالكفر وكفارته أن يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله وإن كان عنده أنه إذا أتى بهذا الشرط لا يصير كافراً لا يكفر وهذا إذا حلف بهذه الألفاظ على أمر في المستقبل أما إذا حلف بهذه الألفاظ على أمر في الماضي بأن قال: هو يهودي أو نصراني أو مجوسي إن كان فعل كذا أمس وهو يعلم أنه قد كان فعل لا شك أنه لا يلزمه الكفارة عندنا لأنه يمين غموس وهل يصير كافراً اختلف للمشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: والمختار

للفتوى أنه إن كان عنده أن هذا يمين ولا يكفر متى حلف به لا يكفر وإن كان عنده أنه يكفر متى حلف به يكفر لرضاه بالكفر وأما إذا قال: يعلم الله أنه قد فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل أو قال: يعلم الله أنه لم يفعل كذا وقد علم أنه فعل اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه يصير كافراً كذا في الذخيرة، ولو قال: بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا، ولو قال: ويعلم الله لا أفعل كذا عندنا لا يكون يمينا، ولو قال: ورحمة الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو قال: وعذاب الله أو مسخطه أو غضبه أو قال: ورضا الله وثوابه أو قال: وعبادة الله لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: شهد الله أنه لا إله إلا هو لا يكون يمينا كذا في الخلاصة، فإن قال: ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يكون يمينا قال ابن شجاع في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: هو من أيمان السفلة يعني الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة<sup>(١)</sup> وهذا دليل على أنه لم يجعله يمينا كذا في المبسوط، ولو قال: عليه لعنة الله إن فعل كذا أو قال: عليه عذاب الله أو قال: أمانة الله إن فعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان وإن قال: إن فعلت كذا فعلي غضب الله أو سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية، وإذا قال: وسلطان الله لا أفعل كذا فالصحيح من الجواب في هذا الفصل أنه إذا أراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله: وقدرة الله كذا في المبسوط، ولو قال: ودين الله لا يكون يمينا، وكذا إذا قال: وطاعته وشريعته أو حلف بعمره وحدوده لم يكن حالفاً وكذا إذا قال: وبيت الله أو بالحجر الأسود أو بالمسعر الخرام أو بالصفاء أو المروة أو بالمنبر أو بالقبور أو بالروضة أو بالصلاة أو بالصيام أو بالخج لم يكن حالفاً في جميع ذلك، وكذا إذا قال: وحمد الله وعبادة الله فليس بيمين، وكذا لو حلف بالسموات والأرض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حالفاً كذا في السراج الوهاج، ولو قال: بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلاة لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: بحق محمد عليه السلام لا يكون يمينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة، ولو قال: عذبه بالنار أو حرم عليه الجنة إن فعل كذا فشيء من هذا لا يكون يمينا كذا في المبسوط، ولو قال: لا إله إلا الله لأفعلن كذا فليس بيمين إلا أن يتوي يمينا وكذلك سبحان الله والله أكبر لأفعلن كذا كذا في السراج الوهاج، ولو قال: عصيت الله إن فعلت كذا أو عصيته في كل ما افترض علي فليس بيمين كذا في الإيضاح، ولو قال: إن فعلت كذا فانا زان أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربا فليس بحالف هكذا في الكافي، عن ابن سلام أنه قال: لو قال: إن فعلت كذا فهو يعقد الزنار على نفسه كما يعقد النصارى أنه يكون يمينا كذا في الظهيرية، ولو قال: عبده حر إن حلف بطلاق امرأته ثم قال لامراته: أنت طالق إن شئت لم يعتق عبده وليس هذا بيمين، وكذلك إذا قال: إذا حضت حيضة لم يعتق عبده كذا في المبسوط، ولو قال: إن فعلت كذا فلا إله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العتابية، ولو قال: ما قال: الله كذب إن فعلت كذا يكون يمينا، ولو قال: الله تعالى كذب إن فعلت كذا يكون يمينا ولو قال: إن فعلت كذا فاشهدوا علي بالنصرانية يكون يمينا، ولو قال: ما فعلت من صوم

(١) قوله وهذا دليل إلخ: محله إذا لم يقصد بالوجه الذات وإلا كان يمينا بإجماع اربعين راوي.

وصلاة لم يكن حقاً إن فعلت كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال: اللهم انا عبدك اشهدك واشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة، رجل قال لآخر: والله لا اجيء إلى ضيفتك فقال رجل للحائف: ولا تجيء إلى ضيفتي ابضاً قال: نعم يصير حالاً في حق الثاني بقوله: نعم حتى لو ذهب إلى ضيافة الأول أو إلى ضيافة الثاني حث في يمينه كذا في المحيط، تحريم الحلال يمين كذا في الخلاصة، فمن حرم على نفسه شيئاً مما يملكه لم يصير محرماً ثم إذا فعل مما حرمه قلباً أو كثيراً حثت ووجبت الكفارة كذا في الهداية، إن كان في يده دراهم فقال: هذه اندراهم حرام عني ينظر إن اشترى بها شيئاً يحنث في يمينه وإن وهبها أو تصدق بها لا يحنث في يمينه، وفي البقالي لو حرم طعاماً أو نحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد أكلاً في المأكل ولبساً في الملبوس إلا أن يعني غيره قال: وكذلك سائر التصرفات في الأشياء قال: ولا يعتبر استيعاب الطعام بالأكل ولو قال: لا يحل لي أن افعل كذا فإن نوى تحريمه عليه فهو يمين، ولو قال: هذا الثوب عني حرام إن لبسته فلبسه ولم ينزعه حثت في يمينه، امرأة قالت لزوجها: أنت علي حرام أو قالت: حرمتك على نفسي فهذا يمين حتى لو طأعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو أكرهها على الجماع يلزمها الكفارة، ولو قال: هو يأكل الميتة إن فعل كذا لا يكون يمينا وكذلك إذا قال: هو يستحل الميتة أو يستحل الخمر والتحريم لا يكون يمينا وكان يجب أن يكون يمينا لأن استحلال الحرام كفر وإخايل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤكدة بحيث لا تسقط حرمة بحال من الأحوال كالكفر وأشياء ذلك فاستحلاله معلقاً بالشرط يكون يمينا وكل شيء هو حرام بحيث تسقط حرمة بحال كالميتة والخمر وأشياء ذلك فاستحلاله معلقاً بالشرط لا يكون يمينا كذا في المحيط، ولو قال: كل حل علي حرام فهو على الطعام والشراب إلا أن ينوي غير ذلك والقياس أن يحنث كما فرغ ولا يتناول المرأة إلا بالنية وإذا نواها كان إبلاء ولا يخرج عن اليمين الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على أنه يقع به الطلاق بلا نية بغلبة الاستعمال في إرادة الطلاق وكذا في قوله: حلال بروي<sup>(١)</sup> حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين، وإن قال: لم أتو الطلاق لم يصدق قضاء، وفي قوله: هرجه بدست راست كبري بروي حرام<sup>(٢)</sup> قيل: يجعل طلاقاً بلا نية وهو اختيار مشايخ سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى: لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح أن نقيض الجواب ونقول: إن نوى الطلاق يكون طلاقاً وأما من غير دلالة فالاحتياط أن يتوقف المرء فيه ولا يخالف المتقدمين ولو قال: هرجه بدست چپ كبري بروي حرام<sup>(٣)</sup> لا يكون طلاقاً إلا بالنية ولو قال: هرجه بدست كبري<sup>(٤)</sup> قيل: لا يكون طلاقاً إلا بالنية وقيل: لا يشترط النية، ولو قال: حلال الله علي حرام وله امرأتان يقع الطلاق على واحدة وإليه البيان في الاظهر كذا في الكافي، سئل أبو بكر عمن قال: هذه الخمر علي حرام ثم شربها قال: في هذا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى قال أحدهما: يحنث وقال الآخر: لا يحنث والمختار للفتوى أنه إن أراد به التحريم تعجب الكفارة وإن أراد الإخبار أو لم تكن

(١) الحلال عليه حرام، (٢) كل ما أمسكه بيدي اليمين عليه حرام، (٣) كل ما أمسكه بيدي اليسرى عليه حرام، (٤) كل ما أمسكه بيدي.

له نية لا تجب الكفارة كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في الظهيرية، اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو أن يقول: إذا جاء غد فوالله لا أدخل هذه الدار ويحتمل التأكيد أيضاً كاليمين بغير الله نحو أن يقول: والله لا أدخل هذه الدار إلى سنة ينتهي اليمين بمضي السنة، رجل قال لغيره: لا اكلمك يوماً وبوماً فهو كقوله: والله لا اكلمك يومين ينتهي اليمين بمضي يومين كذا في فتاوى قاضيهان، ويدخل فيها الليلة المتخللة كذا في المحيط، ولو قال: والله لا اكلمك يوماً وبومين فهو كقوله: لا اكلمك ثلاثة أيام، ولو قال: والله لا اكلم فلاناً اليوم ولا غداً ولا بعد غد كان له أن يكلمه في الليالي لأنها ايمان ثلاث ولو قال: والله لا اكلم فلاناً اليوم وغداً وبعد غد لا يكلمه في الليل لأنها يمين واحدة بمنزلة قوله: لا اكلمك ثلاثة أيام فيدخل فيه الليالي كذا في المبسوط، إذا قال الرجل: والله والرحمن لا أفعل كان يمينين حتى إذا حثت بان فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية، والأصل في جنس هذه المسائل أن الحالف بالله إذا ذكر اسمين وبني عليهما الحلف فإن كان الاسم الثاني نعتاً للاسم الأول ولم يذكر بينهما حرف العطف كانا يميناً واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله: والله الرحمن لا أفعل كذا وإن كان الاسم الثاني يصلح نعتاً للاسم الأول وذكر بينهما حرف العطف كانا يمينين في ظاهر الرواية، بيانه في قوله: والله والرحمن لا أفعل كذا كذا في المحيط، وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا كان الاسم الثاني لا يصلح نعتاً للأول فإن ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله: والله والله لا أفعل كذا كانا يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح وإن لم يذكر بينهما حرف العطف كانتا يميناً واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكر شيخ الإسلام كذا في المحيط، وإن نوى به يمينين يكون يمينين ويصير قوله الله ابتداء يمين بحذف حرف القسم وإنه قسم صحيح هكذا في البدائع، ولو قال: والله والرحمن لا أفعل كذا ففعل فعليه الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبداً ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر لا أفعله أبداً ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين وهذا إذا نوى يميناً أخرى أو نوى التغليب أو لم يكن له نية وإذا نوى بالكلام الثاني اليمين الأولى عليه كفارة واحدة وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال: هذا إذا كانت يمينه بحجة أو عمرة أو صوم أو صدقة فاما إذا كانت يمينه بالله فلا يصح نيته وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هذا أحسن ما سمعناه منه، وإذا كان إحدى اليمينين بحجة والأخرى بالله فعليه كفارة وحجة كذا في المبسوط، في التوازل رجل قال لآخر: والله لا اكلمه يوماً والله لا اكلمه شهراً والله لا اكلمه سنة إن كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وإن كلمه بعد الغد فعليه يمينان وإن كلمه بعد الشهر فعليه يمين واحدة وإن كلمه بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة، ولو قال: انا بريء من الله تعالى إن كنت فعلت أمس وقد كان فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه واختار للفتوى أنه إن كان في زعمه أنه كفر يكفر ولو قال: إن كنت فعلت أمس فإنه بريء من القرآن وقد كان فعل وعلم به فالجواب المختار فيه كالجواب فيما إذا قال: فهو بريء من الله هكذا في المحيط، ولو قال: إن فعلت كذا فهو بريء من الله ورسوله وحديث فهو يمين واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال: إن فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبريء من



رسوله فهما يمينا إن حنث يلزمه كفارتان ولو قال: إن فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبريء من رسوله والله ورسوله بريقان منه ففعل يلزمه أربع كفارات، وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال: هو يهودي إن فعل كذا وهو نصراني إن فعل كذا فهما يمينا ولو قال: هو يهودي هو نصراني إن فعل كذا فهو يمين واحدة وكذلك إذا قال: إن فعلت كذا فانا بريء من الكتب الأربعة فهو يمين واحدة وكذلك إذا قال: إن فعلت كذا فانا بريء من القرآن والزبور والتوراة والإنجيل فحنث لومه كفارة واحدة لأنها يمين واحدة، ولو قال أنا بريء من القرآن وبريء من الزبور وبريء من التوراة وبريء من الإنجيل فهو أربعة إيمان إذا حنث يلزمه أربع كفارات كذا في المحيط، ولو قال: أنا بريء مما في المصحف فهو يمين واحدة وكذا لو قال: هو بريء من كل آية في المصحف فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيهان، مثل شمس الإسلام عمن قال: والله أكراين كاركنكم<sup>(١)</sup> قال: اختيار استاذي أنه لا يكون يمينا ثم رجع وقال: يكون يمينا كذا في الخلاصة، رجل قال: سوكند خورم كه اينكارنكنم<sup>(٢)</sup> قال بعضهم: لا يكون يمينا وقال بعضهم: يكون يمينا، ولو قال: سوكند ميخورم كه اينكارنكنم<sup>(٣)</sup> يكون يمينا لأن هذا الكلام يذكر للتحقيق دون الورد كقول الرجل: كواهي ميدهم<sup>(٤)</sup> ولو قال: سوكند خورم بطلاق كه اين كارنكنم<sup>(٥)</sup> لا يكون يمينا لأنه وعد وتخويف، ولو قال: سوكند خورمي<sup>(٦)</sup> يكون يمينا بمنزلة قوله: سوكند ميخورم<sup>(٧)</sup> كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: مرا سوكند بطلاق آست كه شراب نخورم<sup>(٨)</sup> فشراب طلقت امراته وإن لم يكن حلف ولكن قال قلت: ذلك لدفع تعرضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي، وإن قال: سوكند خورده ام<sup>(٩)</sup> إن كان صادقا كان يمينا وإن كان كاذبا فلا شيء عليه كذا في المحيط، ولو قال: برمن سوكند آست كه اينكارنكنم<sup>(١٠)</sup> فهو إخبار إن اقتصر على هذا فهو إقرار باليمين وإن زاد على هذا فقال: برمن سوكند آست بطلاق<sup>(١١)</sup> يلزمه ذلك، فإن قال قلت: ذلك كذبا دفعا لتعرض الجلساء وغير ذلك لا يصدق قضاء ولو قال: بالله العظيم كه بزر كتراز بالله العظيم نیست كه اينكارنكنم<sup>(١٢)</sup> يكون يمينا كما لو قال: بالله العظيم الأعظم وهذه الزيادات تكون للتأكيد فلا يصير فاصلا كذا في فتاوى قاضيهان، في الفتاوى لو قال: سوكند ميخورم بطلاق<sup>(١٣)</sup> ليس بتطبيق لأن الناس لم يتعارفوه يمينا بالطلاق، وفي التحرير ولو قال: مرا سوكند خانه آست<sup>(١٤)</sup> تطلق امراته ولم يشترط فيه نية المرأة وهو الأصح، في الفتاوى ولو قال: بالله كه بزر كترازين نامي نیست او بزر كترازين سوكند نیست او بزر كترين ناميست كه<sup>(١٥)</sup> أفعل او لا أفعل يمين، وقوله: بزر كترازين لا يجعل فاصلا، وفي مجموع النوازل سئل شيخ الإسلام عمن يقول ما حلفت أن لا أفعل بل حلفت أن هذا أعظم الإيمان وأنه لا أعظم من هذه اليمين عليّ قال: لا يصدق لأنه وصل به نفي

(١) إن فعلت كذا. (٢) ساحلف آني لا أفعل كذا. (٣) أحلف آني لا أفعل كذا. (٤) أشهد. (٥) ساحلف بالطلاق آني لا أفعل كذا. (٦) أحلف. (٧) أحلف. (٨) لي يمين بالطلاق عليّ آني لا أشرب الشراب. (٩) حلفت يمينا. (١٠) علي يمين آني لا أفعل كذا. (١١) علي يمين بالطلاق. (١٢) بالله العظيم وليس شيء أعظم من بالله العظيم إني لا أفعل كذا. (١٣) أحلف بالطلاق. (١٤) علي يمين بالبيت. (١٥) بالله الذي ليس اسم أعظم منه أو هو أعظم اسم آني أفعل أو لا أفعل كذا.

الفعل وما ذكر من الاختصار على الكلام الأول خلاف الظاهر كذا في الخلاصة، ولو قال: مصحف خدا بدست وي سوخته اكر اينكار كنند<sup>(١)</sup> لا يكون يمينا، ولو قال: هراميدي كه بخد ادارم نا اميدم اكر اينكار كنم<sup>(٢)</sup> يكون يمينا ولو قال: مسلماني نكرده ام خدائي را اكر اينكار كنم<sup>(٣)</sup> ففعل قال الفقيه ابو الليث: إن أراد بذلك أن الذي فعل من العبادات لم يكن حقا يكون يمينا وإلا فلا، ولو قال: هرچه مسلماني كرده ام بكافر ان دادم اكر اينكار كنم<sup>(٤)</sup> ففعل لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة، ولو قال: والله كه فلان سخن نگويم نه يكموزونه دوروز<sup>(٥)</sup> فهو يمين واحدة تنتهي بمضي اليومين كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: حرام است بانو سخن گفتن<sup>(٦)</sup> يكون يمينا كذا في الظهيرية، مثل الشيخ القاضي الإمام علي بن حسين السعدي عمن قال: پذيرفتم كه چنين نكنم<sup>(٧)</sup> ولم ينو شيئا قال يكون يمينا كذا في الخلاصة، رجل قال: پذيرفتم خدائي راكه فلان كار كنم<sup>(٨)</sup> يكون يمينا كما لو قال: نذرت ان لا افعل كذا، ولو قال: خدائي راوييغيبير را پذيرفتم كه فلان كار كنم<sup>(٩)</sup> لا يكون يمينا لأن قوله بغيبير را پذيرفتم لا يكون يمينا فإذا تخلل بين ذكر الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون يمينا يصير فاصلا فلا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان، مثل نجم الدين عمن قال: اكر فلان كار كندا زمغ بدتر است<sup>(١٠)</sup> فقال: هو يمين موجبة للكفارة إذا حثت فيها، ولو قال: از سيصد وشصت آيه قرآن بيزار است<sup>(١١)</sup> اكر اينكار نكنند<sup>(١٢)</sup> فهو يمين واحدة ولو قال: اكر وي اين كار كنند ويراغ خوانيد وجهود خوانيد وسنسكسار كنيد ثم فعل لا يلزمه شيء ولو قال: هرچه مغان مغي كرده اندو جهود ان جهودي كرده انددر كردن وي كه اينكار نكرده است<sup>(١٣)</sup> وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء، ولو قال: اكر وي اين كار كنند كافر بروي شرف دلرد<sup>(١٤)</sup> لا يكون يمينا كذا في الظهيرية، ولو قال: از هر ارمغ وترسا بد ترم<sup>(١٥)</sup> إن فعلت كذا فهو يمين كذا في المحيط، امرأة قالت لزوجها: اترك اللعب بالشطرنج فقال: نعم فقالت أنا منك طالق إن كنت تلعب بالشطرنج فقال الزوج: إن كنت ألعب بالشطرنج فقالت: ايش هذا فقال الزوج: همان كه توميكوبي<sup>(١٦)</sup> ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة، مثل نجم الدين عمر النسفي عمن قال: هرچه بدست راست كرفت بروي حرام كه فلان كار كنند وكرد<sup>(١٧)</sup> لا يحث لأن العرف في قوله: هرچه بدست راست كبرد<sup>(١٨)</sup> ولا عرف في قوله: هرچه بدست راست كرفت<sup>(١٩)</sup> كذا

- (١) كتاب الله محروق بيده إن كان يفعل كذا. (٢) كل أمل لي في الله أكون آيساً منه إن فعلت كذا. (٣) لم أفعل لله فعل الإسلام إن فعلت كذا. (٤) كل ما فعلته من فعال الإسلام أعطيته للكفار إن فعلت كذا. (٥) والله لا أقول الكلام الفلاني لا يرما ولا يومين. (٦) الكلام معك حرام. (٧) قبلت إن فعلت كذا. (٨) قبلت أن لا أفعل كذا لله تعالى. (٩) قبلت أنني لا أفعل الشيء الفلاني لله تعالى وللرسول. (١٠) إن فعل كذا فهو أقيح من الخجوس. (١١) جو بريء من ثلاثمائة وستين آية قرآنية أنه لم يفعل كذا. (١٢) إن فعل كذا فادعوه كافرا وادعوه يهوديا وارجموه بالحجارة. (١٣) كل ما فعلته الخجوس من المجموعية وفعلته اليهود من اليهودية فهو في عنقه إن لم يفعل كذا. (١٤) إن فعل كذا يكون للكافر شرف عليه. (١٥) أقيح من ألف مجوسي ونصراني. (١٦) هو ما نقوله. (١٧) كل ما أمسكه بيده ليسني عليه حرام إن لم يفعل كذا وفعله. (١٨) كل ما أمسكه بيده اليميني. (١٩) قبلت بالله أنني لا أكل مما نشرته وتأتي به.

كتاب الأيمان / باب فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا  
في الظهيرة، وإذا قال ير يدفتم باخدا كه ازخريده توكه بياري نخورم فقد قيل: إنه يكون يمينا  
إذا نوى اليمين والأصح أنه يمين بدون النية كذا في الذخيرة.

**فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف:** ذكر في فتاوى أهل  
سمرقند سلطان أخذ رجلاً فحلفه: بايزد<sup>(١)</sup> فقال الرجل: مثل ذلك ثم قال: كه روز آذينه  
بيامي<sup>(٢)</sup> فقال الرجل: مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لأنه لما قال: بايزد  
وسكت ولم يقل قل بايزد إن لم أفعل كذا لم ينعقد اليمين، ذكر عن إبراهيم النخعي أنه قال:  
اليمين على نية الحالف، إذا كان مظلوماً وإن كان ظالماً فعلى نية المستحلف وبه أخذ أصحابنا  
مثال الأول إذا أكره الرجل على بيع عين في يده فحلف المكره بالله أنه دفع هذا الشيء إلى فلان  
يعني به بائعته حتى يقع عند المكره أن ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كما  
نوى ولا يكون ما حلف يمين غموس لا حقيقة ولا معنى، ومثال الثاني إذا ادعى عبداً في يدي  
رجل إني اشتريت منك هذا العين بكذا وأنكر الذي في يديه الشراء وأراد المدعي أن يحلف  
المدعي عليه بالله ما رجب عليك تسليم هذا العين إلى هذا المدعي فحلف المدعي عليه على  
هذا الوجه ويعني التسليم في هذا المدعي بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وإن كان صادقا فيما  
حلف ولم يكن ما حلف يمين غموس حقيقة لأنه نوى ما يحتمله لفظه فهو يمين غموس معنى  
لأنه قطع بهذه اليمين حق امرئ مسلم فلا تعتبر نيته، قال الشيخ الإمام الزاهد شيخ الإسلام  
المعروف بخواهرزاده: وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فاما إذا استحلف بالطلاق أو العتاق وهو  
ظالم أو مظلوم فنوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن الوثاق أو نوى العتاق عن عمل كذا أو  
نوى الإخبار فيه كاذباً فإنه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما  
بينه وبين الله تعالى إلا أنه إن كان مظلوماً لا يأنم إثم الغموس وإذا كان ظالماً يأنم إثم الغموس  
وإن كان ماثوى صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل عن إبراهيم: أن اليمين على نية  
المستحلف إن كان الحالف ظالماً فهو صحيح في الاستحلاف على الماضي لأن الواجب باليمين  
كافر بالإثم ومتى كان ظالماً فهو آثم في يمينه وإن نوى ما يحتمله لفظه لأنه يوصل بهذه اليمين  
إلى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر في المستقبل فيعتبر نية الحالف على كل  
حال كذا في المحيط، في الفتاوى رجل مر على رجل فأراد الرجل أن يقوم فقال المار: والله كه  
نخيزي<sup>(٣)</sup> فقام لا يلزم المار شيء، في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال  
لغيره: دخلت دار فلان أمس فقال: نعم فقال له السائل: والله لقد دخلتها فقال: نعم فهذا  
حالف وكذا لو قال والله ما دخلت فقال: نعم، روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال  
لآخر: إن كلمت فلاناً فعبدك حر فقال الآخر: إلا بإذنتك فهو مجيب إن كلم بغير إذنه يحنث  
كذا في الخلاصة، رجل قال لآخر: والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استحلاف المخاطب ولا  
مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما إذا لم يفعل المخاطب ذلك وإن نوى القاتل  
الحلف بذلك يكون حائفاً وكذا لو قال: بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال: والله لتفعلن كذا  
وكذا ولم ينو شيئاً فهو الحالف وإن أراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما

(١) بالله. (٢) إنك تأتي يوم الجمعة. (٣) والله لانقم.

كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل قال لآخر: والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الآخر: نعم إن أراد المبتدئ الحلف وأراد المحجب الحلف يكون كل واحد منهما حالفاً وإن نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المحجب الحلف فالمحجب حالف وإن لم ينو كل واحد شيئاً ففي قوله: الله الحالف هو المحجب وفي قوله: والله مع الواو الحالف هو المبتدئ وإن أراد المبتدئ أن يكون مستحلفاً وأراد المحجب أن لا يكون عليه يمين ويكون قوله: نعم على ميعاد من غير يمين فهو كما نوى ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة وهكذا في الوجيز للكردي ومحيط السرخسي، ولو قال الرجل لغيره: أقسمت لتفعلن كذا أو قال: أقسمت بالله أو قال: أشهد بالله أو قال: أحلف بالله لتفعلن كذا وقال في جميع ذلك أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالحالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المحجب وإن نوى جميعاً أن يكون المحجب هو الحالف إلا أن يكون المبتدئ أراد الاستفهام بقوله: أحلف ونحو ذلك فإن أراد ذلك فلا يكون يمينا على المبتدئ، رجل قال لآخر: عليك عهد الله إن فعلت كذا فقال الآخر: نعم فلا شيء على القائل وإن نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف المحجب، رجل قال لامرأته: إنك فعلت كذا وكذا فقالت: لم أقعل فقال: إن كنت فعلت أنت فانت طالق فقالت المرأة: إن كنت فعلت فانت طالق قالوا: إن أراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة، جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصنع بعضهم بعضاً فقال واحد منهم: من صفع بعد هذا صاحبه فأمراته طالق ثلاثاً فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا فصفعه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا: لا تطلق امرأة القائل هلا لأن هذا كلام فاسد ليس بيمين، رجل قال: علي المشي إلى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حرّاً وكل امرأة لي طالق إن دخلت هذه الدار فقال رجل آخر: وعليّ مثل ما جعلت على نفسك إن دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي إلى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غداً عملاً ما لم يأت فلان فأصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبل أن يأتي فلان قال محمد بن سلعة: أرجو أن لا يحدث فيمينه تكون على غير هذا العمل، رجل خرج مع الأمير في السفر فحلفه الأمير أن لا يرجع إلا بإذنه فسقط ثوبه أو كيسه فرجع لذلك لا يحدث لأن يمينه لم تقع على هذا الرجوع، رجل ساع يضر بالناس بالسعايات والجبليات فحلف وقال: إن سميت أحداً في الزيادة على عشرة دراهم فأمراته طالق فسعى أمراته في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تطلق أمراته كذا في الظهيرة، السلطان إذا قال لرجل: مال فلان أمير<sup>(١)</sup> بنزديك نست فانكر فحلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فحلف وكان عند الحالف أموال بعثتها امرأة فلان الأمير إليه والذي جاء بالمال زعم أن المال مال امرأة فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الأمير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف حتى يقر الحالف بذلك أو يقضي القاضي بالبينة بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حائثاً، رجل جلب عشرين شاة من بلد إلى بلد وأدخل جملة الغنم في بلده غير أنه أظهر عشرة في حائوته فحلفه أمير الخطيرة أنه

ما جاء إلا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئا فحلف ونوى ما جاء إلا بعشرة أي في السوق وما ترك شيئا في الخارج أي خارج السوق قالوا: لا يحنث في يمينه لأنه نوى ما يحتمله لفظه لكن لا يصدق قضاء، رجل مات وخلف وارثا وديناً على رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فحلف الغريم أنه ليس للمدعي عليه شيء قالوا: إن كان لا يعلم الغريم بموت المورث نرجو أن لا يكون حائثا وإن علم بموت المورث فالصحيح أنه يحنث في يمينه، رجل قال لغیره: كم اكلت من تمری فقال: اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من تمره عشرة لا يكون حائثا وكاذبا ولو كانت يمينه بطلاق أو عتاق لا يقع شيء، وكذا لو قال لرجل: بكم اشتريت هذا العبد فقال: بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كاذبا ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجامع إذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشتراه باثني عشر حنث في يمينه، رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو وأراد بآنه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يحنث في يمينه، السلطان إذا حلف رجلا أنه لا يعلم بأمر كذا فحلف ثم تذكر أنه كان علم بذلك إلا أنه نسي وقت اليمين قالوا: نرجو أن لا يكون حائثا لأنه ما كان علما وقت اليمين، رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الليلة مرققة وقد كان في منزله مرققة قالوا: إن كانت المرققة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرققة لا يحنث في يمينه وإن كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يحنث أيضا في يمينه لأنه لا يراد باليمين هذه المرققة وإن كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حنث في يمينه، رجل زرع أرض امرأته قطعاً ثم قال: حلال بروي حرام اكرا زغله ابن زمين بخانه وي درآيد<sup>(١)</sup> ثم إن امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لتذهب إلى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنث الخالف كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل طلبه السلطان ليأخذه بتهمة فأخذ رجلاً وأراد استحلافه بانك لا تعلم من غرمانه وأقربائه ليأخذ منهم شيئا بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يسعه أن يحلف وهو يعلم ولكن الخيلة أن يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند الخصاف وإن لم يصح في ظاهر الروايات فإن كان الخالف مظلوماً يغنى بقول الخصاف، وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على إنسان مالا فحلفه القاضي ما نه عليك كذا بعدما أنكر فحلف وأشار بإصبعه في كفه إلى رجل آخر أنه ليس له عليه شيء صدق ديانة لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الإيمان.

**الفصل الثاني في الكفارة:** وهي أحد ثلاثة أشياء إن قدر: عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار أو كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب فما زاد وأدناه ما يجوز فيه الصلاة أو إطعامهم والإطعام فيها كالإطعام في كفارة الظهار هكذا في الحايي للقدسسي، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن أدنى الكسوة ما يستر عامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية، فإن لم يقدر على أحد هذه الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة المعسر والأولى كفارة الموسر وحده اليسار في كفارة اليمين أن يكون له فضل على كفائه مقدار ما يكفر عن يمينه وهذا إذا لم يكن في ملكه عين المتصوم عليه أما إذا

(١) الحلال عليه حرام إن كان يجيء إلى بيته من غلة هذه الأرض.

كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو ان يكون في ملكه عبد أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز ان يصوم سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما إذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتبر اليسار والاعسار كذا في السراج الوهاج، ثم اعتبار الفقر والغنى عندنا عند إرادة التكفير فلو كان موسراً عند الحنفية ثم أعر عند التكفير أجزاء الصوم عندنا وبعبارة لا يجوز كذا في فتح القدير، والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسها ويستر عورته وقوت يومه كذا في فتاوى قاضيهان، وإن كان له مال غائب أو له دين على الناس ولا يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم أجزاء الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى، قالوا: تأويله في مسألة الدين إذا كان الدين على معسر لا يقدر على الأداء أما إذا كان على مليء يقدر على الأداء وإن تقاضاه قدر عليه لم يجزئه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك قالوا في المرأة إذا لزمته الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر وزوجها قادر على الأداء إذا أخذته بذلك لم يجزئها الصوم ولو كان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله أو أكثر جاز الصوم بعد ما يقضي دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهو ظاهر فأما قبل قضاء الدين فهل يجزئه الصوم اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط، والأصح أنه بجزئه التكفير بالصوم كذا في المبسوط، إذا أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوباً عشرة مساكين عن كفارة يمته لم يجزئه عن الكسوة فإذا لم يجزئه عن الكسوة هل يجزئ عن الطعام إذا كانت تبلغ قيمته قيمة طعام عشرة مساكين ذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده أن في ظاهر رواية أصحابنا يجزئه نوى أن يكون بدلاً عن الطعام أو لم ينو كذا في الظهيرية، الفلنسوة واخف عن الكسوة لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض إن كان يصلح للمقابض يجوز وإلا فلا وقال بعض مشايخنا: إن كان يصلح لأوساط الناس يجوز قال شمس الأئمة السرخسي: وهذا أشبه بالصواب كذا في الخلاصة، إن أعطى كل واحد منهم عمامة فإذا كانت تبلغ قيمتها أو رداء أجزاءه وإلا لم تجزئ عن الكسوة ولكن تجزئه عن الطعام إذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط، ولو أعطى عشرة مساكين ثوباً واحداً بينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة ثوب لم يجزئه عن الكسوة وأجزاء عن الطعام إذ الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلاً عن نفسها ويصلح بدلاً عن غيرها كما لو أعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوي صاعاً من تمر لا يجوز عن الطعام وإن كان من حنطة تساوي ثوباً يجزئ عن الكسوة كذا في البدائع، من عليه كفارة اليمين إذا أعطى ثوباً خلقاً عن كفارة اليمين قالوا: لا يجزئه عن القيمة لكن ينظر إن كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجديد لا يجوز وإن علم أنه ينتفع بالجديد ستة أشهر وبهذا الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الجديد يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أعطى مسكيناً واحداً عشرة أثواب في مرة واحدة لم يجزئه كما في الطعام وإن أعطاه في كل يوم ثوباً حتى استكمل عشرة أثواب في عشرة أيام أجزاء كما في الطعام وإن أعطى مساكين عبداً أو دابة قيمته تبلغ عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزاء عن الكسوة باعتبار القيمة كما لو أدى الدراهم وإن لم تبلغ قيمته عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزاء عن الطعام ولو أقام رجل البينة عليه أنه ملكه وأخذه فعليه استقبال

التكفير ولو كسا عن رجل بأمره عشرة مساكين أجزاء عنه وإن لم يعط عنه ثمناً ولو كساهم بغير أمره ورضي به لم يجزئ عنه، ولو أعطى عن كفارة إيمانه في أكفان الموتى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزئ عنه وإن أعطى عنها ابن السبيل متقطعاً به أجزاء، ولو كان عليه يمينان فكسا عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهما أجزاء عن يمين واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإذا كسا مسكيناً عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يفسد ذلك عليه كذا في المبسوط، وإن اختار الطعام فهو على نوعين: طعام تمليك وطعام إباحة، طعام التمليك أن يعطي عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سويق أو صاعاً من شعير كما في صدقة الفطر فإن أعطى عشرة مساكين كل مسكين مداً مداً إن أعاد عليهم مداً مداً جاز وإن لم يعد استقبل الطعام وكذا الرجل إذا أوصى أن يطعم عشرة مساكين كفارة ليمينه فعدى الوصي عشرة مساكين فمات المساكين قبل أن يعشيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصي، رجل أعطى كفارة يمينه مسكيناً واحداً خمسة أصوع لم يجز إلا إذا أعطى مسكيناً واحداً في عشرة أيام فيقوم عدد الأيام مقام عدد المساكين وإن أعطى مسكيناً حنطة ومسكيناً شعيراً جاز في ظاهر الرواية، ولو أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فإن كان الطعام طعام تمليك جاز ويكون الأعلى منهما بدلاً عن الأرخص أيهما كان الأعلى وإن كان الطعام طعام الإباحة إن كان الطعام أرخص جاز وإن كان الأعلى لا يجوز لأن في الكسوة تمليكاً وليس في الإباحة تمليك فإذا كان الطعام أرخص جاز أن يجعل الكسوة بدلاً عن الطعام بخلاف ما إذا كان على العكس وإن اختار التكفير بطعام الإباحة يجوز عندنا، وطعام الإباحة أكلتان مشيعتان غداء وعشاء أو غداء أو عشاء أو عشاء وسحور، والمستحب أن يكون غداء وعشاء بخبز وإدام ويعتبر الإشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فاكلوا وشبعوا جاز يروى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن كان واحد من العشرة شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم: إن أكل من ذلك مقدار ما أكل غيره جاز وقال بعضهم: لا يجوز لأن الواجب إشباع العشرة، وإن غداهم وعشاهم وفيهم صبي فطيم لم يجز وعليه أن يطعم مسكيناً آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيه خان، فإن أطعمهم بغير إدام إن كان من خبز الحنطة أجزاء وإن كان من غيره فلا بد من الإدام فإن أطعمهم خبزاً وتمراً أو سويقاً وتمراً أو سويقاً لا غير أجزاء إذا كان ذلك من طعام أهله وإن أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام غداء وعشاء أجزاء وإن لم ياكل إلا رغيفاً واحداً في كل يوم أكلة ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجزئ، وكذا إذا غدى مسكيناً وعشى آخر عشرة أيام لم يجزئ ولو فرق حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكيناً وأعطاه قيمة العشاء فلوساً أو دراهم أجزاء وكذا إذا فعل ذلك في عشرة مساكين فقداهم وأعطاهم قيمة عشائهم فلوساً أو دراهم فإنه يجوز، ولو غدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مداً مداً من حنطة أجزاء قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى: لو غدى مسكيناً عشرين يوماً أو عشاء في رمضان عشرين ليلة أجزاء ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه طعام أو عبد قد نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجزئه الصوم بالإجماع كذا في السراج الوهاج، ولو أطعم خمسة

مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام كذا في المبسوط، إذا أعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مداً مداً ثم استغنوا ثم افتقروا ثم أعاد عليهم مداً مداً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لو أدى إلى مكاتب مداً ثم ردّ في الرق ثم كوتب ثانياً ثم أعطاه مداً لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أعطى الرجل عشرة مساكين كل مسكين ألف من من المنطة عن كفارة الإيمان لا يجوز إلا عن كفارة واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة، من عليه كفارة اليمين إذا وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبروها وانتهبوها أجزاء عن مسكين واحد لا غير كذا في الظهيرية، لا يجوز صرف الكفارة إلى من لا يجوز دفع الزكاة إليه كالوالدين والمولودين وغيرهم إلا أنه يجوز صرفها إلى فقراء أهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يجوز صرفها إلى فقراء أهل الحرب بالإجماع كذا في السراج الوهاج، لا يجوز الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط، الحائض في يمينه إذا كان معسراً فصام يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستئناف وكذلك المرأة إذا حاضت في الأيام الثلاثة كذا في الظهيرية، إن وجبت عليه كفارات إيمان متفرقة فاعتق رقاباً بعددهن ولم ينو لكل يمين رقبة بعينها أو نوى في كل رقبة عتقهن أجزاء استحسنناً وكذلك لو اعتق عن إحداهن وأطعم عن الأخرى وكسا عن الثالثة لأن كل نوع من هذه الأنواع تتأدى به الكفارة مطلقاً فيكون الحكم في كلها سواء، كفارة المملوك بالصوم ما لم يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولاه أو يطعم أو يكسو كذا في المبسوط، ولو كفر بالمال بإذن السيد لم يجزئ كذا في السراجية، والمكاتب والمدبر وأم الولد في هذا بمنزلة القن والمستسعى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لأنه بمنزلة المكاتب، إذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم وعليه الكفارة بالإطعام أو الكسوة وإن صام المعسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والأولى أن يتم صوم يومه وإن أفطر فلا قضاء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، المرأة إذا كانت معسرة فلزوجها منعها من الصوم كذا في الجوهرة النيرة، إن صام العبد عن كفارة يمينه فعتق قبل أن يفرغ منه وأصاب ماله لم يجزئه الصوم ولو صام رجل ستة أيام عن يمينين أجزاء وإن لم ينو ثلاثة أيام لكل واحدة وإن كان عنده طعام لإحدى الكفارتين فصام لإحدهما ثم أطعم للآخرى لم يجزئه الصوم وعليه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحد حي أو ميت في كفارة أو غيرها كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، ولو أن رجلاً وجب عليه كفارة يمين فلم يجد ما يعتق ولا يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فأرادوا أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكيناً أو مات فأوصى أن يقضى ذلك عنه لم يجز أن يطعموا عنه ولا يجزئه إلا أن يطعم عشرة مساكين وإن لم يوص وأحبوا أن يكفروا عنه لم يجزئهم أقل من إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج، رجل أعتق رقبة عن كفارة يمين بنوي ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق أجزاء كذا في المبسوط، رجل حلف أن لا يفعل كذا فنسي أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا: لا شيء عليه إلا



أن يتذكر كذا في فتاوى قاضيخان، سئل محمد بن شجاع عن رجل يقول: كنت حلفت بالطلاق ولا أدري اكننت مدركاً حالة اليمين أو غير مدرك قال: لا حنث عليه ما لم يعلم أنه مدرك إذ ذاك، رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج: هي طالق ثلاثاً إن لم يتبين زناها اليوم فمضى اليوم ولم يتبين لم يقع الطلاق واليمين إنما يكون بأربعة شهود أو بإقرارها، رجل أخذ ثوب امرأته وذهب به إلى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته: إنما ذهبت به لتييمه فغضب الزوج وقال: إن صبغته فانت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات، ومن مات أو قتل وعليه كفارة يمين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه أبو النيث رحمه الله تعالى: كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط، إن قدم الكفارة على الحنث لم يجزئه ثم لا يسترد من المسكين لوقوعه صدقة كذا في الهداية.

وما يتصل بذلك مسائل النذر: من نذر مطلقاً فعليه الوفاء به كذا في الهداية، ولو جعل عليه حجة أو عمرة أو صوماً أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة إن فعل كذا ففعل نذره ذلك الذي جعله على نفسه ولم تجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية عندنا، وقد روي عن محمد رحمه الله تعالى قال: إن علق النذر بشرط يريد كونه كقوله: إن شفى الله مريضاً أو رد غائباً لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المبسوط، ويلزمه عين ما سمي كذا في فتاوى قاضيخان، وإن علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوه يتخير بين الكفارة وبين عين ما التزمه، وروي أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى رجع إلى التخيير أيضاً وبهذا كان يغني اسماعيل الزاهد قال رضي الله عنه: وهو اختياري أيضاً كذا في المبسوط، وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية، وإذا قال: لله عليّ أن أصلي لزمه ركعتان وكذا إن قال: أصلي صلاة أو قال: نصف ركعة فإن قال ثلاث ركعات لزمه أربع كذا في الحاوي للقدس، نذر صلاة بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو نذر أن يصلي بغير قراءة أو عرباناً يلزمه الصلاة ولو نذر أن يصلي الظهر ثمان ركعات أو قال: إن رزقني الله مائتي درهم فعليّ زكاتها عشرة لم يلزمه إلا الظهر وإلا خمسة دراهم كذا في محيط السرخسي، اختلف أصحابنا رحمهم الله تعالى فيمن نذر صوماً أو صلاة في موضع بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: له أن يصوم ويصلي في أي موضع شاء كذا في السراج الوهاج، ومن أوجب على نفسه صلاة في غد فصلى اليوم أجزأه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وإن أوجب أن يتصدق غداً بدراهم فتصدق بها اليوم أجزأه في قولهم كذا في الحاوي للقدس، التزم بالنذر بأكثر مما يملك لزمه ما يملك في المختار كمن قال: إن فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له إلا مائة كذا في الوجيز للكردي، وإن كان عنده عروض أو خادم يساوي مائة فإنه يبيع ويتصدق وإن كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وإن لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: لله عليّ أن أهدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وإن عني اليمين تنعقد يميناً ويلزمه الكفارة بالحنث، ولو قال: والله لأهدي هذه الشاة وهي مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وإن عني اليمين تنعقد يميناً ويلزمه الكفارة بالحنث، ولو قال: والله

لأهدين هذه الشاة يتعقد بيمينه هكذا في المحيط، وكذا لو قال: لأهدين هذه الشاة والمسالة بحالها يلزمه هكذا في الوجيز للكردي، وإن نذر بما هو معصية لا يصح فإن فعله يلزمه الكفارة ولو نذر ذبح ولده يلزمه الشاة استحساناً ولو نذر بلفظ القتل لا يصح، ولو نذر ذبح العبد عند محمد رحمه الله تعالى يصح وعندهما لا يصح وفي ذبح الوالد والوالدة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان والأصح أنه لا يصح النذر كذا في محيط السرخسي، وإن نذر بذبح ابن ابنه ففيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين لا يلزمه شيء، وهو الأظهر، وإذا حلف بالنذر فإن نوى شيئاً من حج أو عمرة فعليه ما نوى وإن لم يكن له نية فعليه كفارة يمين، وإن حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة يمين إذا حلف بالنذر وهو ينوي صياماً ولم ينو عدداً فعليه صيام ثلاثة أيام إذا حنث وكذلك إذا نوى صدقة ولم ينو عدداً فعليه إطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الحنطة كذا في المبسوط، رجل قال: هزاردم از مال من بدرویشان داده<sup>(١)</sup> وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا فامسك إنسان فمه قالوا: يتصدق احتياطاً وإن كان ذلك طلاقاً أو عتاقاً لا يقع شيء، رجل قال: إن كفلت كفالة بمال أو نفس فلله عليّ أن أتصدق بفلس ثم كفل بمال أو نفس يلزمه التصديق بفلس، رجل قال مالي صدقة على فقراء مكة إن فعلت كذا فحنث وتصدق على فقراء بلخ أو بلدة أخرى جاز ويخرج عن النذر، رجل قال: إن غموت من هذا الغم الذي أنا فيه فعليّ أن أتصدق بعشرة دراهم خبزاً فتصدق بعين الخبز أو بشمته بجزئه، رجل قال: إن زوجت ابنتي فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الف درهم جملته إلى مسكين واحد جاز، رجل قال: إن برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبرئ لا يلزمه شيء، إلا أن يقول: إن برئت فلله عليّ أن أذبح شاة، رجل قال: إن غموت براس مالي وهي ألف درهم فرزقني الله تعالى فيها ربهاً أخرج حاجاً لله تعالى فاتبر ولم يفضل له كثير شيء قالوا: بهذا النذر لا يلزمه شيء، رجل قال: إن فعلت كذا فلله عليّ أن أضيف جماعة قرايتي فحنث لا يلزمه شيء، ولو قال: لله عليّ أن أطعم كذا وكذا يلزمه ذلك، رجل قال: مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك إلا أن ينوي الصدقة كذا في فتاوى قاضيخان، إن رزقني الله تعالى امرأة موافقة فلله عليّ صوم كل خميس قالوا: فالموافقة هي الفاتحة الراضية بما ينفق عليها المبادلة ما يريد منها من التمتع كذا في الوجيز للكردي، نذر أن يتصدق بدينار على أغنياء ينبغي أن لا يصح وقيل: ينبغي أن يصح إذا نوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاطي، إذا جعل الرجل لله على نفسه طعام مساكين فهو على ما نوى من عدد المساكين وكيل الطعام وإن لم يكن له نية فعليه إطعام عشرة مساكين لكل نصف صاع من حنطة كذا في المبسوط، ولو قال: لله عليّ إطعام مسكين في الاستحسان يلزمه نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير ولو قال: لله عليّ أن أطعم عشرة مساكين ولم يسم مقدار الطعام فاطعم خمسة لم يجزئ، ولو قال: لله عليّ أن أطعم هذا المسكين هذا الطعام فاطعم هذا الطعام مسكيناً آخر أجزأه، ولو قال: لله عليّ أن أطعم هذا المسكين شيئاً ولم يعين ذلك فلا بد أن يطعم ذلك المسكين، ولو قال: لله عليّ إطعام عشرة مساكين وهو لا ينوي عشرة وإنما ينوي أن يعطي واحداً

ما يكفي عشرة اجزاء، ولو قال: لله علي إطعام العشرة لم يجزئ إلا أن يصرف إلى عشرة كذا في المحيط، نذر بالتصدق على ألف مسكين فتصدق على مسكين بالقدر الذي ألزم بخروج عن العهدة كذا في التارخانية ناقلاً عن الحجة، ولو نذر بهذا الدرهم فتصدق بغيره عن نذره جاز كذا في فتح القدير، ولو قال: لله علي أن أعتق هذه الرقبة وهو يملكها فعليه أن يفي بذلك، ولو لم يفي بأثم لكن لا يجبره القاضي كذا في الخلاصة، في المنتقى إذا قال: لله علي عتق نسمة فأعتق رقبة عمياء لم يجزئ، ولو قال: والله أن أعتق نسمة فأعتق عمياء بر في يمينه كذا في المحيط، ولو قال: لله علي أن أذبح جزوراً وأتصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في الخلاصة، مثل عبد العزيز بن أحمد الحلواني عن رجل قال: إن صليت ركعة فلهه علي أن أتصدق بدرهم وإن صليت ركعتين فلهه علي أن أتصدق بدرهمين وإن صليت ثلاث ركعات فلهه علي أن أتصدق بثلاثة دراهم وإن صليت أربع ركعات فلهه علي أن أتصدق بأربعة دراهم فصلى أربع ركعات قال يلزمه عشرة دراهم كذا في اليتيمة، ذكر عيسى بن أبيان في نوادره وابن سماعة في الوصايا عن محمد رحمه الله تعالى فيمن نذر بعثت عبده بعيته وباعه فإن قدر على شرائه عليه أن يشتريه ويعتقه فإن فاتته ولم يقدر على شرائه فليس عليه شيء ويستغفر الله ولا يجزئه أن يتصدق بقيمته أو بثمنه، قال في الجامع إذا قال الرجل: إن كان ما في يدي دراهم إلا ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فإذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لا يلزمه التصديق بشيء ولو كان ستة فصاعداً لزمه التصديق بجميع ما في يده، ولو قال: إن كان ما في يدي من الدراهم إلا ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فإذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده، ولو قال: إن كان ما في يدي من الدراهم إلا ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فإذا في يده خمسة دراهم أو أربعة دراهم<sup>(١)</sup> لا يلزمه التصديق بشيء، ولو قال: إن كان في يدي أكثر من ثلاثة دراهم فهي في المساكين صدقة فإذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده كذا في المحيط، ولو قال: كل بذر أبذره أو رميته في البحر فهو صدقة فإن كان الذي بذره ملكه يوم حلف صح النذر ويتصدق بمثله أو بقيمته بخلاف كل ثوب أحرقه لأن بالإحراق لا يبقى، ولو قال: إن آجرت عبدي هذا فأجره صدقة فأكل الأجر يتصدق بمثله والحيلة أن يبيعه ثم يؤجره بأمر المشتري فينحل اليمين ثم يشتريه ويؤجره لا يلزمه شيء وكذا لو قالت إن لبست هذا الثوب أو هذا الحلبي في بيتك أو ما دمت عندك فهو هدي فالحيلة أن تهبه ثم تلبسه فينحل اليمين ثم ترجع في الهبة كذا في المعتابية، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال: إن بعثت عبدي هذا فقيمته صدقة في المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبد عيباً وكان ذلك قبل أن يتقابضاً فردّه فليس على البائع أن يتصدق به ولو كانا تقابضاً ثم ردّ العبد بذلك والثلثين دراهم أو دنائير كان عليه أن يتصدق بمثله وإن كان الثمن عرضاً فإن كان الردّ بحكم لم يتصدق بشيء وإن كان بغير حكم تصدق بقيمته، ولو كان المشتري قد قبض العبد إلا أنه لم يسلم الثمن حتى ردّ العبد

(١) قوله لا يلزمه التصديق بشيء: كذا بالأصل ولا فرق بين هذا الفرع والذي قبله فانظر لم يختلف الحكم

بالعيب بقضاء فليس على البائع أن يتصدق بشيء من أي جنس كان الثمن وإن كان ردّه بغير قضاء تصدق بمثله ولو كان البائع قبض الثمن والثمن عرض ولم يسلم العبد إلى المشتري حتى هلك العبد في يده ردّ الثمن على المشتري ولم يتصدق بشيء وإن كان الثمن دراهم أو دنانير تصدق بمثلها ولو استحق العبد قبل القبض أو بعده رد الثمن بعينه من أي جنس كان وليس عليه أن يتصدق بشيء منها ولو نذر عتق هذا العبد عن كفارة فكفر بالإطعام بطل النذر وكذلك لو نذر أن يهدي هذه البدنة عن جزاء الصيد الذي عليه ثم صام أو اطعم أو نذر أن يكسو بهذه الاثواب عن كفارته فاطعمهم بطل النذر وإن كان الطعام لا يبلغ قيمتها تصدق بالفضل كذا في المحيط، ولو قال: إن بعثك بهذه الدراهم وبهذا الكُرّ فهما صدقة فباعه بهما تصدق بالكُرّ إذا قبض ولا يتصدق بالدراهم لأن البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم إلا إذا كانت الدراهم في يد البائع يملكها بلفظ البيع فيلزمه التصديق، ولو قال: إن اشتريت بهذه الدراهم أو وهبتك هذه الدراهم فاشتري بها أو وهبها وهي في يده يلزمه التصديق بها أو بمثلها إن سلمها لأنها كانت في ملكه وقت الحث حتى لو كانت في يد البائع وقت الشراء أو في يد الموهوب له وقت الهبة لا يلزمه شيء كذا في العتبية، ولو عقد يمينه على الشراء بأن قال: إن اشتريت هذا العبد بهذا الكُرّ وبهذه الألف فهما صدقة في المساكين فاشتري بهما لزمه التصديق بالألف ولم يلزمه التصديق بالكُرّ، وفي المنتقى إذا أراد الرجل أن يشتري عبداً من رجل بألف درهم فدفن الف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف وقال: إن اشتريت هذا العبد بهذه الألف الدرهم وأشار إلى الألف المدفوعة فهذه الألف في المساكين صدقة، وقال صاحب العبد: إن بيعت هذا العبد بهذه الألف فهي في المساكين صدقة وأشار إلى تلك الألف ثم إن صاحب العبد باع العبد بتلك الألف فعلى البائع أن يتصدق بها دون المشتري كذا في المحيط والله أعلم بالصواب.

### الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما

الأصل أن الألفاظ المستعملة في الإيمان مبنية على العرف عندنا كذا في الكافي، ولو حلف لا يدخل بيتاً فدخل مسجداً أو بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو دخل الكنعة أو حماماً أو دهليزاً أو ظلة باب دار لا يحث وقيل: الجواب المذكور في مسألة الدهليز في دهليز يكون خارج باب الدار فإن كان داخل البيت ويمكن فيه البيئونة يحث والصحيح ما أطلق في الكتاب لأن الدهليز لا يبيت فيه عادة سواء كان خارج الباب أو داخله كذا في البدائع، وإن دخل صفة يحث وقيل: هذا إذا كانت الصفة ذات حوافط أربعة وهكذا كانت صفاقهم وقيل: الجواب يجري على إطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية، ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فأنهدم فبني داراً ثم أنهدم فبني مسجداً فدخل لم يحث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعدما أنهدم أو بعد ما بني مسجداً آخر حث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، ولو حلف لا يدخل دار جاره هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار أخرى فدخل الزيادة حث، وقيل: لا يحث ولو كان قال: داراً حث بالإجماع ولو حلف لا يدخل مسجداً فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حث، ولو قال: مسجد بني فلان أو أشار إلى مسجد فزيد بعد الحلف لا يحث

كذا في العتابية، رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار بجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحنث ولو حلف لا يدخل مسجد بني فلان والمسألة بحالها يحنث، وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنث وإن قال: لا يدخل دار فلان فدخل الزيادة حنث كذا في فتاوى قاضيهان والظاهرية، حلف لا يدخل مسجداً فقام على سطحه اغتار أن لا يحنث بالقيام عليه إذا كان الخائف عجمياً وعليه الفتوى كذا في جواهر الأخلاطي، ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما انهدمت وصارت صحراء حنث، ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخربت ثم بنيت أخرى فدخلها يحنث وإن جعلت مسجداً أو حماماً أو بستاناً أو بني بيتاً فدخله لم يحنث وكذا إذا دخلها بعد انهدام الحمام وأشباحه كذا في الهداية، ولو حلف لا يدخل داراً فدخل بعد الهدم لا يحنث وإن جعلت مسجداً أو حماماً أو بستاناً فدخله لم يحنث وكذلك لو كانت داراً صغيرة فجعلها بيتاً واحداً وأشرع باباً إلى الطريق أو إلى دار أخرى أو جعلت داراً أخرى بعدما جعلها بستاناً أو صارت بحراً أو نهراً لا يحنث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو بيتاً فدخله ولا بناء فيه لا يحنث، ولو بني بيتاً آخر فدخله لا يحنث أيضاً في المعين، وفي غير المعين يحنث ولو انهدم السقف وحيطانه قائمة فدخله يحنث في المعين ولا يحنث في المنكر كذا في البدائع، رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكباً أو ماشياً أو محمولاً بامرئ حنث كذا في الظهيرية، وإن كانت الدابة قد انفلتت وهو راكبها لا يستطيع إمساكها فدخلت الدار فإنه لا يحنث في يمينه هكذا في المحيط، وإن احتمله غيره فادخله بغير أمره لم يحنث سواء كان راضياً بذلك بقلبه أو ساخطاً وسواء كان قادراً على الامتناع أو لم يكن قادراً عليه عند عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى وهو الصحيح سواء أدخلها من بابها أو من غيره كذا في البدائع، ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنث في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار، وقيل: هذا في عرفهم أما في عرفنا فالصعود على السطح والحائط لا يسمى دخولاً فلا يحنث فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، لو حلف أن لا يدخل هذه الدار فنزل من سطحها أو صعد شجرة وأغصانها في الدار فقام على غصن لو سقط لسقط في الدار حنث وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: إن كان الحائط مشتركاً بينه وبين جاره لا يكون حائناً وهذا إذا كانت اليمين بالعربية وإن كانت بالفارسية فارتقى شجرة أغصانها في الدار أو قام على حائط منها أو صعد السطح لا يحنث في يمينه وهو المختار لأن هذا لا يعدّ دخولاً في المعجم كذا في فتاوى قاضيهان، العلو إذا لم يكن طريقه في سفله وإنما كان في دار أخرى تحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط، وإن وقف في طاق الباب بحيث إذا أغلق الباب يبقى خارجاً لم يحنث كذا في الكافي، ولو قام على كنيف أو على شارع أو ظلة شارع إن كان مفتوح الكنيف أو الظلة في الدار كان حائناً وإن قام على اسكفة بابها تحت الطاق إن كانت الاسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائناً وإن كانت داخلة كان حائناً ولو أدخل إحدى رجله لا يكون حائناً قيل: هذا إذا كان الداخل والخارج متساويين فإن كان داخل الدار منهبطاً فأدخل إحدى رجله كان حائناً لأن أكثره يصير داخلاً

وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي: الصحيح أنه لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيهان، هذا إذا كان يدخل قائماً أما إذا كان مستلقياً على ظهره أو بطنه أو جنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار إن صار الأكثر داخل الدار يصير داخلًا وإن كان ساقاه خارج الدار هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى، ولو أدخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحنث وكذلك لو تناول شيئاً بيده كذا في المحيط، ولو أدخل رأسه وإحدى قدميه حنث ولو جاء إلى بابها وهو يشد في المشي أي بعدد فتعشر وانزل في فوق في الدار اختلفوا فيه الصحيح أنه لا يحنث وإن دفعته الريح وأوقعت في الدار اختلفوا فيه الصحيح أنه لا يحنث إن كان لا يستطيع الامتناع وإن أدخله إنسان مكرهاً فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختاراً اختلفوا فيه والفتوى على أنه يحنث كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يدخل هذه الدار إلا مجتازاً قال ابن سماعة: روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إن دخل وهو لا يريد الجلوس فإنه لا يحنث وإن دخل يعود مريضاً ومن شأته الجلوس عنده حنث فإن دخل لا يريد الجلوس ثم بدا له بعدما دخل فجلس لا يحنث وذكر في الأصل لا يدخل هذه الدار إلا عابر سبيل فدخلها ليقعد فيها أو ليعود مريضاً فيها أو ليطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فإنه يحنث ولكن إن دخلها مجتازاً ثم بدا له فقعدها لم يحنث لأن عابر السبيل هو المجتاز فإذا دخلها بغير اجتياز حنث قال: إلا أن ينوي لا يدخلها يريد النزول فيها فإن نوى ذلك فإنه يسمعه كذا في البدائع، إذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحنث وإن ثقب باباً آخر فدخله حنث، ولو عين ذلك الباب في اليمين لم يحنث في غيره وهذا ظاهر، ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك لا يدين في القضاء كذا في المحيط، ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحفر سرداباً تحت تلك الدار فدخله أو دخل القناة لا يحنث ولو كانت القناة موضعها مكشوفة في الدار إن كان الانكشاف كثيراً بحيث يستسقي أهل الدار منها فإذا بلغ ذلك الموضع يحنث وإن كان يسيراً لا ينتفع به أهل الدار إنما هو لضوء القناة لا يحنث كذا في الخلاصة، ولو قال الرجل: عبده حر إن دخل هذه الدار إلا أن ينسى فكذا فدخلها ناسياً ثم دخلها ذاكراً لا يحنث، ولو قال: إن دخل هذه الدار إلا ناسياً فكذا ثم دخلها ذاكراً يحنث كذا في البدائع، ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فمكث فيها أياماً لم يحنث حتى يخرج ثم يدخل استحساناً كذا في الكافي، قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: في رجل قال: عبدي حر إن دخلت هذه الدار دخلة إلا أن يامرني فلان فأمره فلان مرة واحدة فإنه لا يحنث إن دخل هذه الدخلة ولا بعدها وقد سقطت اليمين، ولو قال: إن دخلت هذه الدار دخلة إلا أن يامرني بها فلان فأمره فدخل ثم دخل بعد ذلك بغير إذنه فإنه يحنث ولا بد هاهنا من الأمر في كل مرة كذا في البدائع، في شرح الكرخي روي ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لآخر: والله لا يدخل دارك هذه أحد اليوم فهذا علي غير رب الدار إن دخل رب الدار لا يحنث وإن دخل غيره حنث وإن دخلها الخائف حنث أيضاً كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في اليمين ما يكون عنى الخائف وما يكون على غيره، ولو حلف لا يدخل هذه الدار يقدمه فدخلها راكباً يحنث ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها راكباً حنث فإن كان نوى أن لا يضع قدمه ماشياً فهو

على ما نوى حقيقة وكذلك إذا دخلها ماشياً وعليه حذاء أو لا حذاء عليه كذا في البدائع، إذا قال: إن وضعت قدمي في دار فلان فكذا فوضع إحدى رجله في دار فلان لا يحث على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحیط، رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا فدخل داراً لها بياض أحدهما مفتوح في تلك المحلة والآخر مفتوح في محلة أخرى حثت في يمينه، رجل حلف أن لا يدخل بليخ فهو على المصر دون القرى، ولو حلف لا يدخل مدينة بليخ فاليمين على المدينة وريضاها لأن الريض يعد من المدينة وإن أراد الحالف المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضي القرية لا يحث ويكوف اليمين على عمرانها وكذا لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لأن البلد اسم لما هو داخل الريض، ولو حلف أن لا يدخل بغداد فمن أي الجانبين دخل حث، ولو حلف أن لا يدخل مدينة السلام لا يحث ما لم يدخل من ناحية الكوفة لأن اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا، ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الإجازات أن الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي، قال محمد رحمه الله تعالى: أما سمرقند وأوزجند فاسم للمدينة خاصة، والسغد وفرغانة وفارس اسم للأصوار والقرى، رجل حلف أن لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحث ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئاً من قراها يحث، إن حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة قال محمد رحمه الله تعالى: يحث، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يحث وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها حث وقد قيل: بأن الكورة اسم للعمران أيضاً وهو الأظهر، واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في بخارى والفتوى على أنها اسم للعمران وأما شام فاسم للولاية وكذا خراسان وكذلك الأرمينية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحث وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحیط، إذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل داراً في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج إلى السكة قال الفقيه أبو بكر الإسكاف: هذا إلى عدم الحث أقرب وقال الفقيه أبو الليث: هذا إلى الحث أقرب وفي اللؤلؤية وعليه الفتوى وفي الظهيرية والتصحيح أنه لا يحث إذا لم يخرج إلى السكة كذا في التتارخانية، ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجداً في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحث وهو اختار كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئاً فدخل داراً يسكنها بإجارة أو بإعارة ذكر الناطقي أنه يحث في يمينه وإن دخل داراً مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حث أيضاً وكذا لو حلف لا يدخل بيتاً لفلان فدخل بيتاً وفلان فيه ساكن بإجارة أو بإجارة كان حائثاً كذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف لا يدخل داراً لفلان فدخل داراً له قد آجرها لغيره قال محمد رحمه الله تعالى: يحث فإن قال: لا أدخل حائثاً لفلان فدخل حائثاً له قد آجره فإن كان فلان ممن له حائثت يسكنه فإنه لا يحث بدخول هذا الحائث وإن كان المحلوف عليه لا يعرف بسكنى حائثت يحث لأننا تعلم أنه أراد إضافة الملك لا إضافة السكنى وإن حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً بين فلان وبين آخر فإن كان فلان فيها ساكناً حث وإن





تنسب إليه سوى هذه الأندار حنث، وكذا لو حلف لا أدخل دار فلانة فدخل دار زوج فلانة وهي ساكنة فيها إن لم يكن للزوج دار أخرى يحنث وإن كان لها دار أخرى لا يحنث كذا في الخلاصة، في التواضع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل حائطاً مشرعاً من دار فلان إلى الطريق الأعظم وليس للحائط باب في الدار حنث في يمينه، رجل حلف أن لا يدخل الحمام أزهر سر شستن<sup>(١)</sup> فدخل الحمام لا لأجل ذلك بل ليسلم على الحماسي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنث وعن بعض المشايخ إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت السليخ لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضخان، رجل نه دار فيها بستان حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بستانها وباب البستان إلى بيوت هذه الدار وليس للبستان طريق آخر وعلى الدار والبستان حائط واحد يحيط بهما قال محمد رحمه الله تعالى: لا يحنث الحالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر وإن كان في وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنث الحالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي رواية يحنث وإن لم يكن البستان في وسط الدار كذا في الظهيرية، ولو قال: إن أدخلت فلاناً بيتي فأمرأتي طالق فهو على أن يدخل بامرء، ولو قال: إن تركت فلاناً فأمرأتي طالق فهو على الدخول يعلم الحالف فمضى علم ولم يمنع فقد ترك حتى دخل وإن قال: لو دخل فهو على الدخول أمر الحالف به أو لم يأمر علم به أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي، ولو قال: إن دخل داري هذه أحد فعيده حر والدار له أو لغيره فدخلها هو لم يحنث، ولو قال: إن دخل هذا الدار أحد يحنث إذا دخل هو سواء كانت الدار له أو لغيره، رجل قال: لا تمنع فلاناً من دخول داري فسمعه مرة بر في يمينه فإذا رآه مرة ثانية ولم يمنعه لا شيء عليه كذا في البحر الرائق، رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار بجانب الدار بيتاً وفتح باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى: يكون حائطاً لأن البيت صار من الدار، رجل قال لغيره: إن دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فأمرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد بن عبد الله اشهدوا علي بذلك فدخل الدار قالوا: بلزمه الطلاق، رجل قال: والله لا أدخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج عن الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فإنه لا يحنث حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهما جميعاً كذا في فتاوى قاضخان، ولو حلف لا يدخل دار فلان وهما في سفر قال هذا في القسطنطينية والخيمة والقبعة وفي كل منزل ينزلان إلا أن يعني واحداً من هذه الثلاثة يصدق ديانة لا قضاء كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يدخل في هذا القسطنطينية وهو مضروب في موضع فقلع وضرب في موضع آخر فدخل فيه حنث وكذا القبعة من العبدان وكذلك درج من عبدان أو منبر لأن الاسم بهذه الأشياء لا يزول بتقلها من مكان إلى مكان كذا في البدائع، ولو حلف لا يدخل هذا الخباء فأنعبره للعبدان وتلبذ، وقد قيل: العبرة للعبدان، وقيل: العبرة لتلبذ فعلى القول الثاني إذا استبدل التلبذ والعبدان على حالها فدخله يحنث ولو

كان على العكس لا يحنت وعلى القول الثالث إذا استبدل الليل والعيدان على حالها لا يحنت، ولو كان على العكس يحنت والأول أصح كذا في المحيط، ولو حنت أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل بيتاً وفلان فيه ولم يتو الدخول عليه لا يحنت، وجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معاً لا يحنتان كذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف لا يدخل على فلان فقد ذكر شيخ الإسلام في شرحه أن الدخول على فلان متى أطلق يرد به في العرف الدخول على فلان لأجل الزيارة والتعظيم له في مكان ينزل فيه يعني مكاناً يجلس فيه لدخول الزائرين عليه وإلى هذا أشار القدوري في كتابه فإنه قال: لو دخل عليه في مسجد أو ظلة أو دهليز لم يحنت وكذلك لو دخل عليه في فسطاط أو خيمة إلا أن يكون من أهل البادية، والمعتبر في ذلك العادة فاما في عرفنا إذا دخل عليه في المسجد يحنت في يمينه، ولو دخل عليه ولم يقصده بالدخول أو لم يعلم أنه فيه لم يحنت، وفي القدوري إذا دخل على قوم وهو فيهم ولم يقصده لم يحنت فيما بينه وبين الله تعالى إلا أنه لا يصدق في القضاء، وفيه أيضاً الدخول عليه أن يقصده بالدخول سواء كان بيته أو بيت غيره، ولو حلف لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحنت وإن كان في صحن الدار حنت لانه لا يكون داخلياً عليه إلا إذا شاهده وكذلك إذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يحنت إلا إذا دخل بيته كذا في المحيط، رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يحنت كذا في السراجية، رجل قال: كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا أضربك فدخلها ثم ضربها لم يحنت إلا مرة ولو قال: فعلي يمين إن ضربتك فدخلها أو واحدة مرتين ثم ضرب يلزمه بكل دخلة كفارة، رجل قال لأمراته كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أقربك فدخلها فهو مول فإن جامعها بعد الدخول حنت وبطلت اليمين حتى لو دخل الدار ثانياً لا يكون مولياً حتى لو جامعها ثانياً لا يلزمه كفارة أخرى، ولو مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية لا تبين فإن لم يجامعها حتى دخلها ثانياً فهو مول فإذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الأولى بانته وإذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانته بواحدة أخرى ولو قال: فعلي يمين إن قربتك فدخلها دخلتين فهو مول إبلاء بين فإن جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وإن تركها حتى مضت أربعة أشهر من الدخلة الأولى بانته فإذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانته بأخرى، ولو قال: كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثاً إن قربتك فدخلها دخلتين فهو مول بكل دخلة في حق البر فإن قربها في المدة طلقت ثلاثاً وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانته بتطبيقه وإذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية بانته بأخرى لكن لا يلزمه أكثر من ثلاث وكذلك لو قال: كلما دخلت هذه الدار فقله علي عتق هذا العبد إن قربتك أو قال: فهذا العبد حر إن قربتك فدخلها دخلتين فهو مول بكل دخلة وإن قربها حنت في يمين واحدة وكذلك لو قال لأمراته: انت طالق ثلاثاً إن قربتك ثم قال لها بعد ذلك بيوم: انت طالق ثلاثاً إن قربتك فهما إبلاان في حق البر وإن قربها حنت في يمين واحدة فيقع الثلاث ولو قال: كلما دخلت هذه الدار فإن قربتك فعلي حجة أو فعلي يمين أو علي نذر فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة فعليه يمينان أو حجتان، وكذا لو أخر القريبان عن الحجة،

ولو قال: كلما دخلت هذه الدار فقربتك فعليّ حجة فدخل ثم قرب ثم دخل ثم قرب لزمه حجتان ولو دخل الدار مراراً وقربها مرة لم يلزمه إلا إيلاء واحد، ولو قال: كلما دخلت هذه الدار لم أقربك واللّه فهذا وقوله لا أقربك سواء لا يحث إلا مرة واحدة، ولو قال: واللّه لا أقربك كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوله: كلما دخلت هذه الدار فواللّه لا أقربك سواء، ولو قال: إن قربتك فأنّت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس بمول وكلما دخلت الدار بعد ما قربها طلقت تطليقة هكذا في شرح الجامع الكبير، ولو جعل كلمة أو بين نفيين بأن قال: واللّه لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الأخرى فدخل إحدى الدارين حثت وإن لم يدخلها حتى مات حثت ولو جعل كلمة أو بين إثباتين بأن قال: واللّه لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الأخرى فدخل إحدى الدارين حثت، وإن لم يدخلها حتى مات حثت ولو أدخل أو بين نفي وإثبات بأن قال: واللّه لا أدخل هذه الدار أبداً أو لا أدخل هذه الدار الأخرى اليوم إن دخل الدار الثانية برّ في يمين الإثبات وسقط يمين النفي وإن فاته دخول الدارين جميعاً حثت في يمين الإثبات وسقط يمين النفي، وإن دخل الدار الأولى حثت في يمين النفي وسقط يمين الإثبات وتمتع اليمين في هذه المسائل بحنثه مرة واحدة حتى نوّ باشر شرط الحث ثانياً لم يتكرر عليه الحث وكذا الجواب في الحلف الذي بدا فيه بالإثبات بأن قال لا أدخل هذه اليوم أو لا أدخل هذه أبداً إلا أنه يبرّ في يمين الإثبات بدخول الأولى اليوم ويحث في يمين النفي بدخول الثانية هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيها التحخير، ولو قال: واللّه لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الأخرى فإن دخل الأولى قبل أن يدخل الأخرى حثت وإن دخل الأخرى أولاً سقط اليمين فإن عني التحخير ذكر في الأصل أنه على ما نوى فكانت اليمين متعقبة في إحداها أما في الأولى قبل النفي وأما في الثانية قبل الإثبات هذا قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وإليه ذهب أبو عبد الله الرعفراني وهو الأصح، ولو قال: واللّه لا أدخل هذه الدار أو أدخل إحدى الدارين الآخرين ولا نية له فإن دخل إحدى الدارين الآخرين أولاً برّ في يمينه وسقط اليمين وإن دخل الأولى قبل أن يدخل إحدى الآخرين حثت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين من الأيمان التي يقع فيها التحخير والتي لا يقع، ولو قال: لا تركز دخول هذه اليوم أو لا تدخل هذه غداً فترك دخول الأولى اليوم برّ وبطلت الأخرى، ولو حلف لا أدخل هذه فإن لم أدخل هذه يعني الأولى دخلت هذه الأخرى فالاستثناء باطل هكذا في العتابة، حلف لا يدخل الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان بأهله ثم عاد فدخل الخالف لم يحث وكذلك لو قال: ما دام عليّ هذا الثوب أو ما كان عليّ هذا الثوب أو لا أدخل هذه الدار وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد إليها أو نزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حثت كذا في محيط السرخسي، إذا حلف لا يسكن هذه الدار فإن لم يكن فيها ساكناً فالسكنى فيها أن يسكنها بنفسه وينقل إليها من متاعه ما يتأثت به ويستعمله في منزله فإذا فعل ذلك فهو ساكن وحانث في يمينه كذا في البدائع، رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيها إن كان الخالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الأب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحث في يمينه وإن لم يكن الخالف في عيال غيره لا يبرّ إلا أن يدخل في

النقلة من ساعته لأن الدوام على السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبر نقل الأهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتد أو مكتنسة كان حائشاً، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وأكثر المتاع بر في يمينه والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وما يقوم به الكتختنائية صار باراً كذا في فتاوى قاضيه خان، قالوا: هذا أحسن وبالناس أرفق وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق، اتفقوا على أن نقل الأهل والخدم شرط للبر فإن نقل الكل إلى النسكة أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره اختلفوا فيه الصحيح أنه يكون حائشاً ما لم يتخذ مسكناً آخر وإن سلم الدار إلى غيره فإن أجر داره المملوكة أو كان ساكناً في الدار بإجارة أو إعارة فردها على مالكها ولم يتخذ منزلاً آخر لا يكون حائشاً، رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فأراد نقل الأهل والمتاع فابت المرأة أن تخرج كان عليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت غالبة وعجز عن إخراجها فخرج الخائف وسكن داراً أخرى لا بحث في يمينه كذا في فتاوى قاضيه خان، حلف لا يسكن هذه الدار فأراد الخروج فوجد الباب مغلقاً بحيث لا يمكنه الفتح أو قيد ومنع عن الخروج منهم من قال: بحث في الوجه الأول وفي الثاني لا واختار أنه لا بحث فيهما كذا في الغياثية، وإذا قدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا بحث وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا قال: أكرمن ابن شيب بابين شهر باسم<sup>(١)</sup> فكذا فاصابه حمى وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى يصبح بحث لأنه يمكنه أن يستاجر من ينقله عن البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لأن الذي قبله يتمتع حتى لو لم يتمتع كان المقيد كالمرضى وهو الصحيح كذا في المحيط، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لأمراته: إن سكنت هذه الدار فانت كذا وكان باب الدار مغلقاً وللدار حائط فهي معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها أن تشور<sup>(٢)</sup> الدار، قال النخبة رحمه الله تعالى: وبه نأخذ كذا في الغياثية، إن كان في طلب مسكن آخر فترك امتعته فيها لا بحث في الصحيح لأن طلب المنزل من عمل النقل وصار مدة الطلب مستثنى بحكم العرف إذا لم يفرط في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين، رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمتاع فلم يجد داراً أخرى أياماً ويمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائشاً، وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد أو كانت اليمين في جوف النبل ولم يمكنه الخروج حتى الصباح أو كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستكري الدواب فلم يستكر لا بحث في جميع ذلك هذا إذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فإن نقل لا كما ينقل الناس يكون حائشاً قالوا: هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن حلف بالفارسية وقال: من يدين خانه اتذر تباشم<sup>(٣)</sup> فخرج بنفسه على قصد أن لا يعود لا بحث في يمينه وإن خرج على قصد أن يعود يكون حائشاً كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا قال لأمراته: إن سكنت هذه الدار فانت ضالقة وكانت اليمين بالليل فإنها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذوراً لأنه لا يخاف بالليل حتى لو تحقق الحلف في حقه أيضاً من جهة التصريح أو ما

(١) إن أقمت الليلة في هذه البدة فكذا. (٢) قوله أن تشور الدار: التشور بالثاء المثناة الراء وفي نسخ

بالسين وكل صحيح كما في القاموس المحرري. (٣) لا أقيم في هذه الدار.

أشبه ذلك كان معذوراً كذا في الذخيرة، إذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فشق عليه نقل المتاع فإنه يبيع المتاع ممن يثق به ويخرج بنفسه وأهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتمسر عليه التحويل كذا في السراجية في كتاب الخيل، وإذا كان رجل ساكناً مع رجل في دار فحلف أحدهما لا يسكن صاحبه فإن أخذ في النقلة وهي ممكنة في الحال وإلا حنث فإن وهب الخالف متاعه للمخلوف عليه أو أودعه إياه أو أعاره إياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلاً أياماً ولم يأت الدار التي فيها صاحبه قال محمد رحمه الله تعالى: إن كان قد وهب المتاع وقبضه منه أو أودعه إياه أو أعاره وخرج من ساعته لا يريد العود إليه فليس بمساكن له كذا في السراج الوهاج، حلف أن لا يسكن هذا المصغر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وإن كانت اليمين على سكنى القرية فهي بمنزلة المصغر وهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال: أندرين ده نباشم<sup>(١)</sup> فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حائثاً وكذلك كل فعل يمتد لا يبطل اليمين فيه بالبر كذا في خزنة المفتين، قالوا: هذا إذا عاد للسكنى والقرار وأما إذا عاد للزيارة أو ليسكن أياماً لينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يحنث في يمينه وإذا عاد للسكنى والقرار يكتفي بسكنى ساعة للحنث ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط، ولو قال: أكرمن امسال اندرين ديه باشم<sup>(٢)</sup> فأمراته كذا فسكنها إلا يوماً من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهراً فسكن ساعة لا يحنث ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزنة المفتين، حلف أن لا يسكن فلاناً فنزل الخالف وهو مسافر منزل فلان فسكن يوماً أو يومين لا يحنث ولا يكون مساكناً فلاناً حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً كذا في فتاوى قاضيخان، حلف أن لا يسكن الكوفة فمر بها مسافراً ونوى الإقامة بها أربعة عشر يوماً لا يحنث وإن نوى خمسة عشر يوماً كان حائثاً ولو حلف لا يسكن فلاناً فدخل فلان دار الخالف غصياً فأقام الخالف معه حنث علم بذلك الخالف أو لم يعلم وإن خرج الخالف بأهله وأخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنث كذا في خزنة المفتين، ولو سافر الخالف فسكن فلان مع أهل الخالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يحنث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يحنث وعليه الفتوى، وفي المنتقى لو خرج المخلوف عليه على مسيرة ثلاث أو أكثر وسكن الخالف مع أهل المخلوف عليه لا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كان أقل من ذلك حنث كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يسكن فلاناً بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن الخالف في دار والمخلوف عليه في دار أخرى لا يحنث إلا إذا نوى أن لا يسكن هو والمخلوف عليه بالكوفة فعينئذ على ما نوى وكذلك إذا حلف لا يسكن فلاناً في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك إذا حلف لا يسكنه بخراسان وكذلك إذا حلف لا يسكنه في الدنيا، ولو حلف لا يسكنه فسكنه في سفينة مع كل واحد أهله ومتاعه واتخذها منزلاً لا يحنث في يمينه وهذا مساكنة في حق الملاحين، وكذلك أهل البادية إذا جمعتهم خيمة واحدة فإن تفرقت الخيام لا يحنث وإن تقاربت كذا في الذخيرة، وإذا حلف أن لا يسكن فلاناً فسكنه في عرصة دار أو بيت أو غرفة حنث كذا في البدائع، وإذا حلف أن لا يسكن فلاناً ولم

(١) لا أسكن هذه القرية. (٢) إن أقمت هذه السنة في هذه القرية.

ينو شيئاً فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا يحث وإنما تتحقق المساكنة إذا سكننا بيتاً واحداً أو في دار كل واحد منهما في بيت منها بمناعه وأهله وثقله إن كان له أهل وأما إذا كان في الدار مقاصير فكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحث وإن نوى بالمساكنة أن لا يسكن هذا في مقصورة حث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: هذا إذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح ببخارى لأن هذه الدار بمنزلة المحلة فاما إذا لم تكن بهذه الصفة يحث من غير نية سواء كان الدار مشتملة على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلاناً فساكنه في مقصورة واحدة أو في بيت واحد من غير أهل ومناخ لا يحث عندنا ولو حلف لا يسكن فلاناً في دار وصى فاراً بعينها فاقسمها وضرباً بينهما حائطاً وفتح كل واحد منهما لنفسه باباً ثم سكن الحالف في طائفة والآخر في طائفة حث الحالف<sup>(١)</sup> ولو حلف أن لا يسكن فلاناً في دار ولم يسم داراً بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحث كذا في فتاوى قاضيخان، حلف لا يسكنه ولم يسم داراً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: فإن ساكنه في حائوت في السوق يعملان فيه عملاً أو ييمان تجارة فإنه لا يحث وإنما اليمين على المنازل التي إليها المأوى وفيها الأهل والعيال إلا أن ينويها أو يكون بينهما كلام قبل اليمين يدل عليها فيكون اليمين على ما تقدم من كلامهما ومعانيهما فإن جعل السوق مأواً وقيل: إنه يسكن السوق فإن كان هناك دلالة تدل على أنه أراد باليمين ترك المساكنة في السوق حملت اليمين على ذلك وإن لم يكن هناك دلالة فقال: نويت المساكنة في السوق أيضاً فقد شدد على نفسه هكذا في البدائع، ولو حلف أن لا يسكن داراً بعينها فهدمت وبنيت بناء آخر فسكنها يحث وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتاً بعينه فهدم حتى ترك صحراء ثم بنى بيتاً آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحث ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت بستاناً فدخل لم يحث وإذا حلف لا يسكن دار فلان أو داراً لفلان ولم يسم داراً بعينها ولم ينوها فسكن داراً له قد باعها بعد يمينه لم يحث وأما إذا سكن داراً كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين إلى وقت السكنى فهو حاث بالاتفاق وإن سكن داراً اشتراها فلان بعد يمينه حث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن حلف لا يسكن داراً لفلان فسكن داراً بينه وبين آخر لم يحث قل نصيب الآخر أو كثر كذا في المبسوط، ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه فباعها فلان فسكنها الحالف إن كان نوى باليمين عين الدار فإنه يحث وإن كان نوى باليمين الإضافة لا يحث وإن لم يكن له نية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: لا يحث كذا في الذخيرة، وإذا حلف الرجل لا يسكن داراً اشتراها فلان فاشتري فلان داراً لغيره فسكن الحالف فيها يحث فإن كان قال: نويت داراً اشتراها فلان لنفسه فإن كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وإن كانت اليمين بطلاق أو عتاق لا يصدق في القضاء كذا في المحيط، إن حلف لا يسكن بيتاً ولا نية له فسكن بيتاً من شعر أو فسطاطاً أو خيمة لم يحث إذا كان من أهل الأمصار وحث إذا كان من أهل البادية كذا في المبسوط، وإذا حلف لا يبيت مع فلان أو لا يبيت في مكان كذا فالبيت بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وإن كان أقل لم

يحدث وسواء قام في الموضع أو لم يتم كذا في البدائع، ولو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في المنزل لا يحدث وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع، ولو حلف لا يبيت الليلة على سطح البيت وعلى البيت غرض الغرفة سطح البيت يحدث إن بات عليه، ولو حلف لا يبيت على سطح قبات على هذا لا يحدث، ولو قال: والله لا أبيت في منزل فلان غداً فهو باطل إلا أن ينوي الليلة الجائية، ولو قال لا أكون غداً في منزل فلان فهو على ساعة من الغد كذا في الظهيرية، إذا حلف لا يأوي مع فلان أو لا يأوي في مكان أو دار أو بيت فلا واية الكون ماكتا في المكان أو مع فلان في مكان قليلاً كان المكث أو كثيراً قليلاً كان أو نهراً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقول محمد رحمه الله تعالى: إلا أن يكون نوى أكثر من ذلك يوماً أو أكثر فيكون على ما نوى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال: إن آتاني وإياك ببيت أبداً أنه على طرفة عين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا إلا أن يكون نوى أكثر من ذلك يوماً أو أكثر وقال ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا حلف لا يؤوي فلاناً وقد كان المحلوف عليه في عيال الخائف ومنزله لا يحدث إلا أن يعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وإن لم يكن المحلوف عليه في عيال الخائف ومنزله فهذا على نية الخائف إن نوى أن لا يعوله فهو كما نوى وكذا إذا نوى أن لا يدخل عليه بيته فإذا دخل المحلوف عليه بغير إذنه قرأه فسكت لم يحدث كذا في البدائع، رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعاً قد سماه فحلف أن لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدا لهما فعادا إلى مكان آخر سوى السفر الذي أراداه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يحدث في يمينه لأنه على السفر الأول، رجل حلف أن لا يمشي اليوم إلا ميلاً فخرج من منزله ومشى ميلاً ثم انصرف إلى منزله قال محمد رحمه الله تعالى: حدث في يمينه لأنه مشى ميلين، رجل قال: والله لا أصاحب فلاناً فإن كان الخائف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله تعالى: لا يكون مصاحباً وإن كانا في قطار واحد فهو مصاحب وإن كان أحدهما في أوله والآخر في آخره وكذلك إذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما طعام على حدة لأن دخولهما وخروجهما واحد، ولو قال: والله لا أرافق فلاناً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان طعامهما واحداً في مكان وهم يسيران في جماعة كانت مرافقة وإن كانا في سفينة وطعامهما ليس مجتمع لا ياكلان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا حلف أن لا يرافقه فخرجا في سفر فإن كانا في محمل أو كان كبريهما واحداً أو فطارهما واحداً فهو مرافق وإن كان كبريهما مختلفاً لم يكن مرافقاً وإن كان سيرهما واحداً كذا في فتاوى قاضيخان.

### الباب الرابع في اليمين على الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك

من حلف لا يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو غير ذلك فامر إنساناً فحمله فخرجه حدث كما لو ركب دابة فخرجت به فإنه يحدث كذا في فتح القدير، حلف لا يخرج فحمل مكرهاً وأخرج لم يحدث وكذا هذا في يمين الدخول كذا في التمرتاشي، وإذا أخرج مكرهاً هل

تتحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنث اختلافوا فيه والصحيح أنه لا تنحل فيحنث بالخروج بعد ذلك وإن حملته غيره بغير أمره فأخرجه وهو قادر على الامتناع ولم يمتنع وروضي بقلبه اختلافوا فيه والصحيح أنه لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان، ولو أكره على أن يخرج أو يدخل برجته ففعل حنث كذا في التمرناشي، ولو حلف لا يخرج لا يحنث إلا بالخروج إلى السكة كذا في الخلاصة، رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع حنث وإن كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يخرج من داره إلا إلى جنازة فخرج منها يريد الجنازة ثم أتى حاجة أخرى لم يحنث كذا في الكافي، ولو حلف لا يخرج من الري إلى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد رحمه الله تعالى: إن كان نوى حين خرج من الري أن يمر بالكوفة فهو حانث وإن كان نوى أن لا يمر بها ثم بدا له بعد ما خرج وصار إلى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة فمر بالكوفة لا يحنث وإن كانت نيته حين حلف أن لا يخرج إلى الكوفة خاصة ثم بدا له في الحج فخرج من الري ونوى أن يمر بالكوفة لم يحنث فيما بينه وبين الله تعالى، ولو حلف لا يخرج من الدار إلا إلى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدا له بعد ذلك إلى غير المسجد لا يحنث كذا في المحيط، قال القدوري: الخروج من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه ومتاعه وعماله والخروج من البلدة والقرية أن يخرج بيده خاصة<sup>(١)</sup> زاد في المنتقى إذا خرج بيده فقد برأ أراد سفرًا أو لم يرده كذا في الذخيرة، ولو قال: والله لا أخرج وهو في بيت من الدار فخرج إلى صحن الدار لم يحنث إلا أن يتوي فإن نوى الخروج إلى مكة أو خروجًا من البلد لم يصدق قضاء ولا دبابة كذا في البحر الرائق، ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا البيت الذي هو فيه فخرج إلى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشايخنا: هذا الجواب بناء على عرفهم فأما في عرفنا فصحن الدار يسمى بيتاً فلا يحنث ما لم يخرج إلى السكة وعينه الفتوى وإذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فأخرج إحدى رجله من الدار لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسألة في الأصل، وبعض مشايخنا قالوا: إذا كان خارج الدار أسفل يحنث في يمينه وبعضهم قالوا: إذا كان الاعتماد على الرجل الخارجة يحنث وإن لم يكن خارج الدار أسفل إلا أن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يحنث على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحنفاوي هذا إذا كان يخرج قائماً بالقدم، وأما إذا كان قاعداً فأخرج قدميه ومنه في البيت لا يحنث في يمينه إلا إذا قام على قدميه فحينئذ يحنث، وأما إذا كان مستلقياً على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فتدعرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار إن صار الأكثر خارج الدار يصير خارجاً وإن كان ساقاه في الدار، إذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحنث سواء كان الخائف من بلاد العرب أو كان من بلاد العجم كذا في المحيط، وإذا حلف لا تخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت

(١) قوله زاد في المنتقى إن: راجع لمسألة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على أنه يكفي أن يخرج بيده في مسألة الدار أيضاً به بحرأوي.



إما من باب الدار وإما من فوق الحائط وإما من نقب نقبه يحنث في يمينه، وأما إذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فعن أي باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وإن خرج من فوق الحائط أو من نقب نقبه لا يحنث في يمينه هكذا ذكر بعض مشايخنا في شرح إيمان الأصل، وذكر في الخيل إذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح إلى دار بعض الجيران أو فتح باباً آخر لهذه الدار وخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه، قال أبو نصر الديبوسي: الصحيح أنه يحنث لأن الكل باب هذه الدار، وإذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي عينه ذكر في إيمان الأصل أنه لا يحنث، وفي فتاوى أهل سمرقند إذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو ينوي باب الخشب فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا في الذخيرة، ولو حلف عليها لا تخرج من المنزل إلا في كذا فخرجت كذلك مرة فيه ثم خرجت في غيره حنث فإن كان عني لا تخرج هذه المرة إلا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث، وإن حلف عليها أن لا تخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم لحقها فلان لم يحنث وإن حلف عليها أن لا تخرج من الدار فدخلت بيتاً أو كنيفاً في علوها شارعاً إلى الطريق الأعظم لم يكن هذا خروجاً من الدار كذا في المبسوط، ولو حلف لا يخرج إلى مكة أو لا يذهب إلى مكة فخرج يريد بها ثم رجع حنث ويشترط للحنث أن يجاوز عمرات مصره على نية الخروج إلى مكة حتى لو رجع قبل أن يجاوز عمرات مصره لا يحنث وإن كان على هذه النية كذا في الكافي، ولو حلف لا يخرج إلى مكة ماشياً فخرج من عمران مصره ماشياً ثم ركب حنث، ولو خرج راكباً ثم نزل ومشى لا يحنث كذا في الخلاصة، ولو حلف لياثنين مكة ولم يأتها حتى مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته، حلف لياثنين غداً إن استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم يأتها حنث كذا في الكافي، ولو حلف لا يأتي بغداد ماشياً فركب حتى دنا منها فدخلها ماشياً يحنث كذا في الخلاصة، في المنتقى إذا حلف الرجل أن لا يأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يحنث، ولو حلف لا يأتي فلاناً فهذا على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه وإن أتى مسجده لم يحنث، وفي المنتقى رجل لزم رجلاً وحلف الملزم لياثنين غداً فأناء في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فإن كان لزمه في منزله فحلف لياثنين غداً وتحول الطالب من منزله إلى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول إليه ولو قال: إن لم آتك غداً في موضع كذا فعبيدي حر فأناء فلم يجده فقد بر بخلاف ما لو قال: إن لم أوافك غداً في موضع كذا فعبيدي حر فأتى الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحنث وفيه أيضاً إذا حلف لبعود فلاناً أو ليزورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل إليه لا يحنث في يمينه وإن أتى بابه ولم يستأذن قال: يحنث في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط، ولو حلف أن لا يزوره حياً ولا ميتاً إن شيع جنازته<sup>(١)</sup> حنث وإن أتى قبره

(١) قوله إن شيع جنازته حنث إن: الذي في الوافعات الحسامية إذا شيع جنازته لا يحنث وإن زار قبره حنث لأن زيارة الميت زيارة قبره عرفاً أهدى من زيارته.

لا يحنث إلا أن ينوي، ولو حلف لا أذهب إلى الليلة من هاهنا حتى ألقاه فتتأوى عنه فبات عند يابه لم يحنث وكذا لو حلف إن لم أحمل هذا إليه فحمل إليه ولم يجده كذا في العتائية، وإذا حلف لا يركب دابة فركب فرساً أو حملاً أو بغلاً يحنث في يمينه ولو ركب بعيراً لا يحنث في يمينه استحساناً فإن نوى جميع ذلك فهو على ما عني وإن عني نوعاً من الأنواع بأن نوى الخيل وحده أو الحمار وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لأنه نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال: لا أركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل ولو ركب ظهر إنسان بعد اليمين لا يحنث، وفي فتاوى أبي الليث لو قال: لا أركب ونوى الخيل أو الحمار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط، ولو حلف لا يركب فرساً فركب برذوناً لا يحنث وكذا لو حلف أن لا يركب برذوناً فركب فرساً لأن الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي وهذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن حلف بالفارسية اسب برنشيند<sup>(١)</sup> حنث على كل حال كذا في فتاوى قاضيهان، إن حلف لا يركب الخيل فركب برذوناً أو فرساً حنث كذا في البدائع، إن حلف أن لا يركب دابة فحمل عليها مكرهاً لم يحنث كذا في غاية البيان، ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج أو إكاف أو ركب عربياً يحنث كذا في المحيط، حلف لا يركب مركباً فركب سفينة في الفتاوى حنث رواه هشام وقال الحسن في المجرد لا يحنث<sup>(٢)</sup> وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغيبائية، ولفظ ستور<sup>(٣)</sup> لا يتناول الإبل إلا إذا كان في موضع يركب الإبل أيضاً كذا في الوجيز للكردي، ولو حلف لا يركب هذا السراج فزاد شيئاً أو نقص فركب حنث ولو بدل الحناء لا يحنث والمعتبر في السراج هو الحناء كذا في الخلاصة، إذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فأرتق وحبس ولم يقدر على ركوبها اليوم حنث كذا في فتاوى قاضيهان، حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فدام عليها حنث، حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابته تلك فركبها لم يحنث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنث، حلف لا يركب دواب فلان فركب ثلاثاً منها حنث كذا في السراجية، من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عید ماذون له مديون أو غير مديون لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وإن نوى وإن كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينو كذا في الهداية، حلف لا يركب سفينة إلى بغداد فركبها حتى سار فراسخ ثم خرج لم يحنث كذا في الحاوي، في مجموع التنازل رجل قال: كلما ركبت دابة قلله عليّ أن أتصدق بها فركب دابة ينزله التصدق بها فإن تصدق بها ثم اشتراها فركب مرة أخرى لنزله التصدق بها مرة أخرى ثم وثم كذا في الخلاصة، ولو قال: إن ذهبت إلى قرية كذا فسر بضياها لم يحنث كذا في العتائية، ولو قال له رجل: اجلس فتغدى عندي فقال: إن تغديت فعندي حر فخرج إلى منزله فتغدى لم يحنث بخلاف ما إذا قال: إن تغديت اليوم كذا في الهداية، ولو حلف لا يمشي على الأرض فمشى عليها بنعل أو خف يحنث ولو مشى على بساط لم يحنث، ولو مشى على ظهر إجمار<sup>(٤)</sup> حافياً أو منتعلاً يحنث كذا في الخلاصة.

(١) لا يركب فرساً. (٢) قوله وعليه الفتوى: قال ط الذي في عرف مصر أن المركب خصوص السفينة ولا

يكاد يطلق على غيرها فينبغي اعتباره عرفهم عندهم اهـ (٣) دابة. (٤) قوله إجمار: بكسر الهمزة

وتشديد الجيم السطوح كما في القاموس اهـ

## الباب الخامس في اليمين على الأكل والشرب وغيرهما

الأكل هو إيصال ما يحتمل المضغ بغيره إلى جوفه هشمه أو لم بهشمه مضغه أو لم يمضغه كالحبز واللحم والفاكهة ونحوها، والشرب إيصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات إلى الجوف كالماء والنبذ واللبن والعسل<sup>(١)</sup> المخروض والسويق المخوض وغير ذلك فإن وجد ذلك يحنث وإلا فلا إلا إذا كان يسمى ذلك أكلاً أو شرباً في العرف والعادة فيحنث كذا في البدائع، والذوق معرفة الشيء بغيره من غير إدخال عينه في حلقه كذا في الكافي، لو حلف لا يأكل هذه الحوزة أو هذه البيضة فابتلعها حنث كذا في السراج الوهاج، ولو حلف على أكل شيء لا يتأتى فيه المضغ بنفسه فأكلم مع غيره فإن كان مما يؤكل كذلك حنث في يمينه نحو أن حلف أن لا يأكل اللبن فأكلمه بخبز أو تمر أو حلف لا يأكل هذا العسل فأكلمه كذلك يحنث في يمينه وإن صب على ذلك ماء فشرب لم يحنث كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنث ولو حلف أن لا يشرب فأنرد فيه وأكلم لا يكون حائثاً وعلى هذا أكل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا: هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية فأكلم أو شرب كان حائثاً وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يأكل هذا الخبز فجفقه ودققه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنث ولو أكلمه مبلولاً حنث كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يأكل لبناً فطبخ به أرزاً فأكلمه قال أبو بكر البلخي: لا يحنث وإن لم يجعل فيه ماء وإن كان يرى عينه كذا في الحاوي، ولو حلف لا يأكل سمناً فأكلم سويقاً قد لت بسمن ولا نية له ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أن أجزاء السمن إذا كانت تستبين ويوجد طعمه يحنث وإن كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنث كذا في البدائع، رجل حلف أن لا يأكل رباً فأكلم عصيداً جعل فيها الرب قالوا: لا يكون حائثاً في يمينه إلا أن يكون الرب قائماً بعينه على العصيد كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يأكل زعفراناً فأكلم كمكاً على وجهه زعفران يحنث كذا في فتح القدير، ولو حلف لا يأكل سكرأ فأكلم سكرأ في القم ومعه حتي ذاب فابتلعه لم يحنث كذا في الخلاصة، حلف أن لا يأكل خلأ فأكلم سكباجة لا يكون حائثاً لانه لا يسمى خلأ كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا عقد يمينه على ما هو مأكول بعينه ينصرف إلى أكل عينه وإذا عقد على ما ليس بمأكول بعينه أو على ما يؤكل بعينه إلا أنه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف إلى أكل المتخذ منه كذا في الوجيز للكردي، حلف لا يأكل من هذه النخلة أو الكرم فأكلم من رطبها أو تمرها أو حمارها أو طلعمها أو بسرهما أو دهن يخرج من تمرها أو عنبه أو عصيره حنث لكن الشرط أن لا يتغير بصنعة حادثة حتى لا يحنث بالنبذ والناطف والخل والدبس المطبوخ كذا في الكافي، ولو أكل من عين النخلة لا يحنث هو الصحيح كذا في النهر الفائق، ولو حلف لا يأكل من هذه القدر شيئاً فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يأكل من هذه القدر وقد اغترف منها قبل يمينه قصعة فأكلم ما في القصعة لا يحنث كذا في

(١) قوله المخوض: يعني غير الجامد قائل.

الخلاصة، رجل حلف لا يأكل البطيخ فاكل<sup>(١)</sup> حذجة قالوا: لا يحنث في يمينه منهم الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى، وهذا إذا كان بحال لا يسمى بطيخاً، لو حلف لا يأكل هذه الحذجة فاكلها بعد ما تبطخت اختلفوا فيه، والصحيح أنه لا يكون حائثاً، حلف أن لا يأكل من هذه المبطخة فاكل منها حذجة أو بطيخاً كان حائثاً كما لو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فاكل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضيهان، ولو لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف اليمين إلى ثمنها كذا في التبيين، ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فأخذ غصناً من أغصانها ووصله بشجرة أخرى فادرك ذلك الغصن وانثر فاكل من ذلك الثمر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم: يحنث وقال بعضهم: لا يحنث والمسألة في السير الكبير، ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصل بها غصن شجرة أخرى بأن حلف على شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكمثرى ينظر إن سمي الشجرة باسم ثمرها مع الإشارة إليها في اليمين بأن قال: لا أكل من هذه الشجرة التفاح لا يحنث وإن اقتصر على الإشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بأن قال: لا أكل من هذه الشجرة وباقي المسألة بحالها يحنث وعلى قياس ما تقدم يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية، حلف لا يأكل هذا الطلع فصار بساً أو البسر فصار رطباً أو الرطب فصار تمرأ أو العنب فصار زبيباً أو عصيراً أو اللبن فصار شيرازاً أو زبدأ أو سمناً أو اقطاً أو مصلاً فاكله لم يحنث كذا في التمرناشي، إذا حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فصار كبشاً فاكله حنث كذا في الجوهرة النيرة، رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فجعله جبناً واكله لا يحنث في يمينه إلا أن ينوي أكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضيهان، والاصل في جنس هذه المسائل أنه إذا عقد اليمين على عين موصوفة بصفة فإن كانت الصفة داعية إلى اليمين تقيد اليمين ببقائها وإلا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، حلف لا يأكل من زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزاً أو مشمشاً لم يحنث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يأكل جوزاً فاكل منه رطباً أو يابساً حنث، وكذلك اللوز والفسق والتين وأشباه ذلك وإن حلف لا يأكل خبيصاً فاكل منه يابساً أو رطباً حنث كذا في الميسوط، ولو حلف لا يأكل رطباً ولا بساً أو لا يأكل رطباً أو بساً فاكل مذنباً حنث في يمينه وهذه المسألة على أربعة أوجه: إذا حلف لا يأكل بساً فاكل بساً مذنباً وهو الذي عامته بسر وفيه شيء من الرطب حنث في يمينه في قولهم وكذلك إذا حلف لا يأكل رطباً فاكل رطباً مذنباً وهو الذي عامته رطب وفيه شيء من البسر حنث في قولهم، ولو حلف لا يأكل بساً فاكل رطباً وفيه شيء من البسر يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، والرابعة إذا حلف لا يأكل رطباً فاكل بساً وفيه شيء من الرطب حنث عندهما، والخاص أن الغلبة إذا كانت للمعقود عليه حنث عند الكل وإن كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنث عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، ولو أكل البسر المذنب أو الرطب المذنب جزءاً فجزءاً منفرداً بأن ميز الرطب المذنب أجزاء فاكل كل جزء منهما منفرداً يحنث بالاتفاق كذا في التتارخانية، ولو حلف لا يأكل عسلأ فاكل شهدأ يحنث، ولو حلف لا يأكل شهدأ فاكل عسلأ لا يحنث كذا في المحيط، ولو حلف على البقل فهو على الرطاب كلها من

الخضراوات وإن أكل يابساً من ذلك لا يحنت ولو أكل بصللاً لا يحنت إلا أن ينويه كذا في التارخانية ناقلاً عن الحجة، سئل شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يأكل عنباً فأكمل حشراً هل يحنت أم لا قال: يحنت وإن حلف لا يأكل حشراً فأكمل عنباً لم يحنت والحشر المحصر هكذا في الظهيرية، ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف إلى اللحم دون ما يخرج منها وكذا في كل ما كول كذا في الخلاصة، ولو قال: مما يخرج من هذه الشاة أو من نزلها حنت في اللبن والمخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العتابية، وكذا لو قال: لا يأكل من نزل هذه البقرة فأكمل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوع زده يحنت لانه من نزلها ولو أكل من مرقه تتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوع آية لا يحنت لانه صار شيئاً آخر كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يأكل دهناً يحنت يأكل دهن الكراع، ولو حلف لا يأكل من حلو هذه الكرم وحامضه فأكمل من بسره وعنبه يحنت، ولو حلف لا يأكل من هذا المسلوخ فاذيبت الية هذا المسلوخ حتى صارت دهناً فأكمل لا يحنت كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يأكل من السمسم فأكمل من دهنه لا يكون حائناً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فأكمل من بيضها أو فرخها لا يكون حائناً، وكذا لو حلف لا يأكل من هذه البيضة فأكمل من فرخها لا يكون حائناً كذا في فتاوى قاضيهان، وإن حلف لا يأكل لحماً فاي لحم أكل من جميع الحيوانات غير السمك حنت سواء أكله طليخاً أو مشوياً أو قديداً وسواء كان حلالاً أو حراماً كاللينة ومتروك التسمية وذبيحة الهوسي وصيد المحرم فاما السمك وما يعيش في الماء فلا يحنت وإن نوى السمك يحنت هكذا في الاختيار شرح المختار، قالوا: لو كان الحالف خوارزمية فأكمل السمك يحنت لانهم يسمونه لحماً كذا في محيط السرخسي، وإن أكل لحم خنزير أو لحم إنسان يحنت والصحيح أنه لا يحنت بلحم الخنزير والآدمي لأن أكله ليس بممتعارف ومبني الإيمان على العرف وذكر الزاهد العتابي أنه لا يحنت وعليه الفتوى كذا في الكفاية، ولا يحنت يأكل النية وبه قال أبو بكر الإسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي، ولو أكل ما يكون في الحشو من الكرش والكبد والطحال يحنت في يمينه، وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فإن هذه الاشياء في عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فاما في عرفنا فلا يحنت في يمينه كذا في المحيط، وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي، ولو أكل الرأس والاكراع يحنت ولا يحنت يأكل الشحم والالية إلا إذا نواه في اللحم بخلاف شحم الظهر حنت به بلانية كذا في فتح القدير، ولو أكل الحمرة التي في وسط الالية حنت كذا في الخلاصة، حلف لا يأكل لحم شاة فأكمل لحم عنز يحنت وقال الفقيه ابو الليث: لا يحنت مصرياً كان الحالف أو قروياً وعليه الفتوى كذا في فتح القدير، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: إذا حلف الرجل لا يأكل لحم دجاج فأكمل لحم الديك يحنت في يمينه، الاصل في جنس هذه المسائل أن اليمين متى أضيفت إلى اسم جنس بدخل تحت اليمين الذكر والانثى من ذلك الجنس ومتى أضيفت إلى اسم ذكر على المخصوص لا بدخل تحت اليمين الانثى وكذلك إذا أضيفت إلى اسم الانثى على المخصوص لا بدخل تحت اليمين الذكر كون الاسم خاصاً للانثى لا يعرف بعلامة الهاء لا محالة لان ذلك مشترك لانه قد يكون للتانيث وقد يكون للإفراد وإنما يعتبر فيه

الوضع وإنه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا يأكل لحم دجاجة فاكل لحم الديك لا يحنت وكذلك إذا حلف لا يأكل لحم ديك فاكل لحم دجاجة لا يحنت قال: وإذا حلف لا يأكل لحم جمل أو حلف لا يأكل لحم بعير أو حلف لا يأكل لحم إبل أو حلف لا يأكل لحم جزور دخل تحت البهين الذكر والأنثى وكذلك يدخل تحت البهين البختي والعرايبي ولو حلف لا يأكل لحم بختي فاكل لحم عرايبي أو حلف لا يأكل لحم عرايبي فاكل لحم بختي لا يحنت في يمينه ولو حلف لا يأكل لحم ناقة فاكل لحم الذكر من العرب أو البخت لا يحنت ولو حلف لا يأكل لحم بقر فاكل لحم الأنثى منه أو لحم الذكر يحنت في يمينه وكذلك إذا حلف لا يأكل لحم بقرة فاكل لحم ثور يحنت لأن البقرة اسم جنس والناء فيها للإفراد ولو حلف لا يأكل لحم ثور فاكل لحم أنثى لا يحنت ولو حلف لا يأكل لحم بقر فاكل لحم جاموس لا يحنت في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع، وفي الخاوي أنه يحنت بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم جاموس فاكل لحم البقر حيث لا يحنت والجاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط، قال رضي الله عنه: وينبغي أن لا يحنت في الفصلين لأن الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يأكل من هذا اللحم شيئاً فاكل من مرقته لا يحنت إن لم يكن له نية المرقة كذا في الخلاصة، رجل حلف أن لا يأكل من اللحم الذي يجيء به فلان فجاء فلان بلحم فشواه ووضع تحته خبزاً وجعله جوداً فاكل الخائف من الجوداب الذي أصابه دسم اللحم كان حائثاً كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: كلما اكلت لحماً فعيد من عبدي حر فاكل لحماً لزمه بكل لقمة عتق عبد كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يأكل شحماً فاكل شحم البطن حنت وإن أكل شحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي، ولو عزل شحم الظهر وأكله لا رواية في هذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولقائل أن يقول عنده لا يحنت، وفي الخلاصة الحائثية هذا إذا حلف بالعربية وإن حلف بالفارسية فاكل شحم الظهر قالوا: لا يحنت لأن اسم يه لا يتناول شحم الظهر كذا في التتارخانية، ولو حلف لا يأكل شحماً فاكل آية لم يحنت لأن الآلية غير اللحم والشحم اسماً ومعنى وعرفاً هكذا في الكافي، ولو حلف لا يأكل طعاماً فإن ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الإدام مع الخبز ولا يقع على الهليلج والسقمونيا كذا في البدائع، ولو حلف لياكلن هذا الطعام إن لم يوقته بوقت فهلك ذلك الطعام أو أكله غيره أو مات الخائف حنت في يمينه وإن وقته بوقت فقال: لياكلن هذا الطعام اليوم فمات الخائف قبل مضي اليوم لا يحنت بالإجماع وإن هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنت قبل مضي اليوم بالإجماع حتى لا تلزمه الكفارة ولو عجلها لا يجوز وإذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا تلزمه الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يأكل طعاماً ينوي طعاماً بعينه أو حلف لا يأكل لحماً ينوي لحماً بعينه فاكل غير ذلك لم يحنت كذا في المبسوط، روي عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى فيمن حلف لا يأكل طعاماً فاضطر إلى ميتة فاكل منها لم يحنت وقال الكرخي: وهو عندي قول محمد رحمه الله تعالى وروي ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت كذا في البدائع، ولو حلف لا يأكل الطعام فاكل منه شيئاً يسيراً

حنث وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فإن عنى الماء كله أو الطعام لم يحنث بهذا كذا في المبسوط، الأصل أن كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحنث بأكل بعضه لأن المقصود الامتناع عن كله وكل شيء لا يطاق أكله في مجلس ولا شربه في شربة يحنث بأكل بعضه لأن المراد باليمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه لأن ما يمتنع فعله في الغالب لا يقصد باليمين، حلف لا يأكل ثمر هذا الميستان أو ثمر هاتين النخلتين أو من هذين الرغيفين أو من لبن هاتين الشاتين أو من هذا الغنم فأكلم بعضه يحنث ولو حلف لا يأكل سمن هذه الخابية فأكلم بعضه حنث ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحنث حتى يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فإن كان يقدر على أكل كله دفعة واحدة لا يحنث حتى يأكل كله وإن لم يقدر حنث بأكل بعضه وفي رواية إن كان الشيء يمكنه أن يأكله في جميع عمره لا يحنث ما لم يأكل كله والاول أصح وهو المختار لمشايخنا وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل لحم هذا الجزور فهو على بعضه لأنه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي، إذا حلف لا يأكل هذه الرمانة فأكلمها إلا حبة أو حبتين حنث استحساناً وإن ترك أكثر من ذلك ما لم يجز العرف أن يتركه الآكل لا يحنث وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الشعير فأكلمه إلا حبة أو حبتين يتركهما فإنه يحنث في يمينه كذا في المحيط، حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكلم إلا قليلاً منه يحنث إلا إذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي، ولو قال إن أكلت هذا الرغيف فامراته طالق ثم قال: إن لم أكله فعبدته حر فالحيلة في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امراته أن يأكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط، ولو حلف لياكلن هذا الرغيف فأكلمه إلا كسرة كان باراً إلا أن ينوي أن لا يترك شيئاً من الرغيف كذا في فتاوى قاضخان، والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام أن لا يحنث بأكل البعض، قال لغيره: والله لا أكل من طعامك فإن أكلت منه فهو عليّ حرام فأكلم لقمة حنث في اليمين الأولى فإن عاد فأكلم حنث في اليمين الثانية أيضاً ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي، ولو قال: لعبيدي أكل هذا الرغيف اليوم فهو حر فأكلمه لم يعتقاً ولو كان بحال لا يطبق أحدهما أكله فأكلمه عتقاً بدلالة الحلال كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين التي تقع على الواحد أو على الجماعة، ولو قال لامراتيه: إن أكلتما هذين الرغيفين فعبيدي حر فأكلمت كل واحدة منهما رغيفاً عتق العبد وكذلك لو أكلت إحداهما الرغيفين إلا شيئاً وأكلت الباقي الأخرى يحنث كذا في محيط السرخسي، ذكر في الأصل إذا قال لنسائه: أيتكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فأكلمن جميعاً طلقن ولو قال: أيتكن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فأكلمن ينظر إن كان الطعام كثيراً بحيث لا يقدر الواحد على أكله طلقن وإن كان الطعام قليلاً بحيث يقدر الواحد على أكله لا يقع الطلاق عليهن إذا أكلن كذا في المحيط في الفصل السابع، إن حلف طائعاً أو مكرهاً أن لا يأكل شيئاً سماه فأكلمه حتى أكله حنث وكذلك إن أكله وهو مغمى عليه أو مجنون وإن أوجر أو صب في حلقه مكرهاً وقد حلف لا يشربه لا يحنث ولكن لو شرب منه بعد هذا حنث كذا في المبسوط، حلف أن لا يأكل ملحاً فأكلم طعاماً إن لم يكن ملحاً لا يكون حائثاً وهو المختار وإن كان ملحاً كان حائثاً كما

لو حلف أن لا يأكل الفلفل فأكمل طعاماً فيه فلفل إن كان يوجد طعمه كان حائثاً وإلا فلا وقال  
 الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: لا يحنت ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر  
 وعليه الفتوى فإن كان في يمينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك كذا في  
 فتاوى قاضيهان، مثل شيخ الإسلام الزاهد رحمه الله تعالى عمن حلف لا يأكل لحماً وحلف  
 الآخر لا يأكل بصلاً وآخر لا يأكل فلفلاً فاتخذ محشواً جعل فيه هذه الأشياء كلها فاكلها  
 الحالفون كلهم لم يحنت أحد إلا صاحب الفلفل لأن الفلفل لا يؤكل إلا هكذا فانصرفت يمينه  
 إليه، ولو حلف لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام فقالت له دار بخور فاكل لا  
 يحنت لأنه صار ملكاً له ولو لم تغل دار بخور وباقي المسألة يحالها يحنت، رجل له فاليز أمر  
 رجلاً أن يحفظ هذا الفاليز فأباح له أن يأكل منه ما يشاء فحلف هذا الحافظ بطلاق امرأته أن لا  
 يأكل من فاليزه أي فاليز نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستاجر ولا مستعار فاكل من هذا الفاليز  
 الذي أمر بحفظه لا تطلق امرأته إلا إذا كان يضاف إليه الفاليز عرفاً ما بدون ذلك فلا يحنت كذا  
 في الظهيرية، إذا حلف لا يأكل تمرأ فأي نوع من التمر أكله يحنت ولو أكل حبساً يحنت لأن  
 الخيس اسم لتمر يلقى في اللبن حتى ينتفخ فيؤكل وكذلك إذا أكل عصيدة اتخذت من التمر  
 يحنت كذا في الذخيرة، ولو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلفت بتمر فاكل ذلك التمر كنه  
 حنت كذا في الميسوط، ولو حلف لا يأكل تمرأ ولا نية له فاكل قسماً لا يحنت وكذا إذا أكل  
 بسراً مطبوخاً أو رطباً لأن ذلك لا يسمى تمرأ في العرف إلا أن ينوي ذلك كذا في البدائع،  
 حلف لا يأكل من هذا الدقيق فاكل من خبزه أو اتخذ خبيصاً أو خبزاً لقطائف يحنت كذا في  
 جواهر الاخلاطي، وإن أكل عين الدقيق أو عجينه لم يذكر في الكتاب والصحيح أنه لا يحنت  
 كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، وإن عني أكل الدقيق بعينه لم يحنت بأكل الخبز كذا  
 في الكافي، وإذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة وهو ينوي أن لا يأكل حبها صحت نيته حتى لو  
 أكل من خبزها لا يحنت وإن نوى أن لا يأكل مما يتخذ منها صحت نيته أيضاً حتى لا يحنت  
 بأكل عنبها وإن لم يكن له نية فاكل من خبزها لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما يحنت ولو أكل من عنبها حنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة،  
 وإن أكل من سويقها لا يحنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو الظاهر من  
 قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يأكل من هذه الحنطة  
 فزرعها وأكل من غلتها لم يحنت كذا في الجوهرة النيرة، وإذا حلف لا يأكل خبزاً ولا نية له  
 فهذا على خبز الحنطة والشعير وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البلد اتخاذ الخبز منه حتى لو  
 تصور موضع لا يأكل أهله خبز الشعير لا يحنت بأكل خبز الشعير أيضاً ولو أكل خبز الأرز فإن  
 كان من أهل بلد خبزهم ذلك تنصرف يمينه إليه وما لا فلا كذا في الغيط، حلف لا يأكل خبزاً  
 فاكل قرصاً يقال له بالفارسية: كليمجة أو جوز بنجا أو ميسراً فارسيته نواله قال محمد بن مسلمة:  
 لا يحنت في الوجوه الثلاثة واختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن في الجوزينج لا  
 يحنت لأنه لا يسمى خبزاً مطلقاً وصار كما يقال بالفارسية نان زردالو أما في القرص والميسر  
 يحنت لأن القرص خبز مطلق والميسر خبز وزيادة كذا في الفتاوى الكبرى، وإن أكل خبز



انقطاع لا يحنت إلا إذا نواه كذا في الهداية، إذا حلف لا يأكل خبز فلانة فالخائفة هي التي تضرب الخبز في التنور دون التي تمنعه وتهويه للضرب فإن أكل من خبز انثى ضربته حنت ولا فلا كذا في الظهيرية، رجل حلف أن لا يأكل خبزاً فأكّل لريداً لا يحنت في يمينه وكذا لو أكل لا كشة لا يحنت في يمينه، رجل حلف أن لا يأكل مرقّة فأكّل سوس آب أو لعله لا يكون حائشاً، لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما تفتت لا يحنت كذا في فتاوى قاضيخان، ولو أكل العصيدة أو التماح لا يحنت ولو حلف لا يأكل خبزاً فأكّل سنيسقاً يقال بالفارسية سنيسم قال محمد رحمه الله تعالى: ينبغي أن يحنت كذا في الخلاصة، سئل الحنفي رحمه الله تعالى عن حنت لا يأكل خبزاً وتمراً فأكّل أحدهما فقال: لا يحنت ما لم يأكلهما كذا في اليتيمة، ولو حلف لا يأكل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان وأنجزر المشوي إلا أن ينوي كل ما يشوي من بيض وغيره فتعمل نية كذا في الكافي، إن حلف أن لا يأكل راساً فإن نوى الرأس كلها من السمك والغنم وغيرهما فأكل ذلك حنت وإن لم يكن له نية فهو على الغنم والبقرة خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: اليمين اليوم على رؤوس الغنم خاصة كذا في البدائع، وهذا اختلاف عصر وزمان لأن العرف في زمنه فبهما وفي زمنهما في الغنم خاصة وفي زماننا يفتى على حسب العادة كذا في الهداية، ولا يدخل في اليمين رؤوس الجراد والسمك والعصافير بالإجماع وكذا رؤوس الإبل لا تدخل بالإجماع ولو حلف لا يأكل بيضاً ولا نية له فهو على بيض الطير كله الأوز والدجاج وغيره ولا يحنت في بيض السمك إلا أن ينويه كذا في السراج الوهاج، حلف أن لا يأكل طبيخاً إن نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً فهو على اللحم المطبوخ استحساناً قالوا: هذا إذا طبخ اللحم بالماء أما القليّة اليابسة فلا تسمى طبيخاً وإن طبخ اللحم بالماء فأكّل المرقّة مع الخبز ولم يأكل اللحم كان حائشاً كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يأكل من طبخ فلانة فسخت له قدراً طبخها غيرها لم يحنت وإذا قال: أكرز ديك كرم كرده نو بخورم<sup>(١)</sup> فكذا فسخت قدراً طبخها غيرها لا يحنت لأن قوله: كرم كرده تو يراد به عرفاً بخنه تو<sup>(٢)</sup> كذا في المحيط، ولو حلف لا يأكل الحنواء فالأصل في هذا أن الخلوء عندهم كل حلوا ليس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض فليس بحلولاً والمرجع فيه إلى أنعرف فحنت بأكل الخبيص والعسل والسكر والتأطاف والرب والشر وأشبه ذلك وكذا روى المعلى عن محمد رحمه الله تعالى إذا أكل تيناً رطباً أو يابساً لأنه ليس من جنسها حامض فيخلص معنى الخلاوة فيه ولو أكل عنباً حلواً أو بطيخاً حلواً أو رماناً حلواً أو إرجاصاً حلواً لم يحنت لأن من جنسه ما ليس بحلولاً فخلص معنى الخلاوة فيه وكذا الزبيب ليس من جنس لأن من جنسه ما هو حامض وكذا لو حلف لا يأكل خلاوة فهو مثل الخلوء ولو حلف لا يأكل حياً فأكل حب أكل من سمسم أو غيره مما يأكسه الناس عادة يحنت فإن عني شيئاً من ذلك بعينه أو سماء حنت فيه ولم يحنت في غيره ولا يحنت إذا ابتلع نؤلة كذا في البدائع، في الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراماً فاشترى بدرهم غصبه طعاماً فأكله لا يحنت وهو آثم ولو أكل خبزاً أو لحماً غصبه يحنت

(١) إن أكلت من القدر الذي سخت. (٢) لأنه يراد بالتسخين الطبخ.

ولو باع الخبز أو اللحم بزميت فأكله لم يحنت ولو أكل لحم كلب أو قرد أو حداة قال أسد بن عمرو رحمه الله تعالى: لا يحنت وقال نصير: وبه نأخذ وقال الحسن: كله حرام وقال الفقيه أبو الليث: ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراماً مطلقاً ثم قال صاحب الكتاب: ما أحسن ما قال أبو الليث ولو اضطر فاكل الحرام أو الميتة اختلف المشايخ فيه واختار أنه يحنت لأن الحرمة باقية إلا أن الإثم موضوع، وفي فوائد شمس الأئمة الحلواني لو أكل من الكرم الذي دفع معاملة وهو قد حنّف لا يأكل حراماً لم يحنت كذا في الخلاصة، إن غصب حنطة فطبخها إن أعطاه مثلها قبل أن يأكل لا يحنت في يمينه وإن أكلها قبل أداء الضمان وقبل قضاء القاضي عليه حنت في يمينه كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو حلف لا يأكل هذا العنب أو هذه الرمانة فجعل بمضغه ويرمي بتفله وابتلع ماءه لم يحنت لأن هذا لا يسمى أكلاً وإنما يسمى مصاً ولو عصر ماء العنب أو ماء الرمانة ولم يشربه وأكل قشره وحصرمه حنت في يمينه ولو مضغه وابتلعه كذلك يصير أكلاً بابتلاع القشر والحصرم لا بابتلاع الماء، وفي العميون قال إذا حلف لا يأكل هذا العنب ولاكه ورمى بقشره وحصرمه وابتلع ماءه لم يحنت ولو رمى بقشره وابتلع ماءه وحبه حنت وعلل الصدر الشهيد في واقعاته فقال: لأن العنب اسم لهذه الأشياء الثلاثة ففي الوجه الأول أكل الأقل فلا يكون أكلاً للعنب وفي الوجه الثاني أكل الأكثر وللاكثر حكم الكل كذا في المحيط، ولو حلف لا يأكل فاكهة فأكّل عنباً أو رماناً أو رطباً لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يحنت هكذا في الهداية، قال الفقيه أبو الليث: بقولهما نأخذ للفتوى لأنه أظهر ثم الخلاف إذا لم يتو شيئاً، وأما إذا نواها يحنت بالاتفاق كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم، والتين والشمش والتفاح والخوخ والفسطن والإجاص والعناب والكمثرى والسفرجل فاكهة إجماعاً رطبها وبابسها وتينها ونضيجها لا الخيار والقثاء والجزر بالإجماع، والتوت فاكهة وعد الإمام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعد الإمام الحلواني منها، قال الإمام: السمسّم والباقلاء ليسا من الثمار والحاصل أن كل ما يعد فاكهة عرفاً ويؤكل تفكهاً فهو فاكهة وما لا فلا كذا في الوجيز للمكردي، واللوز والجوز فاكهة ذكره في الأصل من جملة الفواكه اليابسة، قالوا: هذا في عرفهم فاما في عرفنا فلا يعد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رحمه الله تعالى: بسر السكر والبسر الأحمر فاكهة كذا في محيط السرخسي، والزبيب والتمر وحبّ الرمان إذا ببس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضيه خان، وهذا بالإجماع هكذا في البدائع، وعن محمد رحمه الله تعالى إذا حلف لا يأكل من فاكهة العام فإن كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنت بأكل اليابس وإن كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحساناً وبه أخذ الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيه خان، من حلف لا ياتدم فكل شيء أصطبغ به فهو إدام كاخلل والزيت والعسل واللبن والزبد والسمن والمرق والملح وما لم يصيغ الخبز مما له جرم كجرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بإدام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: فما يؤكل مع الخبز غالباً فهو إدام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير،

ويقول محمد رحمه الله تعالى أخذ الفقيه أبو الليث قال في الاختيار: وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه: وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق، والحاصل أن ما يصيغ به كالحل وما ذكرنا إدام بالإجماع وما يؤكل وحده غالباً كالبطيخ والعنب والتمر والزبيب وأمثالها ليس إداماً بالإجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والعنب أما يقول فليست بإدام بالاتفاق كذا في فتح القدير، وهذا الخلاف فيما إذا لم يكن له نية فإن نوى فعلى ما نوى إجماعاً كذا في التبيين، والفاكهة ليست بإدام إجماعاً كذا في السراج الرواح، وإذا حلف لا يأكل من كسب فلان فورث المخلوف عليه شيئاً وأكله الحالف لا يحنث ولو اشترى شيئاً أو وهب له شيء أو تصدق عليه بشيء وقبل فأكله الحالف حنث في يمينه، ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئاً الحالف من المخلوف عليه مما اكتسبه المخلوف عليه أو وهب المخلوف عليه ذلك من الحالف وأكله لا يحنث ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاكسب المخلوف عليه مالاً ومات وورثه رجل فأكله الحالف حنث في يمينه وكذلك لو ورثه الحالف فأكل يحنث بخلاف ما لو انتقل إلى غيره بغير الميراث بشراء أو وصية لا يحنث كذا في الذخيرة، ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئاً فمات فلان فأكل من ميراثه حنث فإن مات وارثه فأورث ذلك الميراث فأكل منه الحالف لا يحنث كذا في البدائع، ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأوصى له إنسان فأكل الحالف يحنث ولو وهب المخلوف عليه طعاماً للحالف وقبضه ثم أكل لم يحنث وكذا لو أوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا أرض الجراحات كذا في الخلاصة، رجل معه دراهم فحلف أن لا يأكلها فاشترى بها ديناراً وفلوساً ثم اشترى بعد ذلك بالدينارين أو القلوس طعاماً فأكله قال محمد رحمه الله تعالى: يكون حائثاً في يمينه وإن حلف لا يأكل هذه الدراهم أو الدينارين فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حائثاً وكذا لو اشترى بالدرهم شعيراً ثم اشترى بالشعير طعاماً فأكله لا يكون حائثاً، قال: إذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها ما يؤكل فأكله لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيه خان، حلف أن لا يطعم فلاناً من ميراث والده فورث طعاماً فأطعمه أو دراهم فاشترى بها طعاماً وأطعمه يحنث وإن بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه لا، حلف لا يأكل من ميراث والده شيئاً فمات والده وورث ماله فاشترى به طعاماً فأكله لا يحنث في القياس ويحنث في الاستحسان لأن الموارث هكذا تؤكل في العادة وإن اشترى بالميراث شيئاً ثم اشترى بذلك الشيء طعاماً وأكل لا يحنث، حلف لا يأكل من زروع فلان فأكل منه ما هو عند المزارع أو عند المشتري منه يحنث وإن اشترى منه آخر وبذره فأكل من ذلك الخارج لا يحنث كذا في الوجيز للكردي، إذا حلف لا يأكل من ملك فلان أو مما ملكه فلان فخرج شيء من ملكه إلى ملك غيره وأكله الحالف لا يحنث كذا في المحيط، إذا حلف لا يأكل مما اشترى فلان أو مما يشتري فاشترى المخلوف عليه لنفسه أو لغيره فأكل منه الحالف حنث فإن باعه المخلوف عليه من غيره بامر المشتري له ثم أكل منه الحالف لم يحنث كذا في البدائع، وإذا حلف الرجل لا يأكل لحماً اشتراه فلان فاشترى فلان سخلة وذبحها فأكل الحالف لا يحنث كذا في المحيط، رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المخلوف عليه ثم

أكل الخائف لم يحنث عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يحنث هكذا في شرح الزيارات للعنابي، وإذا حلف لا أكل من طعام يصنعه فلان أو من خبز يخبزه فلان ثم صنعه وباعه وأكل منه يحنث، ولو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه وأكل يحنث، ولو قال: لا أكل طعامك هذا فاهداه له فأكله لم يحنث في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإذا حلف لا يأكل من غلة أرضه فأكّل من ثمن الغلة حنث وإذا نوى أكل نفس ما يخرج منها دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة، رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا نية له فاشترى الخائف من الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخائف من ذلك وأكل لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضيهان، في الأصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكّل من طعام اشتري له فلان مع غيره حنث إلا إذا نوى شراءه وحده كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فأكّل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنث وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان فأكّل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فأكّل من رغيف بينه وبين آخر لا يحنث لأن بعض الرغيف لا يسمى رغيفاً وبعض الخبز يسمى خبزاً، إذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان بينه وبين الأب الخائف حب من خل فأكّل منه يحنث لأنه أكل من مال الابن كذا في المحيط، ولو حلف لا يأكل طعام فلان فأكّل من طعام مشترك بين فلان وبين الخائف لا يحنث كذا في الظهيرية، رجل حلف أن لا يأكل شيئاً من أشياء ولده فتناول في بيت ولده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: لا يحنث في يمينه وقال القاضي الإمام أبو علي التنسفي: يكون حائثاً في يمينه، وقال الفقيه أبو بكر البلخي: إن كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمثلها كان حائثاً وإلا فلا كذا في فتاوى قاضيهان، حلف لا يأكل طعام فلان فإنه يقع على الطعام الموجود والذي سيحدث كذا في السراجية، ولو حلف لا أكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره فأكّل حنث ولو قال: من رمانة اشتراها فلان لم يحنث، ولو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة أو وهبته له فباعه وأكل ثمنه لا يحنث، ولو باعت بنفسها فدفعت الثمن إليه فأكّل منه حنث، ولو وهبت الثمن لابنها أو لاجنبي ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئاً لا يحنث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يأكل من طبخ فلان فطبخ هو وآخر فأكّل الخائف منه حنث لأن كل جزء منه يسمى طبخاً وكذلك من خبز فلان فخبز هو وآخر، ولو قال من قدر طبخها فلان فأكّل ما طبخاه لم يحنث لأن كل جزء من القدر لا يسمى قدراً كذا في الاختيار شرح المختار، حلف بالفارسية لا يأكل من: چیز<sup>(١)</sup> فلان فتناول من ماء جمّد المخلوف عليه لا يحنث لأن أوهم الناس لا تسبق إلى هذا إلا يرى أنه لو أكل من قشر بطيخه أو من كسرة خبزه بالفارسية نان ریزه<sup>(٢)</sup> وجد على باب داره لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى، حلف أن لا يأكل شيئاً مما حمل فلان يعني أورده فلان<sup>(٣)</sup> فأكّل من جمّد حمله فلان قالوا: يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يأكل من مال ختنه شيئاً فدفع إليه عجيناً من عجينة ختنه فجعل في عجينة آخر فخبزه وأكل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من

(١) تفسيرها بالعامة: حاجته. (٢) فئات الخبزه. (٣) مما يأتي به فلان.

شرايه أو لا يأكل من ملحه فاخذ ماء وملحاً وجعلهما في الصعين لا يحنت كذا في الخلاصة، لا يأكل من خبز خنته فساغر الحنن وخلف لامراته النفقة فأكل منه إن كان الحنن أفرز لها النفقة لا يحنت وإن لم يفرز فقال كلي من طعامي ما يكفيك فأكل منه يحنت كذا في الوجيز للكردي، ولو حلف لا يأكل من مال أبيه فمات الأب فورثه الخالف وأكل لا يحنت الخالف وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان، ولو زاد بعد موته يحنت كذا في الوجيز للكردي، إذا حلفت المرأة أن لا تأكل من أطعمة ابنتها وقد كان الابن بعث إليها من الأطعمة قبل اليمين فأكلت ذلك لا يلزمها الحنث قيل: هذا إذا لم يكن لها نية فإذا نوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل اليمين تحنت بأكله لأنها نوت الإضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يأكل مع فلان طعاماً فأكل هذا من إناء وهذا من إناء آخر لا يكون حائثاً ما لم يأكل من إناء واحد كذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف لا يأكل من مال فلان فتناهدا وفارسيته سيم برا فكنده ندو جيزي خريد ندو خوردد<sup>(١)</sup> لا يحنت في يمينه لأنه في العرف يسمى أكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الكافي، رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل فلفل فلان في قدر طبخت امرأته وأكل الخالف، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: حنث في يمينه إلا أن يكون بينهما سبب يدل على غير هذا، حلف أن لا يأكل من كرم فلان شيئاً هذه السنة قالوا: تقع يمينه على اثني عشر شهراً قال مولانا رضي الله عنه: وينبغي أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضيهان، رجل قال: والله لا أكل ما يجيء به فلان يعني ما يجيء به من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤكل فذبح الخالف إلى المحلوف عليه لحماً لطبخه فطبخه وألقى فيه قطعة من كرش بقر ثم فار القدر به فأكل الخالف من المرق قال محمد رحمه الله تعالى: لا أراه يحنت إذا ألقى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده ويتخذ منه مرقه لقلته وإن كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقه فإنه يحنت وقد قال محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا أكل مما يجيء به فلان فجاء فلان بلحم فشواه وجعل تحته أرزاً للخالف فأكل الخالف من جودابه حنث وكذلك لو جاء المحلوف عليه بحمص فطبخه فأكل الخالف من مرقه وفيه طعم الحمص حنث وكذلك لو جاء برطب فسال منه رب فأكل منه أو جاء بزيتون فعصر فأكل من زيتته حنث كذا في البدائع، إن حلف لا يأكل طعاماً ما من طعام فلان فأكل من خله أو زيته أو ملحه أو أخذ منه شيئاً فأكله بطعام نفسه حنث وإن أخذ من نبيذه أو مائه فأكل به خبزاً لم يحنت كذا في الجوهرة النيرة، وإذا حلف على حنطة لا يأكلها فأكلها مع غيرها من الحيات أو حلف على شعير فأكله مع غيره من الحيات إن أكل حنطة حنث فإن كانت الغلبة للمحلوف عليه يحنت وإن كانت الغلبة لغير المحلوف عليه لا يحنت وإن كان سواء فالقياس أن يحنت وفي الاستحسان لا يحنت، وإن أكل حبة حبة حنث على كل حال كذا في الذخيرة، وإذا حلف لا يأكل طعاماً أو حلف لا يشرب إلا بإذن فلان فأذن له فهذا على شربة أو لقمة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات، إذا حلف لا يأكل طعاماً ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنت ومتى عقد يمينه على فعل فأتى بما هو دونه

لم يحنث وإن أتى بما هو فوقه حنث كذا في المبسوط، إذا حلف لا يذوق طعاماً أو شرباً فأدخله في فيه حنث فإن قال أردت بقولي لا أذوقه لا أكله أو لا أشربه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع، وإن قال: لا أذوق طعاماً ولا شرباً فذاق أحدهما حنث وكذلك لو قال: لا أكل كذا ولا كذا وكذلك لو أدخل حرف أو بينهما كذا في المبسوط، ولو قال: والله لا أذوق طعاماً وشرباً فذاق أحدهما لا يحنث قال أبو القاسم الصغار: يحنث في يمينه، وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: ينوي في ذلك فإن لم ينو شيئاً لا يحنث بأحدهما وعليه الفتوى، رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل خبزاً عجن بخمر قال شدد رحمه الله تعالى: لا يحنث في يمينه كما لو حلف أن لا يذوق الزيت فأكل خبزاً عجن بزيت لا يحنث، ولو حلف أن لا يذوق في منزل فلان طعاماً ولا شرباً فذاق فيه شيئاً فأدخله فمه ولم يصل إلى جوفه كان حائثاً وهو على الذوق وإن كان قال له رجل: تغدّ عندي اليوم فحلف أن لا يذوق في منزله طعاماً ولا شرباً فإن هذا يكون على الأكل لا على الذوق كذا في فتاوى قاضيهان، حلف أن لا يذوق الماء فتعوض للصلاة لا يحنث كذا في الخلاصة، إذا حلف لا يذوق هذه الخمر فصارت خللاً فشرب منه لم يحنث فإن نوى ما يكون من ذلك حنث هكذا في الجوهرة النيرة، إذا حلف لا يتغدى فالغداء الأكل من طلوع الفجر إلى الظهر والعشاء من صلاة الظهر إلى نصف الليل كذا في الهداية، حلف أن لا يتغدى اليوم فأكل بعد نصف النهار لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيهان، قال الخجندی: هذا في عرفهم أما في عرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر ثم الغداء والعشاء عبارة عن الأكل الذي يقصد به الشبع في العادة في كل بلد في غالب عاداتهم فما كان عندهم غداء انعقدت عليه اليمين وإلا فلا ولهذا قالوا: في أهل الحضرة إذا حلقوا على ترك الغداء فشربوا اللبن لم يحنثوا ولو حلف البدوي لا يتغدى فشرب اللبن حنث قال أبو الحسن: إذا حلف لا يتغدى فأكل غير الخبز من قمر أو أرز أو فاكهة أو غير ذلك حتى شبع لم يحنث ولم يكن ذلك غداء وكذلك لو أكل لحماً بغير خبز لم يحنث، وغداء كل بلد ما يتعارفونه ويشترط في الغداء أن يكون أكثر من نصف الشبع حتى لو قال لامته: إن لم تتعشى الليلة فعبدي حر فأكلت لقمة أو لقمتين فليس هذا بعشاء ولا يبر حتى فأكل أكثر من نصف شبعها كذا في السراج الوهاج، حلف في رمضان أن لا يتعشى الليلة فأكل بعد انتصاف الليلة لا يحنث كذا في الوجيز للمكردي، لو حلف أن لا يتسحر فبحنث بالاكل من نصف الليل إلى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين، المساء مساءً أحدهما ما بعد الزوال والآخر ما بعد غروب الشمس فأيهما نوى صحت نيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا نية له فهو على غيبوبة الشمس لأنه لا يمكن حمل اليمين على المساء الأول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير، ذكر المعلى عن محمد رحمه الله تعالى قوله: لياتينه ضحوة فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة إلى نصف النهار كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى: ولو حلف لا يصبح فالتصبح عندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الأكبر فإذا ارتفع الضحى الأكبر ذهب وقت التصبح كذا في البدائع، ليغدبه اليوم بالف أو إن لم أعق عبداً أشتره

بألف أو إن لم تغزلي اليوم قطناً بألف فاشتري ما يساوي درهماً بألف فغداً أو اعتقه أو غزله برّ كذا في الوجيز للكردي، ولو قال: إن تغديت برغيفين فعبدني حر فتغدي اليوم برغيف والغد برغيف القياس أن يحث عملاً بإطلاق اللفظ كما في المعين بأن قال: إن تغديت بهذين الرغيفين وهناك إذا تغدي اليوم بأحد الرغيفين والغد بالرغيف الآخر يحث في يمينه وفي الاستحسان لا يحث في يمينه وإن نوى التفرق في هذا كان كما نوى، ولو قال: إن أكلت رغيفين أو إن أكلت هذين الرغيفين فعبدني حر فاكلهما معاً أو متفرقاً حث في يمينه قياساً واستحساناً كذا في المحيط في باب اليمين ما يقع علي البعض وما يقع على الجماعة، ولو عقد اليمين على الغذاء واستثنى منه الخبز فما يؤكل تبعاً للخبز ولا يؤكل مقصوداً كالحل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وإن كان يؤكل مقصوداً ولا يؤكل تبعاً عادة كالخبز والأرز يحث ولا يصير مستثنى وإن كان يؤكل مقصوداً ويؤكل تبعاً للخبز عادة كالسمك واللحم واللبن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يصير مستثنى تبعاً للخبز ولا يحث، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يصير مستثنى ويحث إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل إن أكلت اليوم إلا رغيفاً فعبدته حر فاكل رغيفاً ثم أكل بعده فاكهة أو تمر أو خبيصاً أو أرزاً يحث فإن قال عني الاستثناء من الخبز صدق ديانة لا قضاء ثم يحث بأكل الفاكهة والتمر سواء أكلها بعد الرغيف أو معه وكذا لو قال: إن تغديت إلا برغيف فتغدي برغيف ثم أكل فاكهة أو تمرأ حث وكذا إن أكل خبيصاً قال مشايخنا: إنما يحث بأكل هذه الأشياء بعد الرغيف إذا أكل هذه الأشياء في فور أكل الرغيف أما إذا أكلها وحدها بعد انقطاع فور الرغيف لا يحث لانه لا يسمى متغدياً بها ولا يتعارف أكلها تغدياً فإن نوى الخبز خاصة صدق ديانة لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للمحصري في باب الحث في اليمين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره، فإن كان قبل ذلك كلام يستدل به على يمينه بأن قبل له: إنك تأكل اليوم رغيفين فقال: عبده حر إن أكل اليوم إلا رغيفاً فهو على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف وبأكل بعده تمرأ لا يحث في يمينه ويقيد يمينه بالارغفة ولو قال: إن أكلت اليوم أكثر من رغيف فعبدني حر فهذا على الخبز حتى لو أكل بعد الرغيف تمرأ أو فاكهة لا يحث وصار تقدير يمينه إن أكلت اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعبدني حر ولو قال هكذا كان يمينه على الخبز خاصة فهاتنا كذلك والذي ذكرنا في قوله إلا رغيفاً فكذا في قوله غير رغيف وسوى رغيف كذا في المحيط في باب الاستثناء، رجل قال: إن لبست أو أكلت أو شربت فامرأتني طالق وقال: عني طعاماً دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية، ولو قال: إن لبست ثوباً أو أكلت طعاماً وقال: عني به طعاماً دون طعام أو ثوباً دون ثوب دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان، إذا حلف لا يشرب من دار فلان فاكل منها شيئاً قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته: المختار عندي أنه لا يحث إلا أن ينوي جميع المأكولات والمشروبات كذا في المحيط، قال بالفارسية: از خانه فلان هیچ چیز نخورم<sup>(١)</sup> يتناول المأكول والمشروب كذا في فتاوى قاضيخان،

إن حلف لا يشرب مع فلان شرباً فشرها في مجلس واحد من شراب واحد حث وإن كان الإناء الذي يشربان فيه مختلفاً وكذا لو شرب الخائف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فإن نوى شرباً واحداً أو من إناء واحد يصدق قضاء كذا في المدائع، رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشر في داره مرة وفي بستانه مرة قالوا: إن كانت الضيافة واحدة كان حائثاً، رجل حلف أن لا يشرب ماء فشر ماء القلبة لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل حلف أن لا يشرب لبن بقره فلان فماتت بقرته ولها عجولة فكبرت فشر من لبنها لا يحث كذا في الخلاصة، حلف لا يشرب الماء ولا نية له يحث بأي قدر شرب وإن نوى الكل صبح ولا يحث أبداً كذا في المحيط، إذا حلف لا يشرب شرباً ولا مية له فأي شراب شربه من ماء أو غيره يحث هكذا ذكر في إيمان الأصل، وفي حيل الأصل إذا حلف لا يشرب الشراب ولا نية له فهو على الخمر قال شمس الأئمة الحلواني: فإذا في المسئلة روايتان كذا في الذخيرة، قال الشيخ الإمام السرخسي: هذا بالعربية فأما بالفارسية فيشع على الخمر قال رضي الله تعالى عنه: المختار للفتوى ما قاله في الحيل كذا في الخلاصة، ولو قال: لا أشرب اليوم يحث بكل شيء شربه حتى الخل والنسمن كذا في الوجيز للمكردي، ولو حلف لا يشرب لبناً فصب الماء في الفين فالأصل في هذه المسئلة وأجناسها أن الخائف إذا عقد يمينه على مائع فخلط ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه إن كانت الغلبة للمحذوف عليه يحث وإن كانت الغلبة لغير المحذوف عليه لا يحث وإن كانا سواء فالقياس أن يحث وفي الاستحسان لا يحث وفسر أبو يوسف رحمه الله تعالى الغلبة فقال: أن يستبين نون المحذوف عليه ويوجد طعمه، وقال محمد رحمه الله تعالى: تعتبر الغلبة من حيث الأجزاء هذا إذا اختلط الجنس بغير الجنس أما إذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن بخلط بلبن آخر فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والأول سواء يعني يعتبر الغالب غير أن الغلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها هاهنا فيعتبر بالتقدير، وعند محمد رحمه الله تعالى يحث هاهنا بكل حال، قالوا: هذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط أما ما لا يمتزج ولا يختلط كالدهن وكان الخلف بالدهن فيحث بالاتفاق، وفي القدوري إذا حلف على قدر من ماء زمزم لا يشرب منه شيئاً فصب في ماء آخر حتى صار مغنوباً وشرب منه يحث عند محمد رحمه الله تعالى ولو صبه في بئر أو حوض فشر من ماء لا يحث كذا في الظهيرية، ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء العذب فصبه في ماء مائع فغلب المائع فشره لا يحث وكذا لو حلف على المائع فصبه على العذب كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل حلف لا يشرب خمرًا فمزجها بغير حشمها كالكنى<sup>(١)</sup> والأخمسة وشرب يعتبر ذلك بالغالب كذا في الخلاصة، حلف لا يشرب النبيذ فاختار أنه يقع على المسكر من ماء العنب شيئاً كان أو مطبوخاً كذا في الوجيز للمكردي، إذا حلف: سيكي نخورم<sup>(٢)</sup> فالصحيح أن اسم سيكي يقع على المسكر من ماء العنب لا غير شيئاً كان أو مطبوخاً كذا في المحيط، وفي الخانية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية، ونو قال: مي نخورم ويدست نكيرم<sup>(٣)</sup>

(١) إلا خمسة هي البوزة المتخذة من الخبث. (٢) لا أشرب خمرًا. (٣) لا أشرب خمرًا ولا أمسكها



وحلف عليه فآخذ بيده ونقل إلى مكان آخر إن لم ينو عند اليمين الشرب يحنث في الصحيح كذا في الوجيز للكردري، أما اسم الخمر وفارسيته مي الصحيح أن هذا على النسيء من ماء العنب لا غير، وإذا قال مستكره نخورم<sup>(١)</sup> فقد قيل: إن يمينه لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحيح أنه يعتبر فيه العرف إن كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الأشياء مستكره يحنث في يمينه وما لا فلا، إذا حلف لا يشرب نبيذ زبيب فشرب نبيذ<sup>(٢)</sup> كشمش يحنث في يمينه، إذا حلف لا يشرب شراباً يسكر منه فصب شراباً يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشرب منه ذكر في فتاوى أهل سمرقند أن هذا المخلوط إن كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحنث وإذا عقد يمينه على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب فيمينه على شرب ما يخرج منه يمينه فيما ذكر في المنتقى إذا حلف لا يشرب من هذا الثمر فشرب من نبيذه يحنث في يمينه وهذا هو الأصل في تخريج جنس هذه المسائل كذا في المحيط، رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا: إن دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثاً فإن شرب بعد ذلك كان حائثاً ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنث كذا في فتاوى قاضخان، حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الخالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحنث كذا في الذخيرة، حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الخالف يجلس في حانوت المخلوف عليه فاشترى الخالف كوزاً ووضع في حانوت المخلوف عليه ليلاً فاستقى أجبر المخلوف عليه الماء من النهر في ذلك الكوز ووضع في حانوت المخلوف عليه ليلاً فلما أصبح الخالف دعا بالكوز وشرب الماء فإن كان الخالف اشترى الكوز لهذا احتياله منه كيلاً يحنث أرجو أن لا يحنث لأنه حينئذ يصير الأجبر عاملاً للخالف فيصير شارباً ماء نفسه كذا في الخلاصة، رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب الخمر في كرومها أو ضياعها قالوا: إن شرب في عمران القرية أو كروم متصلة بالقرية حنث وإلا فلا كذا في الظهيرية، قال إن شربت أو قمرت فعبدي كذا يحنث بأحدهما وينتهي اليمين وفي قوله: والله أكر شراب نخورم وفمار بكنتم يحنث بفعل أحدهما، ولو قال: تأكل سرخ نه نبيذ شراب نخورم ينصرف إلى وقت الورد الأحمر إذا لم ينو حقيقة الرؤية، حلف لا يشرب دواء فشرب لبناً أو عسلأ لم يحنث، حلف لا يشرب من هاتين الشاتين فشرب من إحداهما حنث كذا في السراجية، رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر ما دام ببخارى فخرج إلى قصر الخجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إن نوى بقوله ما دام ببخارى إقامة السكنى وكانت السكنى ببخارى كان حائثاً، وإن نوى إقامته ببغده فإذا خرج إلى قصر الخجوس لا ينفى اليمين وإن لم تكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضخان، رجل قال إن شربت المسكر نصير امرأته مطلقة وبصير عبدي حرأ فشرب المسكر بعد ذلك طلقت امرأته وعتق عبده ولا يصدق أنه لم يرد به الطلاق والعناق وإنما أراد دفع أصحابه عن نفسه، حلف أن لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر فقالت له امرأته: أربعة أشهر فقال الزوج: أربعة

(١) لا أشرب مستكرهأ، (٢) قوله كشمش: هو بالكسر عن صفار لا عجم له البن من العنب وأقل قبضاً وأسهل خروجاً كما في القاموس أحد مصححه بحراري.

أشهر كبير فقد قيل: تصير المدة أربعة أشهر وقيل: لا تصير المدة أربعة أشهر وهذا بناءً على أن الحالف إذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يشدد على نفسه أنه يلتحق بيمينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وإذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه ثم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشديداً عليه أو توسعة عليه فقيل تشديد من حيث أنه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الأصح كذا في المحيط والذخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير: إذا حلف لا يشرب من الفرات أبداً فشرب منه اغترافاً أو من إناء لا يحث في يمينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من الفرات كرعاً وعندهما يحث وعندهما إذا شرب كرعاً هل يحث لم يذكر هذه المسألة في الكتاب، وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا: لا يحث وبعضهم قالوا: يحث في يمينه وهذا إذا لم تكن له نية، وإن نوى الكرع صحت نيته على قولهما في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى، وإن نوى الاغتراف صحت نيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدق القاضي هذا إذا شرب من الفرات كرعاً أو اغترافاً فاعا إذا شرب من نهر آخر يأخذ الماء من الفرات كرعاً أو اغترافاً فلا يحث في يمينه عندهم جميعاً في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة، ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ من الفرات كرعاً أو اغترافاً يحث عندهم كذا في شرح الجامع<sup>(١)</sup> الكبير للخصيري، ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب منها بإناء لم يحث حتى يضع فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحث يشربه فإن شرب من ماء وادّ سال من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك أو شرب من ماء مطر مستنقع في قاع حث كذا في السراج الوهاج، ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر إلى دجلة فآخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحث كذا في البحر الرائق، ولو حلف لا يشرب ماء قرناً أو من ماء فرات فشرب ماء عذباً من دجلة أو من نحوها كان حائثاً كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال أيكم شرب ماء هذا النهر فهو حر فشربوه عتقوا، ولو قال أيكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء بحال يمكن شربه لواحد دفعة أو دفعتين فشربوا جميعاً لم يعتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري، ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحث بالإجماع، ولو قال: من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حث بالإجماع، وكذا لو قال: من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل إلى حب آخر، ولو قال: لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بإناء حث إجماعاً كذا في فتح القدير، ولو حلف لا يشرب من هذا الإناء فهو على الشرب بيمينه كذا في الاختيار شرح المختار، من قال: إن لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامراته طالق وليس في الكوز ماء لم يحث فإن كان فيه ماء فأهريق قبل الليل لم يحث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: حث في ذلك كله إذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف إذا كان اليمين بالله

(١) قوله يحث عندهم كذا في شرح الجامع إلخ: كذا بالأصل ونظيره مع الحكم قبله بعدم الحث والمسألة واحدة وحرر أحمد مصححه.

تعالى كذا في فتح القدير، ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم أو الشهر أو الجمعة كذا في البحر الرائق، ولو كانت اليمين مطلقة ففي الوجه الأول لا يحث عندهما رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحث في الحال وفي الوجه الثاني يحث في قولهم جميعاً كذا في الهداية، إذا قال: إن لم أشرب ما في هذا الكوز أو ما في هذا الكوز الآخر من الماء اليوم فأمراني طالق فأهريق أحدهما بقي اليمين على الآخر في قولهم، وإذا بقي اليمين عندهم فإن شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بر عندهم وإن لم يشرب قبل الليل حث عندهم ولو كان أحد الكوزين لا ماء فيه فيمينه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يمينه عليهما يريد به على أحدهما فإن شرب الماء بر في يمينه ولو لم يشرب حث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الإيلاء، في الغاية إن حلف أن لا يشرب من هذا الحب فإن كان مملوءاً فهذا يقع على الكرع لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما على الكرع والاعتراف جميعاً وإن كان غير مملوء فعلى الاعتراف بالإجماع، ولو حلف لا يشرب من هذه البئر أو من ماء هذه البئر فهو على الاعتراف حتى لو استسقى منها فشرب حث كذا في السراج الوهاج، وإن تكلف في هذه الصور وكرع من أسفل البئر أو من أسفل الحب فالصحيح أنه لا يحث، رجل حلف ليشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان بارأ، سفل عمن حلف لا يشرب خمراً ولا مثلاً ولا كذا من الأثرية فشرب واحداً منها قال: يحث كذا في التتارخانية، ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فأجحد فأكله لا يحث وإن ذاب فشرب حث كذا في الخلاصة، حلف لا يشرب بغير إذن فلان فأعطاه فلان بيده وناوله ولم يأذن له باللسان وشرب ينفي أن يحث لأنه ليس بإذن، ولو قال الرجل: إن لم أذهب بك الليلة إلى منزل فلان ولم أسقك خمراً فأمراته كذا فذهب به إلى منزل فلان ولم يسقه الخمر حث وسئل الشيخ الإمام لجم الدين رحمه الله تعالى عمن قال: أنا أتخذ أعتاب هذا الكرم خمراً في هذا الحريف وأشربها مع أصحابي ولا أذهب بها إلى منزلي وإن ذهبت بها إلى منزلي فأمراته كذا فاتخذ الأعتاب كلها خمراً وشرب بعضها مع أصحابه هناك وحمل غيره بغير أمره بقيتها إلى بيته قال: إن كان مراده أن لا يحمل كلها إلى بيته بنفسه لا يحث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير أمره وإن كان مراده أن يشرب الكل هناك ولا يترك شيئاً للحمل إلى بيته يحث وإن لم يكن له نية فكذلك يحث، رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس كذا في الظهيرية، رجل حلف أن لا يشرب عصيراً فعصر حبة عنب أو عنقوداً في حلقه لا يكون حائشاً ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائشاً ولو قال: لا يدخل العصير في حلقني كان حائشاً في الوجهين، قال مولانا رضي الله عنه: وهذا في عرفهم أما في عرفنا فينفي أن لا يكون حائشاً لأن ماء العنب لا يسمى عصيراً في أول ما يعصر، رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء: إن شربت هذا الماء أو وضعت أو صببته أو أعطيت إنساناً فانت طالق قالوا: ترسل فيه ثوباً أو قطناً حتى ينشف الماء قال مولانا رضي الله عنه: وهذا إذا قال في يمينه أو شيئاً منه وإن لم يقل أو شيئاً منه فشربت البعض

وصبت البعض لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيهان، إذا عقد يمينه على شرب مشروب بعينه وهو يقدر على شربه بدفعة واحدة لم يحث بشرب بعضه وإن كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط، حلف لا يشرب دواء فشرب لبناً أو عسلاً لم يحث كذا في السراجية، قال في المنتقى: والحاصل أنه ينتظر في هذا إلى تسمية الناس فكل شيء يسميه الناس دواء إذا نظروا إليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه وإن تداوى به الحالف كذا في المحيط في فصل الأكل، حلف بالله لأمسن السماء أو لأطيرن في الهواء أو لأحوكن هذا الحجر ذهباً فلما فرغ حثت وهو آثم أيضاً لأنه حلف بما لا يقدر على فعله غالباً فكان معرضاً الاسم للثبوت كذا في التمرقاشي، أما إذا وقت اليمين فقال لأصعدن السماء غداً لم يحث حتى يمضي ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه إذ لا حث كذا في فتح القدير.

### الباب السادس في اليمين على الكلام

لو حلف لا يكلم فلاناً فهو على المستقبل مفصلاً عن يمينه حتى لو قال: إن كلمتك فعيده حر فاذهب من عندي موصلاً أو قال: يا فلان موصلاً لم يحث كذا في العتبية، قال: إن كلمتك فانت طالق فاذهبي أو فقومي لا يحث بقوله فاذهبي أو فقومي لأنه متصل باليمين وهذا لأن قوله لا يكلمه أو إن كلمتك يقع على الكلام المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الأول وقوله فاذهبي أو فقومي وإن كان كلاماً حقيقاً فليس بمقصود باليمين فلا يحث به، وكذا إذا قال واذهبي فإن أراد به كلاماً مستأنفاً يصدق وإن أراد بقوله فاذهبي الطلاق فإنها تطلق بقوله فاذهبي ويقع عليها تطليقة أخرى باليسين لأنه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاماً مبتدأ فيحث كذا في البدائع، ولو قال: اذهب حث ولو قال عقيب اليمين: وانت طالق حث ولا يحث بالكتابة والرسالة والإشارة، وكذا إذا سلم عن الصلاة وفلان على جنبه كذا في العتبية، ولو حلف لا يكلم إلا بإذنه فاذن له ولم يعلم بالإذن حتى كلمه حث كذا في الكافي، ولو حلف لا يتكلم ولا نية له فصلى وقرا فيها أو سبى أو همل لم يحث استحساناً وأما إذا قرأ خارج الصلاة وسبى وهمل فيحث في يمينه عند علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: إن عقد يمينه بالفارسية لا يحث بالقراءة والتسبيح خارج الصلاة أيضاً للعرف فإنه يسمى قارئاً ومسبوحاً لا متكلماً وعليه الفتوى كذا في الكافي، لو حلف أن لا يتكلم وكبر في الصلاة أو دعا لا يحث وإن كبر أو دعا خارج الصلاة حث إن كانت اليمين بالعربية وإن كانت بالفارسية لا يحث في الصلاة ولا في غيرها هكذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف لا يكلم فلاناً فاقتردى الحالف بالملحوف عليه فسها بالملحوف عليه فسبى له الحالف لم يحث كذا في المحيط، ولو أم الحالف قوماً فيهم بالملحوف عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحث بالتسليمة الأولى ولا بالثانية هو المختار هذا إذا كان الحالف إماماً فإن كان الحالف مؤمناً قالوا: لا يحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولو كان بالملحوف عليه إماماً والحالف مقتدياً به ففتح على الإمام لا يحث في يمينه، ولو علمه القرآن في

غير الصلاة حنث في عرفهم كذا في فتاوى قاضيهان، حلف لا يكلم فلاناً فقرأ عليه كتاباً فكتبه قال: إن قصد الإملاء عليه فإني أخاف عليه الحنث كذا في الحاوي، ولو حلف لا يكلم فلاناً فناداه الخائف من بعيد فإن كان بحيث لا يسمع صوته لا يحنث وإن كان البعد بحيث يسمع صوته يحنث وكذا لو كان المحلوف عليه نائماً فناداه الخائف فإن يوقظه حنث وإن لم يوقظه ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يحنث هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، وهو الذي عليه مشايخنا رحمهم الله تعالى وهو المختار كذا في التهر الغائق، ولو مر الخائف على جماعة فيهم المحلوف عليه فسلم الخائف عليهم حنث وإن لم يسمع المحلوف عليه كذا في فتاوى قاضيهان، فإن نرى القوم دونه لم يحنث فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع، ولو سلم على قوم فلان فيهم حنث وإن لم يعلم ولو استثناه بأن قال السلام عليكم إلا على فلان لم يحنث ولو قال: إلا على واحد وعنه صدق كذا في العتائية، حلف لا يكلم فلاناً ففرغ فلان الباب فقال الخائف: كيست<sup>(١)</sup> أو قال: كيست ابن<sup>(٢)</sup> أو قال: كيست آن<sup>(٣)</sup> قال بعضهم: لا يحنث إلا أن يقول: كفي تو<sup>(٤)</sup> هو المختار كذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف لا يكلم فلاناً ثم إن المحلوف عليه ناداه فقال: لبيك أو قال: لبي يحنث في يمينه كذا في المحيط، في التجريد لو قال: من هذا بعد ما دق الباب يحنث، ولو قال له: مائده شدي<sup>(٥)</sup> فقال: خرب آمت أو نعم أو آري يحنث هكذا في الخلاصة، في الفتاوى: حلف لا يكلم فلاناً فنادى فلان رجلاً آخر فقال الخائف لبيك يحنث وكذا لو قال بالفارسية: لبي بغير كاف كما هو عرف العامة كذا في الغيائية، في مجموع التوازل إذا حلف لا يتكلم امرأته فجاءته امرأته وهو يأكل الطعام فقال لها: ها حنث في يمينه كذا في المحيط، حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيها غيرها فقال: من وضع هذا أو ابن هذا حنث وإن كان غيرها فيها لا ولو قال: لبت شعري من فعل كذا لم يحنث وإن لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة، من حلف لا يكلم فلاناً وكلم بعبارة لم يعرفه فلان يلزمه الحنث كذا في المحيط، شتم المحلوف عليه إنساناً فأراد الخائف أن يمنعه فلما قال الخائف من<sup>(٦)</sup> تذكر يمينه فسكت لا يحنث لأن هذا انقذر غير مفهوم فلا يكون كلاماً، شتم المحلوف عليه أبا الخائف فقال الخائف: لا بل أنت حنث كذا في فتاوى قاضيهان، قالوا: فيمن حلف لا يكلم فلاناً فكلم غيره وهو يقصد أن يسمعه لم يحنث كذا في خزانة المفتين، حلف لا يكلم فلاناً فكلم مع الخدار وقال: يا حائط كذا وكذا لا يحنث وإن كان غرضه إسماع فلان وبه يفتى كذا في الفتاوى الصغرى، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل قال: امرأته طالق إن تزوجت النساء أو اشتريت العبيد أو كلمت الرجال أو الناس فتزوج امرأة أو كلم رجلاً أو اشتري عبداً يحنث، ولو قال: لا أكلم المساكين أو الفقراء فكلم واحداً منهم يحنث، ولو نوى جميع الرجال أو النساء بصدق ولا يحنث أبداً، ولو قال: إن تزوجت نساء أو اشتريت عبيداً أو كلمت رجلاً لا يحنث إلا بشراء ثلاثة أعبد ونحوه، ولو نوى جنس العبيد والنساء بصدق ويحنث بشراء عبد واحد كذا في شرح الجامع الكبير

(١) من. (٢) من هذا. (٣) من ذلك. (٤) من أنت. (٥) صرحت واقفاً. (٦) أصل هذه الكلمة مكن أي

لا تفعل ولم ينطق بها الخائف بشماها وترك الحرف الأخير لشذوذه اليمين.

للحصيري، وله نية ما زاد على الثلاث ولا يكون له نية المشي كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث باليعة والجملة، ولو حلف لا يكلم بني آدم فكلم واحداً منهم يحنث وإن عني به الكل لا يحنث أبداً ويكون مصداقاً فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء أيضاً كذا في البدائع، قال: لا أكلم عبد فلان هذا فباع فلان عبده فكلم الخائف لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان، لو حلف لا يكلم عبد فلان فإن نوى عبداً بعينه فهذا وقوله عبد فلان هذا سواء وإن لم يكن له نية فإن تكلم مع عبد فلان وكان موجوداً وقت اليمين وقت الحنث حنث بالإجماع وإن كلم مع عبد فلان وكان موجوداً وقت اليمين دون الحنث لا يحنث في قولهم جميعاً وإن كان موجوداً وقت الحنث دون وقت اليمين حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي، قال أبو بكر: حلف أن لا يكلم عبد فلان فكلم عبد المضاربة فيه ربح أولاً لا يحنث إجماعاً هكذا في الحاوي، رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاف لا يحكم الملك فتزوج فلان بعد اليمين أو ولد له ولد بعد اليمين فكلمه الخائف لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان، وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة فكلمها الخائف حنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قولهما كذا في التارخانية، وإن كلم امرأة أبانها فلان بعد يمينه أو كلم رجلاً عاداه فلان بعد يمينه لا يحنث الخائف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإن كان الخائف قال في يمينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلم بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم، حلف لا يكلم عبيد فلان فهو على الثلاثة فيما ذكره في ظاهر الرواية، إذا كلم ثلاثة من عبيده العشرة حنث وإن كلم اثنين منهم لا يحنث ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضيخان، ولو نوى الجمع صدق هو الصحيح كذا في العتابة في فصل الماكول والمشروب، ولو حلف لا يكلم زوجات فلان أو لا يكلم أصدقاء فلان لا يحنث في يمينه ما لم يكلم الكل ممن سمى كذا في المحيط، ولو حلف لا يكلم إخوة فلان أو بني فلان لا يحنث ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضيخان، قال لا أكلم إخوة فلان والأخ واحد فإن كان يعلم يحنث إذا كلم ذلك الواحد وإن كان لا يعلم لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى، رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فكلمه بعد ما باع الطيلسان حنث بالإجماع وإن كلم مشتري الطيلسان لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان، ولو قال: إن كلمت فلاناً فعلي من الإيمان ما شاء فلان فكلم فلاناً وشاء الرجل أن يلزمه من الإيمان ثلاثة أو أقل أو أكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط، لو حلف لا يحوم حوم فلان بالفارسية بكردوي نكرودم هذا بمنزلة قوله لا أكلم فلاناً كذا في الخلاصة، روي عن محمد رحمه الله تعالى لو قال إن كلمت فلاناً فهو حر أو هذا فكلمه قال هو مخبر في إيقاعه على أيهما شاء ولو قال إن كلمت فلاناً فكل عبد أملكه أو أمة أملكها حر فكلمه قال هو عليهما يعتق كل عبد بملكه وكل أمة بملكها، ولو قال: إن كلمت فلاناً فعلي حجة أو عمرة فهو مخبر كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وشاجرها وقالت له: الصهرة ما لك لا

تفعل هكذا فقال الزوج: خورش مي آرم ونوش مي آرم<sup>(١)</sup> ثم قال: لم أرد به جواب الصبرة وإنما عنيت امرأتي قال: هو يصدق والصحيح أنه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرة، ولو قال: إن كلمت أبي فجميع ما أملكه صدقة فالخيلة أن يبيع جميع أملاكه ممن يتوق به بثوب ملفوف بخرقه ثم يكلم أباه لا يلزمه شيء ثم يرد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة، روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لآخر: إن كلمت فلاناً فعبدك حر فقال الآخر: إلا بإذنك فهذا يحنت إن كلم بغير إذنه كذا في التتارخانية، ولو حلف لا يكلم فلاناً فجاء فلان بطوف باللحم فقال الحالف: يا لحم يحنت، ولو عطس فلان فقال الحالف له: یرحمك الله يحنت كذا في الخلاصة، ولو مر الحالف في السوق فقال: كوشت<sup>(٢)</sup> والمخوف عليه هناك لا يحنت كذا في الوجيز للمكردي، ولو قال: كلما كلمت واحداً من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلهما بكلام واحد وقعت الطلقتان بوقعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي، رجل قال لامراته: إن تكلمت بطلاق فعبدي حر ثم قال لها: إن شئت فانت طالق فقالت: لا أشاء قال بعضهم: يعتق عبده كذا في فتاوى قاضيه خان، وكذا لو قال: إن تكلمت بالشرك ثم قال: إن الشرك لظلم عظيم، وقال الحسن: ينوي في جميع ذلك وله ما نوى فإن قال: لم أتو شيئاً فلا أراه حائناً قال الفقيه أبو الليث: القول الأول أحب إليّ وبعضهم اختاروا قول الحسن كذا في التتارخانية، سئل أسد بن عمرو عن قال لامراته: إن تكلمت بقتل فلان فعبدي حر ثم قال: أنت زانية إن شاء الله تعالى يحنت هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق، ولو قال ثلاثاً لامراته قبل الوطء إن كلمتك فانت طالق حنت للأول الحلف الثاني وينعقد الحلف الثاني عندنا وتنحل اليمين بالثالثة بلا جزاء ولا ينعقد الثالث، ولو لم يحلف بالثالثة حتى تزوجها ثم كلمها طلقت باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي، قال لامراته: إن كلمت فلاناً وقلاناً فانت طالق فكلمت أحدهما دون الآخر فإن نوى أن لا يحنت ما لم تكلمهما جميعاً أو لم ينو شيئاً لم يحنت فإن كان نوى إن كلمت أحدهما يحنت فإن كان في موضع كان العرف في إرادة الانفراد دون الجمع كان ذلك نية من الحالف، حلف لا يكلم فلاناً وقلاناً فإن لم يكن له نية أو نوى أن لا يحنت إلا دون الجمع كان ذلك نية من الحالف، حلف لا يكلم فلاناً وقلاناً فإن لم يكن له نية أو نوى أن لا يحنت إلا بكلامهما لم يحنت بكلام واحد منهما وإن نوى أن يحنت بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال أبو القاسم الصغار: إذا لم ينو شيئاً فكذلك يحنت بكلام أحدهما لكن المختار أنه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى، ولو قال: لا اكلم هذين الرجلين أو قال بالفارسية: باین دوتن سخن نگویم<sup>(٣)</sup> لا يحنت بكلام أحدهما فإن نوى أن يحنت بكلام أحدهما قالوا: لا نصح نيته قال رضي الله تعالى عنه: وينبغي أن تصح لأن المشي يذكر ويراد به الواحد فإذا نوى ذلك وفيه تغليب على نفسه تصح كذا في فتاوى قاضيه خان، وهكذا في الخلاصة، ولو قال: كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد عليّ حرام وكلم إنساناً حنت وهذا مخالف لما قلنا في قوله والله لا اكلم هذين الرجلين أو قال بالفارسية: باین دوتن سخن نگویم فإن ثمة قلنا لا يحنت بالاتفاق وهو الذي اخترناه للفتوى كذا هنا كذا في

(١) أنا أحضر الأكل والشرب. (٢) بمعنى لحم. (٣) لا اكلم هذين الشخصين.

الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع، قال كلام فلان وفلان عليّ حرام فكلّم أحدهما بحث، وقيل: لا بحث إلا أن ينوي الكلام مع كل منهما هو المختار للفتوى كذا في جواهر الاختلاط، ولو حلف لا يكلم فلاناً أو فلاناً فكلّم أحدهما حث وكذا لو قال: فلاناً ولا فلاناً كذا في الخلاصة، لو قال: والله لا أكلم فلاناً أو فلاناً وفلاناً حث بكلام الأول والآخرين، ولو قال والله لا أكلم فلاناً وفلاناً أو فلاناً حث بكلام الأولين والآخر ولو كلّم الأول وحده أو الثاني وحده لم بحث كذا في الكافي، رجل قال: إن خرجت من هذه الدار حتى أكلم الذي هو فيها فأمرته طالق وليس في الدار رجل فخرج لا بحث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيه خان في فصل اليمين المؤقتة، قال: كلما كلمت واحدة منكن فواحدة منكن سواها حرة ثم كلم الأربع في الصلوة فمات قبل البيان عتق كذا في الكافي، قال لامرأته: اكراين سخن بافلان كوثي<sup>(١)</sup> فانت طالق ثم إن المرأة آن سخن بافلان كفت<sup>(٢)</sup> ولكن بعبارتي كه آن فلان ندانست طلقت امراته كمن حلف لا يكلم فلاناً فكلّم بعبارة لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحث كذا هنا كذا في المحيط، في الجملة ولو حلف أن لا يكلم شيئاً وكلّم بعض الجسادات والحيوانات التي لا نطق بها لا بحث ولو كلم الأخرس والأصم بحث ولو كلم الأطفال إن كانوا يفهمون بحث وإن كانوا لا يفهمون لا بحث كذا في التتارخانية، مثل شمس الإسلام الأوزجندی عمن حلف لا يكلم أحداً كافراً يريد الإسلام قال: بين صفة الإسلام والذي يصير الكافر به مسلماً ولا يكلمه فلا بحث في يمينه كذا في المحيط، رجل رأى امرأته تكلم أجنبياً فناظه ذلك فقال لها: إن كلمت بعد هذا رجلاً أجنبياً فانت طالق فكلمت بعد هذا تلميذاً لزوجها ليس من محارمها أو رجلاً يسكن في دارها بينهما معرفة إلا أنه لا محرمة بينهما أو كلمت رجلاً من ذوي أرحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرية، إذا حلف لا يكلم رجلاً وكلّم رجلاً وقال: عنت غيره لا بحث بخلاف ما إذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط، إذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلّمه بعدما صار شيخاً بحث كذا في الحاوي، إذا حلف الرجل لا يكلم صبيّاً فكلّم شيخاً لا بحث في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يكلم رجلاً فكلّم صبيّاً بحث كذا في الظهيرية، إن كلم امرأة فعبده حر وكلّم صبية لم بحث، ولو قال: إن تزوجت امرأة فتزوج صبية حث لأن الصبا مانع من هجران الكلام فلا تراد النصبة في اليمين المفقودة على الكلام عادة ولا كذلك التزوج كذا في البحر الرائق، إذا حلف الرجل لا يكلم صبيّاً أو لا يكلم غلاماً أو لا يكلم شاباً أو لا يكلم كهلاً فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فإذا بلغ صار شاباً وفتى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى ثلاثين ما لم يغلب عليه الشمط والكهل من ثلاثين إلى خمسين والشيخ ما زاد على خمسين فاما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشمط في الشعر، وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن الشاب من خمسة عشر إلى خمسين إلا أن يغلب عليه الشمط قبل ذلك والكهل من ثلاثين إلى آخر عمره والشيخ ما زاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الكهل والشيخ

(١) إن قلت هذا الكلام لفلان. (٢) قالت ذلك الكلام لفلان ولكن بعبارة لم يعرفها فلان.



سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا التوازل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: من كان ابن ثلاثين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلاث وثلاثين فصاعداً فهو كهل فإذا بلغ خمسين فهو شيخ، وفي نوادر ابن سماعة الكهل من ثلاثين إلى أربعين والشيخ من زاد على الخمسين وإن لم يشب وإن زاد على الأربعين وشبه أكثر فهو شيخ فإن كان السواد أكثر فليس بشيخ، وعن محمد رحمه الله تعالى الغلام من كان له أقل من خمس عشرة سنة والشاب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك، والكهل إذا بلغ أربعين وزاد عليه إلى ستين إلا أن يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخاً وإن لم يبلغ الخمسين إلا أنه لا يكون كهنلاً حتى يبلغ أربعين ولا شيخاً حتى يجاوز الأربعين، وإذا حلف لا يكلم يتامى من بني فلان أو حلف لا يكلم أرامل بني فلان أو حلف لا يكلم ثيب بني فلان، أو حلف لا يكلم أيامى بني فلان فنقول: اليتيم اسم لمن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد قامة بعد البلوغ فلا يسمى يتيماً هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله حجة في اللغات وأما الأرملة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقتها زوجها دخل بها زوجها أو لم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق إلا على المرأة ولا ينطلق إلا على البالغة التي فارقتها زوجها ولا ينطلق إلا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله: في اللغات حجة، والأيم اسم لكل امرأة جومعت بتركاح جائز أو فاسد أو فجور وقد فارق زوجها غنية كانت أو فقيرة صغيرة كانت أو كبيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، والثيب اسم لكل امرأة جومعت بحلال أو حرام لها زوج أو ليس لها زوج صغيرة كانت أو بالغة غنية كانت أو فقيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الإنسان، ولو قال: إن كلمتك إلا أن تكلمني أو إلى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلماً معاً حث الخالف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو خرج إلى مكة فحلف لا يتكلم معه حتى يرجع من مكة فرجعا من الطريق فكلمه حث وهو على الرجوع بعد إتيان إلا أن يكون بينهما مراعاة أو شيء كذا في العتابة، ولو قال رجل لصاحبه: عبده حر إن ابتدأت بكلام أو بتزوج فالتقى فسلم كل واحد على صاحبه معاً أو تزوجا معاً لم يحث كذا في الكافي، وسقط اليمين عن الخالف بهذا الكلام حتى لا يحث أبداً بحكم هذه اليمين لوقوع اليأس عن كلامه بصفة البداية لأن كل كلام يوجد من الخالف بعد هذا فإنما يوجد بعد كلام المخلوف عليه، إذا قال لامرأته: إن ابتدأت بكلام فانت طالق وقالت المرأة له: إن ابتدأت بكلام فجاريته حرة ثم إن الزوج كلمها بعد ذلك لا يحث في يمينه ولا تحث في يمينها لأنها ما ابتدأت بالكلام وإن كانت اليمين منهما معاً فينبغي أن يكلم كل واحد منهما صاحبه معاً ولا يحث واحد منهما وكذلك إذا قال لغيره إن كلمتك قبل أن تكلمني فعبدني حر والتقى فسلم كل واحد منهما على صاحبه وخرج الكلامان معاً لا يحث في يمينه كذا في المحيط، جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم: من تكلم بعد هذا فأمراته طالق ثم تكلم الخالف طلقت امرأته كذا في فتاوى قاضيه خان، في الخزانة ولو قال: من كلم غلام عبد الله فكذا واسم الخالف عبد الله والغلام غلامه فكلمه حث كذا في الخلاصة، رجل قال: والله لا أكلم فلانا

استغفر الله إن شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يكون مستثنياً ولا يحنث ديانة كذا في فتاوى قاضيه خان، قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال: والله لا أكلم أحداً إلا فلاناً أو فلاناً فله أن يكلمهما أو أحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه، ولو قال: لا أكلم أحداً إلا رجلاً بصرياً أو رجلاً كوفياً فكلهم رجلاً كوفياً أو رجلاً بصرياً أو كليهما لا يحنث في يمينه، وكذلك لو كلم رجال الكوفة أو رجال البصرة أو جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحنث في يمينه، وكذلك لو قال: والله لا أكلم أحداً من الناس إلا أحد هذين الرجلين فالمستثنى أحدهما فإن كلم أحدهما لا يحنث وإن كلمهما يحنث وكذلك إذا قال: لا أكلم أحداً من الناس إلا واحداً من هذين الرجلين ولو قال: لا أكلم أحداً أبداً إلا أحد الرجلين كوفياً أو بصرياً أو قال: لا أكلم أحداً أبداً إلا واحداً من هذين الرجلين كوفياً وبصرياً فكلهم أحدهما أو كليهما جميعاً لا يحنث في يمينه كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في اليمين التي تكون بالاستثناء، ولو قال والله لا أكلم أحداً إلا رجلاً واحداً من أهل الكوفة فكلهم رجلين من أهل الكوفة يحنث، ولو قال: إلا رجلاً من أهل الكوفة فكلهم الكل لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه، زيد وعمرو ادعيا نسب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل: إن كلمت ابن زيد فامراته طالق، وقال رجل آخر: إن كلمت ابن عمرو فعبده حر فكلما هذا الابن حنثاً جميعاً كذا في فتاوى قاضيه خان، مثل نجم الدين عمن قال: إن كلمت فلاناً فهو شريك الكفار فيما قالوا: على الله بما لا يلبق به فكلمه ماذا يجب عليه قال: كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون يميناً بالعربية، ولو حلف لا يكلم فلاناً فآخيره المحلوف عليه بخبر يسره فقال: الحمد لله أو بخبر يسوؤه فقال: إنا لله لا يحنث هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الملتقط، ولو قال: أجازنا الله وإياك يحنث كذا في الخلاصة، ولو قال: إن كلمتك فدخل الدار عليّ حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم الآخر حنث بيمين ولو قال: وكلام فلان حرام حنث بيمينين كذا في التتارخانية ناقلاً عن جميع الجوامع، ولو قال لامراته: إن كلمت فلانة فانت طالق ثم إن المرأة المحلوف بطلاقها غسلت يوماً ثيابها فقالت لها فلانة: مائة شدي<sup>(١)</sup> وهي تعلم أنها فلانة أو لم تعلم فقالت: خوب است<sup>(٢)</sup> أو قالت: آري<sup>(٣)</sup> فهذا كله كلام فتطلق كذا في الظهيرية، الأصل أن الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتابة، قال في الجامع: إذا قال الرجل لغيره: إن أخبرتني أن فلاناً قدم فامراتي طالق أو قال: فعبيدي حر فآخيره بذلك كاذباً حنث في يمينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال: إن أخبرتني بقدوم فلان فآخيره بذلك كاذباً حيث لا يعتق عبده ولو قال لغيره: إن أخبرتني إن امرأتي في الدار فكذا فآخيره بذلك كاذباً يحنث، ولو قال: إن أخبرتني بمكان امرأتي في الدار لا يحنث في يمينه ولو قال: إن بشرتني أن فلاناً قد قدم أو قال: إن بشرتني بقدوم فلان فكذا فبشره بذلك كاذباً لا يحنث في يمينه، ولو قال: إن أعلمتني أن فلاناً قد قدم أو قال: إن أعلمتني بقدوم فلان فكذا فآخيره بذلك كاذباً لا يحنث، وإن أخبره بذلك

صادقاً ولكن بعدما علم الحالف به لا يحنت أيضاً بخلاف ما لو قال: إن أخبرتني فأخبره به بعد ما علم الحالف فإنه يحنت في يمينه وإن عني بقوله أعلمتني أخبرتني حنت الحالف وإن كان الإخبار بعدما حصل العلم للحالف بما أخبر به وينبغي أن تصح نيته ديانة وقضاء ولو قال له: إن كتبت إليّ أن فلاناً قد قدم فكذا فكتب إليه بذلك كاذباً يحنت وصل الكتاب إليه أو لم يصل ولو قال: إن كتبت إليّ بقدوم فلان فكذا فكتب إليه كاذباً لا يحنت ولو كتب إليه في هذه الصورة إن فلاناً قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل الكتابة إلا أن الكاتب لم يعلم بذلك حنت الحالف في يمينه قال في الزيادات: إذا حلف الرجل لا يظهر سرّ فلان لفلان أبداً فأخبره بكتاب كتبه إليه أو بكلام أو سألته فلان أكان سرّ فلان كذا فأشار برأيه أي نعم حنت في يمينه، وكذلك لو حلف لا يغشي سرّ فلان إلى فلان أو حلف لا يعلم فلاناً بسرّ فلان أو بمكان فلان أو حلف ليكتمن سره أو ليخفيه أو ليسترنه أو حلف لا يدل على فلان ففعل شيئاً من ذلك حنت في يمينه، وإن عني في هذه الوجوه كلها الإخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الإشارة، ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يزد على هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء، وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم إذا حلف بهذه الأشياء وطلب الحيلة واخرج عن ذلك فالحيلة أن يقال: إنا نذكر أماكن وأشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا بسرّه فقل لا فإذا تكلمنا بسرّه أو مكانه فاسكت فإذا فعل ذلك واستدلوا على سرّه ومكانه لا يحنت في يمينه، وإذا حلف لا يستخدم فلانة فأوما إليها بخدمته فقد استخدمها والاستخدام بالإشارة متعارف خصوصاً من الملوك والأكابر ويستوي إن خدمته فلانة أو لم تخدمه، وإذا حلف لا يخبر فلاناً بسرّ فلان أو بمكانه ففعل ذلك بكتاب أو رسالة حنت في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلاناً بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة يحنت في يمينه، ولو قيل له: أكان الأمر كذا أفلان في موضع كذا فأوما برأيه أي نعم فهذا ليس بإخبار ولا بشارة فلا يحنت في يمينه وإن عني بالإخبار أو بالبشارة الإشارة بالرواس وغير ذلك صدق ديانة وقضاء وإذا حلف لا يقرّ لفلان بمال فقيل له: أفلان عليك كذا وكذا فأشار برأيه أي نعم لا يحنت في يمينه، وإذا حلف أن لا يتكلم بسرّ فلان لا يحنت بالكتاب والرسالة والإشارة، ولو قيل له: أكان سرّ فلان كذا أو قيل له: أفلان بمكان كذا فقال: نعم يحنت في يمينه، والجواب في قوله: لا يحدث بسرّ فلان نظير الجواب في قوله: لا يتكلم بسرّ فلان، ولو حلف على هذه الإيمان كلها ثم خرس الحالف فصار بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الإشارة والكتابة إلا في خصلة واحدة أنه إذا حلف لا يتكلم بسرّ فلان أو حلف لا يحدث بسرّ فلان لم يحنت بالإشارة والكتابة وإن كانت الإشارة والكتابة بعد الحرس وكل ما ذكرنا أنه يحنت بالإشارة إذا قال: أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فإن كان جواباً لشيء مثل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وإن قال: لا أقول لفلان كذا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في الجامع ولا في الزيادات وروي عنه في النوادر أنه مثل الخبير والبشارة حتى يحنت بالكتابة والرسالة ولو حلف لا يدعو فلاناً فدعاه بكتابة أو رسالة حنت في ظاهر الرواية، وروي عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر أن التبليغ بمنزلة الإخبار بحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذكر بحصل بالكتاب والرسول، ولو

قال: أي عبيدي بشرني بكذا فهو حر فبشروه معاً عتقوا ولو بشره واحد بعد واحد عتق الأول خاصة ولو أرسل إليه أحدهم رسولاً فإن أضاف الرسول إلى المرسل عتق ولو أخبره الرسول ولم يضيف إلى العبد لم يعتق هكذا في المحيط، ولو قال: إن أخبرتني أن هذا الحجر ذهب أو هذا الرجل امرأة فأخبره حنث لوجود الشرط، ولو قال: إن أعلمتني أو بشرتني لا يحنث كذا في التواريخ، ولو حلف لا يكتب إلى فلان فأمر غيره فكتب فحنث فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: سألتني هارون الرشيد عن هذا فقلت إن كان سلطاناً فأمر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فإنه يحنث كذا في البدائع، حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى إلى آخرها لا يحنث بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى، ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم القراءة وعليه الفتوى، ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرا سطرًا من كتاب فلان حنث وفي نصف السطر لا يحنث كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يقرأ سورة فترك منها حرفاً حنث ولو ترك آية طويلة لم يحنث كذا في البدائع، وإذا حلف لا يتمثل بشعر فتمثل بنصف البيت لا يحنث وإن كان نصف البيت بيتاً من شعر آخر لا يحنث وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقراها بلحن لا يحنث ولو كان رجلاً فصيحاً حنث وفي المنتقى إذا حلف لا يقرأ كتاباً فهذا على كتاب يمين في بياض أو غير ذلك وإن نوى كتاب الناس في القرطاس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرا في الصلاة أو في غيرها حنث وكذا لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غير الصلاة حنث وإن قرا الحالف بسم الله الرحمن الرحيم إن نوى ما في سورة النمل حنث وإن لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرها لا يحنث لأن الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقراءتها لا على وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا حلف على هذا الوجه فالحيلة أن يصلي الفرائض بالجماعة ولا يحنث في يمينه فإن فاتته ركعة وقضاها يحنث والمرأة إذا حلفت على ذلك تقتدي بزوجه أو بغيره من محارمها كذا في المحيط، وإن أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلاً يحنث كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرا الفاشحة على قصد الثناء والدعاء لا يحنث كذا في الظهيرية، ولو قال: إن قرأت كل سورة من القرآن فعليّ أن أتصدق بدرهم قال محمد رحمه الله تعالى: هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: عليّ يمين إن شئت فقال: شئت لزمه هذا مثل قوله: عليّ يمين إن كلست فلاناً كذا في المحيط، سئل نجم الدين عن حلفه أقرباء امراته بطلاقها: كنه بروي جرم ننهي وويرا مجيزي تهمت نكتني<sup>(١)</sup> فحلف على ذلك ثم قال لها: خداه اندنا توجه كرده<sup>(٢)</sup> هل تطلق بهذا امراته فقال: لا هكذا في الظهيرية، رجل قال لامرأته: أكر بخانه فلان رومي وباوي سخن كويم<sup>(٣)</sup> فانت كذا فلم يذهب إلى بيته ولكن كلمه في موضع آخر لا يحنث في يمينه، ولو قال: أكر بخانه فلان نروم باوي سخن كويم<sup>(٤)</sup> فانت طالق

(١) أن لا تنسبها إلى ذنب ولا تهنها بشيء. (٢) الله يعلم ماذا صنعت. (٣) إن ذهبت إلى بيت فلان ونكلمت معه. (٤) إن لم أذهب إلى بيت فلان ولم أتكلم معه.

وباقى المسألة بحالها حثت في يمينه وطلعت امرأته هكذا حكى فتوى شمس الأئمة الحلواني وفتوى ركن الإسلام علي السغدري رحمه الله تعالى كذا في المحيط، رجل حلف فقال: لا أمر أخي أمراً: واكرويرا كاري فرمايم<sup>(١)</sup> فكذا فبعث عينا إلى أخيه على يد رجل فقال: قل لأخي حتى يبيعها ينظر إن قال الرجل للاخ قال أخوك: بيعها أو بأمرك أخوك يحنث، رجل قال لامرأته: اكترم وزنكوبى كه فلان باتوجه كرده آست<sup>(٢)</sup> فانت طالق فتكلمت على وجه لا يسمع لا تطلق، ولو قال: اكترمكوبى بامن امروز<sup>(٣)</sup> تطلق كذا في الخلاصة، ولو حلف الرجل بطلاق امرأته كه من عيب توياكسي تكفته ام<sup>(٤)</sup> وقد كان قال: مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر ويبيعها ويفعل أفعالا لا طائل تحتها إلا أنه الآن تاب وأتاب تطلق امرأته كذا في الظهيرية، لو حلف لا يكلم شهراً يقع على ثلاثين يوماً بلياليها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على بقية الشهر كذا في السراج الوهاج، ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا في البدائع، حلف لا يكلمه شهراً فهو من حين حلف وكذا لو قال: إن تركت كلامه شهراً فإنه يتناول شهراً من حين حلف كذا في الكافي، ولو قال: لا اكلم اشهراً يقع على ثلاثة اشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي، ولو حلف لا يكلمه الشهور فهو على عشرة اشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنده في الجمع والسنين كذا في الهداية، ولو قال: لا اكلمك سنين فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعاً كذا في البدائع، من حلف لا يكلمه حيناً أو زماناً أو الحين أو الزمان فهو على ستة اشهر في النفي وكذا في الإثبات نحو لا صومين حيناً أو الحين أو الزمان أو زماناً كل هذا إذا لم ينو مقداراً معيناً من الزمان فإن نوى مقداراً صدق وكذلك الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يعني المنكر ينصرف إلى سنة اشهر إذا لم تكن له نية في مقدار من الزمان فإن كانت عمل بها اتفاقاً وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الدهر لا أدري ما هو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير، وأما المعروف بالالف واللام فيراد به الأبد بالإجماع كذا في التبيين، ولو حلف لا يكلم الاحايين أو الازمنة فهو على عشر مرات ستة اشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك ستون شهراً كذا في السراج الوهاج، ولو قال: دهوراً يقع على ثلاث مرات سنة اشهر على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي، ولو حلف لا يكلمه العمر يقع على جميع عمره عند عدم النية ولو قال: عمراً فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على ستة اشهر كالحين وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه حقياً يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج، في الأصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال: لو قال: لا اكلم فلاناً آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر يتناول الخامس عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة، وعن ابن مقاتل فيمن حلف لا يكلم أمه ثلاث سنين واختلف بالطلاق قال: ينبغي أن يرسل إليها ويطلب منها أن ترضى عنه وتجمعه في حل كذا في الخاوي، في فتاوى النسفي لو قال: إن كلمت فلاناً خدائي دابر من يكسأله روزه<sup>(٥)</sup> مع الهاء لا يلزمه

(١) وإن امرته يامر. (٢) إن لم تقولي اليوم ماذا فعل معك فلان. (٣) إن لم تقولي لي اليوم. (٤) لم انفوه بعبك لاحد (٥) فلله علي صوم سنة.

شيء إن كلمه، ولو قال: يكسأل بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة، في التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال: لا أكلم اليوم سنة أو شهراً فعليه أن يدع الكلام في ذلك اليوم كلما دار في الشهر أو السنة كذا في التارخائية، رجل حلف أن لا يكلم فلاناً عامناً هذا فاليمين من حين حلف إلى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضيخان، في مجموع التوازل إذا قال لامرأته: إن كلمتك إلى سنة فانت طالق اذهبي يا عدوة الله طلقت كذا في المحيط، في المنتقى لو قال: والله لا أكلمك شهراً بعد شهر فهو بمنزلة قوله: شهرين وكذلك إذا قال: والله لا أكلمك سنة بعد سنة فهو بمنزلة قوله: سنتين، ولو قال: والله لا أكلمك شهراً بعد هذا الشهر فله أن يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة، في الجامع إذا قال: والله لا أكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في أوله وقدم فلان في آخر ذلك اليوم حنث في يمينه ولو قدم فلان في أول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشايخ على أنه لا يحنث كذا في المحيط، وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: لا أكلم فلاناً في الشهر الذي قبل قدوم فلان فكلمه في أول الشهر وقدم فلان لتمام الشهر حنث في يمينه، ولو قال: والله لا أكلمك شهراً قبل قدوم فلان وكلمه بعد اليمين ثم قدم فلان بعد خمسة أيام لا يحنث في يمينه كذا في المحيط، ولو قال: والله لا أكلمك شهراً إلا يوماً أو غير يوم فإنه على ما نوى وإن لم تكن له نية فله أن يتحرى أي يوم شاء بأنه استثنى يوماً متكرراً ولو قال: إلا نقصان يوم فهذا على تسعة وعشرين يوماً لأن نقصان الشيء لا يكون إلا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الاستثناء من اليمين الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة، في آخر أيمان القدوري إذا حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً هذه السنة إلا يوماً فإن جمع كلامهما في يوم لم يحنث ولو كلم أحدهما في يوم والآخر في يوم حنث ولو كلم أحدهما ثم كلمهما في يوم لم يحنث ولو استثنى يوماً معروفاً فكلم أحدهما فيه والآخر في الغد لم يحنث ولو حلف لا يكلمهما شهراً إلا يوماً فإن نوى يوماً بعينه فهو على ما نوى وإن لم تكن له نية فهو على أي يوم شاء كذا في المحيط، ولو قال: يوم أكلم فلاناً فانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلم ليلاً أو نهاراً حنث فإن نوى النهار خاصة يصدق قضاء كذا في الكافي، وإن قال: ليلة أكلم فلاناً أو ليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه نهاراً أو قدم نهاراً لا تطلق لأن الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا يصرف اللفظ عن مقتضاه لغة حتى لو ذكر الليالي حملت على الوقت المطلق لأنهم تعارفوا استعمالها في الوقت المطلق كذا في البدائع، ولو قال إن كلمت فلاناً فانت طالق إلا إن يقدم فلان أو حتى يقدم فلان أو إلا إن ياذن فلان فكلمه قبل القدوم أو قبل الإذن حنث، ولو كلمه بعد القدوم أو الإذن لا يحنث وكذا لو قال: انت طالق إن كلمت فلاناً إلا أن يقدم فلان وإن مات فلان سقط اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، ولو حلف لا يكلم رجلاً يوماً بعينه كانت يمينه على ذلك اليوم لا ليلة معه كذا في شرح الطحاوي، إن حلف لا يكلمه الأيام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية، ولو حلف لا يكلمه أياماً ذكر في الجامع أنه على ثلاثة أيام ولم يذكر فيه الخلاف وهو الصحيح، ولو حلف لا يكلمه أياماً كثيرة فهو على عشرة أيام في قياس قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى كذا في البدائع، ولو قال: كل يوم أكلمك فعلي كذا وكلمه في يومين حث في يومين ولو قال: كل يومين حث مرة كذا في التتارخانية، ولو حلف لا يكلم فلاناً أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو على ثلاثة أيام ولو قال: لا أكلمه أيامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: لا أكلمك اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهذا على سنتين لأنه لا يدور في عشرة أيام أكثر من سبت واحد وكذا لو قال: لا أكلمك يوم السبت يومين كان على سنتين لأن السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال: لا أكلمك يوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحث في اليمين ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة، ولو قال: لا أكلمه يوماً سنة أو سنة يوماً فإن نوى يوماً بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وإن لم ينو شيئاً فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حث كذا في العتبية، ولو قال: لا أكلمك يوماً ما أو لا أكلمك يوم السبت يوماً فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع، ولو حلف لا يكلم فلاناً إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر داخلًا في اليمين كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: لا أكلمه اليوم أو غداً فكلمه اليوم أو غداً حث ولو قال: لأتركن كلامه اليوم أو غداً فترك كلامه اليوم بر وبطلت اليمين في الغد كذا في العتبية، ولو قال: والله لا أكلمه اليوم ولا غداً فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع، لا يكلمه اليوم وغداً وبعد غد فهذا على كلام واحد لئلا كان أو نهاراً ولو قال: في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحث حتى يكلمه كل يوم سماه ولو كلمه ليلاً لا يحث في يمينه كذا في الوجيز للكردي، عن محمد رحمه الله تعالى فبسن قال: لا أكلم فلاناً يوماً بين يومين ولا نية له فهذا بمنزلة قوله: والله لا أكلمه يوماً كذا في المحيط، ولو قال: في الليل لا أكلمه يوماً فمن ذلك الوقت إلى أن تغيب الشمس كذا في العتبية، ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع الفجر فالصحيح أنه يحث كذا في المحيط، ولو قال: في النهار لا أكلمه ليلة فمن حين حلف إلى أن يطلع الفجر كذا في العتبية، ولو حلف في بعض النهار لا يكلمه يوماً فاليمين على بقية اليوم والليلة المستقبلية إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا إذا حلف ليلاً لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة إلى أن يجيء مثلها من الليلة المقبلة فدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع، ولو قال: والله لا أكلمك يوماً ويوماً فهذا، وما لو قال: لا أكلمك يومين سواء تدخل فيهما الليلة المتخللة، ولو قال: لا أكلمك يوماً ويومين تنقضي اليمين اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال: لا أكلمك يوماً ولا يومين فهذا على يومين إن كلمه في اليوم الثالث لم يحث، وفي المنتقى إذا قال في نصف الليل أو يومه: والله لا أكلمك ليلتين يترك كلامه إلى تلك الساعة من بعد الغد وإذا حلف لا يكلم فلاناً ثلاثين يوماً وكان الحلف ليلاً ترك كلامه من تلك الساعة إلى أن تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط، ولو قال في بعض اليوم: والله لا أكلمه اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلاً أن لا يكلمه هذا اليوم فإنه يحث بالكلام في تلك الليلة إلى أن تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف نهاراً لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقي من اليوم في يمينه إنما الحلف على الليل خاصة، ذكر في

المنتقى إذا قال في أول الليل: لا أكلم اليوم ولا نية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل، إذا حلف وقال: والله لا أكلمن فلاناً أحد يومي أو قال: لا أخرجن أحد يومي أو أحد اليومين أو أحد أيامي فهذا عليّ أقل من عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه أو خرج قبل مضي العشرة ليلاً أو نهاراً بر في يمينه وإن لم يكلمه أو لم يخرج حتى مضت العشرة بحثت في يمينه، ولو قال أحد يومي فهذا على يومه ذلك وعلى الغد كذا في المحيط، ولو حلف لا أكلمه ثلاثة أيام إلا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم أو سوى فهو على ثلاثة بعده كذا في العتابية، في العيون إذا حلف لا يكلم فلاناً ما دام في هذه الدار فخرج بمناعه وأثائه ثم عاد وكلم لا بحثت كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها غاية، وكذا لو قال: ما كان فيها فلان كذا في الإيضاح، ولو قال: لا أكلمك ما دمت ببغداد فخرج بنفسه لا تبقى اليمين كذا في فتاوى قاضيخان، في القدوري إذا قال: والله لا أكلم فلاناً ما دام عليه هذا الثوب أو ما كان عليه فنزعه ثم لبسه وكلمه لا بحثت، ولو قال: لا أكلم فلاناً وعليه هذا الثوب فنزعه ثم لبسه وكلمه حث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها غاية، ولو قال لامرأته: والله لا أكلمك ما دام أبواك حيين فكلمها بعدما مات أحدهما لا بحثت كذا في فتاوى قاضيخان، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لرجل قائم: والله لا أكلم هذا الرجل ينوي ما دام قائماً ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلة، ولو حلف لا يكلم هذا القائم يعني ما دام قائماً دين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف ويتنوي التخصيص، إذا حلف ليكلمنه الأبد فهو على أن لا يمتنع من كلامه إذا التقيا، ولو حلف لا يكلمه الأبد فإن كلمه حثت وإن عني به أن لا يكلمه كلام الأبد لم يدين في القضاء كذا في الإيضاح، في فتاوى أبي الليث إذا حلف الرجل لا يكلم فلاناً إلى قدوم الحاج فقدم واحد منهم انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلاناً إلى الحصاد فحصد واحد من أهل بلدته انتهت اليمين وإذا حلف لا يكلم فلاناً فأبرف نيته<sup>(١)</sup> فإن نوى حقيقة وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقة على الأرض ويشترط الوقوع في البلد الذي الخالف فيه لا في بلد آخر حتى لو كان الخالف في بلد لا يقع الثلج هناك كانت اليمين باقية أبداً وحقيقة وقوع الثلج أن يحتاج إلى كونه ولا يعتبر ما طار في الهواء وما لا يستبين على الأرض إلا على رأس حائط أو حشيش وإن نوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهو أول الشهر الذي يقال نه بالفارسية آذار وإن لم تكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسألة وإنما ذكره في مسألة أخرى وقال يمينه على رقت الوقوع، وإذا حلف لا يكلم فلاناً إلى الموسم قال محمد رحمه الله تعالى: يكلمه إذا أصبح يوم النحر، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يكلمه إذا زالت الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها غاية، ذكر في إيمان الواقعات لا يكلم فلاناً إلى الصيف أو إلى الشتاء تكلموا في معرفة الصيف والشتاء والمختار أنه إن كان الخالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر يتصرف إليه وإلا فأول الشتاء ما يحتاج الناس إلى لبس الحشو



والقرو وآخر ذلك ما يستغني الناس فيه عنهما والفاصل بين الشتاء والصيف إذا استثقلت ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فإذا الربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف والخريف من آخر الصيف إلى أول الشتاء لأن معرفة هذا يسر للناس ولو ذكر نورو بالفارسية فهو على نورو المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى، ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان إن عاميا وإن عارفا لاختلافهم فعند الإمام تتقدم وتتأخر وعندهما لا وثمرة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى تمضي ليلة القدر وقد مضى يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعندهما يكلمه إذا مضى يوم من رمضان الثاني وإن حلف قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الإمام كذا في الوجيز للكردي، إن كلمت فلاناً فكل بموك أملكه يوم الجمعة أو يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعاً كذا في المحيط في الفصل الخامس في الأيمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع فيها التخيير، ولو قال: لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على أيام الجمعة، ولو قال: جعمتين فهو على أيام الجمعتين ولو قال: ثلاث جمع فعليه أن يستكمل أحداً وعشرين يوماً من يوم حلف وإن نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضخان، إذا قال: والله لا أكلمك الجمع فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة كما لو قال: لا أكلمك الأخمسة أو الأحاد أو الاثنين هذا إذا لم تكن له نية وإن نوى أيام الجمعة يعني الأسبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الأوقات، ذكر في الجامع إذا قال: والله لا أكلمك الجمعة فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة لأن يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص صار كما لو قال: لا أكلمك يوم الجمعة وكذا لو قال: جمعاً له أن يكلمه غير يوم الجمعة ثم إذا قال: والله لا أكلمك جمعاً فهو على ثلاث جمع كذا في البدائع، ولو حلف لا يكلم فلاناً إلى كذا إن نوى شيئاً من الأوقات من الواحد إلى العشرة من الساعات أو من الأيام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً يتصرف إلى يوم واحد ولو قال: لا أكلمه إلى كذا كذا إن نوى شيئاً من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر يوماً نوى وإن لم ينو شيئاً يتصرف إلى يوم وليلة ولو قال: لا أكلم إلى كذا وكذا إن نوى شيئاً مما ذكرنا يتصرف إلى أحد وعشرين من ذلك وإن لم ينو شيئاً يتصرف إلى يوم وليلة كذا في فتاوى قاضخان في الفصل التاسع عشر في الأيمان التي تكون مع الاستثناء، إذا حلف لا يكلم فلاناً أبداً أو لم يقل أبداً فهو على الأبد في أي وقت كلمه حنث وإن نوى شيئاً دون شيء بأن نوى يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نوى بلداً أو منزلاً وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة، إذا حلف لا يكلم فلاناً أبداً وكلمه بعد ما مات لا يحنث في يمينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين، ولو قال: لا أكلمه مدياً أو طويلاً إن نوى شيئاً فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضخان، ولو قال: لا أكلمك قريباً فهو على أقل من شهر بيوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يحك عن غيره بخلافه وإن نوى أكثر من شهر ذكر في إيمان الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء، ولو قال: إلى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر المنسوب إلى المعلى: إذا قال سريعاً فهو على

شهر غير يوم إذا لم تكن له نية وإن كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال: عاجلاً فهو على أقل من شهر ولو قال: آجلاً فهو على شهر فصاعداً ولو قال: بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر، وفي جامع الجوامع وإن نوى أكثر إلى تسعة عشر صدق كذا في التارخانية، إن قال: لا أكلم مولاك وله موليان أعلى وأسفل ولا نية له حنث أيهما كلم وكذلك لو قال: لا أكلم جديك وله جدان من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط، في المشتقي لو قال لآخر: لا أكلمك قريباً من سنة لا يكلمه ستة أشهر وبوماً كذا في الخلاصة، رجل قال لآخر: يا فلان والله لا أكلمك عشرة أيام والله لا أكلمك تسعة أيام والله لا أكلمك ثمانية أيام فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة إن كلمه في الثمانية الأيام حنث أيضاً وإن قال: والله لا أكلمك ثمانية أيام والله لا أكلمك تسعة أيام والله لا أكلمك عشرة فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة إن كلمه في العشرة الأيام حنث أيضاً كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل قال: كلما كلمت فلاناً يوماً فلله عليّ أن أتصدق بدرهم كلما كلمت فلاناً يومين فلله عليّ أن أتصدق بدرهمين كلما كلمت فلاناً ثلاثة أيام فلله عليّ أن أتصدق بثلاثة دراهم كلما كلمت فلاناً أربعة أيام فلله عليّ أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كلمت فلاناً خمسة أيام فلله عليّ أن أتصدق بخمسة دراهم ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلاثين درهماً ولو كلمه في اليوم الأول أو غيره من الأيام مرتين يلزمه ثلاثون درهماً ولو قال: في كل يوم أكلم فيه فلاناً فلله عليّ أن أتصدق بدرهم كل يومين أكلم فيهما فلاناً فلله عليّ أن أتصدق بدرهمين حتى قال ذلك إلى خمسة أيام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهماً لأنه عقد خمسة إيمان وجعل جزاء اليمين الأولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل يمين مدة وسعت الفقهاء كل مدة دوراً فمدة اليمين الأولى يوم يدور وينجدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا يحنث في كل دور إلا مرة واحدة لأنه عقد بكلمة كل وإنها لا توجب التكرار إذ التكرار قضية عموم الفعل لا قضية عموم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الأولى وبعض مدة سائر الإيمان فإذا كلمه في اليوم الرابع فالיום الدور الرابع من اليمين الأولى وهو بعينه تنتمه الدور الثاني من اليمين الثاني وهو بعينه اليوم الأول من الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه تنتمه الدور الأول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الأول لليمين الخامسة ولم يحنث في هذه الأدوار أصلاً والشرط الواحد يصلح شرط الإيمان فيحنث في الإيمان كلها فيلزمه باليمين الأولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وبالخامسة خمسة وجملته خمسة عشر فإذا كلمه في اليوم الخامس يحنث في اليمين الأولى والثانية والرابعة ولا يحنث في الثالثة والخامسة لأن اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الأولى ولم يحنث في هذا الدور فيحنث واليوم الأول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحنث فيه واليوم الأول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحنث فيه فيحنث فتلزمه سبعة أخرى فيصير اثنون وعشرين ولا يحنث في الثالثة والخامسة لأنه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حنث فيه وتنتمه الدور الأول لليمين الخامسة وقد

حدث فيه فلا يحث ثانياً فالخاضع أن تجدد الدور وعدمه لا أثر له في الكلام في المرة الأولى حتى لو كلفه بعد هذه الإيمان في أي يوم كلفه في عمره يلزمه خمسة عشر درهماً وإنما أثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلفه في اليوم الأول والثاني يلزمه بالكلام الأول خمسة عشر درهماً وبالثاني درهم لا غير لأنه لم يتجدد إلا دور اليمين الأولى، ولو كلفه في اليوم الأول والثالث ولم يكلفه في اليوم الثاني أو كلفه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالأول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني إلا ثلاثة دراهم لأنه لا يتجدد إلا دور اليمين الأولى والثانية هذا إذا لم يخاطبه أما إذا خاطبه بأن قال كلما كلمتك يوماً فقله عليّ أن أتصدق بدرهم كلما كلمتك يومين فقله عليّ أن أتصدق بدرهمين إلى خمسة يلزمه عشرون درهماً لأن الأجزاء في اليمين الأولى التصديق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلم معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لأنها عقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمين الثانية فإذا خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمينين فيلزمه بالأولى درهم وبالثانية درهماً وبقيت اليمينان منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة وجد شرط انحلال الإيمان فأنحلت الإيمان كلها فيلزمه بالأولى درهم وبالثانية درهماً وبالثالثة ثلاثة وبقيت الإيمان منعقدة بحالها وانعقدت الرابعة فلما خاطبه باليمين الخامسة انحلت الإيمان كلها فيلزمه بالأولى درهم وبالثانية درهماً وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وجملته عشرون ولا يحث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلفه بعد اليمين الخامسة يحث في الإيمان كلها فيلزمه خمسة وثلاثون درهماً ولو قال: كل يوم أكلمك فيه فقله عليّ أن أتصدق بدرهم هكذا إلى خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم فلو كلفه في اليوم الثاني يلزمه ستة أخرى ولو كلفه في الثالث لزمه ثلاثة دراهم ولو كلفه في اليوم الرابع يلزمه أربعة دراهم، ولو كلفه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو كلفه في اليوم الأول بعد الإيمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب من الإيمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة، والله تعالى أعلم بالصواب.

### الباب السابع في اليمين في الطلاق والعناق

لو قال: أول عبد اشتريته فهو حر فالأول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فإذا اشترى بعد يمينته عبداً عتق ولو اشترى عبداً ونصف عبد عتق العبد الكامل، ولو اشترى عبيدين لم يعتق واحد منهما وما يشتري بعدهما لا يعتق أيضاً، ولو قال: آخر عبد اشتريته فهو حر فالآخر اسم لمنفرد تأخر عن غيره في الزمان وإنما يثبت هذا الاسم بموت الخالف فإذا اشترى عبداً ثم مات الخالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يثبت العتق مستنداً إلى حين الشراء حتى أنه يعتبر من جميع المال إذا كان الشراء في الصحة ولو قال: أوسط عبد اشتريته فهو حر فالأوسط اسم للفرد المتخلل بين العبدتين المتساويين وهذا إنما يعرف أيضاً بموت الخالف فنقول: إذا مات الخالف فإن كان الذين اشتراهم شفعاً لم يكن فيهم الأوسط وإن كانوا خمساً أو سبعة أو ما أشبه ذلك كان الأوسط الفرد المتخلل بين الشغيعين وكل من حصل

منهم في النصف الأول خرج من أن يكون أوسط كذا في الإيضاح، ولو قال: أول عبد أملكه أو قال: أول عبد اشتريه وحده فهو حر فملك عبدین ثم عبداً عتق الثالث، ولو قال: أول عبد أملكه واحداً لا يعتق الثالث إلا إذا عني وحده كذا في الكافي، ولو قال: أول عبد اشتريه بالدنانير فهو حر فاشترى عبداً بالدرهم أو بالعروض ثم اشترى عبداً بالدنانير فإنه يعتق وكذلك لو قال: أول عبد اشتريه أسود فهو حر فاشترى عبيداً بيضاً ثم أسود فإنه يعتق كذا في البحر الرائق، ولو قال: كل عبد بشرتي بولادة فلانة فهو حر فبشرته ثلاثة متفرقين عتق الأول بخلاف ما إذا بشره معاً حيث يعتق الجميع، قال المحاكم الشهيد وإن قال: عتيت واحداً لم يدين في القضاء وأما بينه وبين الله عز وجل فيسه أن يختار منهم واحداً فيمضي عتقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان، ولو قال: إن دخلت الدار فامراته طالق وعبد عتق، ولو حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم دخل الدار لا يحث في اليمين الثانية وطلقت وعتق، ولو حلف لا يطلق أو لا يعتق ثم قال: إن دخلت الدار فامراته طالق وعبد عتق، ولو قال لامرأته: طلقي نفسك أو قال لعبد: اعتق نفسك أو وكل رجلاً بذلك ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حث، ولو قال: أنت طالق إن شئت أو أنت حر إن شئت ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق فشئت المرأة والعبد لا يحث كذا في الكافي في المتفرقات، من حلف لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حث، ولو قال: عتيت أن لا أتكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية، ولو قال: عبده حر إن دخلت هذه الدار فقال الآخر: عليّ مثل ذلك إن دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده، ولو قال الأول: لله عليّ عتق نسمة إن دخلت فقال الثاني: فعليّ مثل ذلك إن دخلت لزم الأول والثاني كذا في الإيضاح، ولو قال عبده حر إن كان في البيت إلا رجلاً فإذا في البيت رجل وصبي أو رجل وامرأة حث، ولو كان رجل وداية أو متاع لم يحث، ولو قال: إن كان في البيت إلا شاة فإذا فيه دابة غير الشاة حث، ولو قال: إن كان في البيت إلا ثوب حث بإنسان وداية وآنية كذا في الكافي في المتفرقات، من قال: كل مملوك لي حر يعتق أمهات أولاده ومدبروه وعبيده ويدخل الإماء والذكور ولو نوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء، ولو قال: لم أئو المديرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير، ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة والأبق والمغصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب إلا أن يعنيه وإن عني المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي اعتق بعضه ويدخل عبده المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما عبيد عبده المأذون إذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: إن نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين أجنبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأن بعض المملوك لا يسمى مملوكاً حقيقة إن نواه عتق استحساناً، وهل يدخل فيه الحمل إن كانت أمة في ملكه يدخل ويعتق بعثتها وإن كان في ملكه الحمل دون الأمة بان كان موصى له بالحمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العناق، رجل حلف أن لا يكتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فجاز الخالف حث في يمينه كما يحث بالتوكيل، رجل حلف أن لا يعتق عبده

فأدى العبد مكاتبته فعتق فإن كانت الكتابة بعد اليمين حثت الخائف وإن كانت قبل اليمين لا يحث كذا في فتاوى قاضيه خان في فصل اليمين على التزويج، من قال: إن تسريت جارية فهي حرة فتسرى جارية كانت في ملكه عتقت وإن اشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية، ولو قال: إن تسريت أمة فأنت طالق أو عبدي حر فتسرى من في ملكه أو من اشتراها بعد التعليق فإنها تطلق ويعتق العبد ولو قال لأمة: إن تسريت بك فعبيدي حر فاشترها فتسرى بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحنف ولا يعتق من اشترى عبده كذا في البحر الرائق، وإذا قال لأمته إذا باعك فلان فأنت حرة فباعها من فلان ثم اشترها منه لم تعتق لأن الشرط بيع فلان إياها وبيع فلان من الخائف سبب لزوال ملكه فأما وقوع المنك للخائف فبشرائه لا ببيع فلان، وإن قال: إن وهبت فلان لي فأنت حرة فوهبها وهو قابض لها عتقت وكذلك قوله: إذا باعك فلان مني فأنت حرة كذا في المبسوط، رجل قال لغيره: إن بعثت إليك فلم تأتني فعبيدي حر فبعث إليه فاتاه ثم بعث إليه ثانياً فلم يأت به حثت ولا تبطل اليمين بالبر حتى يحث مرة فحينئذ تبطل اليمين، وكذا لو قال: إن بعثت إلي فلم آتك، ولو قال: إن أتيتني فلم آتك أو قال: إن زرنتي فلم أزرك فهو على الأبد، رجل قال لامرأته: إن لم تطلقني نفسك فعبيدي حر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو على المجلس وهو إذن لها في التصلاق إذا طنقت نفسها في المجلس طنقت، وكذا لو قال لغيره: إن لم تبع عبدي هذا فعبيدي الآخر هذا حر فهو إذن له في البيع وهو على الأبد، ولو قال: إن دخلت المكوفة ولم أتزوج فعبيدي حر فهو على أن يتزوج قبل الدخول وإن قال: فلم أتزوج فهو على أن يتزوج حين يدخل، ولو قال: ثم لم أتزوج فهو على الأبد بعد الدخول، رجل قيل له: تزوج فلانة فقال: إن تزوجت أبداً فعبيدي حر فتزوج غير فلانة حثت، رجل قال: إن تركت أن أمر النساء فعبيدي حر لا يحث، رجل قال: عبدي حر إن لم أمس النساء حثت من ساعته كذا في فتاوى قاضيه خان في فصل فيما يكون اليمين على الفور أو على الأبد والله أعلم بالصواب.

### الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يؤجر فوكل من فعل ذلك لم يحث، إلا أن ينوي أن لا يأمر غيره فحينئذ شدد الأمر على نفسه بنيته أو يكون الخائف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحث بالتفويض فإن كان مباشر تارة وبفوض أخرى يعتبر الغالب كذا في التكافي، ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحث بالفاسد قبل القبض وبالأذي فيه الخيار للبائع أو للمشتري وبالبيع بطريق الفضول وبالنهي بشرط العوض عند التقاض ولا يحث بالبيع الباطل وبيع المدير وأم الولد والمكاتب وكذا بالإقالة بعد البيع أما لو تبايعا بلفظ الإقالة ابتداءً فيحث ولا يحث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحث بنون قبول المشتري كذا في العتانية، من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله فاجاز لا يحث إلا أن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى، ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئاً من الفضولي أو الخمر يحث كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير، سئل أبو بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرق منه قال: لا يحث ما لم يستيقن بموته

كذا في الخلاصة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: إذا قال: إن لم أبيع هذا العبد فكذا فاعتق العبد أو دبره حنث في يمينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقي المسألة بحالها فالصحيح أنه يحنث كذا في التتارخانية، قال لامته: إن لم أبعك فانت حرة فاستولدها عتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة، حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير: يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث، سئل الشيخ الإمام الرازي رحمه الله تعالى: عمن حلف لبييع جاريتة ولا يوقت حتى ولدت منه فقال: لا يحنث المولى استحساناً، وسئل أبو نصر الديوسي عمن قال لجاريتته: إن لم أبعك إلى شهر فانت حرة ثم ظهر بها حبل منه قال: يحل له أن يطاها بعد الشهر إذا جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حنث ولا يحل له أن يطاها بعد الشهر وإذا جاءت به لأكثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطاها بعد الشهر إجماعاً كذا في الحاوي، رجل قال: والله لا يمين أم ولد فلان أو قال: والله لا يمين هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هو على البيع الفاسد إن باعهما بيعاً فاسداً بر في يمينه كذا في فتاوى قاضيه خان، لو أن رجلاً قال: إن بعث هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد: قد أجزت ذلك أو رضيت ثم اشتري لم يعتق ولو قال: إن اشتري زيد مني هذا العبد فهو حر قال زيد: نعم ثم اشتراه عتق عليه العبد كذا في الإيضاح، روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال: والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس أخذ كذا في البدائع، ولو حلف لا يبيعه بعشرة إلا بأكثر أو بزيادة فباعه بأحد عشر لا يحنث، ولو باعه بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث، ولو قال المشتري: عبده حر إن اشتراه بعشرة حتى ينقصه إن اشتراه بعشرة يحنث وإن اشتراه بأحد عشر يحنث أيضاً وإن اشتراه بتسعة لم يحنث وإن اشتراه بتسعة ودينار لم يحنث قيل: هذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان فيحنث، ولو قال: عبده حر إن اشتراه بعشرة إلا بالأقل أو بالانقص فاشتراه بعشرة أو بأكثر يحنث وإن اشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب فالقياس أن لا يحنث وفي الاستحسان يحنث، ولو قال البائع: لا أبيعك بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة ودينار قيمته خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين في التساوم في الزيادة والنقصان، رجل حلف أن لا يبيع داره فاعطاها امرأته في صداقها حنث قال الصدر الشهيد: هذا إذا تزوجها بالدرهم ثم اعطاها الدار عوضاً عن تلك الدراهم أما إذا تزوجها على الدار لم يحنث كذا في الخلاصة، حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بدله ورضي صاحب الفرس بذلك لا يحنث وعليه الفتوى كذا في جواهر الأخلاطي، اشترى بالتعاطي ثم حلف أنه ما اشترى أجاب الإمام علم الهدى لما تريدي أنه لا يحنث واختاره ظهير الدين، وكذا لو باع بالتعاطي ثم حلف أنه لم يبيع لا يحنث وكذا روي عن الإمام الثاني وقال الإمام الفضلي: لا يحل لمن علم أنه كان بالتعاطي أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطي كذا في الوجيز للكردي، الأصل أن من عقد يمينه على فعل في محل وذكر اللام بنظر إن ذكر اللام مقروناً بمحل الفعل فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المخلوف عليه حتى إذا فعل

الحال ذلك الفعل في ملك المخلوف عليه حنث سواء فعل بأمره أو بغير أمره وسواء كان الفعل مما تجري فيه الوكالة أو لا تجري، وإن ذكر اللام مقروناً بالفعل إن كان فعلاً تجري فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بمهدة ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والأمر حتى إذا فعل ذلك الفعل في محله بامر المخلوف عليه يحنث سواء كان محل الفعل ملك المخلوف عليه أو ملك غيره وإن كان فعلاً لا تجري فيه الوكالة أصلاً كالأكل والشرب أو تجري فيه الوكالة إلا أنه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب ونحوه فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المخلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المخلوف عليه يحنث في يمينه فعل بأمره أو بغير أمره ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المخلوف عليه لا يحنث وإن فعل ذلك الفعل بامر المخلوف عليه، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لغيره إن بعث لك ثوباً فعبدي حر ولا نية له فدفع المخلوف عليه ثوباً إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى الخالف ليبيعه فجاء المتوسط بالشوب إلى الخالف وقال: بع هذا الشوب لفلان يعني المخلوف عليه أو قال: بع هذا الشوب ولم يقل لفلان إلا أن الخالف يعلم أنه رسول المخلوف عليه فباع يحنث في يمينه، ولو قال المتوسط: هذا الشوب لي أو قال: بعه ولم يعلم الخالف أنه رسول المخلوف عليه فباع لا يحنث، وأما إذا قال: إن بعث ثوباً لك وبأقي المسألة بحالها يحنث على كل حال سواء قال له المتوسط بعه لفلان أو قال بعه لي أو قال بعه ولم يزد عليه إذا كان الشوب ممنوكاً للمخلوف عليه فإن نوى في الفصل الأول أن يبيع ثوباً هو ملك المخلوف عليه ونوى في الفصل الثاني أن يبيع بامر المخلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن في الفصل الأول يصدقه القاضي وفي الفصل الثاني لا يصدقه كذا في الذخيرة في الفصل التاسع عشر، في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع لفلان ثوباً ثم باع الخالف ثوباً للمخلوف عليه فاجاز المخلوف عليه البيع يحنث، ولو باعه الخالف لنفسه لا للمخلوف عليه لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث فيما يفعله الرجل لصاحبه أو لغيره، ولو حلف لا يبيع لك شيئاً من متاعك فباع وسادة فيها صوف المخلوف عليه لم يحنث كذا في العتبية، إذا ساوم الرجل رجلاً بعبد فأراد البائع الفأ وسأله المشتري بخمس مائة فقال البائع: هو حر إن حططت عنك من الألف شيئاً ثم قال بعد ذلك: بعثك بخمس مائة فقبل المشتري البيع أو لم يقبل حنث البائع وعق العبد ولو كان البائع قال عند المساومة إن حططت من ثمنه شيئاً فهو حر وبأقي المسألة بحالها لا يعتق العبد ولو حط من ثمنه شيئاً بعد ذلك انحللت اليمين ولكن لا يعتق العبد لأنه زائل عن ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرأته أو عتق عبد آخر تطلق المرأة ويعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو بعده حنث في يمينه ولو حط عنه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحنث ولو أبرأه عن بعض الثمن إن كان قبل قبض الثمن حنث في يمينه وإن كان بعد قبض الثمن لا يحنث في يمينه كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل ساوم رجلاً ثوباً فأبى البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري: عبده حر إن اشتراه باثني عشر فاشتراه بثلاثة عشر أو باثني عشر ودينار أو باثني عشر وثوب حنث في يمينه ولو اشتراه بأحد عشر ودينار أو بأحد عشر وثوب لم يحنث، ولو

قال البائع: عبده حر إن باعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بعشرة ودينار أو بتسعة ودينار لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت في اليمين في المساومة في الزيادة والتقصان، باع شيئاً بدينار ثم حلف أنه لا يأخذ ثمنه فأخذ بها حنطه حنت كذا في الوجيز للكردي في الشراء، ولو حلف لا أبيع هذا من أحد فباعه من اثنين حنت كذا في العتابة، حلف لا يشتري ثوباً ولا نية له فاشتري كساء خز أو طيلساناً أو فرواً أو قباءً يحنت، ولو اشترى مسحاً أو بساطاً أو قلنسوة أو ملطسة لا يحنت وكذا لو اشترى خرقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحنت ولو اشترى قدر ما تجوز به الصلاة يحنت هكذا في الوجيز للكردي، حلف لا يشتري لها ثوباً فاشتري لها الحمار لا يحنت كذا في جواهر الاخلاطي، ولو حلف لا يشتري كناناً فهو في عرفنا ثوب الكتان كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئاً فاسلم الخائف إليه في ثوب حنت كذا في الظهيرية، رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوباً جديداً فالجديد في العرف ما لا يكون غسلاً كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو حلف لا يشتري طعاماً فاشتري حنطة حنت في قول علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في الحاوي، ولو حلف لا يشتري بهذه الدراهم خبزاً لا يحنت ما لم يدفع هذه الدراهم إلى الخباز أولاً ثم يقول: ادفع بهذه الدراهم خبزاً، ولو قال قبل الدفع إلى الخباز لا يحنت، وفي الجامع يحنت إذا أضاف العقد إلى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز للكردي، ولو حلف أن لا يشتري شعيراً فاشتري حنطة فيها حبات شعير لا يحنت كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو حلف لا يشتري آجرأ أو خشباً أو قصباً فاشتري داراً لم يحنت، ولو حلف لا يشتري ثمر نخل فاشتري أرضاً فيها نخل وفي النخل ثمرة وشرط المشتري الثمرة يحنت وكذا لو حلف لا يشتري بقلأ فاشتري أرضاً فيها بقل واشترط المشتري البقل يحنت لدخول البقل في البيع مقصوداً لا تبعاً، ولو حلف لا يشتري حماً فاشتري شاة حية لا يحنت، وكذا لو حلف لا يشتري زيتاً فاشتري زيتوناً وعلى هذا قالوا: فيمن حلف لا يشتري قصباً ولا خوصاً فاشتري بورياً أو زبيلاً من خوص لم يحنت وكذا لو حلف لا يشتري جدياً فاشتري شاة حاملاً بجدي أو حلف لا يشتري مملوكاً صغيراً فاشتري أمة حاملاً كذا في البدائع، ولو حلف لا يشتري شجراً فاشتري أرضاً فيها شجرة لا يحنت كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يشتري حائطاً فاشتري داراً مبنية كان حائناً استحساناً، رجل حلف أن لا يشتري نخلأ فاشتري حائطاً فيه نخل حنت، ولو حلف لا يشتري صوفاً فاشتري شاة على ظهرها صوف لا يكون حائناً وكذا لو اشتراها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيه خان، وفي الصوف لا يحنت بشراء إهاب عليه صوف، وعن محمد رحمه الله تعالى يحنت بالإهاب كذا في العتابة، ولو حلف لا يشتري لبنأ فاشتري شاة في ضرعها لبن لا يكون حائناً وكذا لو اشتراها بلبن من جنسه في ظاهر الرواية، هذا وبيع الشاة باللحم سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائناً في يمين أن لا يشتري لبنأ، ولو حلف لا يشتري الية فاشتري شاة مذبوحة كان حائناً كذا في فتاوى قاضيه خان، والأصل أن المحلوف عليه إذا دخل في الشراء تبعاً لغير المحلوف عليه لا يقع به الحنت وإن دخل مقصوداً يقع كذا في الذخيرة، ولو حلف لا يشتري لحماً فاشتري رأساً لا



يحنث كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يشتري رأساً فهذا على رأس البقرة والغنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس الغنم وهذا اختلاف عصر وزمان، وإذا حلف لا يشتري شحمًا فاشترى شحم البطن يحنث ولو اشترى شحم الظهر وهو الشحم الذي يخالط اللحم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في الأصل وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه لا يحنث كذا في المحيط، رجل قال: والله لا يشتري بهذه الدراهم إلا لحمًا فاشترى ببعضها لحمًا وببعضها غير لحم لا يكون حائشاً حتى يشتري بأكملها غير لحم، ولو قال: والله لا يشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حائشاً وفي الاستحسان يكون حائشاً، ولو حلف لا يشتري صوفاً أو شعراً فهو على غير المعمول ولا يحنث بشراء المسح والجوارق كذا في فتاوى قاضيخان، إن حلف لا يشتري دهنًا فهو على دهن جرت عادة الناس أن يدهنوا به فإن كان مما ليس في العادة أن يدهنوا به مثل الزيت والبنزر ودهن الخروع ودهن الأكارع لم يحنث، ولو اشترى زيتاً مطبوخاً ولا نية له حين حلف يحنث كذا في البدائع، ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً أو خطمياً ذكر في الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا: في عرفنا لا يحنث بشراء دهن البنفسج كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يشتري لفلان فاشترى لابنه الصغير أو لعبده المأذون بأمره لم يحنث كذا في العتائبة، حلف ليشترين له هذا الشيء فاشتراه له ثم إنه دفع ذلك الشيء إلى المبتاع بر في يمينه كذا في الوجيز للكردي، إذا قال الرجل إن اشتريت فلاناً فهو حر فاشترى لغيره هل تنحل يمينه لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في شيء من الكتب، وحكي عن الفقيه أبي بكر البليخي أنه قال: لقائل أن يقول لا تنحل يمينه وهو الأشبه كذا في الذخيرة، ولو حلف لا يشتري عبد فلان فأجر داره من فلان بعبده لا يحنث كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر أحداً يشتري له هذا العبد فإن الحالف يشتري عبداً آخر فيأذن له في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يحجر عليه فيصير العبد له ولا يحنث لعدم شرط الحنث كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يحنث كذا في الظهيرية، رجل نظر إلى عشر جوار وقال: إن اشتريت جارية من هذه الجواري فهي حرة فاشترى جارية لغيره منهن ثم اشترى لنفسه لا تعتق، ولو اشترى جارتين صفقة واحدة إحداهما لنفسه والأخرى لغيره لم تعتق واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العتاق، في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى عجوزاً أو رضيعة حنث، ولو حلف لا يشتري غلاماً من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشترى خراسانياً بغير خراسان لا يحنث حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة، اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف أنه اشترى واحداً بخمسة وثلاثين يحنث، ثمانون شاة بينهما حلف أحدهما أنه لا يملك أربعين يحنث وتفرمه الزكاة، ولو اشترى عبداً فعلف أنه لا يملك أربعين لا يحنث ولا تفرمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي، في المنتقى إذا أراد الرجل أن يشتري عبداً من رجل بألف درهم فدفع ألف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف فقال: إن اشتريت هذا العبد بهذه الألف الدرهم وأشار إلى ألف مدفوعة فهذه الألف في المساكين صدقة فقال صاحب العبد: إن بعث هذا العبد بهذه الألف فهي في المساكين صدقة

وأشار إلى تلك الألف أيضاً ثم إن صاحب العبد باع العبد بتلك الألف فعلى البائع أن يتصدق بها دون المشتري كذا في التتارخانية، ولو قال: إن ملكت عبداً فهو حر فاشترى نصف عبداً ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال: إن اشتريت عبداً والمسألة بحالها عتق النصف وهذا في غير المعين، وأما في المعين لو قال: إن ملكت هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال: إن ملكت مائتي درهم ففلكه عليّ أن اتصدق بها ففلك مائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب، وفي مسألة الشراء لو قال: عتيت به الجملة لم يصدق قضاء وصدق ديانة كذا في الخلاصة، قال لرجلين: إن اشتريتما أو ملكتتما عبداً فعبد من عبيدي حر فملكك عبداً بينهما أو اشترى أحدهما وباع من الآخر يحنث، إن كنت ملكت إلا خمسين درهماً ولا يملك إلا عشرة دراهم لم يحنث وإن ملك خمسين درهماً وعشرة دنانير أو سائمة أو شيئاً للتجارة حنث وإن ملك مع الخمسين عرضاً لا للتجارة أو رقيقاً أو داراً لم يحنث لأن مراده في العرف أنه لا يملك من المال إلا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف إلى مال الزكاة كذا في الوجيز للكردي، رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا تدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفاً محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواه إذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشتراه مع السيف إن كان الثمن ذهباً أو فضة وإن كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حائثاً، رجل حلف أن لا يشتري حديداً يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: يدخل فيه ما يسمى بآئعه حداداً ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الإبر والمسال، قالوا: في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والأقفال، والصفر والشبهة بمنزلة الحديد، إذا حلف لا يشتري صغراً يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديداً فاشترى باباً بحديد أقل مما فيه، ذكر في النوادر أنه لا يجوز وإن اشتراه بأكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائثاً في يمينه، رجل حلف أن لا يشتري فصاً فاشترى خاتماً فيه فص كان حائثاً وإن كان ثمنه أقل من ثمن الحلقة، رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشترى خاتماً فيه ياقوتة كان حائثاً ولو حلف أن لا يشتري زجاجاً فاشترى خاتماً فيه من زجاج إن كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائثاً وإن كان يزيد عليه كان حائثاً كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو حلف لا يشتري باباً من الساج فاشترى داراً لها باب من الساج حنث كذا في الخلاصة.

**فصل:** ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فتزوجها نكاحاً فامداً إما بغير شهود أو في عدة غيره أو نحو ذلك فإنه لا يحنث كذا في السراج الوهاج، قال: عبده حر إن كان تزويج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسان فإن نوى نكاحاً صحيحاً في الماضي صدق ديانة وقضاء وإن كان فيه تخفيف وإن نوى الفساد في المستقبل صدق قضاء وإن نوى الجواز لأن فيه تغليظاً ويحنث بالجائز أيضاً هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، ولو زوج

الحالف فضولي فإن كان عقد الفضولي قبل اليمين فأجاز الحالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث، وإن كان عقد الفضولي بعد اليمين لم يحنث ما لم يجر فإذا أجاز، إن أجاز بالقول حنث هو المختار وإن أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك، روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: أنه يحنث وعليه أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى، ولو زوجه الفضولي نكاحاً فاسداً بعد اليمين فأجاز الحالف بالقول أو الفعل لا يحنث ولا تنحل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحاً جائزاً يحنث في يمينه، وكذا لو وكل الحالف رجلاً بالنكاح فزوج الوكيل امرأة نكاحاً فاسداً لا يحنث الموكل، لو حلف أن لا يتزوج امرأة فأكبره على النكاح فتزوج حنث في يمينه هكذا في فتاوى قاضيخان، في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف بطلاق امراته ثلاثاً أن لا يزوج بنتاً له صغيرة فزوجه رجل والأب حاضر ساكت وقبل الزوج ثم أجاز الأب لا يحنث وكذا لو حلف على امته، وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن تزوج امرأة بغير إذنها ثم حلف لا يتزوجها فرضيت لم يحنث والمرأة إذا حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجه رجل بامرأها أو بغير أمرها فأجازت أو كانت بكرًا فزوجه الولي فسكتت فهي حائنة وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة، ولو حلفت البكر أن لا تأذن أحداً حتى يزوجه فزوجه رجل وبلغها الخبر فسكتت فلا رواية في هذا الفصل عن محمد رحمه الله تعالى وإنما الرواية في الرجل لو حلف لا يأذن لعميه في التجارة فرآه يبيع ويشترى فسكت فهو حائث، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحنث في المسالتين كذا في المحيط، وفي مجموع النوازل لو حلفت لا تأذن في تزويجها وهي بكر فزوجه أبوها فسكتت ثم النكاح ولا تحنث كذا في الخلاصة، ولو قال لاخته من الرضاعة أو لأمراة لا يحل له نكاحها أبداً وقد علم بذلك إن تزوجت فعيدي حر فزوجه حنث كذا في الجامع الكبير، ولو حلف لا يتزوج فجن فزوجه أبوه لا يحنث، وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يتزوج ففصار معتوماً فزوجه أبوه يحنث كذا في الخلاصة، حلف لا يتزوج النساء فتزوج امرأة يحنث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امراته تطليقة بائنة ثم تزوجه قال محمد رحمه الله تعالى: لا يحنث في يمينه لأن يمينه تنصرف إلى غيرها كذا في الظهيرية، حلف لا يتزوج إلا على أربعة دراهم فتزوجها عليها فأكمل القاضي عشرة لا يحنث وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها كذا في الوجيز للكردي، ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار فتزوج بالفضة أكثر من حيث القيمة بأن يتزوج بمائة نقرة لا يحنث كذا في الخلاصة، حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت أخرى فتزوجها لم يحنث، ولو حلف لا يتزوج بنتاً من بنات فلان أو بنتاً لفلان فإنه يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على ما يضيفه إلى ملك فلان، في الفتاوى رجل قال: والله لا أتزوج من أهل هذه الدار أو من بنات فلان وليس في الدار أهل ثم سكنها قوم ثم تزوج منها أو ولد لفلان بنت فتزوجها لم يحنث لكن هذا قول محمد رحمه الله تعالى والمختار أنه يحنث وهو قولهما، ولو حلف لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج امرأة لم تكن ولدت يوم حلف يحنث عهد الكل، ولو حلف لا يتزوج<sup>(١)</sup> من نراد فلان فتزوج بنت بنته حنث ولو قال: من أهل بيت فلان

لا يحنث إلا إذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يتزوج من نساء أهل الكوفة أو البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت بها يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لأن المعتبر في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي، من حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة بغير رضاها فبلغها الخبر وهي بالبصرة فأجازت نكاحها حنث في يمينه وإن كان تمام النكاح بالإجازة والإجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط، ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الأرض ونوى امرأة بعينها دين فيما بينه وبين الله عز وجل لا في القضاء، وإن نوى كوفية أو بصرية لا يدين أصلاً، وكذا لو نوى امرأة عوراء أو عمياء ولو نوى عربية أو حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا في الظهيرية، عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرهاً منه لا يحنث، ولو أكرمه المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاط، حلف الرجل أن لا يزوج عبده فزوجه غيره فأجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى قاضيخان، رجل حلف لينزجن سراً فإن أشهد شاهدين فهو سر وإن أشهد ثلاثة فهو علانية كذا في محيط السرخسي، لو حلف لا يؤجر هذه الدار وقد آجرها قبل الحلف وتركها وتقاضى آجرها كل شهر لا يحنث ولو سأل آجر شهر لم يسكنها بعد يحنث إذا أعطاه الآجر ولو كانت معدة للغلة فتركها عليها لا يحنث، سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عمن حلف لا يتجر مع فلان فجاء فلان بعبد إليه واستأجره ليعلمه حرفه كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة، رجل حلف أن لا يصالح فلاناً من حق يدعيه فوكل الخائف رجلاً فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهدة في الصلح، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان، وفي الصلح عن دم العمد يحنث الخائف بصلح الوكيل، ولو حلف لا يخاصم فلاناً فوكل بخصومته وكيلاً لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان، سئل شمس الإسلام الأوزجندی عمن وهب من آخر شيئاً في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم إن الموهوب له وهب ذلك الشيء من آخر فأخذه الواهب الخائف منه، قال: لا يحنث في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا، وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا وكذا لو أعمره أو نعله أو بعث بها إليه مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الخائف ولا يحنث بالصدقة في يمين الهبة عندنا، ولو حلف لا يهب فأعار لا يحنث، ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلاناً فتصدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في يمينه، ولو حلف لا يستقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في يمينه، ولو حلف أن لا يهب عبده لفلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الخائف حنث في يمينه كما يحنث إذا وكل غيره بالهبة، ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه على عوض حنث في يمينه، رجل حلف أن لا يكتاتب عبده فكانت يمينه بغير أمره فأجاز الخائف حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضيخان، الفتاوى إذا حلف لا يستعير من فلان شيئاً فأردفه على ذابته لا يحنث كذا في محيط السرخسي في فصل حلف لا يهب عبده، ولو حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأفون لا يحنث، ولو حلف لا يشارك فلاناً في هذه البلدة ثم خرجا منها وعقدا عقد

شركة ثم دخلاً وعملاً فيها إن كان الحالف نوى في يمينه أن لا يعقد عقد الشركة في البلدة لا يحنت وإن نوى أن لا يعمل بشركة فلان حنت وإن دفع أحدهما إلى صاحبه مالأً مضاربة فهذا والاول سواء، ولو حلف أن لا يشارك فلاناً فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنت، ولو حلف لا يشارك فلاناً ثم إن الحالف دفع إلى رجل مالأً بضاعة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع إليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشاركه يحنت الحالف، رجل قال لأخيه: إن شاركك فحلل الله عليّ حرام ثم بدا لهما أن يشتركا قالوا: إن كان للحالف ابن كبير ينبغي أن يدفع الحالف ماله إلى ابنه مضاربة ويجعل لابنه شيئاً يسيراً من الربح وبأذن لابنه أن يعمل فيه برأيه ثم إن الابن يشارك عمه فإذا فعل الابن ذلك كان للابن ما شرط له الأب وانفاضل على ذلك إلى النصف يكون للأب ولا يحنت، ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يأخذ من فلان ثوباً هروياً فأخذ منه جراباً هروياً فيه ثوب هروي قد دسه فيه وهو لا يعلم حنت قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهماً فأعطاه فلوساً في كيس ودرس فيها درهماً فقبضها الحالف ولا يعلم حنت كذا في الخلاصة في الفصل التاسع عشر، ولو قبض الحالف منه قفيز دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحنت، وكذا لو أخذ ثوباً فيه دراهم مصرورة ولم يعلم به الحالف لا يحنت، ولو حلف لا يأخذ من فلان درهماً هبة لا يحنت في جميع ذلك علم بالدرهم أو لم يعلم ولو حلف أن لا يأخذ منه درهماً وديعة وأخذ درهماً فيما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في نتاوى قاضيخان، وإذا حلف لا يكفل بكفالة فكفل بنفس حر أو عبد أو يتوب أو دابة أو يدرك في بيع فهو حانت كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، ولو حلف لا يكفل عن إنسان بشيء فكفل بنفس رجل لا يحنت لأن صلة عن لا تستعمل إلا في الكفانة بالمال كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يكفل له فكفل لغيره والدرهم أصلها له لم يحنت وكذلك لو كفل لعبد وإن كفل لفلان وأصل الدرهم لغيره حنت وإن حلف لا يكفل عنه فضمن عنه حنت، وإن كان عني باسم الكفالة أن لا يكفل ولكن يضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفصل بين الضمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل عن فلان وأحال فلان عليه بمال له عليه لم يحنت إذا لم يكن للمحتال له دين على المحيل، ولو كان للمحتال له دين على المحيل فإنه يقبل الكفالة صار كفيلاً فيحنت وكذلك إن ضمنه له، ولو كان للمحتال له على المحيل مال ولم يكن للمحيل مال على المحتال عليه حنت كذا في المبسوط، ولو حلف لا يضمن لفلان شيئاً فضمن له بنفس أو مال فهو حانت وكذلك لو كفل له أو قبل الحوالة ولو اشترى شيئاً بأمره فهذا ليس بضمان ولو ضمن لعبد أو لوكيله أو لمضاربه أو لشريك له مفاوض أو عنان لم يحنت، ولو ضمن لرجل فمات المضمن له فورثه المخلوف عليه لم يحنت، ولو حلف لا يضمن لأحد شيئاً فضمن لإنسان ما أدركه من درك في دار اشتراها أو عبد اشتراه حنت ولو ضمن لرجل غائب لم يخاطبه عنه أحد لم يحنت عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى، ولو خاطبه عنه مخاطب حنت في قولهم جميعاً وكذلك العبد المحجور عليه يحلف أن لا يضمن فضمن شيئاً لا بإذن مولاه فهو حانت كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب .

## الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم

إذا حلف لا يحج فهو على الصحيح دون الفاسد وإذا حلف لا يحج أو لا يحج حجة فأحرم بالحج لم يحث حتى يقف بعرفة رواه ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى بشر عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه لا يحث حتى يطوف أكثر طواف الزهارة، ولو حلف لا يعتمر أو لا يعتمر عمرة لم يحث، حتى يحرم بالعمرة ويطوف أربعة أشواط رواه بشر عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى رجل قال: والله لا أحج حتى اعتمر وأحرم بعمرة وحجة ثم مضى فيهما حتى قضاها فإنه لا يحث لأنه قد اعتمر قبل الحج فتحقق شرط البر كذا في محيط السرخسي، ولو قال لعبد: إن لم أحج في هذه السنة فانت حر ثم قال: حججت وشهد شاهدان على أنه ضحى العام بالكوفة لم تقبل الشهادة ولا يعتق كذا في التبيين، ولو قال: عليّ المشي إلى مدينة النبي عليه الصلاة والسلام أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء، ولو قال عليّ المشي إلى بيت الله يتوي مسجد بيت المقدس أو مسجداً آخر لا يلزمه شيء، ولو قال: عليّ: حرام إن فعلت كذا فحث تلزمه حجة أو عمرة في قولهم ولو قال: أنا أحرم أو أنا محرم أو أهدي أو أمشي إلى بيت الله إن فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه: إن نوى الإيجاب أو لم ينو شيئاً يلزمه ما ذكر وإن نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان، إذا حلف لا يصلي فصلى صلاة فاسدة بأن صلى بغير طهارة مثلاً لا يحث في يمينه استحساناً، ولو نوى الفاسدة صدق ديانة وقضاء ولو كان عقد يمينه على الماضي بأن قال: إن كنت صليت فهذا على الجائز والفاسد جميعاً وإن نوى الجائز في الماضي خاصة صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة، ولو حلف لا يصلي فقام وقرا وركع لم يحث وإن سجد مع ذلك ثم قطع حث كذا في الهداية، ثم إن محمداً رحمه الله تعالى لم يذكر أنه متى يحث واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم: يحث برفع الرأس منها كذا في التبيين، ولو حلف لا يصلي صلاة لا يحث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع، ولو حلف لا يصلي صلاة فصلي ركعتين ولم يقم قدر التشهد إن عقد يمينه على النفل لا يحث في يمينه، وإن عقد يمينه على الفرض وهي من ذوات المثنى فكذلك وإن عقد يمينه على الفرض وهي من ذوات الأربع يحث في يمينه وهو الأظهر والأشبه، ولو حلف لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ فقد قيل: لا يحث، وقد قيل: يحث، ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحث حتى يتشهد بعد الأربع وكذلك إن حلف لا يصلي الفجر لم يحث حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك إذا حلف لا يصلي المغرب لم يحث حتى يتشهد بعد الثلاث كذا في المحيط، ولو قال: عبده حر إن أدرك الظهر مع الإمام فأدركه في التشهد ودخل معه حث، ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الإمام فأدرك معه ركعة فصلّاها معه ثم سلم الإمام وأتم هو الثانية لا يحث، ولو افتتح الصلاة مع الإمام ثم نام أو أحدث فذهب يتوضأ فجاء وقد سلم الإمام فأتبعه في الصلاة حث وإن لم يوجد أداء الصلاة مقارناً لأن كلمة مع هاهنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعاً له مقتدياً، ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين

الله تعالى وفي القضاء كذا في البدائع، ولا يصدق قضاء فيما إذا نوى المتابعة لا على سبيل المقارنة هكذا في المحيط، في التوازل لو حلف أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في الصلاة أو في غير الصلاة فإنه يحنث وفي فتاوى (أمر) حلف لا يصلي اليوم الجماعة فاقندي بواحد أو أم واحداً يحنث وإن كان المأموم صبيّاً كذا في التتارخانية، رجل حلف أن لا يؤم أحداً فافتتح الصلاة لنفسه ونوى أن لا يؤم أحداً فجاء قوم واقتدوا به حنث قضاء لا ديانة إذا ركع وسجد وكذا لو صلى هذا الخالف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة له ولهم استحساناً وحنث قضاء لا ديانة، ولو أشهد في غير الجمعة قبل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي نفسه والمسالمة بحالها لم يحنث ديانة وقضاء، ولو افتتح الصلاة ثم أحدث فقدم رجلاً حنث كذا في الخلاصة، ولو أم الناس في صلاة الجنائزة وسجدة التلاوة لا يحنث لأن يمينه تنصرف إلى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنائزة ليست بصلاة مطلقة، ولو حلف أن لا يؤم فلاناً لرجل بيمينه فصلى ونوى أن يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الخالف وإن لم يعلم به كذا في فتاوى قاضيخان، لا يصلي خلف فلان فقام بيمينه وصلى يحنث وإن نوى حقيقة الخلف لا يصدق قضاء، والله لا أصلي معك فصلياً خلف إمام يحنث إلا إذا نوى أن يصلي معه بحيث لا يكون معها ثالث كذا في الوجيز للكردي، حلف ليصلين هذا اليوم الصلوات الخمس بالجماعة ويجمع امراته ولا يغتسل فيه فصلى الفجر والظهر والمغرب بجماعة ثم جامع امراته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلى المغرب والعشاء بجماعة لا يحنث لأن غسله وقع ليلاً لا نهاراً كذا في الفتاوى الكبرى، في مجموع التوازل حلف لا يصلي بأهل هذا المسجد ما دام فلان حياً يصلي فيه فمرض فلان ثلاثة أيام ولم يصل فيه أو كان صحيحاً ولم يصل فيه ثلاثة أيام فإن لم يحنث الخالف إذا صلى بهم كذا في الخلاصة، حلف لا يصلي في هذا المسجد فزيد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنث، ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فزيد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنث كذا في الذخيرة، ما أخرت صلاة عن وقتها وقد كان نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاهما فالصحيح أنه إن كان نام قبل دخول الوقت وانتبه بعد خروجه لا يحنث وإن كان نام بعد دخول الوقت يحنث كذا في الوجيز للكردي، حلف لا ينام حتى يصلي كذا ركعة فنام جالساً لم يحنث كذا في المراجعية، ولو قال لعيده إن صليت فانت حر فقال: صليت وأنكر المولى لا يعتق كذا في المحيط السرخسي، إذا حلف أن لا يتوضأ من الرعاف فرعف ثم بال ثم توضأ أو بال ثم رعف وتوضأ فالوضوء منهما جميعاً ويحنث في يمينه كذا في المحيط، المنتقى ولو حلف والله لا أغتسل من امراته هذه من جنابة وأصاب هذه ثم امرأة أخرى أو على العكس حنث لأن اليمين وقعت على الجماع، ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك الجواب لأن الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى، المرأة إذا حلفت أن لا تغتسل من جنابة أو من حيض فإصابها زوجها وحاضت فاغتسلت فهو اغتسال منهما ونحث في يمينها كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل، ولو حلف لا يغسل فلاناً أو حلف لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحنث كذا في المحيط، ولو حلف لا يغتسل من الحرام فهذا على الجماع حتى لو جامعها ولم

يغتسل أو تيمم يحنث، ولو غانقها فأنزل فاعتسل لا يحنث كذا في الخلاصة، حلف لا يقرب امرأته فاستلقتي على قفاه فجاءت وقضت حاجتها منه ذكر في حدود التنازل أنه يحنث حتى لو كانا اجنبيين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى فإن كان نائماً لا يحنث كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الوطء، حلف لا يجامع فلانة أو لا يقبلها فهذا على الحياة دون الممات كذا في السراجية، ولو قال: إن جامعتك أو باضعتك فهو على الجماع في الفرج، ولو قال: إن اتيتك فكذا يتو نوى الجماع أو الزيارة فهو على ما نوى فإن نوى به الزيارة فوطئها حنث بخلاف ما إذا نوى الجماع فزارها فإنه لم يحنث وإن لم تكن له نية، حكى عن الحاكم بن نصير بن مهوريه أنه قال: إن أتاها للزيارة ولم يجامعها لا يحنث وإن جامعها مع ذلك يحنث، إذا قال: إن أصبتك فكذا لا يقع على الجماع إلا بالنية وإن لم تكن له نية فهو على قياس ما حكى عن الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير، ولو حلف لا يصوم اليوم أو يوماً أو صوماً فأصبح صائماً ثم أفطر لم يحنث، ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما رصفنا حنث كذا في الجامع الكبير، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل قال: لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان في يوم قد أكل فيه الحالف أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال: والله لأصومن اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والأكمل فإن صام فيه لا تلزمه الكفارة وإن لم يصم تلزمه الكفارة، وإن قدم بعد الزوال أو قبله بعد الأكل تلزمه الكفارة أيضاً للحال كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه، ولو قال بعد ما أكل أو بعد ما زالت الشمس: والله لأصومن هذا اليوم يكون باراً بالإمساك بقية اليوم، وكذا لو أضاف اليمين بالصوم إلى الليل وقال: والله لأصومن هذه الليلة يكون باراً بمجرد الإمساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت قبل الفعل المحلوف عليه، وإذا حلف الرجل ليصومن حيناً فإن نوى شيئاً فهو على ما نوى وإن لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وصار تقدير المسألة ليصومن ستة أشهر وكذلك إذا ذكر الحين مع اللام وكذلك إذا قال: صمت حيناً أو إن صمت الحين ولا نية له فهو على ستة أشهر ولا يحنث إلا بصوم ستة أشهر كما لو قال: إن صمت ستة أشهر ولا يتعين الوقت الذي يلي اليمين، ولو قال: إن صمت زماناً أو الزمان فإن نوى شيئاً فهو كما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير وسوى بين الحين والزمان، وذكر في الجامع الكبير أنه إن نوى شهرين فصاعداً إلى ستة أشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين إلى ستة أشهر وإن لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وإذا قال: عمراً فهو مثل الحين والزمان ذكره القدوري كذا في المحيط في الفصل العشرين في الأوقات، ولو قال: لله علي صوم العمر ولا نية له يقع على الأبد كذا في غاية البيان، ولو قال: إن صمت الأبد أو إن صمت الدهر فكذا فحنثه يكون بصوم جميع عمره بأن لا يفطر يوماً فإن أفطر يوماً برّ في يمينه فإن لم يفطر حتى مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته فلو كان الجزء العتق يعتبر من الثلث، ولو قال: إن صمت أبداً بدون اللام فالحنث بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين على الأبد والساعة، ولو قال: إن صمت دهرًا فعبدي حر فإن نوى شيئاً فهو على ما نوى



وإن لم ينو شيئاً قال أبو حنيفة: لا أدري ما الدهر وعندهما إذا صام ستة أشهر في عمره مجتمعاً أو متفرقاً حنث في يمينه وإن لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحنث، ولو قال: إن صمت أربعة أو دهوراً أو أحياناً فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهراً إلا أن في الصوم يشترط الاستيعاب كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة، وإذا قال إن صمت الشهر لا يحنث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط، ولو قال: إن لم أصم شهراً فعبدي حر فاليمين على صوم شهر متفرق أو متتابع ولا بتعين الشهر الذي يليه فإن مات قبل أن يصوم شهراً حنث، ولو قال: إن تركت الصوم شهراً ينصرف إلى الشهر الذي يليه فإن صام يوماً أو ساعة قبل مضي الشهر لم يحنث ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة، ولو قال: إن تركت صوم شهر أو قال: إن صمت شهراً انصرف إلى جميع العمر كذا في البحر الرائق، رجل قال لعبده: صم عني يوماً وأنت حر أو قال: صل عني ركعتين وأنت حر عتق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل، ولو قال: حج عني حجة وأنت حر لا يعتق حتى يحج والفرق بينهما أن النيات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلاة كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فحلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملاً بالكوفة حتى لو صام يوماً فيها وخرج منها أو كان بالكوفة مريضاً فلم يصم لم يحنث ولو حلف لا يفطر بالكوفة فحلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحنث به وإن لم يأكل شيئاً من الأطعمة ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام، ولم يذكر في الكتاب إذا نوى من الليل أن يصوم يوم الفطر ولم يأكل هل يحنث واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه يحنث لأنه لما كان المراد من الإفطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فيجب أن يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والأضحية والنكاح والطلاق، ولو حلف لا يفطر عند فلان فحلفه يقع على حقيقة الإفطار عنده حتى لو شرب الخالف في بيته ثم أكل العشاء عند فلان لم يحنث، ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحلفه يقع على كونه في الكوفة وقت رؤية الهلال حتى يحنث به، وإن لم ير الهلال بالبصر إلا أن يطلق اللفظ في مسائتي الإفطار ورؤية الهلال بأن حلف لا يفطر أو لا يرى هلال رمضان من غير الإضافة فإن حلفه حينئذ يقع على حقيقة الإفطار وحقيقة الرؤية بالبصر أو إلا أن ينوي الحقيقة في المسألتين بأن ينوي بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج من الصوم بشيء من المفطرات ويقول لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيهما إلا أن الفرق أنه لو نوى الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاء وديانة بخلاف الفطر فإنه إذا نوى الحقيقة يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضي كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام، ولو كان بالكوفة حين أهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحنث قال بعضهم: يحنث وقال بعضهم: لا يحنث، ولو قال: عبده حر إن ضحى العام بالكوفة وكان فيها يوم الأضحية ولم يضح لم يحنث، ولو نوى الكبش بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير

للحصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والأضحية والنكاح والطلاق، انتهت به بالعلمان فحلف لا يأتي حراً ما لا يحنث بالقبلة والمس بشهوة ويحنث بالجماع فيما دون الفرج وإن لاط بها فالفقوى على أنه يحنث، حلف لا يزني فلا يحنث كذا في الوجيز للكردي، في أيمان القدوري إذا حلف لا يوطأ امرأة وطأاً حراماً فوطئ امرأته الحائض أو وطئها وهو مظاهر منها لم يحنث إلا أن يتوي ذلك، ولو حلفت المرأة بهذه العبارة: كه بالله كه حرام نكردستم<sup>(١)</sup> وعنت أنها لم تحرم الزنى إنما الله عز وجل هو الذي حرم الزنى وقد كانت فعلت ذلك لم تحنث، وإن كان الحالف رجلاً وحلف بالله عز وجل فكذلك الجواب وإن كان حلف بالطلاق والعناق صدق ديانة لا قضاء، ولو حلف لا يرتكب حراماً فهذا على الزنى فإن كان الحالف خصياً أو مجبوراً فهو على القبلة الحرام وما أشبهها كذا في الظهيرية في الفصل الثامن في الوقاع والأفعال المحرمة.

### الباب العاشر في اليمين في ليس الثياب والحلي وغير ذلك

من قال لامرأته: إن لبست من غزلك فهو هدي فغزلت من قطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو هدي اتفاقاً، فإذا لم يكن في ملكه قطن أو كتان أو كان فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهي مسألة الكتاب فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو هدي كذا في فتح القدير، ومعنى الهدى التصديق به بمكة كذا في المهداية، وإذا حلف لا يلبس من غزل فلانة ولا نية له فلبس ثوباً نسج من غزل فلانة يحنث في يمينه فإن كان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس الثوب، ولو لبس عين الغزل لا يحنث إلا أن يعنيه كذا في المحيط، ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس ثوباً من غزلها ومن غزل غيرها لا يكون حائثاً وإن كان غزل غيرها جزءاً من مائة جزء وسواء كان غزلها مختلطاً أو كان غزل كل واحدة منهما في طرف وهذا كما لو حلف أن لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوباً بين فلان وبين غيره لا يكون حائثاً، ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوباً نسجه فلان مع غيره كان حائثاً ولو قال: ثوباً من نسج فلان فلبس ثوباً نسجه فلان مع غيره إن كان ثوباً ينسجه واحد فنسجه الثان لا يكون حائثاً، ولو كان ثوباً لا ينسجه إلا اثنان فلبسه كان حائثاً، ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائثاً وإن كان غزل فلانة مثلاً خيطاً واحداً كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يلبس ثوباً من نسج فلان فنسجه غلمانه فإن كان فلان يعمل بيده لم يحنث وإن كان لا يعمل حنث كذا في الإيضاح، حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلان فلبس ثوباً من غزل وقطن كان في ملكه وقت اليمين يحنث وكذلك إن لم يكن في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً خيط بغزل فلانة لا يكون حائثاً وكذا لو لبس ثوباً فيه سلكة من غزلها ولو لبس نكة من غزلها حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى، ولو كانت المروة أو الزرة من غزلها لا يكون حائثاً في يمين اللبس ولو كانت اللبنة من

غزلها لا يكون حائشاً وكذا الزيق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان إذا كان من غزلها، وروي عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشاً وإذا كان حائشاً في الرقعة كان حائشاً في اللبنة والزيق أيضاً، وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الحالف خرقة من غزلها قدر شبرين ووضع على عورته لا يكون حائشاً، ولو لبس من غزلها قلنسوة أو شبكة يقال لها بالفارسية كمنوته كان حائشاً وكذا الجورب كذا في فتاوى فاضلخان، إذا حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فقطع بعضه فلبسه فإن بلغ ما قطع إزاراً أو رداء حنث وإلا فلا وإن قطعه سراويل فلبسه حنث وكذا المرأة إذا حلفت لا تنبس ثوباً فلبست خماراً أو مقنعة لم تحنث إذا كان لم يبلغ مقدار الإزار وإن كان يبلغ ذلك حنث وإن لم يستتر به العورة وكذلك إن لبس الحالف عمامة لم يحنث إلا أن يلف فيكون قدر إزار أو رداء أو يقطع من مشنها قميص أو سراويل فحينئذ يحنث كذا في الإيضاح، وإن لم يقل ثوباً فتعمم بغزلها كان حائشاً ولو حنث أن لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس الثوب السرة ولم يدخل يديه في كميه ورجلاه بعد تحت النفاق كان حائشاً، ولو حلف أن لا يلبس السراويل أو الخفين فادخل إحدى رجليه في السراويل أو لبس إحدى خفيه لا يكون حائشاً، ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فالتقى عليه وهو قائم لم رفع وهو قائم قال البلخي رحمه الله تعالى: لا يكون حائشاً، قال الفقيه أبو النيث: هو القياس وبه تأخذ وإن ألقى عليه وهو قائم فلما انتبه القاه من نفسه لا يكون حائشاً وإن تركه حتى استقر عليه كان حائشاً، ولو ألقى عليه وهو منتبه حنث علم بذلك أو لم يعلم كذا قال أبو نصر كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: لا لبس ثوباً من غزل فلانة فتسج ثوب من غزلها وغزل غيرها إلا أن غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع غزلها من ذلك ولبس النقصة التي من غزل المحلوف عليها فإن كانت تبلغ إزار أو رداء حنث وإن كانت لا تبلغ ذلك لا يحنث وإن قطعه سراويل ولبسه يحنث وإن لبس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما تسج من غزل غيرها لا يحنث كذا في المحيط، ولو حلف لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس كساء من غزلها حنث وإن كان من الصوف كذا في محيط السرخسي، وإذا حلف لا يلبس ثوباً فلبسه على كل ملبوس يستتر العورة وتجوز الصلاة فيه حتى لو لبس مسحاً أو بساطاً أو طنفسة لا يحنث ولو لبس كساء خز أو طيلمناً يحنث لأنه مما يلبس وكذا لو لبس فرواً يحنث، ولو لبس قلنسوة لا يحنث هكذا في المحيط، وكذا الجند والحصير والخف والجورب هكذا في التتارخانية، ولو سمي ثوباً بعينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حنث كذا في المبسوط، حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو عني تقطيع سراويل إلا أنه لا يحنث، وكذلك لو حلف لا يلبس ثياباً فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبسه حنث كذا في محيط السرخسي، في الخلاصة ما لا يصنع لستر العورة لا يسمى ثوباً كذا في التتارخانية، إذا حلف لا يلبس قميصاً فلبس قميصاً ليس له كمان ولم تكن له نية حين حلف فإنه يحنث كذا في المحيط، في الملتقط إذا حلف لا يلبس فلبس مكرهاً لا يحنث فإن قدر على نزع فلم ينزعه فهو لا لبس كذا في التتارخانية، ولو حلف لا يلبس قميصاً فعلى ما يلبس القميص عادة ويعتبر الأكثر بعد أن خرج رأسه من الجيب كذا في العتابة، إذا حلف لا يلبس سراويل أو قميصاً أو رداء فاتزر بالسراويل أو القميص أو

الرداء لم يحنث، وكذا إذا اعتم بشيء من ذلك ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص أو هذا الرداء أو هذا السراويل فعلى أي حال لبس ذلك حنث وإن اترز بالرداء أو ارتدى بالقميص أو اغتسل فلف القميص على رأسه، وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فلقاها على عاتقه، حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصاً ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنث حتى يلبسهما معاً ولو قال: والله لا ألبس هذين القميصين فلبس أحدهما ثم نزعه ولبس الآخر حنث لأن اليمين هاهنا وقعت على عين فاعتبر فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع، حلف لا يكسو فلاناً فأعاره كسوة أو كفته بعد موته لم يحنث إلا إذا أراد به الستر دون التمليك، حلف لا يلبس هذا الثوب حتى ياذن له فلان فمات فلان سقطت اليمين ولو قال: إلا أن ياذن له فلان فاذن له مرة انتهت اليمين كذا في السراجية، رجل حلف أن لا يلبس من غزل امراته فلبس قباء ظهرته من غزلها ويطأته من غزل غيرها كان حائثاً كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن حلف لا يكسوه ثوباً فأعطاه دراهم فاشتري بها ثوباً لم يحنث، فلو أرسل إليه بثوب كسوة حنث فإن نوى أن يعطيه من يده إلى يده لم يحنث كذا في الميسر، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس السواد فهذا على الثياب، ولو لبس قلنسوة أو خفين أو نعلين أسودين أو فروة سوداء لا يحنث كذا في محيط السرخسي، ولو قال: لا ألبس شيئاً من السواد فإنه يحنث في القلنسوة والخفين الأسودين والفرو الأسود وغيرها كذا في خزانة المفتين، ولو حلف لا يلبس حريراً فلبس مضمناً فالعبرة للحمة دون السدي، ولو حلف لا يلبس قطناً فلبس ثوب قطن حنث، ولو لبس قباء لبس بقطن وحشوه قطن لم يحنث إلا أن ينوي كذا في الإيضاح، وإذا حلف لا يلبس إبريسماً فلبس ثوباً لحمته خز وسداه إبريسم لا يحنث في يمينه، ولو حلف لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوباً من قطن وكتان لا يحنث في يمينه سواء كان الكتانين سدي أو لحمته، وإذا حلف لا يلبس ثوب إبريسم فلبس ثوباً من إبريسم وقطن يحنث في يمينه إذا كانت لحمته إبريسماً كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يلبس خزا فلبس ثوباً خالصاً من خز أو كان سداه من القطن أو الإبريسم ولحمته من الخز كان حائثاً، ولو حلف لا يلبس ثوب خز من غزلها فلبس ثوباً سداه إبريسم ولحمته من غزلها كان حائثاً ولو حلف لا يلبس طيلسان صوف فلبس طيلساناً لحمته صوف وسداه إبريسم أو قطن لا يحنث في يمينه ولا يشبه الطيلسان غيره كذا في فتاوى قاضيه خان، المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين فقطع منه قميصاً واحداً وخاطه ثم فتنقه ثم خاطه مرة أخرى قال يحنث، ولو حلف ليخيطن منه قميصين لم يحنث، ولو قال: لا قطعن منه قميصين فقطع منه قميصاً فخاطه ثم فتنقه ثم قطعه قميصاً آخر غير ذلك التقطيع قال: لا يحنث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف على قميص ليقطعن منه قباء وسراويل فلبسه أو لم يلبسه ثم قطع من القباء سراويل فإنه قد حنث في يمينه حين قطع القميص وفي الزيادات عبده حر إن لم يجعل من هذا الثوب قباء وسراويل ولا نية له فجعله كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنث إلا أن يكون عنى أن يجعل من بعضه هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الأولى كذا في البدائع، ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص ونقضه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر الفدوري رحمه الله تعالى: أنه يحنث في يمينه

وهكذا ذكر في النوادر، وكذا القباء والجبة لأن اسم القميص والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة، يقال: قميص مفتوق وكذا لو حلف أن لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشباً ثم أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حائشاً، وذكر في الجامع أنه لا يحنت لأنه لا يعود قميصاً ولا قباء ولا سفينة إلا بصنعة حادثة، ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها وجعل لها حشواً آخر وليس كان حائشاً، وكذا لو كانت الجبة مبطنه فتزع بطانتها وجعل لها بطانة أخرى وليس كان حائشاً لأن اسم الجبة لا يزول عنها بنزع الحشو والبطانة، رجل حلف أن لا ينام على هذا الفراش فأخرج منه الحشو ونام عليه قالوا: لا يكون حائشاً لأن الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو، ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو المخلوج لا يحنت في يمينه لأن مجرد الحشو لا يسمى فراشاً كذا في فتاوى قاضيه خان، امرأة حلفت أن لا تلبس هذه الملحفة فاتخذ منها علم للنفرة ثم نقض ورد عليها فتقنعت تحنت كذا في خزنة المفتين، قال في الجامع: وإذا حلفت المرأة لا تلبس هذه الملحفة فخطب جانبها وجعلت درعاً وجعلت لها جيباً وكمين فلبستها لا تحنت في يمينها ولو قطعت الخياطة ونزع عنها الكمان والجيب حتى عادت ملحفة فلبستها حنت في يمينها لأنه عاد الاسم لا بسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت الملحفة وخطبت قميصاً ثم نقضت الخياطة والتركيب وخطب بعضها ببعض حتى عادت ملحفة ولبستها لا تحنت في يمينها، في القدوري حلف على شقة خزيعتها لا يلبسها فتقضت وغزلت وجعلت شقة أخرى فلبسها لم يحنت، إذا حلف لا يجلس على هذا البساط فخطب جانباه وجعل خرجاً فجلس عليه لا يحنت في يمينه فإن فتقت الخياطة حتى عاد بساطاً فجلس عليه حنت في يمينه، ولو كان قطع البساط وجعل خرجين ثم فتقهما وخاط القطع وجعلهما بساطاً ثانياً ثم جلس لم يحنت وإن عاد الاسم، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: هذا إذا كان الخرجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطاً على الأفراد فاما إذا كان كل واحد منهما يسمى بساطاً فإذا فتقهما وخاط أحدهما بالآخر وجلس عليه يحنت في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يجلس على الأرض لا يحنت إلا أن يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابه فإن كان بينه وبين الأرض حصير أو بوري أو بساط أو كرسي لم يحنت، ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش أو هذا الحصير أو هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس عليه لم يحنت كذا في البدائع، حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشاً آخر فنام عليه لا يحنت كذا في البحر الرائق، وأجمعوا على أنه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه قراماً ومحجساً حنت، ولو حلف لا يجلس على هذا السرير أو على هذا الدكان أو لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصلياً أو فراشاً أو بساطاً ثم جلس فيه حنت فنو جعل فوق السرير سريراً أو بنى فوق الدكان دكاناً أو فوق السطح سطحاً آخر لم يحنت كذا في البدائع، من حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتم ذهب يحنت، ولو لبس عقد لؤلؤ غير مرصع يحنت عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحنت ومتى كان فيه نرصيع يحنت اتفاقاً، وعلى الخلاف إذا لبس عقد زبرجد أو زمرد غير مرصع وقولهما أقرب إلى عرف ديارنا فيفتى بقولهما لأن التحلي به على

الانفراد محتاد، ولو لبس خلخالاً أو دملوجاً أو سواراً يحنث سواء كان من ذهب أو فضة كذا في الكافي، ولو حلفت المرأة أن لا تنيس حلياً فلبست خاتم فضة لا تحنث وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا: هذا إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم الرجال أما إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء مما له فص تحنث وهو الأصح كذا في المحيط، وتاج الملك ليس بحلي وتاج النساء حلي وانقلب والقلادة حلي كذا في التمرناشي، حنثت المرأة لا تلبس المكعب فلبست انللك فقد قيل: إن سمي انللك في التعرف والعادة مكعباً يزمها الحنث ولا فلا كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يلبس حلياً فلبس سبفاً محلياً أو منطقة مفضضة لا يكون حائشاً وهو على حلي النساء كذا في فتاوى قاضيهخان، ولو حلف لا يلبس درعاً ولا نية له فلبس درع حديد أو درع امرأة حنث فإن نوى احدهما لا يحنث بالآخر كذا في محيط السرخسي، إذا حلف لا يلبس سلاحاً فتقلد سبفاً أو تنكب قوساً أو ترساً ثم يحنث قالوا: إذا كانت اليمين بالفارسية بأن قال: سلاح نبوشم<sup>(١)</sup> يحنث في هذه الاشياء فلو لبس درعاً من حديد يحنث كذا في المحيط، الأصل في التلباس أن اسم الثوب لا يتناول ما دون الإزار والسلاح الدرع والسيف والتقوس دون السكين وحديد غير مصنوع كذا في الثعابية والله أعلم بالصواب.

### الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره

لو حلف أن لا يضرب رجلاً فضربه بعد ما مات لا يحنث كذا في شرح الضحاوي، رجل حلف أن لا يضرب عبده فأمر غيره فضربه المأمور حنث وإن نوى الخائف أن لا يلي ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنث، ولو حلف على حر لا يضربه فأمر غيره فضربه المأمور لا يحنث إلا أن يكون الخائف قاضياً أو سلطاناً كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره حتى يضربه لم يحنث الأب كذا في المحيط، وإذا حلف الرجل ليضرب عبده مائة سوط ولا نية له فضربه مائة سوط فخفف فإنه يبر في يمينه قالوا: هذا إذا ضربه ضرباً يتألم به أما إذا ضربه بحيث لا يتألم به لا يبر ونو ضربه بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على بدنه بر في يمينه وإن جمع الأسواط جمعاً وضربه بها ضربة أو ضربتين يعرض الأسواط لا يبر وإن ضربه برأس الأسواط ينتظر إن كان قد سوى رؤوس الأسواط قبل الضرب حتى إذا ضربه ضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه وأما إذا اندس بعض الأسواط في البعض فإنما يقع البر بقدر ما أصابه وما اندس من الأسواط لا يقع به البر وعليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة، رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة عشرين سوطاً فإنه يضربها بعشرين شعراخاً وهو السعف وهو ما صغر من اغصان النخل كذا في الظهيرية، رجل قال: والله لو أخذت فلاناً لأضربه مائة سوط فأخذه وضربه سوطاً واحداً أو سوطين قال هذا على الأبد ولا يحنث في يمينه في الحال كذا في الذخيرة، رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها أو خنقها أو مد شعرها فأوجعها حنث في يمينه قالوا: هذا إذا لم يكن في الملاعبة وإن كان في الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح، وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فادملها لا يحنث،

وقيل: هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية لا يحنث في جميع ذلك، والصحيح أنه يكون حائثاً إذا كان على وجه الغضب وإن تنف شعرها تكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائثاً إذا كان في الغضب وإن دنفها ولم يوجعها لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف العربي بالفارسية بذلك ينهي أن يسأل العربي فإن أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع زدن موضع<sup>(١)</sup> لفظ الضرب فهو كما لو حلف بالعربية وإن أراد به ما يريد به الفارسي فهو كما لو حلف بالفارسي وإن لم يعلم حينئذ تعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة، وإذا قال: إن ضربتك فانت طالق فضرب أمته فأصابها ذكر في مجموع النوازل أنه يحنث هكذا كان يفتي الشيخ الإمام ظهير الدين المرعشي رحمه الله تعالى وقيل: بأنه لا يحنث هكذا ذكر البقالي رحمه الله تعالى في فتاواه وهو الأظهر والأشبه، وإذا حلف لا يضربها فنفض ثوبه فأصاب وجهها فأوجعها ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أنه لا يحنث كذا في المحيط، رجل قال لامرأته إن لم أضربك حتى أتركك لا حية ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هذا على أن يضربها ضرباً موجعاً شديداً فإذا فعل ذلك بر في يمينه، رجل حلف ليضربن عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يقتل فهو على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف ليضربنه حتى يغشى عليه أو يبول أو حتى يبكي أو حتى يستغيث فما لم توجد حقيقة هذه الأشياء لا يبر كذا في محيط السرخسي، ولو قال: لأضربه بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في الخلاصة، وإذا قال: والله لأضربنك بالسيف ولا نية له فضربه بعرض السيف بر في يمينه وإن كانت نيته على الحدة فهو على الضرب بالحدة وإن ضربه في غمده ولا نية له لم يبر في يمينه وإن قطع السيف غمده وخرج الحدة وجرح المحلوف عليه بر في يمينه وإذا حلف لا يضرب فلاناً بالفأس فضربه بمقبض الفأس فارسته دسسته تبر لا يحنث كذا في الذخيرة، ولو قال: لا أضربك بالسوط أو بالسيف فضربه بسوط أو بسيف وقال: نويت سباً أو سوطاً غير هذا يدين في القضاء لأنه نوى ما يحتمله كلامه والأمر بينه وبين ربه كذا في محيط السرخسي، في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لفلانة: إن لم أضربك مائة سوط فانت حر فمات الغلام قبل أن يضربه ذلك مات حراً وعنه إذا قال: والله لأضربن فلاناً خمسين اليوم وهو يعني سوطاً بعينه فضربه بغيره ومضى الوقت قال: بأي شيء ضربه فقد خرج عن اليمين ونيته باطلة كذا في المحيط، ولو حلف على الضرب بالسوط فضرب وقد لفه في ثوب لا يبر، لا يضربه ينصل هذه الشفرة أو يترج هذا الرمح فتزع النصل والرج جعل آخر وضربه به لا يحنث، لا أمس شعره فحلق ثم نبت آخر فمسه أو لا أمس سنه فنت آخر حنث كذا في الوجيز للكردي، ولو قال: إن ضربتك الأبد أو أبدأ أو الدهر ففعل ذلك ساعة يحنث، ولو قال: إن لم أضربك شهراً فمبدي حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف الامتداد من حين حلف إلى أن يمضي الشهر فإن فعل ساعة من الشهر لم يحنث وإن تركه شهراً من حين حلف حنث هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، ولو قال لامرأته: إن لم أضربك اليوم فانت طالق وأراد أن يضربها فقالت: إن مس عضوك عضوي فمبدي حر فضربها الرجل بخشب من غير أن يضع يده عليها

لم يحنث، ولو قال إن ضربتني فعبدي حر فالحيلة في ذلك أن تبيع المرأة عبدها ممن تثق به ثم يضربها الزوج ضرباً خفيفاً في اليوم فيبر الزوج وتنحل يمين المرأة لا إلى جزء كذا في الظهيرية، وإن قال: إن لم أضرب ولدك اليوم على الأرض حتى ينشق نصفين وبالع في ضربه فالأصح أنه لا يحنث كذا في الينابيع، رجل قال لغيره: إن مت فلم أضربك فكل مملوك لي حر فمات ولم يضربه لم يعتقوا، ولو قال: إن لم أضربك فمات قبل الضرب حنث في آخر جزء من أجزاء حياته، ولو قال لعيده: إن لم أضربك حتى أموت أو فيما بيني وبين أن أموت فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد، رجل أراد أن يضرب ولده فحلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه فمنعه إنسان بعد ما ضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا: حنث في يمينه لأن مراده أن لا يمنعه أحد حتى يضربه إلى أن يطيب قلبه فإذا منعه عن ذلك حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضيه خان، والأصل أن حنث للغاية فتحمل عليها ما أمكن بأن يكون ما قبلها قابلاً للامتداد ويكون مدخولها مقصوداً ومؤثراً في إنهاء الخلوف عليه فإن تعذر تحمل على لام السبب إن أمكن بأن يكون العقد على فعلين أحدهما من جهته والآخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزء للآخر فإن تعذر تحمل على العطف ومن حكم الغاية أن يشترط وجودها للبر فإن أفلح عن الفعل قبل الغاية يحنث، ومن حكم لام السبب أن يشترط وجود ما يصلح سبباً لا وجود المسبب، ومن حكم العطف أن يشترط وجودهما للبر هكذا في المحيط، ولو قال رجل لآخر: إن لم أخبر فلاناً بما صنعت حتى يضربك فعبدي حر فآخبره ولم يضربه بر، وكذا لو قال: إن لم آتاك حتى تغديني أو إن لم أضربك حتى تضربني فاتاه ولم يغده أو ضربه فلم يضربه بر، وإن قال: إن لم الأزمه حتى يقضيني حقي أو إن لم أضربه حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيد أو حتى ينهاني أو حتى يشتكي يدي فشرط البر الملازمة والضرب إلى وقت وجود الغاية فإذا لم توجد بأن ترك الملازمة قبل القضاء أو ترك الضرب قبل وجود هذه الأشياء حنث لأن حتى هاهنا للغاية لأن الملازمة بما يمتد وكذا الضرب بطريق التكرار، ولو نوى الجزاء صدق ديانة لا قضاء لأنه نوى الجواز ولو كان الفعلان من واحد بأن قال: إن لم آتاك اليوم حتى اتغدي عندك أو حتى أضربك أو قال: إن لم تأتني اليوم حتى تتغدي عندي فعبدي حر فشرط البر وجودهما حتى إذا أتاه فلم يتغدى ثم تغدى من بعد بلا تراخ فقد بر، وإن لم يتغدى أصلاً حنث لتعذر الحمل على الغاية كذا في الكافي، ولو قال لامرأته: كلما ضربتك فانت طالق فضربها بكفه فوقعت الأصابع متفرقة لا تطلق إلا واحدة وإن ضربها بيديه جميعاً طلقتنتين كذا في محيط السرخسي، رجل قال لعيده إن لقيتك فلم أضربك فامرأتي طالق فرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت لا يصل إليه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى، إن رأيت فلاناً لأضربه فالرؤية على القرب والبعد والضرب في أي وقت شاء إلا إذا عني به الفور كذا في المحيط في مسائل الرؤية، ولو قال: إن رأيتك فلم أضربك فرآه والخالف مريض لا يقدر على الضرب حنث كذا في الظهيرية، ولو شاجرت امرأته لأجل الجارية فقال: إن وضعت يدي على رأسها فضرب يده على رأسها في الغضب لم يحنث كذا في العتابية، إذا حلف ليضربن غلامه في كل حق وباطل ولا نية له فمعنى هذا أن يضرب كلما شكى إليه بحق أو باطل ولا يحمل الضرب



في هذا على حال وجود الشكاية، ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى إليه فضربه ثم شكى إليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط، رجل حلف ليضرب فلاناً ألف مرة فهذا على أن يضربه مراراً كثيرة، ولو حلف ليقتل فلاناً ألف مرة فهو على شدة القتل كذا في فتاوى قاضيهان، حلف ليضرب فلاناً أو لبيكلمن فلاناً وفلان ميت فإن كان لا يعلم بموته فلا يحنت عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان يعلم بموته تمنعده يمينة ويحنت من ساعته بالإجماع كذا في المحيط، رجل قال لغيره: إن ضربتني ولم أضربك فهذا على أن يضرب الخائف قبل المخلوف عليه فإن نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضيهان، إذا قال الرجل لغيره: أي عبيدي ضربت يا فلان فهو حر فضربهم جميعاً لا يعتق إلا واحد منهم، ولو قال: أي عبيدي ضربت يا فلان فهو حر فضربوه جميعاً عتقوا ثم في المسألة الأولى إذا كان يعتق واحد من العبيد ينظر إن كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الأول وإن كان بدفعة واحدة عتق واحد منهم وكان اختيار التعيين للمولى، إذا قال: كل عبيدي ضربته فهو حر فضرب الكل عتق الكل، ولو ضرب البعض عتق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات، ولو قال: من ضربته من عبيدي فهو حر فضربهم جميعاً عتقوا جميعاً عندهما وإلا واحداً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح تنخيص الجامع الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد، لو قال: إن ضرب هذا العبد أحد فأمراته طالق فاليمين على الخائف وغيره، ولو قال: إن ضرب رأسي هذا أحد فائمين على غير الخائف، رجل أراد ضرب إنسان فقال رجل: إن ضربته فعبيدي حر فترك ضربه ثم ضربه بعد ذلك لم يحنت وإنما يقع هذا على الفور كذا في السراجية، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لعبيده: إن ضربتكما إلا يوماً واحداً أو إلا في يوم واحد أو إلا يوماً واحداً أضربكما فيه أو إلا يوماً أو إلا في يوم فله أن يضربهما في أي يوم شاء مجتمعاً أو متفرقاً فإن ضرب أحدهما يوم الخميس والآخر يوم الجمعة لم يحنت حتى تغرب الشمس من يوم الجمعة لأنه ضربهما في يوم الاستثناء لأن يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهما فيه فإن لم تغرب الشمس حتى عاد فضرب الأول لم يحنت فإن ضربهما بعد ذلك في يوم واحد أو في يومين أو ضرب الذي ضرب يوم الجمعة حنت ساعة ضربه لأنه ضربهما في غير يوم الاستثناء حيث ضرب الأول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهما في غير يوم الاستثناء وأما إذا ضربهما في يوم واحد فلان المستثنى يوم واحد يضربهما فيه وقد ضربهما في يوم واحد فمضى المستثنى فبقي ما وراءه غير المستثنى ولو لم يضرب بعد ذلك إلا الذي ضربه يوم الخميس لا يحنت لأن تكرار نصف الشرط ولو لم يضرب بعد ذلك إلا الذي ضربه يوم الخميس وحده لا يحنت، ولو قال: إن ضربتكما إلا في يوم أضربكما فيه أو إلا يوماً أضربكما فيه أو إلا يوم أضربكما فيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهما فذلك اليوم مستثنى ولا يحنت فإن ضربهما في يومين متفرقين يحنت حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فإن عاد وضرب الأول في اليوم الثاني لم يحنت لأنه صار يوم الاستثناء وإن ضرب الذي ضربه أخيراً يحنت حين تغرب الشمس كذا في الجامع الكبير للحصيري، ولو قال: إن لم أقتل فلاناً فأمراته طالق وفلان ميت وهو عالم به تمنعده يمينة لتصور البر ثم يحنت لتحال للعتق عادة كمسألة

صعود السماء وإن لم يكن علماً بموته لا يحنث عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كما في مسألة الكوز إلا أنه لا فرق في تلك المسألة بين أن يعلم أن الكوز لا ماء فيه أو لا يعلم في الصحيح كذا في الكافي، حلف ليقتلن فلاناً غداً فمات اليوم لم يحنث هكذا في التبيين، ولو قال: إن قتلته فلاناً أو مسسته فتعمد غيره فأصابه حنث كذا في محيط السرخسي، ولو قال لغيره: إن قتلته يوم الجمعة فعبدني حر فضربه بعد اليمين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحنث في يمينه ولو ضربه يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحنث ولو كان ضربه قبل اليمين بأن كان ضربه يوم الأربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال: إن قتلته يوم الجمعة فعبدني حر فمات المضروب يوم الجمعة لا يحنث في يمينه كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يقتل فلاناً بالكوفة فضربه بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا قال لغيره: إن شتمتني في المسجد فعبدني حر فشتمه والخالف في المسجد والمشتوم خارج المسجد يحنث، ولو كان العكس لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في الشريعة، إذا قال لغيره: إن قتلته في المسجد أو إن شججته في المسجد أو إن ضربتني في المسجد فعبدني حر فقتله أو شجه أو ضربه والقاتل والضارب والشاج في المسجد والمقتول والمضروب والمشجوج خارج المسجد لا يحنث في يمينه ولو كان على العكس يحنث في يمينه، وإذا قال لغيره: إن مت من هذه الشجرة فكذا فمات منها ومن غيرها يحنث في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يرسي حجراً فرمى إلى غيره فنقر عنه فأصابه لم يحنث ولو رمى إليه ولم يصبه حنث إلا إذا نوى الإصابت كذا في الاعتابية، وإذا قال لغيره: إن رميت إليك في المسجد فعبدني حر يعتبر المكان في حق الخالف، ولو قال: إن رميتني في المسجد فعبدني حر يعتبر المكان في حق المخالف عليه كذا في الذخيرة، وإذا قال: إن لم أحبس فلاناً غداً عرباناً جائعاً فأمرته طالق فحبسه عرباناً جائعاً في الغد فجزأه آخر وأطعمه حنث كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في الخلاصة، وإذا حلف لا يعذب فلاناً فحبسه لم يحنث إلا أن ينوي ذلك هكذا ذكر في الفتاوى، وهذا لأن الحبس تعذيب فلا يدخل تحت اليمين، وفي الفتاوى أيضاً إذا دعا امرأته إلى الفرائض فقاتت فقالت: إنك تعذبني فقال: إن عذبتك فانت طالق ثم جاءت إلى الفرائض فجامعها إن جامعها على كره منها فقد عذبها فتطلق وإن كانت طائفة لا تطلق كذا في الذخيرة، رجل قال لامرأته: إن لم أضربك أو قال: إن لم أسوك فانت طالق ثلاثاً فغاب عنها شهراً لم يتفق عليها وتزوج عسيها فقال لها: ههنا: قد أساءك زوجك وأضربك فقالت: ما أساءني ما أضربني فالقول قول المرأة ولا حنث عليه، ولو قال: إن أضربتك أو قال: إن أسأت إليك فانت طالق ففعل ذلك فأصده بضربها حنث كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يقذف، أكرماً سرزني كنى<sup>(١)</sup> فكذا يحنث بالملامة مشافهة أكرماً سرزني<sup>(٢)</sup> ينصرف إلى المنة إذا احتملت الغرنة وإلا فعلى الضرب على الرأس، لا يؤذي امرأته فأصابته النجاسة ثوبه فقال: اغسله فانت فقال: زهره دران يشوي<sup>(٣)</sup> قيل: لا يحنث وقال القاضي: يحنث وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي، وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا

(١) إن كنتي - (٢) إن ضربتني على رأسي أو معنائه: إن تمن علي. (٣) اغسله وغماً عليك.

قال لامراته: أنت طالق أو والله لأضربن الخادم اليوم فضربه في يومه فقد برّ في يمينه ولم يقع الطلاق فإن مضى اليوم قبل الضرب حنث فبتخير بين أن يوقع الطلاق أو يلزم نفسه اليمين ولو قال في ذلك اليوم: اخترت أن أوقع الطلاق لزمه وبطلت اليمين، ولو قال في ذلك اخترت التزام اليمين وإبطال الطلاق فإن الطلاق لا يبطل ولو مات الخادم قبل الضرب فهو مخير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو المبت فقد وقع الحنث أو الطلاق وقد مات قبل أن يبين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال: وهذا التخيير من حيث التدبير يعني فيما إذا مات الخادم ولا يجبره القاضي على ذلك لأنه لما كان مخيراً بين الكفارة والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم لم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأة أخرى يجبره القاضي حتى يبين لأن الواقع طلاق لا محالة وإنه يدخل في أخكم كذا في المحيط في الفصل الخامس، رجل قال لغيره: إن شئتمك فعبدته حر ثم قال له: لا بارك الله فيك لا يعتق ولو قال: ولا أنت ولا أهلك ولا مالك يعتق وهذا شتم كذا في الظهيرية، رجل حلف لا يتهم امرأته بشيء ثم قال لها: خذاد اندك توجبك كرده<sup>(١)</sup> لا يحنث كذا في الخلاصة، رجل حلف أن لا يقذف فلاناً فقال له: يا ابن الزانية حنث في يمينه هو المختار للفتوى لأن في زماننا وديارنا يعدّ هذا قذفاً له وإن حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحداً فحلف ميتاً أو شتم ميتاً حنث كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف أنني خير منه والخالف لص أو شريب وذلك من أهل الصلاح والعلم عند الناس حنث في القضاء كذا في العتابية، رجل دفن ماله في منزله ثم ضلّه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده يعد ذلك إن لم يكن أخذ إنسان ذلك المال ثم اعاده يكون حائثاً إلا أن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا في فتاوى قاضيخان في مسائل الأخذ والسرقة، ولو حلف أنه لم يسرق شيئاً سواه ولم يره وقد كان رأى ذلك الشيء قبل ذلك فاغتار أنه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى، أكار أو وكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العنب والنواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم إلى بيته قالوا: إن كان ما يحمل الأكار والوكيل للأكل لا يكون سرقة وأما ما يكون من الخبواب إذا أخذ شيئاً ليتفرد به لا للمحفظ فهو سرقة، وأما غير الأكار والوكيل إذا أخذ شيئاً على وجه الخفية فهو سرقة وأما الأكار والوكيل إذا أخذ شيئاً لو رآهما صاحبه لا يضمنه بل يرضى به فالجواب كذلك وإن لم يكن ينبغي أن يحنث كذا في الظهيرية، رجل غاب فرسه عن خان فقال: أكر ابن أسب من برده باشند<sup>(٢)</sup> فوالله لا أسكن هاهنا قالوا: يرجع إلى الخالف إن نوى بقوله: اينجانيا شم<sup>(٣)</sup> الحجرة أو الحان أو البلدة فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً تنصرف يمينه إلى الخان، امرأة لها ابن يسكن مع أجنبي فقال لها زوجها: إن لم يأت ابنك فلان بيتنا ويسكن معنا فمتى أعطيته شيئاً قليلاً من مالي قالت كذا فجاء فسكن معها سنة ثم غاب فقالت المرأة: إني كنت أعطيت ابني شيئاً من مالك وحنثت في يمينك إن كذبها الزوج كان القول قوله وإن صدقها الزوج فإن كانت أعطته قبل أن يجيء الابن ويسكن معها طلق كذا في فتاوى قاضيخان، رجل ادعى على آخر أنه سرق ثوبه فآخذ المدعي عليه ثوب المدعي وقال: امرأته طالق كره من جامه تونبر داشته ام<sup>(٤)</sup> فقد قيل: لا تطلق امرأته إن لم يكن سرق ثوبه وقد قيل: تطلق

(١) الله يعلم ماذا فعلت. (٢) إن سرقوا فرسي هذه. (٣) لا أسكن هاهنا. (٤) ما رنعت ثوبك.

قضاء اعتباراً للصورة والاول اظهر، رجل سرق من رجل ثوباً ثم إن السارق دفع دراهم إلى المسروق منه فجحد المسروق منه وحلف قال الفقيه أبو القاسم الصفار: إن كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك أن المسروق منه لا يحنث وإن كان قائماً فلا أقول بأنه حانث، قالوا: إذا كان الثوب قائماً فلا شك أنه حانث وإن كان قد ذهب من يد السارق فقيماً ذكر من الجواب نوع إشكال، رجل حلف وقال: سرق فلان ثيبي أو قال: خرق فلان ثيبي وفلان ما سرق إلا ثوباً واحداً وما خرق إلا ثوباً واحداً قال: لا يحنث في يمينه وقيل: يحنث والاول اظهر كذا في المحيط، سكران صبحا فقال لأصحابه: كان في جيبي خمسة وأربعون درهماً فاخذتموها مني فأنكروا فحلف وقال: أكرامر وزدر جيب من جهل وينج درهم نبوده است جهل غطريفي وينج عدلي<sup>(١)</sup> فامرته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلية وخمسة غطارفة فاصاب في الإجمال وأخطأ في التفصيل، قالوا: إن وصل التفسير حنث وإن فصل التفسير لا يحنث، وإن كان في جيبه غطارفة وعدليات لو ضمت قيمة العدليات إلى الغطارفة تصير أربعين غطريفياً فجمع وقال: أكردر جيب من جهل غطريفي نبوده است جندين غطريفي وجندين عدلي<sup>(٢)</sup> فصدق في المبلغ وأخطأ في التفصيل قالوا: إن عني عين الغطارفة كان حانثاً أصاب التفسير أو أخطأ وصل أو فصل كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف أن لا يغصب فلاناً شيئاً ثم دخل الخائف على المخوف عليه ليلاً فسرق متاعه ولم يعلم المخوف عليه أو جاءه الخائف في الصحراء وسرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم المخوف عليه أو طرّصرة دراهم في كفه أو دخل عليه ليلاً فكأبره وضربه وأخرج متاعه وذهب به فإنه لا يكون غاصباً بل يكون سارقاً يقطع فيه كذا في خزنة المفتين، وإذا حلف لا يسرق منه وكأبره حنث ولو حلف لا يغصب منه أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنث في الغصب دون السرقة كذا في المحيط، قال لآخر: من درمال توخيانت نكره أم<sup>(٣)</sup> وقد كان خانت امراته بإجازته ورضاه لا يحنث، قال: ساع أكر پیش ازین کس رازیان ازده درم زیاده کنم فامرته طالق زن خود رازیان زیاده کرد فالصحيح انها تطلق كذا في الوجيز للمكودي، والله اعلم بالصواب.

### الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضي الدراهم

إذا حلف لياخذن من فلان حقه أو قال ليقبضن فاخذ بنفسه أو أخذ وكيله فقد بر في يمينه وإن عني أن يباشر ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء وكذلك لو أخذها من وكيل المطلوب فقد بر في يمينه وكذلك لو أخذها من رجل كفل بالمال بأمر المديون أو من رجل أحاله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة، ولو قبض من رجل بغير أمر المطلوب أو كانت الكفالة والحوالة بغير أمره حنث في يمينه، قالوا: إذا اشترى بدينه عبداً بيعاً فاسداً وقبضه فإن كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه ولا يحنث وإن لم يكن فيه وفاء حنث، ولو غصب الخائف مالاً بمثل دينه بر وكذا لو استهلك له دنائير أو عروضاً كذا في البدائع، ولو حلف الطالب

(١) إن لم يكن في جيبي اليوم خمسة وأربعون درهماً أربعون غطريفياً وخمس عدليات. (٢) إن لم يكن في جيبي أربعون غطريفياً كذا غطريفي وكذا عدليات. (٣) أنا لم أكن في مالک.

ليقبضن ولم يوقت فابراه من المال أو وهبه حنث في يمينه، ولو وقت في ذلك وقتاً فابراه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنث إذا جاء ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو قبض الدين فوجده زيوفاً أو نبرهجة فهو قبض ويبر في يمينه سواء وقع الحلف على القبض أو على الدفع فاما إذا كان ستوة فليس هذا بقبض لحقه، ولو اخذ ثوباً مكان حقه ثم وجد به عيباً فردّه أو استحق كان قد بر في يمينه كذا في الإيضاح، فإذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غريمه فأحال الطالب رجلاً ليس له على الطالب شيء على غريمه وقبض ذلك الرجل حنث في يمينه لأنه وكيل الطالب في القبض، وإن كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنث، وعلى هذا إذا وكل رجلاً يقبض الدين من المديون ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنث في يمينه وقد قيل: ينبغي أن يحنث في يمينه كذا في المحيط، قال في الأصل: إذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه فلزمه ثم إن الغريم فرّ منه لا يحنث، ولو كان حلف أن لا يفارق غريمه وباقي المسألة بحالها يحنث، وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه فقعد مقعداً عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويحفظه فليس بمفارق له وإن حال بينهما سترة أو عمود من أعمدة المسجد فليس بمفارق له وكذلك إذا جلس أحدهما خارج المسجد والآخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس بمفارق وإذا توارى عنه بحائط المسجد والآخر داخل فهو مفارق وكذلك إذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الحالف والحالف خارج الباب قاعد على هذا الباب هذه الجملة من المنتقى، وفي الحيل إذا نام الطالب أو غفل عن المطلوب أو شغله إنسان بالكلام فهرب المطلوب لا يحنث في يمينه، ولو لم يتم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمنعه مع الإمكان يحنث في يمينه، وفيه أيضاً لو منعه عن الملازمة حتى يقرّ المطلوب لا يحنث في يمينه، وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فآخذ به رهناً أو كفيلاً حنث إلا إذا هلك الرهن قبل الافتراق وقيمته مثل الدين أو أكثر فعنيث لا يحنث كذا في الذخيرة، رجل جاء إلى باب مديونه وحلف أن لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا فجاء المديون ونحاه عن ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل أن يأخذ حقه فقد قيل: يحنث وقد قيل: إن نحاه بحيث وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه خطأ بالأقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات، ولو حلف المديون ليعطين فلاناً حقه فأمر غيره بالأداء أو أحاله وقبض بر في يمينه وإن قضى عنه متبرع لا يبر وإن عنى أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء، ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوجوه حنث وإن عنى أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة، رجل قال لآخر: والله لا أعطيك ماله حتى يقضي عليّ قاض فوكل وكيلاً خاصمه إلى القاضي فقضى على وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يحنث بعد ذلك، رجل قال لغريمه: والله لا أفارقك حتى أستوفي منك حقي ثم إنه اشترى من مديونه عبداً بذلك الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه، قال محمد رحمه الله تعالى: على قول من لا يجعله حائناً إذا وهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجعله حائناً في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائناً

هذا إذا فارق قبل أن يقبض المبيع وإن لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقته حنت، ولو باعه المديون عبداً لغيره بذلك الدين ثم فارقته الخالف بعد ما قبض العبد ثم إن مولى العبد استحقه ولم يجر البيع لا يحنت الخالف، ولو باعه المديون عبداً على أنه بالخيار فيه وقبضه الخالف ثم فارقته حنت، ولو كان الدين على امرأة فحلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الخالف عني ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء بما عليها من الدين، ولو باع المديون بما عليه عبداً أو أمة فإذا هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد له أو كان المدبر وأم الولد لغير المديون ثم فارقته الطالب بعد ما قبضه لا يحنت الخالف ولو وهب الطالب الألف من الغريم فقبلها منه أو أحال الطالب رجلاً له عليه مال بما له على مديونه أو أحال المطلوب الطالب على رجل وامرء الطالب المطلوب الأول لا يحنت الخالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيخان، إذا حلف لا يحبس من حقه شيئاً ولا نية له ينبغي له أن يعطيه ساعة حلف يريد به أن يشتغل بالإعطاء حتى لو لم يشتغل به كما فرغ من اليمين حنت في يمينه طلب منه أو لم يطلب وإن نوى الحبس بعد الطلب أو غيره من المدة كان كما نوى وإن حاسبه وأعطاه كل شيء كان له لديه وأقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام وقال: قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فتذكر المطلوب وقد كانا جميعاً نسيه لم يحنت إن أعطاه ساعتش كذا في الظهيرية، لو حلف أن لا يحبس إذا حل أجل فإنه لا يؤخر إذا حل فإن نوى عمره فكما نوى كذا في العتابية، حلف ليعطينه في أول الشهر فأدى في النصف الأول بر وإلا حنت، ولو حلف ليقضين دينه رأس الشهر أو إذا أهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه كله، ولو حلف ليقضين حقه في أول الشهر وآخره يقضي في اليوم الخامس عشر والسادس عشر، حلف ليقضين حقه صلاة الظهر فالمعتبر وقت الظهر كله، حلف ليعطين حقه إذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله، حلف ليعطينه رأس الشهر فأعطاه قبله أو أبراه أو مات الطالب سقطت اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فإن مات المطلوب لا يحنت بالإجماع وكذلك إذا قال: ليقضين فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنت، وإن كان يعلم يحنت وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنت علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي، ولو حلف ليقضين دين فلان إذا صلى الأولى فله وقت الظهر إلى آخره كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: عند طلوع الشمس أو حين تطلع الشمس فله من حين تطلع إلى أن تبيض، ولو قال: وقت الضحوة فمن حين تبيض إلى أن تزول كذا في المحيط، حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضي دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنت كما لو حلف أن لا يقضي دينه أو ماله فقضاه الأقل لا يحنت كذا في الوجيز للكردي، ولو قال: والله لا أقبض مالي عليك اليوم فتزوج الخالف أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يحنت، وكذا لو شح المطلوب شجة موضوعة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصاً ولا يحنت كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم: إن أخذتها منك اليوم درهماً دون درهم فبيدي حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنت وكذا لو قبض المائة دفعة واحدة فإن أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين يحنت فإن رجد في الدراهم المقبوضة زيفاً

أو نيهرجة فالحنت على حاله لا يرتفع سواء رد واستبدل أو لم يرد ولم يستبدل أو رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت ستوقه أو رصاصاً ورد واستبدل في اليوم بحث حين استبدل وإن لم يستبدل لم يحنث، ولو قال: عبده حر إن أخذت منها اليوم درهماً دون درهم فأخذ في ذلك اليوم خمسين حنث حين أخذها وهذا استحسان فإن لم يأخذ شيئاً في ذلك اليوم لم يحنث، ولو لم يوقت بأن قال: عبده حر إن قبضت منها درهماً دون درهم فقبض خمسين حنث حين قبضها ولو قال: إن قبضتها درهماً دون درهم فوزن له خمسين فدفعتها إليه ثم وزن له خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى لا يحنث ما دام في عمل الوزن فإن اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي يحنث ولو قال: والله لا أخذ مالي عليك إلا ضربة أو دفعة فوزن له درهماً درهماً ويعطيه بعد أن يفرق في وزنها لم يحنث وإن أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصري، ولو قال: إن قبضت ما لي على فلان شيئاً دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ما له على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا إذا قال: إن لم أقبض ما لي عليك ولو قال: إن لم أقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها دنائير أو عرضاً لم يحنث ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بالضمان كذا في الظهيرية، ولو قال: إن لم أقبض منك دراهم قضاء بما لي عليك فكذا فقبض بها عرضاً أو دنائير حنث في يمينه هكذا في المهيبط، ولو قال: إن لم أترن ما لي عليك فقبض شيئاً من خلاف جنس حقه مما يوزن أو مما لا يوزن لا يكون باراً لأنه إذا قيده بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف إلى أخص الخصوص وهو قبض عين الحق وكذا لو قال: إن لم أقبض ما لي عليك في كيس فقضاه مكان الدراهم دنائير أو عرضاً كان حائثاً لما ذكرنا أنه لما بطل عموم اللفظ ينصرف إلى قبض عين الحق فإن نوى بالوزن لاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لنقاضيخان، إذا قال: إن لم أقبض منك دراهم قضاء بما لي عليك فكذا ثم إن المطلوب استقرض من الطالب درهماً وقضاه ثم استقرض منه ثانياً وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفياً منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حنث، ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقضاه إياها ثم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فقد بر في يمينه ولو حلف ليتزن ما عليه فأعطاه إياه غير موزون حنث ولو أترن وكيل الطالب بر في يمينه، وكذا لو حلف المطلوب ليتزن ما له عليه فاتزن وكيله بر في يمينه، وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما بما دخل تحت اليمين كان فعل وكيل كل واحد منهما كفعله بنفسه، وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما عن يمينه لأن التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامته من كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة إنشائه بعد اليمين، هذه الجملة في آخر الجامع، وهذه المسألة تؤيد قول من يقول فيما إذا وكل الطالب رجلاً ليقبض دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد اليمين ينبغي أن يحنث الخالف في يمينه كذا في المهيبط، مديون قال لصاحب دينه: والله لأقضين دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس

حنث في يمينه لأنه جعل يوم الخميس غايمة والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إذا لم تكن غايمة إخراج، ولو قال: لأقضي دينك إلى خمسة أيام لا يحنث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئاً في يومه وقبض المبيع اليوم حنث، وإن قبض المبيع غداً لا يحنث، ولو اشترى منه شيئاً بعد اليمين في يومه شراء فاسداً وقبضه فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنث وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحنث، وإن استهلك شيئاً من ماله اليوم فإن كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحنث، وإن كان من ذوات القيم فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنث لكن يشترط أن يغصب أولاً ثم يستهلك فإن استهلكه ولم يغصبه بأن أحرقه لا يحنث كذا في الظهيرية، مديون قال لرب الدين: إن لم أقضك مالك غداً فبيدي حر فغاب رب الدين قالوا: هذا يدفع الدين إلى القاضي فإذا دفع لا يحنث ويبرأ من الدين وهو المختار، وإن كان في موضع لم يكن هناك حنث كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو كان رب الدين حاضراً لكنه لم يقبل إن وضعه بين يديه بحيث لو أراد أن يقبض تصل يده إليه لا يحنث وبرئ وكذا لو حلف لا يقبض المخصوص ففعل الغاصب هكذا برئ ولا يحنث كذا في الخلاصة، في المنتقى ابن سماعه قال: سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغريمه: والله لا أفارقك حتى تعطيني حقي اليوم ونيتي أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحنث، وإن فارقه بعد مضي اليوم يحنث، وكذلك إذا قال: لا أفارقك حتى أقدمك إلى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان مني فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه إلى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يحنث إلا بتركه، ولو قدم اليوم فقال: لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حقي ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحنث وإن فارقه بعد مضي اليوم لا يحنث كذا في المحيط في الفصل الرابع، إذا حلف لا يتقاضى فلاناً فلزمه ولم يتقاضاه لا يحنث كذا في الظهيرية، لو حلف رب الدين فقال: إن لم آخذ ما لي عليك غداً فأمرأتي طالق وحلف المديون أيضاً أن لا يعطي غداً فآخذ منه جبراً فلا يحنثان فإن لم يمكنه بجره إلى باب القاضي فإذا خاصمه بر في يمينه، رجل حلف المديون ليوفين حقه يوم كذا وليأخذن بيده ولا ينصرف بغير إذنه فجاء الحالف وقضى الدين في ذلك اليوم إلا أنه لم يأخذ بيده وانصرف بغير إذنه لم يحنث المديون، ولو قال: لا أدع ما لي عليك وحلف عليه وقدمه إلى القاضي فحبسه أو حلقه بر في يمينه كذا في الخلاصة، وكذلك لو لم يقدمه إلى القاضي ولازمه إلى الليل بر كذا في محيط السرخسي، إن حلف ليعطينه مع حل المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حيث يحل ولا تية له فهذا على أن يعطيه ساعة يحل فإن أخره أكثر من ذلك حنث كذا في المبسوط، حلف ليقضينه يوم كذا فآذاه قبل اليوم أو وهبه له أو أبراه عنه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحنث عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو مات الدائن وقضاه إلى ورثته أو وصيه بر في يمينه وإلا فهو حنث كذا في الوجيز للكردي، رجل حلف بطلاق امرأته أن يعطيها كل يوم درهماً فرمى يدفع إليها عند الغروب وربما يدفع إليها عند العشاء قال: إذا لم يحل يوم وليلة عن دفع درهم بر في يمينه كذا في البحر الرائق، حلف لا يؤخر عن فلان الحق الذي عليه شهراً



فسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنت لأنه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى، في فتاوى النسفي لو حلف مديونه كه ازمن رونبو شي<sup>(١)</sup> ولم يوقت وقتاً إذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حنت، ولو دخل السوق مختلفاً لا يحنت ولو طلب هو وهو لم يعلم فلم يظهر لا يحنت ولو كان رب الدين اثنين حلفاه هكذا وقضى دين أحدهما لم تبق اليمين في حقه كذا في الخلاصة، سئل الأوزجندی عن قال لصاحب الدين: إن لم أقض حقتك يوم العيد فكذا فجاء يوم العيد إلا أن فاضى هذه البلدة لم يجعله عيداً ولم يصل فيه صلاة العيد لدليل عنده وقاضى بلدة أخرى جعله عيداً وصلى فيه قال: إذا حكم قاضى بلدة بكونه عيداً يلزم ذلك أهل بلدة أخرى إذا لم تختلف المطالع كما في الحكم بالرمضانية كذا في المحيط، وإن حلف ليعطينه كل شهر درهماً ولا نية له وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في يمينه ويمضي أن يعطيه فيه درهماً قبل أن يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذلك لو كان المال عليه نجوماً عند انسلاخ كل شهر فحلف ليعطينه النجوم في كل شهر كان له ذلك الشهر الذي حلت فيه النجوم فمضى أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد بر في يمينه كذا في المبسوط، رجل حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان فإنه يبيع ما كان القاضي يبيع عليه إذا رفع الأمر إليه كذا في الظهيرية.

مسائل متفرقة: من حلف فقال: عبده حر إن كان يملك إلا مائة درهم فكان يملك دونها لم يحنت، وكذا إذا كان يملك مائة درهم لا غير لم يحنت أيضاً ولم يعتق عبده، وإن كان يملك زيادة على المائة من الدراهم حنت وإن لم يكن له مائة درهم وكان له دنائير حنت، وكذا لو كان له عبد للتجارة أو عرض للتجارة أو سوائم من جنس ما تجب فيه الزكاة يحنت في يمينه سواء كان نصيباً كاملاً أو لم يكن ولو ملك عبداً للخدمة أو ما ليس من جنس الزكاة كاللحوم والعقار والعروض لغير التجارة لا يحنت كذا في السراج الوهاج، رجل مات وخلف وارثاً وللميت دين على رجل فجاء وارث الميت فخاصم الغريم فحلف الغريم أن ليس له علي شيء، إن لم يعلم بموت المورث أرجو أن لا يحنت وإن علم يحنت هو المختار كذا في الخلاصة، في الأصل إذا حلف أن لا مال له وله دين على رجل مفلس أو مليء لم يحنت، وكذلك لو غصب ماله رجل واستهلكه وأقر به أو جحده وهو قائم بيمينه ولو كان الغاصب مقراً والمغصوب قائم بيمينه فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، ولو كان له ودبعة عند إنسان والمودع مقر بها حنت، ولو كان عنده ذهب أو فضة قليل أو كثير حنت وكذلك إذا كان عنده مال التجارة ومال السائمة وإن كان له عرض وحيوان غير السائمة لم يحنت استحساناً كذا في المحيط، لو حلف لا يصلح رجلاً في حق بدعيه فوكل رجلاً فصالحه لم يحنت، وكذلك لو حلف لا يخاصمه فوكل يخاصمه لم يحنت، ولو قال: والله لا أصالح فلاناً فأمر غيره فصالحه حنت في القضاء فإن الصلح لا عهد في كذا في محيط السرخسي في باب الخلف على الفعل لغيره بأمره أو بغير أمره، لا ينفق هذا الألف فقضى به دينه لا يحنت لأنه ليس بإنفاق عرفاً وقيل: يحنت وإن نواه حنت وفقاً لأنه عليه لكن لا يصدق في العرف كذا في الوجيز للكردي، حلف لا يستدين

فتزوج امرأة لا يحنث وإن أخذ الدراهم في سلم يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثامن، إذا حلف لا يفعل كذا تركه أبداً كذا في الهداية، وإن حلف ليفعلن كذا يبرر بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرهاً فيه أو ناسياً أصيلاً أو وكيلاً عن غيره فإذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنث حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بموت الخالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو بفوت محل الفعل كما لو حلف ليضرب زيداً أو لياكلن هذا الرغيف فمات زيد واكل الرغيف قبل اكله يحنث هذا إذا كانت اليمين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لأكلنه في هذا اليوم سقطت لفوات محل الفعل قبل مضي الوقت عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير، حلف لا يفعل حراماً لم يحنث بالنكاح الفاسد وكذا بوطء البهيمة إلا إذا دلت الدلالة بأن كان الخالف من جهال الرساتيق ممن يحشي خلف الدواب والبهيمة كذا في السراجية، حلف لا يوصي بوصية فوهب في مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى اباه في مرضه فعتق عليه، ولو حلف ليهبته اليوم مائة درهم فوهبه مائة له على آخر وأمره بقبضها بر ولو مات الواهب قبل قبض الموهوب له لا يتمسكن من قبضه لأنها صارت ملكاً للورثة كذا في فتح القدير، حلف أن يطيعه فيما يأمره به وينهاه عنه فنهاه بعد ذلك عن جماع امرأته فجامع لم يحنث إن لم يكن هناك سبب يدل عليه، حلف لا يخدم فلاناً فخاط له قميصاً بأجر لم يحنث وإن خاطه بلا أجر يخاف الحنث كذا في الفتاوى الكبرى، ولو قال: كل مال لي هدي فقال: آخر وعليّ مثل ذلك لزم الثاني أن يهدي جميع ماله سواء كان أقل من مال الأول أو مثله أو أكثر إلا أن يعني به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال: كل مال أملكه إلى سنة فهو هدي فقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الإيضاح، إذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحنث، هكذا ذكر المسألة في الأصل قال: إلا إذا نوى معرفة وجهه فإن عني ذلك فقد شدد الأمر على نفسه واللفظ يحتمله، وهذا إذا كان للمحلول عليه اسم فإن لم يكن له اسم بأن ولد من رجل فرأى الولد جاره ولكن لم يسم بعد فحلف الجار أنه لا يعرف هذا الولد فهو حائن لأنه يعرف وجهه وليس له اسم خاص ليشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية، لو حلف لا يفعل ما دام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع فلان ففعله ثانياً لا يحنث كذا في فتح القدير، حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرباس وإراد به القميص فحمله إلى خياط وأمره أن يخيطه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر، في مجموع التوازل رجل أهدى إلى رجل شيئاً فقال المهدي إليه: إن لم أعطك هذا القباء بهذه الهدية فكذا ومضى زمان ثم أعطاه عشرة دراهم فصالحا عن ذلك يحنث، وقال القاضي الإمام: لا يحنث ما دام القباء باقياً والخالف حياً لو أعطى القباء بعد ذلك بر في يمينه كذا في الخلاصة، إن حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر ثم براه مرة أخرى فكتب به لم يحنث، وكذا إن حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الحاوي، حلف لا ينظر إلى وجه فلانة فنظر إليها في النقاب، قال محمد رحمه الله تعالى: لا يحنث ما لم يكن الأكثر من الوجه مكشوفاً، حلف لا ينظر إلى فلان فرأى من خلف ستر أو زجاجة يستبين وجهه من خلفها حث بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه حيث لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل

الثاني عشر، رجل قال: إن رأيت فلاناً فلم أضربه فقرأه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى: لا يحنت لأنه لم يره، رجل قال لغيره: إن لقيتكَ فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ساعة يلقاه فإن لم يفعل حنت وكذا لو قال: إن استمرت ذابتك فلم تعرنني ينبغي أن يكون مع الفعل فإن نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيه خان في فصل اليمين على الفور، في المنتقى إذا حلف لا ينظر إلى فلان فنظر إلى يده أو رجله أو رأسه قال محمد رحمه الله تعالى: إن نظر إلى رجله أو يده فلم يره وإنما الرؤية على الوجه والرأس وأعلى البدن فإن رأى أعلى رأسه فلم يره قال محمد رحمه الله تعالى: إن رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وإن رآه مسجى بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب فقد رآه وإن لم يستبين منه جسده ولا رأسه فلم يره وإن نظر إلى ظهره فقد رآه وإن نظر إلى صدره وبطنه فقد رآه وإن رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وإن رأى منه شيئاً قليلاً أقل من النصف فلم يره، وإن حلف على امرأة أن لا يراها وراها جالسة أو قائمة متنقبة فقد رآها إلا أن ينوي أن يكون على وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء إلا أن يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال: إن رأيت فلاناً فعبدني حر قرأه ميتاً أو مكفناً وقد غطي وجهه قال محمد رحمه الله تعالى: يحنت لأن الرؤية على الحياة والممات جميعاً والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحياة كذا في المحيط، رجل قال لآخر: إن رأيت فلاناً فلم أعلمك فعبدني حر قرأه مع هذا الرجل فإنه لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يحنت عبده، ولو قال: إن رأيت فلاناً فلم آتكَ به فعبدني حر والمسألة بحالها لا يحنت كذا في فتاوى قاضيه خان، هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال: والله لا أشهد فلاناً في الهيا والممات قال: أما اضبا فإن لا يشهده في فرج أو حزن وأما الممات فإن لا يشهد جنازته وموته، رجل قال: إن لم أكن رأيت فلاناً عليّ حرام فأمراته طالق فقرأه قد خلا بأجنبية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يحنت لأن ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية، رجل قال: هزار درم از مال من بدر ویشان داده<sup>(١)</sup> وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا فأمسك إنسان فمه قالوا: بتصدق احتياطاً وإن كان ذلك طلاقاً أو عتاقاً لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيه خان في فصل اليمين بالصوم والصدقة، في فوائد شمس الإسلام رجل دفع ثوبه إلى قصار وأنكر القصار فحلف الرجل إن لم أكن دفعت إليك فكذا وقد دفع إلى ابنه أو تلميذه قال: إن كان الابن أو التلميذ في عياله لا يحنت إلا إذا عنى الدفع إليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين، رجل حلف بطلاق امراته أن لا يدع فلاناً يمر على هذه القنطرة فسنمه بالقول يكون بارأ، رجل قال لابنه: إن تركتكَ تعمل مع فلان فأمراته كذا فإن كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل فسنمه بالقول يكون بارأ وإن كان الابن صغيراً كان شرط بزه المنع بالقول والفعل جميعاً، رجل ادعى أرضاً في يد صهره وقال: إن تركت هذه الدعوى حتى أخذها فأمراته كذا قالوا: إن خاصمه في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة شهراً كاملاً لا يكون حائناً، ولو قال: والله لا أدعه يخرج من الكورة فخرج وهو لا يعلم بذلك لا يحنت وإن رآه يخرج فتركه حنت وإن لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنت كذا في

فتاوى قاضيخان، إذا حلف فقال: إن كانت هذه الجملة حنطة فأمراته كذا فإذا هي حنطة وتمر لا يحنث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو قال: إن كانت هذه الجملة إلا حنطة فكذا وكانت حنطة وتمراً حنث وإن كان الكل حنطة لم يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يحنث في الفصلين كذا في الإيضاح، ولو قال: إن كانت هذه الجملة سوى حنطة أو غير حنطة فهو مثل قوله إلا حنطة كذا في البدائع، في المنتقى لإبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال: إن لم أسافر سافراً طويلاً فقلانة حرة قال: إن كانت نيتة على ثلاثة أيام فصاعداً فهو على ما نوى وإن لم تكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط، في فتاوى ما وراء النهر مثل أبو نصر الدبوسي عمن حلف ونسي أنه حلف بالله أو بالصيام أو بالطلاق، قال: حلفه بالطلاق إلا أن يذكره كذا في التتارخانية، ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه أن لا يستخدمه فهذه المسألة على وجهين:

الأول: أن يكون الخادم مملوكاً للحالف وإنه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد اليمين نصاً وصريحاً بأن قال: اخدمني ففي هذا الوجه يحنث وإنه ظاهر، والفصل الثاني: أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وتركه حتى خدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه يحنث أيضاً، والفصل الثالث: أن يخدمه بغير أمره وقد كان خدمه بغير أمره وفي هذا الوجه يحنث أيضاً، الفصل الرابع: أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وكان لا يخدمه قبل اليمين أصلاً وفي هذا الوجه يحنث أيضاً.

الوجه الثاني: إذا كان الخادم مملوكاً لغيره وأنه يشتمل على فصول أربعة أيضاً على نحو ما بينا يحنث في الفصلين الأولين ولا يحنث في الفصلين الآخرين، ولو حلف لا يستخدم خادماً لفلان فسالها وضوءاً أو شرباً أو ما بذلك إليها ولم تكن له نية حين حلف حنث إن فعل خادم فلان ذلك أو لم يفعل، فإن كان نوى في يمينه أن يستخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء، ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فجلس الحالف مع فلان على مائدة يطعمون وذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشرابهم حنث والخدمة على كل شيء من أعمال داخل البيت وأما كل شيء من أعمال خارج البيت كالبيع والشراء فذلك يعدّ تجارة ولا يعدّ خدمة واسم الخادم يطلق على الغلام والمجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية، حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو من أكرهه أو قال: لا يكون مزارعاً لفلان وأرضه في يده وقلان غائب لا يمكن نقض ما بينهما من ساعته حنث لأن شرط الحنث كونه من أكره فلان وقد وجد وليس بمعلور فيه ولو خرج إلى رب الأرض مناقضة لا يحنث وإن كان رب الأرض خارج المصر لأن هذا القدر مستثنى عن اليمين فصار بمنزلة ما لو حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجد المفتاح ليخرج إلا بعد ساعة لا يحنث ما دام في طلب المفتاح كذا هنا، وإن اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الأرض ليرد الأرض عليه حنث، وفي المسألة التي تقدمت غير طلب المفتاح يحنث لأن هذا العمل غير مستثنى عن اليمين، ولو منعه إنسان عن الخروج إلى صاحب الأرض أو كان في المصر فمنعه عن طلبه إنسان لا يحنث لأن شرط الحنث كونه مزارعاً لفلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال: إن لم أترك مزارعة فلان يجب أن

تكون المسألة على القولين كما مرّت في مسألة السكّنى كذا في الفتاوى الكبرى، سئل نجم الدين عن محترف حنّف على آلات حرفته أن لا يعمل بها فقال: اكردست براينها نهم<sup>(١)</sup> فكذا فمسمها لا للعمل هل يحنّث قال لا كذا في الخلاصة، رجل قال بالفارسية: اكردمن هرگز كشت كنم<sup>(٢)</sup> في هذه القرية فامرأته طالق فإن زرع يزر البطيخ أو القطن يحنّث وإن سقى زرعاً غيره أو كرب أو حصد لا يحنّث ولو دفع إلى غيره مزارعة أو استأجر أجيراً فزرع أجيره لا يحنّث إذا كان ذلك الرجل ممن يلي ذلك بنفسه لأنه غير مزارع فإن نوى أن لا يأمر غيره حنّث لأنه نوى ما يحتمله لفظه وفيه تغليب فإن زرع غلامه أو أجيره له وقد كان يأمر له قبل ذلك يحنّث إلا أن يعني نفسه كذا في الفتاوى الكبرى، ولو قال رب الأرض والمزارع: اكراين كشت مراهكا رأيّد<sup>(٣)</sup> فامرأته طالق فباعت نصيبه أو أقرض أو وهب يحنّث ولو استهلكه رجل فضمنه المال وأخذه فانفق في حاجته لا يحنّث كذا في الخلاصة، ولو قال: إن كفلت لفلان بعدلية أو بنصف عدلية فامرأته كذا ثم كفّل بعشرة دراهم غطريفية لا يحنّث، ولو حلف أن لا يعمل لفلان وهو خفاف فاشتري من صاحب الدكان آلات الحف وخرز ثم باعه من المحلوف عليه لا يحنّث كذا في خزّانة المفتين، سئل شيخ الإسلام عن رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته: كه اين مستغلتها را بفله ند هد<sup>(٤)</sup> فأجرت امرأته المستغلات وقبضت الأجرة وأنفقتها أو أعطت زوجها لا يحنّث، فإن كان الزوج قال للمستأجرين: اقموا في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل عن شيخ الإسلام وقيل: ينبغي أن يكون هذا إجارة ويحنّث في يمينه وكذا إذا تقاضى منهم أجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا منه إجارة ويحنّث في يمينه، وإن تقاضى أجرة شهر قد سكنوا فيها فهذا ليس بإجارة ولا يحنّث في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يمس الذهب والفضة فمس المضروب حنّث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يمس خشباً فمس ساق الشجرة لا يحنّث بخلاف قوله: لا يمس جذعاً أو عوداً، ولو حلف لا يمس شعراً فمس مسحاً لا يحنّث، لا يمس صوفاً فمس ليداً لا يحنّث كذا في خزّانة المفتين، ولو حلف لا يمس وثداً فمس حبلاً لا يحنّث كذا في المبسوط، إذا حلف لا يمشي على الأرض فمشى على الأرض بخف أو نعل يحنّث، ولو مشى على بساط بسط على الأرض لم يحنّث كذا في الظهيرية في الفصل السادس في الجلوس، إن حلف على نعل لا يلبسها فقطع شراكها وشركها بغيره ثم لبسها حنّث هكذا في خزّانة المفتين، لو قال: إن مس رأسي هذا أحد أو لا يضيف إلى نفسه فقال: إن مس هذا الرأس أحد فكذا فمس الخالف لا يحنّث، قال محمد رحمه الله تعالى في الرقيات: لو حلف لا يمس اليوم شعراً فمس رأسه لا يحنّث، ولو مس رأس غيره يحنّث كذا في الخلاصة قبيل الفصل الخامس من كتاب الإيمان، ولو حلف لا يقامر دست عاريت داد يحنّث وأكر مجاهري نمود لا يحنّث في المختار كذا في خزّانة المفتين، ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت ولم يخاصم حتى بطلت شفّعته لا يحنّث، وإن وكل وكليلاً بالتسليم حنّث، كذا في الظهيرية في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق، رجل يستأجر أجراً يعملون له فحلف أجير

(١) إن وضعت يدي على هذه. (٢) إن زرعت. (٣) إن نفعني هذا الزرع. (٤) أنه لا يعطي هذه المستغلات للغة.

ان لا يعمل معه ثم بدا له أن يعمل قال: يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه إذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساج: اكر كرتاس كسى بكبرم وبياقم<sup>(١)</sup> إلى سنة وحلف عليه فلو اشترى الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولو نسج الخمار من غير أن يشتري الغزل لا يحنث لأنه اختص باسم على حدة، وفي فتاوى النسفي رجل حلف من يمشى كذا خذائي فلان نكنم ووكيلتي وي نكنم ليكن اكركارى فرما يدبكنم<sup>(٢)</sup> فحلف عليه فنصب الموكل غيره على ما عين الخالف ثم أمره الموكل بأن يعمل له ففعل يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين، لو قال: إن عمرت في هذا البيت عمارة فامراته طالق فخرّب حائط بيته وبين جاره في هذا البيت فبنى الحائط وقصد به عمارة بيت الجار كان حائثاً في يمينه كذا في خزنة المفتين في العقود التي ليس لها حقوق، سئل شيخ الإسلام الأوزجندی عمن قال: إن لم أخرب بيت فلان غداً فعبدي حرّ فقيد ومنع حتى لم يخرّب بيت فلان غداً، قال فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى والمختار للفتوى الحنث كذا في الذخيرة.

(١) إن أخذت كرتاس أحد ونسجته. (٢) أنا ما بقيت أتوكل لفلان لكن إن أمرني به شغل ففعله.

## كتاب الحدود وفيه ستة أبواب

### الباب الأول في تفسيره شرعاً وركنه وشرطه وحكمه

والحد في الشريعة العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى حتى لا يمسى التقصاص حداً لما أنه حق المبد ولا التعزير لعدم التقدير كذا في الهداية، وركنه: إقامة الإمام أو نائبه في الإقامة، وشرطه: كون من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والانتذار حتى لا يقام على المجنون والسكران والمريض وضعيف الخلقة إلا بعد الصحة والإفاقة كذا في محيط السرخسي، وحكمه الأصلي: الانتزاع عما يتعرض به العباد وصيانة دار الإسلام عن الفساد، والظهرة من الذنب ليست بحكم أصلي لإقامة الحد لأنها تحصل بالتوبة لا بإقامة الحد ولهذا يقام الحد على الكافر ولا طهارة له كذا في التبيين.

### الباب الثاني في الزنا

وهو قضاء الرجل شهرته محرماً في قبل المرأة الخالي عن الملكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه أو تمكين للمرأة لمثل هذا الفعل هكذا في النهاية، حتى أن وطء المجنون والصبي العاقل لا يكون زناً لأن فعلهما لا يوصف بالحرم كذا في محيط السرخسي، وكذا إذا وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو جارية عبده المأذون المدهون أو الجارية من المغنم بعد الإحراز في دار الإسلام في حق الغازي لا يكون زناً لشبهة ملك اليمين، وكذا إذا وطئ امرأة تزوجها بغير شهود أو أمة تزوجها بغير إذن مولاه أو وطئ عبد امرأة تزوجها بغير إذن مولاه أو وطئ الرجل أمة تزوجها على حرة لشبهة ملك النكاح وكذا إذا وطئ الابن جارية أبيه على أنها تحمل له لشبهة الاشتباه هكذا في النهاية، وركنه: التقاء الختانين ومواراة الحشفة لأن بذلك يتحقق الإيلاج والوطء، وشرطه: العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرم لم يجب الحد للشبهة كذا في محيط السرخسي، ويثبت الزنا عند الحاكم ظاهراً بشهادة أربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا لا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين، إذا شهد أربعة على رجل بالزنا في مجلس واحد فالقاضي يسألهم عن الزنا ما هو وأين زنى فإذا بينوا ما هو زنا حقيقة وقالوا: رأيناه أدخل كالميل في المكحلة الآن يسألهم عن كيفية الزنا ثم إذا بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت ثم إذا بينوا وقتاً لا يصير العهد به متقدماً يسألهم عن الزني بها ثم يسألهم عن المكان ثم إذا بينوا المكان والقاضي يعرفهم بالعدالة يسأل المشهود عليه عن إحصائه فإن قال: أنا محصن أو يشهد الشهود على إحصائه إن أنكر سأل الحاكم عن الإحصان فإذا وصفه على الوجه رجمه وإن لم يصفه وقد ثبت إحصائه بالبينه سأل الشهود عن الإحصان فإذا وصفوه على الوجه يجب رجمه وإن قال: أنا غير محصن ولم يشهد الشهود على إحصائه جلد، وإن لم يعرفهم القاضي بالعدالة حبس المشهود عليه إلى أن تظهر عدالتهم كذا في المحيط، الأربعة إذا شهدوا عليه بالزنا فسألوا عن كيفية

وما هيته، وقالوا: لا نزيد لك على هذا لم تقبل شهادتهم ولكن لا حدّ عليهم لتكامل عددهم فإن تكامل عدد الشهود مانع من وجوب الحدّ كما لو شهد عليه أربعة من النساء وكذلك إن وصف بعضهم دون بعض فلا يقام عليه الحد ولا على الشهود أيضاً كذا في المبسوط، وبشيت الزنا بإقراره كذا في البحر الرائق، ولا يعتبر إقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له في إقامة الحدود ولو كان أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين، ولا بد أن يكون الإقرار صريحاً ولا يظهر كذبه فلا يحد الأخرس لو أقر بكتابة أو إشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال أن يدعي شبهة كذا في النهر الفائق، ولو أقر أنه زنى بخرساء أو هي أقرت باخرس لا حدّ على كل واحد منهما كذا في فتح القدير، وكذا لو أقر فظهر مجبواً أو أقرت فظهرت رتقاء بأن تخبر النساء بأنهما رتقاء قبل الحدّ ولا بد أيضاً أن لا يكذبه الآخر حتى لو أقر بالزنا فكذبته أو هي فكذبها فلا حدّ عليهما عند الإمام كذا في النهر الفائق، ولا بد أن يكون الإقرار في حالة الصحو حتى لو أقر في حالة السكر لا يحد هكذا في البحر الرائق، والإكراه يمنع صحة الإقرار ويوجب شبهة في حق المرأة كذا في خزانة المفتين، والإقرار أن يقر البالغ العاقل عن نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مجالس المقرّ كذا في الهداية، وقال بعضهم: يعتبر مجالس القاضي والأول أصح كذا في السراج الوهاج، وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي، واختلاف مجالس المقر بالزنا شرط عندنا كذا في الشمني، فإن أقر أربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة إقرار واحد كذا في الجوهرة النيرة، ولو أقر كل يوم مرة أو كل شهر مرة فإنه يحد كذا في الظهيرية، والاختلاف بأن يرده القاضي كلما أقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضي ثم يجيء فيقر كذا في الكافي، وينبغي للإمام أن يزجر المقر عن الإقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتنحيته كذا في المحيط، فإذا أقر أربع مرات نظر في حاله فإن عرف أنه صحيح العقل وأنه ممن يجوز إقراره يسأل عن الزنا بما هو وكيف هو وعن زنى وأمين زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسي، قيل: لا يسأله عن الزمان لأن تقادم العهد يمنع الشهادة دون الإقرار والأصح أنه يسأل لاحتمال أنه زنى في صباه فإذا بين ذلك وظهر زناه سأله عن الإحصان فإذا قال: إنه محصن سأله عن الإحصان ما هو فإن وصفه بشرائطه حكم برجمه كذا في التبيين، وإن قال المقر: لست بمحصن وشهد عليه الشهود بالإحصان رجمه الإمام كذا في المحيط، وندب تلقينه لعنك قبلت أو لمست أو وطئت بشبهة وقال في الأصل: لعنك تزوجتها أو وطئتها بشبهة والمقصود أن يلقنه ما يكون دارئاً كائناً ما كان كذا في البحر الرائق، وإن شهد أربعة على رجل بالزنا فأقر مرة حد عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحد وهو الأصح كذا في الكافي، هذا إذا كان الإقرار بعد القضاء أما إذا كان قبل القضاء فيسقط الحد إفاقاً هكذا في فتح القدير، أربعة شهدوا على رجل بالزنا فأقر الرجل بعد شهادتهم ثم أنكر ولم يقر أربع مرات لا حدّ عليه كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا شهد عليه أربعة بالزنا وقضى بذلك عليه ثم أقر أربعاً أقيم عليه الحد هكذا في الخاوي القدسي، ولو رجع يصح رجوعه وبه أخذ الطحاوي كذا في الغياثية، ولو أقر بالزنا بعد الشهادة لا يحد هؤلاء الشهود وإن كانوا أقل من أربع كذا في العتبية، وإن رجع المقر عن إقراره قبل إقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه



وخلى سبيله كذا في الهداية، والمرأة والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج، وكذا في ظهور الزنا عند القاضي بالبينة والإقرار كذا في فتح القدير، ولو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض له ولو ثبت على الزنا ورجع على الإحصان قبل منه ولم يرجع وجلد كذا في الإيضاح، وإذا ثبت حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فكما أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط فاخذوه في فوره أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط، وإن كان بعد أيام سقط كذا في العتابية، والذي والعبد في الإقرار بالزنا كالحرة المسلم ماذونا كان أو محجوراً كذا في المبسوط، ولا تشترط حضرة المولى في الإقرار وتشترط في الشهادة لأن له طعن الشهود هكذا في خزائن المفتين، وإن أقر الخصي بالزنا أو شهدت عليه الشهود حد وكذا العتق كذا في فتاوى فاضلخان، الأعمى إذا أقر بالزنا حد ولو أقر أنه زنى بمجنونة أو صبية يجامع مثلها فعليه الحد، ولو أقرت أنها زنت بمجنون أو صبي فلا حد عليها كذا في الإيضاح، وإذا أقر أنه زنى بامرأة لا يعرفها حد وكذا إذا أقر أنه زنى بفلانة وهي غائبة يحد استحساناً كذا في فتح القدير، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: رجل أقر أربع مرات أنه زنى بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنا بفلان أربع مرات وفلان يقول تزوجتها فلا حد على واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط، وعلم القاضي ليس بحجة في الحدود بإجماع الصحابة وإن كان القياس يقتضي اعتباره كذا في الكافي.

### الباب الثالث في كيفية الحد وإقامته

إذا وجب الحد وكان الزاني محصناً رجمه بالحجارة حتى يموت ويخرجه إلى أرض قضاء كذا في الهداية، وإحصان الرجم أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مسلماً قد تزوج امرأة حرة نكاحاً صحيحاً ودخل بها وهما على صفة الإحصان كذا في الكافي، فلا يكون محصناً بالخلوة الموجهة للمهر والعدة ولا يكون محصناً بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح إذا كان قال لها: إن تزوجتك فأنت طالق لأنها تطلق بنفس العقد فجماعه إياها بعد ذلك يكون رناً إلا أنه لا يجب به الحد لشبهة اختلاف العلماء وكذا إن تزوج المسلم مسلمة بغير شهود فدخل بها هكذا في المبسوط، والمعتبر في الدخول الإيلاج في القبل على وجه يوجب الغسل، وشرط صفة الإحصان فيهما عند الدخول حتى أن المملوكين إذا كان بينهما وطء بنكاح صحيح في حالة الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر إذا تزوج أمة أو صغيرة أو مجنونة ووطئها وكذا المسلم إذا تزوج كتابية ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفاً بإحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بأن أسلمت قبل أن يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل أن يفرق بينهما فإنها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي، ولو دخل بها بعد الإسلام والعق والإفاقة يصير محصناً ولا تشترط العفة عن الزنا في هذا الإحصان كذا في المبسوط للإمام السرخسي، ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتدا معاً والعياذ بالله بطل إحصانهما فإذا أسلما لا يعود إحصانهما حتى يدخل بها بعد الإسلام كذا في فتح القدير، وإذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم يجلد ولا يرجع وكذا لا يجلد إذا كان الواجب هو الجلد

كذا في المثلية ولو زال الإحصان بعد ثبوته بالجنون والعته يعمد محصناً إذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعمد حتى يدخل بامراته بعد الإفاقة كذا في البحر الرائق، ويثبت الإحصان بالإقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزانة المفتين، وإن أنكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فإذا جاءت امرأته بولد في مدة يتصور أن يكون منه جعل واطفاً شرعاً هكذا في التبيين، الشهادة على الإحصان كالشهادة على المال يثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الإيضاح، الزاني لو كان عبداً مسلماً لذمي فشهد ذميان أنه اعتقه قبل الزنا وقد استجمع سائر شرائط الإحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي، امرأة الرجل إذا أقرت أنها أمة هذا الرجل فزنى الرجل يرحم وإن أقرت بالرق قبل أن يدخل بها ثم زنى الرجل بها لا يرحم استحساناً، رجل تزوج امرأة بنير ولي فدخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يكونان بذلك محصنين لأن هذا النكاح غير صحيح قطعاً لاختلاف العلماء والأخبار فيه كذا في محيط السرخسي، وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن الإحصان ما هو فإن قالوا فيما وصفوا تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يكتفي بقولهم دخل بها خلافاً لحمد رحمه الله تعالى واجمعوا على أنه لا يكتفي بقولهم مسها أو لمسها واجمعوا على أنه يكتفي بقولهم جامعها وباضعها وفي البقالي أنه يكتفي بقولهم اغتسل منها كذا في المحيط، ولو قال: أناها أو قربها لا يكتفي بذلك كذا في المبسوط، وفي المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو خلا رجل بامراته ثم طلقها فقال الزوج: وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فإن الزوج يكون محصناً بإقراره والمرأة لا تكون محصنة لإنكارها وكذلك لو دخل بها وطلقها وقال: هي حرة مسلمة وقالت المرأة: كنت نصرانية كذا في المحيط، وإن أتى امرأة في دبرها لا يكون محصناً كذا في المضمرات، ويستحب للإمام أن يامر جماعة المسلمين أن يحضروا لإقامة الرجم كذا في الشنقي، وينبغي للناس أن يصفوا عند الرجم كصفوف الصلاة وكلما رجم قوم تأخروا وتقدم غيرهم فرجموا هكذا في البحر الرائق والسراج الوهاج، ولا بأس لكل من يرمي أن يعتمد بقتله إلا إذا كان ذا رحم محرم منه فإنه لا يستحب له أن يعتمد بقتله كذا في فتاوى قاضخان، إذا وجب الرجم بالشهادة يجب البداءة من الشهود ثم من الإمام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن المشهود عليه ولا يحدون لأن امتناعهم ليس صريحاً في رجوعهم كذا في فتح القدير، وكذا إذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين، وموت الشهود أو أحدهم مسقط وكذا إذا غابوا أو غاب أحدهم في ظاهر الرواية، وكذا يسقط الحد باعتراف ما يخرج عن أهلية الشهادة كما لو ارتد أحدهم أو عمي أو خرس أو فسق أو قذف فحد ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده قبل إقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الأيدي أو مريضاً لا يستطيع الرمي وحضروا يرمي القاضي، ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الإقامة كذا في فتح القدير، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر موتهم وغيبتهم لا يبطل الحد وبه نأخذ كذا في الحاوي القدسي، إذا كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي: أقسم عليه الحد في الموت والغيبة ويبطل فيما سواهما هكذا في غاية البيان، واجمعوا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البداءة لا من الشهود ولا من

الإمام كذا في الذخيرة، القاضي إذا أمر الناس برجم الزاني وسعهم أن يرحموه وإن لم يعانوا أداء الشهادة، وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: هذا إذا كان القاضي فقيها عدلاً أما إذا كان فقيهاً غير عدل أو كان عدلاً غير فقيه لا يسعهم أن يرحموه حتى يعانوا أداء الشهادة كذا في الظهيرية، وإن كان مقراً ابتداء الإمام ثم الناس، ويفسل ويكفن ويصلى عليه، وإن كان غير محصن فحدّه مائة جلدة إن كان حراً وإن كان عبداً جلده خمسين بأمر الإمام يضربه بسوط لا عقدة عليه ضرباً متوسطاً بين الجرح المبرح وغير المؤلم ولا يجوز التعذيب عن حدّ قدره الشرع كذا في الكافي، وينبغي أن يقيم الحدّ من يعقل وينظر كذا في الإيضاح، الرجل والمرأة في ذلك سواء فإن كان كل منهما محصناً رجم أو لا فعلى كل الجلد أو أحدهما محصناً فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجلد وكذلك في ظهور الزنا عند القاضي بالبينة أو الإقرار كذا في فتح القدير، ويجرد الرجل في الحد والتعزير ويضرب في الإزار واحد وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية ولا يجرد في حد القذف ولكن ينزع عنه الخشوع والغرو كذا في فتاوى قاضيهان، ولا تجرد المرأة إلا عن الغرو والخشوع كذا في الاختيار شرح المختار، فإن لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في العتابة، وتضرب جالسة وإن حفر لها في الرجم جاز وإن تركه لا يضر كذا في الاختيار شرح المختار، لكن الحفر أحسن ويحفر إلى الصدر ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان، ويضرب الرجل قائماً في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح المختار ولا يمدّ في شيء من الحدود ولا يمسك ولا يربط لكنه يترك قائماً إلا أن يعجزهم فيشد كذا في محيط السرخسي، قد قيل: المدة أن يلقى على الأرض ويمدّ كما يفعل في زماننا وقيل: أن يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل: أن يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لأنه زيادة على المستحق كذا في الهداية، ويضرب متفرقاً على جميع أعضائه ما خلا الفرج والوجه والرأس كذا في العتابة، ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي في البكر وإن رأى الإمام في ذلك مصلحة غرّب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لا حد ولا يختص بالزنى بل يجوز في كل جنابة والرأي فيه إلى الإمام كذا في الكافي، وفسر التعزير في النهاية بالحبس وهو أحسن وأسكن للفتنة من نفيه إلى إقليم آخر كذا في البحر الرائق، وهكذا في التبئين، والمرضى إذا وجب عليه الحد إن كان الحد رجباً يقام عليه للحال وإن كان جلداً لا يقام عليه حتى يتماثل أي يبرأ ويصح إلا إذا كان مريضاً وقع اليأس من برئه فحينئذ يقام عليه كذا في الظهيرية، ولو كان المريض لا يرجى زواله كالشلل أو كان خداجاً<sup>(١)</sup> ضعيف الخلقه فعندنا يضرب بعشكال فيه مائة شمعاً فيضربه دفعة ولا بد من وصول كل شمعاً إلى بدنه ولذا قيل: لا بد حينئذ أن تكون مبسوطة كذا في فتح القدير، والنفساء في إقامة الحد عليها بمنزلة المريضة والخاص بمنزلة الصحيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية، الحامل إذا زنت لا تحد حالة الحمل سواء كان حدها جلداً أو رجباً لكن تحبس الحامل إن كان ثبت زناها بالبينة إلى أن تلد ثم إذا ولدت ينظر إن كانت محصنة ترجم حين تضع ولدها وهذا ظاهر الرواية وإن كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقام عليها الحد كذا في غاية البيان، وإن ثبت الحد

بالإقرار لا تحبس لكن يقال لها: إذا وضعت فارجمي فإذا وضعت ورجعت فإنها بquam الرجم عليها إذا كان للولد من يقوم بإرضاعه وإن لم يكن ينظر إلى أن يتفطم ولدها كذا في الظهيرية، ولو اطلت في التأخير وتقول: لم أضع بعد أو شهدوا على امرأة بالزنا فقالت: أنا حبلى ترى النساء ولا يقبل قولها فإن قلن هي حامل أجلها حولين فإن لم تلد رجمها كذا في فتح القدير، إذا شهدوا عليها بالزنا فادعت أنها عذراء أو رتقاء فنظرت إليها النساء فقلن هي كذلك يدرأ عنها الحد ولا حد على الشهود أيضاً وكذلك المحبوب ويقبل على العذراء والرتقاء والأشياء التي يعمل فيها بقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى الولوالجية: والمشي أحوط كذا في غاية البيان، ولا يقيم المولى الحد على عبده إلا بإذن الإمام كذا في الهداية، ولا يقام الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التتارخانية، وكذا لا يقام القطع عند شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج، رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأثاب إلى الله تعالى فإنه لا يعلم القاضي بفاحشته كذا في الظهيرية.

### الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

الوطء الموجب للحد هو الزنا كذا في الكافي، فإن تمحض حراً ما يجب الحد وإن تمكنت فيه الشبهة لا يجب الحد كذا في فتاوى قاضيان، والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي أنواع:

شبهة في الفعل: وتسمى شبهة اشتباه وهي أن يظن غير دليل الخل دليلاً وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه دون من لم يشبه عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فإن ادعى أنه ظن أنها حلال له لم يحد وإن لم يدع حد.

وشبهة في المثل: وتسمى شبهة حكمية وإذا تقيم دليل الخل في المثل وامتنع عمله لما منع فتعتبر شبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني ودعواه الخل فالحد يسقط بالنوعين والنسب يثبت في الثاني إن ادعى الولد ولا يثبت في الأول وإن ادعاه ويجب مهر المثل في النوع الأول.

وشبهة في العقد: فإن العقد إذا وجد حلالاً كان أو حراماً متفقاً على تحريره أو محتلفاً فيه علم النواظي أنه محرم أو لم يعلم لا يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا نكح نكاحاً مجمعاً على تحريره فليس ذلك بشبهة ويحد إن علم بالتحرير وإلا لا كذا في الكافي، قال الإمام الإسماعيلي: الأصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد فبمجرد الدعوى يسقط أيضاً إلا أن الإكراه لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الإكراه كذا في البحر الرائق، والشبهة في الفعل في وطء المطلقة ثلاثاً في العدة ولو طلقها ثلاثاً ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد إجماعاً وأم الولد إذا اعتقها سيدها والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثاً في العدة لثبوت الحرمة إجماعاً ووطء أمة أبيه وأمه كذا في الكافي، وكذا وطء جارية جده وجدته وإن عليا هكذا في فتح القدير، وفي وطء أمة زوجته وسيده وفي وطء الموهونة في حق المرتنن في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي، وهو المختار كذا في التبيين،

والمستعير للمهرن في هذا بمنزلة المرتهن كذا في فتح القدير، وإن ادعى أحدهما الظن ولم يدع الآخر ذلك لم يحد حتى يقرأ أنهما علما بالحرمة كذا في الكافي، ولو كان أحدهما غائبا فقال الحاضر: علمت أنها عليّ حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضيهان، وإن وطئ أمة أخيه أو عمه وقال: ظننت أنها تحمل لي حد وكذا في سائر المحارم سوى الولاد كذا في الكافي، وكذا إذا وطئ جارية ذات محرم من أمراته كذا في السراج الوهاج، ولو وطئ الجارية المستعارة يلزمه الحد وإن قال: ظننت أنها تحمل لي كذا في محيط السرخسي، وكذا لو وطئ الجارية المستأجرة للخدمة وجارية المودعة هكذا في السراج الوهاج، وكذا الرجل إذا زنى بامرأة الأب أو أجد يحد وإن قال: ظننت أنها تحمل لي كذا في فتاوى قاضيهان، والمرأة لو مكنت من عبدها تحد وكذا رب الدين وطئ جارية المديون من التركة كذا في العتابية، والشبهة في الحمل في وطء أمة ولده وولد ولده كذا في الكافي، سواء كان ولده حيا أو ميتا هكذا في العتابية، ثم إن حبلت وولدت يثبت النسب من الأب ولا يجب العقر وإن تم تحبل فعلى الأب العقر ولا يثبت المثلث له فيها والحد كالأب لكن لا يثبت نسبه عند قيام الأب، وفي وطء المعتدة بالكنايات ووطء الأمة المبيعة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي، وكذا في وطء جارية مكاتبه أو عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورقمته ووطء الجارية الممهورة قبل التسليم في حق الزوج ووطء الجارية المشتركة بينه وبين غيره هكذا في الشيبين، إذا اعتق أحد الشريكين الجارية فإن ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وإن وطئها الشريك يحد وإن سمعت فإن وطئها المعتق يحد وإن وطئها الشريك الآخر لا يحد كذا في خزائن المفتين، وكذلك الأجواب فيما إذا كان جميع الأمة له وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد ذلك لا حد عليه في قولهم جميعا كذا في المحيط، وإذا اعتق أمته وهو يملؤها ثم نزع وعاد في ذلك المجلس لا يحد كذا في خزائن المفتين، ولو ارتدت المرأة والعياذ بالله وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو ابنتها أو بمطاعة ابن الزوج ثم جامعها وقال: علمت أنها عليّ حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج خمسا في عقدة أو تزوج الخامسة في نكاح الأربع أو تزوج باخت أمراته أو بأمها فجامعها وقال: علمت أنها عليّ حرام أو تزوجها متعة لا يجب الحد في هذه الوجوه وإن قال: علمت أنها عليّ حرام كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وطئ رجل من الغنمين جارية من المغنم قبل القسمة بعد أن خرجت الغنائم إلى دار الإسلام فلا حد عليه وإن قال: علمت أنها عليّ حرام وكذلك إن كان في دار الحرب أيضا كذا في السراج الوهاج، والشبهة في العقد في وطء محرم تزوجها فإنه لا حد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولكن يوجب عقوبة إن علم بذلك وعندهما يحد إن علم بالحرمة وإن لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق، ومتكرحة الغير الإسبيجاني: والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهر الفائق، ومتكرحة الغير ومعتدته ومطلقة الثلاث بعد التزوج كالأخرم وإن كان النكاح مختنفا فيه كالنكاح بلا شهود أو بلا وبني فلا حد عليه اتفاقا لتمسك الشبهة عند الكل وكذا إذا تزوج أمة عني حرة أو تزوج محسوبة أو أمة بلا إذن سيدها أو تزوج العبد بلا إذن سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي، إذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك يمين والحرمة بعارض أمر فذلك لا يوجب الحد نحو الحائض

والنفساء والصائمة والحرمة والموطوءة بشبهة والتي ظاهرها أو آلى منها وكذلك الأمة المملوكة إذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع أو الصهرية أو باعتبار أن ذات محرم منها في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وإن علم بالحرمة كذا في المخط، استاجر امرأة ليزني بها أو ليطاها أو قال: خذي هذه الدراهم لأطاك أو قال: مكيني بكذا ففعلت لم يحد وزاد في النظم ولها مهر مثلها وبوجعان عقوبة ويحبسان حتى يتوبا وقالوا: يحدان كما لو أعطاهما مالا بغير شرط بخلاف ما إذا قال: خذي هذه الدراهم لآتمتع بك لأن المتعة كانت سبب الإباحة في الابتداء فبقيت شبهة كذا في التمرتاشي، ولو قال أفهرتك كذا لأزني بك لم يجب الحد كذا في الكافي، جارية الرجل إذا جنت جنابة عمداً ثم زنى بها ولي الجنابة لا حد عليه عند الكل وإن كانت الجنابة خطأ فزنى بها ولي الجنابة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: عليه الحد اختار مولاهما الدفع أو الفداء وقال أصحابه: إن اختار الدفع لا حد عليه وإن اختار الفداء عليه الحد، إذا قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة ثم تزوج بأمرها أو ابنتها فدخل بها لا حد عليه وإن قال: علمت أنها عليّ حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل إحصانها بهذا الوطء حتى يحد قاذفه كذا في فتاوى قاضيهان، إذا قبل الرجل أم امرأته أو ابنتها أو قبلت امرأة ابن زوجها أو أباها حتى حرمت عليه ثم إن زوجها وطئها لا حد عليه وإن قال: علمت أنها عليّ حرام هكذا في التتارخانية، في الأصل لا يؤخذ الآخرس بحد الزنا ولا بشيء من الحدود وإن أقرب به بإشارة أو كتابة أو شهدت به الشهود عليه والذي يُجن ويغيب إذا زنى في حالة إفاقته اخذ بالحد فإن قال: زنت في حال جنوني لا يحد كالبالغ إذا قال: زنت وأنا صبي كذا في المخط، من زنى في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج إلينا لا يقام عليه الحد كذا في الهداية، لو دخلت سرية دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي، وإن كان الخليفة قد غزا بنفسه أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله غزا بجنده يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب وهذا إذا زنى بالعسكر قاتماً إذا لحق بأهل الحرب وفعل ذلك لا يقام عليه الحد، قالوا: وإنما يقيم هذا الأمير الحد في عسكره إذا كان بأمن على الذي يقيم عليه الحد أن لا يرتد ولا يلحق بالكفار وأما إذا كان يخاف عليه الارتداد والحق فإنه لا يقيم عليه الحد حتى ينفصل عن دار الحرب ويصير في دار الإسلام كذا في الظهيرية، الذمي إذا زنى بحرمة مستأمنة يجب الحد على الذمي بالإجماع كذا في الغيابة وهكذا لو زنى بها مسلم يحد كذا في فتاوى قاضيهان، لا حد على المستامن والمستأمنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا حد القذف ولو مكنت مسلمة أو ذمية من مستامن فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحد المسلمة والذمية وعند محمد رحمه الله تعالى لا حد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعاً كذا في العتابة، الذمي إذا زنى ثم أسلم إن ثبت ذلك عليه بإقراره أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وإن ثبت بشهادة أهل الذمة فأسلم لا يقام عليه الحد كذا في البحر الرائق، إن زنى صحيح بمجنونة أو صغيرة بمجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا بالإجماع كذا في الهداية، وكذا إذا زنى بنتاً يجب عليه الحد هكذا في محيط السرخسي، إذا زنى صبي أو مجنون بامرأة عاقلة وهي مطاوعة فلا حد على الصبي

والمجنون بلا خلاف وهل تحد المرأة فعلى قول علمائنا رحمهم الله تعالى لا تحد، وإذا زنى بصبية فلا حد عليهما وعليه المهر، ولو أقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء بإقراره، ولو زنى صبي بامرأة بالغة فاذهب عذرتها وهي مكروهة فإنه يضمن المهر بخلاف ما إذا كانت مطاوعة وأما الصبية إذا دعت صبياً إلى نفسها فاذهب عذرتها فعليه المهر والأمة إذا ادعت صبياً فزنى بها ضمن المهر كذا في الذخيرة، ولو مكنت نفسها من التائب لا يجب عليهما الحد كذا في محيط السرخسي، من أكرهه السلطان حتى زنى فلا حد عليه، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً يقول: يحد ثم رجع فقال: لا يحد وإن أكرهه غير السلطان قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يحد كذا في فتح القدير، وعليه الفتوى كذا في السراجية، المرأة لو أكرهت فمكنت لم تحد بالإجماع ومعنى المكروهة أن تكون مكروهة إلى وقت الإيلاج أما لو أكرهت حتى اضطجعت لم مكنت قبل الإيلاج كانت مطاوعة كذا في خزانة الفتاوى، لو زنى مكره بمطاوعة تحد المطاوعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير، ثم الأصل أن الحد متى سقط عن أحد الزنايين للشبهة سقط عن الآخر للشركة كما إذا ادعى أحدهما النكاح والآخر ينكر ومتى سقط نقصور الفعل فإن كان النقصور من جهتها سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما إذا كانت صغيرة بجامع مثلها أو مجنونة أو مكروهة أو نائمة وإن كان النقصور من جهته سقط عنها جميعاً كذا في السراج الوهاج، إذا وطئ الرجل أم ولد ابنه فقال: علمت أنها عني حرام لا حد عليه، ولو تزوج الرجل بامرأة أبيه بعد موت الأب فولدت منه قال الفقيه أبو بكر الباقلي: إن أقر بالوطء أربع مرات في مجالس مختلفة حداً جميعاً ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه أبو الليث: هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه نأخذ، رجل زنى بامرأة ميتة اختلغوا فيه قال أهل المدينة: حد وقال أهل البصرة: يعزر ولا يحد، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: وبه نأخذ، رجل زنى بجارية مملوكة وقتلها بالإجماع ذكر في الأصل أن عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافاً وذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضاً، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان، ولو زنى بالحرمة فقتلها به يجب الحد مع الذية بالإجماع كذا في التبيين، ولو زنى رجل بحرمة ثم قتلها ختماً حتى وجبت الذية يجب الحد لأنهما وجباً بسببين مختلفين كذا في الظهيرية، إن وطئ أجنبية فيما دون الفرج لا يحد لعدم الزنا ويعزر، ولو وطئ امرأة في دبرها أو لاط بعلام لم يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزر، ويودع في السجن حتى يتوب، وعندهما يحد حد الزنا فيجلد إن لم يكن محصناً ويرجم إن كان محصناً ولو فعل هذا بعبدته أو أمته أو بزوجته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد إجماعاً كذا في الكافي، ولو اعتاد اللواط قتله الإمام محصناً كان أو غير محصن كذا في فتح القدير، لا حد على واضئ البهيمة عندنا كذا في الكافي، ومن زفت إليه غير امرأته وقالت النساء: إنها زوجتك فوطئها لا حد عليه وعليه المهر لأن الإنسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في أول الوهنة إلا بالإخبار وخير الواحد بكفي في أمور الدين وفي المعاملات، ولهذا إذا جاءت حارية وقالت: بعثني مولاي إليك هدية يحل وطؤها اعتماداً على قولها ويثبت نسب الولد إن جاءت به المرفوفة وتجب عليها

العدة ولا يحد قاذفه هكذا في غاية البيان، رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قديمة فجامع التي وجدها في فراشه وقال: ظننت أنها امرأتي قالوا: لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيهان، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو أن رجلاً وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتي فعليه الحد ولو كان أعمى كذا في السراج الوهاج، ولو أن الأعمى دعا امرأته فأجابته امرأة غيرها فجامعها قال محمد رحمه الله تعالى: عليه الحد ولو أجابته فقالت: أنا فلانة تعني امرأته فجامعها لا يحد، ولو كان بصيراً لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لا حد عليه كذا في محيط السرخسي، السكران إذا زنى يحد إذا صاح هكذا في السراجية، إذا كان البيع فاسداً فوطئها المشتري قبل القبض أو بعده لا حد عليه، ولو باع جارية على أنه بالخيار ووطئها المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فإنه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضيهان، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعاً، ولو زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط، رجل استلقى على قفاه فجاءت امرأة وقعدت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليهما الحد كذا في الظهيرية، إذا زنى بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية أنه يحد عندهم جميعاً كذلك إذا زنى بكرة ثم تزوجها هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الحدود، وإذا زنى بامرأة ثم قال: اشتريتها لا حد عليه سواء كانت حرة أو أمة وإذا زنى بامة ثم قال: اشتريتها وصاحبها فيها بالخيار وقال مولاها: كذب لم أبعها قال: لا حد عليه، وكذلك لو قال: اشتريتها بوصف إلى أجل كذا في المحيط، والحرمة إذا زنت بعيد ثم اشتريته فإنهما يحدان جميعاً كذا في فتاوى قاضيهان، زنى بامة ثم ادعى أنه اشتراها شراء فاسداً أو وهبها له وكذبه صاحبها أو شهد الشهود أنه أقر بالزنا ثم ادعى عند القاضي هبة أو بيعاً درى عنه الحد كذا في محيط السرخسي، ولو زنى بكبيرة فأنقضها فإن كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء عليه في الإفضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد، وإن كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الإفضاء ويجب العقر وإن كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها ثم ينظر في الإفضاء فإن لم تستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة وإن كانت تستمسك بولها حد وضمن ثلث الدية وإن كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما ثم إن كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وإن لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإن كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا إلا في حق سقوط الأرض برضاها، وإن كانت صغيرة لا يجامع مثلها فإن كانت تستمسك بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملاً ولا حد عليه وإن كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في التبيين، لو أذهب بصر أمة بالوطء لا يجب الحد بلا خلاف ولو كسر فخذه بالوطء يجب الحد ونصف القيمة وإن كانت حرة يجب الحد والدية بلا خلاف هكذا في العتائية، كل شيء صنعه الإمام الذي ليس فوقه إمام مما يجب به الحد كالزنا والمسرقة والشرب والقذف لا يؤخذ



كتاب الحدود / باب في الشهادة على الزنا والرجوع عنها  
به إلا انقصاص والمال فإنه إذا قتل إنساناً أو أثلف مال إنسان يؤاخذ به وإن احتاج إلى المنعة  
فالمسلمون منعة فيقدر على استيفائه فأفاد الرجوب كذا في الكافي.

### الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها

ولا تقبل الشهادة على الزنا إلا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الطحاوي، إن  
شهد على الزنا أقل من أربعة بأن شهد واحد أو اثنان أو ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحد انشاهد  
حد القذف عند علمائنا رحمهم الله تعالى، وإذا حضر أربع مجلس القاضي ليشهدوا على  
رجل بالزنا فشهد واحد أو اثنان أو ثلاثة وامتنع الباقي فإن الذي شهد يحد حد القذف عند  
علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في الخبيط، ولو شهد ثلاثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهما  
في الخاف واحد فإنه لا يحد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد القذف والشاهد الرابع لا  
حد عليه إلا إذا كان قال في الابتداء: أشهد أنه قد زنى بها ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ  
يحد كذا في شرح الطحاوي، واتحاد الجنس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا متفرقين  
لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي، وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كانوا  
قعوداً في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد فالحقبة جائزة، وإن كانوا خارجين من  
المسجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا  
تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان، إذا شهد شاهدان على رجل بالزنى وشهد آخران على  
إقرار الرجل بالزنى لا حد على المشهود عليه ولا على الشهود، وإن شهد ثلاثة بالزنى وشهد  
الرابع على الإقرار بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية، وإن شهدوا أنه زنى بامرأة لا  
يعرفونها لم يحد كذا في الهداية، فلو قال المشهود عليه المرأة التي رأتها معها ليست  
زوجتي ولا أمتي لم يحد أيضاً لأن الشهادة وقعت غير موجبة للحد وهذا اللفظ منه ليس إقراراً  
كذا في فتح القدير، أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بامرأة لا تعرفها ثم قالوا: بفلانة لا يحد  
الرجل ولا الشهود، أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم أنه زنى بها  
بالبصرة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا  
يحد الشهود عندنا استحساناً، ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم  
أنه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الآخر  
من الدار لا تقبل شهادتهم، ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم أنه زنى بها يوم  
الجمعة وشهد آخران منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهد اثنان منهم أنه زنى بها في نحو هذه  
الدار وشهد آخران أنه زنى بها في سفل هذه الدار أو شهد اثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان  
هذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل الآخر فإنه لا حد على المشهود عليه في هذه  
المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضيخان، إذا شهد أربعة أنه زنى بها بالبصرة  
وقت طلوع الشمس في اليوم الفلاني من الشهر الفلاني من السنة الفلانية، وأربعة على أنه زنى  
بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق، ولو شهد اثنان أنه  
زنى بها في زاوية هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة

استحساناً وهذا لأنه يحتمل أن يكون ابتداء الزنى في زاوية وانتهائه في أخرى وهذا إذا كان البيت صغيراً بحيث يحتمل ما قلنا أما إذا كان كبيراً فلا، فإن شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد منهم أنه زنى بفلانة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي، ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فإنه لا تقبل هذه الشهادة قالوا: وهذا إذا شهد الآخران على ساعة أخرى لا يمكن التوفيق بينهما بأن شهد اثنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهد الآخران على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنى إلى تلك الساعة أما إذا ذكر الآخران ساعة يمتد الزنى إلى تلك الساعة فتقبل الشهادة، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: أربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهد اثنان أنه استكرهها وشهد اثنان أنها طأوعته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: أدرك عنهم الحد جميعاً يعني الرجل والمرأة والشهود، ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة أنها طأوعته وشهد الرابع أنه استكرهها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقام الحد على أحدهم هكذا في الخط، ولو شهد ثلاثة على الاستكره وواحد على الطأوعة فلا حد على واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي: إذا شهد أربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة المزني بها أو في المكان أو في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود عندنا كذا في المبسوط، وإن اختلفوا في الثوب الذي كان عليه أو عليها حين الزنى أو في لونه أو في طول المزني بها وقصرها أو في سمتها أو هزائها لم يضر لأنهم اختلفوا فيما لا يحتاجون إلى ذكره وكذا لو شهد اثنان أنه زنى ببيضاء وآخرون أنه زنى بسمراء لأن اللونين يتشابهان فلم يكن اختلافاً في الشهادة بخلاف البيضاء والسوداء، شهد اثنان أنه زنى بحبشية وآخرون بخراسانية أو اثنان بكوفية وآخرون ببصرية أو اثنان بحرة وآخرون بأمة أو اثنان ببالغة وآخرون بالتي لم تبلغ ثم تقبل كذا في التمرتاشي، وإذا شهد أربعة أنه زنى يوم النحر بمكة بفلانة وشهد أربعة أنه قتل يوم النحر بالكوفة فلانا لم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنى فإن حضر أحد الفريقين وشهدوا فحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهادة الآخرين باطلة ولا يقام الحد على شهود الزنى وإن كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط، إن شهدوا على رجل أنه زنى بفلانة وهي غائبة فإنه يحد كذا في فتح القدير، إن شهد أربعة على امرأة بالزنا فنظر إليها النساء فقلن هي بكر لا حد عليهما ولا على الشهود كذا في الكافي، وكذا إذا قلن هي رتقاء أو قرناء كذا في فتح القدير، وإذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فإنه لا يحد ولا يحد الشهود أيضاً كذا في التبيين، أربعة شهدوا على رجل بالزنا فوجدوه محبوباً بعد الرجم فإندية على الشهود ولا حد وإن كانت امرأة فنظر إليها النساء بعد الرجم فقلن عذراء أو رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم، أربعة شهدوا بزنى رجل فشهد أربعة على الشهود أنهم هم الذين زنا بها لا تقبل شهادة أحدهم ولا يقام الحد على أحد للمشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الشهود الأولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعة عدول فصاروا فسقة ولو قال الفريق الثاني أنهم زنا بها وسكتوا يجب

عليهم الحد لأنهم شهدوا بزنى آخر لا بالزنا الذي شهد به الفريق الأول كذا في محيط السرخسي، ولو شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا وشهد أربعة آخرون على الشهود بأنهم هم الذين زنوا بها وشهد أيضاً أربعة آخرون على الفريق الثاني من الشهود بأنهم هم الذين زنوا بها لا حد على الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الرجل والمرأة والفريق الأوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين، ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بأنهم محدودون في قذف والمساءلة بحالها يحد الرجل والمرأة بالشهادة الأولى كذا في محيط السرخسي، ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف أو عريان فإنه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي، وإن شهد أربعة على رجل بالزنا واحدهم عبد أو محدود في قذف فإنهم يحدون ولا يحد المشهود عليه هكذا في الهداية، ولو اعتنق العبد فاعادوا حدوا ثانياً وكذا العبيد إذا شهدوا وحدوا ثم اعتقوا وأعادوا حدوا ثانياً بخلاف الكفار إذا شهدوا على مسلم ثم أعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب بعض الحد فوجد أحدهم عبداً فشهد أربعة أخرى لا يحد لأن ذلك الحد قد بطل كذا في العتائية، ولو كان أحد الشهود الأربعة مكاتباً أو صبيّاً أو أعمى حدوا جميعاً سوى الصبي فإن علم ذلك بعد أن أقيم الرجم على المشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وإن كان الحد جلداً ضربوا الحد إن طلب المشهود عليه وأما أرش الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الإيضاح، معتق البعض كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط، إن شهدوا وهم فساق أو ظهر أنهم فساق لم يحدوا كذا في الكافي، ولو ادعى المشهود عليه أن أحد الشهود عبد فالقول له حتى يثبت أنه حر كذا في التتارخانية، رجل قذف رجلاً بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه زان ينظر إن كان المقتذوف قدّمه إلى القاضي ثم شهد لم تقبل وإن كان لم يقدمه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الإمام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيداً أو كفاراً أو محدودين في قذف وقد مات من الجلد أو جرحته السياط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط، إذا حد بشهادة شهود جلد فجرحه الحد أو مات منه لعدم احتماله إياه ثم ظهر أن بعض الشهود عبد أو محدود في قذف أو كافر فإنهم يحدون بالاتفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير، أربعة شهدوا على الرجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا والإحصان فرجحه الإمام ثم وجد أحد الشهود عبداً أو مكاتباً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالإجماع، ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان على القاضي، أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا: إنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في القذف إن بقي المزكون على تركبتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا: أخطأنا فلا ضمان عليهم عندهم جميعاً ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعاً، فاما إذا رجعوا عن التزكية وقال: كنا عرفناهم عبيداً أو كفاراً أو محدودين في القذف إلا أننا تعمدنا

التزكية مع هذا اختلفوا فيه، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال، وهذا إذا ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فأما إذا ظهر أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا: حرفناهم فسقة إلا أننا نعدنا التعديل فإنهم يضمنون وهذا إذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فأما إذا قالوا: عدول لا غير ثم ظهر أن الشهود عبيد لا ضمان عليهم كذا في المحيط، ولا فرق في هذا بين ما إذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا: نشهد أنهم أحرار أو أخبروا بأن قالوا: هم أحرار كذا في النهاية، لا ضمان على الشهود ولا يحدون حد القذف كذا في الكافي، أربعة شهدوا على رجل بالزنا ثم أقروا عند القاضي أنهم شهدوا بالباطل فعليهم الحد فإن لم يحدهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على المشهود عليه بشهادتهم ويدرا عن الفريق الأول حد القذف كذا في المبسوط، إذا رجع الشهود بعد الجرح بالجلد أو الموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلاً لا ضمان الأرض ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون عند أبي الجراحه إن لم يموت المحدود والدية إن مات كذا في غاية البيان، أربعة شهدوا على غير محصن فجلد القاضي فجرحه الجلد ثم رجع أحدهم لا يضمن الراجع أرض الجراحه وكذا إن مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا على الراجع ولا على بيت المال وعندهما يضمن الراجع كذا في السراج الوهاج، ولو كان حده الجلد فجلد بشهادتهم ثم رجع واحد منهم حد الراجع وحده بالإجماع كذا في التبيين، إذا ضرب وبقي سوط فرجع واحد من الشهود ضربوا جميعاً حد القذف ويدرا عن المشهود عليه ما بقي من الحد، ولو رجمه الناس والشهود قلم يموت حتى رجع بعضهم حد الشهود حد القذف كذا في فتاوى قاضيه خان، إن شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنا لم يحد فإن جاء الأصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه لم يحد أيضاً ولا يحد القروع والأصول كذا في الكافي، وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائن المفتين، إن شهد أربعة على رجل بالزني بغلانة وأربعة أخرى شهدوا على زناه بامرأة أخرى فرجم فرجع الفريقان ضمنوا ديته إجماعاً وحدوا للقذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، لو شهد أربعة بالزنا والإحصان ثم رجع واحد إن رجع قبل القضاء حد الراجع في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وإن رجع بعد القضاء قبل الإمضاء حد الراجع في قولهم وحد الباقيون عند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وإن رجع بعد القضاء والإمضاء حد الراجع ولا حد على الباقيون في قولهم وعلى الراجع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا في فتاوى قاضيه خان، وكذا كلما رجع واحد حد وغرم ربع الدية كذا في الكافي، ولو رجعوا جميعاً بعد القضاء والإمضاء حدوا جميعاً عندنا والدية في أموالهم كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قذف رجل هذا المرحوم لا يحد القاذف لما ذكرنا أن رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل في حق غيره كذا في المحيط، شهدوا بالعتق والزنا فرجم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية للمورثة وحدوا كذا في التثاراتية، ولو رجعوا عن العتق لم يضمنوا شيئاً لأن شهود الإحصان لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين، إن كان الشهود خمسة ثم رجع

واحد أمضى الحد على المشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الإيضاح، إن شهد خمسة على رجل بالزنا والإحصان فرجم ثم رجع واحد فلا شيء عليه فإن رجع آخر غرم ربيع الدية ويحدان جميعاً كذا في المبسوط، وكلما رجع واحد بعدهما غرم ربيع الدية وإن رجع الخمسة معاً غرموا اخصاماً كذا في الحاوي القدسي، في المنتقى خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده القاضي الحد ثم رجد أحد الخمسة محدوداً في القذف أو عبداً ثم رجع الشهود الأربعة يحد هؤلاء الشهود ولا يحد الذي وجد عبداً أو محدوداً في القذف لأنه قاذف وقد شهد على المقذوف أربعة بالزنا وحد، وفيه أيضاً شهد أربعة رجال وأربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا جميعاً ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلو رجعوا قبل أن يضرب الحد حد الرجال والنساء جميعاً كذا في المغيط، ولو رجم بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهما فلو رجع ثالث غرموا ربيع الدية ويحد الراجعون في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فلو شهد الراجعون على رق أحد الباقيين يجب ربيع آخر من الدية في بيت المال فإن رجع اثنان من الستة وشهدا على رق اثنين من الباقيين جاز وربع الدية على الراجعين وربع في بيت المال، ولو شهدا على رق ثلاثة لم يجز، ولو رجم بشهادة ثمانية نفر زناً واحد أو كل أربعة زناً على حدة ثم رجع أربعة منهم فلا ضمان ولا حد فإن رجع الخامس غرموا ربيع الدية بينهم ويحدون في قولهما كذا في خزانة المفتين والعناية، ولو رجمه القاضي بثلاثة أو برجل وامرأتين فإن قال: ظننت أنه يجوز فعلى بيت المال وإن قال: علمت أنه لا يجوز فعليه ولو رجمه بالإقرار مرة لا يضمن بكل حال كذا في العناية، إن قال الشهود للرجل والمرأة في غير مجلس القاضي: نشهد أنكما زانيان وقدموهما إلى القاضي وشهدوا به عليهما وقالوا: إنهم قد قالوا لنا هذه المقالة قبل أن يرفعونا إليك ولنا بذلك بيعة ثم تقبل شهادتهما على ذلك ولم تسقط شهادتهما به وحد الرجل والمرأة كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: رجل شهد عليه أربعة من بنيه أو إخوته أو بني عمه بالزنا وهو محصن والشهود عدول ف قضى القاضي عليه بالرجم فإنه يأمر الشهود إذا أراد رجمه أن يبدؤوا بالرمي فإن رجم هؤلاء الأولاد أباهم فلم يصيبوا مقتنه ورجم الناس بعد ذلك وأصابوا مقتله ثم رجع واحد من الشهود عن شهادته غرم الراجع ربيع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرحوم وبين هذا الراجع فرفع عنه قدر حصته ويفرم الباقي إن كان نصيبه لا يفي بربع الدية، قالوا: إنما يفرم الراجع ربيع الدية إذا قال له الذين لم يرجعوا: إن أبانا زنى كما شهدنا رأينا ذلك ولم تره فشهدت بباطل وكان الضمان واجباً في هذه الحالة باتفاق الكل وأما إذا قال له الباقيون رأيت معنا زناً الأب وكذبت في الرجوع لا يفرم الراجع ويجب حد القذف على هذا الراجع عند علمائنا الثلاثة إلا أن الذين شهدوا معه يتكفرون وجوب حد القذف على ابنه الراجع فلا يكون لهم أن يخاصموه في ذلك فبعد ذلك ينظر إن كان للمرجوم والد أو جد أو ولد آخر غير الشهود كان له أن يخاصم الراجع في الحد، وإن لم يكن للمرجوم ولد آخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر إن كان ذلك ولد الراجع لم يكن له أن يخاصم أباه في الحد، وإن كان الولد ولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد من الراجع هذا الذي ذكرنا

إذا كان الشهود رجماً للمشهود عليه ولم يقتلوه فاما إذا رجسوه وقتلوه ثم رجع واحد منهم عن شهادته ولا وارت للميت غير هؤلاء الشهود فالمسألة على ثلاثة أوجه أما إن قال الباقر للمراجع: كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك أو قالوا: كان الأب زانياً ولكنك لم تر زناه أو لا ندري أنك رأيت زناه أم لا، وقد شهدت بالباطل أو قالوا: لم يزن الأب وقد كذبت في قولك أنه زان ففي الوجه الأول لم يغرم الرجوع شيئاً من دية الأب ولا يحرم عن الميراث وفي الوجه الثاني غرم الرجوع ربع الدية ويحرم عن الميراث ولا حد عليه وإن أقر على نفسه بحد القذف إلا أن الباقر صدقوه عن القذف والحق لهم لم يعدوهم حتى لو كان سواهم ممن ذكرنا قبل هذا لاستوفي الحد منه ولا يغرم الباقر شيئاً من الدية ولا يحد الثلاثة الباقر على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعاً ويحرمون عن الميراث وتكون الدية لأقرب الناس من المقتول بعدهم ويحدون حد القذف، رجل له امرأتان وله من إحداهما خمس بنين فشهد أربعة منهم على أخيهما أنه زنى بامرأة أبيه فهذا لا يخلو إما أن كان دخل بها أبوهما أو لم يدخل وأما إن كانت أم هؤلاء الشهود حية أو كانت ميتة وأما أن صدقهم الأب أو كذبهم وأما إن شهدوا أنها طوعته في الزنى أو شهدوا أنها كانت مكرهة من قبل الأخ المشهود عليه بالزنا فاما إذا شهدوا أن أخاهم زنى بها وهي مطاوعة له، وكان ذلك قبل الدخول بها فإن كانت أم الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الأب في ذلك أو كذبهم جحدت الأم أم ادعت، فإن كانت الأم ميتة إن كان الأب يدعي ذلك لا تقبل الشهادة وإن كان الأب يجحد ذلك تقبل وإن كان قد دخل بها أبوهما فإن كانت كانت مطاوعة وكانت أمهم حية فشهادتهم لا تقبل ادعى الأب ذلك أم جحد ادعت الأم أم جحدت فإن كانت أمهم قد ماتت فإن ادعى الأب لا تقبل هذه الشهادة وإن جحد تقبل وهذا كله إذا شهدوا أن أخاه زنى بها وهي طائعة فاما إذا شهدوا أنها كانت مكرهة فإن كانت أمهم ميتة قبلت الشهادة بكل حال ادعى الأب ذلك أم جحد دخل بها الأب أم لم يدخل بها فإن كانت أمهم حية فإن ادعى الأب قبلت شهادتهم وإن جحد لا تقبل جحدت الأم ذلك أم ادعت وفي كل موضع تقبل شهادتهم يقام حد الزنا على الأخ المشهود عليه وعلى المرأة إذا كانت مطاوعة كذا في المحيط، إذا شهد أربعة نصارى على نصرانيين بالزنا فقاضى القاضي بشهادتهم ثم أسلم الرجل أو المرأة قال: يبطل الحد عنهما جميعاً فإن أسلم الشهود بعد ذلك لم ينفع اعداؤهم الشهادة أو لم يعيدوها وإن كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم الحاكم بذلك أسلم أحد الرجلين أو إحدى المرأتين درى الحد عن الذي أسلم وعن صاحبه ولا يدرا عن الآخرين كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهدين يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه بالزنا أنه محدود في القذف فالقاضي يسأل الشاهدين من حده وذلك لأن إقامة حد القذف إن حصلت من السلطان أو نائبه تبطل شهادته وإن حصلت من واحد من الرعايا بغير إذن الإمام فإنها لا تبطل شهادته فلا بد من السؤال عن الذي حده وإن قالوا: حده قاضي كورة كذا وسموه فقال المشهود عليه بحد القذف أنا أقيم البيعة على إقرار ذلك القاضي أنه لم يحدثني ولم توفت واحدة من البيعتين وقتاً فإن القاضي يقضي بكونه محدوداً في القذف ولا يمتنع القاضي من القضاء بكونه محدوداً في قذف بسبب

بينة الإقرار فإن كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتاً بأن شهدوا بأن قاضي بلد كذا حده حد القذف سنة سبع وخمسين وأربعمائة مثلاً فأقام المشهود عليه التبينة أن ذلك القاضي قد مات سنة خمس وخمسين وأربعمائة أو أقام التبينة أنه قد كان غائباً في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربعمائة فإن القاضي يقضي بكونه محدوداً في القذف ولا يلتفت إلى بيئته إلا أن يكون أمراً مشهوراً من ذلك فحينئذ لا يقضي بكونه محدوداً في قذف بأن كان موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود بإقامة الحد فيه مستفيضاً ظاهراً فيما بين الناس علمه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل وكان كون القاضي في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود بإقامة الحد فيه ظاهراً مستفيضاً عرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ لا يقضي بكون الشاهد محدوداً في قذف ويقضي على المشهود عليه بحد الزنا كذا في المحيط، إذا ادعى المشهود عليه بالزنا أن هذا الشاهد محدود في القذف وإن عنده بينة بذلك أمهله ما بينه وبين أن يقوم عن مجلسه من غير أن يخلى عنه فإن جاء بالتبينة وإلا أقام عليه الحد، فإن أقر أن شهوده ليسوا بحضور في المصّر وسأله أن يؤجله أياماً لم يؤجله وإن لم يدع المشهود عليه شيئاً ولكن أقام رجل البينة على بعض الشهود أنه قذفه فإنه يحبس ويُسأل عن شهود القذف فإذا زكوا وزكى شهود الزنا بهذا بحد القذف ودرا عنه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلاً من المسلمين بين يدي القاضي فإن حضر المذدوف وطالبه بحدّه أقيم عليه حد القذف وسقط عنه حد الزنا وإن لم يأت المذدوف ليطالب بحدّه يقام حد الزنا وإذا أقيم حد الزنا ثم جاء المذدوف وطلب حده يحد له أيضاً وكذلك لو كان مكان الرامي سارق أو كانت الشهادة بشيء آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط، وإن شهد أربعة على رجل بالزنا فقتله رجل عمداً أو خطأ بعد الشهادة قبل التعديل بحجب القود في العمد والدية في الخطأ على عاقبته وكذا إذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي، وكما يجب ضمان نفسه في هذين الفصلين يجب ضمان أطرافه حتى لو قطع إنسان يده أو فقا عينه ضمنه كذا في المحيط، وإن قضى بجرمه فقتله رجل عمداً أو خطأ لا شيء عليه كذا في الكافي، وكما لا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل لا يجب ضمان أطرافه ولو رجع الشهود عن شهادتهم بعدما قتله في هذه الصورة فلا شيء على القتال كذا في المحيط، وإن قتله عمداً بعد القضاء ثم وجد الشهود عبيداً أو كفاراً أو محدودين في القذف فأنقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يجب الدية في ماله في ثلاث سنين فإن كان هذا الرجل قتله رجماً ثم وجدوا عبيداً فالدية في بيت المال لأنه فعل ما فعل يأمر الإمام بخلاف ما إذا قتله بالسيف لأنه لم يمثل أمر الإمام كذا في الكافي، إن شهد الشهود على رجل قتلوا: نشهد أنه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا: زنى بها فشهادتهم باطنة وكذلك لو شهدوا أنه جامعها أو باضعها ولا حد على الشهود كذا في المبسوط، إذا شهدوا على رجل بالزنا وقالوا: تعمدنا لننظر قبلت شهادتهم كذا في الهداية، ولو قالوا: تعمدنا النظر لئلا نلذذ لا تقبل إجماعاً كذا في فتح القدير أربعة شهدوا على رجل بالزنا فأراد الإمام أن يحده فافتري رجل من الشهود على بعضهم فخاف المذدوف إن طلب حقه في القذف أن تبطل شهادته فلم يطالب قال: تجوز شهادتهم على الزنا ويحد المشهود عليه كذا في المبسوط، أربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد

رجلان عليه بالإحصان فقطى القاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهداً الإحصان عديدين أو رجعا عن شهادتهما وقد جرححت الحجارة إلا أنه لم يمت بعد فالقياس أن يقام عليه مائة جلدة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وفي الاستحسان يدرا عنه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان شيئاً من جراحته ولا يكون في بيت المال أيضاً، أربعة شهدوا على رجل بالزنا ولم يشهد عليه بالإحصان أحد فامر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالإحصان بعد إكمال الجلد فالقياس على الأول في هذا أن يرجم، وفي الاستحسان أن لا يرجم وعلمناؤنا أخذوا بالاستحسان في هذه المسألة وبالقياص في الأول وهذا الذي ذكرنا إذا اكمل الجلد فاما إذا لم يكمل حتى شهد شاهدان عليه بالإحصان لا يمتنع من إقامة الرجم كذا في المحيط، ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فادعى الشبهة بأن قال ظننتها امرأتي أو جاريتي لا يسقط عنه الحد وإن قال: هي امرأتي أو جاريتي فلا حد عليه ولا على الشهود كذا في السراج الرهاج، ولو شهدوا أنه زنى بامرأة فقال: كنت اشتريتها شراء فاسداً أو بشرط الخيار للبائع أو ادعى هبة أو صدقة أو قال: تزوجتها وقال الشهود أقر أنه لا ملك له فيها درى عنه الحد للشبهة وكذا روي في الحرمة إذا قال: اشتريتها درى الحد وكذا لو قال الشهود: أعنتها وزنى بها وهو ينكر العنت كذا في العتابة، إذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة أنه أكرهها ولم تشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا أنها طارعت فعلها كذا في المبسوط، شهدوا بعد متقادم سوى حد القذف لم يحد كذا في الكنز، وإن شهدوا بزنا متقادم اختلفوا فيه قال بعضهم: حد الشهود حد القذف، وقال بعضهم: لا يحدون كذا في فتاوى قاضيه خان، ولا بد أن يكون التقادم بغير عذر فإن كان به كسر ض أو بعد مسافة أو خوف طريق قبلت وحد كذا في النهر الفائق، ثم التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء عندنا حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقادم الزمان لا يقام عليه الحد، اختلفوا في حد التقادم عن محمد أنه قدره بشهر وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو الأصح كذا في الهداية، والتقادم مقدر بشهر بالاتفاق في غير شرب الخمر أما فيه فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما يقدر بزوال الرائحة هكذا في فتح القدير، وإن أقر بالحد المتقادم حد إلا في الشرب كذا في شرح الوقاية، ومن أقر بالزنا بامرأة بعينها أو بغير عينها أربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو إما أن تحضر قبل إقامة الحد على الرجل أو بعد الإقامة فإن كان بعد الإقامة وأقرت بمثل ما أقر الرجل ثمح أيضاً، وإن أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحد الرجل لإحاطة علمنا أنه لا يجب عليه حدان وقد أقمنا عليه أحدهما فلا يقام عليه الآخر وإن كان قبل إقامة الحد فإن أنكرت المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد عنهما ويجب العقر على الرجل، وإن لم تدع النكاح وأنكرت وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد عن الرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذلك لو كانت المرأة هي المقرّة والرجل غائب فحكم الرجل كحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي، وإن جاءت المرأة بعد ما حد الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في المبسوط، في المنتقى رجل أقر بالزنا وهو محصن فامر



القاضي يرمجه فذهبوا به ليرجموه فرجع عما أقر به فقتله رجل لا شيء عليه ما لم يبطل  
القاضي عنه الرجم فإن أبطل عنه الرجم ثم قتل رجل قتل به كذا في محيط السرخسي، ذكر  
في الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أقر بالزنا وادعت المرأة الاستكره قال: يحد  
الرجل ولا تحم المرأة كذا في الإيضاح، الذي أسلم في دار الحرب إذا أقر أنه كان زني في دار  
الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط، وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وزني هناك  
بمسلمة أو ذمية ثم خرج إلى دار الإسلام فأقر به لم يحد وهذا عندنا كذا في المبسوط، إذا قال  
العبد بعدما عتق: زنيته وأنا عبد لزمه حد العبد ويقام الحد على العبد إذا أقر بالزنا أو بغيره مما  
يوجب الحد وإن كان مولاه غائباً وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط، ولو أقر بالزنا مرتين  
وشهد بالزنا شاهدان لا يحد كذا في التمرناشي.

### الباب السادس في حد الشرب

من شرب الخمر فاخذ وريحها موجود أو جازوا به سكران فشهد الشهود عليه بذلك  
فعليه الحد، وكذلك إذا أقر وريحها موجود معه شرب من الخمر قليلاً كان أو كثيراً وإن أقر بعد  
ذهاب ريحها لم يحد هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وكذا إذا شهدوا  
عليه بعد ما ذهب ريحها والسكر لم يحد عندهما أيضاً فإن اخذه الشهود وريحها موجود معه  
أو سكران فذهبوا من مصر إلى مصر فيه الإمام فانقطع ذلك قبل أن ينتهوا به حد إجماعاً كذا  
في السراج الوهاج، لا يحد السكران بإقراره على نفسه كذا في الهداية، اختلفوا في معرفة  
السكران قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: من لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة  
وقال أصحابه: إذا اختلط كلامه فصار غالب كلامه الهديان فهو سكران والمفتوى على قولهما،  
وإذا شهد الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم  
يسألهم كيف شرب لاحتمال أنه كان مكرهاً ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم  
يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب كذا في فتاوى قاضيخان، فإذا بينوا  
ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدالة ولا يقضى بظاهر العدالة، والمشهد عليه بشربها لا  
يد أن يكون عاقلاً بالغاً مسلماً ناطقاً فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافر وفي الحانية ولا  
يحد الآخرس سواء شهد الشهود عليه أو أشار بإشارة معهودة يكون ذلك إقراراً منه في المعاملات  
ويحد الأعشى كذا في البحر الرائق، ولو شرب في دار الإسلام، وقال: ما علمت أنها حرام حد  
كذا في السراجية، ولو قال المشهد عليه بشرب الخمر: ظننتها لبناً أو قال: لا أعلم أنها خمر لا  
يقبل ذلك وإن قال: ظننتها نبيذاً قبل منه كذا في البحر الرائق، يثبت الشرب بشهادة شاهدين  
به وبالإقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال كذا في الهداية، ولو شهد الشهود  
على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحرو فإذا أفاق يقام عليه الحد سواء ذهبت رائحة الخمر  
عنه أو لم تذهب، المسلم إذا تقياً الخمر فإنه لا يحد لجواز أنه شرب مكرهاً ولا يحد المسلم

لوجود ربح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقر، ولو أشهد أحدهما أنه شربها والآخر أنه قاءها لا يحد وكذلك لو شهدا على الشرب والربح يوجد منه لكنهما اختلفا في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الآخر بإقراره بشربها وكذلك لو شهد أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الآخر أنه سكر من السكر كذا في الظهيرية، إذا سكر من البسج اختلفوا في وجوب الحد عليه، والصحيح أنه لا يحد والسكران مما سوى الخمر من الأشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب يحد، الشيء من ماء العنب إذا غلا واشتد ولم يتخذ بالزبد فشربه إنسان وسكر لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم العصير عنده وأما المتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة والإجاص ونحوها ما دام حلوا يحل شربه كذا في فتاوى قاضيه خان، من سكر من التبيد حد، ولا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر من التبيد وشربه طوعاً كذا في الهداية، من شرب دردي الخمر لم يحد حتى يسكر ومن شرب المنصف أو الثلث وسكر حد، ولو سكر من تبيد العسل أو الفلوز أو الجمع<sup>(١)</sup> أو لبن الرمك لم يحد كذا في السراجية، فإن خلط الخمر بشيء من المائعات مثل الماء واللين والدهن وغير ذلك وشرب إن كانت الخمر غالبية وشرب منها قطرة حد وإن كانت مغلوبة لا يحل شربها، ولا يحد ما لم يسكر كذا في فتاوى قاضيه خان، وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوفاً كذا في الكتز، ويفرق على بدنه كما في الزنا ويجنب فيه الوجه والراس كما في الزنا ويجرد في المشهور، وإن كان عبداً فحده أربعون سوفاً ومن أقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحد كذا في السراج الوهاج، لا حد على الذمي في شيء من الأشربة وإذا أتى الإمام برجل شرب خمرأً وشهد به عليه شاهدان فقال: إنما أكرهت عليها أقبح عليه الحد ولا يلتفت إلى ما قال، فريق بين هذا وبين ما إذا ادعى المشهود عليه بالزنا أنه نكحها فإنه لا يحد لأن هناك ينكر ما هو السبب الموجب للحد لأن الفعل يخرج من أن يكون زني بالنكاح وهنا بعدد الإكراه لا ينعدم السبب وهو حقيقة شرب الخمر إنما هذا عذر مسقط فلا يثبت إلا ببينة يقبها على ذلك كذا في الظهيرية.

### الباب السابع في حد القذف والتعزير

القذف في الشرع الرمي بالزنى، إذا قذف الرجل رجلاً محصناً أو امرأة محصنة بصريح الزنى بأن قال: زنت أو يا زاني وطالب المقذوف بأخذ حده الحاكم ثمانين سوفاً إن كان القاذف حراً وإن كان عبداً حده أربعين سوفاً كذا في فتح القدير، ولا ينزع عنه الشباب غير القرو والخشو ويفرق على بدنه كما في الزنى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم، وبثبت بإقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كما في سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار، ولا يثبت

(١) قوله أو المز: هو بالكسر ضرب من الأشربة يتخذ من الذرة كما في المختار، وقوله أو الجمع: يورث المصنف من التمر أو النخل خرج من النوى لا يعرف اسمه كما في القاموس ادم مصححه بحراري.

بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي إلى القاضي كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي، إنما يجب الحد على القاذف بشرط أن يكون المقتذوف محصناً وشرائطه خمسة وهي أن يكون حراً بالغاً عاقلاً مسلماً عفيفاً لم يكن وطئ امرأة بالزنى أو بالشبهة أو بنكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوي، فيبطل إحصانه بكل وطء حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوعة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلاث أو بائن أو وطئ أمة ثم ادعى شراءها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأة مكرهة أو مزفوفة أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في جنونه أو وطئ أمته المحرمة على التابيد برضاع هكذا في خزانة المفتين، وهو الصحيح هكذا في التبيين، ولو اشترى أمة ووطئها أبوه أو وطئ هو أمها ووطئها فقدفه إنسان فلا حد على القاذف بالإجماع ولو اشترى أمة لمس أمها أو بنتها بشهوة أو نظر إلى فرج أمها أو بنتها بشهوة أو نظر أبوه أو ابنه إلى فرجها بشهوة ووطئها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يزول إحصانه وحد قاذفه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يزول إحصانه ولا يحد قاذفه وكذلك على هذا الخلاف إذا تزوج امرأة بهذه الصفة ووطئها كذا في الظهيرية، ولو قذف رجلاً أتى أمته وهي مجوسية أو مزوجة أو مشتراة شراء فاسداً أو امرأته وهي حائض أو مظاهر منها أو صائمة صوم فرض وهو عالم بصومها أو مكائبة فعليه الحد كذا في فتح القدير، في المنتقى تزوج خامسة بعد الأربع ووطئها فلا حد على قاذفها، ولو وطئ المسلم جاريته المرتدة حد قاذفها وفيه أيضاً لو وطئ أمته في عدة من زوج لها فإني أجد قاذفه كذا في المحيط، إذا تزوج أمة على حرة أو تزوج أختين أو امرأة وعمتها في عقد فالوطء بحكم هذه العفود الفاسدة يسقط الإحصان وكذلك إذا تزوج امرأة فوطئها ثم علم أنها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الميسوط، رجل وطئ جارية ابنه فأحبها أو لم يحبلها فإنه يحد قاذفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: كل من درأت الحد عنه وجعلت عليه المهر وأثبت نسب الولد منه فإني أجد قاذفه وكذلك لو تزوج أمة رجل بغير إذنه ودخل بها فإني أجد قاذفه كذا في الظهيرية، إن تزوج امرأة بغير شهود أو امرأة وهو يعلم أن لها زوجاً أو في عدة من زوج أو ذات رحم محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على قاذفه وإن أتى شيئاً من ذلك بغير علم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يحد قاذفه كذا في الجوهرة النيرة، الذمي إذا تزوج امرأة مستحلّة في دينه كنكاح ذات رحم محرم منه ثم أسلم فقدفه إن كان قد دخل بها بعد الإسلام فلا حد على قاذفه وإن كان الدخول حصل في حالة الكفر فكذلك على قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي، إن ملك أختين فوطئهما حد قاذفه كذا في الميسوط، إذا قذف امرأة وقد حدثت عن الزنى فلا حد على قاذفها أو يكون معها علامة الزنى وهو أن يكون القاضي لأعن بينهما وقطع النسب من الأب والحق النسب بها أو جاءت امرأة ومعه ولد لا يعرف له أب فلا حد على قاذفها فإن قذف الولد يجب الحد على قاذفه، ولو كان لأعن بغير الولد أو كان مع الولد إلا أنه لم يقطع النسب أو قطع نسبه إلا أن الزوج عاد وأكذب نفسه والحق النسب الأب

فقدف رجل المرأة فإنه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي، إذا قال لامراته: يا زانية فقالت: لا بل أنت حدثت المرأة ولا لعان بينهما، ولو قال لأجنبية: يا زانية فقالت زنت بك لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو قال لامراته: يا زانية فقالت المرأة: زنت بك فلا حد ولا لعان وكذلك لا حد على المرأة، ولو قالت المرأة لزوجها: ابتداء زنت بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط، ولو قال: زنى بك زوجك قبل أن يتزوجك فهو قاذف ولو قال: زنى بك بأصبعه لم يكن عليه حد كذا في التتارخانية، ولو قال: أشهد أنك زان وقال الآخر: وأنا شاهد أيضاً لا حد على الثاني إلا أن يقول: أنا أشهد بما شهدت به كذا في العتابة، قال لرجلين أحد كما زان فقيل له: هذا لأحدهما بعينه فقال: لا لا حد عليه، ولو قال لرجل: يا زاني فقال له غيره: صدقت حد المبتدئ دون المصدق، ولو قال: صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضاً كذا في فتاوى قاضيخان، وكذا لو قال: هو كما قلت حد الثاني أيضاً كذا في محيط السرخسي، ولو قال: يا ابن القحبة يا خلية فلان يادعي يا ابن الدعية لا حد، ولو قال: جامعك فلان حراماً أو فجر بك فلان أو قال: فلان يقول: إنك زان أو أنت تزني أو ما رأيت زانياً خيراً منك أو أنت أزنئ الناس أو أنت أزنئ مني أو أنت أزنئ من الزناة أو زنت فيما دون الفرج أو زنى فخذك أو رجلك أو يا لوطي أو عملت عمل قوم لوط أو لطت أو زنت وأنت مكرهة أو نائمة أو مجنونة لا حد، وكذا لا يجب بالتعريض، ويقذف الأخرس والرتقاء وفي دار الحرب وعسكر أهل البغي ولا يجب الحد بقذف الخصي والعنق فيجب كذا في خزنة المفتين، يجب وكذا لا يجب بقذف المحبوب وأما بقذف الخصي والعنق فيجب كذا في خزنة المفتين، ولو قال: يا ولد الزنى أو قال: يا ابن الزنى وأمه محصنة حد لأنه قذفها بالزنى كذا في التتارخاني، إذا قذف غلاماً مراهقاً قاذع الغلام البلوغ بالسِّن أو الاحتلام لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط، ولو قال لرجل: يا زانية فإنه لا يجب الحد عليه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي، وهو الاستحسان هكذا في المحيط، ولو قال لامرأة: يا زاني بغير الهاء فإنه يجب الحد على القاذف بالإجماع، ولو قال لرجل: زنت يجب الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوي، من قال لغيره: زنت في الجبل، وقال: عنيت صمود الجبل والحالة حالة الغضب لا يصدق ويحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير، ولو لم يعن به الصمود يجب الحد إجماعاً كذا في التبيين، ولو قال: زنت على الجبل لم يحد بالإجماع كذا في المضمرات، ولو قال: زنت على الجبل في حالة الغضب قيل: لا يحد وقيل: يحد وهو الأوجه كذا في فتح القدير، ولو قال: زنت في الجبل يحد بالاتفاق كذا في شرح الطحاوي، ولو قال: يا زاني بالهمزة ذكر في الأصل أنه إذا قال: عنيت الصمود على شيء لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف كذا في المحيط، إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل دعا بجاريته فأجابته امرأة حرة وهو لا يراها فقال: يا زانية ثم قال: ظننتها أمي قال: نحده ولا نصدقه كذا في محيط السرخسي، ولو قال لغيره: زنت وفلان

معك يكون قاذفاً لهما، ولو قال: عنيت وفلان معك شاهد لا يصدق كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: يا ابن الزانية وهذا معها فهو قاذف للثاني وكذلك إذا قال للثاني: وإنك معها كذا في المحيط، ولو قال: وفلان معك لم يكن قاذفاً، ولو قال: زنيته وهذا معك أو لم يقل معك فهو قذف لهما كذا في خزنة المفتين، ابن سماعه عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى إذا قال لآخر: يا ابن الزانية وهذا معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثاني، ولو قال لرجل: يا زاني وهذا معك كان قاذفاً لهما وزوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لآخر: يا ابن الزانية وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط، من قذف الزاني بالزنا فلا حد عليه سواء قذفه بذلك الزنى بعينه أو بهزناً آخر كذا في المبسوط، ولو قال: زنيته بإحدى هاتين أو هاتين يحد كذا في العتابية، رجل قال لغيره: قل لفلان يا زاني فإن قال الرسول للمرسى إليه إن فلاناً يقول لك يا زاني لا حد على أحد لا على الرسول ولا على المرسى ولو أن الرسول لم يخبره عن المرسى ولكن قال للمرسى إليه يا زاني حد الرسول كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال لرجل: يا ابن ماء السماء لا يحد، ولو قال لعربي يا نبطي أو لست بعربي لا يحد كذا في الكافي، رجل قال لغيره: لست أنت من بني فلان لقبيلته لا حد عليه، رجل قال لمسلم لست أنت لأبيك وأبواه كافران لا يحد، رجل قال لعبده: لست لأبيك وأبواه مسلمان وقد عتقا لا حد على المولى وإن عتق العبد بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، إن قال لست لأمك فليس بقاذف وكذا إذا قال: لست لأبويك لم يكن قاذفاً وإن قال: لست لأبيك وأمه حرة وأبوه عبد لزمه الحد لأمه وإن كانت أمة وأبوه حر لم يحد ويعزر، ولو قال لغيره: لست لأبيك أو لست بأبن فلان في غضب حد كذا في الكنز، وإن قال: لست بأبن فلان يعني جدّه لا يحد كذا في الكافي، نسب رجلاً إلى غير أبيه في غير غضبه لم يحد فإن كان في غضب حدّ ولو نسبته إلى جده لم يحد لأن الجد أب وكذا لو نسبته إلى عمه أو خاله أو زوج أمه لأنهم يسمون آباء مجازاً كذا في التمرتاشي، ولو قال: لست من ولادة فلان فهذا ليس بقذف، إذا قال لغيره: لست لأب لم يلدك أبوك فهذا كلمة قذف لأمه وكذلك إذا قال: لست للرشدة كذا في الظهيرية، ولو قال لآخر: جدك زان فلا حد عليه كذا في الإيضاح، ولو قال: يا أخا الزاني فهو قذف لأخيه فإن كان له أخ واحد فالخصومة له، ولو قال: يا أخا الزاني فقال: لا بل أنت يحد الثاني والخصومة مع الأول لأخي الثاني كذا في العتابية، ولو قال: يا ابن الزانيتين وكانت أمه الدنيا مسلمة فعليه الحد ولا يبالى إن كانت الجدة مسلمة أم لا وإن كانت الجدة مسلمة والام كافرة فلا حد عليه لأن الإضافة إلى الرائدة إنما تتناول الأقرب فالأقرب، ولو قال: يا ابن ألف زانية يحد كذا في السراج الوهاج، ولو قال لرجل: يا ابن الزاني والزانية يكون قاذفاً لأبيه وأمه إن كانا حيّين كان طلب الحد لهما وإن كانا ميتين فطلب الحد يكون له كذا في فتاوى قاضيهان، رجل قال لامرأة أجنبية: زنيته بغير أو بشور أو بحمار لا حدّ عليه، ولو قال: زنيته بناق أو ببقرة أو بثوب أو بدرهم فعليه الحد، ولو قال لرجل: زنيته بغير أو بناق أو ما أشبه ذلك لا حد عليه، فإن قال بأمة أو دار أو ثوب فعليه الحد كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى: في رجل قال لغيره: أنت تزني لا حد

عليه لأن هذا للاستقبال، ولو قال: أنت تزني واضرب أنا فلا حد عليه لأن هذا يذكر على طريق الاستفهام والتعير ومعناه كيف يجوز أن يعاقب غير الفاعل كذا في الإيضاح، ولو قال: زنت قبل أن تخلقي أو قال: قبل أن تولدي فلا حد عليه كذا في المحيط، إذا قذف امرأة زنت في نصرانيتها أو رجلاً في نصرانيتها فإنه لا يحد والمراد قذفها بعد الإسلام بزنى كان في نصرانيتها بأن قال: زنت وأنت كافرة وكذا لو قال لمعتق زنى وهو عبد: زنت وأنت عبد لا يحد كما لو قال: قذفتك بالزنا وأنت كتابية أو أمة فلا حد عليه كذا في فتح القدير، إن قال لرجل: يا ابن الأقطع أو يا ابن المقعد أو يا ابن الحجام وأبوه ليس كذلك فليس عليه الحد وكذلك لو قال: يا ابن الأزرق أو يا ابن الأشقر أو الأسود وأبوه ليس كذلك، ولو قال: يا ابن السندي أو يا ابن الحبشي لا يكون قاذفاً له، لو قال لعربي: يا عبد أو يا مولى لا حد عليه، وكذلك لو قال لعربي: يا دهقان لا حد عليه، ولو قال: يا بني لا حد عليه، وكذلك لو قال لرجل: أنت عبيدي أو مولاي فهذا دعوى الرق والولاء عليه فليس من القذف في شيء، فإن قال: يا يهودي أو يا نصراني أو يا مجوسي أو يا ابن اليهودي لا حد عليه ولكنه يعزر كذا في المبسوط، ولو قال: يا ابن الحائك لا حد عليه كذا في فتح القدير، إذا قال: لست بعربي أو يا ابن الخياط أو يا ابن الأعور وأبوه ليس كذلك لم يكن قاذفاً، ولو قال: لست بابن آدم أو لست بإنسان أو لست لرجل أو ما أنت بإنسان لم يكن قاذفاً، وإن قال: لست حلالاً فهو قذف كذا في الجوهرة النيرة، ولو قال: يا ابن الأصفر وأبوه ليس كذلك لا يحد كذا في شرح الطحاوي، قيل: فلان الميت كان صالحاً لم يشرب ولم يزن فقال آخر: فعل كله أو فعل هذا كله لا يكون قاذفاً، ولو قال: إنه فعل كله فهو قذف كذا في الرجز للكردري، في الآثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال لغيره: يا نعل فعليه الحد لأنه بلفظ عمان يا زاني، وفي مختصر الجصاص عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا قال لامرأته: أي دوسبي يجب الحد وعلى هذا إذا قال لها: أي سيابه أو قال: أي غر أو قال: أي جلب أو ماشا كل ذلك يجب الحد لأن هذه العبارات كلها منبئة عن كونها زانية عرفاً هكذا ذكر في الأصل كذا في الذخيرة، ولو قذف رجلاً فقال: يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف أن أم المقدوف أمة أو نصرانية والمقدوف يقول: هي حرة مسلطة فالحق قول القاذف، وعلى المقدوف البينة، وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف أن المقدوف عبد فالحق قول القاذف ولا يكتفى بحرية الأصل، وكذلك لو قال القاذف أنا عبد وعليّ حد العبيد وقال المقدوف: أنت حر فالحق قول القاذف كذا في الإيضاح، إن وطئ جارية ابنه أو أحد أبويه أو أخته ثم ادعى أن مولاهم باعها منه ولم تكن له بيعة فلا حد على قاذفه، وكذلك إن أقام شاهداً واحداً على الشراء كذا في المبسوط، ولو قذف رجلاً ولم يكن للمقدوف بيعة على أنه قذفه وأراد استخلافه بالله ما قذفه فإن الحاكم لا يستحلفه عندنا كذا في الجوهرة النيرة، إذا ادعى على إنسان قذفاً فإن كان ذلك بإقرار القاذف أو ببيعة قامت عليه يقال له: أقم البينة على صحة قذفتك وإلا أقيم عليه الحد قال: وإذا ضرب بعض الحد ثم أقام القاذف البينة على صدقه سمعت بيته وإذا سمعت البينة سقط بعض الجلدات ولا تبطل شهادته ولا يلزمه سمة الفسق كذا في الإيضاح، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا ادعى رجل على رجل أنه قذفه وجاء بشاهدين

ليشهدا أن هذا قذف هذا فالقاضي يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فإن قالوا: نشهد أنه قال له: يا زاني قبلت شهادتهما ويحد القاذف إن كانا عدلين وإن كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف عن عدالة الشاهدين، والعدالة هي ألا تزجار عن تعاطي ما يعتقده الإنسان محظور دينه فإن شهد أحدهما أنه قال: يا زاني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال: يا زاني يوم الخميس، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقالوا: لا تقبل كذا في الظهيرة، وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا في المحيط، ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يجب ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه أقر أنه قذفه يوم الخميس فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي، ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهم كذا في فتح القدير، ولو أن جماعة قالوا: رأينا فلانا يزني بفلاتة فيما دون الفرج لا حد على أحد لا على المقذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا: رأينا فلاناً يزني بفلاتة وقطعوا الكلام ثم قالوا: فيما دون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيهان، ولو ادعى قذفاً على أحد وأقام على ذلك شاهداً واحداً فالقاضي لا يحد القاذف وهل يحبس ينظر إن كان الشاهد فاسقاً لا يحبس وإن كان عدلاً وقال: لي شاهداً آخر في المصر القياس أن لا يحبس وفي الاستحسان يحبس يومين أو ثلاثة أيام وإذا ادعى أن له شاهداً آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس وهذا إذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيداً من المصر بحيث لا يمكنه الإحضار في مدة ثلاثة أيام وإذا كان قريباً بحيث يمكنه الإحضار في مدة ثلاثة أيام فإنه يحبس كذا في الظهيرة، في تجنيس الناصري إذا ادعى القاذف أن المقذوف زان وإن له البيعة أجل لإقامة البيعة فإن أقام وإلا حد فإن لم يجد أحداً يبعث إلى الشهود بعثه مع شرط يحفظونه فإن لم يجد الشهود حد وإن أقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التتارخانية، ولو قذف رجلاً فجاء بأربعة فسقة أنه كما قال: يدرأ الحد عن القاذف وعن المقذوف وعن الشهود كذا في الظهيرة في المقطعات، وإذا كان المقذوف حياً فلا خصومة لأحد سواه حاضراً كان أو غائباً، ولو مات المقذوف قبل أن يطالب أو بعدما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وإن كان سوطاً واحداً كذا في فتاوى الكرخي، وإن رجع الغائب فقدمه إلى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم إلا وهو حاضر لأن المطالبة شرط في كنه كذا في غاية البيان، قذف ميتاً محصناً قلل ولددين والمولودين علواً أو سفلاً أن يخاصموا سواء فيه الوارث وغيره كالكافر والمقاتل والرقيق والأقرب والأبعد وإن ترك بعضهم فللباقين أن يخاصموا كذا في التمرقاشي، ولا يطالب بحد القذف للميت إلا أن يقع القدرح في نسبه بقذفه كذا في الهداية، وولد الأب وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يثبت لأبي الأم ولا لام الأم كذا في المحيط، أما الإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات فليس لهم حق الخصومة كذا في شرح الطحاوي، وليس للولد أن يطالب بحد القذف إذا كان القاذف أباه

وجده وإن علا ولا أمه ولا جدته كذا في الإيضاح، وإن قذف أباه أو أمه أو أخاه أو عمه فعليه الحد، رجل قال لأمته: يا ابن الزانية وأمه ميتة ولها ابن من غيره فجاء يطلب الحد بضرب القاذف الحد وكذلك إن كانت للميت المقتول ابنان فصدق أحدهما كان للآخر أن يأخذ بالحد وإن لم يكن للمقتول إلا ابن واحد فصدق في القذف ثم أراد أن يأخذه بالحد ليس له ذلك كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: رجل له عبد وله أم حرة مسلمة وقد ماتت فقذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بحدها كذا في المحيط، ولو أن رجلين استبا فقال أحدهما: أما أنا فليست بزنا ولا أمني بزانية قال: لا حد في هذا ولو قال: من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل: أنا قلت: فلا حد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي، ولو قال لعبد: يا زاني فقال: لا بل أنت يحد العبد دون الحر ولو كانا حريين يحدان جميعاً كذا في خزائن المفتين، ولو قذف أجنبي أجنبية محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره يقام عليه الحد أيضاً كذا في المحيط، ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الرقيات أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بغلانة بنت فلان الغلانية امرأة معروفة سموها ووصفوا الزنا وثبتوه والمرأة غائبة فرجم الرجل، ثم إن رجلاً قذف تلك المرأة الغائبة فخاصمته إلى القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم قال: القياس أن يحد قاذفها لكنني أستحسن أن لا أحد قاذفها كذا في الظهيرية، في جمع الجوامع وإن خاصمت إلى قاضٍ آخر يحد إلا إن أقام الشاهد بينة على قضاء الأول كذا في التتارخانية، من قذف غير مرة أو زنى غير مرة أو شرب غير مرة فحد مرة فهو لذلك كله كذا في الكافي، ولو قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة فخاصموا ضرب لهم حد واحد وكذا إذا خاصم بعضهم دون بعض فحد فالحد يكون لهم جميعاً وكذا إذا حضروا حد منهم فأيما على القاذف حد واحد لا غير فإن حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحد له مرة أخرى، لو حد القاذف وفرغ من حده ثم قذف رجلاً آخر فإنه يحد للثاني حداً آخر وأيما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في السراج الوهاج، لو ضرب للزنا أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حد حداً مستأنفاً ولو كان ذلك في القذف ينظر فإن حضر الأول إلى القاضي يتعم الأول ولا شيء للثاني وإن حضر الثاني وحده يجلد جلدأً مستأنفاً للثاني وبطل الأول، وإن اجتمعت على واحد أجناس مختلفة بأن قذف وزنى وسرق وشرب يقام عليه الكل ولا يوالى بينها خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الأول فيبدأ بحد القذف أولاً لأن فيه حق العبد ثم الإمام بالخيار إن شاء بدأ بحد الزنا وإن شاء بالقطع ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا جراحة توجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الأقوى فالأقوى كذا في التبيين، لو قال كلكم زان إلا واحداً حد لأن أصل القذف كان موجباً فكان لكل واحد منهم أن يدعي ما لم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى، عبد قذف حراً فاعتق فقذف آخر فاجتمعوا ضرب ثمانين ولو جاء الأول فضرب أربعين ثم جاء به الآخر تم له الثمانين، ولو قذف آخر قبل أن يأتي به الثاني فالثمانون تكون لهما ولا يضرب الثمانين مستأنفاً لأن ما بقي تمامه حد الأحرار فجاز أن يدخل



فيه الأحرار كذا في فتح القدير، إذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأييد عندنا وإن تاب لا تقبل إلا في العبادات كذا في شرح الطحاوي، إذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الذمة فإن أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وإن ضرب سوطاً في قذف ثم أسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته والأقل تابع للأكثر والاول أصح كذا في الهداية، إن قذف في حالة الكفر فحد في حالة الإسلام بطلت شهادته على التأييد، ولو حد العبد حد القذف ثم أعتق وتاب لا تقبل شهادته على التأييد، ولو قذف حالة الرق ثم أعتق فإنه يقام عليه حد العبد كذا في شرح الطحاوي، ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج، في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا أنه إذا أقام أربعة من الشهود على صدقه بعد الحد تقبل شهادته كذا في فتح القدير، إذا زنى المذوف قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطئاً حراماً غير مملوك فقد سقط الحد عن القاذف وكذلك إذا ارتد المذوف وإن أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذلك إن كان معتوهاً ذاهب العقل كذا في المبسوط، ويسقط الحد عن القاذف بتصديق المذوف أو بأن يقيم أربعة على زنا المذوف سواء أقامها قبل الحد أو في خلاله على إحدى الروايات كذا في السراج الوهاج، ولا يقبل منه أقل من أربعة شهود فإن جاء بهم فشهدوا على المذوف بزنا متقدم درأت عنه الحد استحساناً وإن جاء بثلاثة فشهدوا عليه، وقال القاذف أنا رابعهم لم يلتفت إلى كلامه، ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وإن شهد رجلان أو رجل وامرأتان على إقرار المذوف بالزنا يدرأ الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في المبسوط، إذا مات المكاتب وترك ولاء وأديت مكاتبته وحكم بعنته في آخر جزء من أجزاء حياته وقسم الباقي بين ورثته الأحرار ثم قذفه رجل لا يحد كذا في المحيط، من دخل إلينا بآمان من أهل الحرب فقذف رجلاً مسلماً يجب الحد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قولهما كذا في شرح الطحاوي، حد القذف يفارق حد الزنا فإن حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا والشرب يسقط، ولا يقام حد القذف إلا بطلب المذوف، ولا تقبل البينة عليه إلا بعد الدعوى، ولا يسقط هذا الحد بعد العفو والإبراء بعد ثبوته وكذا إذا عفي قبل الرفع إلى القاضي، وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلاً يرد المال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيه خان، ويقيم القاضي بعلمه إذا علم في أيام قضائه وكذا لو قذفه بحضرة القاضي حده وإن علمه القاضي قبل أن يستقضى ثم ولي القضاء ليس له أن يقيمه حتى يشهد به عنده كذا في فتح القدير، ولو ترك المذوف المطالبة فذلك حسن وكذلك يستحسن من الحاكم إذا رفعه إليه أن يقول للمدعي قبل أن يثبت أعرض عن هذا كذا في الإيضاح، ويجوز التوكيل بإثبات الحدود من الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والإجماع على أنه لا يصح باستيفاء الحد كذا في فتح القدير.

**فصل في التعزير:** وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجبة للحد كذا في النهاية، وينقسم إلى ما هو حق الله وحق العبد، والاول يجب على الإمام ولا يحل له تركه إلا

فيما إذا علم أنه انزجر الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه أنه يجوز إثباته بمدع شهد به فيكون مدعياً شاهداً إذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق، قالوا: لكل مسلم إقامة التعزير حال مباشرة المعصية وأما بعد المباشرة فليس ذلك لغير الحاكم، قال في القنية رأى غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغير المحتسب فللمحتسب أن يعزر المعزّر إن عززه بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق، سئل الهندواني رحمه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلاً يحل له قتله قال: إن كان يعلم أنه ينزجر عن الزنا بالصباح والضرب بما دون السلاح لا يحل وإن علم أنه لا ينزجر إلا بالقتل حل له القتل وإن طأعته المرأة حل له قتلها أيضاً كذا في النهاية، المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والأعوان والسعاة يباح قتل الكل ويثاب فأنزلهم كذا في النهر الفائق، وهكذا في التمرتاشي والمجتبي، وللمولى أن يعزر عبده وأمته عند إسائة الأدب والحاجة إليه كذا في محيط السرخسي، والتعزير الذي يجب حقاً للعبد بالقذف ونحوه فإنه لتوقفه على الدعوى لا يقيمه إلا الحاكم إلا أن يحكما فيه كذا في فتح القدير، يجري فيه الإبراء والعفو والشهادة على الشهادة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضيه خان، وبشيت التعزير بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين، وهكذا في الكافي والمحيطين، رجل ادعى قبل إنسان شتيمة فاحشة أو ادعى أنه ضربه وقال: لي بيعة حاضرة في المصر وطلب منه كفيلاً بنفسه فإنه يؤخذ منه كفيلاً بنفسه إلى ثلاثة أيام وإن أقام على ذلك شاهدين أو رجلاً وامرأتين أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيلاً بنفسه حتى يسأل عن الشهود فإذا عدل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضيه خان، التعزير قد يكون بالخيس وقد يكون بالصق وتعريرك الأذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي إليه بنظر عبوس كذا في النهاية، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الأئمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير، ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به إمساك شيء من ماله عنده مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم إليه لا أن يأخذه الحاكم لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظلمة إذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق، في الشافعي التعزير على مراتب تعزير أشرف الأشراف وهم العلماء والعلوية بالإعلام وهو أن يقول له: القاضي بلغني أنك تفعل كذا فينزجر به، وتعزير الأشراف وهم الأمراء والدهاقين بالإعلام والجر إلى باب القاضي والحصومة في ذلك وتعزير الأوساط وهم السوقية بالإعلام والجر والخيس وتعزير الأخسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية، وأكثره تسعة وثلاثون سوطاً وأقله ثلاث جلدات وذكر مشايخنا أن أدناه على ما يراه الإمام يقدر بقدر ما يعلم أنه ينزجر به كذا في الهداية، وينبغي أن ينظر القاضي في سببه فإن كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب بعارض يبلغ التعزير أقصى غاياته ومثاله إذا قال لامة الغير أو لام ولد الغير: يا زانية يجب عليه مصلحة كذا في العيني شرح الكنز، وتقدير مدة الحبس راجع لإحصان المقدوف وهذا من جنس ما يجب به الحد، وإن كان من جنس ما لا يجب به الحد نحو أن يقول لغيره: يا خبيث حتى وجب التعزير فالتعزير مفوض إلى الإمام كذا في المحيط، وصح حبسه بعد الضرب إذا كان فيه مصلحة كذا في العيني شرح الكنز، وتقدير مدة الحبس راجع

إلى الحاكم كذا في البحر الرائق، أشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد أو عزز فمات بسبب ذلك فدمه هدر بخلاف الزوج إذا عزز زوجته لترك الزينة أو الإجابة إذا دعاها إلى فراشه أو لأجل ترك الصلاة أو الخروج عن البيت فماتت ضمن كذا في النهر الفائق، ويضرب في التعزير قائماً عليه ثيابه وينزع منه الحشو والقرو ولا يمد في التعزير ويفرق الضرب على الأعضاء إلا الرأس والفرج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، هكذا ذكر في حدود الأصل، وذكر في أشربة الأصل يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المسألة اختلاف رواية وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الأول إذا بلغ التعزير أقصاه وموضوع الثاني إذا لم يبلغ كذا في التبيين، الأصل في وجوب التعزير أن كلي من ارتكب منكراً أو آذى مسلماً بغير حق بقوله أو بفعله يجب التعزير إلا إذا كان الكذب ظاهراً في قوله كما إذا قال: يا كلب أو يا خنزير أو نحوه فإنه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوي، وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان، وقيل إن كان المسبوب من الأشراف كالفقهاء والعلماء يعززر وإن كان من العامة لا يعززر وهذا حسن كذا في الهداية، من قذف مسلماً بيا فاسق وهو ليس بفاسق أو يا ابن فاسق يا كافر يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يعمل عمل قوم لوط يا من يلعب بالصبيان يا آكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن قحبة يا زنديق يا قرطبان يا مأوى الزواني يا مأوى اللصوص عزز، ولو قال: يا تيس يا حبة يا ذئب يا حجام يا بقاء يا مؤاجر يا ولد الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا كشحان يا ضحكة يا موسوس يا ابن الموسوس وأبوه ليس كذلك يا رستاقي وهو ليس كذلك يا مقعد لا يعززر كذا في الكافي، ولو قال يا ابن الفاجرة يا ابن الفاسقة فعليه التعزير لأنه الحق نوع الشين به كذا في غاية البيان، ولو قال لفاسق: يا فاسق أو لشارب يا شارب أو لظالم يا ظالم لا يجب فيه شيء كذا في العتابة، ولو قال لرجل صالح ذي مروءة: يا لص يا مشرك يا كافر عزز كذا في غاية البيان، إن قال يا بليد عزز كذا في الواقعات، وإن قال: يا سفلة عزز كذا في الجوهرة النيرة، ولو قال لآخر: يا بني نمذا<sup>(١)</sup> يعززر هكذا في السراجية، ولو قال لصالح: يا سفيه عزز هكذا في التمرناشي، رجل قال لصالح: يا معفوج يا ابن قرطبان ذكر الناطقي أنه عليه التعزير، ولو قال: يا قرد يا قواد يا مقامر ففي هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضيهان، قال الصدر الشهيد: يجب التعزير في قوله يا مقامر كذا في الخلاصة، ولو قال: يا معفوج فإنه يعززر ولا يجب الحد في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يضيف إلى السبيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون قاذفاً بحال وعليه التعزير لأنه الحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في الظهيرية، ولو قال: يا أبله أو قال: يا لاشيء أو قال: يا مستور لا شيء عليه ولو قال يا قذر يجب فيه التعزير كذا في الفتاوى الكبرى، إذا أخذ رجل في حادثة فتوى العلماء وجاء إلى خصمه فقال الخصم: أنا لا أعمل به أو قال: ليس كما افتوا وهو جاهل إن ذكر أهل العلم بالتحقير وجب عليه التعزير وإذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي للقدسسي، الأولى للإنسان فيما إذا قيل له: ما

يوجب الحد والتعزير أن لا يجيبه قالوا: ولو قال: يا خبيث الاحسن أن يكف عنه ولو رفع إلى القاضي ليؤدبه يجوز ولو أجاب مع هذا فقال: بل انت لا بأس كذا في البحر الرائق، عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيمن اعتاد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية، قال فخر الإسلام: إن اعتاد سرقة أبواب المساجد يجب أن يعزر ويبلغ فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق، من موجبات التعزير كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير ومنها الممازحة في أحكام الشريعة ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب برذون أو حلق شعر جاريته ومنها لو أكره السلطان رجلاً على قتل مسلم بغير حق وأوعده بقتله إن لم يقتله فقتله فالتقصص عن السلطان والتعزير على القاتل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ومنها إذا أكره الرجل غيره فزنى يجب على الذي أكرهه التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التتارخانية، إذا أتى بهيمة أو وطني بشبهة أو نظم مسلماً أو رفع منديل في السوق عن رأسه عزز هكذا في السراجية، إذا وجد شهود التعزير عبداً أو كفاراً بعدما عزز فمات أو جرحته السياط أو رجع الشهود لا ضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في محيط السرخسي، في القنية قال له: يا فاسق ثم أراد أن يثبت بالبينه فسقه ليندفع التعزير عن نفسه لا تسمع بينته ولو أراد إثبات فسقه ضماناً لا تصح فيه الخصومة كجرح الشهود إذا قال: رشوته بكذا فعليه رده تقبل البينة كذا هذا، وهذا إذا شهدوا على فسقه ولم يبينوا وأما إذا بينوه بما يتضمن إثبات حق الله تعالى والعبد فإنها تقبل، كما إذا قال له: يا فاسق فلما رفع إلى القاضي ادعى أنه رأى يقبل أجنبية أو عانقها أو خلا بها أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهما رآياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القاتل كذا في البحر الرائق، إذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير وعجز المدعي عن إثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء أصلاً إذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حاكم الشرع أما إذا صدر عنه على وجه السب أو الإنقاص، فإنه يعزر على ما يليق به كذا في النهر الفائق ناقلاً عن السراجية، حنفي<sup>(١)</sup> ارتحل إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى يعزر كذا في جواهر الاخلاقي، ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضاً يعزر إن ويدا بإقامة التعزير بالبادئ منهما كذا في البحر الرائق، يعزر من شهد شرب الشاربين واجتمعون على شبه الشرب وإن لم يشربوا ومن معه ركوة خمر يعزر ويحبس والمسلم يبيع الخمر أو يأكل الربا يعزر ويحبس، وكذا المخني واغثنث والنائحة يعزرون ويحبسون حتى يحدثوا توبة كذا في النهر الفائق، في الحانية المقيم إذا أفطر في رمضان متعمداً يعزر ويحبس بعد ذلك إذا كان يخاف منه عوده إلى الإفطار ثانياً كذا في التتارخانية، رجل قبل حرة أجنبية أو أمة أو عانقها أو مسها بشهوة يعزر، وكذا لو جامعها فيما دون الفرج فإنه يعزر كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو مكنت المرأة قرداً من نفسها كان حكمها كإتيان الرجل البهيمة كذا في الجوهرة النيرة في باب حد الزنا، من يتعمد بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن إلى أن تظهر التوبة كذا في فتاوى قاضيه خان، سئل عني بن أحمد عن كان

(١) قوله ارتحل إلى مذهب الشافعي: يعزر أي: إذا كان ارتحاله لا لغرض محمود شرعاً كما أفاده في التتارخانية اهـ مصححه بهراوي.

له دعوى على رجل فلم يجده فافزع أهل عشيرته في أيدي الظلمة بغير حق وبغير كفالة فقيدوهم وحبسوهم في السجن وضربوهم ضرباً شديداً وغضبوا منهم أعياناً كثيرة بغير حق فلو أنهم صححوا هذه الأمور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال: نعم يعزر كذا في التتارخانية ناقلاً عن البتيمة، رجل خدع امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجها وزوجها من رجل قال محمد رحمه الله تعالى: أحبس به هذا أبداً حتى يردها أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى، رجل سقى ابناً صغيراً له خمراً يعزر كذا في التتارخانية، الاستمراء حرام وفيه التعزير ولو مكن امرأته أو أمته من العبث بذكره فأنزل<sup>(١)</sup> فإنه مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج، قال أبو نصر النيسابوري: فيمن قطع يد عبده أو قتله أن عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنائيات، عيّد يطلب البيع من مولاه وهو مقر أنه يحسن صحبته يعزر لأنه متعنت كذا في الفتاوى الكبرى.

(١) فإنه مكروه لعل المراد كراهة التنزيه فلا ينافي قول المعراج ويجوز أن يستعني بيد زوجته وخادمتها اهـ  
مصححه.

## كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب

### الباب الأول في بيان السرقة وما تظهر به

وهي في الشرع: أخذ العاقل النصاب محرراً أو ما قيمته نصاب ملكاً للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار، ثم إن كانت السرقة نهاراً اعتبرت الخفية ابتداء وانتهاء وإن كانت ليلاً اعتبرت ابتداء فقط كذا في النهر الفائق، حتى لو نقب البيت على سبيل الخفية والاستتار ليلاً ثم أخذ المال على سبيل المغالبة والمكابرة جهاراً من المالك بأن استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وفاتل معه لما منعه من أخذ المال فإن يقطع أما لو كابر نهاراً بأن نقب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم أخذ المال مكابرة ومغالبة لا يقطع كذا في محيط السرخسي، أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن سبعة جياذ كذا في العتابية، فإذا سرق ثيراً وزنه عشرة دراهم أو متاعاً قيمته عشرة دراهم غير مضروبة فإنه لا قطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا، ولو سرق ديناراً قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق ولو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهر الرواية هو الأصح كذا في العتابية، ولو سرق زيوفاً أو نيهرجة أو ستوفة فلا قطع إلا أن تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصاباً من الجياذ كذا في البحر الرائق، وإذا وجب تقويم المسروق بعشرة دراهم أيقوم بأعز النقود أم ينقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب، روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم ينقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم أعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في المحيط وهو المختار عند البعض كذا في خزنة المفتين، ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين كذا في المحيط، ونثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين، وإنما يعتبر كمال النصاب في حق السارق ولذلك إذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع كذا في المحيط، ويشترط أن يكون الحرز واحداً فلو سرق نصاباً من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهماً قطع بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في البحر الرائق، ولا بد أن يخرج مرة واحدة فلو أخرج بعضه ثم خل وأخرج باقيه لا يقطع كذا في النهر الفائق، ولا بد أن يخرج ظاهراً حتى لو ابتلع ديناراً في الحرز وأخرج لا يقطع ولا ينتظر أن يتخطه بل يضمن مثله كذا في البحر الرائق في السرقة، يقطع الردء والمباشر في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية، ولو كانوا جميعاً والسارق بعضهم قطعوا إن أصاب كلاً منهم نصاب وهذا استحسان سواء خرجوا معه من الحرز أو بعده في فوره أو خرج هو بعدهم في فورهم ولو كان فيهم صغير أو مجنون أو معتوه أو ذو رحم محرم من المسروق منه لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق، ولو سرق رجل من

رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورثه عشرة نفر كان لهم أن يقطعوا السارق في سرقته فإن غاب بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضروا جميعاً ولو وكل رجلاً بطلب كل حق له فآخذ سارقاً قد أقر بسرقة عشرة دراهم من موكله له أن يطالب بما أقر به من المال ولا أقطعه ولو حضر الموكل بعد القضاء للوكيل عليه بالعشرة لم أقطعه كذا في محيط السرخسي، العبد والحرة سواء في القطع كذا في الهداية، السرقة إنما تظهر بأحد الأمرين إما بالبينة أو بالإقرار فإن كان ظهورها بالإقرار فالقاضي يسأله عن ماهية السرقة فإن بين ذلك فالقاضي يسأله عن المسروق فإن المسروق إذا لم يكن مالاً لا يجب القطع بسرقة فإن بين جنس المال يسأله عن مقدار المال وهذا إذا كان المسروق غائباً عن مجلس القضاء فإن كان حاضراً في مجلس القضاء ويدعيه المسروق منه فآقر السارق فالقاضي لا يحتاج إلى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر إلى المسروق فإن أمكن إيجاب القطع بسرقة أوجبه وما لا فلا، ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان ولا يسأله عن الوقت وإن احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فإذا بين ذلك الآن يقضي القاضي عليه بالقطع ويكتفي بالإقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، ويستحب للإمام أن يلحق حتى لا يقر بالسرقة كذا في الظهيرية، وينبغي أن يلحق المقر الرجوع احتياطاً للدرء وإذا رجع عن الإقرار صح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المفتار، ولو أقر فقال سرقت من هذا مائة درهم ثم قال: وهمت أنما سرقت من الآخر لا يقطع لواحد منهما ويرد المال إلى الأول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط السرخسي، ولو أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر ببعض المال فلا يقطع كذا في الغبائية، في القدوري إذا أقر بسرقة فقال: سرقت هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال: لا أعرف صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: رجلان أقرتا بسرقة مائة درهم ثم قال أحدهما: هو مالي لا يقطع واحد منهما ويستوي إن قال أحدهما: هذه المقالة قبل القضاء بالقطع أي بعد القضاء قبل الاستيفاء نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهذا لأن للاستيفاء في باب الحدود شبهة بالقضاء، ولو أقر أحدهما فقال: سرقت أنا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهما ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في الأصل وجعلها على وجهين، إما أن صدقه الآخر وفي هذا الوجه يقطعان بالإجماع، أو أن كذبه الآخر فهو على وجهين: الأول: أن يقول لم أسرق أنا والثوب ثوبنا، وفي هذا الوجه لا قطع على واحد منهما بالإجماع، وإما أن يقول: لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: يقطع المقر والمنكر لا يقطع إجماعاً كذا في المحيط، ولو صدقه فلان ثم رجع سقط بالاتفاق القطع عن المقر هكذا في العتبية، ولو قال أحدهما: سرقتنا هذا الثوب من فلان فقال الآخر: كذبت لم نسرقه ولكنه لفلان قطع المقر ولم يقطع المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو ادعى رجل على رجل سرقة فأنكر يستحلف فإن أبى أن يحلف لم يقطع ويضمن المال ولو أقر بذلك إقراراً ثم رجع عن إقراره وأنكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج، ولو أقر بالسرقة فقال الآخر بل سرقتها أنا دونه يقطع من صدقه المسروق منه فإن صدق الأول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لأن تصديق الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في

العتابية، فإن قال المسروق منه بعد ما صدق الأول لم يسرقها الأول وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ولا يقضي بالمال على الأول ويقضي به على الثاني كذا في محيط السرخسي، ولو صدق الأول ثم أقر الثاني فصدقه ضمن الثاني، ولو أقر بالسرقة فادعى المالك الغصب وعلى العكس فلا قطع وضمن كذا في العتابية، ولو قال: لا وسكت ثم قال: بل غصبت مني لا يقضي بالمال وإذا أقر أنه سرق مع هذا الصبي أو مع الآخر لا يقطع كذا في محيط السرخسي، ولو أقر أربعة بسرقة فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو أقر اثنان فرجع أحدهما هكذا في العتابية، من أقر أنه سرق هذا الثوب من فلان فأقر المسروق منه بنصف ذلك الثوب للسارق فقال: نصف الثوب لك وأنكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط، وإذا قال السارق: سرقته من فلان وأودعته إلى هذا الذي في يده أو وهبته منه أو غصب مني وكذبه ذو اليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتابية، ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم قطع المفرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الآخر وهو قولهما ولا ينتظر حضور شريكه كذا في الظهيرية، في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال: سرفت تسعة دراهم لا بل عشرة لا قطع عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في المتفرقات، المنتقى رجل قال: سرفت من مال فلان مائة درهم لا بل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريد به إذا ادعى المقر له المالين فهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن قال: سرفت مائة لا بل مائتين قطع ولا يضمن يريد به إذا ادعى المقر له المائتين كذا في محيط السرخسي، ولو قال: سرفت مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لأنه أقر بسرقة مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب النقص ولم يصح الإقرار بالمائة إذا كان لا يدعيها المسروق منه ولو أنه صدقه في الرجوع إلى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير، إذا قال: سرفت من هذا عشرة دراهم لا بل سرفت من هذا عشرة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: أضمنه للأول عشرة وأقطع له الثاني، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يقطع حتى يقر للثاني مرة أخرى ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، في المنتقى لو قال: سرفت من هذا عشرة دراهم لا بل سرفت من هذا قال: أضمنه لكل واحد منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية، ولو قال: سرفت هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال: لا ولكن سرفت هذا الآخر لم يقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأول ويقطع في الثاني كذا في محيط السرخسي، لا يصح إقرار الصبي والصبية بالسرقة فإن احتلم أو أحبل أو كانت امرأة فحبلت أو حاضت ثم أقرت صح الإقرار كذا في المحيط، إذا أقر بالسرقة طائعا ثم قال: المتاع متاعي أو قال: استودعته أو قال: أخذته رهنا بدين لي عليه دري عنه النقص كما لو ثبتت السرقة عليه بالبيينة وإذا فضى القاضي على السارق بالقطع بيينة أو بإقرار ثم قال: المسروق منه هذا مناعه لم يسرق مني إنما كنت استودعته أو قال: شهد شهودي بزور أو أقر هو بالباطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط، إذا أقر بالسرقة مكرها فإقراره باطل ومن المتأخرين من أفتى بصحته كذا في الظهيرية، المدعى عليه بالسرقة إذا أنكر السرقة حكى عن الفقيه أبي بكر الأعمش أن الإمام يعمل فيه بأكثر رايه فإن كان أكبر رايه أنه سارق وأن المال عنده عذبه ويجوز له ذلك وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى عني أن للإمام أن



يعززه كما لو رآه الإمام يحشي مع السرّاق كذا في الذخيرة، ادعى على آخر سرقة كان على المدعي البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يفتى به لأن فتوى المفتي يجب أن تطابق الشرع، ادعى على آخر سرقة فقدّمه إلى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقر بالسرقة فضرب مرة أو مرتين ثم أعيد إلى السجن من غير أن يعذب فخاف المحبوس فصعد خوفاً من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من هذا الحبس غرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أبيهم وبالغرامة التي أدى إلى السلطان لأن الكل حصل بتسببيه وهو متعذّر في هذا التسبب كذا في الفتاوى الكبرى، إذا أقر بالسرقة ثم هرب لا يتبع وإن كان في فوره بخلاف ما إذا شهد عليه الشهود بالسرقة ثم هرب فإنه يتبع في فوره ويقطع كذا في المحيط، إذا قال الرجل: أنا سارق هذا الثوب فتون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال: أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى: عبد لرجل في يديه عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فإن كان العبد ماذوناً له في التجارة أو مكاتباً وأقر بسرقة مستهلكة أو بسرقة قائمة يصح إقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المسروق على المسروق منه إن كان المسروق قائماً وإن كان العبد محجوراً عليه فإن أقر بسرقة مستهلكة صح إقراره في حق القطع وإن أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فإن صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسروق منه وإن كذبه المولى في المال وقال المال مالي فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق القطع وإزالة جميعاً فيقطع العبد ويرد المال على المسروق منه هكذا في الذخيرة، وإذا كان ظهور السرقة بالشهادة فإنه يشترط شهادة رجلين عدلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لا في حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع وإذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعاً ويسأل الشاهدين عن ماهية السرقة ثم يسألهما عن المسروق عن جنسه وعن مقداره إذا لم يكن حاضراً في المجلس فاما إذا كان حاضراً في المجلس فلا يسألهما عن المسروق جنساً وقدرًا ولكن ينظر إلى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الإقرار ثم يسألهما كيف سرق ويسألهما عن المكان والوقت والمسروق منه أيضاً فإذا بينا جملة ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع، وإن لم يعرف الشهود بالعدالة فإنه لا يقضي بالقطع ما لم يتعرف عن حال الشهود بالسؤال من المزكي ويحبس السارق إلى أن تظهر عدالة الشهود فإن عدلت الشهود بعدما حبس المشهود عليه إن كان المسروق منه حاضراً يقضي القاضي بالقطع وإن كان غائباً لا يقضي بالقطع فإن كان حاضراً فقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا: يجب أن يكون لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه قولان على قوله الأول: لا يستوفي القطع وعلى قوله الآخر: يستوفي ومنهم من قال: غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الأول والآخر جميعاً وإذا شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعد ما ظهرت عدلتهما أو ماتا قبل القضاء أو بعد القضاء قبل الإمضاء ففي الوجهين جميعاً القاضي لا يقضي

ولا يمضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر يقضي ويمضي وأما إذا فسقا أو عميا أو ارتدا أو ذهب عقولهما فإن كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وإن حدثت هذه العوارض بعد القضاء قبل الإمضاء فإنه منع الإمضاء وإذا شهد شاهدان على رجلين أنهما سرقا من فلان وبيننا السرقة وأحد المشهود عليهما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقطع الحاضر فإن جاء الغائب فقدّمه رب المال إلى القاضي فالقاضي يأمره بإعادة البيعة هكذا في المحيط، ولو أمر الإمام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان عفوّه باطلا كذا في الإيضاح، وإذا شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرّة واختلفا في نونها فقال أحدهما ببيضاء: وقال الآخر: سوداء قبلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما قال الكرخي: هذا الاختلاف في لونين يتشابهان كالحمرة والصفرة وأما ما لا يتشابهان كالسواد واللباض فلا تقبل الشهادة إجماعاً والصحيح أن الكل على الخلاف ولو شهد أحدهما أنه سرق ثوباً وقال أحدهما: أنه هروي وقال الآخر: إنه مروزي ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الخلاف وذكر في نسخ أبي حفص أنه لا تقبل الشهادة إجماعاً وإذا قال المشهود عليه بالسرقة: هذا متاعي كنت استودعته فجحدني أو اشتريته منه أو أقر لي بهذا درى الخلد عنه في جميع ذلك كذا في المحيط، وإذا شهد اثنان أنه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخران أنه سرق هذا الآخر والمسروق منه بذعي السرقة على الأول فإنه لا يقطع الأول كذا في محيط السرخسي، وإذا شهد الشهود على عبد مأذون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجحد فإن كان مولاه حاضراً قطع عندهم جميعاً وهل يضمن إن كان استهلكها لا يضمن وإن كانت قائمة ردها على المسروق منه وإن كان المولى غائباً لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن السرقة وإن كان الشهود شهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضي بالقطع سواء كان المولى حاضراً أو غائباً وإن كان الشهود شهدوا على إقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضي بالمال ولا يقضي بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو شهدوا على عبد محجور عليه بسرقة عشرة أو أكثر فإن كان غائباً فالقاضي لا يقضي عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان الشهود شهدوا على إقرار العبد المحجور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البيعة أصلاً سواء كان المولى حاضراً أو غائباً حتى لا يقطع العبد ولا يؤاخذ المولى ببيعه لأجل المال ولكن يؤاخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات، اللص إذا دخل دار رجل وأخذ المتاع وأخرجه فنه أن يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى: اللص إذا كان ينقلب البيت فرآه صاحب البيت صاح به فإن ذهب وإلا فله قتله وقال محمد رحمه الله تعالى: في نوادر ابن رستم إذا رآه ينقلب بيته فقتله يغرّم دينه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسمعه قتله ولا يغرّم دينه، ذكر في المجرد وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في النص إذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم أنه لا يقدر أن يأخذه بيده له قتله سواء

دخل عليه مكابرة أو غير مكابرة وهو يريد أن يسرق ماله فقتله فلا قود عليه ولا دية كذا في محيط السرخسي، في فتاوى أهل سمرقند سارق حفر جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب البيت فالقى عليه حجراً فقتله فعلى عاقلته الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة، وفي فتاوى أبي الليث رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاء فخاف صاحب الحائط أنه إن صاح به باخذ الملاء ويذهب هل يحل له أن يرميه قال يسعه ذلك إذا كانت الملاء تساري عشرة دراهم فصاعداً، قال الفقيه أبو الليث: أصحابنا لم يقدروا هذا التقدير بل أطلقوا أن له أن يرميه، وفي جنائيات الجوامع الصغير رجل دخل على رجل ليلاً فسرقه ثم أخرج السرقة من الدار فاتبعه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا: أراد بهذا إذا كان لا يقدر على استرداد السرقة إلا بالقتل إذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي المنتقى إذا كان مع رجل رغيف فأراد رجل أن يأخذه منه وسعه أن يقاتل بالسيف إذا كان يخاف على نفسه الجوع وكذلك الماء لشربه كذا في المحيط، لمن معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في حوائجه غير مشغول بالسرقة لا يجوز له أن يقتله ولكنه يأخذه ويأتي به إلى الإمام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية، السارق إذا صاح به رب المال فهرب لا يحل لصاحب المال أن يتبعه ويضربه إلا إذا ذهب بماله فحينئذ يحل له أن يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقي ماله كذا في المحيط، يستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الأخذ دون السرقة وكذا يستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ الأخذ دون السرقة أو يقولوا: هذا المال للطالب درا للحد، ادعى أنه سرق منه كذا فقال: كرفته أم<sup>(١)</sup> ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة أيضاً كذا في السراجية، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فيمن ادعى على آخر سرقة وأنكر المدعى عليه يستحلف وإن نكل يقضى عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية، وكذا لو رجع عن الإقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن كذا في العتائبة، شهدا فقطع ثم قال: بل آخر لا يقطع وضمن اندية للأول ولو شهد آخران على رجوعهما لا تقبل شهادتهما ويقطع، شهدا على إقراره وهو ساكت أو منكر لا يقطع، شهد أربعة فرجع اثنان وشهدا على آخر لا يقطعان ويقضى بالمال على الأول كذا في التتارخانية.

### الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في القطع:** لا قطع فيما يوجد ثانياً مباحاً في دار الإسلام كالحشب والخشيش والقصب والسمك والزرنخ والمغرة والنورة ويدخل في السمك المالح<sup>(٢)</sup> والطرير كذا في الهداية، وهكذا في الكافي والاختيار، ويقطع بالساج والقنا والأنوس والصندل والفصوص الخضر والياقوت والزبرجد كذا في الكافي، ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغيائية، فأما الذهب والفضة واللؤلؤ والفيروز فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالحجر والتراب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وإن جعل من الحشب الذي لا قطع فيه باباً أو كرسيًا أو سريراً يجب

القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب والبورى كما لم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اتخذ منهما حصير وسرق لا يقطع كذا في المحيط، وإذا غلبت الصناعة على الأصل في الحصر كما في الحصر البغدادية والجرجانية قالوا: يقطع أيضاً كذا في الكافي، وإنما يقطع في الأبواب إذا كانت في الحزر وكانت خفيفة لا يشغل حملها على الواحد لأنه لا يرغب في سرقة الثقل من الأبواب وإن كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين، ولا يقطع فيما يتسارع إليه الفساد كالثلبين واللحم والفواكه الرطبة كذا في الهداية، أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالجوز واللوز فإنه يقطع فيها إذا كانت محزنة ولا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد وإذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حظيرة وعليها باب مفلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج، ولا فرق في عدم القطع باللحم بين كونه مملوحاً قديماً أو غيره كذا في فتح القدير، إذا سرق من آخر طعاماً ما والسنة سنة قحط لا يجب القطع بسرقة سواء كان طعاماً يتسارع إليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان محزناً أو لم يكن وإن كانت السنة سنة خصب إن كان طعاماً يتسارع إليه الفساد فكذلك الحبوب وإن كان طعاماً لا يتسارع إليه الفساد وهو محرز قطع قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: والجواب في الثمار على هذا التفصيل أيضاً إذا كانت السنة سنة قحط لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمرأ يتسارع إليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محزناً وإن كانت السنة سنة خصب إن كان ثمرأ يتسارع إليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محزناً أو لم يكن وإن كان ثمرأ لا يتسارع إليه الفساد وهو محرز ففيه القطع كذا في الذخيرة، ويقطع في الحبوب كلها والأدهان والطيب والعود والمسك وكذا إذا سرق قطناً أو كتاناً أو صوفاً قطع وكذا إذا سرق حنطة أو شعيراً أو دقيقاً أو سويقاً أو سمناً أو تمرأ أو زبيباً أو زيتاً فإنه يقطع وكذا يقطع في الأمتعة الملبوسة والمفروشة وجميع الأواني من الحديد والصفير والرصاص والخشب والادم والقراطيس والسكاكين والمقاريض والموازين والأرسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج، ولا يقطع في الرخام ولا في القدور من الحجارة والملح كذا في التبيين، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا قطع في القرون معمولة كانت أو غير معمولة ولو سرق نخلة بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي عشرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج، وفي الخل والعسل يقطع اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين، سرق باغ من تاجر أهل العدل بينهم لا يقطع كذا في التتارخانية، ويقطع في السكر إجماعاً كذا في الهداية، روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء وقال أصحابنا رحمهم الله تعالى: يجب أن لا يقطع في معمول العاج وغير معموله لأنه مختلف في كونه مالاً وقالوا: يجب أن يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من عظام الجمال ولا يقطع في غير معموله لأنه يوجد مباحاً ويقطع في معموله لأن الصناعة تغلب عليه فصار كالخشب إذا عمل كذا في الإيضاح، وظاهر الرواية في الزجاج أنه لا يقطع كذا في فتح القدير، ولا قطع في سرقة الصيد وحشياً كان أو غير وحشياً سواء كان صيد البر أو صيد البحر كذا في التتارخانية في فصل شرائط القطع، ولا قطع في الحناء ولا في البقول والريحان والرتب ولا قطع في التين والماء والنوى

ولا في جلود السباع المذبوحة إلا أن يجعل بساطاً أو مصلى ولا في الإناء وقدر فيه طعام كذا في العتابة، ولا قطع في سرقة الخمر والخنزير من الدمي ولا قطع في البازي والصقر وسائر الطيور ولا في الوحوش ولا في الكلب والفهد ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التمر تاشي، والأشربة على ثلاث مراتب، حلال كالفقاع ونحوه ففيه القطع، وشراب نقيع التمر والزبيب والصحيح أن فيه القطع، والخمر لا يجب فيها القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والدف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا في السراج الوهاج، لا قطع في العطل والبربط هذا إذا كان حبل لهو وأما إذا كان حبل الغزاة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في وجوب القطع بسرقة إذا كان يساوي عشرة واختار الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أنه لا يجب القطع كذا في المحيط، وهو الأصح وفي الولوالجية وهو المختار كذا في النهر الفائق، ولا يقطع في الثريد والخبز كذا في السراج الوهاج، في نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والجلاب كذا في العيني شرح الكنتز، ولو سرق ذمي من ذمي خمر لم يقطع كذا في الإيضاح، ولا في سرقة الشطرخ وإن كان من ذهب والنرد كذلك كذا في المحيط، ولا قطع في سرقة المصحف وإن كان عليه حلية تساوي ألف درهم وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج، ولو سرق المجلد والأوراق قبل الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي، ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط، المراد بذلك دفاتر قد مضى حسابها وأما إذا لم يمض لم يقطع أما دفاتر التجار ففيها القطع لأن المقصود الورق كذا في السراج الوهاج، ولا قطع في قصب النشاب ولو اتخذته تشاباً ثم سرقه قطع كذا في الذخيرة، لا قطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة وأما الدراهم التي عليها التماثيل فإنه يقطع فيها لأنها ليست معدة للعبادة كذا في الجوهرة النيرة، ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والوسمة والكتم كذا في العتابة، ولا يقطع بعبد كبير أي يميز يعر عن نفسه ولو نائماً أو مجنوناً أو أعجمياً لأنه ليس سرقة بل إما غصب أو خداع كذا في النهر الفائق، ويقطع في سرقة العبد الصغير الذي ليس بمميز ولا معبر عن نفسه بالإجماع كذا في فتح القدير، في المنتقى إذا سرق عبداً صغيراً قيمته خمسة دراهم وفي أذنه لؤلؤة تساوي خمسة دراهم قطعت كذا في المحيط، من كان له على غريمه عشرة دراهم فسرق من بينه مثلها إن كان دينه حالاً لم يقطع وإن كان مؤجلاً فالقياس أن يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين أن يكون الذي أخذه بقدر ماله أو أكثر أو أقل وإن سرق منه عروضاً تساوي عشرة قطع وأما إذا قال: أخذته رهناً بحقي أو قضاءً بحقي وصرح بذلك درى عنه الحد بالإجماع وإن أخذ صنفاً من الدراهم أجود من حقه أو أردأ لم يقطع كذا في السراج الوهاج، وإن سرق من خلاف جنس حقه نقداً لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين، وإن سرق حلياً من فضة وعليه دراهم أو حلياً من ذهب وعليه دنائير فإنه يقطع وإن كان المتاع أو الحلي قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الدين فإنه يقطع أيضاً كذا في السراج الوهاج، ولو سرق المكاتب أو العبد من غريم المولى قطع إلا أن يكون المولى وكلهما بالقبض فحينئذ لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان، لو سرق

من غريم عبده المأذون الذي عليه دين قطع وإن لم يكن على العبد دين فالمالك فيه له فلا يقطع فيه إذا كان من جنس حقه كذا في الإيضاح، وإذا وقعت السرقة على شيئين أحدهما ما يجب القطع فيه والآخر ما لا يجب فيه الأصل أن ما هو المقصود بالسرقة إذا كان مما يجب فيه القطع ويبلغ نصاباً يقطع بالإجماع وإن كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا يقطع فيه لا يقطع وإن كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصاباً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، ولو سرق إثناء فضة قيمته مائة وفيه نبيذ أو طعام لا يبقى أو لبن لا يقطع وإنما ينظر إلى ما في الإناء ولا يقطع على سارق الصبي الحر وإن كان عليه حلية وهذا قولهما رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يقطع إذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يحشي ولا يتكلم كيلاً يكون في يد نفسه أما إذا كان يتكلم ويحشي فلا يقطع على سارقه بالإجماع وإن كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج، في المشتق إذا سرق كلياً في عنقه طوق قيمته مائة درهم لم أقطعه وإن سرق حملاً قيمته تسعة وعليه إكاف قيمته درهم قطع وإن سرق كوزاً فيه عسل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع، وفي الأصل إذا سرق خابية من خمر والظرف يساوي عشرة فلا قطع، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه: إذا شرب الخمر في الحرز ثم أخرج الظرف والظرف مما يقطع في سرقة قطع كذا في الذخيرة، سرق قمقم وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الإناء في الدار ثم أخرجه فارغاً قطع كذا في الغياثة، قال القنوري: إذا سرق مندبلاً فيه صرة دراهم فعليه انقطع يريد به المندبل الذي يشد فيه الدراهم عادة كذا في المحيط، ولو سرق ثوباً لا يساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم بها لم أقطعه وإن كان يعلم بها فعليه القطع ولو سرق جراباً فيه مال أو جوالقاً فيها مال أو كيساً فيه مال قطع كذا في المبسوط، ولو سرق فسطاطاً إن كان منصوباً لا يقطع وإن كان ملفوفاً يقطع كذا في السراج الوهاج، لا قطع على خائن ولا خائنة ولا منتهب ولا مختلس ولا قطع على التنبش هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الهداية، ولو سرق من القبر دراهم أو دنائير أو شيئاً غير الكفن لم يقض بالإجماع كذا في السراج الوهاج، اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما إذا كان القبر في بيت مقفل والأصح أنه لا يقطع سواء نبش الكفن أو سرق ما لا آخر من ذلك البيت وكذا إذا سرق الكفن من تابوت في القافلة لا يقطع في الأصح كذا في الكافي، ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو أوصى له بشيء فسرقه قبل موت الموصي قطع وإن سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج، ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حراً كان أو عبداً كذا في النهاية، ولا يقطع في مال للسارق فيه شركة كذا في التبيين، وإذا قطعت يد السارق وردّ المتاع على صاحبه ثم سرق مرة أخرى لم يقطع عندنا استحساناً كذا في المبسوط، وكذا لو سرق منه سارق آخر لم يكن له ولا لرب المال أن يقطع السارق الثاني كذا في محيط السرخسي، الأصل أنه إذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقطع ثانياً عندنا وإن تبدلت عينه قطع كما لو كان قطناً فصار غزلاً أو كان غزلاً فصار ثوباً فإنه يقطع بالإجماع كذا في شرح الطحاوي، ولو سرق مائة فقطعت

يده فيها وردت إلى مالِكها ثم سرق ثانياً لم يقطع وإن سرقها مع مائة أخرى تقطع رجله سواء كانتا مخلوطتين أو متميزتين كذا في الظهيرية، إذا سرق ذهباً أو فضة فقطع فيها ورد العين على صاحبها فجعل المسروق منه آتية أو كانت آتية فضرِبها دراهم ثم عاد فسرقها لا يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يقطع كذا في شرح الطحاوي، في كفاية البيهقي سرق ثوباً فخطه ثم رده فنقص فسرق المنقوص لا يقطع كذا في النهر الغائق، ولو سرق بقرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولداً ثم سرق الولد قطع ولو قطع في عين ورد العين على المالك وباعه المالك من إنسان ثم اشتراه فعاد السارق وسرقه ثانياً لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها فالعراقيون من مشايخنا يقولون: لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية، وكذا إذا باعه من السارق ثم اشتراه منه هكذا في النهر الغائق، أفرز زكاة ماله ليؤدي إلى الفقراء فسرقها غني أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغياثية، ولا يقطع السارق من مال الحربي المستامن عندنا استحساناً، رجل من أهل العدل اغار في عسكر أهل البغي ليلاً فسرق من رجل منهم مالاً فجاء به إلى الإمام العدل قال: لا نقطعه لأن أهل العدل أن يأخذوا مال أهل البغي على أي وجه يقدرون على ذلك ويمسكوه إلى أن يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورثتهم فتسكنت الشبهة في أخذه بهذا الطريق وكذلك لو اغار رجل من أهل البغي في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضاً لأن أهل البغي يستحلون أموال أهل العدل وتأويلهم وإن كان فاسداً فإذا انضم إليه المنعة كان بمنزلة تأويل صحيح ولو أن رجلاً من أهل دار العدل سرق مالاً من آخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعت لأن التأويل هاهنا تجرد عن المنعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنعة ولهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع وهذا لأنه تحت حكم أهل العدل فيتمكن إمام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذي هو في عسكر أهل البغي فإن يد الإمام العدل لا تصل إليه كذا في الميسوط.

**الفصل الثاني في الحرز والأخذ منه:** الحرز على ضربين: حرز لمعنى فيه: كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزاً بالمكان وكذلك الفساطيط والخوانيت والخيم كل هذه الأشياء تكون حرزاً وإن لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له لأن البناء يقصد به الأحرار إلا أنه لا يجب القطع إلا بالإخراج بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الأخذ.

**وحرز بالحفاظ:** كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاعه فهو محرز به هذا إذا كان الحافظ قريباً منه وأما إذا بعد فليس بحافظ وحده القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً أو نائماً والمتاع تحته أو عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج، لو جمع متاعه في صحراء ولم ينم على متاعه وإنما نام عنده فسرق منه يقطع إذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرخسي، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: كل شيء معتبر بحرز مثله كما إذا سرق الدابة من الأصطبل أو الشاة من الحظيرة فإنه يقطع، وإذا سرق الدراهم أو الحلبي من هذه المواضع لا يقطع، وفي الكرخي ما كان حرزاً للنوع فهو حرز لكل

نوع حتى جعلوا شريحة البقال وقواصر التمر حرزاً للدرهم والدنانير واللؤلؤ قال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج، قال شمس الأئمة: هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية، وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الإحراز بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهداية، إذا سرق من الحمام ليلاً قطع وبالنهار لا وأما ما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده وعندهما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي، ما كان محرزاً بالأبنية فاذن له في دخوله فسرقة هذا الماذون في الدخول شيئاً لم يقطع ولم يكن حرزاً في حقه وإن كان ثمة حافظ أو كان صاحب المنزل نائماً عليه، وما كان من هذه الأبنية يدخل بلا إذن متى شاء ولا يمنع فهذا والغناء في البرية واحد يصير محرزاً بحفاظ وذلك كالساجد والطرق كذا في الإيضاح، إن شق الحمل فسرقة منه أو أدخل يده في صندوق فآخذ المال قطع كذا في التبيين، ولو سرق الإبل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لا لأن هذا مال ظاهر غير محرز وكذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فآخرج ما فيها إن كان صاحبها هناك قطع وإلا فلا فإن كانت الجوالق موضوعة على الأرض فسرقة الجوالق مع المتاع إن كان صاحبها هناك بحيث يكون حافظاً له قطع سواء كان نائماً أو يقظان كذا في السراج الوهاج، إذا سرق من القطار بغيراً لا يقطع ويستوي أن يكون معه سائق أو قائد يسوقه أو يقوده أو لم يكن فلم يجعل القطار محرزاً بالسائق والقائد وإن كانا حافظين له لأن للمال إما يصير محرزاً بالحفاظ إذا كان قصده الحفظ وأما إذا كان قصده شيئاً آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع القطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة، ولو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج وقدمه حمل أو لم يحمل فلا قطع عليه ولو رمى إلى صاحب له خارج الحرز فآخذ المرمي إليه فلا قطع على واحد منهما ولو ناول صاحبه من وراء الجدار ولم يخرج هو به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا قطع على واحد منهما، قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يقطع الداخل ولا يقطع الخارج إذا كان الخارج لم يدخل يده إلى الحرز ولو كان الخارج أدخل يده في الحرز فآخذها من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أقطعهما كذا في فتاوى الكرخي، ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج وأخذ لم يذكره محمد رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يقطع ولو كان في الدار نهر جار فرمى المتاع في النهر ثم خرج وأخذ إن خرج بقوة الماء لا يقطع وإن خرج بتحريكه الماء قطع ذكره الإمام الترمذاني، ولكن ذكر في المبسوط في إخراج الماء بقوة جريه الأصح أنه يلزمه القطع كذا في النهاية، وإن ألقاه في الطريق ثم خرج فآخذ فهذا على وجهين، إن رمى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فآخذ قطع وإن رمى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وإن خرج وأخذ إذا حمّله على حمار وساقه فآخذه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج، من سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا إذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغني أهل البيوت عن الانتفاع بصحن الدار وإن كانت كبيرة وفيها مقاصير أي حجر ومنازل وفي كل مقصورة سكان ويستغني أهل المنازل عن الانتفاع بصحن الدار وإما



ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة شيئاً يقطع كذا في الكافي، ولو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً ثم جاء في ليلة أخرى ودخل وأخذ شيئاً إن كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يسده أو كان النقب ظاهراً براه الطارقون وبقي كذلك فلا قطع عليه إلا قطع كذا في السراج الوهاج، سارق دخل مع حمار منزلاً فجمع الثياب وحملها ثم خرج من المنزل وذهب إلى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء إلى منزله لم يقطع، وكذا لو علق على طائر شيئاً وترك في المنزل فطار إلى منزله بعد ذلك فأخذ منه كذا في الفتاوى السراجية، ولو سرق مالاً من حرز فدخل آخر الحرز وحمل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو أخرج نصاباً من حرز دفعته فصاداً إن تدخل بينهما اطلاع المالك فأصلح النقب أو أغلق الباب فالإخراج الثاني سرقة أخرى ولا يجب القطع إذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وإن لم يتدخل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج، ولو سرق من السطح ما يساوي نصاباً يقطع، رجل نقب حائطاً بغير إذن المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئاً اختار أنه لا يضمن الناقب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة، ولو سرق ثوباً بسط في السكة لا يقطع وكذا لو سرق ثوباً بسط على خص إلى السكة وإن بسط على الحائط إلى الدار أو على الخص إلى السطح قطع كذا في الظهيرية، وإن نقب البيت وأدخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومن أصحابنا من قال في هذه المسألة هذا محمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما إذا كان صغيراً لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده فيه وأخذ المال قطع إجماعاً وإن أدخل يده في صندوق الصيرفي أو في كم غيره فأخذ المال قطع كذا في السراج الوهاج، جماعة نزلوا خاناً أو بيتاً فسرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه أو هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية، وإذا طر صرة خارجة من الكم وأخذ الدراهم لم يقطع وإن أدخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الأول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي، في المنتقى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفشاش: وهو الذي يهيء لغلق البيت ما يفتح به إذا فش نهاراً وليس في البيت ولا في الدار أحد وأخذ المتاع لا يقطع وإن كان فيها أحد من أهلها فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك إذا فش باباً في السوق لم يقطع والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر إليها فيأخذ منها وصاحبه لا يعلم، في الخاوي إذا كان باب الدار مردوداً غير مغلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل نهاراً وسرق لا يقطع، ولو دخل ليلاً من باب الدار وكان الباب مفتوحاً مردوداً بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة ومعه سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم به أو لا قطع ولو دخل اللص دار إنسان ما بين العشاء والعتمة والعتمة والناس يذهبون ويجيئون فهو بمنزلة النهار وإذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللص لا يعلم أن فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كان إنساناً ليلاً حتى سرق متاعه قطع ولو كابر نهاراً فنقب بيته سرا وأخذ متاعه مغالبة لا يقطع والقياس أن لا يقطع في الفصلين لكننا استحسنا في الفصل الأول وقتلنا: بوجوب القطع كذا في المحيط، ولو أخرج شاة من

الحرز فتبعها أخرى ولم تكن الأولى نصاباً فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج، وإذا سرق شاة أو بقرة أو قرصاً من المرعى لا يقطع هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل قال شيخ الإسلام: إلا أن يكون عليها راع يحفظها وفي البقالي أنه لا قطع في المواشي في المرعى وإن كان معها الراعي لأن الراعي ينصب لأجل الرعي لا لأجل الحفظ فلا تصير محرزة بالراعي فإن كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى، وإن كانت الغنم تأوي إلى بيت بالليل قد بني لها عليه باب مغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع، وفي البقالي وقيل: لا يعتبر الغلق إذا كان الباب مردوداً إلا أن يكون منفرداً في الصحراء كذا في الذخيرة، يأوي بالليل إلى حائط قد بني لها عليه باب وهناك من يحفظها وكسر الباب ليلاً وسرق بقرة فقادها أو ساقها أو ركبتها حتى أخرجها قطع، اتخذ حظيرة من حجر أو شوك وجمع فيها الأغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد رحمه الله تعالى: إذا جمع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة وعليها حافظ أو ليس عليها حافظ بعد أن جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الحاوي، وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه إذا جمعها في مكان أعد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ أو لم يكن كذا في المحيط، وهو الصحيح هكذا في الذخيرة، من سرق من أبويه وإن عليا أو ولده وإن سفل أو ذي رحم محرم منه كالأخ والأخت والعم والخال والعمة والخاله لا يقطع ولو سرق من بيت ذي الرحم المحرم متاع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذي الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير، ولو سرق من أمه أو أخته رضاعاً يقطع كذا في الكافي، وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك إذا سرق أحد الزوجين من حرز خاص للآخر لا يسكنان فيه كذا في غاية البيان، ولو سرقت المرأة من زوجها أو سرق هو منها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحد منهما لو سرق من امرأته المبتوتة أو المختلعة إن كانت في العدة لم يقطع سواء كان طليقة أو طلفتين أو ثلاثاً وكذا إذا سرقت هي من بيت زوجها وهي في العدة فلا قطع عليها كذا في السراج الوهاج، ولو أباها بعد السرقة وانقضت عدتها ثم رفع الأمر إلى القاضي لا يقطع كذا في التبيين، إذا سرق من أجنبية أو سرقت من أجنبي ثم تزوجها قبل المرافعة إلى الإمام ثم ترفع الأمر إلى الإمام وأقر السارق فالقاضي لا يقطع كذا في الذخيرة، وإن تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج، إذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقبييل أمها أو ابنتها قطع كذا في المحيط، ولو سرق من بيت الأصهار أو الاختان لم يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقطع والخلاف فيما إذا كان البيت للختن أما إذا كان للبت فلا يقطع اتفاقاً وكذا في مسألة الصهر إذا كان البيت للزوجة لا يقطع إجماعاً كذا في الجوهرة النيرة، الختن زوج كل ذي رحم محرم منه كزوج البنت والأخت وكل ذي محرم من الختن، والصهر من حرم عليه بالمصاهر كام المرأة وابنتها وكامرة الأب وكل ذي رحم محرم من أولادها كذا في المحيط، ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو ذوي رحم محرم منه أو من امرأة مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالسرقة منه فعبيده بمنزلته كذا في محيط السرخسي، ولا فرق بين أن يكون العبد مديراً أو مكاتباً أو ماذوناً أو أم ولد سرقت من

مولاهما كذا في السراج الوهاج، وكذلك المولى إذا سرق من مال مكاتبه أو عبده الماذون ويقطع بالسرقة من العبد لأنه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي، ولا قطع على الضيف إذا سرق ممن أضافه كذا في الهداية، ولا قطع على خادم القوم إذا سرق متاعه ولا على أجير سرق من موضع اذن له في دخوله وإذا آجر داره من رجل فسرق المؤجر من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكل واحد منهما في منزل على حدة قطع السارق منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا سرق المؤجر من المستأجر فلا قطع وإن سرق المستأجر من المؤجر قطع بالإجماع إذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج.

**الفصل الثالث في كهفية القطع وإثباته:** تقطع يمين السارق من الزند وتحسم وثمان الزيت وكلفة الحسم على السارق عندنا كذا في البحر الرائق، فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى وإن سرق ثالثاً لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب هذا استحسان ويعزر أيضاً ذكره المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الهداية، وللإمام أن يقتله سياسة لسعيه في الأرض بالفساد كذا في السراجية، وإن كان السارق أشبل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا إذا كانت رجله اليمنى شلاء وكذلك إن كانت إبهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الأصبعان منها سوى الإبهام وإن كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شلاء قطع كذا في الهداية، ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين، وإذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم: تقطعان جميعاً وقال بعضهم: إن تميزت الأصلية وأمكن الاقتصاد على قطعها لم تقطع الزائدة وإن لم يمكن قطعاً جميعاً وهذا هو المختار فإن كان يبطش بإحدهما قطعت الباطشة كذا في الجوهرة النيرة، وإن كانت رجله اليمين مقطوعة الأصابع فإن كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وإن كان لا يستطيع أن يمشي عليها لم تقطع كذا في المبسوط، ومن وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه فإن كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والأرض في الخطأ وتقطع رجله اليسرى في السرقة وإن كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذا الجواب إلا أنه لا تقطع رجله اليسرى وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطعه عن السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي، وإن لم تقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا تقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلاً يؤدي إلى تفويت جنس منفعة البطش ولو لم تقطع يده اليسرى ولكن قطعت رجله اليمنى سقط عنه القطع بسبب السرقة فإن لم تقطع رجله اليمنى ولكن قطعت رجله اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط، إذا قال الحاكم للجلاد أقطع يمين هذا السارق في سرقة سرقها فقطع يساره عمداً فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يؤدب كذا في فتح القدير، والخلاف فيما إذا قطع يساره عمداً ولو قطعه خطأ لا يضمن إجماعاً سواء أخطأ في الاجتهاد بأن اجتهد وقال: اليد مطلق في النص فقطع اليسرى أو في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف، ولو قال له: أقطع يد هذا فقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو أن السارق أخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وإن كان عالماً بأنها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير، ولو قطع غير الجلاد يساره لا

يضمن أيضاً هو الصحيح هكذا في الهداية، وإن حكم عليه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير إذن الإمام فلا شيء عليه نكح الإمام يؤدبه على ذلك كذا في المبسوط، وإن قطع الجلاد رجله اليمنى ضمن الجلاد ديتها وضمن السارق السرقة وإن قطع رجله اليسرى ضمن الجلاد ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وإن قطع يديه جميعاً صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط، ولو قطع يديه ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت يمين السارق معدومة قطعت رجله اليسرى كذا في العتبية، وإذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انفلت أو لم يكن حكم عليه حتى انفلت فأخذ بعد زمان لم يقطع وإن اتبعه الشرط فأخذه من ساعته قطعت يده كذا في المبسوط، ولو سرق من رجلين لم يقطع بخيبة أحدهما كذا في العتبية، رجل سرق من جوزجانيات فرفع إلى قاضي بلخ فله أن يقطعه فإن غلب رجل على جوزجانيات من أهل البلخ من غير تقليد من جهة وإلى خراسان لم يكن لقاضي بلخ أن يقيم وهو نظير ما لو سرق في خوارزم فرفع إلى قاضي بخارى كذا في المحيط، وإذا ثبتت السرقة في البرد الشديد والحر الشديد الذي يتخوف عليه الموت إن قطع حبس حتى ينكشف الحر والبرد وإذا كان لا يتخوف عليه الموت إن قطع لم يؤخر وإن حبس إلى فتور الحر والبرد فمات في السجن فضمن الممسروق دين في تركته كذا في المبسوط، ولا يقطع السارق إلا أن يحضر الممسروق منه فيطالب بالسرقة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أقطعه والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد الفقهاء، ولا فرق بين الشهادة والإقرار عندنا وكذا إن غاب عند القطع عندنا كذا في الهداية، وللمستودع والغاصب وصاحب الربا والمستعير والمستاجر والمضارب والمستبضع والقباض على سوم اشترى والمرتهن وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي أن يقطعوا انسراق منهم ويقطع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء إلا أن الراهن إنما يقطع بخصومته حال قيام الرهن بعد قضاء الدين كذا في الكافي، إن قطع سارق بسرقة فسرقته منه لم يكن له ولا لرب السرقة أن يقطع السارق الثاني وللأول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية، ولو سرق الثاني قبل أن يقطع الأول أو بعدما درى الخد بشبهة يقطع بخصومة الأول كذا في الهداية، في نوادر هشام قال سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم إن رجلاً آخر له على هذا الممسروق منه ألف درهم غصب الألف الممسروق من السارق قال: أدرك القطع عن السارق الأول كذا في المحيط، من سرق سرقة وردها على المالك قبل الارتفاع إلى الحاكم لم يقطع فإن ردها بعد سماع البينة والقضاء يقطع وقبل القضاء يقطع استحساناً ولو رده على ولده أو ذي رحمه إن لم يكن في عيائ الممسروق منه يقطع وإن كان في عياله لا يقطع وكذا لو رد على امراته أو عبده أو أجيده مشاهرة أو مسانحة ولو دفع إلى والده أو جدّه أو والدته أو جدته وليسوا في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عياله هؤلاء يقطع ولو دفع إلى مكاتبه لا يقطع لأن عبده ولو سرق من مكاتب ورده إلى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال ورد إلى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي، إذا قضى على رجل بالقطع في سرقة فوهبها له المالك وسلمها إليه أو باعها منه لا يقطع كذا في فتح القدير، ولو غصبه منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العتبية، ويعتبر أن تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وكذلك يوم القطع ولو كانت

قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانتقص بعد ذلك إن كانت نقصان القيمة لنقصان العين يقطع وإن كان نقصان القيمة لنقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط، إذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم إن كان ماذوناً فإنه يصح إقراره وتقطع يده والمال يرد إلى المسروق منه إن كان قائماً وإن كان هالكاً لا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه كذا في السراج الوهاج، وإن كان محجوراً والمال قائم إن صدقه مولاه يقطع ويرد المال إلى المسروق منه وإن كذبه مولاه فقال: الدراهم مالي فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والرد إلى المسروق منه وإن كان المال هالكاً صح إقراره بالخد في قول أصحابنا جميعاً ولا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه وهذا إذا كان العبد كبيراً وقت الإقرار أما إذا كان صغيراً فلا قطع عليه أصلاً لكنه إذا كان ماذوناً يرد المال إلى المسروق منه إن كان قائماً وإن كان هالكاً يضمن وإن كان محجوراً فإن صدقه المولى يرد المال إلى المسروق منه إن كان قائماً أما إذا كان هالكاً فلا ضمان عليه لا في الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان، ولو أقر العبد بسرقة ما دون عشرة لم يقطع ثم ينظر إن كان ماذوناً صح إقراره ويرد المال إلى المسروق منه وإن كان هالكاً يضمن صغيراً كان أو كبيراً وإن كان محجوراً إن صدقه مولاه فكذلك وإن كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق إن كان كبيراً وقت الإقرار وإن كان صغيراً لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج، إذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبها لبقائها على ملكه كذا في الهداية، وإن كانت هالكة لم يضمنها وكذا أيضاً إذا كانت مستهلكة في المشهور لأنه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج، وهذا إذا كان بعد القطع وإن كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده إن قال المالك: أنا أضمنه لا يقطع عندنا، وإن قال: أنا أختار القطع يقطع ولا ضمان عندنا هكذا في المحيط، ولو قطعت يمين السارق ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه إن يضمن المستهلك قيمته ولو أودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج، وإذا ملك السارق المسروق من رجل ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك وكان ذلك قبل القطع أو بعده فتملكه باطل ويرد المسروق على المسروق منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه إليه وإن كان هلك في يد المشتري أو في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كان المشتري أو الموهوب له استهلكه فللمالك أن يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط، ولو غصب إنسان من السارق فهلك في يد الغاصب بعد القطع فلا ضمان للسارق ولا ضمان للمالك أيضاً كذا في الإيضاح، قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق غير مرة فحد حداً واحداً فهو لذلك كله لأن الحدود الخالصة لله تعالى متى اجتمعت تداخلت إذا كان الجنس واحداً لأن المقصود من إقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف ما لو أقيم الحد مرة ثم سرق ثانياً لانا تيقنا أن الزجر لم يحصل بالأول واجتمعوا على أنه لو حضر أرباب السرقات وخاصوا واثبتوا عليه السرقات لا يضمن لهم شيئاً من السرقات إذا هلكت الأموال في يده أو استهلكها، وأما إذا حضر واحد منهم أو اثنان وخاصم والباقون غيب فقطع القاضي السارق بخصومة الذي حضر ثم حضر الباقيون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن لهم شيئاً إذا هلكت

الاموال عنده أو استهلكها، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يضمن قيمة سرقات الغائبين ولا يضمن لمن كان حاضراً وقت الخصومة قيمة سرقة إجماعاً فإن كانت السرقات قائمة ردها الإمام على أربابها والقطع لا يمنع رد السرقة كذا في المحيط؛ وإذا سرق النصب من واحد مراراً فحوصم في بعض النصب فقطع لا يضمن باقي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في غاية البيان، ولو أقر بالسرقة والمسروق منه غائب فاجتهد الحاكم وقطع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيئاً وإن حضر فصدقه كذا في المبسوط.

### الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة

إذا سرق ثوباً فشقه في الدار نصفين ثم أخرجته فإن كان لا يساوي عشرة دراهم بعد ما شقه لم يقطع بالاتفاق بخلاف ما لو شقه بعد الإخراج فانتقصت قيمته من النصاب بذلك وإذا شق في الخبز ثم أخرجته وهو يساوي عشرة فإن كان هذا التعيين يمكن نقصاناً يسيراً فعليه القطع بالاتفاق وأما إذا كان النقصان فاحشاً فإن اختار رب الثوب أخذ الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع وإن اختار أن يضمنه قيمة الثوب وسلم له الثوب فلا قطع عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يقطع في الوجهين جميعاً كذا في المبسوط، واختلفوا في الفرق بين الفاحش واليسير والصحيح أن الفاحش ما بقوت به بعض العين وبعض المنفعة، واليسير ما لا بقوت به شيء من المنفعة بل تعيب به فقط كذا في البحر الرائق، وإذا كان الشق إتلافاً فله تضمين جميع القيمة من غير خيار وعملك السارق الثوب ولا يقطع وحد الإتلاف أن ينقص أكثر من نصف القيمة كذا في التبيين، إن سرق شاة فذبحها ثم أخرجها لم يقطع ولو ساءت نصاباً بعد الذبح لكنه يضمن قيمتها للمسروق منه كذا في فتح القدير، وإن سرق ذهباً أو فضة يجب فيه القطع فصنعه دراهم أو دنانير قطع فيه ويرد الدراهم والدنانير إلى المسروق منه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: لا سبيل للمسروق منه عليها كذا في الهداية، وعلى هذا الخلاف إذا اتخذ حلياً أو آتية كذا في التبيين، ولو سرق حديداً أو نحاساً أو صفراً أو ما أشبه ذلك فجعله أواني إن كان بعد الصناعة يباع وزناً فعلى الاختلاف وإن كان يباع عدداً يكون للسارق بالإجماع ولو سرق ثوباً فقطعه وخاصة يكون له بعد القطع ولا ضمان بالإجماع كذا في الغياثية، ولكن لا يحل له أن ينتفع به بوجه ما ويضمن فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التمرناشي، إذا قطعت يد السارق وقد قطع الثوب فمحصاً ولم يخطئه برد على المسروق منه كذا في المبسوط، من سرق ثوباً فصبغه أحمر فقطعت يده لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، ولو صبغه بعد القطع برده كذا في البحر الرائق، وهكذا في الاختيار شرح المختار، وإن صبغه السارق أسود ثم قطع أو قطع ثم صبغه أسود يؤخذ منه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاول سواء كذا في فتح القدير، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع السارق وقد صبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو خاطه قصباً أفتى للسارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه ما زاد الصبغ فيه ويتصدق

بالفضل وكذلك بيع القميص وبأخذ منه قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك الحنطة بأخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط، فإن كان المسروق دراهم فسبكها أو صاغها قلباً كان للمسروق منه أن يأخذها فإن كانت السرقة صغراً فجعله قمقمه أو حديداً فجعله درعاً لم يأخذه وكذلك كل شيء من العروض وغيرها إذا كان قد غير عن حاله فإن كان التغيير بالنقصان فللمسروق منه أن يأخذه وإن كانت السرقة شاة فولدت أخذهما جميعاً للمسروق منه كذا في المبسوط، ولو سرق حنطة فطحنها تكون للسارق بعد القطع ولو سرق سويقاً قلته بسمن أو بعسل فهو مثل الاختلاف في الصيغ كذا في شرح الطحاوي، إذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص بدئ بالقصاص وضمن السرقة فإن قضى بالقصاص فعفا عنه صاحبه أو صاحبه قطعت يده في السرقة وإن لم يصالحه حتى مضى زمان وهما يتراضيان فيه على الصلح ثم صاحبه درأت المقطع في السرقة لتقدم العهد وإن كان القصاص في الرجل اليسرى بدئ بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم تقطع يده في السرقة وكذلك إن كان القصاص في شجة في رأسه كذا في المبسوط.

### الباب الرابع في قطاع الطريق

اعلم أن لقطاع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة شرائط:

إحداها: أن يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يمكن للمارة المقاومة معهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح أو بالعصا الكبير أو الحجر أو غيرها.

والثانية: أن يكون خارج الأمصار بعيداً عنها وفي البناييع لا يكون بين القرينين ولا بين المصرين ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها هكذا في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر ليلاً أجري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى.

والثالثة: أن يكون ذلك في دار الإسلام.

والرابعة: أن يوجد جميع ما شرط في السرقة الصغرى وبشروط أن يكون القطاع كلهم أجنب في حق أصحاب الأموال من أهل وجوب القطع.

والخامسة: أن يظفر بهم الإمام قبل التوبة ورد الأموال إلى أربابها كذا في التتارخانية، إذا خرج جماعة ممنعين أو واحد يقدر على الامتناع فقصدوا قطع الطريق فآخذوا قبل أن يأخذوا مالا وقتلوا نفساً حبسهم الإمام حتى يتوبوا بعد ما يعزرون وإن أخذوا مالا معصوماً بأن يكون مال مسلم أو ذمي والمأخوذ إذا قسم على جماعتهم أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعداً أو ما يبلغ قيمته ذلك قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فإن قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم حداً حتى لو عفا الأولياء عنهم لم يلتفت إلى عفوهم وإن قتلوا وأخذوا المال إن شاء الإمام قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وإن شاء قتلهم من غير قطع وإن شاء صلبهم وإذا أراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصلب حياً ويجمع بطنه برمح ليموت، وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصلب حياً بل يقتل ثم

يصلب والاول اصبح وبه قال الكرخي والصحيح انه يترك مصلوباً ثلاثة ايام ثم يخلى بينه وبين اهله لينزلوه ويدفنوه كذا في الكافي، وإذا قتل قاطع الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط، وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين، إن باشر القتل واحد منهم أجرى الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار، إن لم يقتل القاطع ولم يأخذ مالاً وقد جرح اقتصر منه مما فيه القصاص وأخذ الأرض مما فيه الأرض وذلك إلى الأولياء كذا في الهداية، وإن أخذوا المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويبطل حكم الجراحات سواء كان عمداً أو خطأ كذا في السراج الوهاج، وإن أخذ بعدما تاب وقد قتل عمداً فإن شاء الأولياء قتلوه وإن شاؤوا عفوا عنه ويجب الضمان إذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية، إن أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا أو جرحوا عمداً ولكن ما أخذوه من الاموال شيء تافه ولا يصيب كل واحد منهم نصاب فالأمر في القصاص بين النفس وغيرها إلى الأولياء إن شاؤوا استوفوا وإن شاؤوا عفوا كذا في النهاية، وإذا أخذ المال ولم يصنع شيئاً غيره فإن جاء ثانياً قبل أن يؤخذ فعليه أن يرده ما أخذ وضمائه إن هلك كذا في السراجية، وإذا قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في اهله زماناً لم يقم الإمام عليه الحد استحساناً كذا في المبسوط، وإن كان من القطاع صبي أو مجنون أو ذو رحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقي كذا في الكافي، وكذا إذا كان فيهم أخرس هكذا في المحيط، وإذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستأمنون أقيم عليهم الحد إلا أن يكون القتل وأخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فحينئذ لا يجب الحد كما لو لم يكن معهم غيرهم كذا في النهاية، وإذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد هكذا في الهداية، روى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال: إن كان فيهم ولّي القتل فاتبعهم فلهم أن يتبعوهم وما لا فلا، وإن أخذوا متاعاً لرجل فلهم أن يتبعوهم وإن لم يتبعهم صاحب المتاع وإن كان المتاع مستهكاً ليس لهم أن يتبعوهم لانه صار ديناً عليهم كذا في المحيط، فإن كان فيهم عبد فالحكم فيه كالحكم في الرجال الأحرار والمرأة كذلك في ظاهر الرواية هكذا في المبسوط، ولو اشترك النساء والرجال في قطع الطريق لا قطع عليهم في ظاهر الرواية كذا في خزنة المفتين، ولو كان منهم امرأة فقتلت وأخذت المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار، عشر نسوة قطعن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية، ثبت قطع الطريق بالإقرار مرة واحدة ويقبل رجوع القاطع كما في السرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال إن كان أقرب به وبالبينة بشهادة اثنين على معاينة القطع والإقرار فلو شهد أحدهما بالمعاينة والآخر على إقرارهم به لا تقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على أبي الشاهد، وإن علا وابنه وإن سفل ولو قالوا: قطعوا علينا وعلى أصحابنا وأخذوا مالنا لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف أو لا يعرف لا يقبم الحد عليهم إلا بحضور من الخصم ولو قصموا في دار الحرب على تجار مستأمنين أو في دار الإسلام في موضع غلب عليه أهل البغي ثم أتى بهم إلى الإمام لا يمضي عليهم الحد ولو رفعوا إلى قاض يرى تضمينهم المال فضمنهم وسلمهم إلى أولياء القود فصالحوهم على الديات ثم رفعوا بعد زمان إلى قاض آخر لم يقم عليهم الحد وإذا قضى القاضي



عليهم بالقتل وحبسهم لذلك فذهب أجنبي فقتلهم لا شيء عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير، وإذا قتل رجل في حبس الإمام قبل أن يثبت عليه شيء ثم قامت البينة بما صنع فعلى قاتله القود إلا أن يكون القتال هو ولي المقتول الذي قتل هذا في قطع الطريق فحينئذ لا يلزمه شيء كذا في المبسوط، لو أن لصوصاً أخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم إن كان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا إذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدرّون على رد المتاع عليهم وإن كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدرّون على الرد عليهم لا يجوز لهم أن يقاتلهم ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه لا شيء عليهم لأنهم قتلوه لأجل مالهم فإن فرّ منهم إلى موضع لو تركوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لأنهم قتلوه لأجل مالهم ولو فرّ رجل من القطاع فلاحقوه وقد ألقى نفسه إلى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لأن قتلهم إياه لأجل الخوف على الأموال ويجوز للرجل أن يقاتل دون ماله وإن لم يبلغ نصاباً ويقتل من يقاتله عليه كذا في فتح القدير، من خنق رجلاً حتى قتلته فالدية على عاقلته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في الكافي.

## كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب

### الباب الأول في تفسيره شرعاً وشرطه وحكمه

أما تفسيره: فالجهاد هو الدعاء إلى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتمرد عن القبول إما بالنفس أو بالمال.

وأما شرط إباحته: فشيئان أحدهما: امتناع العدو عن قبول ما دعي إليه من الدين الحق وعدم الأمان والعهد بيننا وبينهم، والثاني: أن يرجو الشوكة والقوة لأهل الإسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقد في اجتهاده ورأيه وإن كان لا يرجو القوة والشوكة للمسلمين في القتال فإنه لا يحل له القتال لما فيه من إلقاء نفسه في التهلكة.

وأما حكمه: فسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا ونيل المثوبة والسعادة في الآخرة كما في العبادات كذا في محيط السرخسي، قال بعضهم: الجهاد قبل النفيّر تطوع وبعد النفيّر يصير فرض عين وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا: الجهاد فرض على كل حال غير أنه قبل النفيّر فرض كفاية وبعد النفيّر فرض عين وهو الصحيح، ومعنى النفيّر أن يخبر أهل مدينة أن العدو قد جاء يريد أنفسكم وذرائعكم وأموالكم فإذا أخبروا على هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلدة أن يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة من أن لا يخرجوا ثم بعد مجيء النفيّر العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الإسلام شرقاً وغرباً فرض عين وإن بلغهم النفيّر وإنما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقدرّون على الجهاد وأما على من وراءهم ممن يبعد من العدو فإنه يفترض فرض كفاية لا فرض عين حتى يسعهم تركه فإذا احتيج إليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة من العدو أو تكاسلوا ولم يجاهدوا فإنه يفترض على من يليهم فرض عين ثم وثم إلى أن يفرض على جميع أهل الأرض شرقاً وغرباً على هذا الترتيب، ثم يستوي أن يكون المستنقِر عدلاً أو فاسقاً يقبل خبره في ذلك وكذا منادي السلطان يقبل خبره عدلاً كان أو فاسقاً قال أبو الحسن الكرخي في مختصره: ولا ينبغي أن يخلّى ثغر من ثغور المسلمين ممن يقاوم العدو في قتالهم وإن ضعف أهل ثغر من الثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين أن ينفروا إليهم الأقرب فالأقرب وأن يمدوهم بالكراع والسلاح ليكون الجهاد أبداً قائماً كذا في المحيط، قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب أو لم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وإن لم يبدو لنا كذا في فتح القدير، ويجب على كل رجل عاقل صحيح حر قادر هكذا في الاختيار شرح المختار، ولا يجب على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا أعمى ولا مقعد ولا أقطع كذا في الهداية، وإذا أراد الرجل أن يخرج للجهاد وله أب أو أم فلا ينبغي له أن يخرج إلا بإذنه إلا من النفيّر العام وإن كان له أبوان وإذن له أحدهما في الخروج ولم يأذن له الآخر فليس له أن يخرج لحق الآخر فإذا كره الوالدان أو أحدهما الخروج لا يباح له الخروج سواء كان يخاف عليهما الضيعة بأن كانا معسرين وكانت نفقتهما عليه أو لا يخاف عليهما الضيعة وهذا الذي

ذكرنا إذا كان أبواه مسلمين فإذا كان أبواه كافرين أو أحدهما وكرها خروجه إلى الجهاد أو كره الكافر فعله أن يتحرى في ذلك فإن وقع تحرره على أنهما إنما كرها خروجه عما يلحقهما من التفجيع والمشفة لأجل ما يخافان عليه من القتل لا يخرج وإن وقع تحرره على أنهما كرها خروجه كراهة أن يقاتل مع أهل ملته وأهل دينه فله أن يخرج من غير رضاهما إلا أن يخاف الضيعة عليهما فحينئذ لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما إذا تحرى ولم يقع تحرره على شيء بل شك في ذلك ولم يترجح أحد الطرفين على الآخر قالوا: وينبغي أن لا يخرج وإن كرها خروجه لكراهة قتاله مع أهل دينه ولأجل الخوف والمشفة عليه أيضاً لا يخرج ولو كان له أبوان فأذا له في الخروج وله جدان أو جدتان فكرها خروجه فليخرج ولا يلتفت إلى كراهة الجد والجددة وإن كان له أبوان ميتين وله أبو الأب وأم الأم لا يخرج إلا بإذنهما وإن كان له أبو الأب وأبو الأم وأم الأم فالإذن إلى أبي الأب وأم الأم هذا إذا أراد الخروج للجهاد وإن أراد الخروج للتجارة إلى أرض العدو بأمان فكرها خروجه فإن كان أميراً لا يخاف عليه منه وكانوا قوماً يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بأن يعصيهما وإن كان يخرج في تجار أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين فكرها ذلك أبواه أو أحدهما فإن كان ذلك العسكر عظيماً لا يخاف عليهم من العدو بأكثر الرأي فلا بأس بأن يخرج وإن كان يخاف على أهل العسكر من العدو بغالب الرأي لا يخرج وكذلك إن كانت سرية أو جريدة خيل لا يخرج إلا بإذنهما لأن الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالدين والأجداد والجدات، وأما من سواهم من ذوي الرحم المحرم كبناته وبنيه وإخوته وعماته وأخواله وخالاته وكل ذي رحم محرم منهم إذا كرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فإن كان يخاف عليهم الضيعة بأن كانت نفقتهم عليه بأن لم يكن لهم مال وكانوا صغاراً أو صغاراً أو كن كباثراً إلا أنه لا أزواج لهن أو كانوا كباراً زمنى لا حرفة لهم فإنه لا يخرج بغير إذنهم وإن كان لا يخاف عليهم الضيعة بأن لم تكن نفقتهم عليه بأن كان لهم مال أو لم يكن لهم مال إلا أنهم كبار أصحاء أو كباثراً إلا أن لهن أزواجاً كان له أن يخرج بغير إذنهم، وأما امرأته فإن كان يخاف عليها الضيعة فإنه لا يخرج إلا بإذنها وإن كان لا يخاف عليها الضيعة يخرج من غير إذنها وإن كان يشق عليها ذلك كذا في الذخيرة، المرأة إذا منعت ابنها من الجهاد فإن كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق ويتضرر بالإطلاق كان لها أن تمنعه من الجهاد ولا إثم عليها كذا في فتاوى قاضيه خان، قال محمد رحمه الله تعالى: لا يعجبنا أن تقاتل النساء المسلمات مع الرجال إلا أن يضطر المسلمون إلى ذلك فإن اضطر المسلمون إلى ذلك بأن جاء التغير وكان في خروجهن حاجة وضرورة فلا بأس بخروجهن للقتال ولهن أن يخرجن في هذه الحالة من غير إذن آبائهن وأزواجهن رئيس لهم ممنعهن عن الخروج وباتمنون بالمتنع عن الخروج وكذا إذا لم يضطر المسلمون إلى خروجهن ولكن أمكنهن القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب لمداواة الجرحى وسقي الماء والطبخ والخبز لأجل الغزاة وأما العجائز اللاتي دخلن في السن فلا بأس أن يخرجن في الصوائف<sup>(١)</sup> ونحوها من

(١) قوله في الصوائف: أي معهم وسواهم بذلك لأنهم يخرجون زمن الصيف للأمن من البرد والثلج كما أفاده في القاموس اهـ

الجنود العظام وينداوين المرضى والجرحى ويسقين الماء ويخبرون ويضبخن ولكن لا يقاتلن والجواب في الصبي المراهق الذي لم يبلغ إذا أطاق القتال كأجواب في البالغ قبل مجيء النفي لا يخرج بغير إذنهما ولا يائس الأب بإذنه وإن كان يعلم أنه ربما يقتل في ذلك كالبالغ كذا في المحيط، وإذا أراد المديون أن يغزو وصاحب الدين غائب فإن كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بأن يغزو ويوصي إلى رجل ليقضي دينه من تركته إن حدث به حدث وإن لم يكن عنده وفاء بالدين فالأولى أن يقيم فيتمحل بقضاء دينه فإن غزا مع ذلك بغير إذن رب الدين فذلك مكروه فإن أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يبرأ من المال فالمستحب أيضاً له أن يتمحل بقضاء الدين وإن غزا به في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلاً وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل أن يحل الأجل كذا في الذخيرة، وإن كان أحال غريمه على رجل آخر فإن كان للمحلى على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بأن يغزو، وإن لم يكن للمحلى على المحتال عليه مثل ذلك فالمستحب أن لا يخرج فإن أذن له في الخروج المحتال عليه ولم يأن له المحتال فلا بأس بأن يخرج وإن كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رجل المال بغير أمره على أن أبرأ غريمه المديون فلا بأس بأن يغزو، ولا يستأمر واحداً منهما ولو كان كفل عنه بالدين كفيل بأمره وليس يشترط براءته فليس له أن يخرج حتى يستأمر الأصل والكفيل وإن كانت الكفالة بغير أمره فعليه أن يستأمر الطالب وليس له أن يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس إن كان كفل بنفسه بأمره فليس ينبغي له أن يغزو إلا بأمر الكفيل وإن كفل بغير أمره فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر الكفيل وإن كان المديون مفلساً وهو لا يقدر أن يتمحل لدينه إلا بالخروج في التجارة مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر صاحبه فإن قال: أخرج للقتال لعل أصيب ما أقضي به ديني من النقل أو السهام لم يعجبني أن يخرج إلا بإذن صاحب الدين وهذا كله إذا لم يكن النفي عاماً أما إذا كان النفي عاماً فلا بأس للمديون بأن يخرج سواء كان عنده وفاء أو لم يكن أذن له صاحب الدين في ذلك أو منعه عنه فإذا انتهى إلى الموضع الذي استقر إليه المسلمون فإن كان أمراً يخاف على المسلمين من فليقاتل وإن كان أمراً لا يخاف على المسلمين منه فلا ينبغي له أن يقاتل إلا بإذن غريمه كذا في المحيط، عالم ليس في البلدة أحد أقره منه ليس له أن يغزو لما يدخل عليهم من الضياعة كذا في السراجية، وإن كان عند الرجل ودائع أربابها غيب فإن أوصى إلى رجل أن يدفع الدوائع إلى أربابها كان له أن يخرج إلى الجهاد كذا في فتاوى قاضيه خان، ولا ينبغي للعبد أن يخرج بغير إذن مولاه ما لم يكن النفي عاماً كذا في محيط السرخسي، إذا وقع النفي من قبل أهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج للغزو إذا ملك الزاد والراحلة ولا يجوز التخلف إلا بعذر بين كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا دخل المشركون أرض المسلمين فأخذوا الأموال وسبوا الذراري والنساء فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم أن يتبعوهم حتى يستنقذوا ذلك من أيديهم ما داموا في دار الإسلام وإذا دخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء والذراري ما لم يبلغوا بذلك حصونهم وحرزهم ولو كان المأخوذ هو المال وسعهم أن لا يتبعوهم بعد ما دخلوا دار الحرب وإذا بلغوا حرزهم وما منهم من دار الحرب فاتاهم المسلمون ليقاتلوهم لذلك فذلك فضل أخذوا به وإن

تركوا ولم يتبعوهم رجوت ان يكونوا في سعة من ذلك وذراي اهل الذمة واموالهم في ذلك بمنزلة ذراي المسلمين واموالهم، ثم إنما يفترض على كل من قدر من المسلمين اتباعهم إذا طمعوا إدراكهم قبل ان يبلغوا حصونهم وامانهم واما إذا كان اكبر رايهم أنهم لا يدركونهم كانوا في سعة من أن يقوموا فلا يتبعونهم كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: تكره الجعائل ما دام للمسلمين قوة فإذا لم تكن فلا بأس بأن يقوي بعضهم بعضاً فإذا وقعت الحاجة إلى تجهيز الجيش فإن كان للمسلمين قوة القتال بأن كان في بيت المال مال فلا ينبغي للإمام أن يحكم على أرباب الاموال فيأخذ شيئاً من مالهم من غير طيب أنفسهم فاما إذا أراد أرباب الاموال إعطاء الجعل بطيب أنفسهم فذلك لا يكون مكروهاً بل يكون حسناً مرغوباً فيه سواء كان في بيت المال مال أم لم يكن وإن لم تكن لهم قوة القتال بأن لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بأن يحكم الإمام على أرباب الاموال بقدر ما يقوي به الذين يخرجون للجهاد ثم من كان قادراً على الجهاد بنفسه وماله فعليه أن يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج بنفسه وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه بماله فيصير احدهما مجاهداً بنفسه والآخر بماله، ومن قدر على الخروج بنفسه إلا أنه لا مال له فإن كان في بيت المال مال فالإمام يعطي كفايته من بيت المال فإذا أعطاه الإمام قدر كفايته لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جعلاً وإن لم يكن في بيت المال مال أو كان إلا أنه لا يعطيه الإمام فله أن يأخذ الجعل من غيره هكذا في الذخيرة، وإذا دفع الرجل إلى غيره جعلاً للغزو عنه فإن قال له صاحب الجعل حين دفع الجعل إليه اغز بهذا المال عني فلا يكون له أن يصرفه في غير الغزو حتى لا يقضي به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله، وإن قال له حين دفع إليه هذا لك اغز به كان للمدفع إليه أن يصرفه إلى غير الغزو كما كان له أن يصرفه إلى الغزو، ذكر هذا شيخ الإسلام في شرح السير الكبير وشمس الأئمة السرخسي في شرح السير الصغير، وذكر شيخ الإسلام في شرح السير الصغير أن للمدفع إليه أن يترك بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال لانه لا يتهيأ له الخروج للجهاد إلا بهذا فكان من أعمال الجهاد معنى وإذا دفع الرجل إلى غيره جعلاً للغزو عنه ثم عرض للمدفع إليه عرض من مرض أو غيره ولم يخرج بنفسه فأراد أن يدفع إلى غيره أقل مما أخذ ليغزو به فإن كان مراده أن لا يحسك الفضل لنفسه بل يردده على بيت المال فلا بأس به وإن كان مراده أن يحسك الفضل لنفسه فإن كان صاحب الجعل قال للمدفع إليه: اغز بهذا المال عني فليس له أن يحسك الفضل لنفسه وإن كان قال له: هذا المال لك اغز به كان له أن يحسك الفضل، إلا يرى أن له أن يحسك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغزو به، وإذا شرط مسلم لمسلم جعلاً ليقتل كافراً حربياً فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رحمه الله تعالى: واجب للشارط أن يفي بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال: ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال: هذا يجوز بالإجماع كذا في المحيط، ولو استأجر أمير العسكر اجيراً بأكثر من اجر المثل بما لا يتفاهن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدّة فالزيادة باطله ولو قال أمير العسكر أو القاضي: إني استأجرتك وأنا اعلم أنه لا ينبغي فالاجر كله في ماله

ولو قال أمير العسكر لمسلم أو ذمي: إن قتلت ذلك الفارس فلك مائة درهم فقتله لا شيء له ولو كانوا قتلى فقال الأمير: من قطع رؤوسهم فله أجر عشرة دراهم جاز وحمل رؤوس الكفار إلى دار الإسلام مكروه كذا في المضمرات، على الإمام أن يحصن ثغور المسلمين ويعين جيوشاً على باب الثغور ليمنعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويفهروهم كذا في خزائن المفتين، وإذا بعث جيشاً ينبغي أن يؤمر عليهم أميراً وإنما يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك بأن يكون حسن التدبير في أمر الحرب ورعاً مشفقاً عليهم سخياً شجاعاً وإذا أمر عليهم بهذه الصفة فينبغي أن يوصيه بهم كذا في المبسوط، وبعد ما اجتمع شرائط الإمارة في إنسان قلنا الإمام أن يؤمره قرشياً كان أو عربياً أو نبطياً من الموالي كذا في المحيط، ويجوز أن يولي الإمام الفاسق إذا كان له تدبير في أمر الحرب كذا في العتبية، قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا أمر الأمير العسكر بشيء كان على العسكر أن يطيعوه في ذلك إلا أن يكون المأمور به معصية ييقن.

ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه: إن علم أهل العسكر أنهم ينتفعون بما أمرهم به ييقن بأن أمرهم أن لا يقاتلوا في الحال مثلاً وعلموا أنهم ينتفعون بترك القتال في الحال بأن علموا ييقن أنهم لا يطيقون أهل الحرب وعلموا أن لهم مدداً ينحققهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال في هذه الحالة منتفعاً به في حق أهل العسكر ييقن فيطيعونه فيه وإن علموا أنهم يتضررون بترك القتال في الحال ييقن بأن علموا أن أهل الحرب لا يعيقونهم في الحال وعسى أن يلحقهم مدد يتقوون به على قتال المسلمين لا يطيعونه فيه وإن شكوا في ذلك لا يعلمون أنهم ينتفون به أو يتضررون به واستوى الطرفان فعليهم أن يطيعوه وكذلك إذا أمرهم بالقتال مع العدو وإن علموا أنهم ينتفعون به ييقن أو شكوا فيه واستوى الطرفان أطاعوه في ذلك وإن علموا أنهم لا ينتفعون به ييقن بل يتضررون لا يطيعونه في ذلك وإن كان الناس مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يترجح أحد الطرفين على الآخر كان عليهم إطاعته وإذا أمر الأمير أهل العسكر بشيء فعصى في ذلك واحد من أهل العسكر فالأمير لا يؤدبه في أول التوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود إلى مثل ذلك إبلاء للعذر فإن عصاه بعد ذلك أدبه إلا أن يبين في ذلك عذراً فحينئذ يخلي سبيله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر لأنه يدعي ما يمنع وجوب التعزير عليه ولا يعرف ذلك إلا بقوله فلا يصدق إلا بيمين وإذا جعل الإمام الساقة على قوم معينين والمبينة كذلك والميسرة كذلك فشد العدو على الساقة فلا بأس لأهل المبينة والميسرة أن يعينوهم إذا خافوا عليهم وهذا إذا كان ذلك لا يخل بمراكزهم فاما إذا كان يخل ذلك بمراكزهم فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقة وإن أمرهم الأمير أن لا يبرحوا عن مراكزهم ونهى أن يعين بعضهم بعضاً فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقة وإن آمنوا من ناحيتهم وخافوا على أهل الساقة وإذا نهى الإمام أهل العسكر عن الخروج للعلاقة لا ينبغي لهم أن يخرجوا أهل المنعة وغيرهم في ذلك على السواء إلا أنه ينبغي للإمام إذا نهاهم عن الخروج أن يبعث قوماً من الجيش للعلاقة ويؤمر عليهم أميراً يحتلّقون لنجيش فلو أن الإمام لم يبعث أحداً وأصاب الجيش ضرورة من العلف وخافوا على أنفسهم أو على ظهورهم ولم يجدوا ما يشترون فلا بأس بأن يخرجوا وإن كان فيه عصيان الأمير وإذا قال الأمير: لا يخرجن

أحد إلى العلف إلا تحت لواء فلان فينبغي لهم أن يراعوا شرطه ولا يخرجون إلا تحت لوائه وكذلك لو قال الأمير: من أراد الخروج للعلف فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم أن يخرجوا إلا تحت لواء فلان كذا في المحيط، يجوز القتال في الأشهر الحرم والنهي عن القتال فيها منسوخ وإن كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا إذا كان معهم أسلحة وأما من لا سلاح له فلا بأس بأن يفر من معه السلاح وكذا لا بأس بأن يفر من يرمي إذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا بأس بأن يفر الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي، وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً أو أكثر لا يحل لهم الفرار إن كان عدد الكفار أضعاف عددهم وهذا إذا كانت كلمتهم واحدة فإذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثني وفي زماننا نعتبر الطاقة ومن فر من موضع يقصده أهل الحصن بالمتجنين وأشباهه ومن موضع يرمى بالسهم والحجارة فلا بأس به كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: ولا بأس للإمام أن يبعث الرجل الواحد أو الاثنى أو الثلاثة سرية إذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة، ومن توابع الجهاد الرهاط وهو الإقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه واختلف في محله فإنه لا يتحقق في كل مكان والمختار أن يكون في موضع لا يكون وراءه إسلام وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق.

### الباب الثاني في كيفية القتال

ينبغي للإمام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم فارسهم وراجلهم فيكتب أمامهم كذا في شرح الطحاوي، وإذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصناً دعوهم إلى الإسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم وإن امتنعوا دعوهم إلى أداء الجزية كذا في الهداية، فإن قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز، وهذا في حق من تقبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعوهم إلى أداء الجزية كذا في التبيين، الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا إعطاء الذمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فإذا ظهرنا عليهم لا نقبل من رجالهم إلا السيف أو الإسلام ونساؤهم وصبيانهم فيء، وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالإجماع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوس بالإجماع عربياً كان أو غير عربي وصنف اختلفوا في جواز أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط، ولا يجوز أن يقاتل من لا تبلغه الدعوة إلى الإسلام إلا أن يدعوهم كذا في الهداية، ولو قاتلوهم بخير دعوة كانوا آثمين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئاً مما أتلفوا من الدماء والأموال كما في النساء والولدان منهم كذا في المبسوط، ويستحب أن يدعو من بلغته الدعوة مبالغ في الإنذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية، وإنما تستحب الدعوة مرة أخرى للتأكيد بشرطين أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما إذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال أو يحتالون بحيلة أو يتحصنون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني أن يطمع فيهم ما

يدعون إليه أما إذا كان لا يطمع فيهم ما يدعون إليه فلا يشتغلون بالدعوة كذا في المحيط، ولا بأس أن يغيروا عليهم ليلاً أو نهاراً بغير دعوة وهذا في أرض بلغتهم الدعوة كذا في محيط السرخسي، فإن أبراً عن الإسلام والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم كذا في الاختبار شرح المختار، ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم وأفسدوا زرعهم كذا في الهداية، ولا بأس بأن يخربوا حصونهم ويغرقونها ويخربون البنيان، وكان الحسن ابن زياد يقول: هذا إذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما إذا لم يعلم ذلك فلا يحل التحريق والتفريق ولكننا نقول: لو منعناهم عن ذلك يتعذر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قلما تخلو عن أسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط، ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلم أسير أو تاجر وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار وما أصابوه منهم لا دية عليهم ولا كفارة، ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إذا كان العسكر عظيماً يؤمن عليهم ويكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دخل مسلم عليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المصحف إذا كانوا قوماً يوفون بالعهد كذا في الهداية، وإن كان العسكر عظيماً فلا بأس بإخراج العجائز للخدمة وأما الشواب فمنهن فقرارهن في البيت أسلم والأولى أن لا تخرج النساء أصلاً خوفاً من الفتن وإن لم يكن لهم بدٌ من الإخراج للمباضعة فالإماء دون الحرائر كذا في التبيين، قوم من الصلحاء يريدون الغزو معهم قوم من أهل الفساد يخرجون إلى الغزو معهم مزامير فإن أمكن للصلحاء الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وإن لم يمكن الخروج إلا معهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيه خان، وينبغي للمسلمين أن لا يغدروا ولا يغلوا ولا يمثلوا كذا في الهداية، ولا يقتلوا امرأة ولا صبياً ولا مجنوناً ولا شيخاً فانياً ولا أعمى ولا مقعداً إلا أن يكون أحد هؤلاء ممن له رأي في الحرب أو تكون المرأة ملكة وكذلك إذا كان ملكهم صبياً صغيراً وأحضره معهم الواقعة وكان في قتله تفريق جمعهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهرة النيرة، وإذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بمالها تقتل هكذا في المحيط، وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والمجنون يقتلان ما دام يقاتلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الأسر وإن كان يجن ويغيب فهو في حال إفاقته كالصحيح كذا في الهداية، ولا يقتل مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة إذا كانوا لا يقاتلون بمال ولا رأي هكذا في المحيط، ولا يقتل يابس الشق فإن قاتل لا بأس بقتله وكذا الأعمى والمقعّد والشيخ القاني إذا حضروا وحرضوا على القتال ومن قتل واحداً من هؤلاء فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضيه خان، أما أقطع اليد اليسرى أو أقطع إحدى الرجلين فهو ممن يقاتل فيقتل وكذا الأخرس والأصم هكذا في المحيط، وأما الصبي والمعتوه ما دام يحرضان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صارا في أيدي المسلمين لا ينبغي أن يقتلوهما وإن كانا قتلا غير واحد كذا في فتاوى قاضيه خان، لا بأس بأن يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين ابتدئ به إلا الوالد والوالدة والأجداد من قبل الرجال أو النساء والأجداد وهذا إذا لم يضطره الوالد إلى ذلك فاما إذا اضطره إلى ذلك فلا بأس بقتله إذا لم يمكنه الهرب منه، وإذا ظفر الأبن بأبيه في العصف لا ينبغي أن يقصده بالقتل ولا ينبغي أن يمكنه من



الرجوع حتى لا يعود حرباً على المسلمين ولكنه يلجئه إلى موضع ويستمسك به حتى يجيء غيره فيقتله كذا في الهبط، ولا يقتل الراهب في صومته إلا أن يخالف الناس كذا في فتاوى قاضيخان، فإن كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل وإخراجهم إلى دار الإسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب امرأة ولا صبياً ولا معتوماً ولا أعمى ولا مقعداً ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى لأنهم يولد لهم ففي تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الفاني الذي لا يلقح فإن شاء أخرجه وإن شاء تركه وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع إذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك المعجوز التي لا يرجى ولدها كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البدائع، قال القندوري في كتابه: الكفار على نوعين: منهم من يجحد الباري عز وجل ومنهم من يقر به إلا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الأوثان فمن أنكره إذا أقر به يحكم بإسلامه ومن أقر وجحد وحدانيته إذا أقر بوحدانيته بأن قال: لا إله إلا الله يحكم بإسلامه ومن أقر بوحدانية الله تعالى وجحد رسالة محمد ﷺ فإذا أقر برسالته ﷺ يحكم بإسلامه كذا في الهبط، الوثني أو الذي لا يقر بوحدانية الله تعالى لو قال: الله لا يصير مسلماً ولو قال: أنا مسلم يصير مسلماً فإن قال: أردت به أنني على الحق لم يكن مسلماً واليهودي أو النصراني إذا قال: لا إله إلا الله لا يصير مسلماً ما لم يقل: محمد رسول الله قالوا: واليهود والنصارى اليوم بين ظهرائي المسلمين إذا قال واحد منهم: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لا يحكم بإسلامه حتى يثبوا عن دينه إن كان نصرانياً يقول أنا بريء من النصرانية وإن كان يهودياً يقول: أنا بريء من اليهودية ومع ذلك يقول: دخلت في دين الإسلام، ولو قال اليهودي أو النصراني: أنا مسلم أو قال: أسلمت لا يحكم بإسلامه لأنهم يقولون المسلم من كان منقاداً للحق مستسلماً ونحن على الحق فإذا قال: أنا مسلم يسأل عنه إن قال: أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الإسلام يكون مسلماً حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فإن قال: أردت به أنني مستسلم وأنا على الحق لم يكن مسلماً فإن لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلماً وإن مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودي أو النصراني: لا إله إلا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في الإسلام لا يحكم بإسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه فإن قال مع ذلك: دخلت في الإسلام فحينئذ يحكم بإسلامه هكذا في فتاوى قاضيخان، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا كانت شهادة الكتابي برسالة محمد ﷺ جواباً كان دخولاً في الإسلام وعن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى إذا قيل للنصراني: أمحمد رسول الله بحق قال: نعم إنه لا يصير مسلماً وهو الصحيح وكذلك إذا قيل له: أمحمد رسول الله بحق إلى العرب والعجم فقال: نعم لا يصير مسلماً وقعت في زماننا أنه قيل لنصراني: أدين الإسلام حق فقال: نعم فقبل له: أدين النصرانية باطل فقال: نعم فافتى بعض المفتين بأنه لا يصير مسلماً وافتى بعضهم أنه يصير مسلماً وكذلك إذا قال النصراني أو اليهودي: أنا على دين الخنيفية لا يصير مسلماً هكذا في الهبط، عن بعض المشايخ رحمهم الله تعالى إذا قال اليهودي: دخلت في الإسلام يحكم بإسلامه وإن لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما المحوسي إذا قال: أسلمت أو قال: أنا مسلم فيحكم بإسلامه لأنهم لا يدعون لأنفسهم

وصف الإسلام بل بعدونه شتيمة كذا في فتاوى قاضيخان، إذا صلى الكتابي أو واحد من أهل الشرك في جماعة حكم بإسلامه عندنا وإن صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم بإسلامه وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يحكم بإسلامه فمن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال: لا خلاف في الحقيقة فإن ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله تعالى تأويله إذا صلى وحده بغير أذان وإقامة وعند ذلك لا يحكم بإسلامه وتأويل ما قالوا: إذا صلى وحده بأذان وإقامة وعند ذلك يحكم بإسلامه بلا خلاف، وفي الأجناس إذا شهدوا أنا رأيته يصلي سنة ولم يقولوا: بجماعة فقال: صليت صلاتي لا يكون إسلاماً حتى يقولوا: صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط، وإن شهدوا أنه كان يؤذن وبقيم كان مسلماً كان الأذان في السفر أو في الحضر وإن قالوا: سمعناه يؤذن في المسجد فليس بشيء حتى يقولوا: هو مؤذن فإذا قالوا: ذلك فهو مسلم لأنهم إذا قالوا: إنه مؤذن كان ذلك عادة فيكون مسلماً كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البرازية، وإن صام أو حج أو أدى الزكاة لا يحكم بإسلامه في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى أن حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بأن راوه تهيأ للإحرام ولبي وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلماً وإن لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يحج لم يكن مسلماً ولو شهد واحد فقال: رأيته يصلي في المسجد الأعظم في جماعة وشهد آخر رأيته يصلي في مسجد كذا تقبل شهادتهما ويجبر على الإسلام كذا في فتاوى قاضيخان، ولم يقتل كذا في المحيط، عن الحسن بن زياد إذا قال الرجل لذمي: أسلم فقال: أسلمت كان إسلاماً كذا في فتاوى قاضيخان، قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير: إذا حمل مسلم على مشرك ليقضه فلما رقه قال: أشهد أن لا إله إلا الله فإن كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم أن يكف عنه وإن أخذه وجاء به إلى الإمام فهو حر مسلم إن كان تكلم بكلمة التوحيد قبل أن يقهره المسلم وإن قال بعدما قهره المسلم فهو فيء ولكن لا يقتل فإن قال: ما أردت الإسلام بما قلت بل إنما أردت الدخول في اليهودية أو أردت التعمد لئلا يقتلني لم يلتفت إلى قوله ولو كان حين قال: لا إله إلا الله كف عنه فانفلت ولحق بالمشركين ثم عاد يقاتل فحمل عليه الرجل فلما رقه قال: لا إله إلا الله فإن كان له فئة يلجأ إليها فلا بأس بأن يقتله وإن تفرقت الفئة فليس له أن يقتله ولكنه يؤديه على ما صنع وإن كان هذا الرجل ممن يقول: لا إله إلا الله ولكن لا يفر برسالة محمد ﷺ وباقي المسألة بحالها فلا بأس بأن يقتله وإن تكلم بهذه الكلمة وإن قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فعليه أن يكف عنه فإذا أكره على الإسلام فأسلم صح الإسلام استحساناً، وفي نوادر ابن رستم إن إسلام السكران إسلام كذا في المحيط، وإذا قال الوثني: أشهد أن محمداً رسول الله يكون مسلماً وكذا لو قال: أنا على دين محمد ﷺ أو أنا على الحنيفة أو على الإسلام يحكم بإسلامه ولو مات يصلي عليه، كافر لقن كافراً آخر الإسلام لم يكن مسلماً وكذا إذا علمه القرآن وكذا إذا قرأ القرآن كذا في فتاوى قاضيخان.

### الباب الثالث في المروعة والأمان ومن يجوز أمانه

إذا رأى الإمام أن يصلح أهل الحرب أو فريقاً منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا

باس به وإن رأى الإمام موادة أهل الحرب وأن يأخذ على ذلك مالا فلا بأس به لكن هذا إذا كان بالمسلمين حاجة، أما إذا لم تكن فلا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية إذا لم ينزلوا بمصاحتهم بل أرسلوا رسولا، أما إذا أحاط الجيش بهم ثم أخذوا المال فهو غنيمة بخمسها ويقسم الباقي بينهم كذا في الهداية، ولو وادعهم فريق من المسلمين بغير إذن الإمام فالموادة جائزة على جماعة المسلمين لأنها أمان وأمان الواحد كآمان الجماعة كذا في السراج الوهاج، ولو أن مسلما وادع أهل الحرب سنة على ألف دينار جازت موادعته فإن لم يعلم الإمام ذلك حتى مضت موادعته أخذ المال وجعله في بيت المال وإن علم بموادعته قبل مضي السنة فإنه ينظر إن كان المصلحة في إمضائها أمضاها وأخذ المال فإن رأى المصلحة في إبطالها رد المال إليهم ثم نبذ إليهم وقتلهم فإن مضى نصف السنة يرد كله استحسانا كذا في محيط السرخسي، ولو قال المسلم: وادعكم بالف دينار ثم نبذ الإمام إليهم بعد ما مضى من السنة بعضها وبقي البعض كان للأمير المال بحساب ما مضى من السنة ورد بحساب ما بقي هكذا في المحيط، فإن كان وادعهم ثلاث سنين كل سنة بالف درهم وقبض المال كله ثم أراد الإمام نقض الموادة بعد مضي السنة فإنه يرد عليهم الثلثين لأنه فرق العقود بتفريق التسمية بخلاف الأول لأن هناك العقد واحد في السنة والمال مذكور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في محيط السرخسي، وتجوز الموادة أكثر من عشر سنين على ما يراه الإمام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار ولو حاصر العدو المسلمين وطلبوا الموادة على مال يدفعه المسلمون إليهم لا يفعل الإمام إلا إذا خاف الهلاك كذا في الهداية، وإذا طلبوا من الإمام الموادة سنين معلومة على أن يؤدوا إلى المسلمين كل سنة شيئا معلوما على أن لا يجري عليهم أحكام الإسلام في بلادهم لم يفعل ذلك إلا أن يكون خيرا للمسلمين فإن كان ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدوا إليهم كل سنة مائة رأس فهذا على وجهين: أما إن صالحوا على مائة رأس بغير أعيانهم أو بأعيانهم فإن كان الصلح على مائة رأس بغير أعيانهم فإن كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجز ذلك وإن كانت المائة المشروطة من أرقائهم جاز وإن كان الصلح على مائة رأس بأعيانهم من أنفسهم وأولادهم بأن قالوا: أول السنة آمنوا على أن هؤلاء لكم ونصالحكم لثلاث سنين مستقبلة على أن تعطيتكم مائة رأس من رقيقنا فهو جائز كذا في المحيط، وإن شرطوا في الموادة أن يرد عليهم من جاءنا مسلما منهم بطل الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي، ولو صالحهم الإمام ثم رأى نقض الصلح أصلح نبذ إليهم وقتلهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الأمان فإن كان منتشرأ يجب أن يكون النبذ كذلك وإن كان غير منتشرأ بأن أمنهم واحد من المسلمين سرا يمكنني نبذ ذلك الواحد ثم بعد النبذ لا يجوز قتالهم حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من إنفاذ الخبر إلى أطراف مملكته، وإن كانوا خرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عساكر المسلمين أو خربوا حصونهم بسبب الأمان فحتى يعودوا كلهم إلى مامنهم ويعمروا حصونهم مثل ما كانت توقيا عن القدر وهذا إذا صالحهم مدة فرائى نقضه قبل مضي المدة وأما إذا مضت المدة فيبطل الصلح بمضيها فلا ينبذ إليهم كذا في التبيين، ولا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم ولا على أطراف بلادهم ما دام الصلح باقيا كذا في

السراج الوهاج، وإن بدؤوا بخيانة قائلهم ولم ينيذ إليهم إذا كان ذلك بانفاقهم كذا في الهداية، ولو خرج من دار الموادة جماعة لا منعة لهم وقطعوا الطريق في دار الإسلام فليس هذا نقض العهد وإن خرج قوم لهم منعة بغير أمر ملكهم ولا أمر أهل مملكته فالملك وأهل مملكته على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم، وإن كانوا خرجوا بإذن ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي، وإذا كانت الموادة قائمة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل إلى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم موادة فغزا المسلمون ذلك البلد فآخذوا ذلك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله وأهله ورفيقه، وحيث مضى أهل البلد الذين وادعناهم وحيث رحلوا من البلاد فهم آمنون، وإن غزا المسلمون داراً غير دار الموادعين فأسروا منها رجلاً من الموادعين كان أسيراً في الدار التي غزاها المسلمون كان فيئاً كذا في السراج الوهاج، وأهل الذمة إذا نقضوا العهد كالمشركين في الموادة ويجوز أخذ المال منهم لأنه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار، ويصالح المرتدين الذين يغلبون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خيراً بلا أخذ مال منهم وإن أخذ المال منهم لم يرد لأن مالهم فيء للمسلمين إذا ظهروا بخلاف ما لو أخذ من أهل البغي حيث يرد عليه بعد وضع الحرب أوزارها لأنه ليس فيئاً إلا قبله لأنه إعانة لهم كذا في النهر القائق، وهكذا في فتح القدير، عبدة الأوثان من العرب كالمتردين في الموادة لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ويكره لأمر الجيش أو قائد من قواد المسلمين أن يقبل هدية أهل الحرب فيختص بها بل يجعلها فيئاً للمسلمين ويكره بيع السلاح والكرام من أهل الحرب وتجهيزه إليهم قبل الموادة وبعدها وكذلك الحديد وكل ما هو أصل في آلات الحرب ولا يكره إدخال ذلك على أهل الذمة كذا في الاختيار شرح المختار، ولو جاء حربي بسيف فاشتري مكانه قوساً أو رمحاً أو ترساً لم يترك أن يخرج كذا في المبسوط، وإن باعه بدراهم ثم اشترى غيره بمنع مطلقاً كذا في التبيين، طلب ملك منهم الذمة على أن يترك أن يحكم في أهل مملكته ما شاء من قتل أو ظلم لا يصح في الإسلام لا يجاب إلى ذلك ولو كان له أرض فيها قوم من أهل مملكته هم عبده يبيع منهم ما شاء فصالح وصار ذمة فهم عبدة له كما كانوا يبيعهم إن شاء كذا في فتح القدير، فإن ظفر عليهم عدوهم ثم استنقذهم المسلمون من أيدي أولئك فإنهم يردون إلى هذا الملك بغير شيء، قبل القسمة وبالقيسة بعد القسمة بمنزلة سائر أموال أهل الذمة وعلى هذا لو أسلم الملك وأهل أرضه أو أسلم أهل أرضه دونهم فهم عبدة له كما كانوا كذا في المبسوط.

### فصل في الأمان: إذا أمن رجل حر أو امرأة حرة كافراً أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة

صح أمانهم ولم يكن لأحد من المسلمين قتالهم إلا أن يكون في ذلك مقصدة فينبذ إليهم، كما إذا أمن الإمام بنفسه ثم رأى المصلحة في النبذ ولو حاصر الإمام حصناً وأمن واحد من الجيش وفيه مقصدة ينيذ الأمان ويؤدبه الإمام كذا في الهداية، ويبطل أمان ذمي إلا إذا أمره أمير العسكر أن يؤمنهم فيجوز أمانه كذا في التبيين، ويصح أمان المكاتب ولا يجوز أمان المسلم التاجر في دار الحرب، ولا أمان المسلم الأسير في أيديهم ولا أمان الذي أسلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضيخان، العبد إذا أمن إن كان مأذوناً في القتال في جهة المولى يصح أمانه بلا

خلاف وإن كان محجوراً عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : لا يصح أمانه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا : هذا الخلاف في العبد المحجور إذا لم يجزئ النفيير أما إذا جاء النفيير فيصح أمانه بلا خلاف ، وبعضهم قالوا : الكل على الخلاف هكذا في المحيط ، والجواب في الأمانة كالجواب في العبد إن كانت تقاقل بإذن المولى فأماتها صحيح وإن كانت لا تقاقل فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانها كذا في الذخيرة ، إن أمن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالمجنون وإن كان يعقل الإسلام ويصفه وهو محجور عن القتال لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى وإن كان مأذوناً له في القتال فالأصح أنه يصح بالاتفاق بين أصحابنا هكذا في فتح القدير ، ومختلط العقل الذي يعقل الإسلام ويصفه بمنزلة الصبي الذي يعقل كذا في التبيين ، وإن كبر الغلام وبلغ وهو لا يصف الإسلام ولا يعقل ولا يعقل أمر معيشتة فأماته لا يصح لانه بمنزلة المرتد وكذلك الجارية حرة كانت أو أمة كذا في المحيط ، إذا أمن رجل من المسلمين أناساً من المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقتسموا ذلك وولد لهم منهن الأولاد ثم علموا بالأمان فعلى القاتلين دية من قتلوا وترد النساء والأموال إلى أهلها ويغرمون للنساء أصدقتهن بما أصابوا من فروجهن والأولاد أحرار بغير قيمة مسلمون تبعاً لأبائهم لا سبيل عليهم لكن إنما ترد النساء بعد مضي ثلاث حيض وفي زمان الاعتداد يوضع على يدي عدل والعدل امرأة عجوز ثقة لا الرجل مكذا في المحيط : قال محمد رحمه الله تعالى : وإذا نادى المسلمون أهل الحرب بالأمان فهم آمنون جميعاً إذا سمعوا صوتهم بالأمان بأي لسان كانوا نادوهم ويستوي في ذلك إن عرفوا وفهموا بالأمان أو لم يعرفوا ولم يفهموا منه الأمان بأن نادوهم بالعربية وهم روم لا يحسنون العربية أو نادوهم بالنبطية وهم قوم لا يعرفون النبطية وأمثال ذلك وإن لم يسمعوا صوتهم بالأمان فلا أمان لهم ويحل قتلهم وسبيهم ولو نادوهم من موضع يسمعون إلا أن العلم قد أحاط بأنهم لم يسمعوا بأن كانوا نياماً أو مشغولين بالحرب فذلك أمان وأراد بالعلم غالب الرأي لا حقيقة العلم وسماع الكل للأمان ليس بشرط لثبوت الأمان في حق الكل بل سماع الأكثر يكفي ويقوم ذلك مقام سماع الكل وإذا قالوا لحربي : لا تخف أو قالوا له : أنت آمن أو قالوا له : لا بأس عليك فهذا كله أمان ولو قالوا له : لك أمان الله كان أماناً وكذلك إذا قالوا : لك عهد الله أو لك ذمة الله أو قالوا : تعال تسمع كلام الله أو قالوا : اجرتك ، ولو أن الأمير قال لجماعة من أهل الحرب معينين وهم في الحصن محصورون : اخرجوا إلينا فلو دكم على الصنح وأنتم آمنون أو لم يقل وأنتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ولو قال لهم : اخرجوا إلينا ولم يزد عني هذا فخرجوا فلا أمان ولو قال لهم : انزلوا إلينا كان أماناً ولو قال : اخرجوا إلينا فبيعونا واشتروا منا كان أماناً ولو أن رجلاً من المسلمين أشار إلى رجل من المشركين وهم في حصن أو متعة أن تعال أو أشار إلى أهل الحصن أن افتحوا الحصن ففتحوا أو أشار إلى السماء فظن المشركون أن ذلك أمان ففعلوا ذلك أنذري أمر به الرجل وقد كان هذا الذي صنع الرجل معروفاً بين المسلمين وبين أهل الحرب من أهل تلك الدار أنهم إذا صنعوا كان أماناً أو لم يكن ذلك معروفاً فهو أمان جائز وإذا

أشار إلى العدو بأصبعه بإشارة يفهم منه الدعاء إلى نفسه والأمر بالهجرة إليه ويقول بلسانه مع ذلك: إن جئت قتلتك فجاءه فهو آمن هذا إذا فهم الكافر الإشارة وعرفها أماناً ولم يسمع قول المشير إن جئت قتلتك أو سمع ولكن لم يفهمه فَمَا إذا سمع وفهمه لم يكن ذلك أماناً وعلى هذا إذا قال المسلم للكافر: تعال حتى أقتلك فسمع الكافر أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمعه إلا أنه لم يفهمه كان أماناً، ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أماناً وعلى هذا إذا قال المسلمون له: تعال إن كنت تريد القتال تعال إن كنت رجلاً فسمع أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمع آخر الكلام ولم يفهمه فجاءه كان أماناً، ولو سمع أول الكلام وآخره وفهمه فجاءه لا يكون أماناً وعلى هذا إذا قال له: تعال حتى ترى ما أصنع بك هكذا في الذخيرة والمحيط، ولو أن جماعة من الكفار قالوا للمسلمين: آمنونا على ذرايت فأمّنوهم على ذلك فهم آمنون وأولادهم وأولاد أولادهم وإن سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية، وإذا قال آمنوني على أولادي فأمّنوه على ذلك فهو آمن وأولاده الصلبية وأولاده من قبل الرجال وأما أولاد البنات لا يدخلون، ولو قال: آمنوني على أولاد أولادي ذكر شيخ الإسلام والقاضي الإمام ركن الإسلام علي السغدري أن هذه المسألة على الرويتين وذكر شمس الأئمة السرخسي: أن في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية، ولو قال: آمنوني على آبائي وله أب وأم دخل في الأمان، وإن لم يكن أب وأم وإنما له جده وجدة فلا أمان لهما، قال محمد رحمه الله تعالى: فإن كان لسانهم الذي يتكلمون به أن الجد والد كما أن ابن الابن ابن فالجد بمنزلة ابن الابن يدخل في الأمان كذا في المحيط، ولو قالوا: آمنونا على أبنائنا ولهم بنون وبنات فهم آمنون، فإن لم يكن لهم ذكر وإنما لهم بنات خاصة فهو فيء جميعاً وإن قالوا: آمنونا على بناتنا وأخواتنا فهذا على الإناث دون الذكور كذا في الظهيرية، ولو قال آمنوني على إخوتي وله إخوة وأخوات دخل الكل في الأمان، ولو كان له أخوات لا ذكر معهن يدخلن في الأمان كذا في المحيط، ولو قالوا: آمنونا على أبنائنا ولهم أبناء وأبناء أبناء فالأمان على الفريقين، فإن لم يكن لهم أبناء ولكن لهم أبناء فهم آمنون أيضاً وإن قالوا: آمنونا على آبائنا وليس لهم آباء ولهم أجداد فليس يدخل الأجداد في ذلك، وكذلك لو قالوا: آمنونا على أمهاتنا وليس لهم أمهات لكن لهم جدات فإنهن لا يدخلن في الأمان، ولو قال: آمنوني على موالي وليس له إلا الموليات ولا ذكر فيهن فهن آمنات معه استحساناً كذا في الظهيرية، إذا قال واحد من أهل الحصن: آمنوني على متاعني فأمّنوه فهو آمن ومتاعه سالم ولم يدخل في المتاع دراهم ولا دنانير ولا ذهب ولا فضة ولا حلي ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من الثياب والفرش وجميع متاع البيت في البيوت يدخل تحت اسم المتاع وهو استحسان كذا في المحيط، إن قال: آمنوني مع عشرة فالعشرة سواء والخيار في تعيين العشرة إلى الإمام، ولو قال: آمنوني في عشرة من أهل بيتي أو في عشرة من أهل حصني فالأمان له وتسعه سواء، ولو قال: آمنوني في عشرة من إخواني فهو آمن وعشرة سواء من إخوانه، وكذلك لو قال: في عشرة من ولدي ولو قال: آمنوا عشرة من إخواني أنا فيهم أو عشرة من ولدي أنا فيهم فالأمان لعشرة سواء، ولو قال: عشرة من أهل بيتي أنا فيهم أو عشرة من أهل حصني أنا

فيهم فالأمان لعشرة هو أحدهم، ولو قال: آمنوني في موالي وله موال أعنقوه وموال أعنقهم فالأمان لا يتناول الفريقين وإنما يتناول الأمان أحد الفريقين ويكون الأمان على ما نواه المستامن فإن قال: ما نويت شيئاً فهم جميعاً آمنون استحساناً، وإن حاصر المسلمون حصناً فأشرف عليهم رأس الحصن فقال: آمنوني على عشرة من أهل الحصن على أن أفتح لكم فقالوا: لك ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الخيار في تعيين العشرة إلى رأس الحصن، ولو قال: اعقدوا لي الأمان على أهل حصني على أن ندخلوه فنصلوا فيه فعقدوا له الأمان على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولا من الأموال كذا في حزانة المفتين، إذا استامن الرجل من أهل الحرب إلى أهل الإسلام فخرج معه بامرأة وقال: هذه امرأتي وخرج معه باطفال صغار وقال: هؤلاء أولادي ولم يكن ذكرهم في أمانه وإنما قال: آمنوني حتى أخرج إليكم أو إلى دار الإسلام أو إلى عسكريكم في دار الحرب فإن القياس في هذا أن يكون الكل فينا غيره ولكن هذا قبيح فنجعلهم آمنين بأمانه وعلى هذا القياس والاستحسان إذا كان معه سبي كثير فقال: هؤلاء رفيقي وصدقوه في ذلك أو كانوا صغاراً لا يعبرون عن أنفسهم حتى لا يحتاج في ذلك إلى تصديقهم فإنه يصدق في ذلك مع يمينه استحساناً والقياس أن يكون جميع ذلك فينا وكذلك الدواب والأجراء الذين معه على هذا القياس والاستحسان وإن كان معه رجال فقال: هؤلاء أولادي وصدقوه في ذلك فهم فيء قياساً واستحساناً وإن كان معه صغار وهم يعبرون عن أنفسهم فقال: هؤلاء أولادي وصدقوه في ذلك فالقياس أن يكونوا فينا وفي الاستحسان لا يصيرون فينا وإن كذبوه فهم فيء للمسلمين ولو كان معه نساء قد بلغت فقال: هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس أن يكن فينا وفي الاستحسان هن آمنات وحار الأصل في جنس هذه المسائل أن كل من يستامن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعل تابعاً لغيره في الأمان وكل من لا يستامن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعاً لغيره في الأمان فعلى هذا أمه وجدته وأخواته وعماته وخالاته وكل ذات رحم منه من النساء يدخلن في أمان المستامن تبعاً للمستامن فأمأ أمه وجدته وأخواته فلا يدخل في أمان المستامن قال: وكل من كان آمناً بأمان من المستامن فعلم أنه كما قال: أو ادعى ذلك وصدفه الذي خرج معه فهو سواء وهو آمن بأمانه وإن كذبه كان فينا وإن كذبه أو لا ثم صدقه كان فينا وإن صدقه أو لا ثم كذبه فربقه وأولاده الصغار الذين يعبرون عن أنفسهم آمنون فأمأ أمه وجدته والبراءة الكبيرة بنصديقه قول مرة فما أقرأ على أنفسهم بالرق فإن المستامن لم يدع عليهما الرق فبقوا أحراراً فإذا كذبوه بعد ذلك فقد أقرأوا على أنفسهم بالرق والحربي إذا أقر على نفسه بالرق يصح إقراره بالرق ذكره في مسألة الاضطرار إذا استامن على أن يتزل إلى المسلمين أنه يدخل في الأمان لباسه وسلاحه الذي لبسه ومركبه وما خرج به معه من ورق أو دنائير نفقته في حقوقه استحسان ذلك وما عدا ذلك فيء ثم إنما يدخل في الأمان من سلاحه وثيابه سلاح مثله وثياب مثله حتى لو تنكب بقسي أو تقلد بسيف أو ظاهر بين الأقبية أو العمام حتى جعلها كالنكارة على رأسه فإن الزيادة لا تكون له كذا في الغبط، إذا أرسل أمير العسكر رسولاً إلى أمير حصن في حاجة له فذهب الرسول وهو مسهم فلما بلغ الرسالة قال: إنه أرسل على لساني إليك الأمان لك ولأهل مملكتك فافتح لياب واتاه بكتاب

زوره واقتله على لسان الأمير أو قال ذلك قولاً وحضر المقالة ناس من المسلمين فلما فتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال أمير الحصن: إن رسولكم أخبرنا إن أميركم امتنا وشهد أولئك المسلمون على مقاتله فالقوم آمنون يرد عليهم ما أخذ منهم وإن كان الذي أتاهم بهذه الرسالة رجلاً ليس برسول ولكنه افتعل من تلقاء نفسه كتاباً فيه أمانتهم ودخل به إليهم أو قال ذلك لهم قولاً وقال: إني رسول الأمير ورسول المسلمين فهم فيء والإمام أن يقبل مقاتلتهم كذا في الظهيرة، لو أن رسول الأمير حين بلغ رسالة الأمير لحاجة فقال: إن فلاناً القائد قد أمنتكم وأرسلني بذلك وإن المسلمين إلى باب الأمير أمنتكم وإني كنت أمنتكم قبل أن ادخل عليكم وناديتكم وشهد على هذه المقالة قوم من المسلمين فهم فيء اجتمعوا إذا كان ما أخبر به كذباً ولو أرسله رجل من المسلمين في حاجة ففقد حاجته ثم أخبرهم أن من أرسله أمنتهم فهو باطل كذا في محيط السرخسي، الإمام أو واحد من المسلمين إذا أمر الذمي أن يؤمنهم فإن قال له: أمنتهم فقال لهم الذمي: أمنتكم أو قال: إن فلاناً أمنتكم فهو سواء وصاروا آمنين وإن قال له: قل إن فلاناً أمنتكم فقال لهم الذمي: إن فلاناً أمنتكم فهم آمنون، وإن قال لهم: قد أمنتكم فهو باطل هكذا في الذخيرة، ولو حاصر المسلمون حصناً فقال أميرهم لأهل الحصن: متى أمنتكم فأمانني باطل أو فلا أمان لكم أو قد نبذت إليكم ثم أمنتهم فأمانه باطل ولو أمر الأمير منادياً فنادى في المعسكر من آمن منكم أهل الحصن فأمانه باطل ثم أمنتهم مسلم فأمانه جائز ولو أمر بأن ينادي أهل الحصن أو كتب أو أرسل إليهم إن أمنتكم واحد من المسلمين فلا تعتمدوا بأمانه فإن أمانه باطل ثم أمنتهم رجل فنزلوا على أمانه فهم فيء، ولو قال لهم: لا أمان لكم إن أمنتكم رجل مسلم حتى أؤمنكم أنا ثم أتاهم مسلم وقال: إني رسول الأمير إليكم فقد أمنتكم فنزلوا على ذلك فهم آمنون وإن كان الرجل كاذباً في ذلك، ولو قال لهم الأمير: لا أمان لكم إن أمنتكم مسلم أو أتاكم برسالة مني حتى أؤمنكم بنفسي والمسالمة بحالها فهم فيء وإن كان الأمير أرسل إليهم رسولاً ليبلغهم ففعل فهم آمنون، ولو قال لهم: إذا أمنتكم فأمانني باطل ثم أمنتهم كان ذلك أماناً صحيحاً كذا في محيط السرخسي، إذا حاصر المسلمون حصناً أو مدينة من أهل الحرب فطلبوا من المسلمين أن ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم أن ينزلوهم على ذلك كذا في المحيط، فإن أنزلوهم على حكم الله تعالى مع أنه ليس لهم ذلك فللإمام أن يعرض الإسلام عليهم فإن أسلموا كانوا أحراراً يسلم لهم أموالهم ونساءهم وذرياتهم وتصير دارهم دار الإسلام ويكون في أرضهم العشر فإن أبوا الإسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون إلى ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد من المسلمين بعينه جاز فإن حكم ذلك الرجل فيهم بقتل أو سبي أو أن يصيروا ذمة جاز ذلك الحكم وإن حكم بالرد لا يجوز فإن مات فلان أو قتل قبل أن يحكم صاروا كما نزلوا على حكم الله تعالى فإن أخرج نفسه من الحكومة يخرج فإن حكم فلان بالرد ثم حكم بالقتل لا يصح استحساناً كذا في محيط السرخسي، إن كان الحكم رجلاً مسلماً إلا أنه لا تجوز شهادته لنفسه أو لانه محدود في قذف فحكمه جائز إن حكم عليهم بقتل أو سبي أو غير ذلك كذا في المحيط، وفي التوازل لو نزلوا على حكم محدود في القذف أو أعمى لا يجوز كذا في



التتارخانية، وإن حكموا عبداً أو صبيّاً حراً قد عقل لم يجوز حكمه فإن نزلوا مع ذلك على حكمه يجعل ذمة كما لو نزلوا على حكم الله تعالى وإن حكموا ذمياً فحكم بقتلهم وسبي ذراريهم أو غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير فإن أسلموا قبل أن يحكموا الذمي عليهم بشيء لم يجوز حكمه عليهم بذلك بقتل أو سبي أو غيره ولكن يجعلهم الإمام في هذه الصورة أحراراً لا سبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت إلا أن تحكم بقتل هكذا في الزيادات، ولا يصلح للحكومة أسير من المسلمين في أيديهم وكذلك تاجر من المسلمين معهم في دارهم وكذلك رجل منهم أسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في عسكر المسلمين، وفي السير الكبير إذا شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه إن حكم بينهم بشيء فقد مضى الحكم فإن لم يحكم بينهم بشيء ردوا إلى ماأنهم أو شرطوا أن ينزل على حكم فلان على أنه إن حكم فينا أن تبلغونا إلى ماأننا أمضيتم ذلك فلا ينبغي للمسلمين أن ينزلوهم على هذا الشرط وإذا أنزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم أن يحكم بردهم إلى ماأنهم ومع هذا لو أنزلوهم على هذا الشرط وحكم أحاكم بالرد إلى ماأنهم أمضيتنا حكمه ويردهم إلى ماأنهم، وفي نوادر ابن سبابة عن محمد رحمه الله تعالى أمير العسكر إذا آمن قوماً من أهل حصن على أن يكونوا عبيداً لفلان ورضوا بذلك ونزلوا عليه فهم في، لمن غنمهم من المسلمين ولم يكونوا عبيداً لفلان وإن سألوا الأمان على أن يعرض عليهم الأمان فإن قبلوا وإلا ردوا إلى ماأنهم فعلى الإمام ذلك ولو نزلوا على أن يعرض عليهم الإسلام فعرض فأبوا فلهم التحاق بحصنهم وليس للمسلمين قتلهم وسبي نسائهم وذراريهم ولو رضوا بأداء الحراج لزمهم ولا يجلون بعد ذلك وإن خرج بعضهم على أن يحكم فيهم فلان فافتتحت القلعة بعد انفصالهم منها وقتل من في القلعة فمن نزل فعلى ما نزل فإن كانوا شرطوا ردهم إلى الحصن إن لم يرضوا وقد هدمت القلعة ردوا إلى أدنى موضع يأمنون فيه وإن كان أهل الحصن قد أجمعوا على نزول هؤلاء بهذا الصلح لم يقتل المسلمون أهل القلعة فإن فعلوا فلا شيء عليهم وقد أسأروا وإذا نزلوا على أن يحكم ثوالب بنفسه فيهم فهو كرجل من أهل العسكر ولو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا وما لو نزلوا على حكم الله سواء، ولو نزلوا على حكم فلان وقلان فمات أحدهما لم يجوز حكم الآخر بعد ذلك، قال في المنتقى إلا أن يرضى الفريقان بحكمه قال: ثمة وكذلك إذا اختلفا في الحكم وهما حيان إلا أن يرضى الفريقان بحكم أحدهما ولو حكم أحد الحكمين بقتل المقاتلة وسبي ذراريهم وحكم الآخر بسبي الكل فإنهم لا يقتلون ويكونون فينا الرجال والنساء جميعاً ولو حكما جميعاً بقتل مقاتليهم وسبي نسائهم وذراريهم كان الإمام فيهم بالخيار إن شاء قتل المقاتلة وسبي ذراريهم وإن شاء جعل الكل فينا، وإذا نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك إلى الإمام بتحير أفضلهم وإن أسلموا بعد التحكيم قبل إفضاء الحكم فيهم أحرار وإن صيرهم الحكم ذمة قبل الإسلام فالأرض لهم خراجية وإن حكم الحاكم بقتل الرجال وسبي النساء والذراري فقتل الرجال وسبي النساء والذراري فالأرض في، إن شاء الإمام خمسها وقسم أربعة الأخماس بين الغنمين وإن شاء تركها

على حالها في يد الوالي ردعا إليها من يعمرها ويؤدي خراجها كما يعمل في معطل أرض أهل  
الذمة وإن مات أحكم بعد نزولهم قبل الحكم ردوا إلى مأمئهم ما خلا المسلمين فإن الأحرار  
منهم ينزعون مجاناً والعبيد بالقيمة وكذلك أهل ذمتنا عندهم وكذلك إن أسلم منهم في  
أيديهم إذا استعانوا بالمسلمين، ثم في كل موضع وجب ردهم فإنما يردون إلى الموضع الذي  
خرجوا منه إلينا ولا يردون إلى ما أحصن منه ولا إلى جيش أكثر منهم كذا في المحيط، قال  
محمد رحمه الله تعالى: إذا قال المسلمون لرجل من أهل الحصن: إن دللتنا على كذا وكذا  
فأنت آمن أو قالوا: أمناك فلم يدلهم فالإمام بالخيار إن شاء قتله وإن شاء سباه، ولو قال له: أمناك  
على أن تدلنا على كذا وكذا ولم يزيدوا على هذا فلم يدلهم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى  
هذا الفصل في الكتاب والجواب فيه أنه على أمانه لا يحل للإمام قتله ولا أسره وإذا دخل عسكر  
من المسلمين دار الحرب فمروا ببعض حصونهم أو مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة  
وأرادوا أن ينفروا إلى غيرهم فقال لهم أهل المدينة: أعطونا على أن لا تشربوا من ماء نهرنا هذا  
حتى ترثلوا عنا على أن لا نقاتنكم ولا تتبعكم إذا ارتحلتم فإن كان في الإعطاء منفعة  
للمسلمين أعطوهم وبعدما أعطوهم لا ينبغي لهم أن يشربوا وأن يسقوا دوابهم إذا كان ذلك  
يضر في مائهم بيفين أو كان لا يذري أنه يضر بهم وإن احتاج المسلمون إلى الماء فينبغي أن  
ينذروا إليهم ويعلموهم بالنبذ وإن كان ذلك لا يضر في مائهم بيفين بأن كان الماء كثيراً  
فلمسلمين أن يشربوا ويسقوا دوابهم من غير أن ينذروا إليهم والجواب في الكلا نظير الجواب  
في الماء وإن قالوا: أعطونا على أن لا تعرضوا لشيء من زروعنا وأشجارنا وأعمارنا فاعطوهم  
على ذلك ثم احتاج المسلمون إليها فليس ينبغي لهم أن يتعرضوا لها ما لم ينذروا إليهم  
ويعلموهم بالنبذ أضر ذلك بهم أو لم يضر وإن قالوا: أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا وكلاتنا  
فأعطيتهم على ذلك فإن علينا أن نفي به فلا تحرق زروعهم وكلاهم ولا بأس بأن نأكل من  
ذلك ونعلف دوابنا وبمثله لو قال: أعطونا على أن لا تأكلوا زروعنا وكلاتنا فأعطيتهم على ذلك  
فإن لا ينبغي لنا أن نأكل من ذلك وأن نعلف دوابنا وأن تحرق ذلك، والأصل في جنس هذه  
المسائل أن الأمان على الشيء أمان على مثله وعلى ما فوقه ضرراً ولا يكون أماناً على ما دونه  
ضرراً ولهذا إن قالوا: أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا فلا ينبغي لنا أن نغرقها كذا في الذخيرة،  
وإن قال لهم أهل المدينة: أعطونا على أن لا تمروا في هذا الطريق على أن لا نقتل منكم أحداً ولا  
نأسره فإن كان الإعطاء خيراً للمسلمين فلا بأس بأن يعطوا ذلك وباخذوا في طريق وإن كان  
الطريق الآخر أبعد واشق على المسلمين وإن أراد المسلمون بعد ذلك أن يمرروا في ذلك الطريق ولا  
يمرون في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى ينذروا إليهم ويعلموهم بالنبذ ولا يقتل المسلمون  
أحداً منهم ولا يأسرون ويكون الأمان على المرور في الطريق الذي عينوه أماناً على القتل والأسر  
وإن شرطوا علينا أن لا نخرب قراهم فلا بأس بأن نأخذ ما وجدنا في قراهم من متاع أو غير ذلك  
بما ليس ببناء والأمان على التخريب لا يكون أماناً على أخذ المتاع والطعام وإن شرطوا أن لا نقتل  
أسرارهم إذا أصبتهم فلا بأس بأن نأسرهم ولو شرطوا علينا أن لا نأسر منهم فلا ينبغي لنا أن  
نقتلهم ولا أن نأسرهم كذا في المحيط، ولو قالوا: أموننا حتى نفتح لكم الحصن فتدخلون على  
أن تعرضوا علينا الإسلام فتسلم ثم أبوا أن يسلموا فهم آمنون وعلى المسلمين أن يخرجوا من  
حصنهم ثم ينذرون إليهم فإن شرط المسلمون عليهم أن أبيتم الإسلام فلا أمان بيننا وبينكم

ورضوا بذلك والمسألة بحالها فلا بأس باسترقاقهم وقتل مقاتلتهم إن أبوا الإسلام وإن أسلم بعضهم وأبى البعض فمن أسلم فهو حر ومن أبى فهو فيء فإن جعله الإمام فيئاً بعد ما عرض عليه الإسلام فأبى ثم أسلم لم يقتله ولكن يجعله فيئاً فإن عرض الإسلام عليه فأبى ولم يحكم عليه بأنه فيء حتى أسلم فهو حر استحساناً وإن قال حين أراد النزول أمنوني على أن تعرضوا علي الإسلام فإن أسلمت إلى ثلاثة أيام وإلا فلا أمان لي ثم عرضوا عليه الإسلام فله مهلة ثلاثة أيام ولياليها من حين عرضوا عليه الإسلام فإن مضت المدة قبل الإسلام كان فيئاً من غير حكم الحاكم وإن قال: أسلمت إلى ثلاثة وإلا كنت عبداً لكم أو قال ذلك جميع أهل الحصن فهم ذمة للمسلمين كما التزموا بالشرط ولو قال: أنت آمن على أن تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قبل أن يسلم فيجب تبليغه مأمته إن لم يسلم وكذلك لو قال: أنت آمن على أن تنزل فتعطيتنا مائة دينار فقبل ذلك ونزل ثم أبى أن يعطيهم لأن هذا الأمان معلق بشرط أداء الدنانير وفي الأول معلق بشرط القبول فإذا نزل وقبل ما كان آمناً وكانت الدنانير عليه فإن أبى أن يعطيها حبس ليؤديها ولا يكون فيئاً لأجل الأمان الثابت له فتسرى ما أعطى الدنانير وجب تخلية سبيله حتى يلتحق بمأمته ولا يسقط عنه إلا بالإسلام أو بعقد الذمة وكذلك لو صالحهم على أن يعطيهم رأساً فعليه وسط أو قبحته وإن قال للمسلمين: أمنوني على أن أنزل إليكم فاعطيكم مائة دينار فإن لم أعطكم فلا أمان لي أو قال: إن نزلت إليكم فاعطيكم مائة دينار فأنا آمن ثم نزل فطلبوه فأبى أن يعطيهم يكون فيئاً قياساً ولا يكون فيئاً استحساناً حتى يرفع إلى الإمام فيامره بالأداء فإن أبى يجعله فيئاً، ولو قال رجل من المحصورين: أمنوني حتى أنزل إليكم على أن أدلكم على مائة رأس من السبي في موضع قامنوه على ذلك فلما نزل أتى بهم ذلك الموضع فإذا ليس فيه أحد فقال قد كانوا هنا فذهبوا ولا أدري أين ذهبوا يرد إلى مأمته ولو قال: أسير في أيدينا أمنوني على أن أدلكم على مائة رأس والمسألة بحالها ثم لم يدلهم فللإمام أن يقتله ، وإن قال المحصور: على أنني إن لم أدلكم كنت لكم فيئاً أو رقيقاً ثم لم يف بالشرط فهو فيء للمسلمين ولا يحل لهم قتله وإن قال: أمنوني على أن أنزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقد أصابها المسلمون أو علموا بها قبل دلالة ولم يصيبوها فليست هذه بدلالة ويكون فيئاً ولو دلهم على الطريق فساروا فيه حتى عرفوا مكانها قبل أن ينتهي إليها أو وصف لهم مكاناً ولم يذهب معهم فذهبوا بصفته حتى أصابوا فهذه دلالة وكذلك لو قال: أمنوني على أن أدلكم على طريق<sup>(١)</sup> بأهله وولده فإن لم أفعل فلا أمان فلما نزل وجد المسلمين قد أصابوا بطريق فقال: هذا هو الذي أردت إن أدلكم عليه فليس هذا بشيء فإن قال: على أن أدلكم بطريق هذا الحصن وأنه قد نزل هادياً من الحصن فلما نزل وجد المسلمين قد أصابوا بذلك الطريق فهو آمن وعلى هذا لو التزم أن يدلهم على حصن أو مدينة أو على هذا الحصن أو هذه المدينة كذا في محيط السرخسي.

### الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في الغنائم:** الغنيمة اسم لمال مأخوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب قائمة قبل الإحراز بدار الإسلام فاما ما أخذ لا على القهر والغلبة بل بالمهاداة والهبة منهم أو بالسرقة أو

(١) قوله على طريق بأهله إلى آخر: هذه العبارة هي هكذا بالأصل ولعل لفظ طريق فيها محرف عن الطريق وحرره المصحح.

أخلسة منهم لا يكون غنيمة ويكون للأخذ خاصة في لسان الفقهاء ومتعارف الشرع وكذلك ما خصه الإمام ببعض الغزاة تحريضاً له على القتال لزيادة قوة وجراءة منهم بأن قال لسرية: ما أصبتم فهو لكم أو قال لواحد معين: ما أصبت فهو لك كذا في محيط السرخسي، والقيء ما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس دون الغنيء كذا في غاية البيان، وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنيمة وهو للأخذ خاصة كذا في خزانة المفتين، قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا أسلم أهل مدينة من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحراراً لا سبيل عليهم ولا على أولادهم ونسائهم ولا على أموالهم ويوضع على أراضيهم العشر دون الخراج وكذلك إذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم إلا أن هاهنا على أراضيهم الخراج ويوضع على رؤوسهم الجزية أيضاً وإن ظهر المسلمون عليهم ثم أسلموا فالإمام فيهم بالخيار إن شاء قسم رقابهم وأموالهم بين الغانمين وإذا أراد القسمة بعد ما أسلموا رفع الخمس أولاً وجعله لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وقسم أربعة أخماس بين الغانمين قسمة الغنائم ويضع على الأرض العشر وإن شاء من عليهم يسلم لهم رقابهم وذرائعهم وأموالهم ويضع على أراضيهم العشر وإن شاء وظف الخراج وإن ظهر المسلمون عليهم فلم يسلموا فالإمام الخيار إن شاء استرقهم وقسمهم وأموالهم بين الغانمين فإذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فيجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغانمين ويضع على الأراضي العشر وإن شاء قتل الرجال وقسم النساء والأموال والذرائع بين الغانمين على نحو ما قلنا وإن شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على رؤوسهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج كذا في المحيط، ويستوي فيه الماء العشري نحو ماء السماء والعيون والآبار والخراجي نحو ماء الأنهار التي حفرتها الأعاجم كذا في غاية البيان، وإن من عليهم برقابهم وأراضيهم وقسم النساء والذرائع وسائر الأموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه إلا إذا ترك في أيديهم من الأموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك إذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأراضيهم وقسم سائر الأموال بين الغانمين فهو جائز ولكنه مكروه فإن ترك في أيديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وإن من عليهم برقابهم خاصة وقسم الأراضي بين المسلمين مع سائر الأموال لم يجز وكذلك إذا لم يكن لهم الأراضي فأراد أن يمن عليهم برقابهم لم يجز كذا في المحيط، وإن شاء قسم الكل وترك الأراضي وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة وإن شاء نقل إليها قوماً آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة أو مقاطعة فيصرف خراجها إلى المقاتلة كذا في التتارخانية ناقلاً عن شرح الطحاوي، وإذا نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون وثبت الخيار فيهم للإمام فإن شاء من عليهم برقابهم وأراضيهم ونسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على أراضيهم الخراج وإن شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الخراج وإن شاء جعل عليها العشر مضاعفاً كما فعل عمر رضي الله عنه ببني تغلب وإن قتل الرجال وقسم النساء والذرائع والأموال وبقيت الأراضي بلا ملاك فنقل إليها قوماً من المسلمين ليكونوا رداً للمسلمين وجعل الأراضي لهم ليؤدوا المؤنة عنها جاز ولكن يفعل برضا أولئك الذين

يريد الإمام نقلهم إليها وإذا نقل إليها قوماً من المسلمين وصارت الأراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر إن شاء وإن شاء جعل عليها الخراج، ولو أن قوماً من المسلمين ارتدوا وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فإنه لا يقبل من رجالهم إلا السيف أو الإسلام فإن أبوا أن يسلموا قتلوا وقسم نساءهم وذرائعهم ويجبرون على الإسلام وقسمت الأموال والأراضي بين الغنائم أيضاً ويوضع على الأراضي العشر وإن رأى الإمام أن يقتل الرجال ويقسم النساء والذرائع بين الغنائم دون الأراضي ورأى ذلك خيراً للمسلمين فعل ذلك فإن رأى بعد ذلك أن ينقل إلى الأراضي قوماً من أهل الذمة ليؤدوا الخراج عن أنفسهم وعن الأراضي فعل ذلك فإذا فعل ذلك صارت الأراضي مملوكة لهم يتوارثونها ويؤدون الخراج عنها فقد ذكرنا هنا نقل أهل الذمة لأنه لا يلحقهم الغنيظ بقتل المرتدين ولا كذلك ما تقدم فإن أسلم المرتدون بعدما ظهر عليهم الإمام كانوا أحراراً لا سبيل عليهم وأما نساؤهم وذرائعهم وأموالهم فالإمام فيها بالخيار إن شاء قسمها بين الغنائم وجعل على الأراضي العشر وإن شاء من عليهم بالنساء والذرائع والأموال والأراضي ووضع على أراضيهم الخراج إن شاء وإن شاء وضع عليها العشر وإن رأى الإمام أن يجعل ما كان من أراضيهم عشرياً على حاله وما كان خراجياً على حاله فله ذلك وإذا أراد الإمام أن يجعل أهل الحرب والناقصين العهد أهل ذمة يؤدون الخراج وقد أصاب منهم مالا في الحرب قبل أن يظهر عليهم فإنه لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل ذلك إلا بعذر والعذر أن لا يقدروا على عمارة الأراضي وزراعتها إلا بذلك المال فأما ما بقي في أيديهم فإن احتاجوا إليها لعمارة الأراضي وزراعتها لم يأخذ الإمام منهم وإن استغنوا عنها فإن شاء أخذ منهم وقسمها بين الغنائم ولكن الأولى أن يتركها في أيديهم تالياً لهم حتى يقفوا على محاسن الإسلام فيسلموا وكذلك ما أخذ من نسايتهم وذرائعهم قبل الظهور عليهم لا يرد وما بقي في أيديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم، وإذا فتح الإمام بلدة من بلاد أهل الحرب وقسمها وأهلها بين الغنائم ثم أراد أن يمن عليهم برقباتهم وأراضيهم فليس له ذلك وكذلك إذا من بها عليهم ثم أراد القسمة ليس له ذلك كذا في المحيط، الإمام بالخيار في الأسرى إن شاء قتلهم وإن شاء استرقهم إلا مشركي العرب والمتردين وإن شاء تركهم أحراراً ذمة للمسلمين إلا مشركي العرب والمتردين وليس فيمن أسلم منهم إلا الاسترقاق كذا في التبيين، ولا يجوز أن يردهم إلى دار الحرب ولا تجوز مفاداة أسرارهم بأسارنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي، وهكذا في المتن، والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد، قال محمد رحمه الله تعالى: في السير الكبير لا بأس بأن يفادى أسراء المسلمين بأسراء الكافرين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، وبها قال العامة هكذا في النهر الفائق، ثم في المفاداة يشترط رضا أهل العسكر لأن فيه إبطال حقهم عن العين ولو أبى أهل العسكر ذلك فيما عدا الرجال ليس للأمير أن يفادهم وفي الرجال إن كان قبل القسمة فله أن يفادهم وبعد القسمة ليس له ذلك إلا برضاهم، وإذا جاء رسول ملكهم يطلب المفاداة بالأسارى في مكان فآخذوا على المسلمين عهداً بأن يؤمنوهم على

ما ياتون به من الأسارى حتى يفرغوا من أمر الفداء وإن لم يتفق رجعوا بمن معهم من أسراء المسلمين فإنه ينبغي أن يوفوا بمعهدهم وأن يفادوهم كما شرطوا لهم شرطوا مالا أو غير ذلك إلا أنهم إن لم يتفق بينهم التراضي بالمفاداة وأرادوا الانصراف بأسراء المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فإنه لا يسعهم أن يدعوهم حتى يرد الأسراء إلى بلادهم ويحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونزع الأسراء من أيديهم من غير أن يتعرضوا لهم بشيء سوى ذلك كذا في المحيط، أما المفاداة بمال تأخذه من أهل الحرب فلم تجز في المشهور من المذهب، ولو أسلم الأسير في أيدينا لا يفادى بمسلم أسير في أيديهم إلا إذا طابت نفسه به وهو مأمون على إسلامه ولا يجوز المن على الأسارى وهو أن يطلقهم مجانا كذا في الكافي، قال محمد رحمه الله تعالى: والصبيان من المشركين إذا سبوا ومعهم الآباء والأمهات فلا بأس بالمفاداة بهم وأما إذا سبي الصبي وحده وأخرج إلى دار الإسلام فإنه لا تجوز المفاداة به بعد ذلك وكذلك إن قسمت الغنيمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل أو بيعت الفنائم فقد صار الصبي محكوماً له بالإسلام تبعاً لمن تعين ملكه فيه بالقسمة أو الشراء كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: الخيل والسلاح إذا أخذنا منهم فطلبوا مفاداته بالمال لم يجز أن يفعل ذلك وإن طلبوا أن يعطونا رجلاً مشركاً عوضاً عن أسيرهم أو رجلين مشركين عوضاً عنه لم يجز لنا ذلك ويجوز أن يفادى أسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالدرهم والدينارين وما ليس له قوة في أمر الحرب كالثياب وغيرها ولا يفادون بالسلاح ولا بالخيول كذا في السراج الوهاج، قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير: إذا أسر الحر من المسلمين أو من أهل الذمة فقال لمسلم أو ذمي مستأمن فيهم افتد لي من أهل الحرب أو اشتريني منهم ففعل ذلك وأخرجه إلى دار الإسلام فهو حر لا سبيل عليه والمال الذي فداه به المأمور دين له على الأمر فيرجع عليه بجميع ما أدى في فدائه إلى مقدار الذية فإن كان فداه بأكثر من الذية فإنما يرجع على الأمر بقدر الذية دون الزيادة وقيل: ينبغي في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يرجع بجميع ما أدى قل أو كثير والأصح أن هذا قولهم جميعاً وعلى هذا لو كان المأسور قال: افتد لي منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك حتى زاد فإنما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في الذخيرة، ولو كان المأسور قال للمأمور افتد لي منهم بما رأيت أو بما شئت أو أملك جائز فيما تفديني به فإنه يرجع عليه بما فدي به قل أو كثير فإن كان المأسور عبداً أو أمة فأمر مستأماً فيهم أن يشتريه أو يفديه منهم ففعل ذلك بمثل قيمته أو أقل أو أكثر فهو جائز وهو عيب لهذا المشتري ولو قال العبد اشتري لنفسي فإن اشتراه بقيمته أو بفين يسير وأخبرهم أن يشتريه لنفسه فالعبد حر لا سبيل عليه ثم للمأمور أن يرجع بالفداء على العبد كذا في المحيط، ولو أن مكاتباً أمر رجلاً أن يفديه ففداه فإنه يرجع عليه بمه ففداه فإن عجز المكاتب فهو دين في رقبته ولو أن المكاتب أمره بأن يفديه بخمسة آلاف درهم بقيمته ألف درهم جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما إلا بقدر الألف ما لم يحتق ولو أمره المأذون أن يفديه فإنه لا يجوز على مولاه ويلزمه إذا اعتق ولو أن أجنبياً أمر رجلاً بأن يشتري أسيراً في دار الحرب فإن قال له: اشتريه لي أو قال: اشتريه من مالي فإن المأمور يرجع على الأمر فإن لم يقل من مالي ولا لي فإنه لا يرجع إلا أن يكون خليطاً كذا في الظهيرية، وفي

الفتاوى إذا وكل المأمور رجلاً بأن يقدية فقال الوكيل لرجل آخر: اشتريه لي جاز وكذا لو قال: اشتريه لي بمالي وكان له أن يرجع على الأمر، ولو قال الوكيل الأول للثاني: اشتريه ولم يقل لي ولا بمالي ففعل الوكيل الثاني صار منطوقاً حتى لا يرجع الثاني على أحد ولا رجوع للأول على الأمر كذا في المحيط، قوم من المسلمين جمعوا مالا ودفعوه إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فإن هذا المأمور يسأل التجار في دار الحرب فكل من أخبر أنه حر أسير في أيديهم يشتريه المأمور به ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبداً في ذلك الموضع وإنما يشتريه بقدر قيمته أو بغن يسير ولو أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقال له الأسير: اشتري لي فاشتراه المأمور بأثقال المدفوع إليه بضمن المأمور ذلك المال ويرجع به على الأسير، ولو أن هذا المأمور يشتري الأسير قال للأسير بعدما قال له الأسير: اشتري لي بكذا اشتريتك بالمال المدفوع إليّ حسبة فاشتراه كان مشترياً لأصحاب الأموال كذا في التتارخانية، ولو أن رجلاً أمر رجلاً أن يشتري حراً من دار الحرب بعينه بمال سماه فاشتراه لم يكن له على الحر الذي اشتراه من ذلك شيء وكان للمأمور أن يرجع على الذي أمره إن كان ضمن له الثمن أو قال اشتريه لي فإن كان قال نعم: اشتريه لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط، رجل دخل دار الحرب وعنده من المال ما يمكنه شراء أسير واحد فشراد الجاهل أفضل من شراء العالم كذا في السراجية، وإذا أراد الإمام العود ومعه مواشي ولم يقدر على نقلها إلى دار الإسلام لا يعفرها ولا يتركها بل يذبحها ويحرقها ويحرق الأسلحة أيضاً، وما لا يحترق منها كالحديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار كذا في الكافي، ويكسر كل شيء من آتيتهم وأثاثهم بحيث لا ينتفع به بعد الكسر ويراف جميع المائعات والأدهان على وجه لا ينتفعون به فيفعل هذا كله مغايضة لهم وأما النسبي إذا لم يقدروا على نقلهم فإنه يقتل الرجال منهم إذا لم يسلموا ويترك النساء والصبيان والشيوخ في أرض مضية ليهلكوا جوعاً وعطشاً لأن قتلهم متعذر للنهي، ولا وجه إلى إبقائهم ولهذا إذا وجد المسلمون حبة أو عقرباً في دار الحرب فإنهم يقطعون ديب العقرب ويكسرون أبواب الحبة ولا يقتلونهما قطعاً لضرر المسلمين ما داموا فيها وإبقاء لئلا ينسجما كذا في السراج الوهاج، والغنائم لا تملك قبل الإحراز بدار الإسلام كذا في محيط السرخسي، ويبقى على هذا الأصل مسائل: منها: إن واحداً من الغانمين لو وطئ أمة من النسبي فولدت فادعاء لا ينبت النسب ويجب العفر وتقسيم الأمة والولد والعقر بين الغانمين. ومنها: إذا مات واحد قبل الإحراز بالدار لا يورث نصيبه. ومنها: ما لو أتلّف واحد من الغزاة شيئاً من الغنيمة لا يضمن عندنا. ومنها: ما لو قسم الإمام الغنيمة لا عن اجتهاد ولا لحاجة الغزاة لا يصح عندنا هكذا في التبيين، هذا إذا كان غير متصل بدار الإسلام وإن كان متصلاً بدار الإسلام ففتحها وأجرى عليها حكم الإسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوي، وإذا قسم في دار الحرب مجتهداً أو قسم لحاجة الغانمين فصحيحة، ومن مات بعد إخراج الغنيمة إلى دار الإسلام فنصيبه لورثته كذا في الهداية، وإذا خفهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها وإنما تنقطع شركتهم بالإحراز بدار الإسلام أو بالقسمة في دار الحرب أو يبيع الإمام الغنيمة فيها ولو فتح العسكر بلداً من دار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدد ثم يشاركهم لأنه صار من بلاد الإسلام وليس للموقية سهم إلا أن يقاتلوا ويعتبر

حاله عند القتال فارساً أو راجلاً كذا في الاختيار شرح المختار، وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر والمرند إذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بأمان إذا لحق بالعسكر إذا قاتلوا استحقوا وإلا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير، الردء والمقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية، إن كان الأجير مع العسكر قال محمد رحمه الله تعالى: إن ترك خدمة صاحبه وقاتل استحق السهم وإن لم يترك الخدمة فلا شيء له والأصل أن من دخل للقتال استحق السهم قاتل أو لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق إلا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلاً مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل لمرض أو غيره فله سهمه إن كان فارساً ففارس أو راجلاً فراجل ومن دخل مقاتلاً ثم أسر ثم تخلص قبل إخراج الغنيمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج، إذا احتاج الإمام إلى حمل الغنيمة وفي الغنيمة دواب فإنه يحمل الغنيمة عليها وينقلها إلى دار الإسلام وإن لم يكن في الغنيمة دواب ولكن مع الإمام فضل حمولة من مال بيت المال فإنه يحمل عليها وإن لم يكن مع الإمام فضل حمولة إلا أن مع كل واحد من الغانمين فضل حمولة إن طابت أنفسهم يحمل ذلك عليها بأجر وأما إذا لم تطب أنفسهم بذلك فلا يكرههم على ذلك بأجر هكذا في السير الصغير، وذكر في السير الكبير له أن يكرههم على ذلك بأجر المثل وإن لم يكن مع كل واحد منهم فضل حمولة ولكن مع البعض منهم فضل حمولة إن طابت نفس المالك بأن يحمل عليها بأجر جاز ذلك وإن لم تطب على رواية السير الصغير لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط، لا بأس بأن يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كالخبز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن والعسل والزيت والخل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والخل ولا بأس أن يدهن به ويوقع<sup>(١)</sup> به دابته وما لا يؤكل من الأدهان مثل البنفسج والخيري وهو دهن الورد وما أشبههما فليس له أن يدهن وكل شيء لا يؤكل ولا يشرب فإنه لا ينبغي لأحد من الجيش أن ينتفع بشيء منه قل أو كثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجز لهم أن يأكلوا شيئاً من الطعام ولا يعلفوا دوابهم إلا باللعن فإن أكل شيئاً من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وإن كان بقي منه شيء في يده أخذه منه، أما العسكر فلا بأس أن يطعموا عبيدهم إذا دخلوا معهم ليعينتهم على سفرهم وكذلك نسائهم وصبيانهم وأما الأجير للخدمة فلا يأكل وإذا دخلت النساء لمداراة المرضى والجرحى أكلن وعلفن واطعنن رقبتهن كذا في السراج الوهاج، ولا فرق في الطعام بين أن يكون مهيباً للاكل وبين أن لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشي من البقر والغنم والخزور ويردّون جلودها في الغنيمة وكذا أكل الحبوب والسكر والفواكه الرطبة واليابسة وكل شيء هو مأكول عادة وهذا الإطلاق في حق من له سهم في الغنيمة أو يرضخ منها غنياً كان أو فقيراً ولا يطعم الأجير ولا التاجر إلا أن يكون خبز الحنطة أو طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ كذا في التبيين، إذا أخذ العسكر العلف لأجل دوابهم والطعام لما كهم والخطب للاستعمال والدهن للأدهان والسلاح للقتال فلا يجوز أن يبيعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز توليهم وهو صيانة ذلك وإدخاره إلى وقت الحاجة فإن باعوا ردوا السمن إلى الغنيمة كذا في غابة البيان، وإن أصابوا

(١) قوله ويوقع إلخ: بالقاف والهاء المهمة هو تصليب الحافر بالشحم المذاب كما في القاموس.



ممسماً أو بصلاً أو بقللاً أو فلفلاً أو غير ذلك من الأشياء التي تؤكل عادة للتعيش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز أن يتناولوا شيئاً من الأدوية والطيب وهذا كله إذا لم ينههم الإمام عن الانتفاع بالماكول أو المشروب وأما إذا نهاهم عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به وإذا احتاجوا إلى الوقود أما للطبخ أو للاصطلاء ليرد أصابهم فلا بأس بأن يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصبهم إذا كان معدداً للوقود فإن كان غير معد لذلك بل هو معد لاتخاذ القصاع والأقداح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بأن يعلف الدابة الخنطة إذا كان لا يجد الشعير وإن وجد في دار الحرب صابوناً أو حرضاً محرزاً فليس له أن ينتفع به إلا عند الضرورة وإن كان الحرض ثابتاً في أرض العدو فآخذ من ذلك شيئاً إن كان للماخوذ قيمة لا يباح الانتفاع إلا عند الضرورة وإن لم تكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو أن رجلاً من أهل العسكر استاجر رجلاً ليعتلف له فذهب الرجل إلى بعض المطامير وأتاه بالعلف ثم قال له: بدا لي أن أعطيك هذا ولكنني آخذة لنفسي وأرد عليك أجرك وأبى المستاجر إلا أن يأخذه منه فإن أقر الأجير أنه جاء به على الإجارة أجبر على دفعه إلى المستاجر إن كانا محتاجين إليه أو غنيين عنه وإن كان الأجير محتاجاً إلى ذلك والمستاجر غنياً عنه فله أن يمنعه منه ولكن لا أجر له عليه ولو كان المستاجر استأجره ليعتلف له حشيشاً والمساللة بحالها فللمستاجر أن يأخذ منه وإن كان هو غنياً عنه والأجير محتاجاً إليه إذا أقر أنه احتشبه له كذا في الظهيرية، وإن أصابوا شجراً في أرض العدو وأخذوا منه خشباً فإن كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم أن ينتفعوا إلا للوقود لطبخ الطعام أو لاصطلاء به ليرد أصابهم وإن لم تكن له قيمة في ذلك المكان لكن أحدثوا فيه صنعة صار له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا بأس بالانتفاع به وإن خرجوا به إلى دار الإسلام وأراد الإمام قسمة الغنائم إن كان لغير المعمول من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي أراد الإمام القسمة فيه فالإمام فيه بالخيار إن شاء أخذ المصنوع منهم وأعطاهم قيمة ما زادت الصنعة فيه ويرد المصنوع إلى الغنيمة وإن شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولاً وغير معمول فما أصاب حصة العمل يعطي العامل وما أصاب غير المعمول يرد في الغنيمة ولا ينقطع حق الغائبين بما أحدثوا من الصنعة وإن لم تكن له قيمة في دار الإسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط، إذا أصاب رجل من الجند في دار طعاماً كثيراً فاستغنى عن بعضه وأراد حمله إلى منزل آخر وطلب ذلك منه بعض المهاجرين من أهل العسكر إلى ذلك فإن كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل طعاماً فلا بأس بأن يمنعه من هذا الطالب ويستصحبه مع نفسه إلى منزل آخر وإلا فلا يحل له منعه فإن أخذه الطالب منه مع حاجة الأول إلى ذلك فخاصمه الأول إلى الإمام قبل أن يأكل وقد عرف الإمام حاجة الأول إلى ذلك رده الإمام عليه وإن كان الثاني محتاجاً إليه دون الأول لم يسترده منه الإمام، وأما إذا كانا غنيين عنه فالإمام يأخذه من الثاني ولا يدفعه إلى الأول بل يدفعه إلى غيرهما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسلمون فيه شرعاً سواء كالنزول في الرباطات والجلوس في المساجد لانتظار الصلاة والنزول بمنى وعرفات للحج حتى إذا أخذ موضعاً من المسجد فهو أحق به وإذا بسط إنسان حصيراً إن بسطه بأمر غيره فهو وما لو بسطه الأمر بنفسه سواء وإن كان بسطه بغير أمره كان للذي بسط أن يعطي ذلك الموضع من شاء وكذلك إذا ضرب رجل فسطاطاً في

مكان بمنى وعرفات وقد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفاً بذلك فالذي بدر إلى ذلك المنزل أحق به وليس للآخر أن يحولّه عنه فإن أخذ من ذلك موضعاً واسعاً فوق ما يحتاج إليه فلغيره أن يأخذ منه ناحية هو لا يحتاج إليها فينزلها معه، ولو طلب ذلك منه رجلان كل واحد منهما يحتاج إلى أن ينزل فيه فأراد الذي بدر إليه أي سبق أن يعطيه أحدهما دون الآخر كان له ذلك ولو بدر إليه أحدهما فنزله فأراد الذي كان أخذه في الابتداء وهو عنه غني أن يزعمه عنه وينزله محتاجاً آخر لم يكن له ذلك فإن قال: إنما كنت أخذته لهذا الآخر بأمره لا لنفسه استخلف على ذلك وبعد الخلف له أن يزعمه وهذا هو الحكم في الطعام والعلف إذا قال: أخذته لفلان بأمره، ولو أن رجلين من أهل العسكر أصاب أحدهما شعيراً والآخر قصياً فتبادلا وكل واحد منهما محتاج إلى ما اشترى فلكل واحد منهما أن يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا بيع بينهما لأن لكل واحد منهما أن يصيب من العلف مقدار حاجته إلا أن قيام حاجة صاحبه يمنعه من الإصابة منه بغير رضاه فيسترضي كل واحد منهما صاحبه بهذه المباحة ثم يتناول بأصل الإباحة بمنزلة الاضياف على المائدة يمنع كل واحد من الاضياف من مدّ يده إلى ما بين يدي غيره بغير رضاه فبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باعتبار الإباحة منه وإن كان كل واحد منهما محتاجاً إلى ما أعطاه صاحبه وصاحبه محتاج إلى ذلك أيضاً فإن أراد أحدهما نقض ما صنعا ليس له ذلك وإن كان البائع محتاجاً إلى ما أعطاه والمشتري يستغني عنه فللبائع أن يأخذ ما أعطى ويرد ما أخذ فإن كان حين قصد البائع الاسترداد من صاحبه أعطاه صاحبه رجلاً آخر محتاجاً إليه لم يكن له أن يأخذه كذا في الظهيرية، ولو تبايعا وهما غنيان أو محتاجان أو أحدهما غني والآخر محتاج فلم يتقابضا حتى بدا لأحدهما ترك ذلك فله أن يتركه، ولو أقرض أحدهما صاحبه شيئاً على أن يعطيه مثله فإن كان كل واحد منهما غنياً عن ذلك أو محتاجاً إليه فليس على المستقرض شيء إذا استهلكه فإن لم يستهلكه بعد فالمقرض أحق به إذا أراد استرداده وإن كان الآخذ محتاجاً إليه والمعطي غني عنه فليس له أن يأخذه منه وإن كانا غنيين عنه حين أقرضه ثم احتاجا إليه قبل الاستهلاك فالمعطي أحق به وإن احتاج إليه الآخذ أولاً ثم احتاج إليه المعطي أو لم يحتج إليه فلا سبيل له على الآخذ وإن اشترى أحدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة بدراهم من مال المشتري فدفع الدراهم وقبض الحنطة فهو أحق بها من غيره إذا كان إليها محتاجاً فإن أراد أحدهما نقض البيع والحنطة قائمة بعينها فله ذلك فيرد المشتري الحنطة ويأخذ دراهمه إن كانا غنيين عنها أو كان البائع محتاجاً إليها والمشتري غنياً وإن كان المشتري هو المحتاج إليها فعلى البائع أن يرد عليه الثمن والحنطة سالمة للمشتري فإن كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه وما استهلكه المشتري سالم له على كل حال فإن ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدراهم فهي في يده بمنزلة اللقطة إلا أنها مضمونة في يده فإن رفع أمرها إلى صاحب المغام والمقاسم فقال: قد أجزت بيعك فهات الثمن جاز له أن يدفع الثمن إلى صاحب المغام فإن جاء صاحب الدراهم بعد ذلك نظر فإن كان قد استهلك الحنطة قبل أن يجيز صاحب المغام البيع فالدراهم مردودة عليه وإن كان لم يستهلكها إلا بعد الإجازة فالدراهم في الغنيمة

فإن قال المشتري: قد كنت أكلت الحنطة قبل أن تجيز البيع فرد عليّ الدراهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدراهم حتى يفيم البينة أنه كان استهلكها قبل إجازة البيع، ولو أن رجلين أصاب أحدهما حنطة والآخر ثوباً فأرادا أن يشابعا فليس لهما ذلك فإن فعلاً واستهلك كل واحد ما أخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على كل واحد منهما إلا أن بائع الثوب مسمي في البيع وكذلك المشتري وإن لم يستهلكا ذلك حتى دخلا دار الإسلام فقد وجب على كل واحد منهما رد ما في يده وإن استهلكه كان ضامناً وإن كانا في دار الحرب بعد ولم يستهلكا ذلك فعلى الذي قبض الثوب أن يرده في الغنيمة كما لو كان هو الذي أصابه ابتداء، وأما الذي قبض الحنطة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الأول من اعتبار حاجتهما أو غنائهما أو حاجة الآخذ دون المعطي أو حاجة المعطي دون الآخذ وإن كان المشتري للحنطة قد ذهب بها ولا يوقف على أثره أخذ صاحب المغام الثوب ممن في يده كما لو كان هو الذي أخذه ابتداء، وإن كان الآخذ للثوب هو الذي لم يقف عليه فإن صاحب المغام لا يتعرض لمشتري الحنطة بشيء ما داموا في دار الحرب بمنزلة ما لو كان هو الذي أصابه ابتداء فإن أخرجها قبل أن يأكلها أخذها منه صاحب المغام ويجعله في الغنيمة كذا في المحيط، من ركب فرساً أو لبس ثوباً أو رفع سلاحاً قبل الفسحة فلا بأس به إذا احتاج إليه فإذا فرغ من الحرب رده إلى الغنيمة ولو تلف قبل الرد فلا ضمان عليه ولو لم تكن له حاجة ولكن ركب ليصون فرسه أو لبس الثوب ليصون ثيابه يكره ذلك ولا ضمان عليه إذا هلك كذا في شرح الطحاوي، ويكره الانتفاع بالثياب والمتاع قبل القسمة بلا حاجة لاشترائك الجماعة إلا أنه يقسم الإمام بينهم في دار الحرب إذا احتاجوا إلى الثياب والدواب والسلاح والمتاع، فالخاصل أنه إذا احتاج واحد يباح له الانتفاع بها وإن احتاج الكل يقسم وهذا بخلاف ما إذا احتاجوا إلى السبي فإنه لا يقسم لأن الحاجة إلى السبي للوطء أو الخدمة وذا من فضول الحاجة كذا في الكافي، ولو أجمعوا وطلبوا القسمة من الإمام في دار الحرب فإن الإمام يعطيهم وإذا لم يقبلوا عطيته قسمها بينهم محافة الفتنة وكذلك إذا لم يكن مع الإمام حمولة يحمل الغنيمة عليها فإنه يقسمها بينهم حتى يتكلف كل واحد في حمل نصيبه كذا في المحيط، وإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعلقوا الدواب من الغنيمة ولا يأكلوا منها، ومن فضل معه علف أو طعام رده إلى الغنيمة إذا لم تقسم، وبعد القسمة تصدق به إن كان غنياً وانتفع به إن كان فقيراً وإن انتفع به بعد الإحراز رد قيمته إلى المغنم إن لم يقسم وإن قسمت فالغني يتصدق بقيمته ولا شيء على الفقير كذا في الكافي، ومن أسلم من أهل الحرب في دار الحرب أحرز بإسلامه نفسه وأولاده الصغار هذا إذا أسلم قبل أن يأخذه المسلمون وإن أسلم بعده فهو عبد وكذا لو أسلم بعد ما أخذ أولاده الصغار وماله ولم يؤخذ هو حتى أسلم أحرز بإسلامه نفسه فحسب وكذا أحرز كل مال معه أو ودبعة عند مسلم أو ذمي دون ولده الكبير وزوجته وحملها وعقاره وعبد المقاتل وما كان غصياً في يد حربي أو دبيعة ويكون فياً وكذلك إذا كان في يد مسلم أو ذمي غصياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مسلماً أو ذمياً دخل دار الحرب بأمان فأصاب مالا ثم ظهر المسلمون على الدار فحكمه حكم من أسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا إلا في حق مال في يد حربي في رواية أبي سليمان

وفي رواية أبي حفص يكون فيأ وقالوا: رواية أبي سليمان اصبح وهذا كله إذا ظهر المسلمون على دارهم وأما إذا أغاروا عليها ولم يظهروا فكذلك الحكم عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير جميع ماله فيأ إلا نفسه وأولاده الصغار وحكم من أسلم في دار الحرب وخرج إلينا على هذا التفصيل ذكره في المحيط، هكذا في التبيين والله اعلم بالصواب.

**الفصل الثاني في كيفية القسمة:** يقسم الإمام الغنيمة فيخرج الخمس ويقسم الأربعة الأقسام بين الغنائم، ثم للفارس سهمان وللراجل سهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: للفارس ثلاثة أسهم كذا في الهداية، أمير الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند كذا في السراجية، قال الإسماعيلي في شرح الطحاوي: ولا يسهم إلا لفارس واحد في ظاهر الرواية، ويستوي الفرس العربي والتجيب والبرذون<sup>(١)</sup> والهجين وغيرها مما يقع عليه اسم الخيل فأما من كان له جمل أو بغل أو حمار فهو والراجل سواء كذا في غاية البيان، ومن دخل دار الحرب فارساً فنفق فرسه استحق سهم فارس سواء استعاره أو استأجره للقتال فحضر به فإنه يسهم له وإن غصبه وحضر به استحق سهمه من وجه محذور فيتصدق به وسواء بقي فرسه معه حتى حصلت الغنيمة أو مات الفرس حين دخل به أو أخذه العدو أو كسر أو عرج قبل حصول الغنيمة أو بعدها فإنه يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوباً في الديوان فارساً أو راجلاً كذا في السراج الوهاج، ولو دخل دار الحرب راجلاً ثم اشترى فارساً أو استعار أو وهب له وقاتل فارساً فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضيهان، الأصل أن المعتبر عندنا حاله المجاوزة ولو دخل فارساً ثم باع فرسه أو رهنه أو أجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج، ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرسان بالاتفاق كذا في فتح القدير، ولو باعه في حالة القتال سقط سهم الفرسان في الأصح كذا في الكافي، وإن غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضيهان، ولو دخل فارساً وقاتل راجلاً لضيق المكان والمشيئة كان له سهم الفرسان ومن جاوز الدرب بفارس لا يستطيع القتال عليه إما لكبره أو صغره بأن كان مهراً لا يركب عليه لا يستحق سهم الفرسان وإن كان مريضاً بحيث لا يستطيع القتال عليه بأن أصابه رعدة أو صلح فجاوز الدرب به ثم زال المرض وبرأ وصار يحال يقاتل عليه وكان ذلك قبل إصابة الغنائم في الاستحسان يسهم له كذا في المحيط، ولو جاوز على مغضوب أو مستعاراً أو مستأجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلاً ففيه روايتان كذا في فتح القدير، والفارس في السفينة في البحر يستحق سهمين وإن لم يمكنه القتال على الفرس في السفينة كذا في البحر الرائق، وإذا وهب الفرس من رجل وسلمه إليه ودخل الموهوب له بالفارس دار الحرب مريداً القتال عليه ودخل صاحب الفرس معهم أيضاً ثم رجع في الهبة واسترد الفرس فإن الموهوب له يضرب بمهم الفارس فيما أصيب قبل الرجوع ويسهم الراجل فيما أصيب بعده، وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها، ولو باع فرسه في دار الإسلام بيعاً فاسداً وسلمه إلى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم بائع الفرس أيضاً

(١) قوله البرذون مفرد البراذين خيل للعجم كما في البحر وكذا في المصباح اهـ

ثم استرد الفرس بحكم الفاسد فالبائع يكون راجلاً فيما أصيب قبل الاسترداد وبعده والمشتري يكون فارساً فيما أصيب قبل الاسترداد وراجلاً فيما أصيب بعده، رجل أدخل فرسه في دار الحرب ليقاتل عليه فاستحقه رجل من يده بالهينة فإن المستحق راجل في الغنائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس، رجلان أحدهما فارس وللآخر بغل تبايعا البغل بالفرس ودخلا بهما دار الحرب ثم وجد أحدهما بما اشتراه عبياً وردّه على بائعه واسترد منه ما كان له في الأصل فمشتري البغل راجل في الغنائم كلها ومشتري الفرس فارس فيما أصيب قبل أن يترادا البيع راجل فيما أصيب بعد ما ترادا البيع، ولو رهن فارساً في دار الإسلام من رجل يدين له عليه ثم دخل الراهن والمرتهن دار الحرب وأدخل المرتهن الفرس مع نفسه ليقاتل عليه فقتضى الراهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس فإن الراهن راجل فيما أصيب من الغنائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلاً في الغنائم كلها، ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فارساً آخر فهو فارس على حاله استحساناً، ولو قتل رجل من المسلمين فارس رجل من المسلمين وضمن صاحب الفرس القيمة وأخذها فلم يشتر بها فارساً آخر يسهم له سهم الفرسان فيما أصيب من الغنائم، ومن باع فرسه في دار الحرب مكرهاً لا يبطل سهم فرسه وإذا باع الغازي فرسه في دار الحرب بعدما أصيب الغنائم بدراهم ثم استاجر فارساً آخر أو استعار ثم أصيب غنائم آخر كان راجلاً فيما أصيب بعد البيع ولا يقوم المستاجر والمستعار مقام المشتري بخلاف ما إذا اشترى فارساً آخر على جواب الاستحسان، ولو باع فرسه ثم وهب له فارس آخر وسلم إليه كان فارساً لأن الموهوب مملوك رقة فكان مثل المشتري وإذا كان الأول بإجارة أو إعارة فاسترد من يده فاشترى آخر فالثاني يقوم مقام الأول وإذا كان الأول بإجارة والثاني كذلك أو كان الأول عارية والثاني كذلك فالثاني يقوم مقام الأول وإن كان الأول بإجارة والثاني عارية فالثاني لا يقوم مقام الأول وإن كان الأول عارية والثاني إجارة فالثاني يقوم مقام الأول ثم المستعير في دار الحرب إذا استعار فارساً آخر بعد ما استرد الأول من يده إنما يعتبر فارساً ويقوم الثاني مقام الأول في حق استحقاق سهم الفرسان فيما يصيبون من الغنائم بعد ذلك إذا كان للمعير الثاني فارس آخر سوى هذا الفرس الذي أعاره فأما إذا لم يكن فارس بعد آخر فلا يستحق المستعير سهم الفرسان فيما يصيبون ذلك فالمعير الثاني يستحق سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار فلو استحق المستعير سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار أدى أن يستحق رجلان من غنيمة واحدة بسبب فارس واحد كل واحد منهما سهماً كاملاً وإنه لا يجوز، ولو اشترى فارساً في دار الإسلام ولم يتقابضا حتى دخلا دار الحرب ثم قبض المشتري الفرس ونقد الثمن فالبائع والمشتري راجلان ولو كان الثمن مؤجلاً أو كان حالاً إلا أن المشتري نقده قبل دخول دار الحرب ودخلا دار الحرب وقبض المشتري الفرس فالمشتري فارس استحساناً، ولو دخل رجلان بفارس بينهما دار الحرب ليقاتل عليه هذا تارة وشريكه أخرى فهما راجلان وكذلك إذا خلا بفارسين كل فارس بينهما نصفان فهما راجلان إلا إذا أجزأ أحدهما نصيبه من صاحبه قبل دخولهما دار الحرب فحينئذ المستاجر فارس وإن طيب كل واحد منهما صاحبه على أن يركب أي الفرسين شاء نظر إن كان هذا التطيب قبل دخول دار الحرب فهما

فارسان وإن كان بعد دخول دار الحرب فهما واجلان ولا يجبران على التهايط على الركوب لأجل القتال وأما التهايط لا لأجل القتال فعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجبران عليه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبران عليه ولكن إن اصطلحا على ذلك بأنفسهما أمضاء القاضي كذا في المحيط، لا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الإمام، والمكاتب بمنزلة العبد ثم العبد إنما يرضخ له إذا قاتل والمرأة يرضخ لها إذا كانت تداوي الجرحى وتقوم على المرضى والذمي إنما يرضخ له إذا قاتل أو دل على الطريق ولم يقاتل إلا أنه يزداد على السهم في الدلالة إذا كانت فيها منفعة عظيمة ولا يبلغ بها السهم إذا قاتل كذا في الهداية، والغلام المراهق الذي لم يبلغ والمعتوه إذا قاتلا يرضخ لهما كذا في غاية البيان، ثم الرضخ عندنا من الغنيمة قبل إخراج الخمس كذا في فتح القدير، أما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأبن السبيل يدخل فقراء ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى اغنيائهم فأما ذكر الله تعالى في الخمس فإنه لافتتاح الكلام تبركاً باسمه، وسهم النبي ﷺ سقط بموته كما سقط الصفي والصفي شيء كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنيمة مثل درع أو سيف أو جارية كذا في الهداية، وإن صرف الخمس إلى صنف واحد من الأصناف الثلاثة جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا قسم الإمام الغنائم بين المسلمين وكانت الغنائم رقيقاً ومتاعاً وغير ذلك فأعطى بعضهم رؤوساً وبعضهم دواب وبعضهم دراهم أو دنائير وبعضهم خيلاً أو سلاحاً على سهام الخيل والرجالة فذلك جائز فعل برضا الغنائمين أو بغير رضاهم فعل ذلك في دار الحرب أو في دار الإسلام، وإذا قسم الإمام الغنائم وأخذ كل ذي حق حقه فأصاب رجل من المسلمين جارية من المغنم وتفرق الجند ثم إن الجارية التي أصابها ذلك الرجل ادعت أنها جارية حرة من أهل الذمة سيهاها المشركون وأقامت على ذلك شاهدين عدلين مسلمين فالإمام يقضي بحريتها وإذا قضى الإمام بحريتها هل تنقض القسمة والقياس أن تنقض وفي الاستحسان لا تنقض إذا كان المستحق قليلاً بأن كان جارية أو جارين أو ثلاثة وقد تفرق الجند إلى منازلهم وأما إذا لم يتفرق الجند إلى منازلهم أو تفرقوا إلا أن المستحق كان كثيراً بأن كان زيادة على الثلاث فإنه تنقض القسمة قياساً واستحساناً وعلى هذا إذا قسم الإمام الغنائم بين الجند وقبض كل واحد نصيبه فتفرقوا إلى منازلهم ثم جاء رجل وادعى أنه كان شهد الوقعة معهم وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك فالقياس أن تنقض القسمة وفي الاستحسان لا تنقض ويعرض من بيت المال قيمة نصيبه، وإذا انتقضت القسمة فيما إذا كان المستحق كثيراً بعد هذا اختلفت الروايات ذكر في بعضها أن الإمام يقول للمستحق عليه نصيبه أيت بمن قدرت عليه من الجند، وفي بعض الروايات الإمام يتولى جمعهم بنفسه وأي الأمرين اختار الإمام فهو جائز وبعد هذا ينظر إلى الغنيمة فإن كانت الغنيمة عروضاً أو مكبلاً أو موزوناً من أصناف مختلفة فإن الإمام بأمر المستحق عليه حتى يأخذ من يد الذي قدر عليه ما يخصه لو قسم ما في يده بينه وبين جميع الجند كأنه ليس مع ما في يده غنيمة أخرى وإذا كانت الغنيمة كلها مكبلاً أو موزوناً من صنف واحد فإنه يأخذ من يد الذي قدر عليه نصف ما في يده، قال محمد رحمه الله: إذا

أصاب المسلمون غنائم وكان فيما أصابوا مصحف فيه شيء من كتب اليهود والنصارى لا يدري أن فيه تورا أو زبوراً أو إنجيلاً أو كُفراً فإنه لا ينبغي للإمام أن يقسم ذلك في مقام المسلمين ولا ينبغي أن يحرق بالنار وإذا كره إحراقه ينظر بعد هذا إن كان لورقه قيمة وينتفع به بعد الحرق والغسل بأن كان مكتوباً على جلد مدهبرغ أو ما أشبه ذلك فإنه يحرق ويجعل الورق في الغنينة وإن لم تكن لورقه قيمة ولا ينتفع به بعد الحرق بأن كان مكتوباً على القرطاس يغسل وهل يدفن وهو على حاله إن كان موضعاً لا يتوهم وصول يد الكفرة إليه يدفن وإن كان موضعاً يتوهم وصول يد الكفرة إليه لا يدفن وإن أراد الإمام بيعه من رجل مسلم فإن كان الذي يريد شراءه ممن يخاف عليه أن يبيعه من المشركين رغبة منه في المال يكره بيعه منه، وإن كان موثقاً به ويعلم أنه لا يبيعه من المشركين فلا بأس ببيعه منه، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: والجواب في بيع كتب الكلام على هذا التفصيل إن كان الذي يريد شراءها ممن يخاف عليه الإضلال والفتنة يكره للإمام أن يبيعه منه وإن كان موثقاً به لا يخاف عليه الإضلال والفتنة لا يكره بيعها منه قال: وإن وجدوا في الغنينة فلانثد ذهب أو فضة فيها الصليب والتماثيل فإنه يستحب كسرها قبل القسمة وإن أراد بيعها من رجل إن كان الذي يريد شراءها موثقاً به لا يخاف عليه بيعها من المشركين فإنه لا بأس بالبيع منه وإن كان غير موثق به ويخاف عليه بيعها من المشركين فإنه يكره بيعها منه وإن كان الصليب والتماثيل في الدراهم المضروبة والديناري المضروبة فأراد بيعها من غيره قبل الكسر أو أراد قسمتها قبل الكسر فلا بأس به وما أصيب مما له ثمن نحو كلب الصيد وسائر الجوارح من الهزاة والصقور فإنه غنينة تقسم بين الغنائمين كثيرها من الأموال، وكذلك ما أصيب من صيود البر والمعادن والكنوز وما استخرج الغواصون المسلمون من بحارهم فهو فيء كله يرفع عنه الخمس ويقسم الباقي بين الغنائمين، والسماك وسائر الصيود التي تصاد مما يؤكل لحمها فالحكم فيها كالحكم في سائر المأكولات ويكره الاصطياد بصفر الغنينة وباريها وكلاهما وتجوز قسمة الهرة وإن وجد المسلمون فرساً عليه مكتوب حبس في سبيل الله فهذا والذي يوجد غير مكتوب عليه شيء سواء ثم تجعل هذه للمسلمين أو لأهل الحرب يستدل على ذلك بالمكان الذي وجد فيه فإن وجد في مكان الغالب فيه المسلمون أو كان يقرب المسلمين فإنه يجعل للمسلمين ويكون نقطة فيفعل به ما يفعل بسائر اللقطات، ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون أو كان يقرب من المشركين فإنه يجعل لأهل الحرب ويكون غنينة فيفعل به ما يفعل بسائر الغنائم ولو أخذ المسلمون من المشركين فشهد قوم من المسلمين أنه من خيل الجيش وقد قسمه الإمام في الغنائم أو باعه أو لم يقسمه ولم يبيعه وحضره صاحبه الذي كان في يده أخذه صاحبه بغير شيء وجده قبل القسمة أو بعد القسمة وكان الجواب فيه كالجواب في المدبر وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، إذا أخذ المسلمون غنينة فلم يحزروها حتى غلب عليهم العدو وأخذوا الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر آخر وأخذوها من العدو كانت الغنينة للآخرين دون الأولين ولو كان ذلك بعد الإحراز بدار الإسلام وجب على الآخرين ردّها على الأولين، الإمام إذا قسم الغنائم ودفع أربعة الأخماس إلى الجند وهلك الخمس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم وكذا لو دفع الخمس إلى أهله

وهلك الأربعة الأخصاص في يده سلم الخمس لاهله، ولو أن الإمام أودع بعض الغنيمة إلى بعض الجند قبل قسمة الغنائم فلم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئاً كذا في فتاوى قاضيه خان، قال في السير الكبير: ولو أن رجلاً أو رجلين أو ثلاثة أو من لا منة له من المسلمين أو من أهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير إذن الإمام فاصابوا غنائم فأخرجوها إلى دار الإسلام كان ذلك كله لهم ولا خمس فيه فإن كان الإمام أذن له خمس ما أصابوا وكان ما بقي على سهام الغنيمة كذا في غاية البيان، وإن دخل جماعة لهم منة فآخذوا شيئاً خمس وإن لم ياذن لهم الإمام كذا في الهداية، قال أبو الحسن الكرخي: إذا التقى الفريقان في دار الحرب فريق دخل بإذن الإمام وفريق بغير إذنه ولا منة لهم مجتمعين فما أصاب المأذون لهم فيه الخمس والباقي بينهم ولا شيء للآخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم فلكل واحد منهم ما أصاب لا يشاركه فيه أصحابه ولا غيرهم وأما إذا اشترك المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عدد الآخذين فما أصاب المأذون لهم خمس وكان الباقي بينهم على سهام الغنيمة فيشتركون جميعاً الآخذ وغير الآخذ وما أصاب الذين لم يؤذن لهم فهو لهم على عدد الآخذين له ولا شيء لبقيةهم فيه ممن لم يأخذه ولا خمس عليهم فيه فإن التقى الفريقان جميعاً المأذون لهم وغير المأذون وكانوا باجتماعهم لهم منة فما أصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنيمة بعد الخمس وكذا ما أصاب إحدى الطائفتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء فبِهِ الخمس والباقي على سهام الغنيمة ولو كان الذين دخلوا بإذن الإمام لهم منة وأصابوا الغنيمة ثم لحق لصوص أو لصان لا منة لهم بغير إذن بعدما أصاب أهل العسكر الغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللصوص غنيمة قبل أن يلحقهم وبعد ذلك فإنهم جميعاً شركاء وفيما أصابهم الخمس، وما بقي فبينهم على سهام الغنيمة إلا ما أصاب العسكر قبل أن يلحق بهم اللصوص أو اللصان فإن هذا اللصوص لا يشارك أهل العسكر فيما أصابهم قبل أن يلحقهم ولكن أهل العسكر يشاركون اللصوص فيما أصاب كذا في السراج الوهاج، إذا قسم الإمام الغنائم وأعطى كل ذي حق حقه وبقي منها شيء يشير لا يستقيم أن يقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء في نفسه تصدق بها الإمام على المساكين ولو لم يتصدق بها ووضعها في بيت المال لتأبى تقع للمسلمين فله ذلك أيضاً ولو أن قوماً من الجند أتوا أمير الجند وقالوا: إن منازلنا بعيدة ولا نقدر على المقام فأعطنا حقنا من الغنيمة على الحزب والظن بذلك وأنت في حل فأعطاهم ومضوا ثم أعطى الباقي حصتهم بقدر ذلك فآزادت أنصباء الباقي على أنصباء الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يحسبه حوالاً ويخير به المسلمين ولا يصير ذلك للإمام بقولهم وأنت في حل فلو أن الأمير تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم أن يضموا الأمير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس بذلك وكذلك الجواب في الإمام إذا تصدق بالفضل بأن غزا الإمام الأعظم بنفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان لهم أن يضموا الإمام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كما لو كان المتصدق أمير العسكر إلا أن يكون الإمام رأى أن يستقرض ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لحاجتهم إلى ذلك حتى إذا جاء مستحقوه ولم يجيزوا صدقته فإنه يعطيهم مثل ذلك من أموال الفقراء والمساكين قالوا: وهاتنا ثلاثة نفر الإمام الأكبر وأمير



الجنود وصاحب المقاسم وهو الذي قوض إليه أمر قسمة الغنيمة فصاحب المقاسم لا يملك التصديق بالفضل وأمير الجند له أن يتصدق بالفضل وليس له أن يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والإمام الأعظم له أن يتصدق وله أن يستقرض على بيت مال المسلمين، ولو أن جنوداً عظيمات أصابوا غنائم وأخرجوها إلى دار الإسلام فلم يقسم حتى تفرق الناس وذهبوا إلى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم أعطى الإمام الباقر أنصباؤهم وبمسك حصص الغيب فإذا مضى سنة ولم يجيئ لها طالب تصديق بها ولو غل رجل شيئاً من المغنم ولم يأت به إلا بعد ما قسمت الغنائم وتفرق أهلها فللإمام أن يصدقه فيما قال ويأخذه منه ويخمسه ويصرف الخمس إلى الفقراء وبمسك الباقي حتى يجيء مستحقوه فإن لم يطمع في مجيء مستحقه تصديق به وإن شاء كذبه فيما قال وأخذ منه خمس ما جاء به وترك أربعة الأخماس عليه ولو لم يأت الغالب بذلك إلى الإمام ولكنه ناب بمسكه إلى أن يطمع في مجيء مستحقه وإذا انقطع طمعه في ذلك تصديق به إن شاء بشرط الضمان إذا حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الأحسن أن يدفع ذلك إلى الإمام كذا في المحيط.

**الفصل الثالث في التنفيل:** ويستحب التنفيل للإمام وأمير العسكر فإن نفل الإمام أو أمير العسكر وجعل له شيئاً من الغنيمة التي وقعت في أيدي الغنائم لا يجوز وإنما يجوز التنفيل بما كان قبل الإصابة وإذا نفل الإمام فقال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب واحد منهم شيئاً في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وإن مات في دار الحرب فما أصاب يكون ميراثاً عنه كذا في فتاوى قاضيخان، ولا ينبغي للإمام أن ينفل بكل المأخوذ بأن يقول لنعسكر كل ما أصبتم فهو لكم فإن دخل الإمام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونفل لهم ما أصابوا جاز وإن بعث سرية من دار الإسلام لا ينبغي أن ينفل السرية ما أصابوا ولا ينفل بعد إحراز الغنيمة بدار الإسلام إلا من الخمس كذا في الكافي، ولو نفل بعد الإصابة قبل القسمة لبعض من كان له عناء أو بلاء على وجه الاجتهاد منه بأن يحول رايه إلى ذلك ثم رفع إلى الإمام لا يرى التنفيل بعد الإصابة لا يكون له أن ينقض ما صنع الأول قال محمد رحمه الله تعالى: ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينفل الإمام قبل القتل فيقول من قتل قتيلاً فله سلبه وهذا مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى وكما يجوز التنفيل بعد رفع الخمس بأن بعث الإمام سرية وقال لهم: ما أصبتم فلكم الثلث بعد الخمس أو قال: فلكم الربع بعد الخمس ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقاً بأن بعث الإمام سرية وقال لهم: ما أصبتم من شيء فلكم الثلث أو قال: فلكم الربع ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي وإن كان فيه إبطال حق الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر إن كان نفلهم ثلثاً أو ربعاً مطلقاً أعطاهم الثلث أو الربع من جملة الغنيمة أولاً ثم يرفع الخمس عن الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة السرية من جملة الغنيمة وإن نفلهم الربع أو الثلث بعد الخمس رفع الخمس أولاً من جملة الغنيمة ثم أعطى السرية نفلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الإمام لأهل العسكر جميع ما أصبتم فهو لكم نفلاً بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط، إذا لم يجعل السبب للقاتل فهو من جملة الغنيمة

القاتل وغيره فيه سواء والسلب مركبه وما على القاتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من السرج والآلة وما معه على الدابة من ماله في حقيبته أو على وسطه لا عبده وما معه ودابته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي، ولو قال الأمير: من قتل قتيلاً فله فرسه فقتل رجل راجلاً ومع غلامه فرسه قائم بجنبه بين الصفيين يكون فرسه للقاتل لأن مقصود الإمام قتل من كان متمكناً من القتال فارساً وهذا متمكن بخلاف ما إذا لم يكن بجنبه كذا في التبيين، ثم حكم التنفيل قطع حق الباقيين فأما الملك فإنما يثبت بعد الإحراز بدارنا كسائر الغنائم، فلو قال الإمام: من أصاب أمة فهي له فاصابها مسلم واستبرأها وهي في دار الحرب لم يجز له وطؤها وبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، ولا ينبغي للإمام أن ينفل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له أن ينفل قبل الهزيمة والفتح مطلقاً من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بأن يقول من قتل قتيلاً فله سلبه من أخذ أسيراً فهو له ولكن يقول من قتل قتيلاً قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا لو أطلق التنفيل قبل الفتح والهزيمة إطلاقاً يبقى التنفيل يوم الفتح والهزيمة حتى من قتل قتيلاً يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الإمام: من قتل قتيلاً فله سلبه فجرح الكافر رجل وقتله آخر فإن كان الأول جرحه جرحاً لا يعيش من مثله ولم يبق للمجروح قوة في قتل أو عون بيد أو مشورة بكلام كان سلبه للأول وإن كان الأول قد جرحه جرحاً يعيش من مثله أو يعين معه بيد أو كلام فالسلب للثاني ثم الإمام إن نفل السلب بعد الخمس بأن قال: من قتل قتيلاً فله سلبه بعد الخمس بخمس السلب وإن نفل السلب مطلقاً بأن قال: من قتل قتيلاً فله سلبه لا بخمس السلب هذا هو المذهب لعلمائنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، ولو قال الأمير للعسكر في دار الحرب وقد لقوا العدو: ومن قتل قتيلاً فله سلبه ثم قتل الأمير فله سلبه استحساناً، ولو قال من قتلته أنا فلي سلبه فإنه لا يستحق السلب، ولو قال: من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل الأمير رجلاً فلا شيء له، ولو قال: إن قتل قتيلاً فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلاً حتى قال: من قتل منكم قتيلاً فله سلبه ثم قتل الأمير قتيلاً فله سلبه، ولو قال الأمير للقوم: إن قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل رجلان قتيلاً فلهما سلبه استحساناً وكذا لو قال: من قتل قتيلاً فله سلبه وإن قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحساناً، ولو قال: من قتل قتيلاً فله سلبه فضرب مسلم مشركاً فرماه من الغرس فجرحه الضارب إلى عسكر المسلمين وأخذ سلبه فعاش أياماً ثم مات قبل قسمة الغنيمة فالضارب سلبه وإن مات بعد القسمة في دار الإسلام فلا شيء له، ولو أخذ المشركون المجرور حين ضربه المسلم وأخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والغامون فقال الضارب: مات قبل القسمة وقال الغامون: مات بعد القسمة فالقول قول الغامين ولا تقبل عليهم بينة الضارب إلا بينة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين عن فرسه فجاء به إلى الصف أو إلى العسكر فذبحه فلا شيء له ويكره له ذلك إلا إذا كان بعدما أتى الصف يقاتل معه فقلنا بأنه يستحق السلب كذا في محيط السرخسي، إن كان الأمير قال: إن قتل رجل منكم وحده قتيلاً فله سلبه فقتل رجلان قتيلاً لا يستحقان سلبه، وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال الأمير لمسلم: إن قتل هذا الكافر فنك سلبه فقتل هو

ورجل آخر من المسلمين فالسلب كله له ولا شيء للآخر منه، في المنتقى إذا قال الإمام لعشرة من المسلمين: إن قتلتم هذه العشرة خاصة أو قال لعشرة من المسلمين: إن أصبتم أهل قرية كذا فلکم کذا الشيء بغير عینه فشاركهم بغيره بغير إذن الإمام كانوا شركاء في الغنيمة قال: ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا في المحيط، لو قال الأمير لرجل منهم: إن قتل قتيلاً فلک سلبه فقتل رجلين كان له سلب الأول خاصة ولو قال: لجميع أهل العسكر إن قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل رجل منهم عشرة استحق أسلابهم جميعاً وهذا استحسان، ولو قال لرجل بعينه: إن قتل قتيلاً فلک سلبه فقتل قتيلين معاً فله سلب أحدهما والخيار إلى القاتل لا إلى الإمام كذا في الظهيرية وكذلك لو قال: إن أصبت أسيراً فهو لك فاصاب أسيرين على التعاقب فالأول له فإن أصابهما معاً فالخيار إليه، ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الأمير لعشرة من المسلمين: أبروا إليهم إن قتلتموهم فلکم أسلابهم فبرروا إليهم فقتل كل رجل منهم رجلاً كان لكل رجل سلب قتيله استحساناً فإن قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون أسلابهم استحساناً كذا في محيط السرخسي، ولو قال الأمير: من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل ذمي ممن كان يقاتل مع المسلمين قتيلاً يستحق سلبه وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلاً سواء كان يقاتل قبل هذا أو لا يقاتل، وكذلك لو قتل امرأة مسلحة أو ذمية قتيلاً، وكذلك لو قتل عبيد كان يقاتل مع هؤلاء أو لا يقاتل حتى الآن فإن هؤلاء يستحقون الأسلاب، ولو كان الأمير قال: من قتل قتيلاً فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلاً فله سلبه وإن لم يسمع مقالة الإمام ولو أن الإمام بعث سرية وقال في أهل عسكره: قد جعلت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية ففي الاستحسان لهم النفل، ولو قال الأمير: من اصاب أسيراً فهو له فاصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فهم له، ولو قال الأمير: من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بثياب أو رؤوس فذلك إلى الأمير يعطيه من ذلك قدر ما يرى، ولو قال الأمير: من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل أجيراً من المشركين لم يكن مقاتلاً معهم أو تاجراً معهم أو عبداً كان مع مولاة يخدمه أو رجلاً ارتد والعياذ بالله ولحق بدار الحرب أو ذمياً نقض العهد ولحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأة إن كانت تقاتل فله سلبها وإن كانت لا تقاتل فلا سلب له وإن قتل صبياً لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وإن قتل مريضاً أو جريحاً منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أو لا يستطيع وإن قتل شيخاً فانياً لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا براه ولا يرجى له نسل لم يمكن له سلبه كذا في الظهيرية، ولو قال الأمير: من قتل بطريقاً من البطارقة فله سلبه فقتل رجل رجلاً من غير البطارقة لا يستحق سلبه، ولو قال: من قتل شيخاً فله سلبه فقتل شاباً يستحق، ولو قال: من قتل شاباً فقتل شيخاً لا يستحق، ولو قال: من جاء بأسير فله كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لأن الأسير اسم للبالغ من الذكور والوصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس، ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسير أو برضيع فلا شيء له لأنه خالف في الجنس، ولو قال: من قتل صعلوكاً من صعلوك المشركين فله سلبه فقتل بطريقاً لا يستحق سلبه لأن سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك، ولو قال: من جاء بالف درهم فجاء بالف دينار لا شيء له لأنه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسي، إذا دخل العسكر

دار الحرب فقبل أن يبلغوا قتالاً قال الأمير: من قتل قتيلاً فله سلبه فهذا على كل قتيل يقتل في دار الحرب في غزوتهم هذه حتى يرجعوا إلى دار الإسلام فإن اقتتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضاً ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين استحق سلبه لأن الحرب الأولى باقية فكان التنفيل باقياً، وإن انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باقياً، وكذلك إذا دخل المنهزمون حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فتح حصونهم وأقام عليهم المسلمون يقاتلونهم فحكم ذلك التنفيل باقياً، وإن انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بمدائنهم وحصونهم ثم مر المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المنهزمين لا يستحق سلبه، وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم فمروا بحصن آخر وفيه قوم ممتنعون سوى هؤلاء القوم الذين يقعونهم فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط، ولو أن بطريقاً قد قتل فقال: من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا إن كان ذلك البطريق ورأسه في موضع لا يقدر عليه إلا بقتال وخوف فله النفل وإن كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له، ولو قال لقوم بأعيانهم: من جاء منكم به فله كذا فهي إجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي، إذا قال الأمير للمسلمين: إذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمسمائة درهم من الغنيمة فهذا على رؤوس الرجال دون السبي فمن جاء برأس رجل فله خمسمائة درهم وما لا فلا، وهذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهزم المشركون وتفرقوا فقال الأمير: من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤوس الرجال وإن جاء رجل برأس رجل وقال: أنا قتله وأخذت رأسه وقال رجل آخر: أنا قتله، وهذا أخذ رأسه فالذي جاء بالرأس أحق بالخمسمائة وكان القول قوله في قتله مع اليمين وعلى الآخر البينة فإن أقام الآخر بينة من المسلمين على أنه قتله قضينا بالخمسمائة له، ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين: هذا رأس رجل من العدو وقد مات وهذا جز رأسه وقال الذي جاء بالرأس: قتله فالحق قول الذي جاء بالرأس ولكن يحلف هذا إذا علم أن الرأس رأس مشرك وإن وقع الشك فيه فلم يدر أنه رأس مسلم أو رأس مشرك نظر إلى السيماء فإن كان عليه سيماء المشركين كان له النفل وإن كان شعره قصة وإن كان عليه سيماء المسلمين بأن كان مخضوب اللحية فلا نفل له وإن أشكل عليهم فلم يدر أنه رأس مسلم أو رأس مشرك فلا نفل له، ولو جاء برأس يزعم أنه قتله ورجل آخر معه يزعم أنه هو الذي قتله وطلب الخارج يمين صاحب اليد فحلف صاحب اليد فتكل فلا نفل لواحد منهما قياساً وفي الاستحسان أن النفل للخارج، ولو جاء رجلان برأس يزعمان أنهما قتلاه والرأس في أيديهما قسم النفل بينهما وكذلك إذا كانوا ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط، ولو قال الأمير: من دخل من باب هذه المدينة أو هذا الحصن أو هذه المطمورة فله ألف درهم فافتحم قوم من المسلمين فدخلوا فإذا بها باب آخر مغلق غير ذلك الباب فلهم النفل ويستحق كل واحد ألفاً بخلاف قوله من دخل فله الربع من الغنيمة فدخل عشرة فلهم الربع الواحد ولو دخله واحد ثم واحد فإنهم يشتركون جميعاً في النفل حتى يلتجئ العدو، ولو قال الأمير: من دخل الباب فله بطريق فدخل جماعة فلهم البطريق لا غير بخلاف ما لو قال: فله بطريق فدخل قوم فلكل واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه

فإن وجد في الحصن ثلاثة بطاريق فلهم أولئك ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال: من دخل فله جارية يعني فله قيمة جارية فإنه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط، وكذلك لو قال: من دخل فله جارية من جواربهم فإذا ليس فيه إلا جاريستان كان لهم ما وجد فيه لا غير، ولو قال: من دخل فله ألف درهم فدخل طائفة من ناحية الباب وطائفة ينزلون من فوق السطح أدلاهم غيرهم بإذنهم ففتحوا المظمورة فلهم نفلهم وهذا إذا انتهوا إلى مكان يمكنهم المقاتلة مع أهل الحصن فإن كانوا في موضع لا تمكنهم المقاتلة بأن كانوا متدلين من رأس الحائط ذراعاً أو ذراعين فلا نفل لهم، ولو دلوهم حتى توسطوا بهم الحصن وانقطعت الحبال فوقعوا في الحصن فلهم النفل، ولو قال: من دخل منكم أولاً فله ثلاثة رؤوس ومن دخل ثانياً فله رأسان ومن دخل ثالثاً فله رأس فدخل واحد ثم واحد فلكل واحد ما سماه وكذلك لو قال من دخل منكم فله ثلاثة رؤوس وللثاني رأسان وللثالث ثلاثة رؤوس ولو دخل ثلاثة معاً بطل النفل للاول والثاني ولهم جميعاً نفل الثالث وإن دخل اثنان أول مرة بطل نفل الاول ونفل الثاني يكون بينهما، ولو قال لرجل: إن دخلت أولاً لست أطعمك وإن دخلت ثانياً فلك رأسان فدخل أولاً فلا شيء له قياساً وفي الاستحسان له النفل المشروط ولو لم تتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له، ولو قال الأمير لثلاثة باعياهم: من دخل منكم باب هذا الحصن أولاً فله ثلاثة رؤوس وللثاني رأسان وللثالث رأس فدخل رجل من الثلاثة في الحصن ومعه قوم من المسلمين فله ثلاثة رؤوس لأنه أضاف هذه الصيغة إليهم فقال: منكم وكان مراده الاول منهم، ألا ترى لو قال: من دخل أولاً من الناس فدخل رجل ومعه من البهائم أو قال: من دخل من الرجال فدخل رجل ومعه نساء فإنه يستحق فكذا هذا بمثله ولو قال: من دخل منكم أيها الثلاثة هذا الحصن قبل الناس فله كذا فدخل معه رجل من الثلاثة أو من غيرهم من المسلمين أو الكفار فلا شيء له ولو قال: من دخل هذا الحصن أولاً من المسلمين فله ثلاثة رؤوس فدخل ذمي ثم مسلم فإنه يستحق النفل بخلاف قوله من دخل هذا الحصن أولاً من الناس فدخل ذمي ثم مسلم فلا شيء له، ولو قال الأمير: كل من دخل منكم هذا الحصن أولاً فله رأس فدخل خمسة معاً فلكل واحد منهم رأس بخلاف ما إذا قال: من دخل أو أي رجل دخل لأن هذه كلمة فرد، ولو قال: من دخل منكم خامساً فله رأس فدخل خمسة معاً استحق كل واحد لنفل الخامس كذا في محيط السرخسي، ولو قال: من أصاب ذهباً فهو له أو قال: من أصاب فضة فهو له فأصاب رجل سيفاً محلي بذهب أو بفضة كانت الحلية له فبعد ذلك ينظر إن لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من السيف وتعطى صاحب النفل وإن كان في نزعها ضرر فاحش ينظر إلى قيمة الحلية وإلى قيمة السيف فإن كانت قيمة الحلية أكثر بخير صاحب النفل إن شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف مع الحلية وإن كان قيمة السيف أكثر بخير الإمام إن شاء أعطى صاحب النفل قيمة الحلية مصوغاً من خلاف جنسها وجعل السيف مع الحلية في الغنيمة وإن شاء ترك الحلية عليه وإن لم يؤخذ واحد منهما يباع السيف ويقسم الثمن على قيمة النفل والجفن فما أصاب قيمة الحلية فهو لصاحب النفل والباقي في الغنيمة ولم يذكر في الكتاب ما إذا كانت قيمتهما على السواء قالوا: ينبغي أن يكون الخيار للإمام كذا في المحيط، ولو أصاب سرجاً مفضضاً أو

لجأماً أو مصحفاً يكتبون فيه كتباً لهم فله الفضة دون الأصل، وكذلك لو وجد حلبي ذهب أو فضة مفصفاً بفصوص أو خاتم فضة أو ذهب كان الحلبي له ونزعت عنه الفصوص كلها وجعلت في الغنيمة ولو أصاب أبواباً فيها مسامير فضة أو حديد لو نزعت هذه المسامير لهلكت الأبواب حتى لا تكون أبواباً فلا شيء له، وكذلك السرج إذا نزعت عنه المسامير أو كان عليه ضبة أو ضبستان ولو نزعت هلك السرج فلا شيء له، ولو أصاب أسيراً من المشركين قد ضببت أسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ أنفاً من الذهب كان له الأنف، ولو قال: من أصاب حلبي فهو له فأصاب رجل تاج الملك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك ولو أصاب لؤلؤاً أو ياقوتاً أو زمرداً ليس فيه ذهب فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له ذلك ولو قال: من أصاب حديداً فهو له ومن أصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد الثبر والإناء والسلاح وغير ذلك وأما جفن السيف والسكين فله نصفه لأنه غير الحديد، ولو قال: من أصاب ذهباً أو فضة فهو له فأصاب ثوباً منسوجاً بالذهب فإن كان الذهب سدي الثوب فلا شيء له كذا في محيط السرخسي، إذا قال الأمير لأهل العسكر: من أصاب منكم ذهباً فله منه كذا دخل تحت التنفيل الدنانير المضروبة والحلي من الذهب والثبر وكذلك إذا قال: من أصاب فضة دخل تحت التنفيل الدراهم المضروبة والثبر من الفضة والحلي كذا في المحيط، ولو قال: من أصاب قرأ فهو له فأصاب رجل قباء أو جبة محشوة بقز فلا شيء له ولو قال: من أصاب ثوب قز فهو له فأصاب رجل جبة بطانتها ثوب قز وظهارتها ثوب فله ثوب قز والثوب الآخر غنيمة يباع ويفسّم، ولو قال: من أصاب جبة حرير فهي له فأصاب جبة بطانتها حرير أو ظهارتها فإن كانت ظهارتها حريراً كانت له كلها وإن كانت البطانة حريراً فلا شيء له منها، ولو قال: من أصاب جبة خز فهي له فأصاب جبة ظهارتها خز وبطانتها سمور أو قز فلا شيء له منها لأن الجبة تضاف إلى السمور والفتك لا إلى الخز، ولو قال: من أصاب ثوب خز فهو له فأصاب جبة خز بطانتها سمور أو فتك لم يكن له إلا الظهارة، ولو قال: من أصاب ثوب فتك فهو له فأصاب جبة خز بطانتها فتك كان له البطانة لأن البطانة تسمى ثوباً، ولو قال: من أصاب هذه الجبة الخز فهي له فأصابها رجل فإذا هي مبطنة بغير الخز من الفتك كان الكل له، ولو قال: من أصاب منكم قباء خز أو قباء مروباً فأصاب من ذلك المصنف قباء محشواً بطاته غير خز أو غير مروي كانت له الظهارة خاصة، ولو قال: من جاء بجزور فهو له فجاء بجزور وبقرة أو ثور فلا شيء له، ولو قال: من جاء بجزور فهو له فجاء بناق أو جمل فله ذلك ولو قال: من جاء ببقرة فهي له فجاء بجاموس فلا شيء له، ولو قال: من جاء بكيش فهو له فجاء رجل بنمجة أو معز لا شيء له كذا في محيط السرخسي، ولو قال: من أصاب بزاً فهذا على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير، قالوا: هذا بناء على عرف الكوفة فإن في عرف أهل الكوفة اسم البز يقع على ثوب القطن والكتان وبائعهما يسمى بزاً، وفي عرف ديارنا البز لا يقع على القطن والكتان وبائعهما لا يسمى بزاً وإنما يسمى كروباً إما يقع هذا الاسم على ثياب الإبريسم وبائعها يسمى بزاً، واسم الثوب يتناول الدباج واليزيون وهو السندس والقز والكساء وما أشبه ذلك ولا يتناول البساط والمسح والستر ولا تدخل تحت هذا

الاسم القلنسوة والعنامة، واسم المتاع يطلق على الثياب والقمص والفرش والستور فأي شيء من ذلك أصابه المنفل له فهو له، ولو أصاب أواني أو أباريق أو قماقم أو قدورا من صفر أو نحاس فلا شيء له من ذلك، ولو أن أميراً على عسكر المسلمين أراد أن يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قليلة وهم يحتاجون إليها في قتالهم فقال: من دخل بدرع فله من النفل في الغنيمة كذا أو قال: فله سهم من الغنيمة كسهم في الغنيمة فلا بأس بذلك وكذلك إذا قال: من دخل بدرع فله كذا فلا بأس به ولو قال: من دخل بثلاثة دروع فله ثلاثمائة ومن دخل بأربعة دروع فله أربعمائة جاز من ذلك نفل درعين ولم يجز ما زاد على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى: وإن أمكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان في ذلك زيادة منفعة للمسلمين جاز النفل فيها أيضاً ولو قال الأمير: من دخل بفرس فله كذا لا يجوز هذا التنفيل بخلاف ما إذا قال: من دخل بدرع فله كذا، وفي النوادر ذكر الرماح والأتراس وأجاب بجواز التنفيل فيها وكذلك إذا قال الأمير لأصحاب الخيل: من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفل كذا فهو جائز، ولو قال: من دخل بتجفافين فله نفل كذا فاعلم بأن هذه المسألة ذكرت في بعض النسخ وذكر فيها فدخل رجل بتجفافين ومعه فرسان جاز التنفيل عليهما وذكر في بعض النسخ فدخل رجل بتجفافين من غير ذكر الفرسين، وأجاب بجواز التنفيل فيهما أيضاً وكل ذلك صحيح، ولو قال: من دخل منكم بثلاثة تجفافين فله كذا جاز نفل تجفافين ولا يجوز أكثر من ذلك قال شيخ الإسلام: إلا أن يكون في ثلاثة تجفافين منفعة للمنفل له وللمسلمين فحينئذ يجوز التنفيل عليه كما في ثلاثة دروع كذا في المحيط، لو نظر الأمير إلى رجل على سور الحصن يقاتل المسلمين فقال: من صعد السطح فأخذه فهو له وخمسمائة درهم فصعد رجل وأخذه كان له ما أخذه وخمسمائة ولو سقط هذا الرجل من السور إلى الأرض حين قال الأمير: هذا خارج الحصن وأخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو رماه رجل من المسلمين فطرحه من السور فله نفل ولو صعد إليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نفل، ولو نظر إلى رجل على السور فقال: من أخذه فهو له فسقط الرجل من أعلى السور إلى خارج الحصن وأخذه فإنه ينظر فإن كان في موضع يمنع من المسلمين يكون له وإن كان في موضع لا يمنع فيه لا يكون له ولو قال الأمير: من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الأمير إلى ثلثة فقال: من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة أخرى ينظر إن كانت الأخرى مثل هذه في الصعوبة المنية للمسلمين فله نفل وإن كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له، ولو قال الأمير: من دلنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بصفة رجل وإشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الأمير للأسراء من أهل الحرب: من دلنا منكم على عشرة من الرؤوس فهو حر فدلهم واحد على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلالته فوجدوا عشرة من الرؤوس فهو حر إلا أنه لا يترك أن يرجع إلى دار الحرب إلا أن يقول الأسير إذا دلتكم فانا حر وتدعوني إلى بلادتي فإنه يخلي سبيله إذا وجدت منه الدلالة، ولو قال الأسير: أدلكم على عشرة من المقاتلة وأنا حر فقال الإمام: نعم فذهب فدلهم فإنه لا يعتق، ولو قال الإمام لهم:

أعطونا مائة رأس على أنكم آمنون في حصونكم فأعطوه تسعين فللإمام أن يقاتلهم لكن يرد ما أخذ منكم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم يرد عليهم قيمة الرقاب، ولو قال: أعطوني مائة من الأسراء الذين عندكم من المسلمين فأعطوه تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئاً ولو قال الأمير للأسراء: من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة ممنعين في حصن فلا يعتق فإن دلهم على قوم غير ممنعين إلا أنهم هربوا من المسلمين ينظر إن هربوا قبل أن يهربوا منهم لم توجد الدلالة المسكنة من القهر والغلبة والظهور وإن هربوا بعدما قربوا منهم يعتق، ولو قال للأسراء: من دلنا على حصن كذا أو مغارة كذا أو معسكر الملك فهو حر فدلهم أحد منهم فلم يظفروا فالأسير حر، ولو أصاب الأمير غنائم فأقبل إلى دار الإسلام فقال: من دلنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وإن ذهب معهم فدلهم على الطريق فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى، ولو قال: من دلنا على الطريق فله أهله وولده فدلهم فهم في الأسر على حالهم ولو قال: فله نفسه وأهله وولده ومائة درهم من الغنيمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال: من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر ولذلك الحصن طرق فدلهم على طريق أبعدا يعتق إذا كانوا يسلكون ذلك وإن كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال: من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسير على طريق آخر ينظر إن كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرفاهة فإنه يعتق، وإن كان أشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسي، أمير العسكر في دار الحرب إذا نفل وقال لأهل العسكر: من أصاب شيئاً من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنيمة من سهم أو رضيع دخل تحت التنفيل ومن لا حظ له في الغنيمة لا يدخل تحت التنفيل، والنساء والعبيد وأهل الدمة لهم حظ في الغنيمة فيستحقون النفل كذا في المحيط، وإذا خص الإمام الأحرار البالغين المسلمين فحينئذ لا شيء لهؤلاء كذا في محيط السرخسي، والتجار من أهل استحقاق الغنيمة فيستحقون النفل والحربي المستامن إذا قاتل بغير إذن الإمام فلا حظ له في الغنيمة فلا يستحق النفل وإن كان يقاتل بإذن الإمام فله حظ من الغنيمة حتى يرضخ له فيستحق النفل كذا في المحيط، ولو قال: من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فأسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركاً أو قتل رجل من أهل سوق العسكر مشركاً فلا شيء له قياساً وله سلبه استحساناً، ولو قيل: من قتل قتيلاً فله سلبه فدخل عسكر آخر من أرض الإسلام مدداً لهم فقتل رجل منهم قتيلاً كان له سلبه إذا كان الأول أميراً على العسكرين جميعاً، الأصل أن كل من كان قتله مباحاً في الجملة يستحق السلب بقتله بالتنفيل وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنيمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنيمة لا يصح فيه التنفيل فلو قال: من قتل منكم قتيلاً فله سلب فقتل أجيراً من أهل الحرب لم يقاتل أو تاجراً في عسكرهم أو الذمي الذي نقض العهد وخرج إليهم أو مريضاً منهم لا يستطيع القتال فله سلبه لأن قتل هؤلاء مباح، ولو قتل امرأة أو صبياً فلا شيء له إلا أن يكونا مقاتلين وإن قتل شيخاً فانياً فلا شيء له، ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم منفل له لم يكن له سلبه لأن المسلم وما في يده لا يغنم وإن كان السلب مما أعاره المشركون فقتله إنسان فله سلبه ولو



كان السلب عارية عند المشرك لصبي أو امرأة فهو كالذي للبالغ من أهل الحرب فإن أعار المسلم أو الذمي سلاحه من الحربي فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر إن كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا فسلبه للقاتل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما بناء على أن ماله يفتن عنده وعندهما لا يفتن، وإن كان المسلم في دار الإسلام فإنه لا يفتن ماله وإن كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا فاخذ مشرك سلاحه غصباً فقاتل به فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بأمان فاخذ مشرك سلاحه غصباً فقاتل فقتله مسلم قله سلبه ولو رمى مسلم مشركاً في صفهم فاخذ المشركون سلبه ثم انهزموا فوجد السلب في الغنيمة فإنه يكون في الغنيمة ولا شيء للقاتل، ولو انهزموا ولا يدري أنهم هل أخذوا سلبه أم لا فإنه ينظر إن وجد السلب قد نزعوه فهو فيء ولو لم ينزعوا شيئاً من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جرّه المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهربوا فسلبه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعدما سار العسكر مرحلة أو مرحلتين لا يدري أكان في يد أحد أم لم يكن فهو للقاتل قياساً ولا يكون له استحساناً، ولو أن المشركين أخذوا دابته فحملوا عليها القتيل وعليها سلاحه فهو للقاتل، ولو حملوا على الدابة القتيل وسلاحه وسلاحهم وأمتعتهم فهذا يكون فيء إلا أن يكون شيئاً يسيراً كإداوة ونحوها فحينئذ يكون للقاتل، ولو أخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتيل وسلاحه فهذا يكون فيء وكذلك الوصي بمنزلة الوارث، ولو قال الأمير: من قتل قتيلاً فله فرسه فقتل رجلاً مشركاً على بردون فإنه يستحق سلبه، ولو كان على حمار أو بغل أو جمل لا يستحق السلب، ولو قال: من قتل قتيلاً فله بردونه فقتل رجلاً على فرس لا يستحق فرسه لأنه لا يستحق الأرفع بتفيل الأوضع ولو قال: من قتل قتيلاً فله دابته فقتل رجلاً على حمار أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه، ولو قال: من قتل قتيلاً على حمار فهو له فقتل رجلاً على أتان كان له وكذلك البعير بخلاف ما لو قال: من قتل قتيلاً على أتان فقتل رجلاً على حمار ذكر لا شيء له لأن اسم الأنثى لا يتناول الذكر وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فإن كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والأنثى جميعاً كذا في محيط السرخسي.

### الباب الخامس في استيلاء الكفار

إذا غلب كفار الترك على كفار الروم فسيبهم وأخذوا أموالهم ملكوها، فإن غلبنا على الترك حل لنا ما لجدده بما أخذوه، وإن كان بيننا وبين الروم مودة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة فاقنتلوا فغلبت إحداهما كان لنا أن نشترى المغنوم من مال الطائفة الأخرى من الغالبين، وفي الخلاصة والإحراز بدار الحرب شرط أما بدارهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة فاقنتلوا في دارنا لا نشترى من الغالبين شيئاً وأما لو اقتتل طائفتان في بلدة واحدة فيجوز شراء المسلم المستامن من الغالبين نفساً أو مالاً كذا في فتح القدير، ولو استولى أهل الحرب على أموالنا وأحرزوها بدارهم ملكوها عندنا فإن ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم قبل القسمة أخذه بغير شيء وإن وجده بعد القسمة في يد من وقع في

سهمه إن كان من ذوات القيم أخذه بقيمته إن شاء، وإن كان مثلياً لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضيه خان، ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى في الماسور إذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاه أخذه بقيمته يوم أخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط، هذا إذا غلب الكفار على أموال المسلمين وأحرزوها بدارهم أما إذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها وأخذوها ثم جاء صاحبه فإنه يأخذه بغير شيء لأنهم لم يملكوها قبل الإحراز، وكذا لو قسموها في دار الإسلام فإن قسمتهم لا تجوز فإذا غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه بغير شيء، وإذا اشترى المسلم عبداً من دار الحرب قد أسره العدو فجاء المولى فله أن يأخذه بالثمن أو يدع فإن مات المولى قبل أن يأخذه فجاء وارثه يطالب بأخذه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له أن يأخذه، وقال محمد رحمه الله تعالى: له أن يأخذه كذا في السراج الوهاج، ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: ولو باع رجل عبداً ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشتراه مسلم وجاء به فلوارث البائع أن يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الأول منه بالثمنين جميعاً، ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط، لو اشترى ما أخذه العدو منهم تاجر وأخرجه إلى دار الإسلام أخذه المالك القديم بثمنه الذي اشترى به التاجر من العدو وإن اشتراه بعرض أخذه بقيمة العرض، ولو كان البيع فاسداً يأخذه بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم بأخذه بقيمته كذا في التبيين، وكذلك حكم المثلي إذا كان موهوباً لواحد لا يأخذه للمالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم أيضاً إذا كان ما أخذه الكفار منا وأحرزوه بدارهم مشتري بمثله قدراً أو وصفاً إلا إذا اشترى بأقل قدراً أو بارداً منه فحينئذ يكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان، مسلم قال لعبيده: أحدكما حر ولم يبين حتى أسرا ثم ظهرنا عليهما وأحرزناهما بدارنا رداً إلى المولى، ولو بين العتق في أحدهما بعدما أحرزا بدار الحرب صح بيانه وملك الكفار الآخر وإن أحرز العدو أحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي، فإن أسروا عبداً فاشتراه رجل فأخرجه إلى دار الإسلام ففقت عينه وأخذ أرشها فإن المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الأرض ولا يحط شيء من الثمن، وإن أسروا عبداً فاشتراه رجل بألف درهم فأسروه ثانياً وأدخلوه في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بألف درهم فليس للمولى الأول أن يأخذه من الثاني وللمشتري الأول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بألفين إن شاء وكذا إذا كان الماسور منه الثاني غائباً ليس للأول أن يأخذه اعتباراً بحال حضرته كذا في الهداية، وإن أبى المشتري الأول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي، ولو اشتراه المشتري الأول من التاجر الثاني ليس للمالك القديم أن يأخذه لأن حق الأخذ ثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الأول ولم يعد ملكه القديم وإنما ملكه بالشراء الجديد منه كذا في التبيين، لو اشترى رجل من العدو عبداً وأخرجه فلم يحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه فله أن يأخذه من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له على الأول وإنما يأخذه من الأول إذا كان العبد باقياً على ملكه ولم يحدث فيه ما يمنع من تملكه فإن أراد صاحب العبد أن ينقض البيع الثاني ويأخذه بالثمن الأول من المشتري لم يكن

له ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج، قال في السير الصغير: والمالك القديم أن ينقض إجارة المملوك من الحربي وليس له أن ينقض رهنه كذا في المحيط، ولو وهب المشتري الأول لرجل أخذه مولاه بقيمته ولا ينقض الهبة وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الأول إلى ولي الجنابة أخذه المالك القديم من ولي الجنابة بالقيمة وكذا إن جنى المشتري الأول عمداً فصالح على هذا العبد وإن كانت الجنابة خطأ أخذه بالأرض وإن وهبه العدو من مسلم وقد فقا عينه رجل فدفعه الموهوب له إلى القاتل وأخذ قيمته أخذه المالك القديم من القاتل بقيمته أعمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: يأخذه بقيمته بصيراً وهي القيمة التي دفعها ولو كانت أمة وولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم في قيمة الولد ولكن يأخذها بقيمتها يوم القبض أو يدع ولو ماتت الأم أو قتلت يأخذ المالك الولد بحصته يقسم القيمة على الأم يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الأخذ فما أصاب الولد أخذه به ولو اشترى عبداً بالثمن حال ولم يقبضه حتى أسر فاشتره رجل بخمسمائة أخذه البائع بخمسمائة فإذا أخذه أخذ المشتري منه بالثمنين أي بالثمن وخمسمائة وإن أبى البائع أخذه المشتري بخمسمائة إن شاء ولو كان باعه بالثمن نسيئة فالمشتري أحق بالاسترداد وإن أبى قبل للبائع: خذ بخمسمائة وسلم لك فإن اشترى العبد المأسور من العدو رجل بالثمن فأسر فاشتره آخر بخمسمائة فحضر المالك القديم والمشتري الآخر والقاضي يعلم بشراء الأول أو لا يعلم فقضى للمالك القديم بالأخذ من المشتري لا ينفذ فيرد العبد على المشتري الآخر حتى يأخذه المشتري الأول منه ثم يأخذه منه المالك القديم بالثمنين إن شاء فلو أخذه المالك القديم من المشتري الآخر بلا قضاء أو اشتراه منه ثم حضر المشتري الأول يأخذه من المالك القديم بالثمن ثم يأخذه المالك القديم منه بالثمنين وكذا لو وهبه من المولى أخذ المشتري الأول منه بالقيمة لأنه كالأجنبي ثم أخذ المولى منه بالثمن والقيمة ولو أسر العبد الرهن من يد المرتهن فاشتره رجل بالثمن وحضر الرهن المرتهن فحق الأخذ للمرتهن وهو متطوع كما لو جنى وفداء فإن أبى المرتهن أخذه الرهن بالثمن وإذا أخذ سقط دين المرتهن والفداء عليهما نصفان إن كانت قيمة الرهن ألفين والدين ألفاً وبقي رهنه كما كان فإن أبى المرتهن أن يفدي ففداه الرهن أخذ المرتهن العبد فكان رهنه بنصف الدين وإن أبى الرهن أن يفديه وفداء المرتهن فهو رهن بحاله وهو متطوع في حصة الرهن فإن كان الرهن غائباً وفداء المرتهن رجع على الرهن بنصف الفداء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن متبرعاً وعندهما متطوع ولو كان مثلياً لا يأخذ إن لم يفد كذا في الكافي، الكفار إذا استولوا على العبد الجاني وأحرزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون وأخرجوه إلى دار الإسلام وتركه المالك القديم ولم يأخذه وأراد ولي الجنابة أن يأخذه وكان ذلك بعد القسمة لم يكن له ذلك لأن الثابت لولي الجنابة مجرد الحق فلا يجوز نقض المالك به كذا في المحيط، وإن وقع المأسور في سهم رجل ولم يحضر مولاه حتى اعتقه هذا الرجل أو دبره جاز فإن كانت أمة فزوجها وولدت من الزوج فله أن يأخذها وولدها ولا يكون له أن يفسخ النكاح وإن كان أخذ عقرها أو أرض جنابة جنيت عليها لم يكن للمولى على ذلك سبيل كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل له كرم فأسر فارس جيد أخذه الكفار وأحرزوه بدارهم ثم دخل

مسلم واشتره منهم بكري ثم دقل فارسي فأخرجه إلى دار الإسلام ثم حضر المالك القديم فليس له أن يأخذه هكذا ذكر في الزيادات، وذكر في السير الكبير أنه يأخذه بكري ثم دقل لأن المشتري من العدو يملك الكرم المأمور بشراء صحيح لأن الربا لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب فثبت له حق الأخذ بما قام على المشتري كما لو اشتراه بدارهم ووجه ما ذكر في الزيادات أن المشتري من العدو يملك الكرم المأمور بشراء فاسد لأنه تعالى حرم الربا مطلقاً والمشتري بشراء فاسد مضمون بالقيمة والقيمة هاهنا المثل فلا يفيد أخذه والمحققون من مشايخنا قالوا: ما ذكر في السير قولهما وما ذكر في الزيادات قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده الربا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب، ولو كان اشتراه بكر دقل مثل كيله يدا بيد أو أخرجه إلى دار الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها ولو كان المشتري اشتري هذا الكرم منهم بخمر أو خنزير وأخرجه إلى دار الإسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه باتفاق الروايات ولو كان المشتري من العدو ذمياً كان له أن يأخذه بقيمة الخمر والخنزير، ولو كان المشتري من العدو اشتري هذا الكرم بكر مثله ثم أخرجه إلى دار الإسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها فإن كان اشتراه بكر مثله نسيته ثم أخرجه إلى دار الإسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه ولو أخذ المشركون ألف درهم نقد بيت المال لرجل وأحرزوها بدارهم فدخل مسلم دارهم واشتراها بألف درهم غلة وتفرقوا عن قبض ثم أخرجها إلى دار الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذها على الروايات كلها بمثل الغلة التي نقدها، وإن اشتراها بالدنانير وأخرجها إلى دار الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذها بدنانير مثلها وكذلك لو أن هذا المسلم باع منهم ألف درهم غلة بألف درهم نقد بيت المال فنقدوه الألف المحرزة وأخرجها إلى دار الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذها، ولو أحرز العدو كرم المسلم ثم دخل مسلم دارهم بأمان وأسلم إليهم مائة درهم في كرم حنطة سلماً صحيحاً فلما حلّ الأجل قضوه الكرم الذي أحرزوه بدارهم فقبض وأخرجها إلى دار الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بمائة، وإذا باع المسلم من أهل الحرب عرضاً بألف درهم نقد بيت المال فنقدوه الألف المحرزة مكان تلك الألف فقبضها وأخرجها إلى دار الإسلام ليس للمالك القديم أن يأخذها، ولو أحرز كرم المسلم ثم دخل مسلم دارهم بأمان وباع منهم عرضاً بكر حنطة في الذمة فقضوه الكرم المحرز فقبضه وأخرجها إلى دار الإسلام لا يكون للمالك القديم أن يأخذها، ولو أحرز كرم المسلم فدخل مسلم دارهم وأقرضهم كراً فقضوه ذلك الكرم الذي أحرزوه فأخرجه إلى دار الإسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل سواء كان المستقرض مثل المحرز أو دونه أو أجود منه هكذا في المحيط، ولو أخذ العدو من مسلم عشرة أثواب فدخل مسلم وباع من العدو متاعاً بعشرة أثواب موصوفة إلى أجل فقضاه الأثواب المحرزة للمالك أخذها بقيمة المتاع، ولو اشتري الكرم المحرز مسلمان من العدو واقتسماه واستهلك أحدهما نصيبه أخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن، ولو كان ثياباً والمسألة بحالها أخذ النصف الباقي بربع الثمن وبنصف قيمة الهالك، وإن كان المأخوذ إبريق فضة قيمته ألف درهم ووزنه خمسمائة فاشتري مسلم من العدو بأكثر من وزنه أو بأقل أخذه المالك القديم بقيمته بالغة ما بلغت من خلاف جنسه كذا في الكافي، وإن كان اشتراه بمثل وزنه دارهم يدا بيد

وأخرجه إلى دار الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بقدر تلك الدراهم على الروايات كلها، ولو كان اشتراه بمثل وزنه دراهم ولكن إلى أجل فأخرجه إلى دار الإسلام فهذا وما لو اشتراه بأكثر من وزنه أو بأقل من وزنه سواء، وإن كان اشترى هذا الإبريق منهم بخمر أو خنزير أخذه المالك القديم بقيمته من خلاف جنسه على الروايات كلها، ولو كان الذي اشتراه بالخمر والخنزير رجلاً من أهل الذمة وأخرجه إلى دار الإسلام أخذه المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير، وذكر في السير الكبير في عبد أسره المشركون اشتراه مسلم منهم بألف درهم ورطل من خمر وأخرجه إلى دار الإسلام أخذه المولى بالألف وتقام القيمة يريد به أنه يأخذه بكل قيمته إذا كانت قيمته أكثر من الألف، ولو كانت قيمة العبد أقل من الألف أو الألف أخذه بالألف في الفصلين جميعاً إن شاء لا ينقص عن الألف ولا يزداد عليها بسبب ذكر الخمر ولو اشتراه المسلم بألف درهم ومئة أو دم أخذه المالك القديم بألف درهم لا يزداد على الألف لمكان الميتة وإن كانت قيمة العبد أكثر من الألف، وإذا غصب الرجل من رجل عبداً وأصابه المشركون من يد الغاصب وأحضره بدارهم ثم إن المسلمين أصابوه ثم وجدته المغصوب منه في يد الغائبين قيل إن يقسم أخذه بغير شيء ولا ضمان على الغاصب وإن وجدته بعد القسمة في يد بعض الغائبين ذكر أن المغصوب منه بالخيار إن شاء أخذ العبد بقيمته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذ منه، وإن شاء لم يأخذه وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه فإن دفع قيمته يوم الأخذ إلى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد فإنه يرجع على الغاصب بالأقل من قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الأخذ فإذا كانت قيمة العبد يوم الغصب ألف درهم وقيمته يوم الأخذ ألفا درهم فأخذ العبد بألفي درهم من الذي وقع في سهمه فإنه يرجع على الغاصب بقيمته يوم الغصب وذلك ألف درهم وإذا كانت قيمته يوم الغصب ألف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فإنه يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا إذا اختار المغصوب منه أخذ العبد من يد من وقع في سهمه بالقيمة وإن شاء لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فإن ضمن الغاصب فالجواب في الغاصب بعد هذا كالجواب في حق المغصوب منه فإن وجد الغاصب العبد في يد الغائبين قبل القسمة أخذه بغير شيء وإن وجدته بعد القسمة أخذه بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلاً من المسلمين اشتراه من أهل الحرب وأخرجه إلى دار الإسلام فإن كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالمغصوب منه بالخيار إن شاء أخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وإن شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فإن أخذه بالثمن من المشتري من العدو فإنه يرجع على الغاصب بالأقل من قيمته يوم الغصب وبأقل من الثمن الذي أخذ العبد به من المشتري وإن ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العدو وضمن الغاصب قيمة العبد يوم الغصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد ويقوم الغاصب مقام صاحب العبد إن شاء أخذ العبد من المشتري بالثمن وإن شاء ترك فإذا دفع الغاصب الثمن إلى المشتري وأخذ منه العبد أو دفع القيمة إلى الذي وقع في سهمه وأخذ منه العبد فأراد صاحب العبد أن يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين: إن أخذ صاحب العبد القيمة بزعمه بأن اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب: قيمة العبد يوم الغصب كانت ألف درهم وصاحب العبد يقول

كانت قيمته ألفي درهم فأقام مولى العبد البيئة على ما ادعى من القيمة وأخذ من الغاصب ألفي درهم أو استحلّف الغاصب بأن لم تكن له بيئة على ما ادعى فنكل الغاصب عن اليمين فأخذ منه ألفي درهم أو اصطالحا وتراضيا على ألفي درهم كما يدعيه المصنوب منه ففي الفصول الثلاثة لا يتخير المصنوب منه بين أن يرد القيمة على الغاصب وأخذ العبد منه وبين أن يترك العبد عليه وإن كان أخذ القيمة بزعم الغاصب بأن لم تكن له بيئة واستحلّف الغاصب فحلّف فأخذ منه ألف درهم كما قاله الغاصب ثم وجد العبد فإنه يتخير إن شاء ردّ القيمة التي أخذها من الغاصب على الغاصب وأخذ عبده وإن شاء ترك العبد، ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن صاحب العبد متى أخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد في يد المشتري أو في يد الذي وقع في سهمه وكانت قيمة العبد كما قاله صاحب العبد ألفي درهم يتخير، ولم يذكر أنه إذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب أو أقل هل يتخير حكي عن القميه أبي جعفر الهندواني أنه كان يقول في رواية: يتخير وفي رواية لا يتخير، ثم في الموضع الذي ثبت له الخيار إذا قال صاحب العبد: أنا امسك القيمة وأرجع بما فضل على قيمته يوم الغصب إلى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك إنما له رد القيمة وأخذ العبد أو إمساك القيمة كذا في المحيط، العين الهرة لو كانت في يد مستاجر أو مستعير أو مستودع هل له الخصصة والاسترداد أو لا قالوا: للمستاجر أن يخاصم في المغنوم ويأخذه قبل القسمة بخير شيء وكذا المستعير والمستودع فإذا أخذه المستاجر عاد العبد إلى الإجارة وسقطت عنه الأجرة في مدة أسره كذا في البحر الرائق، وإن جحد المسلمون أن يكون الماسور إجارة عنده احتاج إلى إقامة البيئة على أنه كان إجارة في يده وإذا قبل الحاكم البيئة ورده عليه ثم حضر الأجر فأنكر الإجارة فيه وذكر أنه كان في يده ودبعة أو عارية فالقول قول صاحب العبد فاما إذا وجدته بعد القسمة كان له أن يخاصم الذي وقع في سهمه أيضاً فإن أنكر الذي وقع في سهمه أن الماسور كان إجارة عنده وأقام المستاجر البيئة على الإجارة تقبل بينته على إثبات الإجارة ويكون خصماً في إثباتها ثم هو بالخيار إن شاء أخذه بالقيمة وإن شاء تركه ولو كان مكان المستاجر مستعير أو مستودع وقد وجدته بعد القسمة فإنه لا ينتصب خصماً للذي وقع في سهمه حتى لو أقام البيئة على أن الماسور كان في يده ودبعة أو عارية فإنه لا تسمع بينته ولا يكون له بعد القسمة أن يأخذ الماسور من الذي وقع في سهمه بالقيمة وكان بمنزلة الاجنبي بعد القسمة كذا في المحيط، وللوصي أن يأخذ الماسور لليتيم بالثمن من مشتره ولا يأخذه لنفسه قالوا: وهذا إذا كان الثمن الذي اشتراه من الحربي مثل قيمته كذا في محيط السرخسي، في المنتقى عبد لمسلم أسره العدو وأحرزوه بدارهم فدخل مسلم واشتراه وأخرجه إلى دار الإسلام فتزوج على رقبته امرأة ثم حضر المولى الأول أخذ إن شاء بقرمته، ولو تزوج امرأة بغير مهر ثم صالحها على أن يسلم إليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قيل لمولى العبد إن شئت فخذ به مهر مثلها أو دع، ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دار ولم يبين الدعوى فصالحه عن دعواه على هذا العبد أخذه المولى بقيمة العبد فإن اختلفا في مقدار الدعوى فالقول قول المصالح، عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدارهم ثم أفلت منهم وأخذ مالا من أموالهم وخرج هاربا إلى دار الإسلام فأخذه مسلم ثم جاء

مولاه لم يأخذه منه إلا بالقيمة في قول محمد رحمه الله تعالى وما في يده من المال فهو لمن أخذه ولا سبيل للمولى عليه وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء لأنه لما دخل دار الإسلام صار فيئاً للجماعة المسلمين يأخذه الإمام ويرفع خمسته ويقسم أربعة أخماسه بين المسلمين، رجع محمد رحمه الله تعالى عن قوله وقال: إذا أخذه فهو غنينة أخذه وأخمس إذا لم يحضر المولى وأجعل أربعة أخماس العبد والمال الذي معه للأخذ فإن جاء مولاه بعد ذلك أخذه بالقيمة وإن جاء مولاه قبل أن يخمس أخذه بغير شيء، عبد لمسلم سباه أهل الحرب فاعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون أخذه مولاه بغير شيء وذلك العتق باطل ولو اعتقه بعد ما أخرجه المسلمون قبل أن يقسموه جاز عتقه، حرره دخل دار الإسلام بأمان فسرق من رجل منهم طعاماً أو متاعاً ودخل به أرض الحرب فاشتره منه مسلم وأخرجه إلى دار الإسلام أخذه صاحبه بغير شيء لأن الحربي كان ضامناً له قبل أن يخرج من دار الإسلام فلا يكون محرراً له بإدخاله دار الحرب ولو أودع مسلم عند هذا المستأمن مالاً وذهب بها إلى دار الحرب فهو محرر بها وإن أسلم عليها أو صار ذمة فهي له لأنه لم يكن ضامناً في دار الإسلام، حربي دخل إلينا بأمان ومعه عبد قد كان أخذه من المسلمين وأحرزه بدار الحرب فاشتره رجل منهم لا يكون للمالك الأول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن، بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الإملاء الأمة المأسورة إذا اشتراها من أهل الحرب مسلم أو وقعت في سهمه فأخذها منه مولاه بحكم حاكم أتبعها ما كان في عنقها من الدين والجنابة قبل السبي وردّها بعيب قديم إن وجده على البائع الأول ورجع بنقصان عيبها عليه إن كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري من أهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه وإن كان حدث عيب في يد أهل الحرب أو في يد المشتري منهم أو في يد الذي وقعت في سهمه ردّها عليه بذلك فإن ماتت عنده أو حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وإن كان أخذها منه بغير حكم أتبعها الدين ولا يتبعها الجنابة ولا يردّها على بائعها الأول بالعيب القديم ويردّها على الذي أخذها منه بالعيب القديم والحديث وإن ماتت في يده رجع بنقصان العيب عليه، ولو استحقها مستحق من يد الذي أخذها بالقيمة فإن كان أخذها بالحكم ردّها على من أخذها منه ثم أخذها هذا المستحق من بالقيمة أو بالثمن وإن كان أخذها بغير حكم أخذها المستحق بيينة بما أخذها به ويرجع في الوجهين جميعاً على بائعه في الأصل إن كان اشتراها وإن كان اعتقها الذي أخذها أول مرة بالثمن أو ولدت منه ولداً فإن كان أخذها بقبض القاضي فإن القاضي يبطل عتقه إذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقاً في القياس ولكني أستحسن أن يأخذه بالقيمة، ولو أن عبيدين أسرها أهل الحرب فاشترهما رجل بثمن واحد فللمولى أن يأخذ أحدهما بالخصه ويترك الآخر، ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسر المشركون عبده فأمر المولى رجلاً أن يشتري العبد له بالف درهم فاشتره الرجل لنفسه فهو للأمر، وكذلك لو أمره أن يستوبه له فاستوبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أمره أن يستوبه لمولاه فاشتره المأمور منهم وهو مسلم بخمر فهو لمولاه وهو هبة منهم له كذا في المحيط، ولو أن المالك علم بإخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهراً لا يسقط حقه، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه

يسقط وإن مات المولى المأسور منه بعد إخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد رحمه الله تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه، لو أسر الحربي عبداً مسلماً لمسلم فأحرزه بدار الحرب فاعتقه أو دبره أو كاتبه أو كانت جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعاً كذا في فتاوى قاضيه خان، ابن سبابة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد لمسلم أسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم أسره ثانياً فوهبوه للمشتري الذي أسره من يده فلمولاه أن يأخذوه من هذا بالقيمة والثلث جميعاً، بشر في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبداً فأسره العدو فوجد الغاصب العبد في يدي رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى، وفي الإملاء عن محمد رحمه الله تعالى إذا أسر المشركون عبد الصغير ثم وقع في سهم رجل فسلم أبوه فكبر الصغير قال: هو على حقه في العبد كذا في المحيط، لا يملك علينا أهل الحرب بالغلبة أحرارنا ومدبرينا وأمهات أولادنا ومكاتبينا ونملك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي، إذا كان المأسور مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد لمسلم فإن المالك القديم يأخذه بغير شيء بعد القسمة ويعوض الإمام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط، وإن اشتراه رجل منهم فلولاه أن يأخذوه منه بغير شيء ولو كان المأسور حراً فاشتراه رجل منهم وأخرجه إلى دارنا لا شيء للمشتري على الحر إلا أن يكون الحر أمره بذلك فيكون الثمن ديناً عليه، وإذا أبق عبد لمسلم فدخل إليهم فأخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب أو مدبر أو أم ولد أو مستمسعي فإنهم لا يملكونه بالإجماع وإذا لم يثبت لهم الملك في العبد الأبوق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذه المالك القديم بغير شيء موهوباً كان أو مشترى أو مغنوماً قبل القسمة أو بعدها إلا أن بعد القسمة يؤدي عوضه من بيت المال وليس له على المالك جعل الأبق وقد قالوا في العبد: إذا أبق وفي يده مال للمولى إن أهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فإن نذر إليهم بغير فأخذوه ملكوه وإن اشتراه رجل ودخل به دار الإسلام فصاحبه يأخذه بالثلث إن شاء وإن أبق عبد إليهم وذهب معه بفرس ومتاع فأخذ المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله وأخرجه إلى دار الإسلام فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء والفرس والمتاع بالثلث وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج، إذا أسلم عبد الحربي ثم خرج إليها أو ظهر على الدار فهو حر وكذا إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار كذا في الهداية، دخل الحربي إلينا بأمان فاشترى عبداً مسلماً فدخل به دار الحرب فإنه يعتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد ذمياً وإذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو عبده على حاله في قولهم جميعاً فإن باعه الحربي من مسلم أو حربي عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق، ولو أسلم حربي في دار الحرب وله رفيق هناك فخرج إلى دارنا مسلماً ثم تبعه بعد ذلك عبده مسلماً فهو عبد لمولاه وكذا إذا خرج كافراً كذا في السراج الوهاج، إذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا ذمة فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج إلينا ومعه ذلك المال فإنه لا يتعرض له فيه كذا



في المبسوط، لو أن للمسلمين أسروا أسراء من أهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم إلى دار الإسلام حتى هربوا من أيديهم إلى مأمَنهم أو ظهر المشركون عليهم وردوهم إلى مأمَنهم ثم إن قوماً آخرين من المسلمين ظهروا على أولئك السبي بأعيانهم فأخذوهم وأخرجوهم إلى دار الإسلام وقسموا فيما بينهم أو لم يقسموا ثم اختصم الفريقان عند القاضي فالفريق الآخر أحق بالأسراء فلو أن الفريق الأول لم يخرجوهم إلى دار الإسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقي المسألة بحالها فالفريق الأول أحق بهم فإن وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسمة أخذوها بغير شيء وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن شاؤوا كما في سائر أملاكهم وكذلك لو أن الفريق الأول أخرجوهم إلى دار الإسلام واقتسموا فيما بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقي المسألة بحالها فالفريق الأول أحق بهم فاما إذا أخرجوهم إلى دار الإسلام ولم يقسموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقي المسألة بحالها إن حضر الفريق الأول بعدما اقتسم الفريق الآخر فالفريق الآخر أحق بهم هكذا ذكر المسألة في الزيادات، وأما إذا حضر الفريق الأول قبل أن يقسم الفريق الآخر ففيه روايتان في رواية الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق، ولو أن الفريق الأول أحرزوهم بدار الإسلام ولم يقسموا ثم ظهر عليهم المشركون وأخذوهم فلم يحرزوهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الإسلام فإنهم يردون على الفريق الأول اقتسم الفريق الثاني فيما بينهم أو لم يقسموا قال في الكتاب: إلا أن يكون الذي قسم بين الفريق الثاني إماماً يرى ما صنعه المشركون تملكاً وإحرازاً فحينئذ كان الفريق الثاني أولى بهم كذا في المحيط، اعلم أن دار الحرب تصير دار الإسلام بشرط واحد وهو إظهار حكم الإسلام فيها، قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات: إنما تصير دار الإسلام دار الحرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشروط ثلاثة: أحدها: إجراء أحكام الكفار على سبيل الاشتهار وأن لا يحكم فيها بحكم الإسلام، والثاني: أن تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الإسلام، والثالث: أن لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمي آمنًا بأمانه الأول الذي كان ثابتاً قبل استيلاء الكفار للمسلم بإسلامه وللذمي بعقد الذمة وصورة المسألة على ثلاثة أوجه: إما أن يقلب أهل الحرب على دار من دورنا أو ارتد أهل مصر وغلبوا وأجروا أحكام الكفر أو نقض أهل الذمة العهد وتغلبوا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا تصير دار حرب إلا بثلاثة شروط وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: بشرط واحد لا غير وهو إظهار أحكام الكفر وهو القياس، ثم هذه الدار إذا صارت دار الحرب باجتماع الشروط الثلاثة لو افتتحها الإمام ثم جاء أهلها قبل القسمة أخذوها بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة ولو افتتحها الإمام عادت إلى الحكم الأول الخراجي يصير خراجياً والعشري يصير عشرياً إلا إذا كان الإمام وضع عليها الخراج قبل ذلك فإنها لا تعود عشرية هكذا في السراج الوهاج.

### الباب السادس في المستامن وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في دخول المسلم دار الحرب بأمان: إذا دخل دار الحرب بأمان مسلم تاجر يحرم عليه أن يتعرض لشيء من أموالهم ومائتهم إلا إذا غدر به ملكهم بأخذ الأموال أو الخيس

أو غيره بعلمه ولم ينه عنه فيباح له التعرض حينئذ كالأسير والمتلصص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستبيح فروجهم فإن الفرج لا يحل إلا بالملك ولا ملك قبل الإحراز بالدار إلا إذا وجد امرأته الماسورة أو أم ولده أو مدبرته ولم يظاهرن أهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير أن أهل الحرب إن وطئهن يكون شبهة في حقهن فتجب عليهن العدة فلا يجوز له أن يظاهرن حتى تنقضي عدتهن بخلاف أمته الماسورة حيث لا يجوز له أن يظاهرها وإن لم يظاهرها الحربي لأنهم ملكوها ولهذا لا يجوز له أن يتعرض لها بشيء إن دخل دارهم بأمان ولم ينقض الأمان ويجوز له التعرض لزوجه وأم ولده ومدبرته كذا في التبيين، فإن غدر التاجر فأخذ شيئاً وأخرجه ملكه ملكاً خبيثاً فيؤمر بالتصدق به فإن أذن هذا التاجر حربي أي باعه بالدين أو أذن هو حربياً أو غصب أحدهما صاحبه ثم خرج إلينا واستأمن الحربي في دارنا أو أذن حربي حربياً أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا مستأمنين إلى دار الإسلام لم يقض لواحد منهما على صاحبه شيء، ولو خرجا مسلمين قضى للدائن على صاحبه بالدين، وأما الغصب فلا يتعرض له بشيء في الفصول كلها إلا أنه يؤمر المسلم الذي دخل عليهم بأمان إذا غصب شيئاً من مال أحدهم ثم خرجا مسلمين أن يرده عليه ديانة ولم يقض عليه، وإذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه عمداً أو خطأ فعلى القاتل الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ، وأما القود فلا يجب في ظاهر الرواية، وإن كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجراً أسيراً فلا شيء على القاتل إلا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي، قال محمد رحمه الله تعالى: لا بأس بأن يحمل المسلم إلى أهل الحرب ما شاء إلا الكراع والسلاح والسبي وأن لا يحمل إليهم شيئاً أحب إليّ قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح السير الكبير: المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والإبل والثيران التي يحمل عليها المتاع والمراد من السلاح ما يكون معداً للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبير منه وما صغر حتى الإبرة والمسلة في كراهة الحمل إليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يكره حمله إليهم وكذلك الحرير والديباج والقز الذي هو غير معمول فإن كان خمرأ من إبريسم أو ثياباً رقاقاً من القز فلا بأس بإدخالها إليهم ولا بأس بإدخال الصفر والشبه إليهم، وكذلك الرصاص لأن هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وإن كانوا يجعلون أعظم سلاحهم من ذلك لم يحل إدخال شيء من ذلك إليهم ولا يحل إدخال النور الحية والمذبوحة معها أجنحتها إليهم لأن الغالب أنه يدخل لريش الشباب والنبل وكذلك العقاب إذا كان يجعل من ريشها ذلك أيضاً فإن كانت إنما تدخل للمصيد فلا بأس بإدخالها والحكم في البازي والصقر كذلك، وإذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بأمان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه منهم لم يمنع ذلك منه ولكن هذا إذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعرضون له في ذلك وكذلك سائر الدواب ولكن لو أنهم على شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يخرجته إلا من ضرورة فإن حلف على ذلك فقد انتفتت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخله دار الحرب فإن أبى أن يحلف لم يترك ليدخل شيئاً من ذلك دارهم وكذلك إذا أراد حمل الأمتعة إليهم في البحر في السفينة، وإن

دخل بسلام أو غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك حاجته إليه وإنما منع من ذلك ما يريد للتجارة فيه فإن اتهم استحلّف فأما الذمي إذا أراد الدخول إليهم بأمان فإنه يمنع أن يدخل فرساً معه أو برذوناً أو سلاحاً إلا أن يكون معروفاً بعداوتهم مأموناً على ذلك فحينئذ حاله كحال المسلم ولا يمنع من أن يدخل بتجارته على البغال والحصير والعجلة والبعير ويستحلّف أيضاً على ما يدخله إليهم من البغال والسفن والرقيق أنه لا يريدهم البيع ولا يبيعهم حتى يخرجهم إلا من ضرورة، الحربي المستامن إذا أراد الرجوع إلى دار الحرب بشيء مما ذكرنا فإنه يمنع من ذلك قال: إلا أن يكون مكارياً سفناً أو دواب من مسلم أو ذمي فحينئذ لا يمنع منه وإذا كان أهل الحرب يحال إذا دخل عليهم التاجر بشيء من هذه لم يدعه يخرج به ولكنهم يعطونه ثمنه فإنه يمنع المسلم والذمي من إدخال الخيل والسلاح والرقيق إليهم ولا يمنع من إدخال البغال والحصير والثور والبعير وكذلك لا يمنع من إدخال سفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فإن أراد إدخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من أن يدخل إليهم خادماً في هذه الحالة مسلماً كان أو كافراً، ولو دخل الحربي إلينا بأمان ومعه كراع وسلاح ورفيق لم يمنع من أن يرجع بما جاء به إلى داره فإن باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراعاً أو سلاحاً أو رقيقاً مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شراً مما كان له فإنه لا يترك ليدخل شيئاً من ذلك دار الحرب، وكذلك لو اشترى ما باعه بعينه أو استقال المشتري البيع فيه فأقاله قبل القبض أو بعده أو رد المشتري عليه بخيار رؤية وبخيار شرط اشتراطه المشتري لنفسه وإن كان الحربي شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله أن يعود به إلى داره كذا في المحيط، ولو جاء الحربي بسيف فاشترى مكانه قوساً أو رمحاً أو ترساً لم يترك أن يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفاً خيراً منه وإن كان هذا السيف مثل الأول أو شراً منه لم يمنع بأن يدخل به كذا في المبسوط، الأصل في جنس هذا أنه متى استبدل بسلحه سلاحاً من غير جنسه لم يمكن من أن يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيراً مما أخرجه عن ملكه أو شراً منه وإن كان ما استبدل به من جنس ما أدخله فإن كان مثله أو شراً منه لم يمنع من أن يرجع به وإن كان خيراً منه منع من ذلك وإن استبدل به مثله ثم تقايلا البيع فله أن يعود بما رجع إليه إلى داره وإن استبدل به شراً منه أو خيراً منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له أن يخرج به إلى داره في الوجهين وحكم الاستبدال بالكراع مثل حكم الاستبدال بالسلاح في جميع ما ذكرنا، وإن استبدل بحماره أتاناً أو بغرسه الذكر فرساً أنشئ منع من إدخاله دار الحرب وإن كان دون ما أدخله في القيمة وإن استبدل ببغله الذكر بغلة أنشئ مثله أو دونه لم يمنع وإن استبدل بما ديانه فعلاً منع وإن استبدل بغرسه برذوناً أو ببرذونه فرساً منع وإن استبدل بغرسه الانثى فرساً أنشئ دونها في الجري ولكنها أثبت منها وأرجى للنسل منع وأجبر على بيعه إلا أن يعلم أنه مثل ما أعطى في جميع وجوه الانتفاع أو دونه فأما الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر أو بجنس ما عنده أو دونه أو أفضل منه فإنه يمنع ويجبر على بيعه، ولو أن مستامين من الروم دخلا دارنا بأمان ومع أحدهما رقيق ومع الآخر سلاح فتيادلا الرقيق بالسلاح أو باع كل واحد متاعه من صاحبه بدراهم لم يمنع كل واحد منهما أن يدخل دار الحرب ما حصله لنفسه، ولو أن حربياً من الروم دخل إلينا بأمان بكراع أو سلاح أو رقيق فأراد أن يدخل ذلك أرض الترك أو

الديلم أو غيره من أعداء المسلمين لبيعه منهم منع من ذلك، وكذلك إذا أراد أن يدخل ذلك إلى دار حرب هم موادعون للمسلمين وإن أراد أن يدخل ذلك أرضاً أهلها ذمة للمسلمين لم يمنع من ذلك، ولو كان أحد المستامين فينا من الروم والآخر من الترك ومع أحدهما رقيق ومع الآخر كراع أو سلاح فتبادلا أو اشترى كل واحد منهما متاع صاحبه بدراهم لم يترك واحد منهما ما يخرج ما اشترى إلى داره وإن كانا تبادلا سلاحاً بسلام من صنعة مثله فلكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره وإن كان أحدهما أفضل من الآخر فللذي أخذ أحسهما أن يدخل دار الحرب وليس للذي أخذ أفضلهما ذلك ولكنه يجبر على بيعه بمنزلة ما لو كانت هذه المبادلة بين المستامن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما إذا تبادلا رقيقاً برقيق هما سواء أو أحدهما أفضل من الآخر فإن هناك لا تجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المستامن والمسلم أو المعاهد فعند تحقق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من أن يدخل داره ما صار له وإن كان أحدهما أفضل من الآخر لم يمنع الذي أخذ أحسهما ومنع الذي أخذ أفضلهما من ذلك ولو كانا تبادلا عبداً بأمة لم يكن لكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره لأن اختلاف الذكورة والأنوثة اختلاف جنس كذا في المحيط.

**الفصل الثاني في دخول الحربي في دار الإسلام:** إذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان لا يمكن أن يقيم فيها سنة ويقول له الإمام إن أقمت سنة كاملة وضمت عليك الجزية ثم إن رجع إلى وطنه بعد مقالة الإمام تلك له قبل تمام السنة فلا سبيل عليه فإن مكث سنة فهو ذمي وتعتبر المدة من وقت التقدم إليه لا من وقت دخوله دار الإسلام، وللإمام أن يقدر له أقل من ذلك إذا رأى كالشهر والشهرين فإذا أقامها بعد ذلك صار ذمياً ثم إذا صار ذمياً بمضي المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية لحول بعده إلا أن يكون شرط عليه أنه إن مكث سنة أخذها منه فياخذها منه حينئذ كما تمت السنة كذا في التبيين، ثم لا يترك بعده أن يرجع إلى دار الحرب كذا في الكفاية، فإن دخل الحربي دارنا بأمان واشترى أرض خراج فإذا وضع عليه الخراج صار ذمياً وكذا لو اشترى عشيرة فإنها تستمر عشيرة على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير خراجية فيؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج وتثبت أحكام الذمي في حقه من منع الخروج إلى دار الحرب وجريان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمره وخنزيره إذا أتلغه ووجوب الدية إذا قتل خطأ ووجوب كف الأذى عنه فتحرّم غيبته كما تحرّم غيبة المسلم والمراد بوضع الخراج إلزامه عليه وأخذه منه عند حلول وقته ومنذ باشر السبب وهو زراعته أو تعطيلها مع التمكن منها إذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير، أما بمجرد الشراء فلا يصير ذمياً في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى: فإن باعها قبل أن يجب خراجها لم يكن بشرائه لها ذمياً، ولو استاجر أرض خراج فزرعها لم يكن ذمياً فإن كانت أرض خراجها المقاسمة فزرعها ببذر الحربي فأخذ الإمام خراجها مما أخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الأرض جعله الإمام ذمياً ووضع عليه خراج رأسه فإن اشترى المستامن أرض المقاسمة فأجرها من مسلم فأخذ الإمام الخراج من المستاجر ورأى أن ذلك على الزرع لم يصير المستامن ذمياً ولو زرع الحربي أرضاً اشتراها وهي أرض خراج فزرعها فأصاب زرعها أفة فذهبت

به لم يكن في الأرض خراج تلك السنة ولم يصير الحربي ذمياً وإن وجب في أرض المستأمن الخراج في أقل من ستة أشهر من يوم ملكها صار ذمياً حين وجب في أرضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب في أرضه، وإذا دخلت حربية إلينا بأمان فتزوجت ذمياً أو مسلماً صارت ذمية، ولو دخل الحربي دارنا بأمان فتزوج ذمية لا يصير ذمياً بتزويجها كذا في السراج الوهاج، فإن رجع الحربي المستأمن إلى دار الحرب وترك وذبعة عند مسلم أو دمي أو ديناً عليهما حل دمه بالعود إلى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين أو الذميين من ماله فهو باقٍ على ما كان عليه حرام التناول فإن أسر أو ظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعته فيثاء، ولو كان له رهن فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذه المرتهن بدينه، وقال محمد رحمه الله تعالى: يباع ويوفى بثمنه الدين والفاضل لبيت المال كذا في التبيين، وإن قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك إذا مات وما أوجف المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا: هو مثل الأراضي التي أجلوا أهلها عنها والجزية ولا خمس في ذلك كذا في الهداية، ولو مات المستأمن في دار الإسلام عن ماله وورثته في دار الحرب وقف ماله لورثته فإذا قدموا فلا بد أن يقيموا البيعة على ذلك فباخذوا فإن أقاموا بيعة من أهل الذمة قبلت استحساناً فإذا قالوا: لا نعلم له وارثاً غيرهم دفع إليهم المال وأخذ منهم كفيلاً لما يظهر في المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه كذا في فتح القدير، إذا بعث الحربي عبداً تاجراً له إلى دار الإسلام بأمان فأسلم العبد هنا بيع وكان ثمنه للحربي كذا في المبسوط، وإذا دخل الحربي دارنا بأمان وله امرأة في دار الحرب وأولاد صغار وكبار ومال أودع بعضه ذمياً وبعضه حريباً وبعضه مسلماً فأسلم هنا ثم ظهر على الدار فذلك كله فيء وكذلك ما في بطنها لو كانت حاملاً كذا في الهداية، ولو سبي الصبي في هذه المسألة وصار في دار الإسلام فهو مسلم تبعاً لأبيه ثم هو فيء على حاله وكونه مسلماً لا يتأني الرق كذا في التبيين، وإن أسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فأولاده الصغار أحرار مسلمون بإسلام أبيهم تبعاً وكل مال أودعه مسلماً أو ذمياً فهو له وما سوى ذلك فيء كذا في الكافي، إذا أسلم الحربي في دار الحرب فقتله مسلم عمداً أو خطأ وله ورثة مسلمون هناك فلا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ كذا في الهداية، من قتل مسلماً خطأ لا ولي له أو قتل حربياً دخل دار الإسلام بأمان فأسلم فالدية على عاقلته للإمام وعليه الكفارة وإن كان قتل المسلم الذي لا وارث له والمستأمن الذي أسلم ولم يسلم معه وارث قصداً ولا تبعاً بأن لم يكن معه ولد صغير دخل به إلينا عمداً فإن شاء الإمام قتله وإن شاء أخذ الدية منه بطريق الصلح لا الجبر وأما أن يعفو فليس له ذلك، ولو كان المقتول لقيطاً فقتله الملتقط أو غيره خطأ فلا إشكال في وجوب الدية لبيت المال على عاقلته القاتل والكفارة عليه ولو كان القتل عمداً فإن شاء الإمام قتله وإن شاء صالحه على الدية وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير، الأصل أن الدار دليل ظاهر لكون من فيها من أهلها والسيماء أقوى من المكان والبيعة أقوى من الكل، إذا أسرت سرية قوماً وجأؤا بهم فادعوا أنهم من أهل الإسلام أو من أهل الذمة وأنهم أخذونا في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل

الحرب أخذناهم في دار الحرب فالقول للأسارى وإن قالوا: أخذونا في دار الحرب ولكن نحن من أهل الإسلام أو الذمة ودخلنا دار الحرب مستأمنين للتجارة أو الزيارة أو كنا أسراء في أيديهم لا يقبل قولهم ويسترقون إلا إذا وجد فيهم علامات الإسلام كالحنّان والخضاب وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادعوا إسلاماً فيندفع عنهم الأسر وكذا إذا وجدت هذه العلامات في سبي في دارهم بعد الظهور ولا تقبل شهادة بعض السرية عليهم لأنها شهادة لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشركة وذكر في السير الكبير تقبل واختلاف الجواب لاختلاف الوضع فالوضع ثمة في جند عظيم فكانت شركة عامة ولا تمنع القبول كشهادة الفقيرين لبیت المال والوضع هنا في السرية وهذه شركة خاصة فمنعت القبول، ولا شهادة لأهل الذمة لهم لأنها شهادة على المسلمين كذا في الكافي.

**الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب بيعتها إلى أمير جيش المسلمين:** قال محمد رحمه الله تعالى: ما يبعثه ملك العدو من الهدية إلى أمير جيش المسلمين أو إلى الإمام الأكبر وهو مع الجيش فإنه لا بأس بقبولها ويصير فيئاً للمسلمين وكذلك إذا أهدى ملكهم إلى قائد من قواد المسلمين له منعة ولو كان أهدى إلى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يختصي هو بها، وفي المنتقى لو أن جنداً دخلوا دار الحرب فأهدى أهل الحرب رجلاً من الجند أو قائداً من هداياهم فهو غنيمة إلا أن نفل كل رجل ما أهدى إليه، قال محمد رحمه الله تعالى: وكذلك كل عامل من عمال الخليفة إذا بعثه الخليفة على عمل فأهدى إليه شيء فينبغي للخليفة أن يأخذ ذلك من العامل ويجعله في بيت مال المسلمين إن كان المهدي أهدى إليه بطيب نفسه وإن كان المهدي مكرهاً في الإهداء ينبغي أن يرد الهدية على المهدي إن قدر عليه وإن لم يقدر عليه بضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم اللقطة، ولو أن عسكرياً من المسلمين دخلوا دار الحرب فأهدى أميرهم إلى ملك العدو هدية فلا بأس به فإن أهدى إليه ملك العدو بعد ذلك هدية تظر فيما أهدى ملك العدو فإن كانت قيمة ما أهدى ملك العدو مثل قيمة هدية أمير الجيش أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كانت للأسير خاصة، وإن كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر من قيمة هدية الأمير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الأمير تكون غنيمة، وكذلك لو أن أمير الثغور أهدى إلى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو إليه هدية أضعاف ذلك يسلم للأمير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال، ولو أن المسلمين حاصروا حصناً من حصن<sup>(١)</sup> أهل الحرب أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعاً أو غير ذلك فإنه ينظر إلى الثمن الذي أعطوه فإن كان مثل قيمة ما باع أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للأمير وإن كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنيمة وهل تكره المبايعه معهم والحالة هذه ذكر محمد رحمه الله تعالى أنه تكره وجميع الأشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط.

### الباب السابع في العشر والخراج

الأراضي نوعان: عشيرة وخراجية، فأرض العرب كلها عشيرة، وهي أرض تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف وعمّان والبحرين، قال محمد رحمه الله تعالى: أرض العرب من

(١) قوله من حصن: بضمين جمع حصن بكسر فسكون اهـ مصححه.

عذيب<sup>(١)</sup> إلى مكة وعدن<sup>(٢)</sup> أين إلى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق، فما سقي منها من أنهار الأعاجم خراجية، وحد السواد طولاً من تخوم الموصل إلى أرض عبادان، وحده عرضاً من منقطع الجبل من أرض حلوان إلى أقصى أرض القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب، وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها ومن عليهم فهي خراجية إن كان يصل إليها ماء الخراج، وكل بلدة فتحت صلحاً وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الإمام بين الغائبين فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة واسلم أهلها قبل أن يحكم الإمام فيهم بشيء كان الإمام بالخيار إن شاء قسمها بين الغائبين وتكون عشرية وإن شاء من عليهم وبعد المن كان الإمام بالخيار إن شاء وضع العشر وإن شاء وضع الخراج إن كانت تسقى بماء الخراج كذا في فتاوى قاضيخان، كل أرض أسلم عليها أهلها طوعاً فإنها تكون عشرية وكذلك كل أرض من أراضي العرب إذا فتحت عنوة وقهراً وأهلها من عبدة الأوثان فأسلموا بعد الفتح وترك الإمام الأراضي عليهم فهي عشرية وكذلك كل بلدة من بلاد المعجم إذا فتحها الإمام قهراً وعنوة وتردد بين أن يمن عليهم برفاقهم وأراضيهم ويضع على الأراضي الخراج وبين أن يقسمها بين الغائبين ويضع على الأراضي العشر فقال: جعلت الأراضي عشرية ثم بدا له فمن عليهم برفاقهم وأراضيهم فإن الأراضي تبقى عشرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكرخي في كتابه، وكذلك أرض الخراج إذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط، من أحيا أرضاً مواتاً فإن كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية وإن كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وهذا إذا كان المحيي لها مسلماً أما إذا كان ذمياً فعليه الخراج وإن كانت من حيز أرض العشر، والبصرة عندنا عشرية بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج، خراج الأرض نوعان: خراج مقاسمة: وهو أن يكون الواجب شيئاً من الخارج نحو الخمس والسدس وما أشبه ذلك. وخراج وظيفة: وهو أن يكون الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتمسك من الانتفاع بالأرض كذا في فتاوى قاضيخان، وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتمسك من الزراعة حتى إذا عطل الأرض مع التمسك لا يجب كالعشر كذا في التتارخانية ناقلاً عن الظهيرية، أما خراج الوظيفة فقال محمد رحمه الله تعالى: في أرض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة فقير ودرهم وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط، وما سوى ذلك من الأصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب الطاقة ونهاية الطاقة أن يبلغ الواجب نصف الخارج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة وأعتاب وأشجار ويمكن زراعة ما بين الأشجار فإن كانت الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم كذا في الكافي، والجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً بذراع الملك وذراع الملك سبع قبضات يزيد على ذراع العامة يقبضة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده قال محمد

(١) قوله من عذيب: بضم ففتح ماء لبني تميم وهو أول ماء يلقى الإنسان بالبادية إذا سار من قادسية الكوفة يريد مكة كما في تقويم البلدان اهـ.

(٢) قوله وعدن أين: معركة جزيرة باليمن أقام بها أبين كما في القاموس اهـ مصححه.

رحمه الله تعالى: الجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً حكاية عن جريهم وليس بتقدير لازم في الأراضي كلها بل جريب الأراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها وأراد بالقفيز الصاع فهو ثمانية أرشال بالعراقي وهو أربعة أمناء وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وقال: ويكون هذا القفيز مما يزرع في تلك الأرض وهو الصحيح، وبينغي أن يكال هذا القفيز بزيادة حفتين تكلموا في تفسير قوله: بزيادة حفتين قال بعضهم: تفسيره أن يضع الكيال كفيه على جانبي القفيز عند الكيل من الصبرة ويسك ما يقع في كفيه من الطعام ويصب القفيز مع ما في حفتيه في جوالق العاشر وبعضهم قالوا: معناه أن يملأ الكيال القفيز ثم يسمح أعلى القفيز حتى ينصب ما في أعلاه من الحبات ثم يصب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبرة ويرميها في جوالق العاشر زيادة على القفيز، ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة إلا مرة واحدة زرع المالك مرة واحدة أو مراراً بخلاف خراج المقاسمة والعشر لأن هناك الواجب جزء الخراج فيتكرر بتكرره، ثم ما ذكرنا في مقدار الخراج فذلك إذا كانت الأراضي تطبق ذلك فاما إذا كانت الأراضي لا تطبق ذلك بأن قل ربعها فإنه ينقص عنه إلى ما تطبق فالتقصان عن وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه إذا كانت الأراضي لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالإجماع، وأما الزيادة على تلك الوظيفة إذا كانت الأراضي تطبق الزيادة بأن كثر ربعها هل تجوز ففي الأراضي التي صدر التوظيف فيها من عمر رضي الله تعالى عنه لا تجوز بالإجماع، وكذلك في الأراضي التي صدر التوظيف فيها من إمام يمثل وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه لا تجوز الزيادة بالإجماع وإن اطاقت الزيادة وكذلك لو أن هذا الإمام وظف على أرض مثل وظيفة عمر رضي الله عنه ثم أراد أن يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وإن كانت الأراضي تطبق الزيادة، وكذلك لو أراد أن يحولها إلى وظيفة أخرى بأن كانت وظيفة الأولى دراهم فأراد أن يحولها إلى المقاسمة أو كانت مقاسمة فأراد أن يحولها إلى الدراهم ليس له ذلك فإن زاد عليهم على تلك الوظيفة أو حولها إلى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رآه ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فإن كان الأول صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الأول وإن كان الأول صنع بغير طيب أنفسهم فإن كانت الأراضي فتحت عترة ثم من الإمام بها عليهم أمضى الثاني ما صنع الأول وإن فتح الأراضي بالصلح قبل أن يظهر الإمام عليهم وباقي المسألة بحالها فالثاني ينقض فعل الأول، وأما الأراضي التي يريد الإمام توظيف الخراج عليها ابتداء إذا زاد على وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه على قول محمد رحمه الله تعالى وإحدى الروایتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإحدى الروایتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح، وأما خراج المقاسمة فالتقدير فيه مفروض إلى الإمام ولكن لا يزداد على نصف الخراج، كل من ملك أرض الخراج يؤخذ منه الخراج كافراً كان أو مسلماً صغيراً كان أو كبيراً حراً كان أو مكاتباً أو عبداً ماذوناً رجلاً كان أو امرأة كذا في المحيط، يجب العشر والخراج في أرض الوقف كذا في الوجيز للكردي، أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فإن



كان الغاصب جاحداً ولا بينة للمالك إن لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وإن زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب، وإن كان الغاصب مقراً بالغصب أو كانت للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وإن نقصتها الزراعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالخراج على رب الأرض قل النقصان أو كثر كانه آجرها من الغاصب بضم النقصان، وفي بيع الوفاء إذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وإن آجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كما لو دفعها مزارعة إلا إذا كان كرمًا أو رطاباً أو شجرةً ملتقاً ولو آجر الأرض العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال صاحباه: على المستأجر وإن أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان، وإن استأجر أو استعار أرضاً تصلح للزراعة فغرس المستأجر أو المستعير فيها كرمًا أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وإن غصب أرضاً عشرية فزرعها إن لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وإن نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كانه آجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضيخان، رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة فإن بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع أو لم يزرع وإن لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع، وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع الخنطة والشعير أم أي زرع كان وإن المعتبر مدة يدرك الزرع فيها أم مدة يبلغ فيها الزرع مبلغاً تكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على أنه مقدر بثلاثة أشهر إن بقي وجب على المشتري وإلا فعلى البائع كذا في الفتاوى الكبرى، ولو اشترى أرضاً خراج ولم يكن في يد المشتري مقداراً يتمكن فيه من الزراعة فأخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا أخذ من الأكوار والأرض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي، إن كان للأرض ريعان خريفي وربيعي وسلم أحدهما للبائع والآخر للمشتري أو يتمكن كل واحد منهما من تحصيل أحد ريعين لنفسه فالخراج عليهما هكذا ذكر صدر الإسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط، رجل باع أرضاً خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم تكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لا خراج على أحد، قالوا: الصحيح في هذا أن ينظر إلى المشتري الآخر إن بقيت في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه، رجل باع أرضاً فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وإن باعها بعدما انمقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه أبو الليث أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضاً فارغة وباع معها حنطة معصودة، هذا الذي ذكرنا إذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فإن كانوا يأخذون الخراج في أول السنة على سبيل التعجيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري، رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها أو لا يستغلها لا يجب فيها شيء وكذا الرجل إذا كان له دار خنطة في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستاناً أو غرس فيها نخلاً وأخرجها عن منزله ليس فيها شيء، لأن ما بقي من الأرض تبع للدار وإن جعل

كل الدار بستاناً فإن كانت في أرض العشر ففيها العشر وإن كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضيخان، رجل اشترى أرضاً خراجية وبني فيها داراً فعليه الخراج وإن لم يبق متمكناً من الزراعة كذا في المحيط، السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض فتركه عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء، السلطان إذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الأرض أن يتصدق به وإن كان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضيخان، العامل إذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل لو مصرفاً كذا في الوجيز للمكردي، قال محمد رحمه الله تعالى: السلطان إذا جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز وهذا بلا خلاف وذكر شيخ الإسلام أن السلطان إذا ترك العشر على صاحب الأرض فهو على وجهين، الأول: أن يترك إغفالاً منه بأن نسي ففي هذا الوجه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر إلى الفقير، والثاني: إذا تركه قصداً مع علمه به وإنه على وجهين أيضاً: إن كان من عليه العشر غنياً كان له ذلك جائزة من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة، وإن كان من عليه العشر فقيراً محتاجاً إلى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كما لو أخذ منه ثم صرفه إليه كذا في الذخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: رجل له أرض خراج عطّلها فعليه الخراج كذا في المحيط، وهذا إذا كان الخراج موظفاً أما إذا كان خراج مقاسمة فلا يجب شيء، كذا في السراج الوهاج، قالوا: من انتقل إلى أخس الأمرين من غير عذر فعليه خراج الأعلى كمن له أرض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يقتى به كيلاً يطمع الظلمة في أموال الناس كذا في الكافي، من أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله، ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذمي ويؤخذ منه الخراج كذا في التهذبية، ولا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشيرة أو خراجية، ولو اشترى أرض عشر أو أرض خراج للتجارة ففيها العشر أو الخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط، الذمي إذا اشترى أرضاً عشيرة قال أبو حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى: يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد، ولو أن قوماً من أهل الخراج عجزوا عن عمارة الأراضي واستغللها ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للإمام أن يأخذ الأراضي منهم ويدفعها إلى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة، قال في كتاب العشر والخراج: لو أن أرضاً من الأراضي الخراجية عجز عنها صاحبها وعطلها وتركها كان للإمام أن يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدي خراجها قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: والصحيح من الجواب في هذه المسألة أن يؤاجر الإمام الأراضي أولاً ويأخذ الأجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الأرض وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات: فإن كان لا يجد من يستأجرها يدفعها بمزارعة بالثلث أو الربع على قدر ما يؤخذ مثل تلك الأرض مزارعة فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الأرض ويمسك الباقي على رب الأرض وإن كان لا يجد من يأخذها مزارعة يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدي

الخراج عنها وطريق الجواز أحد الشيعين إما إقامتهم مقام المالك في الزراعة وإعطاء الخراج أو الإجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً في حق الإمام وأجرة في حقهم قال: وإن لم يجد الإمام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الأرض، قيل: ما ذكر من أن الإمام يبيع الأراضي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يبيعها لأن في بيع ماله حجراً عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الحجر على الحر وقيل: هذا قول الكل وهو الصحيح لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى الحجر في موضع يعود نفعه إلى العامة، وذكر في بعض الكتب في هذه المسألة أن الإمام يشتري ثيراناً وأداة الزراعة ويدفعها إلى إنسان ليزرعها فإذا حصلت الغلة يأخذ منها قدر الخراج وما أتفق عليها ويحفظ الباقي على رب الأرض، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يقرض الإمام صاحب الأرض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والأداة فيأخذ ثقة ويكتب عليه بذلك كتاباً ليزرع فإذا ظهرت الغلة أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على صاحب الأرض قال: وإن لم يكن في بيت المال شيء يدفعه إلى من يقوم عليها ويؤدي حراجها ثم إذا كان رب الأرض عاجزاً عن الزراعة وصنع الإمام بالأرض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وإمكانه من العمل والزراعة يستردها الإمام ممن هي في يده ويردها على صاحبها إلا في البيع خاصة كذا في المحيط، وإذا هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الإمام بالخيار إن شاء عمرها من بيت المال وتكون غلتها للمسلمين وإن شاء دفعها إلى غيرهم مقاطعة ويكون ما أخذهم منهم لبيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا مات أهل الخراج دفع الإمام أراضيهم مزارعة وإن شاء أجراها ووضع أجرتها في بيت المال وإن هربوا أجراها وأخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لأهلها فإذا رجعوا رده إليهم ولا يؤجرها ما لم تمض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج، نقل أهل الذمة عن أراضيهم إلى أرض أخرى صح بعدد لا بدوته والعذر أن لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف علينا منهم بأن يخيروهم بعورات المسلمين ولهم قيمة أراضيهم أو مثلها مساحة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه الأرض التي انتقلوا إليها وفي رواية عليهم خراج المنقول عنها والأول أصح وأراضيهم خراجية فلو توطنها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي، قرية فيها أراض مات أربابها أو غابوا وعجز أهل القرية عن خراجها فارادوا التسليم إلى السلطان فإن السلطان يفعل ما قلنا فإن أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري، قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض فإن اشترى أحدهم الكروم والآخر الأراضي فارادوا قسمة الخراج قالوا: إن كان خراج الكروم معلوماً وخراج الأراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وإن لم يكن خراج الكروم معلوماً وكان خراج الضيعة جملة فإن علم أن الكروم كانت كروماً في الأصل لا يعرف إلا كروماً والأراضي كذلك ينظر إلى خراج الكروم والأراضي فإذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما، قرية خراج أرضها على التفاوت ومطلب من كان خراج أرضه أكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا: إن كان لا يعلم أن الخراج في الابتداء كان على التساوي أم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في

فتاوى قاضيخان، في الفتاوى إذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو خاناً للغلة أو مسكناً للفقراء سقط الخراج، خراج الأراضي إذا تولى على المسلم سنين فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ إلا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الصغير وذكر صدر الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الإسلام: الصحيح أنه يؤخذ كذا في المحيط، لا خراج إن غلب على أرضه الماء أو انقطع أو منع من الزرع كذا في النهر الفائق، ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر: إذا غرقت أرض الخراج ثم نصب الماء عنها في وقت يقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وإن نصب الماء عنها في وقت لا يقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في المحيط، إذا اصطلم الزرع آفة سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلا خراج وأما إذا كانت آفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها كاكل القردة والسباع والأنعام ونحو ذلك فلا يسقط الخراج وهو الأصح وذكر شيخ الإسلام: أن هلاك الخارج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه هكذا في السراج الوهاج، وفي أرض العشر إذا هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الأكار يبقى في ذمة رب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لأن الواجب شيء من الخارج وإنما يفارق العشر في المصرف وهذا إذا هلك كل الخارج فإن هلك الأكثر وبقي البعض ينظر إلى ما بقي إن بقي مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج كذا في فتاوى قاضيخان، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: والصواب في هذا أن ينظر أولاً إلى ما أنفق هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخارج فيحتسب ما أنفق أولاً من الخارج فإن فضل منه شيء أخذ منه على نحو ما بينا كذا في السراج الوهاج والمحيط، وإنما يسقط الخراج بهلاك الخارج إذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يسقط الخراج ويجعل كان الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثماره بآفة إن ذهب البعض وبقي البعض إذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب كذا في فتاوى قاضيخان، محمود من صنيع الأكاسرة أن المزارع إذا اصطلم زرعه آفة في عهدهم كانوا يضعون له البذر والتففة من الخزانة ويقولون المزارع شريكنا في الربح فكيف لا نشاركه في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق أولى كذا في التوجيه للكردي، رجل غرس في أرض الخراج كرمًا ما لم يشمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الأشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع إلى أن تثمر الأشجار وإذا بلغ الكرم وأثمر إن كانت قيمة الثمر تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وإن كانت أقل من عشرين درهماً كان عليه مقدار نصف الخارج فإن كان الخارج لا يبلغ قفيزاً ودرهماً لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متمكناً من زراعة الأرض وإن كان في أرضه أجمة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو خلاف أو شجر

لا يشمر بنظر إن أمكنه أن يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وإن كان لا يقدر على إصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وإن كان في أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثير أو قليل فكذلك إن قدر أن يجعلها مزرعة ويصل إليها ماء الخراج كان عليه الخراج وإن كان لا يصل إليها ماء الخراج أو كانت في الجبل ولم يصل إليها الماء لا يجب الخراج وإن كان في أرض الخراج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة أو لا يصل إليها الماء إن أمكنه إصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وإن كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضيهان، أو إن وجوب الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الأرض النامية في يده سنة إما حقيقة أو اعتباراً كذا في الذخيرة في كتاب العشر والخراج، وينبغي للوالي أن يولي الخراج رجلاً يرفق بالناس ويعدل عليهم في خراجهم وأن يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فيأخذهم بمقدار ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة وأراد بهذا أن يوزع الخراج على قدر الغلة حتى إن الأرض إذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولي أن هذه الأرض كم تغل غلة الخريف بطريق الحزر والظن فإن وقع عنده أنها تغل مثل غلة الربيع فإنه ينصف الخراج فيأخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف إلى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقول ينظر إن كان مما يجز خمس مرات يأخذ من كل مرة خمس الخراج وإن كان مما يجز أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس فافهم كذا في المحيط، من عليه الخراج أو العشر إذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان، ولا يحل لصاحب الأراضي أن يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدي العشر وإن أكل ضمن وللسلطان حبس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج كذا في الظهيرية، ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادره: إذا عجل خراج أرضه لسنة أو لسنتين فإنه يجوز، وفي المنتقى: رجل عجل خراج أرضه ثم غرقت الأرض في تلك السنة قال: يرد عليه ما أدى من خراجها فإن زرعتها في السنة الثانية حسب له، وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل أعطى خراج أرضه لسنتين ثم غلب عليها الماء وصارت دجلة قال: يرد عليه إذا كان قائماً بعينه وإن كان قد دفعه فلا شيء عليه يريد به إذا صرفه إلى المقاتلة فلا شيء عليه كذا في المحيط.

### الباب الثامن في الجزية

وهي اسم لما يؤخذ من أهل الذمة كذا في النهاية، إنما تجب على الحر البالغ من أهل القتال العاقل المحترف وإن لم يحسن حرفته كذا في السراجية، وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وتراض فتتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الكافي، فلا يزداد عليها ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق، وجزية يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم كذا في الكافي، فهذه مقدرة بقدر معلوم شأؤوا أو أبرأرضوا أو لم يرضوا، فيضع على الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً بوزن سبعة يأخذ في كل شهر أربعة دراهم وعلى وسط الحال أربعة وعشرين درهماً في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثني عشر درهماً في كل

شهر درهماً كذا في فتح القدير والهداية والكافي، تكلموا في معنى المعتمل والصحيح من معناه أنه الذي يقدر على العمل وإن لم يحسن حرفته وتكلم العلماء في معرفة الغني والفقير والوسط قال الشيخ الإمام أبو جعفر رحمه الله تعالى: يعتبر في كل بلدة عرفها فمن عدّه الناس في بلدهم فقيراً أو وسطاً أو غنياً فهو كذلك وهو الأصح كذا في المحيط، وقال الكرخي: الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين إلى عشرة آلاف درهم والمكثّر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضي الله تعالى عنه: والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاضيان، ولا بد أن يكون المعتمل صحيحاً ويكتفي بصحته في أكثر السنة كذا في الهداية، ذكر في الإيضاح ولو مرض الذمي السنة كلها فلم يقدر أن يعمل وهو موسر لا تجب عليه الجزية وكذا إن مرض نصف السنة أو أكثر أما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان كالمعتمل كذا في النهاية، الجزية تجب عندنا في ابتداء الحول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من العجم أو الحموس وعبدة الأوثان من العجم كذا في الكافي، ثم أو أن اخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل أن يتحول وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهرين بقسط وعن محمد رحمه الله تعالى أنه تؤخذ شهراً فشهرًا والأصح هو الأول كذا في المبسوط، اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى يدخل فيهم الفرنج والأرمن وإن ظهر على أهل الكتاب والحموس وعبدة الأوثان من العجم قبل وضع الجزية فهم ونسأؤهم وصبيانهم فيء كذا في فتح القدير، وأما الصابئون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه: لا تؤخذ، وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا: ينظر إن كانوا حديثاً فهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقتلون وإن كانوا قديماً تؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في فتاوى قاضيان، ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب ولا المرتدين وإن ظهر عليهم فنسأؤهم وصبيانهم فيء ومن لم يسلم من رجالهم قتل، ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا أعمى وكذا المفلوج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتمل كذا في الهداية، ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا في الاختيار شرح المختار، ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط، لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم هكذا في التتارخانية، ولا توضع على المملوك والمكاتب والمدير وأم الولد ولا يؤدي عنهم مواليتهم ولا توضع على الرهبان الذين لا يخالطون الناس كذا في الهداية، قال الولراجي في فتاواه: ويوضع على نصارى نجران على رؤوسهم وأراضيهم في كل سنة ألفاً حلة كل حلة خمسون درهماً ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على رؤوسهم وأراضيهم فما أصاب الرؤوس يكون جزية وما أصاب الأراضي يكون خراجاً وهذا الذي ذكره الولراجي هو الصحيح لموافقة الحديث إلا قوله: كل حلة خمسون درهماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج: وهذه الخلل المسماة هي ألفاً حلة على أراضيهم وعلى جزية رؤوسهم تقسم على رؤوس الرجال الذين لم يسلموا وعلى كل أرض من أراضي نجران وإن كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضها من مسلم أو ذمي أو تغلبي والمرأة والصبي في ذلك سواء في أراضيهم وأما جزية رؤوسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان، قد بين أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الحلة فقال: كل حلة

أوقية يعني قيمتها كذلك فقول الولوالجي كل حلة خمسون درهماً ليس بصحيح لأن الأوقية أربعون درهماً كذا في النهر الفائق ناقلاً عن فتح القدير، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: لو مات جميع رجالهم أو أسلموا لا يسقط شيء من الفتي حلة ويؤخذ الكل من أراضيهم كذا في الخاوي القدسي، من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجرائي مثل مولى أهل الذمة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارخانية ناقلاً عن الولوالجية، الحلة إزار ورداء هذا هو المختار ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين كذا في الكفاية، في الحجة نصراني يكتسب فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التتارخانية، وتوضع الجزية على مولى المسلم إذا كان نصرانياً كذا في الهداية، والقرشي إذا اعتق عبداً كافراً تؤخذ منه الجزية كذا في الكفاية، إذا احتلم الغلام من أهل الذمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضعت عليه الجزية، وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة وإن احتلم بعدما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه حتى تمضي هذه السنة، وإن اعتق العبد وله مال فإن اعتق قبل أن توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وإن اعتق بعدما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والحربي إذا صار ذمياً قبل أن توضع الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية لهذه السنة وإن صار ذمياً بعدما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب إذا أفاق لا توضع عليه الجزية ما لم تمض هذه السنة أفاق بعد الوضع أو قبله والفقير الذي لا يجد شيئاً إذا صار غنياً أو وسط الحان إذا صار غنياً مكثراً تؤخذ منه جزية الأغنياء سواء صار غنياً بعد الوضع أو قبله، وإذا مات من عليه الجزية أو أسلم وقد بقيت عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وكذا إذا عمي أو صار مقعداً أو زماً أو شبيحاً كبيراً لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيراً لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضيه خان، في الحالية الذمي إذا كان غنياً في بعض السنة فقيراً في البعض قالوا: إن كان غنياً في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الأغنياء وإن كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء، ولو كان غنياً في النصف فقيراً في النصف تؤخذ منه جزية وسط الحان كذا في التتارخانية، ولو برئ المريض قبل وضع الإمام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه، ويجوز تعجيل الجزية لسنتين وأكثر فلو عجل لسنتين ثم أسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الأولى إذا مات أو أسلم بعد دخولها هكذا في الاختيار شرح المختار، هذه المسألة على قول من قال: بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى، إن توالى السنين على الذمي ولم تؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يطالب بالجزية عندنا فإن لم يسلم الذمي بل استقر على الكفر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يطالب بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي هو فيها أيضاً حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضيه خان، جارية بين نجرائي ونبطي جاءت بولد فادعياء ثم كبير فعليه نصف خراج النبطي ونصف خراج أهل نجران كذا في السراجية، ولو حدث بين النجرائي والتغليبي ولد ذكر من جارية بينهما وادعياء جميعاً معاً فمات الأبوان وكبر الولد ذكر في السير إن مات التغليبي أولاً تؤخذ منه جزية أهل نجران وإن مات النجرائي أولاً تؤخذ منه جزية بني تغلب وإن ماتا معاً

يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان، ولو بعث الجزية على يد غلامه أو نائبه لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكلف أن يحضر بها بنفسه فيعطى واقفاً والمقايض منه قاعد وفي رواية يأخذ بتلبيبه<sup>(١)</sup> وبهذه هراً ويقول له: أعط الجزية يا ذمي كذا في التبيين، وتكون يد المؤدي أسفل ويد الغايض أعلى كذا في التتارخانية، للإمام الخيار إن شاء جمع بين الأراضي والجماجم فجعل لهما خراجاً واحداً من الدراهم والدنانير أو الكيلوي أو الوزني أو الثياب وإن شاء أفرد كل واحد منهما فإن جمع يقسم على الجماجم والأراضي بقدر حال الجماجم وعددهم ويقدر الأراضي بالعدل والإنصاف فما أصاب الجماجم فهو جزية توضع على الرؤوس بترتيب مر وما أصاب الأراضي يكون خراجاً على الأراضي بقدر ربعها على ترتيب مر فإن قلت: الجماجم بالإسلام أو الموت ينقص عنها وينقل ذلك إلى الأراضي إن احتملت وكذا إن هلكت الجماجم كلها ردت حصتها إلى الأراضي إن أطاقت وإن لم تطق يطرح ذلك وإن كثرت الجماجم بعد ذلك ردت إلى الجماجم حصتها وإن قل ربع الأراضي نقصت حصتها وحولت إلى الجماجم إن أطاقت، ثم يرد إذا عادت إلى الكمال وإن لم يحتمل سقط ثم يعود يعود الاحتمال وإن هلكت الأراضي بأن غرقت أو نزلت وبقيت الجماجم لا يحول حصة الأراضي إلى الجماجم وإن فرق كل واحد منهما فسمى للجماجم حصة معلومة والأراضي كذلك لا يحتمل أحدهما ما على الآخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل إلى أن يحتمل ولو صالح الإمام على أن يأخذ كل المال من أراضيهم دون جماجمهم أو من جماجمهم دون أراضيهم لا يصح ويقسم المال على الجماجم والأراضي بترتيب مر كذا في الكافي، ولو أسلم أهل هذه الدار التي صالحهم الإمام على مال معلوم يؤدونه عن رؤوسهم وأراضيهم سقط خراج الرؤوس دون الأراضي كذا في التتارخانية والله أعلم بالصواب.

**فصل:** إن أراد أهل الذمة إحداث البيع والكنائس أو المحروس إحداث بيت النار إن أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء العصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو أرادوا إحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى: يمنعون من ذلك إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: لا يمنعون، وقال شمس الأئمة السرخسي: الأصح عندي أنهم يمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضيخان، وفي أرض العرب يمنعون من ذلك في أمصارها وقرائها كذا في الهداية، وكما لا يجوز إحداث البيعة والكنيسة لا يجوز إحداث الصومعة أيضاً ليعبد واحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما إذا عين موضعاً من البيت للصلاة وصلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: لا تهدم الكنائس والبيع القديمة في السواد والقرى وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الإجازات أنها لا تهدم، وذكر في كتاب العشر والخراج أنها تهدم في أمصار المسلمين، وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله

(١) قوله بتلبيبه: في القاموس ليه تليياً جمع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جره أي يأخذ الجزية منه حال كون الأخذ مصاحباً بالتلبيس أي أخذ الثياب إلخ اهـ مصححه.



تعالى: الأصح عندي رواية الإجماعات كذا في فتاوى قاضيخان: قال الناطقي في واقعاته قال محمد رحمه الله تعالى: ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذا في غاية البيان، فإن انهدمت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديمة فلهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كانت وإن قالوا: نحن نحولها من هذا الموضع إلى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الأول ويمتنعون عن الزيادة على البناء الأول كذا في فتاوى قاضيخان، المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الإمام بلدهم ومصالحتهم على إقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم والتابعين لا محالة كذا في غاية البيان، إذا كانت لهم كنيسة في قرية فبنى أهلها فيها أبنية كثيرة وصارت من جملة الأمصار أمروا بهدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمرون بذلك وهكذا إذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصّر فبنوا حولها أبنية حتى اتصل الموضع بالمصّر وصار كمحلة من محال المصّر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التتارخانية، ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصيروا دمة لهم على أن المسلمين إن اتخذوا مصراً في أراضيهم لم يمتنعهم من أن يحدثوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهروا فيه بيع الخمر والخنازير فلا ينبغي للمسلمين أن يصالحوهم على ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان لهم أن ينتقضوا الصلح كذا في الذخيرة، ولو أن قوماً من أهل الحرب صالحوا على أن يكونوا دمة على أنفسهم وأراضيهم على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاسموهم في منازلهم ومدائنهم وأمصارهم وقراهم وفيها الكنائس والبيع وبيوت النيران وفيها بيع الخمر والخنازير علانية وترويج الأمهات والبسات والأخوات علانية وبيع الميتة وذبائح الجحوش علانية فيما كان مصراً أو مدينة فقد صار مصراً للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام الحدود فإن أهل الدمة يمتنعون من إظهار ذلك كله وليس لهم أن يحدثوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار لم يكن ولا يبيعوا في ذلك خمر ولا خنزيراً ولا ميتة ولا ذبيحة مجوسي علانية، وليس لهم أن يظهروا نكاح الأمهات ولا سائر ذوات الغرام علانية وليس لهم إلا خصلة واحدة، الكنائس والبيع وبيوت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع مصراً فإنها تترك على ما كانوا يصنعون قبل أن يكون مصراً للمسلمين ولا يخرجون صلبانهم خارجاً من كنائسهم فإن انهدمت كنيسة من كنائسهم هذه أو بيت النار أعادوه كما كان أولاً، وإن قالوا: نحوله إلى موضع آخر من المصّر فليس لهم ذلك، ولو أن إماماً ظهر على قوم من أهل الحرب فرأى أن يجعلهم دمة ويجري عليهم وعلى أراضيهم الخراج ولا يقسمها بين الغائبين كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بأهل السواد بكوفة فذلك جائز فإذا فعل ذلك صاروا دمة ولا يمتنعون من بناء كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا بيع خمر ولا خنزير ولا إظهار جميع ما وصفت لك في قولهم كذا في السراج الوهاج، وإذا فتح الإمام بلدة من بلاد أهل الشرك قهراً وعتوة ثم صالحهم على أن يجعلهم دمة وكان فيها كنائس وبيع قديمة أو بيوت نار أو كانت قرية من قراهم كذلك ثم صار ذلك الموضع مصراً من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فإن الإمام يمتنعهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم أن يجعلوها مسكناً فيسكنونها ولا ينبغي له أن يهدمها، ولو أن قوماً من أهل الحرب صالحوا أن يصيروا دمة

على أن يحدثوا في قراهم وأمصارهم بعدما صاروا ذمة كنائس وبيعاً وبيوت النيران ثم إن ذلك الموضع صار مصرّاً من أمصار المسلمين لم يكن للمسلمين أن يهدموا شيئاً من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات، أما على رواية كتاب العشر والخراج فللمسلمين أن يهدموا ذلك، وكذلك لو أن مصرّاً من أمصارهم صار مصرّاً للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود ثم إن المسلمين انتقلوا عنه وعطلوه ولم يبق فيه المسلمون إلا جماعة يسيرة مثل الخمسة ونحوها فلو أحدث فيه أهل الذمة كنائس ثم بدا للمسلمين فرجعوا إلى مصرهم فصار يقام فيه الجمع والأعياد ويقام فيه الحدود لم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكنائس قال ركن الإسلام عني السفدي رحمه الله تعالى: وكذلك أجواب لو أحدثوا الكنيسة بعدما صار من أمصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون حتى عطلوا المصّر ثم عاد إليه المسلمون حتى صار مصرّاً فإنه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر مصره المسلمون وكان فيه قبل أن يحصره كنائس وبيع فأراد المسلمون منعهم عن الصلاة فيها فقالوا: نحن قوم من أهل الذمة صالحنا الإمام على بلادنا فليس لكم منعنا عن الصلاة في هذه الكنائس وقال المسلمون: لا بل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة قلنا منعكم عن الصلاة فيها فارتفعوا إلى إمامهم وقد تطاول الأمر ولا يدري كيف كان الأمر في الابتداء فإن الإمام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الأخبار فإن أخبره الفقهاء بخبر أخذ به وعمل به وإن لم يكن عند الفقهاء أثر أو كانت الآثار مختلفة فإن الإمام يجعلها صلحاً ويجعل القول قول أهلها مع إيمانهم وإن جاء أثر أنهم أهل صلح وجاء أثر أنهم أخذوا عنوة وقهراً فائقول قول أهل الذمة، ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صولحوا وشهد قوم على شهادة قوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أرلى، ولو جاء أثر عن ثقة أنهم أخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صولحوا كانت الشهادة أحق ولكن يشترط أن يكون شهود الأصل والفرع من المسلمين ولو جاء أثر أنهم صولحوا وجاءت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذ بالشهادة أيضاً ويستوي أن يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة كذا في الذخيرة، وينبغي أن لا يترك أحد من أهل الذمة بتشبيهه بالمسلم لا في ملبوسه ولا مركوبه ولا زيه وهيشته ويمنعون عن ركوب الفرس إلا إذا وقعت الحاجة إلى ذلك كذا في المحيط، فإذا ركبوا للضرورة بأن استعان بهم الإمام في الحاربة والذّب عن المسلمين فلينزّلوا في مجامع المسلمين فإن لزمت الضرورة أمر باتخاذ سروج كهيئة الإكاف كذا في الكافي، ولا يمنعون عن ركوب البغل ولا عن ركوب الحمار ولكن يمنعون من أن يصنعوا سرجاً كسرج المسلم وينبغي أن يكون على قريوس سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: أراد به أن يكون قريوس سرجهم مثل مقدّم الأكاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى: أراد به أن تكون سروجهم كسروج المسلم وعلى مقدّمها شيء كالرمانة والأول أصح ويمنعون عن لبس الرداء والعمائم والدراعة التي يلبسها عثماء الدين وينبغي أن يلبسوا قلائد مضرية وكذلك يمنعون أن يكون شركائهم كشركاء تعالفاً وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وإنما يلبسون المكاعب فيجب أن تكون مكاعبهم على خلاف مكاعبنا وينبغي أن تكون خشنة فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي أن يؤخذوا حتى يتخذ كل إنسان منهم مثل

الخيطة الغليظ ويعقد على وسطه، وينبغي أن يكون ذلك من اللبطة أو الصوف ولا يكون من الإبريسم، وينبغي أن يكون غليظاً ولا يكون رقيقاً بحيث لا يقع البصر عليه إلا وأن يدق النظر قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وينبغي أن يعقده على وسطه عقداً ولا يجعل له حلقة يشده كما يشد المسلم المنطقة ولكن يعلقون على اليمين والشمال ولا يتركون أن يلبسوا خفافاً مزينة، وينبغي أن تكون خفافهم خشنة فاسدة اللون وكذا لا يتركون أن يلبسوا أقبية مزينة وقمصاً مزينة بل يلبسون أقبية خشنة من كرايس إزاراتها طويلة وذبولها قصيرة وكذلك يلبسون قمصاً خشنة من كرايس جيوبهم على صدورهم كما يكون للنسوان وهذا كله إذا وقع الظهور عليهم فاما إذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الأشياء فإنهم يتركون على ذلك ثم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعد هذا أن المخالفة بيننا وبينهم تشتط بعلامة واحدة أو بعلمتين أو بالثلاث وكان الحاكم الإمام أبو محمد رحمه الله تعالى يقول: إن صالحهم الإمام وأعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها وأما إذا فتح بلدة قهراً وعنوة كان للإمام أن يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط، ويجب أن تتميز نساؤهم من نساء المسلمين حال المشي في الطرق والحمامات فيجعل في أعناقهم طوق الحديد ويخالف إزارهن إزار المسلمين ويكون على دورهم علامات تتميز بها عن دور المسلمين لئلا يقف عليها السائل فيدعو لهم بالمغفرة فالخاصل أنه يجب تميزهم بما يشعر بذلهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفه أهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار شرح المختار، ذمي سأل مسلماً على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم أن يدلّه على ذلك لأنه إغاثة على المعصية، مسلم له أم ذمية أو أب ذمي ليس للمسلم أن يقوده إلى البيعة وله أن يقوده من البيعة إلى منزله كذا في فتاوى قاضيخان، ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدؤهم بالسلاح ويرد عليهم بقوله وعليكم فقط كذا في فتح القدير، وعبيد أهل الذمة لا يؤخذون بالكستيجات هو المختار كذا في الفتاوى الكبرى، وليس للنصراني أن يضرب في منزله بالناقوس في مصر المسلمين ولا أن يجمع فيه بهم إنما له أن يصلي فيه ولا أن يخرجوا الصليب أو غير ذلك من كنائسهم ولو رفعوا أصواتهم بقراءة الزبور والإنجيل إن كان فيه إظهار الشرك منعوا عن ذلك، وإن لم يقع بذلك إظهار الشرك لا يمنعون ويمنعون عن قراءة ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن إظهار الخمر والخنازير في المصر وما كان في فناء المصر ولا بأس بإخراج الصليب وضرب الناقوس إذا جاوزوا أفنية المصر وفي كل قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين فإنهم لا يمنعون عن ذلك وإن كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بلخ: إنما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراهم بالكوفة فإن ثمة عامة من يسكنها أهل الذمة والروافض أما في ديارنا فيمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون عنه في الأمصار، ومشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: لا يمنعون من إظهار ذلك وإحداثه في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان، في تجنيس خواهر زاده فإن أظهروا في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيئاً لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزامير والطبول والغناء والنور واللعب باختام منعوا منه كما يمنع المسلم منه وفي التجريد ولا ينبغي للمسلمين أن ينزلوا عليهم في منزلهم

ولا يأخذوا شيئاً من دورهم وأراضيهم إلا بتملك من قبلهم كذا في التتارخانية، وإن اتخذ المسلمون مصراً في أرض موات لا يملكها أحد فإن كان بقرب ذلك قرى لأهل الذمة فمعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جملة المصر لإحاطة المصر بجوانبها فإن كان لهم في تلك القرى بيع وكنائس قديمة تركت على حالها وإن أرادوا أن يحدثوا في شيء من تلك القرى بيعة أو كنيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصراً للمسلمين منعوا عن ذلك، قال: وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فليس ينبغي لمسلم ولا كافر أن يدخل فيه خمرأً ولا خنزيراً ظاهراً فإن أدخل فيه مسلم خمرأً أو خنزيراً وقال: إنما مررت مجتازاً وإنما أريد أن أدخل الخمر أو قال: ليست هذه لي وإنما هي لغيري ولم يخبر لمن هي فإنه ينظر إن كان رجلاً متديناً لا يتهم بذلك خلى سبيله وأمره أن يخلل الخمر وإن كان رجلاً يتهم بتناول ذلك أهريقته خمره وذبحت خنازيره فأحرقت بالنار وإن رأى الإمام أن يؤذيه بأسواط وبحبسه حتى تظهر توبته فعل وإن اقتصر على أحدهما إما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا ينبغي له أن يخرق الزق الذي فيه الخمر ولا أن يكسر الإناء الذي فيه الخمر فإن خرق الزق أو كسر الإناء فهو ضامن فإن كان من رأي الإمام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان فإن أخذ الإمام الزق والدابة التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالباع باطل وإن كان الذي أدخل الخمر مصراً من أمصار المسلمين رجلاً من أهل الذمة فإن كان جاهلاً رد الإمام عليه متاعه وأخرجه من المصر وأخبره أنه إن عاد أذبه ومعنى قوله: إن كان جاهلاً أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وإن كان عالماً فالإمام لا يريق خمره ولا يذبح خنازيره، ولكن إن رأى أن يؤذيه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وإن اتلف مسلم فعليه الضمان إلا أن يكون إماماً يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة ففعل أو أمر إنساناً به فجنش لا ضمان عليه وإن مر رجل من أهل الذمة بخمره في سفينة في مثل دجلة أو الفرات فمر بذلك في وسط بغداد أو مدائن أو واسط لا يمنع من ذلك، وكذلك لو أراد المرور بالخمر في طريق الأمصار ولا يمر لهم غير ذلك فإنهم لا يمنعون عنه وينبغي للإمام أن يبعث معهم اميناً حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين التهمين بشرب ذلك، وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من أمصارهم أظهروا فيها شيئاً من الفسق مما لم يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فإنهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون وكذلك يمنعون عن إظهار بيع المزامير والعطنير لأنهم لا يستحلونه وإنما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن إظهار بيع المزامير والعطنير للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئاً من ذلك فلا ضمان عليه كما لو كسر لمسلم وهذا على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضن الكاسر قيمته لا للهو كما لو كسره لمسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك، مسلم له امرأة ذمية ليس له أن يمنعها عن شرب الخمر لأنه حلال عندها وله أن يمنعها عن إدخال الخمر في المنزل وليس له أن يجبرها على الغسل من الجنابة لأن ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضيخان، قال في كتاب العشر والخراج: ولا يترك واحد منهم حتى يشتري داراً أو منزلاً في مصر من أمصار المسلمين، وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في

مصر من امصار المسلمين وبهذه الرواية اخذ الحسن بن زياد، وعلي رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في دار الإسلام إلا أن يكون مصرأ من امصار العرب نحو أرض الحجاز فإنهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط، وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا إذا قالوا بحيث لا يتعطل بسبب سكناهم ولا يتقلل بعض جماعات المسلمين وأما إذا كثرُوا بحيث يتعطل بسبب سكناهم أو يتقلل فيمنعون من السكنى فيما بين الناس ويؤمرون بأن يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي، وإن اشتروا دوراً في مصر من هذه الأمصار فأرادوا أن يتخذوا داراً منها كنيسة أو بيعة أو بيت نار يجتمعون في ذلك لصلواتهم منعوا عن ذلك، وإن استأجروا من رجل من المسلمين داراً أو بيتاً لشيء من ذلك كره للمسلم أن يؤجرهم وإن آجرهم داراً أو منزلاً لينزلوا فيها فاضهروا فيها ما ذكرنا يمنعهم صاحب الدار وغيره من ذلك ولا يفسخ عقد الإجارة كذا في الذخيرة، ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلماً أو زنى بمسلمة أو سب النبي ﷺ لم ينقض عهده ولو امتنع عن قبولها نقض عهده ولا ينقض العهد إلا أن يلحق بدار الحرب أو يغلبوا على موضع قرية أو حصن فيحاربونها وإذا انتقض عهده فحكم المرتد معناه في حكمه باللاحاق بموته وإذا تاب قبل توبته وتعود ذمته ولا يبطل أمان ذريته بنقض عهده وتبين منه زوجته الذمية التي خلفها في دار الإسلام إجماعاً ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حصله من ماله إلى دار الحرب بعد النقض، ولو ظهر على الدار تكون فيأ لعمامة المسلمين ولو حثى بدار الحرب ثم عاد إلى دار الإسلام وأخذ من ماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة أحق به قبل القسمة مجاناً وبعد القسمة بالقيمة ولو أسر يسترى بخلاف المرتد إذا لحق ثم ظهر على الدار فأسر لا يسترى بل يقتل إذا لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية عليه إذا عاد بعد نقضه وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير.

### الباب التاسع في أحكام المرتدين

المرتد عرفاً: هو الراجع عن دين الإسلام كذا في النهر الفائق، وركن الردة إجراء كلمة الكفر على اللسان بعد وجود الإيمان، وشرائط مسحها العقل فلا تصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه ينقطع فإن ارتد حال المجنون لم تصح وإن ارتد حال إفاقته صحته وكذا لا تصح ردة السكران الذاهب العقل، والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا تصح ردة المكره عليها كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البدائع، والصبي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الإسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والخلو من المركز كذا في السراج الوهاج، وقدّر في فتاوى قارئ الهداية عقله بأن يبلغ سبع سنين كذا في النهر الفائق، من أصابه برسام أو أطعم شيئاً فذهب عقله فهذه فارتد لم يكن ذلك ارتداداً وكذا لو كان معتوهاً أو موسوساً أو مغنوباً على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج، إذا ارتد المسلم عن الإسلام والعياذ بالله عرض عليه الإسلام فإن كانت له شبهة أبدأها كشفت إلا أن العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير، ويجس

ثلاثة أيام فإن أسلم وإلا قتل هذا إذا استمهل فاما إذا لم يستمهل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج، وإسلامه أن يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام وإن تبرأ عما انتقل إليه كفى كذا في المحيط، نقل الناطقي في الأجnas عن كتاب الارتداد للحسن فإن تاب المرتد وعاد إلى الإسلام ثم عاد إلى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الإمام التأجيل فإنه يؤجله الإمام بثلاثة أيام فإن عاد إلى الكفر رابعاً فإنه لا يؤجله فإن أسلم وإلا قتل، وقال الكرخي في مختصره: فإن رجع أيضاً عن الإسلام فأتى به الإمام بعد ثلاثة استقباه أيضاً فإن لم يتب قتله ولا يؤجله وإن هو تاب ضربه ضرباً وجيعاً ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال إنسان قد اخلص فإذا فعل ذلك خلى سبيله فإن عاد بعدما خلى سبيله فعل به مثل ذلك أبداً ما دام يرجع إلى الإسلام ولا يقتل إلا أن يأتي أن يسلم قال أبو الحسن الكرخي: وهذا قول اصحابنا جميعاً أن المرتد يستتاب أبداً كذا في غاية البيان، فإن قتله قاتل قبل عرض الإسلام عليه أو قطع عضواً منه كره ذلك كراهة تنزيه هكذا في فتح القدير، فلا ضمان عليه لكنه إذا فعل بغير إذن الإمام أذب على ما صنع كذا في غاية البيان، وإذا ارتد الصبي وهو يعقل فارتداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجبر على الإسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج، وكذا إذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي، ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة أيام مبالغة في الحمل على الإسلام، ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والأمة يحبرها مولاهما فيه من الجمع بين الحقين بأن يجعل منزل المولى سجناً لها ويفوض التأديب إليه مع توفير حقه في الاستخدام وقال في الأصل: دفعت إليه إذا احتاج إليها والصحيح أنها تدفع إليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا في التبيين، ولم يطأها المولى والصغيرة العاقلة كالبالغة والحلتى المشكل كالمرأة هكذا في النهر الفائق، ولا تشرق الحرة المرتدة ما دامت في دار الإسلام فإن لحقت بدار الحرب فحينئذ تسترق إذا سببت وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر تسترق في دار الإسلام أيضاً قيل: ولو أقتي بهذه الرواية لا بأس فيمن كانت ذات زوج وينبغي أن يشتريها الزوج من الإمام أو بهيها الإمام له إذا كان مصرفاً فيملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها على الإسلام كذا في فتح القدير، بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا جحد المرتد الردة وأقر بالتوحيد وبمعرفة رسول الله ﷺ وبدين الإسلام فهذا منه توبة كذا في المحيط، وبزول ملك المرتد عن ماله بردته زوالاً موقوفاً فإن أسلم عاد ملكه وإن مات أو قتل على ردة ورث كسب إسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين إسلامه وكسب ردة فيء بعد قضاء دين ردة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن يرث المرتد، روى محمد عنه أنه يعتبر كونه وارثاً عند موت المرتد أو قتله أو القضاء بلحاظه وهي الأصح وورثه امراته المسلمة إذا مات أو قتل أو قضى عليه باللحاق وهي في العدة لانه صار قاراً بالردة إذ الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها إلا أن تكون مريضة فيرثها ويرثها أقاربها جميع ما لها حتى المكسوب في ردتها كذا في التبيين، وإن لحق بدار

الحرب مرتداً أو حكم الحاكم بلحقه عتق مديروه وأمهات أولاده وحلت ديونه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حالة الإسلام إلى ورثته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة وأما ما أوصى به في حال إسلامه فالمذكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنها تبطل مطلقاً من غير فرق بين ما هو قرينة أو غير قرينة ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدير، المرتد ما دام متردداً في دار الإسلام فالقاضي لا يقضي بشيء من هذه الأحكام كذا في المحيط، وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه:

منها: ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء فإذا جاءت جارية بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه وورث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولد له وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على عبده الماذون.

ومنها: ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة وتحرم ذبيحته وصيده بالكلب والبازي والرمي.

ومنها: ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فإنه إذا فاض مسلماً يتوقف في قولهم إن أسلم نفذت المفاوضة وإن مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحقه بطلت المفاوضة وتصير عناناً من الأصل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تبطل أصلاً.

ومنها: ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والإجارة والإعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة إن أسلم نفذت وإن مات أو قتل أو قضى بلحقه بدار الحرب تبطل، وتصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا باع الرجل عبده المرتد أو أمته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط، المرتد إذا عاد تائباً إلى دار الإسلام إن كان عوده قبل حكم القاضي بالحق بطل حكم الردة في ماله فصار كأنه لم يزل مسلماً ولا يعتق عليه شيء من أمهات أولاده والمديرين وإن كان بعد الحكم فكل ما وجدته في يد ورثته أخذه وأما ما أزاله الوارث عن ملكه سواء كان بسبب يلحقه الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لا يلحقه الفسخ كالإعتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للمرتد عليه ولا ضمان على الوارث أيضاً كذا في غاية البيان، إذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الإسلام فبجاءت بولد لأكثر من ستة أشهر منذ ارتد فادعاه فهي أم ولده والولد حر وهو ابنه كذا في الهداية، فإن مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فإن كانت الأمة مسلمة ورثه الابن مات على الردة أو لحق، مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو فيء ولا سبيل لورثته عليه وإن كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فإنه يرد على ورثته إلا أنه بغير شيء قبل القسمة وبالقسمة بعد القسمة وإن لحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لابنه فكانت ابنته ثم جاء المرتد مسلماً فالتكتابة على حالها والمكاتبه والولاء للذي جاء مسلماً كذا في الكافي، بخلاف ما إذا رجع بعدما عتق المكاتب فإن الولاء فيه للابن كذا في النهاية، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: مرتد قتل رجلاً خطأ ولحق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو هو حي في دار الإسلام فالدية في ماله عندهم فإن لم يكن له إلا كسب الإسلام أو كسب الردة تستوفي الدية منه وإن كان له

كسب الإسلام وكسب الردة فعلى قولهما تستوفى الدية من الكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفى من كسب الإسلام أولاً فإن فضل منها شيء يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط، هذا إذا قتل أو مات قبل أن يسلم وأما إذا أسلم ثم مات أو لم يميت فيكون في الكسبين جميعاً بالاتفاق كذا في التبيين، وما اغتصب المرتد من شيء أو أنفده فضمان ذلك في ماله عندهم جميعاً هذا إذا ثبت الغصب وإتلاف المال بالمعاينة أما إذا ثبت بإقرار المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يستوفى ذلك من الكسبين، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يستوفى ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الإسلام، وهذا إذا كان الجاني هو المرتد أما إذا جنى على المرتد بأن قطعت يده أو رجله بعد الردة عمداً فذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة أو مات مسلماً هذا إذا قطعت يده وهو مرتد فأما إذا قطعت يده وهو مسلم والقاطع مسلم أيضاً قطع يده عمداً أو خطأ ثم ارتد المقتطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فإن على الجاني دية اليد خطأ كان القطع أو عمداً ولا يضمن ضمان النفس فإن كان القطع عمداً تجب الدية في مال القاطع وإن كان خطأ تجب الدية على عاقلته هذا إذا مات على الردة من ذلك القطع فأما إذا أسلم ومات مسلماً من ذلك القطع فإن كان لم يلحق بدار الحرب أو لحق إلا أنه عاد مسلماً قبل القضاء بلحاظه بدار الحرب ففي الاستحسان تجب دية النفس على الكمال عمداً كان أو خطأ إلا أنه إن كان خطأ تجب على العاقلة وإن كان عمداً تجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، أما إذا لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلماً ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان، إذا ارتد القاطع والمقتطوعة يده بقي على الإسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقتطوعة يده ذكر في الأصل أنه إن كان القتل عمداً فلا شيء له وإن كان خطأ فإن برئ فعلى عاقلته ضمان اليد وإن مات فعلى عاقلته دية النفس، مدبرة أو أم ولد ارتدت ولحققت بدار الحرب فمات مولاه في دار الإسلام ثم أخذت أسيراً فهي فيء بخلاف ما لو استرقت على ملك المولى فإنها ترد عليه كذا في المحيط، وإذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالاً فأخذ بماله وأبى أن يسلم فقتل فإنه يوفي مولاة مكاتبته وما بقي فلورثته كذا في الهداية، وإن لم يف ما تركه لمكاتبته فما ترك لمولاه كذا في الكافي، عبد ارتد مع مولاة ولحقا بدار الحرب فمات المولى هناك وأسر العبد فهو فيء ويقتل إن لم يسلم ولو ارتد العبد وأخذ مال مولاة فذهب به إلى دار الحرب ثم أخذ مع ذلك المال لم يكن فيئا ويرد على مولاة، قوم ارتدوا عن الإسلام وحاربوا المسلمين وغلبوا على مدينة من مدائنهم في أرض الحرب ومعهم نسائهم وذرائعهم ثم ظهر المسلمون عليهم فإنه تقتل رجالهم وتسبي نسائهم وذرائعهم كذا في المبسوط، زوجان ارتدا ولحقا بدار الحرب فحبلت المرأة بدار الحرب وولدت ولداً وولد لولدهما ولد فظهر عليهم فالولدان فيء يجبر الولد الأول على الإسلام ولا يجبر ولد الولد على الإسلام ولو حبلت في دارنا فالجواب كذلك كذا في الكافي، في النواذر أنهما إذا ارتدا ولحقا بولد صغير لهما دار الحرب فولد لذلك الولد ولد بعدما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو



يجبر على الإسلام في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، الذي كان إسلامه تبعاً لأبيه إذا بلغ مرتداً ففي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل، أسلم في صغره ثم بلغ مرتداً ففي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتداً، والمكره على الإسلام إذا ارتد لا يقتل استحساناً وفي كل ذلك يجبر على الإسلام، ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء، واللقيط في دار الإسلام محكوم بإسلامه ولو بلغ كافراً أجبر على الإسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير، موجبات الكفر أنواع:

منها ما يتعلق بالإيمان والإسلام: إذا قال الرجل لا أدري أصحيح إيماني أم لا فهذا خطأ عظيم إلا إذا أراد به نفي الشك، من شك في إيمانه وقال: أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر إلا إذا أول فقال: لا أدري أخرج من الدنيا مؤمناً فحينئذ لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الإيمان فهو كافر، ومن اعتقد أن الإيمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالإيمان فهو كافر كذا في الذخيرة، ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى في كتاب التخيير في كلمات الكفر إن رضي بكفر غيره ليعذب على الخلود لا يكفر وإن رضي بكفره ليقول في الله ما لا يليق بصفاته يكفر وعليه الفتوى كذا في المتارخانية، من قال: لا أدري صفة الإسلام فهو كافر وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه المسألة وبالحق فيها فقال هذا رجل ليس له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح وأولاده أولاد الزنا وقال في الجامع: مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل ديناً من الأديان ولا تصفه وهي غير معتوهة فإنها تبين من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى لا تعقل ديناً من الأديان لا تعرفه بقلبيها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر عنه باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الإسلام ولا تصفه وهي غير معتوهة بآث من زوجها، وفي فتاوى التسفي سئل عن امرأة قيل لها: توحيد ميداني<sup>(١)</sup> فقالت: لا إن أردت أنها لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وإن أردت أنها لا تعرف وحدانية الله تعالى فليست بمؤمنة ولا يصح نكاحها وعن حماد بن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له خالقاً وأن لله عز وجل داراً غير هذه الدار وأن الظلم حرام فإنه لم يؤمن كذا في المحيط، رجل يعصي ويقول: مسلماني أشكارا بايد كرد<sup>(٢)</sup> يكفر، رجل قال للآخر: مسلماني<sup>(٣)</sup> فقال له: لعنت برتووير مسلماني تو يكفر كذا في الخلاصة، نصراني أسلم فمات أبوه فقال: ليت أبي لم أسلم إلى هذا الوقت حتى أخذت مال الأب يكفر كذا في الفصول العمادية، نصراني أتى مسلماً فقال: اعرض علي الإسلام حتى أسلم عندك فقال: اذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام فتسلم عنده اختلفوا فيه قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: لا يصير كافراً كذا في فتاوى قاضيه خان، كافر أسلم فقال له رجل: تراجه بدا مده بوداز دين خود<sup>(٤)</sup> يكفر كذا في الخلاصة.

ومنها ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وغير ذلك: يكفر إذا وصف الله تعالى بما لا

(١) هل تعرفي التوحيد. (٢) يلزم فعل الأمور الإسلامية جهراً. (٣) أنا مسلم فقال له لعنة الله عليك وعلى إسلامك. (٤) ما لضر الذي أصابك من دينك.

يليق به أو سخر باسم من أسمائه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده ووعدته أو جعل له شريكاً أو ولداً أو زوجة أو نسبته إلى الجهل أو العجز أو النقص، ويكفر بقوله يجوز أن يفعل الله تعالى فعلاً لا حكمة فيه، ويكفر إن اعتقد أن الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق، إذا قال: لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في الكافي، وفي التفسير ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله تعالى وليس بجارحة هل يجوز إطلاق هذه الأشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى: يجوز إذا لم يعتقد الجوارح وقال أكثرهم: لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التتارخانية، ولو قال: فلان في عيني كاليهود في عين الله تعالى يكفر وعليه جمهور المشايخ، وقيل: إن عني به استباح فعله لا يكفر كذا في الفصول العمادية، ولو مات إنسان فقال الآخر: خدا برا أومي بايست<sup>(١)</sup> كفر كذا في الخلاصة، ولو قال: اين كاريست خدايرا افتاده است<sup>(٢)</sup> لا يكفر وهي كلمة شنيعة كذا في خزائن المفاتيح، إذا قال لخصمه: من باتو يحكم خدا كاريكنم<sup>(٣)</sup> فقال لخصمه من حكم خدا ندام أو قال: اينجا حكم نرود أو قال: إن ينجأ حكم نيست، أو قال: خدای حاکمی رانشاید، أو قال اينجاد پواست حكم كند فهذا كله كفر، مثل الحاكم عبد الرحمن عمن قال: برسم كاركنم بحكم ني<sup>(٤)</sup> هل هو كفر قال: إن كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباع الرسم لا رد الحكم لا يكفر كذا في المحيط، رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمتها إلى الله فقال له غيره: سلمتها إلى من لا يمنع السارق إذا سرق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: لا يصير كافراً، رجل قال: اكرمادروغ ميكوييم خدا دروغ مي كريد<sup>(٥)</sup> لا يكفر، رجل قال لامرأته في الغضب: آن روسی که ترا زاد وآن بغا که ترا کشت وآن خدایی که ترا آفريد<sup>(٦)</sup> قال بعضهم: يكون كافراً وسئل أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك أياماً ولم يجب قال رضي الله تعالى عنه: الظاهر أنه يكون كافراً كذا في فتاوى قاضيه خان، لو قال لرجل: لا يمرض هذا منسي الله تعالى أو قال: هذا مما نسيه فهذا كفر عند بعضهم وهو الأصح، ولو قال: خدای بازبان تو بس نیاید من چگونه بس آیم<sup>(٧)</sup> يكفر، ولو قال لامرأته: أنت أحب إلي من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة، لو قال لفلان: قضای بدرسيد<sup>(٨)</sup> فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط، لو قال لرجل الله عز و علا انعم عليك فاحسن كما أحسن الله إليك فقال: روباخدا جنك كن<sup>(٩)</sup> لماذا أعطيتك لا يكفر على الأصح كذا في خزائن المفاتيح، رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما لصاحبه: نرد بان بنه وبآسمان برو وباخداي جنك كن<sup>(١٠)</sup> قال أكثرهم: لا يكون كافراً كذا في فتاوى قاضيه خان، قال صاحب الجامع الأصغر وهو الصحيح عندنا وفي الخاتبة وعليه الفتوى كذا في التتارخانية، ولو قال: شو وبا خدای جنك كن<sup>(١١)</sup> قال بعضهم: يكون كافراً وإليه مال الشيخ الإمام أبو بكر

(١) لزم الله. (٢) هذا أمر وقع لله. (٣) أنا أفعل شغني معك بحكم الله فقال لخصمه: أنا لا أعرف حكم الله، أو قال: في هذا اهل لا ينفذ الحكم، أو قال: ليس في هذا اهل حكم، أو قال: الإله لا يصلح للحاكمية، أو قال: هنا عفریت بحكم. (٤) أعمل بالرسم لا بالحكم. (٥) إن كنا نقول كذباً للمولى يقول كذباً. (٦) تلك الفتنة التي ولدتك وذلك الخبث الذي زرعك وذلك المولى الذي خلقك. (٧) الله لا يكافئ لسألك فكيف أكافئ أنا. (٨) جاء القضاء الفصح. (٩) اذهب وتحارب مع الله. (١٠) ضع سلماً واصعد إلى السماء وتحارب مع الله. (١١) وكن في السماء وتحارب مع الله.

محمد بن الفضل وقال الشيخ الإمام: والاحوط تجديد النكاح كذا في فتاوى قاضيه خان، يكفر بإثبات المكان لله تعالى فلو قال: از خدا هیچ مکان خالی نیست<sup>(١)</sup> يكفر، ولو قال: الله تعالى في السماء فإن قصد به حكاية ما جاء فيه ظاهر الاخبار لا يكفر وإن أراد به المكان يكفر وإن لم تكن له نية يكفر عند الأكثر وهو الأصح وعليه الفتوى، ويكفر بقوله: الله تعالى جلس للإتصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق والتحت كذا في البحر الرائق، ولو قال: مرابر آسمان خدای است وبر زمین فلان<sup>(٢)</sup> يكفر كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا قال: خدا قزو مینكر داز آسمان او قال: می بیند او قال: از عرش<sup>(٣)</sup> فهذا كفر عند أكثرهم إلا أن يقول بالعربية بطلع، ولو قال: خدای ازبر عرش بداند<sup>(٤)</sup> فهذا ليس بكفر، ولو قال: از زیر عرش میداند<sup>(٥)</sup> فهذا كفر، ولو قال: اری الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال: من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط، قال أبو حفص رحمه الله تعالى: من نسب الله تعالى إلى الجور فقد كفر كذا في الفصول العمادية، رجل قال: یا رب این ستم میسند<sup>(٦)</sup> قال بعضهم: يكفر والأصح أنه لا يكفر، لو قال: خدای عز وجل برتو ستم كند چنانكه تویر من كردي<sup>(٧)</sup> الأصح أنه لا يكفر، ولو قال: لو أنصف الله عز وجل يوم القيامة انتصف منك يكفر أما لو قال: إذا مكان لولا يكفر كذا في الظهيرية، ولو قال: إن قضی الله تعالى يوم القيامة بالحق والعدل أخذتك بحقي فهذا كفر كذا في المحيط، قيل له: هذا مكان لا إله فيه ولا رسول فقال: يراد بهذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله قيل له: لو كان هذا في مكان أهله زهاد مطيعون قال: إن كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فأنكر كونه ديناً كالصلوات الخمس فإنه يكفر كذا في البيضة، لو قال: حین مظلم ظالم یارب ازوی این ستم میپذیرا کرتو پذیرى من نه پذیرم<sup>(٨)</sup> فهذا كفر كانه قال: إن رضیت فانا لا أرضی كذا في الخلاصة، رجل قال: یا خدای روزی پر من فراخ کن یا بازو کائی من روند کن بابر من جور مکن<sup>(٩)</sup> قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى: يصير كافراً بالله كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل قال لآخر: دروغ مكو فقال: دروغ از بهر چیست از بهرا نكه بگویند<sup>(١٠)</sup> كفر في الحال، ولو قيل له طلب رضا الله فقال له: مراعي باید او قال: اگر خدای مراد ربهشت کند غارت كنم<sup>(١١)</sup> أو قيل: لا تعص الله فإن الله تعالى يدخلك النار فقال: من ازدوزخ نمی اندیشم<sup>(١٢)</sup> أو قيل: لا تأكل الكثير فإن الله لا يحبك فقال: من میخورم خواهی دوست دارد خواهی دشمن<sup>(١٣)</sup> كفر بهذا كله، وكذلك لو قيل له: بسیار مخندا و بسیار مخسب فقال: جندان خورم وجندان خسب وجندان خندم كه خود خواهم<sup>(١٤)</sup> يكفر، رجل قال لآخر: كناه مكن چه عذاب خدای بسیار است فقال: من عذاب بیکدست بردارم<sup>(١٥)</sup>

- (١) لا محل خالي من الله. (٢) لي في السماء إله وفي الأرض فلان. (٣) لله ينظر من السماء، أو قال: يرى أو قال: من العرش. (٤) الله يعلم من فوق العرش. (٥) يعلم من تحت العرش. (٦) يا رب لا تقبل هذا الظلم. (٧) الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني. (٨) لا تقبل منه هذا الظلم يا رب وإن كنت تقبله فانا لا أقبله. (٩) يا الله وسع الرزق عليّ إما أن تروج تجارتني أو لا تظلمني. (١٠) لا تكذب فقال: الكذب لأي شيء من أجل ذلك الذي يقولون. (١١) لا يلزم لي أو قال: إن كان الله يدخلني الجنة انهبها. (١٢) انا لا أبالي من النار. (١٣) انا أكل إن شاء يتخذني حبيباً وإن شاء يتخذني عدواً. (١٤) لا تضحك كثيراً أو لا تسم كثيراً فقال: أكل وانام واضحك على قدر ما أريد. (١٥) لا تذنب فإن عذاب الله كثير فقال: أنا أرفع العذاب بيد واحدة.

يكفر، ولو قيل له: مادر وهدرميا زار<sup>(١)</sup> فقال: ليس لهما عليّ حق لا يكفر ولكن بصير عاصياً، رجل قال لإبليس: اي إبليس كارمن بسازتا من هرچه توفّر مائي بكنم مادر وهدرميا زارم وهرچه نفر مائي نكنم<sup>(٢)</sup> يكفر كذا في التتارخانية ناقلاً عن التخيير، لو قال: اكر خدای دوجهان كردي حق خویش از یوستا نم<sup>(٣)</sup> يكفر كذا في الخلاصة، رجل قال قولاً كذباً فسمع رجل وقال: خدای من این دروغ ترا راست كرداند یاكويّد خدای بدین دروغ توپركت كنند<sup>(٤)</sup> قال بعضهم: هذا قريب من الكفر، وفي مصباح الدين رجل كذب فقال غيره: بارك الله في كذبت يكفر، وسئل نجم الدين عمن قال: فلان باتو راست نميرود فقال: خدای تعالی نیزهاري راست نرود<sup>(٥)</sup> هل يكفر قال: نعم، وفي التخيير سألت صدر الإسلام جمال الدين عن رجل قال: خدای زردوست ميذارد مرانداده است<sup>(٦)</sup> قال: إن قصد بهذا الكلام إضافة البخل إليه يكفر أما بمجرد قوله: يحب الذهب لا يكفر كذا في التتارخانية، لو قال: ان شاء الله اين كارمني فقال: من بي ان شاء الله بكنم<sup>(٧)</sup> يكفر كذا في خزائن المفتين، قال المظلوم: هذا بتقدير الله تعالى فقال الظالم: أنا أفعل بغير تقدير الله سبحانه كفر كذا في الفصول العسادية، لو قال: اي خدای رحمت خویش ازمن دريغ مدار<sup>(٨)</sup> فهو من الفاظ الكفر كذا في السراجية، إذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامراته خاني الله تعالی واتقيه فقالت المرأة مجيبة له لا أخافه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: إن كان الزوج عاتبها على المعصية الظاهرة ويخوفها من الله تعالى فأجابته بهذا نصير مرتدة وتبين من زوجها وإن كان الذي عاتبها فيه أمراً لا يخاف فيه من الله تعالى لم تكفر إلا أن تريد بذلك الاستخفاف فتبين من زوجها، رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الرجل ألا تخاف الله تعالى فقال: لا روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال: لا يكفر لأن له أن يقول التقوى فيما أفعل، وإن رأى رجلاً في معصية وقال له الآخر: ألا تخاف الله فقال: لا يصير كافراً لأنه لا يمكن التأويل وكذا إذا قيل لرجل: ألا تخشى الله تعالى فقال في حالة الغضب: لا يصير كافراً كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: تامامي شويم بدتر خدای باعامي شودبد ترتاما ميشويم نيكوتر خدای باما ميشو دنيكو تر<sup>(٩)</sup> يكفر كذا في الخلاصة، وفي العتابية: اكر حكم خدای رايها شريعت بيغمير رانه بسندم چنا نكه كسي كويّدش خدای چهار زن حلال كرده است كويّد من اين حكم رانمي بسندم<sup>(١٠)</sup> فهذا كفر كذا في التتارخانية، وإذا قالت المرأة لابنها: لماذا فعلت كذا فقال الابن: والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة: مه تومه والله اختلف المشايخ في كفرها كذا في المحيط، من قال: خدای عز وجل باشد و هيچ چيز نباشد<sup>(١١)</sup> فإنه كفر كذا في الظهيرية، لو قال: خدای

(١) لا تؤذي أباك وأمك. (٢) يا إبليس املح لي شغني لأجل أن أفعل كلما أمرتني به أؤذي أبي وأمي وكل ما تم تأمرني به لا أفعله. (٣) إن كنت إله العالمين آخذ حقّي منك. (٤) جعل الله كذبتك صدفاً أو قال: الله يجعل في كذبتك هذا بركة. (٥) فلان لم يمش معك مستقيماً فقال الله تعالى لم يمش معك مستقيماً أيضاً. (٦) الله يحب الذهب ولم يعطه لي. (٧) إن شاء الله تفعل هذا الأمر فقال: أفعله بدون إن شاء الله. (٨) يا الله لا تبخل عني برحمتك. (٩) ما دمتا مسبقين فالله مسيء وما دمتا محسنين فالله محسن. (١٠) إذا قال لا يعجبني حكم الله أو لا تعجبني شريعة النبي يكفر كما لو قال له شخص الله حلل أربع نساء فقال: أنا لا يعجبني هذا الحكم. (١١) يبقى الله تعالى ولا يبنى شيء.

بحق من همه نیکویی کرده است بدی از من است<sup>(۱)</sup> فقد كفر کذا في المحيط، قيل لرجل: یاری بازن بس نیا مدی فقال: خدای بازنان بس نیاید من جکونه بس آیم<sup>(۲)</sup> یکفر کذا في الضیائیة، ولو قال: از خدای می بینم واز تو یا از خدای امید می دارم وبتو<sup>(۳)</sup> فهذا قبیح ولو قال: از خدای می بینم و سبب ترامیدام فهو حسن کذا في خزائن المفتین، إذا طلب بمن خصمه فقال الخصم: احلف بالله فقال الطالب: لا أريد البمين بالله وأريد اليمين بالطلاق أو العتاق فقد كفر عند بعض اصحابنا وعاقبتهم على انه لا یکفر، وفي تجنیس الناصري وهو الاصح، ولو قال: سوکند توهمان است و تیز خرهمان<sup>(۴)</sup> فقد كفر، ولو قال لغيره: خدای می داند که بیومسته ترا بدعاه یا میدارم<sup>(۵)</sup> فقد اختلف المشايخ في كفره، ولو قال: من خدایم علی وجه المزاح یعنی خود آیم<sup>(۶)</sup> فقد كفر کذا في التتارخانیة، رجل قال لامرأته: تراحق همسایه نمی باید فقالت: لا، فقال: تراحق شوی نمی باید فقالت: لا، فقال: تراحق خدایمی باید<sup>(۷)</sup> فقالت: لا، فقد كفرت، رجل قال في مرضه وضيق عيشه: یاری بدایمی که خدای تعالی مرا جرا آفریده است چون از لذتهای دنیا مراهیج نیست<sup>(۸)</sup> فقد قيل: لا یکفر ولكن هذا الكلام خطأ عظیم، رجل قال: إن الله يعذبك بمساويك وقال ذلك الآخر: خدایر انشانده که تاخدای همه آن کند که تومیکوئی<sup>(۹)</sup> یکفر کذا في المحيط، وفي التخییر: خدای چه تواند کرد چیزی دیگر نتواند بجز دوزخ<sup>(۱۰)</sup> فقد كفر ومثله رجل رأى حیواناً قبیحاً فقال: پیش کار نمانده است خدایمی که چنین آفریده<sup>(۱۱)</sup> كفر، فقیر قال في شدة فقره: فلان هم بنده است باچندان نعمت ومن هم بنده در جندین ریج یاری اینچنین عدل باشد<sup>(۱۲)</sup> كفر، رجل قال لآخر: از خدای بترس فقال: خدای کجاست<sup>(۱۳)</sup> یکفر وکذا لو قال: پیغمبر در کور نیست<sup>(۱۴)</sup> أو قال: عدم خدای قدیم نیست أو قال: المنعوم ليس بمعلوم لله یکفر کذا في التتارخانیة، یکفر بإدخال الکاف في آخر الله عند نداء من اسمه عبد الله إن كان عالماً علی الاصح ويتصغير الخائف عمداً إن كان عالماً هكذا في البحر الرائق، لو قال لآخر: خدای بردل توبچشایا دبردل من نی<sup>(۱۵)</sup> إن عني به الاستغناء عن الرحمة فقد كفر وإن عني به أن قلبي ثابت بإثبات الله تعالى غير مضطرب لا یکفر، صبي يبكي ويطلب أباه وأبوه يصلي فقال للصبي رجل: مه مکرری که پدرتو الله میکند<sup>(۱۶)</sup> فهذا

(۱) فعل الله في حق كل الخيرون والشر مني. (۲) ما قدرت على امرأة فقال الله لم يقدر عليها فكيف تقدر أنا. (۳) أراه من الله ومنك أو أمل من الله ومنك ولو قال: أراه من الله وأعزم أنك السبب. (۴) يمينك شبهة ضربة الخمار. (۵) الله يعلم اني أنت كرك بالدعاء دائماً. (۶) خدایم و خود آیم هاتان اللغظتان متفتتان في النطق مختلفتان في المعنى، فالأولى: بمعنى أنا الله، والثانية: بمعنى جفت من نفسي. (۷) هل لا تريدین حق الجوار فقالت: لا، فقال: هل لا تريدین حق الروح، فقالت: لا، فقال: هل لا تريدین حق الله. (۸) لينني اعلم لماذا خلقني الله حيث لم يكن لي شيء من لذات الدنيا. (۹) نصبت الله لاجل ان يفعل ما تقول. (۱۰) ما الذي يقدر على فعله الله لا يقدر على شيء آخر سوى جهنم. (۱۱) لم يبق لله شغل حتى يخلق مثل هذا. (۱۲) فلان عبد أيضاً مع هذا القدر من النعم وأنا عبد في هذا القدر من النعم فهل يكون مثل هذا عدلاً (۱۳) خف الله فقال: أين الله. (۱۴) الرسول ليس في القبر أو قال: علم الله ليس بقدير وإدخال الكاف، أي التي هي للتصغير. (۱۵) الله يرحم قلبك ولا يرحم فني. (۱۶) اسکت لا تبك أبوك بفعل لله.

ليس بكفر لأن معناه: خدمت الله ميكند<sup>(١)</sup> كذا في المحيط، رجل رأى أعمى أو مريضاً فقال له: خدائي تراء بدومر اديد وترا چنان آفريد مراچه كناه<sup>(٢)</sup> الصحيح أنه لا يكفر كذا في الخلاصة، ولو قال: بخدائي وبخاك پايتو<sup>(٣)</sup> يكفر، ولو قال: بخدائي وبجان وسرتو<sup>(٤)</sup> فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة.

ومنها ما يتعلق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام: من لم يقر ببعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو لم يرض بسنة من سنن المرسلين فقد كفر، وسئل ابن مقاتل عمن أنكر نبوة الخضر وذو الكفل فقال: كل من لم تجتمع الأمة على نبوته لا يضروه إن جحد نبوته ولو قال: لو كان فلان نبياً لم أومن به فقد كفر كذا في المحيط، عن جعفر فيمن يقول آمنت بجميع أنبيائه ولا أعلم أن آدم نبي أم لا يكفر كذا في العتبية، سئل عمن ينسب إلى الأنبياء الفواحش كعزمهم على الزنا ونحوه الذي يقوله الخشوية في يوسف عليه السلام قال: يكفر لأنه شتم لهم واستخفاف بهم قال أبو زر من قال: إن كل معصية كفر وقال مع ذلك أن الأنبياء عليهم السلام عصوا فكافر لأنه شاتم، ولو قال: لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لأنه رد المنصوص، سمعت بعضهم يقول: إذا لم يعرف الرجل أن محمداً ﷺ آخر الأنبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس بمسلم كذا في اليتيمة، قال أبو حفص الكبير: كل من أراد بقلبه بغض نبي كفر وكذلك من قال: لو كان فلان نبياً لم أرض به، ولو قال: أكر فلان پیغمبر بودي من بوي نكر ويدمی<sup>(٥)</sup> فإن أراد به لو كان فلان رسول الله لم أومن به كفر كما لو قال: لو أمرني الله بأمر لم أفعل، وفي الجامع الأصغر إذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال: إن بشر رسول الله لم أتم بأمره لا يكفر، ولو قال: إن كان ما قاله الأنبياء صدقاً وعدلاً نجونا كفر، وكذلك لو قال: أنا رسول الله أو قال بالفارسية: من پیغمبرم<sup>(٦)</sup> يريد به پیغام می برم يكفر، ولو أنه حين قال هذه المقالة طلب غيره منه المعجزة قيل: يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ قالوا: إن كان غرض الطالب تعجيزه وافتضاحه لا يكفر، ولو قال لشعر النبي ﷺ: شعر يكفر عند بعضهم، وعند الآخرين لا إلا إذا قال بطريق الإهانة، ومن قال: لا أدري أن النبي ﷺ كان إنسياً أو جنياً يكفر كذا في الفصول العمادية، ولو قال: أكر فلان پیغمبر است حق خویش ازوي بستانم<sup>(٧)</sup> لا يكون كفراً كذا في فتاوى قاضیخان، ولو قال: محمد درویشك بود أو قال: جامه پیغمبر ربناك بود<sup>(٨)</sup> أو قال: قد كان طويل الظهر فقد قيل يكفر مطلقاً وقد قيل يكفر إذا قال على وجه الإهانة، ولو قال للنبي عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال كذا وكذا فقد قيل: إنه يكفر، ولو شتم رجلاً اسمه محمد أو أحمد أو كنيته أبو القاسم وقال له: يا ابن الزانية: وهر كه خدايا باين اسم أو باين كنيه ينده است<sup>(٩)</sup> فقد ذكر في بعض المواضع أنه إذا كان ذاكرًا للنبي ﷺ يكفر كذا في المحيط، ولو قال: كل معصية كبيرة إلا معاصي الأنبياء فإنها صفائر لم يكفر، ومن قال: إن كل عد

(١) بفعل خدمة الله. (٢) الله راك ورائي وخلقك هكذا فما ذنبي. (٣) بالله وبتراب رجلك. (٤) بالله وعمرك ورأسك. (٥) لو كان فلان نبياً ما كنت أصدق به. (٦) أنا رسول يريد به أوصل الخبر. (٧) أخذ حق من فلان ولو كان نبياً. (٨) محمد كان درویشا أو قال كانت ملابس الرسول قدرة. (٩) وكل شخص هو عبد الله بهذا الاسم وبهذه الكنية.

كبيرة وفاعله فاسق وقال مع ذلك إن معاصي الأنبياء كانت عمداً فقد كفر لأنه شتم، وإن قال: لم تكن معاصي الأنبياء عمداً فليس بكفر كذا في اليتيمة، الرافضي إذا كان يسب الشيخين ويلعنهما والعياذ بالله فهو كافر وإن كان يفضل علياً كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضي الله تعالى عنه لا يكون كافراً إلا أنه مبتدع، والمعتزلي مبتدع إلا إذا قال: باستحالة الرؤية فحينئذ هو كافر كذا في الخلاصة، ولو قذف عائشة رضي الله عنها بالزنى كفر بالله، ولو قذف سائر نسوة النبي ﷺ لا يكفر ويستحق اللعنة، ولو قال: عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم لم يكونوا أصحاباً لا يكفر ويستحق اللعنة كذا في خزنة الفقه، من أنكر إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضي الله عنه في أصح الأقوال كذا في الظهيرية، ويجب إكفارهم بإكفار عثمان وعلي وطلحة وزبير وعائشة رضي الله تعالى عنهم ويجب إكفار الزيدية كلهم في قولهم بانتظار نبي من المعجم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد ﷺ كذا في الوجيز للكردي، ويجب إكفار الروافض في قولهم برجعة الأموات إلى الدنيا وبتناسخ الأرواح وانتقال روح الإله إلى الأئمة وبقولهم في خروج إمام باطن وبتمطيلهم الأمر والنهي إلى أن يخرج الإمام الباطن ويقولهم إن جبريل عليه السلام غلط في الرحي إلى محمد ﷺ دون علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهؤلاء القوم خارجون عن ملة الإسلام وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية، في إكراه الأصل إذا أكره الرجل على أن يشتم محمداً ﷺ فهذا على ثلاثة أوجه، أحدها: أن يقول لم يخطر ببالي شيء وإنما شتمت محمداً كما طلبوا مني وأنا غير راضٍ بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كما لو أكره على أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالإيمان، الوجه الثاني: أن يقول خطر ببالي رجل من النصارى اسمه محمد فأردت بالشتم ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضاً، الوجه الثالث: أن يقول خطر ببالي رجل من النصارى اسمه محمد فلم أشتم ذلك النصراني وإنما شتمت محمداً ﷺ وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه، ومن قال: جن النبي ﷺ يكفر ومن قال: أغشي على النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المغيط، ولو قال الرجل: لو لم يأكل آدم الخنطة لما صرنا أشقياء بكفر كذا في الخلاصة، من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان: يضل ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر غير أنه ياثم بترك القبول هكذا في الظهيرية، إذا تبنى الرجل لنبي من الأنبياء أن لا يكون نبياً قالوا: إن أراد به أنه لو لم يبعث نبياً لا يكون خارجاً عن الحكمة لا يكفر وإن أراد به الاستخفاف والعداوة كان كافراً كذا في فتاوى قاضيان، ولو قال: أكر مرا يغمير ﷺ مردك خواند فرو نكذارم<sup>(١)</sup> لا يكفر، ولو قال: باز خوام لا يكفر كذا في الظهيرية، ولو قال رجل مع غيره: كان رسول الله ﷺ يحب كذا بان قال مثلاً: كان يحب القرع فقال: ذلك الغير أنا لا أحبه فهذا كفر وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً، وبعض المتأخرين قالوا: إذا قال ذلك على وجه الإهانة كان كفراً وبدونه لا يكون كفراً، رجل قال مع غيره: إن آدم عليه السلام نسج الكرياس پس ما همه جولاهه

(١) إن قال لي الرسول ﷺ يا رجل لا أسامحه ولو قال: أردعا عليه.

یچکان باشیم<sup>(۱)</sup> فهذا كفر، رجل قال لغيره: كلما كان يأكل رسول الله ﷺ يلحس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل: أين هي أديمي است<sup>(۲)</sup> فهذا كفر، إذا قال: چه نعر رسمي است دهقان را که طعام خورندو دست نشویند<sup>(۳)</sup> قال: إن كان تهاوناً بالسنة يكفر، ولو قال: أين چه رسم است سبيلت هست کردن و دستار بزیر کلو آوردن<sup>(۴)</sup> فإن قال ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله ﷺ فقد كفر كذا في المحيط، اگر در روز عاشورا یکی را گویند که سرمه کن که سرمه کردن درین روز سنت است او گویند کار زنان و میخشان بود کافر گردد<sup>(۵)</sup>، وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له آخر: دروغ میگوید اگر همه پیغمبر است<sup>(۶)</sup> يلزمه الكفر وكذلك لو قال: سخن وي نكروم اگر همه پیغمبر است<sup>(۷)</sup>، رجل قال لآخر: کران خوي است اگر همه پیغمبر است<sup>(۸)</sup> أو قال: اگر مرسل است یا همه فرشته مقرب است کران جان است<sup>(۹)</sup> كفر في الحال، رجل أراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال: اگر محمد مصطفی گویند مزین سهلم او قال: اگر از آسمان بآید که مزین هم بزیم<sup>(۱۰)</sup> يلزمه الكفر، قال رضي الله تعالى عنه: سألت صدر الإسلام جمال الدين عن قرا حديثاً من أحاديث النبي ﷺ فقال رجل: هه روز خلشها خوانند<sup>(۱۱)</sup> قال: إن أضاف ذلك إلى القارئ لا إلى النبي ينظر إن كان حديثاً يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفر وإن كان حديثاً لا يتعلق به لا يكفر وتحمل مقالته على أن إرادته قراءة غيره أولى، رجل قال: بحرمت جوانك عربي<sup>(۱۲)</sup> يعني النبي ﷺ يكفر، رجل قال: پیغمبر وقتی بود که پیغمبر بودو وقتی بود که نبود<sup>(۱۳)</sup> وقال أنا لا أدري ان النبي ﷺ في القبر مؤمن أم كافر بكفر، وفي غرر المعاني سئل عن قال لزوجته: خلاف مکره فقالت المرأة: پیغمبر إن خلاف کفتند قال: کمله کفر است توبه کند و نکاح تازه کند<sup>(۱۴)</sup> کذا في التتارخانية، إذا قال لغيره: رؤيتي إياك كرؤية ملك الموت فهذا خطأ عظيم، وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا: يكفر وأكثرهم على أنه لا يكفر كذا في المحيط، وفي الخانية وقال بعضهم: إن قال ذلك لعداوة ملك الموت يصير كافراً وإن قال لكرامة الموت لا يصير كافراً، ولو قال: روى فلان دشمن مبدارم چون روى ملك الموت<sup>(۱۵)</sup> أكثر المشايخ على أنه يكفر، وفي التخيير لو قال: لا أسمع شهادة فلان وإن كان جبرائيل وميكائيل بكفر، رجل عاب ملكاً من الملائكة كفر، رجل قال: أعطني ألف درهم حتى أبعث ملك الموت ليرفع روح فلان ليقنتله هل يكفر هذا القائل؟ قال رضي الله عنه قال أبو ذر: الاستخفاف بالملك كفر، رجل قال لآخر: من فرشته توأم<sup>(۱۶)</sup> في موضع كذا اعينك على أمرك فقد قيل: أنه لا يكفر وكذا إذا قال: مطلقاً أنا

(۱) فعينئذ نحن أولاد النساج. (۲) هذا عدم أدب. (۳) ما أحسن عادة الفلاحين يأكلون الطعام ولا يمسحون أيديهم. (۴) ما هذه العادة تقصير الشارب وإرخاء الطيلسان تحت الرقبة. (۵) إذا قيل لشخص في يوم عاشوراء تكحل لأن التكحل في هذا اليوم سنة فقال: هذا فعل النساء والمجننين يصير كافراً. (۶) يكذب ولو كان نبياً. (۷) لا أصدق كلامه ولو كان نبياً. (۸) ثقل الطبع ولو كان نبياً. (۹) هو ثقل ولو كان مرسلأ أو ملكاً مقرباً. (۱۰) إن كان محمد المصطفى يقول لي لا تضربه لا تتركه أو قال: إن كان يأتي صوت من السماء بأن لا تضربه أضربه أيضاً. (۱۱) كل يوم يقرأ وحلاً. (۱۲) بحرمة العربي العربي. (۱۳) للنبي وقت يصير فيه نبياً ووقت لا يصير. (۱۴) لا نقولي خلاف الواقع فقالت المرأة: الأنبياء قالت الخلاف قال: هي كلمة كفر فيلزمها أن تتوب ويحدد النكاح (۱۵) اكفر رؤية فلان مثل رؤية ملك الموت. (۱۶) أنا ملكك.



ملك بخلاف ما إذا قال: أنا نبي كذا في التتارخانية، رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال: خدا برا ورسول راكواه كردم أو قال: خدای راو فرشتگان را كواه كردم<sup>(١)</sup> كفر، ولو قال: فرشته دست راست راكواه كردم وفرشته دست چپ راكواه كردم<sup>(٢)</sup> لا يكفر كذا في الفصول العبادية.

ومنها ما يتعلق بالقرآن: من قال بخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العبادية، إذا أنكر الرجل آية من القرآن أو تسخر بآية من القرآن، وفي الخزانة أو غاب كفر كذا في التتارخانية، إذا أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكفر، وقال بعض المتأخرين: يكفر لانعقاد الإجماع بعد الصدر الأول على أنهما من القرآن، والصحيح هو الأول لأن الإجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية، إذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر، رجل يقرأ القرآن فقال رجل: أين جه بآنك طوفان است<sup>(٣)</sup> فهذا كفر كذا في المحيط، ولو قال: قرأت القرآن كثيراً فما رفعت الجنابة عنا بكفر كذا في الخلاصة، من قال لغيره: قل هو الله أحد را بر ست باز كردي أو قال: ألم نشرح راكر بيان كرفته<sup>(٤)</sup> أو قال لمن يقرأ يس عند المريض: يس دردهان مرده منه<sup>(٥)</sup> أو قال لغيره: ای كونه ترا زانا اعطیناك الكوثر<sup>(٦)</sup> أو قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق أو ملا قدحاً وجاء به وقال: كاساً دهاقاً أو قال: فكانت سراياً بطريق المزاح أو قال عند الكيل والوزن وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون بطريق المزاح أو قال لغيره: دستار آلم نشرح بسته<sup>(٧)</sup> يعني أبدیت العلم أو جمع أهل موضع وقال فجمعناهم جمعاً أو قال: وحشرناهم فلم تغادر منهم أحداً أو قال لغيره: كيف تقرأ والتارغات نزعاً بنصب العين أو برفعها وأراد به الطنز أو قال لرجل أقرع: أشتمك فإن الله تعالى قال: كلا بل ران أو دعي إلى الصلاة بالجماعة فقال: انا اصلي وحدي إن الله تعالى قال: ﴿إِن الصلوة تنهى﴾ [العنكبوت: ٤٥] أو قال لغيره تفشيله بجوز فإن التفشيل يذهب بالريح قال الله تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ [الأنفال: ٤٦] كفر في هذه الصور كلها، وإذا قال لغيره: خانه جنان پاك كرده كه چون ﴿والسما والطارق﴾ [الطارق: ١] قيل: يكفر، وقال الإمام أبو بكر بن إسحاق رحمه الله تعالى: إن كان القائل جاهلاً لا يكفر وإن كان عالماً يكفر وإذا قال قاعاً صفتها شده است<sup>(٨)</sup> فهذه مخاطرة عظيمة، وإذا قال لباقى القدر ﴿والباقيات الصالحات﴾ [الكهف: ٤٦] فهذه مخاطرة عظيمة أيضاً، وإذا قال القرآن أعجمي كفر، ولو قال: في القرآن كلمة عجمية ففي كفره نظر هكذا ذكر أبو القاسم المفسر رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية، في خزانة الفقه لو قيل: لم لا تقرأ القرآن فقال: بيزا رشدن از قرآن<sup>(٩)</sup> يكفر، وفي رسالة صدر الصدور ورسالة قاضي القضاة كمال الملة والدين: اكر مردي سورتي از قرآن ياددا ردو آن سورة بسميارمي خواند ديكرى كويد كه اين سورة راز بون كرفته كافر كردد<sup>(١٠)</sup> وفي التخيير رجل نظم القرآن بالفارسية يقتل لأنه كافر كذا في التتارخانية.

(١) أشهدت الله والرسول أو قال: جعلت الله والملائكة شهوداً. (٢) جعلت ملك اليد اليسرى شاهداً وجعلت ملك اليد اليسرى شاهداً. (٣) ما هذا الصوت الذي كالطوفان. (٤) قلبت جلد قل هو الله أحد أو قال تعلقت بخناق آلم نشرح. (٥) لا تضع يس في فم الميت. (٦) يا أفصر من إنا أعطيناك. (٧) لففت عمامة آلم نشرح. (٨) نظفت البيت مثل والسما والطارق (٩) صار قاعاً صفتها. (١٠) زعلت من القرآن. (١١) إذا كان رجل يحفظ سورة من القرآن ويقرؤها كثيراً فقال له آخرأ ضمنت هذه السورة بصير كافرأ..

ومنها ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة: لو قال لمريض: صل فقال: والله لا أصلي أبداً ولم يصل حتى مات يكفر، وقول الرجل: لا أصلي يحتمل أربعة أوجه: أحدها: لا أصلي لأنني صليت، والثاني: لا أصلي بأمرك فقد أمرني بها من هو خير منك، والثالث: لا أصلي فسقاً مجانئة فهذه الثلاثة ليست بكفر، والرابع: لا أصلي إذ ليس يجب علي الصلاة ولم أؤمر بها يكفر ولو أطلق وقال: لا أصلي لا يكفر لاحتمال هذه الوجوه، إذا قيل له: صل فقال: قلتبان بود كه نماز كند و كاربر خویشتر دار از كند او قال: دیر است كه بیکار نكرده ام او قال: كه تواند كه این كار بسربرد، او قال: خرد متدد ركازي نباید كه بسر نتواند برد، او قال: مردمان از بهر ما میکنند، او قال: نماز میکنم چیزی بر سر نمی آید، او قال: تو نماز کردی چه بر سر آوردی، او قال: نماز کرا کنم مادرو پدر من مرده اند، او قال: نماز کرده و ناکرده یکی است، او قال: چندان نماز کردم كه مرادل بكرفت، او قال: نماز چیزی نیست كه اگر بماند كنده شود<sup>(١)</sup> فهذا كله كفر كذا في خزائن المفتين، اگر یکی را کردند بیانا نماز کنیم برای آن حاجت پس او گوید من بسیار نماز کردم هیچ حاجت من روانشد و آن بوجه<sup>(٢)</sup> استخفاف و طنز گوید کافر گردد کذا في التتارخانية، ولو قال فاسق للمصلين: بیا بید مسلمانی به بینید<sup>(٣)</sup> و بشیر إلى مجلس الفسق يكفر، إذا قال: خوش کاریست بی نمازی<sup>(٤)</sup> فهو كفر وكذا إذا قال رجل: صل حتى تجد حلاوة الطاعة او قال بالفارسية: نماز کن تا حلاوت نماز کردن بیایی<sup>(٥)</sup> فقال له ذلك الرجل: تو ممکن تا حلاوت بی نمازی به بینی<sup>(٦)</sup> بكفر، وإذا قيل لعبد صل فقال: لا أصلي فإن الثواب يكون للمولى يكفر وإذا قيل لرجل: صل فقال: إن الله نقص من مالي فانا انقص من حقه فهو كفر، رجل يصلي في رمضان لا غير ويقول: این خود بسیار است او يقول زیاده می آید<sup>(٧)</sup> لان كل صلاة في رمضان تساوي سبعين صلاة يكفر، إذا صلى إلى غير القبلة متعمدا فوافق ذلك القبلة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هو كافر وبه أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى، وكذا إذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس ولو صلى بغير وضوء متعمداً يكفر، قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى: وبه نأخذ، وفي كتاب التحري إذا تحرى ووقع تحربه على جهة فترك تلك الجهة وصلى إلى جهة أخرى روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: أخشى عليه الكفر لإعراضه عن القبلة، واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في كفره قال شمس الأئمة الحلواني: الاظهر أنه إذا صلى إلى غير القبلة على وجه الاستهزاء والاستخفاف يصير كافراً ولو ابتلي إنسان بذلك لضرورة بأن كان يصلي مع قوم فحدث واستحيا أن يظهر وكنتم

(١) الذي يصلي ويطيل الشغل على نفسه يصير معصياً أو قال: لي مدة لم اخل عن الشغل أو قال: من يغدر على أن يفي بهذا الأمر أو قال: لا يليق بالعاقل أن يكون في عمل لا يمكنه إقامه، أو قال: الناس يصلون لأجلنا، أو قال: أصلي وما تحصل نتيجة، أو قال: انت صليت فما الذي نتج لك، أو قال: أصلي لمن أُمي وأبني مانا، أو قال: الصلاة وعدم الصلاة سواء، أو قال: صليت حتى مل قلبي، أو قال: ليست الصلاة شيئاً إذا تركت نتغن. (٢) إذا قيل لرجل: تعال نصل من أجل تلك الحاجة فقال لهم: أنا صليت كثيراً فلم تنظم لي حاجة أبداً، وقال: هذا على وجه الطنز والاستخفاف يصير كافراً. (٣) تعالوا ونظروا الإسلامية. (٤) عدم الصلاة شغل طيب. (٥) عين ما قبلها. (٦) لا نصل أنت حتى تجد حلاوة عدم الصلاة. (٧) هذا كثير أو يقول هذا زيادة.

ذلك وصلى هكذا أو كان يقرب من العذر فقام وصلى وهو غير طاهر قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: لا يصير كافراً لأنه غير مستهزئ ومن ابتلي بذلك لضرورة أو لحياء ينبغي أن لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرأ شيئاً وإذا حتى ظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافراً بالإجماع، وإذا صلى على ثوب نجس قال بعضهم: لا يصير كافراً، ولو اقتدى بصبي أو مجنون أو امرأة أو جنب أو محدث وصلى الوقتية وعليه فائنة وهو ذا كرها لا يصير كافراً في قولهم جميعاً كذا في المحيط، قال: الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا لا يكفر لأنه يؤول وإن أنكر فرضية الركوع والسجود مطلقاً يكفر حتى إذا أنكر فرضية السجدة الثانية يكفر أيضاً لردّه الإجماع والتواتر ولو قال: أكر كعبه قبله نبودي وبيت المقدس قبله بودي من نماز بكعبه كردمي وبه بيت المقدس نكرد مي<sup>(١)</sup> وفي تجنيس الملقط، ولو قال: أكر فلان قبله كردد روى سوى أو نكنم أو قال: أكر فلان ناحية كعبه كردروي سوى أو نكنم<sup>(٢)</sup> وفي التخيير رجل قال: قبله دوامست<sup>(٣)</sup> يعني الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في التناييع، قال إبراهيم بن يوسف: لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر، وقال بعضهم: يكفر وقال بعضهم: لا أجر له ولا وزر وهو كان لم يصل وفي مصباح الدين سئل أبو حفص الكبير عن رجل أتى المشركين وقد ترك صلاة أو صلاتين فإن كان تعظيماً لهم كفر وليس عليه قضاء الصلاة وإن أتى ذلك بفسق لم يكفر وقضى ما ترك، وفي التييمة سئل عمن أسلم وهو في دارنا ثم بعد شهر سئل عن الصلوات الخمس فقال: لا أعلم أنها فرضت عليّ قال كفر إلا أن يكون في حدثان ما أسلم كذا في التناخانية، رجل قال للمؤذن حين أذن كذبت يصير كافراً كذا في فتاوى قاضيخان، في التخيير مؤذن أذن فقال رجل: أين بانك غوغا است<sup>(٤)</sup> يكفر إن قال على وجه الإنكار، وفي الفصول ولو سمع الأذان فقال: هذا صوت الجرس يكفر كذا في التناخانية، إذا قيل لرجل: أدّ الزكاة فقال: لا أؤدّي يكفر، قيل: مطلقاً وقيل: في الأموال الباطنة لا يكفر وفي الأموال الظاهرة يكفر وينبغي أن يكون فصل الزكاة على الأقاويل التي مرّت في الصلاة كذا في الفصول العمادية، ولو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضاً فقد اختلف المشايخ في كفره، والصواب ما نقل عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن هذا على نيته إن نوى أنه قال ذلك من أجل أن لا يمكنه أداء حقوقه لا يكفر، ولو قال عند مجيء شهر رمضان: أمد آن ماه كران<sup>(٥)</sup> قال جاء الضيف الثقيل يكفر إذا قال عند دخول رجب: بعقا بها اندرا فتاديم<sup>(٦)</sup> إن قال ذلك تهاوناً بالشهور المفضلة يكفر، وإن أراد به الشعب لنفسه لا يكفر وينبغي أن يكون الجواب في المسألة الأولى على هذا الوجه، رجل قال: روزه ماه رمضان زود يكره<sup>(٧)</sup> فقد قيل: إنه يكفر وقال الحاكم عبد الرحمن: لا يكفر، ولو قال: جند ازین روزه كه مرادل يكرفت<sup>(٨)</sup> فهذا كفر ولو قال هذه الطاعات جعلها الله عذاباً علينا إن تأوّل ذلك لا يكفر وكذا لو قال لو لم

(١) إن لم تكن الكعبة قبله وكان بيت المقدس هو القبلة كنت أصلي على الكعبة ولا أصلي على بيت المقدس. (٢) إن كان فلان يصير قبله لا أوجه وجهي نحوه أو قال: إن كان فلان يصير ناحية الكعبة لا أوجه وجهي نحوه. (٣) القبلة اثنان. (٤) هذا صوت غوغا. (٥) جاء ذلك الشهر الثقيل. (٦) وقمنا في العقوبات. (٧) صيام شهر رمضان بهجم سريعاً. (٨) كم من هذا الصيام الذي ملئت منه.

يفرض الله هذه الطاعات كان خيراً لنا لا يكفر إن تأوّل ذلك كذا في المحيط، اكر كويد مرا نماز نمی سازد باحلال نمی سازد نماز از بهر چه کنیم که زن ندارم و بچه ندارم یا کويد نماز را بر طاق نهادم<sup>(١)</sup> يكفر في جميع هذه الصور كذا في خزائن المفتين.

ومنها ما يتعلق بالعلم والعلماء: في النصاب من ابغض عالماً من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر وإذا قال لرجل مصلح: ديدا روی نزد من چنان است که ديدا رخوك<sup>(٢)</sup> يخاف عليه الكفر كذا في الخلاصة، ويخاف عليه الكفر إذا شتم عالماً أو فقيهاً من غير سبب ويكفر بقوله لعالم ذكر الحمار في است علمك يريد علم الدين كذا في البحر الرائق، جاهل قال: أتيا كه علم مي آموزند داستانها است که مي آموزند او قال: ياد است آنچه ميگويند، او قال: تزوير است او قال: من علم حيله رام منكرم<sup>(٣)</sup> هذا كله كفر كذا في المحيط، رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضربونه بالوسائد وهم يضحكون يكفرون جميعاً وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع، رجل رجع عن مجلس العلم فقال له رجل آخر: از كنشست آمدي<sup>(٤)</sup> يكفر وكذا لو قال: مرابا مجلس علم چكار<sup>(٥)</sup> او قال من يقدر على أداء ما يقولون يكفر كذا في الخلاصة، اكر كويد علم راد ركاسه ودر كيسه نتوان كرد يا كويد علم اچه كنم مراسم بايد بجيب اندر<sup>(٦)</sup> يكفر هكذا في العتبية، ولو قال: مرا چندان مشغولي زن وفروز ندهست که بمجلس علم نمی رسم<sup>(٧)</sup> فهذا مخاضة عظيمة إن أراد به التهاون بالعلم وفي مجموع النوازل، وإذا قال العالم: شو علم رايكاسه اندر فكن<sup>(٨)</sup> يكفر وإذا كان الفقيه يذكر شيئاً من العلم أو يروي حديثاً صحيحاً فقال آخر: اين هيچ نيست درده او قال: اين سخن بچه كار آيد درم بايد که أمر وزحشمت مردم راست علم کرا بكار آيد<sup>(٩)</sup> فهذا كفر، إذا قال: فساد کردن به ازدا نشمندي کردن<sup>(١٠)</sup> فهذا كفر، امرأة قالت: لعنت برشوی دا نشمند باد<sup>(١١)</sup> تكفر، رجل قال: فعل دانشمند ان هما نست وفعل كافر ان همان<sup>(١٢)</sup> يكفر، قيل: هذا إذا أريد به جميع الأفعال فيكون تسوية بين الحق والباطل وإذا خاصم فقيهاً في حادثة وبين الفقيه له وجهاً شرعياً فقال ذلك المخاصم: اين دانشمندي مکن که پيش نرود<sup>(١٣)</sup> يخاف عليه الكفر، إذا قال لفقيه: أي دانشمندك أو قال: أي علويك<sup>(١٤)</sup> لا يكفر إن لم يكن قصده الاستخفاف بالدين، حكى أن فقيهاً وضع كتاباً في دكان رجل وذهب ثم مر على ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان: دستره فراموش كردي فقال الفقيه: مرا بد كان تو كتاب است دستره ني فقال

(١) إذا قال: لا تصلح لي الصلاة أو الحلال لا يصلح لي أو أصلي لأي شيء حيث لم يكن لي امرأة ولا ولد أو قال: وضعت الصلاة على الرف. (٢) رؤيته عندي مثل رؤية الخنزير. (٣) العلوم التي يتعلمونها هي حكايات أو قال: ذلك الشيء الذي يقولونه: هواء أو قال: تزويراً أو قال: أنا منكر لعنم الحيلة. (٤) جئت من الكنيسة. (٥) أي شغل لي في مجلس العلم. (٦) لو قال: لا يمكن وضع العلم في الإناء ولا في الكيس أو قال: ما أصنع بالعلم اللازم لي دراهم في جيب. (٧) عندي من مشغولية المرأة والولد ما يمنعني من الذهاب إلى مجلس العلم. (٨) اذهب واشرح علمك في إناء. (٩) ليس هذا موجوداً في القرية أو قال: ينفع لأي شيء هذا الكلام اللازم الدراهم التي هي اليوم حشمة الناس والعلم ينفع من. (١٠) الفساد احسن من العالمية. (١١) على الزوج العالم اللعنة. (١٢) فعل العلماء مثل فعل الكفار. (١٣) لا تفعل هذه العالمية فإنها لا تنفع. (١٤) يا عويلم أو قال: يا عليوي.

صاحب الدكان: درو ذكر به دستره چوپ مي برد وشما بكتاب خلق مردمان<sup>(١)</sup> فشكى الفقيه في ذلك إلى الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل فأمر بقتل ذلك الرجل كذا في المحيط، سئل عبد الكريم وأبو علي السعدي عن كان يغيظ امرأته ويدعوها إلى طاعة الله وينهاها عن معصيته فقالت: من خدائي چه دام وعلم چه دام خويشتن رايد وزخ نهاده أم<sup>(٢)</sup> فقالوا: كفرت كذا في الفصول العمادية، رجل قيل له: طلاب العلم يمشون على أجنحة الملائكة فقال: اين باري دروغ است<sup>(٣)</sup> كفر، رجل قال: قياس أبي حنيفة رحمه الله تعالى حق نيست<sup>(٤)</sup> يكفر كذا في التارخانية، رجل قال: قصعة من ثريد خير من العلم كفر، ولو قال: خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العمادية، رجل قال لخصمه: اذهب معي إلى الشرع أو قال بالقارسية: بامن بشرع رو<sup>(٥)</sup> وقال خصمه: بياده ببارتا بروم بي جبر تروم<sup>(٦)</sup> يكفر لأنه عاند الشرع، ولو قال: بامن بقاضي رو<sup>(٧)</sup> وباقي المسألة بحالها لا يكفر، ولو قال: بامن شريعت وابن حيلها سود ندارد أو قال: پيش نرود أو قال: مراد بوس هست شريعت چكنم<sup>(٨)</sup> فهذا كله كفر، ولو قال: آن وقت كه سيم سندي شريعت وقاضي كجايود<sup>(٩)</sup> يكفر أيضاً، ومن المتأخرين من قال: إن عني به قاضي البلدة لا يكفر وإذا قال الرجل لغيره: حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال ذلك الغير: من برسم كارميكنم نه بشرع<sup>(١٠)</sup> يكفر عند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى، وفي مجموع النوازل قال رجل لامرأته ما تقولين: ايش حكم الشرع فتجشست جشاء عالياً فقالت: اينك شرع را<sup>(١١)</sup> فقد كفرت وبانت من زوجها كذا في المحيط، رجل عرض عليه خصمه فتوى الأئمة فردها وقال: چه بارنامه فتوى آورده<sup>(١٢)</sup> قيل: يكفر لأنه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل شيئاً لكن ألقى الفتوى على الأرض وقال: اين چه شرع است<sup>(١٣)</sup> كفر، رجل استفتى علماً في طلاق امرأته فافتاه بالوقوع فقال المستفتى: من طلاق ملاق چه دام مادر بيجكان بايد كه بخانه من بود<sup>(١٤)</sup> أفنى القاضي الإمام علي السعدي بكفره كذا في الفصول العمادية، إذا جاء أحد الخصمين إلى صاحبه بفتوى الأئمة فقال صاحبه ليس كما افترا أو قال: لا تعمل بهذا كان عليه التعزير كذا في الذخيرة.

ومنها ما يتعلق بالحلال والحرام وكلام الفسقة والفجار وغير ذلك: من اعتقد الحرام حلالاً أو على القلب يكفر أما لو قال: حرام هذا حلال لترويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كفراً، وفي الاعتقاد هذا إذا كان حراماً لعبه وهو يعتقد حلالاً حتى يكون كفراً أما إذا كان حراماً لغيره فلا وفيما إذا كان حراماً لعبه إنما يكفر إذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به أما إذا كانت

(١) نسبت المنجل فقال الفقيه: لي في دكانك كتاب لا منجل فقال صاحب الدكان: الحصاد يقطع الحشيش بالمنجل وأنتم تقطعون حلق الناس بالكتاب. (٢) من اين أعرف الله ومن اين أعرف العلم وضعت نفسي في النار. (٣) هذا كذب. (٤) قياس أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس بحق. (٥) اذهب معي إلى الشرع. (٦) هات لي رسول الشرع لأذهب لا أذهب بلا جبر. (٧) اذهب معي للقاضي. (٨) لا تنفع الشريعة ولا هذه أخيل معي أو قال: لا تنم أو قال: ما أصنع بالشريعة أنا عندني ديموس. (٩) أين كانت الشريعة والقاضي لما أخذت الدراهم. (١٠) أنا أفعل بالرسم لا بالشرع. (١١) هاك للشرع. (١٢) ما هذا القرمات الفتوى التي أتيت بها. (١٣) ما هذا الشرع. (١٤) أنا لا أعرف طلاق ولا ملاق أنا يلزم لي أم أولاد تكون لي في البيت.

بإخبار الآحاد فلا يكفر كذا في الخلاصة، قيل لرجل: حلال واحد أحب إليك أم حرامان قال: أيهما أسرع وصولاً يخاف عليه الكفر، وكذلك إذا قال: مال باید خواه حلال خواه حرام ولو قال ثا حرام یاہم کرد حلال نکردم<sup>(١)</sup> لا يكفر، ولو تصدق على فقير بشيء من مال الحرام يرجو اثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعا له وأمن المعطي فقد كفر، قيل لرجل: كل من الحلال فقال ذلك الرجل: الحرام أحب إليّ يكفر، ولو قال: مجبياً له: درین جهان يك حلال خوار بیارنا او راسجده كنتم<sup>(٢)</sup> يكفر قال لغيره: كل الحلال فقال: مرا حرام شاید<sup>(٣)</sup> يكفر كذا في المحيط، ولد فاسق شرب الخمر فجاء أقاربه ونشروا الدراهم عليه كفروا ولو لم يمشروا لكن قالوا: مبارك یاد<sup>(٤)</sup> كفروا وأيضاً ولو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر، رجل قال: ثبت ومع ذلك تشرب الخمر لماذا لا تتوب قال: کسی از شیر مادر شکید<sup>(٥)</sup> لا يكفر لأن هذا استفهام أو تسوية بين الخمر والدين في الخب، وفي كتاب الحيض للإمام السرخسي لو استحبل وطء امراته اخافض يكفر وكذا لو استحبل اللواط من امراته، وفي النوادر عن محمد رحمه الله تعالى لا يكفر في المسالنتين هو الصحيح، رجل شرب الخمر فقال: شادي مرآتر است كه بشادي ما شاد است وکاست مرآترا كه بشادي ما شاد نیست<sup>(٦)</sup> يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا شرع في الفساد وقال لأصحابه: بیائیدا یکي خوش بزم<sup>(٧)</sup> يكفر، وكذا لو اشتغل بالشرب وقال: مسلماني آشکارا میکنم او قال مسلماني آشکار شد<sup>(٨)</sup> يكفر، قال واحد من الفسقة: اگر آزين خمر اپاره بر یزد جبریل علیه السلام بهر خویش بردا ردش<sup>(٩)</sup> يكفر، قيل لفاسق: إنك تصبح كل يوم تؤذي الله وخلق الله قال: خوش مي آرم<sup>(١٠)</sup> يكفر قال للمعاصي: این نيز راهي است ومذهبي<sup>(١١)</sup> يكفر كذا في المحيط، وفي تجنیس الناضفي والاصح أنه لا يكفر كذا في التشارخانية، رجل ارتكب شيئاً من الصغائر فقبل له: تب إلى الله فقال: من چه کرده ام ناتو به باید کرد<sup>(١٢)</sup> يكفر كذا في المحيط، من أكل طعاماً حراماً وقال عند الأكل: بسم الله حكى الإمام المعروف بمشتعلي أنه يكفر ولو قال عند الفراغ الحمد لله قال بعض المتأخرين: لا يكفر واتفاق است اگر قدح بکیر دو بسم الله کویدو بخورد کافر گردد وهمجنین بوقت مباشرت زنا یا بوقت قما رکعتین بکیر دو بکوید بسم الله کافر شود<sup>(١٣)</sup> كذا في الفصول العمادية، ولو ان رجلين تشاجرا فقال أحدهما لا حول ولا قوة إلا بالله فقال: لا حول بکار نیست او قال: لا حول راجکنم<sup>(١٤)</sup> او قال لا حول لا يغني من جوع او قال: لا حول رابکاسه اندرثر یدتوان کرد او قال بجای نان سودندارد<sup>(١٥)</sup> كفر في هذه الوجوه كلها كذا في الظهيرية، وكذلك إذا قال

(١) اللازم لي مال سواء كان حلالاً أو حراماً ولو قال ما دمت واجداً للحرام لا احوم حول اخلال، (٢) هات لي في هذه الدنيا رجلاً يأكل من الحلال لا سجد له. (٣) يصلح لي الحرام. (٤) مبارك له. (٥) هل يصبر الإنسان عن لبن الأم. (٦) انفرج من فرج نفرحنا واخبية والتشعنان لمن ليس بفرج لفرحنا. (٧) تعالوا لتعيش عيشاً طيباً. (٨) أظهر الإسلامية او قال: ظهرت الإسلامية. (٩) إن وقعت قطرة من هذا الخمر نجس البطل عليه السلام برقمها بجنتاه. (١٠) أفعل طيباً. (١١) هذا أيضاً طريق ومذهب. (١٢) ما الذي فعلته حتى تلزمني التوبة. (١٣) والاتفاق على أنه إن أمسك القدح وقال: بسم الله وشربه يصير كافراً وهكذا إن بسمل وقت مباشرة الزنى او حال لعب القمار عند إمساك الكعيتين فإنه يصير كافراً. (١٤) لا نفع لا حول او قال: ما اصنع بلا حول. (١٥) لا يمكن جعل لا حول ثريداً في القصعة او قال: لا حول لا نفع في محل الحذر.

عند التسبيح والتهليل وكذلك إذا قال سبحان الله فقال الآخر: سبحان الله رأتو آب بردی او قال: بوسه باز کردی<sup>(١)</sup> فهذا كفر، إذا قال آخر: قل لا إله إلا الله فقال: لا أقول فقال بعض المشايخ: هو كفر، وقال بعضهم: إن عني به أنني لا أقول بأمرك لا يكفر وقال بعضهم: بكفره مطلقاً ولو قال: بكفتن این كلمه چه برسر آوردی تamen كويم<sup>(٢)</sup> يكفر، رجل عطس مرأت فقال له رجل بحضرتة: یرحمك الله مرة بعد مرة فعطس مرة أخرى فقال له ذلك الرجل: بجان آمدم ازین یرحمك الله كففتن أو قال: دلتنك شدما را أو قال: ملول شدیم<sup>(٣)</sup> فقد قيل: لا يكفر في الجواب الصحيح كذا في المحيط، سلطان عطس فقال له آخر: یرحمك الله فقال له الآخر: لا نقل للسلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العمادية.

ومنها ما يتعلق بيوم القيامة وما فيها: من أنكر القيامة أو الجنة أو النار أو الميزان أو الصراط أو الصحائف المكتوبة فيها أعمال العباد يكفر ولو أنكر البعث فكذلك ولو أنكر بعث رجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ الإمام الزاهد أبو إسحاق الكلأبازي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، عن ابن سلام رحمه الله تعالى في من يقول: لا أعلم أن اليهود والنصارى إذا بعثوا هل يعذبون بالنار أفتى جميع مشايخنا ومشايخ بلخ بأنه يكفر كذا في العنابية، يكفر بإنكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة وإنكار عذاب القبر وإنكار حشر بني آدم لا غيرهم ولا بقوله إن المثاب والمعاقب الروح فقط كذا في البحر الرائق، رجل قال لآخر: كناه مكن جهان ديمكر هست فقال ازان جهان كه خبر داد<sup>(٤)</sup> كفر، رجل له دين على آخر فقال: اكزند هي قيامت راستا نم فقال: قيامت برمی تابد<sup>(٥)</sup> إن قال تهاوناً بيوم القيامة كفر، رجل ظلم على رجل فقال المظلوم: آخر قيامت هست فقال الظالم: فلان خرب قيامت اندر<sup>(٦)</sup> يكفر كذا في التتارخانية، رجل قال لمديونه: اعط دراهمي في الدنيا فإنه لا دراهم في القيامة فقال: ده ديمكرى بمن ده ويأتجهان بازخواه أو بازدهم<sup>(٧)</sup> يكفر هكذا أجاب الفضلي وكثير من أصحابنا رحمه الله تعالى وهو الأصح، ولو قال: مرابا محشر چه كار<sup>(٨)</sup>، أو قال: لا أخاف القيامة يكفر كذا في الخلاصة، إذا قال لخصمه: آخذ منك حق في المحشر فقال خصمه: تودران انبرهي مرا كجايایی<sup>(٩)</sup> فقد اختلف المشايخ في كفره وذكر في فتاوى أبي الليث أنه لا يكفر كذا في المحيط، ولو قال: همه نيكوئي بدين جهان بايد بدان جهان هرچه خواهي باش<sup>(١٠)</sup> قال يكفر كذا في الفصول العمادية، قال رجل لزاهد: يندشين تا از بهشت ازان سونيفتی<sup>(١١)</sup> قال أكثر أهل العلم: أنه يكفر، قيل لرجل: اترك الدنيا لأجل الآخرة قال: أنا لا أترك النقد بالنسيئة قال يكفر، في نسخة الجواني قال: هر كه باينجهان بي خرد بود بآنجهان چون كيسه دريده

(١) أذهبت حسن سبحان الله أو قال: قلبت جلدها. (٢) ما الذي فعلته بذكر هذه الكلمة حتى أقولها. (٣) زعمت من قول یرحمك الله هذه أو قال: حصل لنا ضيق صدر أو قال: مللنا. (٤) لا تذهب فإن هناك داراً أخرى فقال: من أخبر عن تلك الدار. (٥) إن لم تعطه آخذه في القيامة فقال: القيامة ها هي تلمع. (٦) القيامة موجودة فقال الظالم: فلان الحمار في القيامة. (٧) أعطني عشرة أخرى وأطبخها في تلك الدنيا أو أردتها عليك. (٨) مالي أنا وللمحشر. (٩) من أين تجدني في تلك الجمعية. (١٠) كل الطيبات تلزم في هذه الدنيا وفي تلك الدنيا كن كيف شئت. (١١) أقعد فلان تقع في الناحية الثانية من الجنة.

بود<sup>(١)</sup> قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: هذا طعن وهزؤ بأمر الآخرة فيوجب كفر القاتل كذا في المحيط، لو قال: باتود ردوزخ روم ليكن اندر نيایم<sup>(٢)</sup> كفر كذا في الخلاصة، اگر كويد در قیامت تاجیزی بر رضوان نبری در بهشت نكشاید كافر كرد<sup>(٣)</sup> كذا في العتابية، رجل قال للأمر بالمعروف: چه غوغا آمد<sup>(٤)</sup> إن قال ذلك على وجه الرد والإنكار يخاف عليه الكفر، رجل قال لآخر: بخانه فلان رووا ورا امر معروف كن<sup>(٥)</sup> فقال ذلك الرجل: وجه مرا أوجه کرده است او قال: مرا ازو چه ازاز است او قال: من عافیت كزیده ام مرا باین فضولي چه كار<sup>(٦)</sup> فهذه اللفاظ كلها كفر كذا في الفصول العمادية، إذا قال: فلانرا مصیبت رسید<sup>(٧)</sup> او قال للمعزي: برك مصیبتی رسید ترا<sup>(٨)</sup> فبعض مشايخ بلغ رحمهم الله تعالى قالوا: يكفر القاتل وبعض المشايخ قالوا: إنه ليس بكفر لكنه خطأ عظيم، وبعضهم قالوا: ليس بكفر ولا خطأ وإليه مال الحاكم عبد الرحمن والقاضي الإمام أبو علي النسفي وعليه الفتوى، ولو قال للمعزي: هر چه ازجان وي بكاست برجان تو زیادت یاد<sup>(٩)</sup> يخشى القاتل الكفر، او قال: زیادت كنند فهذا خطأ وجهل وكذلك: ازجان فلان بكاست ورجان تویوست<sup>(١٠)</sup> ولو قال: وي مرد ورجان بنوسپرد يكفر، رجل برئ من مرضه فقال رجل آخر: فلان خرباز فرستا فهذا كفر وإذا مرض الرجل واشتد مرضه ودام فقال المريض: ان شعت توفني مسلماً وإن شعت توفني كافراً يصير كافراً بالله مرتداً عن دينه، وكذا الرجل إذا ابتلي بمصیبات متنوعة فقال: اخذت مالي واخذت ولدي واخذت كذا وكذا فماذا تفعل وماذا بقي لم تفعله وما أشبه هذا من اللفاظ فقد كفر كذا في المحيط.

ومنها ما يتعلق بتلقين الكفر والأمر بالارتداد وتعليقه والتشبه بالكفر وغيره من الإقرار صريحاً وكناية: إذا لقن الرجل رجلاً كلمة الكفر فإنه يصير كافراً وإن كان على وجه اللعب وكذا إذا أمر رجل امرأة الغير أن ترتد وتبين من زوجها يصير هو كافراً هكذا روي عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أمر رجلاً أن يكفر كان الأمر كافراً كفر المأمور أو لم يكفر، قال أبو الليث: إذا علم الرجل رجلاً كلمة الكفر يصير كافراً إذا علمه وأمره بالارتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر إنما يصير هو كافراً إذا أمرها بالارتداد كذا في فتاوى قاضيخان، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا أكره الرجل أن يتلفظ بالكفر بوعيد تلف أو ما أشبه ذلك فتلفظ به فهذا على وجه: الأول: أن يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يخطر بباله شيء سوى ما أكره عليه من إنشاء الكفر، وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لا في القضاء ولا فيما بينه وبين ربه، الوجه الثاني: أن يقول خطر ببالي أن أخير عن الكفر في الماضي كاذباً فأردت ذلك وما أردت كفراً مستقبلاً جواباً لكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتى يفرق القاضي

(١) كل من كان في هذه الدنيا عديم العقل فهو في تلك الدنيا كمن مرق كيـه . (٢) أذهب معك إلى النار لكن لا أدخلها . (٣) إذا قال: إن لم ترسل في القيامة لرضوان شيئاً لا يفتح لك باب الجنة يصير كافراً . (٤) ما هذه الضغائن . (٥) اذهب إلى دار فلان ومرو بالمعروف . (٦) ما الذي فعله معي أو قال: ما الأذية التي حصلت لي منه أو قال: أنا اخترت العافية ما لي ولهذا الفضول . (٧) أصابت فلاناً مصيبة . (٨) أصابتك مصيبة عظيمة . (٩) كل ما نقص من عمره يكون زيادة في أجلك أو قال: زاد بصيغة الدعاء . (١٠) نقص من عمر فلان واتصل بأجلك مات وترك الروح لك .



بينه وبين امرأته، الوجه الثالث: إذا قال خطر بيالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كاذباً إلا أنني ما أردت ذلك يعني الإخبار عن الكفر في الماضي كاذباً وإنما أردت كفراً مستقبلاً جواباً لكلامهم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه، وإذا أكره أن يصلي إلى هذا الصليب فصلى فهو على ثلاثة أوجه: إما إن قال: لم يخطر بيالي شيء وقد صليت إلى الصليب مكرهاً وفي هذا الوجه لا يكفر لا في القضاء ولا فيما بينه وبين ربه، وإما إن قال: خطر بيالي أن أصلي لله ولم أصل للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر أيضاً لا في القضاء ولا فيما بينه وبين ربه، وإما إن قال: خطر بيالي أن أصلي لله فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا في المحيط، ولو قيل لمسلم: اسجد للملك وإلا قتلناك فالأفضل أن لا يسجد كذا في الفصول العبادية، إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمداً لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا: لا يكفر وقال بعضهم: يكفر وهو الصحيح عندي كذا في البحر الرائق، ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر إلا أنه أتى بها عن اختبار يكفر عند عامة العلماء خلافاً للبعض ولا يعذر بالجهل كذا في الخلاصة، الهازل أو المستهزئ إذا تكلم بكفر استخفاً واستهزاء ومزاحاً يكون كفراً عند الكل وإن كان اعتقاده خلاف ذلك، الخاطيء إذا أجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان يريد أن يتكلم بما ليس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفراً عند الكل كذا في فتاوى قاضيهان، يكفر بوضع قلنورة المحوس على رأسه على الصحيح إلا لضرورة دفع الحر والبرد وبشد الزنار في وسطه إلا إذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطلبية للمسلمين، ويقول المحوس خير مما أنا فيه يعني فعله ويقول النصرانية خير من اليهودية لا بقوله المحوسية شر من النصرانية ويقول النصرانية خير من اليهودية ويقول لمعامله الكفر خير مما أنت تفعل عند بعضهم مطلقاً وفيه الفقيه أبو الليث بأن قصد تحسين الكفر لا تقيح معاملته، وبخروجه إلى نيروز المحوس لموافقة معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم، ويشترائه يوم النيروز شيئاً لم يكن يشتره قبل ذلك تعظيماً للنيروز لا للأكل والشرب، وبإهدائه ذلك اليوم للمشركين ولو ببيضة تعظيماً لذلك لا بإجابة دعوة مجوسي حلق رأس ولده، وتحسين أمر الكفار اتفاقاً حتى قالوا: لو قال ترك الكلام عند أكل الطعام حسن من المحوس أو ترك المضاجعة حالة الحيض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق، رجل ذبح لوجه إنسان في وقت الخلعة أو اتخذ الجوزات وما أشبه ذلك قال الشيخ الإمام أبو بكر رحمه الله تعالى: هو كفر والمذبح ميث لا يؤكل قال الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد: إذا ذبح البقر أو الإبل في الجوزات لقدوم الحاج أو للغزاة قال جماعة من العلماء: يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيهان، امرأة شددت على وسطها حبلًا وقالت هذا زنار تكفر كذا في الخلاصة، رجل قال لغيره بالفارسية: كبر كي به ازين كار كه توميكني<sup>(١)</sup> قالوا: إن أراد تقيح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضيهان، رجل قال: كافري كردن به ازخيات كردن<sup>(٢)</sup> أكثر العلماء على أنه يكفر كذا في المحيط، وبه افتى أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة، رجل ضرب امرأة فقالت المرأة لست بمسلم فقال الرجل: هبي أنني لست بمسلم قال الشيخ الإمام أبو

(١) المحوسية أحسن من هذا الأمر الذي تفعله، (٢) الكفر أحسن من الحيانة.

بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: لا يصير كافراً بذلك وقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلاً لو قيل له: أنت بمسلم فقال: لا يكون ذلك كافراً كذا في فتاوى قاضيه خان، قالت امرأة لزوجه: ليس لك حمية ولا دين الإسلام ترضى بخلوتي مع الأجانب فقال الزوج: ليس لي حمية ولا دين الإسلام فقد قيل: إنه يكفر، رجل قال لامرأته: يا كافرة يا يهودية يا مجوسية فقالت: همجنينم أو قالت: همجنينم طلاق ده مرا أو قالت: أكر همجنين نيمي ياتو نباشمي أو قالت: همجنين نيمي ياتو صحبت ندارمي أو قالت: تو مرا نداري<sup>(١)</sup> كفرت ولو قال: أكر من جنينم مرا مدار لا يكفر وقد قيل: يكفر أيضاً والأول أصح وبه كان يفتي القاضي الإمام جمال الدين رحمه الله تعالى وعلى هذا إذا قالت المرأة لزوجه: يا كافر يا يهودي يا مجوسي فقال الزوج: همجنينم ازمن بيرون آي، أو قال: أكر همجنين نيمي تراندا رمي<sup>(٢)</sup> فقد كفر، ولو قال: أكر جنينم بامن مياش<sup>(٣)</sup> فهو على الاختلاف، والصحيح أنه لا يكفر، ولو قال: يكراه كه جنينم بامن مياش<sup>(٤)</sup> فلا يظهر أنه يكفر وقد قيل بخلافه أيضاً، ولو قال لأجنبي: يا كافر يا يهودي فقال: همجنينم بامن صحبت مدار، أو قال: أكر همجنين نيمي ياتو صحبت ندارمي<sup>(٥)</sup> إلي آخر ما ذكرنا من اللفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين كذا في المحيط، رجل أراد أن يفعل فعلاً فقالت له امرأته: أكر أن كاركني كافر باشي<sup>(٦)</sup> ففعل ذلك الفعل ولم يلتفت إليها لا يكفر، ولو قال لامرأته: يا كافرة فقالت المرأة: لا بل أنت أو قالت لزوجه: يا كافر فقال الزوج: بل أنت لم يقع بينهما فرقة هكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في فتاواه، قالت لزوجه: چون مغ چخت آكنده شدۀ فقال الزوج: پس چندین کاه بامغ باشیده<sup>(٧)</sup> أو قال: بامغ چرابا شیده<sup>(٨)</sup> فهذا من الزوج كفر ولو قال الزوج لها: يا مغراغ فقالت پس چندین کاه مغراغ راد شته أو قالت: مغراغ راجر داشته<sup>(٩)</sup> هذا كفر عنها، ولو قال لمسلم أجنبي: يا كافر أو لأجنبية يا كافرة ولم يقل مخاطب شيئاً أو قال لامرأته يا كافرة ولم تقل المرأة شيئاً أو قالت المرأة لزوجه: يا كافر ولم يقل الزوج شيئاً كان الفقيه أبو بكر الأعمش البلخي يقول: يكفر هذا القائل وقال غيره من مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى: لا يكفر، واختار للفتوى في جنس هذه المسائل أن القائل يمثل هذه المقالات إن كان أراد الشتم ولا يحتقده كافراً لا يكفر وإن كان يعتقد كافرًا فخاطبه بهذا بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر كذا في الذخيرة، امرأة قالت لولدها: أي مغ بجهه أو أي كافر بجهه أو أي جهود بجهه<sup>(١٠)</sup> قال أكثر العلماء: لا يكون هذا كافراً وقال بعضهم: يكون كافراً ولو قال الرجل هذه اللفاظ لولده اختلفوا فيه أيضاً والأصح أنه لا يكفر إن لم يرد بها كفر نفسه كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال لدابته: أي كافر خدا وفند<sup>(١١)</sup>

(١) أنا هكذا أو قالت أنا هكذا أعطني الفلاني أو قالت: إن لم أكن هكذا ما كنت بغيت معك أو قالت: إن لم أكن هكذا ما كنت صاحبك أو قالت: لا تمسكني. (٢) إن كنت هكذا فلا تمسكني. (٣) أنا هكذا أخرجي من عندي أو قال: إن لم أكن هكذا ما كنت أمسكتك. (٤) إن كنت هكذا فلا تكوني معي. (٥) أفرضي أنني هكذا لا تكوني معي. (٦) أنا هكذا فلا تصاحبني أو قال: إن لم أكن هكذا ما كنت صاحبك. (٧) إن فعلت هذا الأمر فأنت كافر. (٨) غلافك صار ملآن مثل الميوس فقال الزوج: فعينك مكنت مدة طويلة مع الميوسي، أو قال: لم مكنت مع الميوسي. (٩) يا مجوسية فقالت: حينئذ قد أمسكت الميوسية هذه المدة الطويلة أو قالت: لم أمسكت الميوسية. (١٠) يا ابن الميوسي أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودي. (١١) يا دابة الكافر.

لا بكفر بالاتفاق، وإذا قال لغيره: يا كافر يا يهودي يا مجوسي فقال: ليبيك يكفر وكذلك إذا قال: آري همجنين كبير<sup>(١)</sup> يكفر، ولو قال: تؤني خودا<sup>(٢)</sup> ولم يقل شيئاً وسكت لا يكفر إذا قال لغيره: بيم بود كه كافر شدمي<sup>(٣)</sup>، أو قال: خشيت أن أكفر لا يكفر، ولو قال: چندان برنجانيدي كه كافر خواستم شدن<sup>(٤)</sup> يكفر، رجل قال: اين روز كار مسلمانني ورزيذن نيست وروزكار كافري است<sup>(٥)</sup> قيل: يكفر قال صاحب المحيط: إنه ليس بصواب عندي، وفي واقعات الناطقي مسلم ومجوسي في موضع فدعا رجل المجوسي فقال: يا مجوسي فاجابه المسلم قال: إن كانا في عمل واحد لذلك الداعي فتوهم المسلم أنه يدعوه لأجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وإن لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر، مسلم قال: أنا ملحد يكفر ولو قال: ما علمت أنه كافر لا يعذر بهذا، رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفر وليست بكفر على الحقيقة ف قيل له: كفرت وطلقت امراتك فقال: كافر شده كيروزن طلاق شده كبير<sup>(٦)</sup> يكفر وتبين منه امراته كذا في الفصول العمادية، وفي اليتيمة سألت والدي عن رجل قال: أنا فرعون أو إبليس فحيث يكفر يكفر كذا في التتارخانية، رجل وعظ فأسأله ونديه إلى التوبة فقال له: از پس اين همه كلاه مغان بر سر نهيم<sup>(٧)</sup> يكفر، قالت امرأة لزوجها: كافر بودن بهتراز بائو بودن<sup>(٨)</sup> تكفر، إذا قال: هرچه مسلمانني كرده ام همه يكافران دادم اكر فلان كار كنم وفلان كار كرد<sup>(٩)</sup> لا يكفر ولا يلزمه كفارة اليمين، امرأة قالت: كاهرام اكر چنين كار كنم<sup>(١٠)</sup> قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى: تكفر وتبين من زوجها للحال وقال القاضي الإمام علي السغددي: هذا تعليق ويمن وليس بكفر، ولو قالت لزوجها: إن جفتوني بعد هذا أو قالت: إن لم تشتري لي كذا لكفرت في الحال كذا في الفصول العمادية، رجل قال: كنت مجوسياً إلا أنني أسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم يكفره قاله شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى، إذا سجد لإنسان سجدة تحية لا يكفر كذا في السراجية، وفي الخزانة لو قال لمسلم: خدائي عز وجل مسلمانني از تو بستاند<sup>(١١)</sup> وقال الآخر: آمين يكفران جميعاً، رجل آذى رجلاً فقال: من مسلمانم مرا مر نجان فقال المؤذي: خواهي مسلمان باشي خواهي كافر<sup>(١٢)</sup> يكفر وكذا لو قال: اكر كافر باشي مراجه زبان<sup>(١٣)</sup> يلزمه الكفر كذا في التتارخانية، كافر أسلم وأعطاه الناس أشياء فقال مسلم: كاشكي وي كافر بودي تامسلمان شدي ومرد مان أو راجيزي داداي<sup>(١٤)</sup> أو تمنى ذلك بقلبه فإنه يكفر هكذا حكى عن بعض المشايخ، رجل تمنى أن لم يحرم الله الخمر لا يكفر ولو تمنى أن لم يحرم الله الظلم والربى وقتل النفس بغير الحق فقد كفر لأن هذه الأشياء لم تكن حلالاً في وقت ما ففي الفصل الأول تمنى ما ليس بمستحيل وفي الفصل الثاني تمنى ما هو مستحيل وعلى هذا لو تمنى أن لم تكن المتناكحة بين الأخ والأخت حراماً لا يكفر لأنه تمنى ما

- (١) نعم افرض هكذا. (٢) بل انت. (٣) خشيت أن أكفر. (٤) أذهبني كثيراً حتى أردت أن أكون كافراً. (٥) هذا الزمن ليس زمن الاشتغال بالإسلامة بل زمن الكافرية. (٦) افرض أنني صرت كافراً وأن امرأتي طلقت. (٧) بعد هذا كله أضع على رأسي قلنسوة المجوس. (٨) الكفر أحسن من معاشرتك. (٩) كل ما فعلته من أمور الإسلام أعطيتها كله لتكفر إن فعلت ذلك الأمر ونعنه. (١٠) كافرة إن فعلت كذا. (١١) الله تعالى يسلب منك الإيمان. (١٢) أنا مسلم لا تؤذيني فقال: المؤذي كن مسلماً إن أردت أو كافراً. (١٣) لو صرت كافراً فما الضرر علي. (١٤) بالية كان كافراً حتى يسلم فتعطيه الناس أشياء.

ليس بمستحيل فإنه كان حلالاً في الابتداء والحاصل أن ما كان حلالاً في زمان ثم صار حراماً فتمنى أن لم يكن حراماً لم يكفر، مسلم رأى نصرانية سميعة فتمنى أن يكون هو نصرانياً حتى يتزوجها يكفر كذا في المحيط، رجل قال لغيره: مرا بحق ياري ده فقال ذلك الغير: بحق هر كس ياري دهد من ترابنا حق ياري دهم<sup>(١)</sup> يكفر كذا في الفصول العمادية، رجل قال لمن ينازعه أقبل كل يوم عشرة أمثالك من الطين أو لم يقل من الطين فإن عني به من حيث الخلقة يكفر وإن عني به ضعفه لا يكفر، وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة أن رستاقياً قال قد خلقت هذه الشجرة فاتفق أجوبة المفتين أنه لا يكفر لأنه يراد بالخلق في هذا المقام عادة الغرس حتى لو عني حقيقة الخلق يكفر، قال رجل: رمي واركار كنيس وآزاد وارنجوروم<sup>(٢)</sup> فقد قيل: هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه، إذا قال: تا فلان برجاست أو قال: تا مرا اين بازوي زرين برجاست مرار وزي كم نيابد<sup>(٣)</sup> قال بعض مشايخنا: يكفر وقال بعضهم: يخشى عليه الكفر، قال: درويشي بدبختي است<sup>(٤)</sup> فهو خطأ عظيم قال آخر: بك سجده خدائرا كن وبك مسجد مرا<sup>(٥)</sup> فقيل: لا يكفر هذا القائل، سئل أبو بكر القاضي عمن كان يلعب بالشطرنج فقالت له امراته: لا تلعب بالشطرنج فإني سمعت العلماء قالوا: من يعمل بالشطرنج فهو من أعداء الله فقال الزوج بالفارسية: اي دون كه من دشمن خدایم نشكیم ونيارام<sup>(٦)</sup> فقال للسائل هذا أمر صعب على قول علمائنا ينبغي أن تبين امراته ثم يجدد التكاح وقال غيره لا يكفر سئل عبد الكريم عن رجل ينازع قوماً فقال الرجل: من ازده مغ متمكاره ترم أو قال: من ازده مغ بترم<sup>(٧)</sup> قال: لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار، سئل عن رجل قيل له: يا يكدرم يده تايعمارت مسجد صرف كنم يا بمسجد حاضر شويمتاز فقال: من نه مسجد آيم ونه درهم درهم مرابا مسجد چه كار<sup>(٨)</sup> وهو مصر على ذلك قال: لا يكفر ولكن يعزر كذا في المحيط، يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطر مدعباً علم الغيب كذا في البحر الرائق، إذا قال نجومی: زنت بجه نهاده است<sup>(٩)</sup> ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول العمادية، لو صاحبت الهامة فقال يموت المريض أو قال: باركران خواهد شدن<sup>(١٠)</sup> أو صاح العقق فرجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة، سئل الإمام الفضلي عمن قال لآخر يا احمر فقال ذلك الرجل: خلقتني الله من سويتي التفاح وخلقتك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال: نعم، وسئل عن رجل قال قولاً منهياً عنه فقال له رجل: ايش تصنع قد لزمك الكفر قال ايش اصنع إذا لزمني الكفر هل يكفر قال: نعم، سئل عمن يقرأ الزاي مقام الصاد وقرأ أصحاب الجنة مقام النار قال: لا تجوز إمامته ولو تعمد يكفر، في الجامع الأصغر قال علي الرازي: أخاف على من يقول بحياتي وحياتك وما أشبه ذلك الكفر وإذا قال الرزق من الله

- (١) ساعدني بحق فقال ذلك الغير كل إنسان يعاون مع الحق أنا أساعدك بدون حق. (٢) نشقتل مثل العيد وناكل كالأحرار. (٣) ما دام فلان مستمراً أو قال: ما دام هذا الذراع الذهبي مستمراً لي لا ينقص رزقي. (٤) الفقر سوء بخت. (٥) أسجد لله سجدة ولي سجدة. (٦) يا دعيه أنا عذر الله لا أصير ولا ارتاح. (٧) أنا أنظم من عشرة من الهوس أو قال: أنا أقبح من عشرة من الهوس. (٨) إما أن تعطي درهما لنصرفه في عمارة المسجد وإما أن تحضر بالمسجد للصلاة فقال: أنا لا آتي المسجد ولا أعطي درهما أي شغل لي بالمسجد. (٩) امرأتك وضعت. (١٠) سيقع حمل ثقيل.

ولکن: ازبندہ جنبش خواہد<sup>(۱)</sup> فقد قيل: هذا شرك، رجل قال أنا بريء من الثواب والعقاب فقد قيل: إنه يكفر، وفي التنازل لو قال: هر چه فلان کو بديکنم واکر همه کفر کوید<sup>(۲)</sup> يكفر، رجل قال بالفارسية: از مسلماني بيزارم<sup>(۳)</sup> أو قال ذلك بالعربية فقد قيل: إنه يكفر، حكى أن في زمن المأمون الخليفة مثل فقيه عمن قتل حائلاً جه واجب شود فقال: تغاربت واجب شود فامر المأمون بضرب الفقيه حتى مات وقال هذا استهزاء بحكم الشرع والاستهزاء بأحكام الشرع كفر كذا في المحيط، أكر درويشي را كوید مدير وصيه كلیم شده است<sup>(۴)</sup> فهذا كفر هكذا في العتبية، من قال لسلطان زماننا عادل يكفر بالله كذا قال الإمام علم الهدى أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى وقال بعضهم: لا يكفر، ولو قال لواحد من الجبابرة: أي خدای<sup>(۵)</sup> يكفر ولو قال: أي بارخدايد<sup>(۶)</sup> أكثر المشايخ على أنه لا يكفر وهو المختار كذا في الخلاصة، في أصول الصفار سئل عن الخطباء الذي يخطبون على المنابر يوم الجمعة ما قالوا في اللقاء السلاطين العادل الأعظم شهنشاه الأعظم مالك رقاب الامم سلطان أرض الله مالك بلاد الله معين خليفة الله هل يجوز على الإطلاق والتحقيق أم لا؟ قال لا لأن بعض الفاظه كفر وبعضه معصية وكذب وأما شهنشاه فمن خصائص أسماء الله بدون وصف الأعظم ولا يجوز وصف العباد بذلك، وأما مالك رقاب الامم فهو كذب محض، وأما سلطان أرض الله وأخواتها على الإطلاق فهو كذب محض كذا في التتارخانية، قال الإمام أبو منصور رحمه الله تعالى: إذا قيل أحد بين يدي أحد الأرض أو النحى له أو طاماً رأسه لا يكفر لأنه يريد تعظيمه لا عبادته وقال غيره من مشايخنا رحمهم الله تعالى: إذا سجد واحد لهؤلاء الجبابرة فهو كبيرة من الكبائر وهل يكفر قال بعضهم: يكفر مطلقاً وقال أكثرهم: هذا على وجه: إن أراد به العباداة يكفر وإن أراد به التحية لم يكفر ويحرم عليه ذلك وإن لم تكن له إرادة كفر عند أكثر أهل العلم وأما تقبيل الأرض فهو قهيب من السجود إلا أنه أخف من وضع الخد والجبين على الأرض كذا في الظهيرية، يكفر باعتقاد أن الخراج ملك السلطان كذا في البحر الرائق، وفي رسالة الصدر المرحوم: أكر يکي بجای کسی بدی کنندوا وکوید من این بدی ازتودایم نه از حکم خدای کافر کرد<sup>(۷)</sup> وفي رسالته أيضاً: در مجموع نوازل آورده است اگر يکي بوقت خلوت يعني بوقت پوشیدن شه وبوقت تهنية ازبراي پوشیدن تشریف ورضاء او قرباني کند کافر شود واین قرباني مردار باشد وخوردن آن روانبود وآنگه در زمان ماشاع شده است وبیشتری از عورات مسلمانان بدان مبتلا انداست که بوقت آنکه ابله کود کان رايرون مي آيد که آنرا جذري ميگویند بنام آن ابله صورني کرده اند وآترامي پرستند وشفاي کود کان از او ميخواهند<sup>(۸)</sup> واعتقاد میکنند

(۱) يحتاج إلى الحركة من العبد. (۲) كل ما قاله فلان افعله ولو قال كفراً. (۳) مننت من الإسلام. (۴) إذا قال لفقيه صار مدبراً وعديم البخت. (۵) يا إله. (۶) بارب. (۷) إذا فعل رجل شيئة في حق آخر فقال: أنا أعلم أن هذه السبقة منك وليست من حكم الله يصير كافراً. (۸) آورد في مجموع التنازل قال: إذا ذبح رجل قرباناً عند خلوة السلطان أو في وقت التهنة يصير كافراً ويكون هذا القربان نجساً ولا يجوز أكله والذي شاع في زماننا وكثير من نساء المسلمين مبتليات بذلك هو أنهن في وقت طلوع المجذري للأطفال يفعلن صورة باسم ذلك الجدري ويميدنها ويطلبن منها شفاء الأولاد ويعتقدن أن ذلك الحجر يشفي هذه الأطفال فلنك النساء يصرن كافرات بهذا الفعل وبهذا الاعتقاد وبرضا أزواجهن بهذا الفعل يصيرون كفاراً ومن هذا القبيل أنهن يذهبن إلى عين ماء ويميدن ذلك الماء ويذهبن على ذلك =

آن سنک مرابن کود کان راشقاً مید هداین عورات بدین فعل ویدین اعتقاد کافر میشو ندوشو  
 هران ایشان که بدین فعل رضا منداند نیز کافر کردندود یکر ازمین جنس آئت که برسر آب  
 میروند وآن آب رامی پرستندو بنیتی که دار تدکو سپند برسر آب ذبح میکننداین پرستند کان  
 آب وذبح کنند کان کوسپند کافر میشوند وکو سپند مردار گردد خوردن روانیود و همچنین که  
 زرخانهها صورت میکنند چنانچه معهود پرستیدن کبران است آنرامی پرستند وبوقت زادن  
 کودک بشکرف نقش میکنند وروغن میریزند وآنر بنام بتی که آنرا بهانی میخوانندمی پرستند  
 وما ننداین هرچه میکنند بدان کافر میشو ندوا زشوهرا خود مبابنه میشوند، اگر کویددرین  
 روز کارتا خیانت نکند ودروغ نکوم روزنیکگذ ردو یا کوید تادرخر بدو فروخت دروغ نکوئی  
 نانی نیابی که بخوری ویا یکی راکو بدجرا خیانت میکنی ویا چرا دروغ میکوئی کویدازینها  
 جاره نیست بدین همه لفظها کافر شود، اگر مردی راکو بدروغ مکو پس او کویداین سخن  
 راست تر است از کلمه لا إله إلا الله محمد رسول الله کافر شود اگر کسی یخشم شودد بکری  
 کوید کافری به ازمین کار کافر گردد واکر مردی سختی کوید که آن منهی بود وديکر کوید چه  
 میکوئی بر تو کفر لازم میکر دداو کوید چه کنی امرأ کفر لازم آید کافر شود<sup>(۱)</sup> کذا فی  
 التتارخانیة، من خطر بقلبه ما یوجب الکفر إن تکلم به وهو کاره لذلك فذلك محض الإیمان  
 وإذا عزم علی الکفر ولو بعد مائة سنة یکفر فی الحال کذا فی الخلاصة، رجل کفر بلسانه طامعاً  
 وقلبه مطمئن بالإیمان یکون کافراً ولا یکون عند الله مؤمناً کذا فی فتاوی قاضیخان، ما کان فی  
 کونه کفراً اختلاف فإن قاله یؤمر بتجدید النکاح وبالتوبة والرجوع عن ذلك بطریق الاحتیاط  
 وما کان خطأ من الالفاظ ولا یوجب الکفر فقايله مؤمن علی حاله ولا یؤمر بتجدید النکاح  
 والرجوع عن ذلك کذا فی المحيط، إذا کان فی المسألة وجوه توجب الکفر ووجه واحد یمنع فعنی  
 المفتی ان یعمل إلى ذلك الوجه کذا فی الخلاصة، فی البیزاریة إلا إذا صرح بإرادة توجب الکفر فلا  
 ینفعه التأویل حیث کذا فی البحر الرائق، ثم إن كانت نية المقاتل الوجه الذي یمنع التكفير فهو  
 مسلم وإن كانت نية الوجه الذي یوجب التكفير لا تنفعه فتوى المفتی ویؤمر بالتوبة والرجوع  
 عن ذلك ویتجدید النکاح بینه وبین امرأته کذا فی المحيط، وینفی للمسلم ان یتعود ذکر هذا  
 الدعاء صباحاً ومساءً فإنه مسبب العصمة عن هذه الورطة بوعد النبي ﷺ والدعاء هذا السهم إني  
 أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم واستغفرك لما لا أعلم کذا فی الخلاصة.

= الماء شاة بالنية التي اضمربها فهاتيك العابدات للماء والذباحات يصرن كافات وتكون الشاة نجسة ولا  
 يجعل أكلها ومثل ذلك انهن يتخذن صورة في البيوت ويعبدنها مثل عبادة الجوس وعند وضع المولود  
 ينقضنها بالزنجفر ويقطرن عليها الزيت ويعبدنها باسم الصنم الذي يقال له بهاني وكلما فعلن شيئاً  
 مثل هذا يصرن كافات وبن به من ازواجهن.

(۱) لو قال رجل: ما دمت لم أؤمن في هذا الزمان ولم أقل كذباً لا يمضي اليوم أو قال: إن لم تقل كذباً في  
 البيع والشراء لا تجب خبزاً تأكله أو قال لآخر: لأي شيء تخون أو لأي شيء تكذب فقال: لا بد من  
 هؤلاء يصير كافراً بهذه الالفاظ كلها، إذا قيل لرجل لا تكذب فقال: هذا اللفظ اصدق من كلمة لا إله  
 إلا الله محمد رسول الله يصير كافراً، إذا قال رجل لآخر في حال غضبه: الكافرية أحسن من هذا الأمر  
 يصير كافراً، إذا تكلم رجل بلفظ منهى عنه فقال: آخر لا تقل فإنه يلزمك الكفر فقال: هو ما تصنع إذا  
 لؤمتي الكفر يصير كافراً.

## الباب العاشر في البغاة

أهل البغي: كل فرقة لهم منعة يتغلبون ويجمعون ويقاثلون أهل العدل بتأويل ويقولون الحق معنا ويدعون الولاية، فإن تغلب قوم من النصوص على مدينة وأخذوا المال فليسوا بغاة كذا في خزانة المفتين، إذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الإمام وغلبوا على بلد دعاهم إلى العود إلى الجماعة وكشف عن شبهتهم ودعاهم إلى التوبة كذا في الكافي، وهذه الدعوة ليست بواجبة وإذا بلغه أنهم يشترون السلاح ويتهيؤون للقتال ينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدثوا توبة دفعاً للنشر بقدر الإمكان كذا في الهداية، يحل للإمام العدل أن يقاتلهم وإن لم يبدؤوا بقتاله وهذا مذهبنا وإذا ثبت أنه يباح قتل الفئة الممتنعة وإن لم يوجد منهم القتال حقيقة يباح قتل المذير إليهم، ولو هزمهم إمام أهل العدل فلا يحل لهم أن يتبعوا المنهزمين إذا لم يبق لهم فئة يرجعون إليها وأما إذا بقي لهم فئة يرجعون إليها كان لأهل العدل أن يتبعوا المنهزمين ومن أسر منهم فليس للإمام أن يقتله إذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يلتحق إلى فئة ممتنعة أما إذا كان يعلم أنه لو لم يقتله يلتحق إلى فئة ممتنعة فيقتله كذا في المحيط، وإن شاء حبسه كذا في الهداية، ولا يجهز على جريحهم إذا لم تبق لهم فئة وأما إذا بقيت فيجهز عليهم ولا تسبى نساقهم وذرائعهم ولا يملك عليهم أموالهم وما أصاب أهل العدل في عسكر أهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فإنه لا يرد عليهم في الحال، ولكن إن كان أهل العدل يحتاجون إلى سلاحهم وكراعهم في قتالهم ينتفعون بها فالسلاح يوضع في موضعه كسائر الأموال والكراع يباع ويحبس ثمنه لأنه يحتاج إلى النفقة ولا يتفق إليه الإمام من بيت المال لما فيه من الإحسان على الباغي ولو اتفق كان ديناً على الباغي فإذا وضعت الحرب أوزارها وزالت منعتهم برد عليهم وما أتلّف أهل البغي من أموالنا ودمائنا حالة الحرب فإنهم لا يضمنون إذا تابوا وزالت منعتهم وكذلك ما أتلّف المرتدون من أموالنا ودمائنا حالة الحرب فإنهم لا يضمنون إذا أسلموا وما اتفقوا قبل القتال من أموالنا ودمائنا إذا كان لهم منعة لا يضمنون ولكن ما كان قائماً يرد على أصحابه إذا تابوا وإن اعتقدوا تملكها بتأويلهم الفاسد وقد اتصل بهذا التأويل منعة وكذلك أهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دمائهم وأموالهم بسبب إسلامهم هكذا في الذخيرة، فاما ما أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية، إذا اظهرت جماعة من أهل القبلة رأياً ودعت إليه وقاظت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة فإن كان ذلك يظلم السلطان في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم وإن كان لا يمتنع من الظلم وقاظت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس أن يعينوه ولا أن يعينوا السلطان وإن لم يكن ذلك لأجل أنه يظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية للسلطان أن يقاتلهم وللفاس أن يعينوه كذا في السراجية، يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال أهل الحرب كالرمي بالنبل والمتجنيق وإرسال الماء والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية، في التجريد ولا يقتل من كان مع أهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعبيان ولو أسر عبيد من أهل البغي وهو يقاتل مع مولاه قتل وإن كان يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي ولو قاتل النساء قتلن كذا في التتارخانية،

الباغي إذا كان ذا رحم محرم من العادل فإنه لا يبأشر العادل قتله إلا دفعاً عن نفسه ويحل له أن يقتل دابته ليجر رجل الباغي فيقتله غيره كذا في السراجية، لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على حربهم فقاتلوا معهم أهل العدل لا يكون ذلك نقضاً لعهدهم وما أصاب أهل الذمة من قتل أو جراحة أو مال متا أو أصابا منهم في ذلك فلا ضمان كما في حق أهل البغي وقال محمد رحمه الله تعالى: أهل البغي إذا كانوا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلاً فلا قصاص على القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضاً في أهل البغي: إذا غلبوا على أهل المصر فقتل رجل من أهل البغي رجلاً من المصر عمداً ثم ظهرنا على ذلك المصر يقتصر له منه ومعنى المسألة أنهم غلبوا ولم يجر فيها حكمهم حتى أزعجهم إمام أهل المصر فاما إذا جرى فيها حكم أهل البغي فقد انقطعت ولاية أهل العدل ومنعتهم فلا يجب شيء يقتل الرجل من أهل المصر قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: أيضاً في رجل من أهل العدل قتل باغياً والقاتل وأرثه ورثه وإن قتله الباغي فقال الباغي: كنت على الحق حين قتلت وأنا الآن على الحق وأورثه منه وإن قال: قتلتني وأنا أعلم أنني على باطل يوم قتله لم أورثه منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، من قتل من أهل البغي فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ومن قتل من أهل العدل فإنه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي، أهل البغي إذا أخذوا العشر والخراج لا يؤخذ ثانياً ثم إن كان صرف أهل البغي ما أخذوه في وجهه فلا إعادة عليهم قضاء ولكن يفتى أرباب الأموال أن يعيدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا: لا إعادة عليهم في الخراج ديانة أيضاً وكذلك لا إعادة عليهم أيضاً في العشر إذا كان أهل البغي فقراء كذا في غاية البيان، ويكره بيع السلاح من أهل الفتنة في عساكرهم ولا بأس ببيعه بالكوفة ممن لم يدر أنه من أهل الفتنة وهذا في نفس السلاح فاما ما لا يقاتل به إلا بصنعة كالحديد فلا بأس به كذا في الكافي.



## كتاب اللقيط

وهو في الشريعة اسم لحبي مولود طرحه أهله خوفاً من العيلة أو خوفاً من تهمة الزنا، مضيقه آثم ومحززه غام، والالتقاط مندوب إليه وإن غلب على ظنه ضياعه كان رجده في الماء أو بين يدي سبع فواجب، واللقيط حر ووليه السلطان حتى إن الملتقط إذا زوجه امرأة أو كانت جارية فزوجها من آخر لم يجز كذا في خزانة المفتين، ولا يأخذه منه أحد ولو دفعه هو إلى غيره ليس له أن يسترده كذا في التبيين، عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط، وإذا وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له وكذا إذا كان مشدوداً على دابة وهو عليها وأما إذا كان موضوعاً بقربه لم يحكم له به ويكون لقطة وإن وجد اللقيط على دابة فهي له كذا في الجوهرة النيرة، ونفقته في ذلك المال بأمر القاضي للملتقط أن ينفق عليه منه وقيل: ينفق بغير أمره أيضاً وهو مصدق في نفقة مثله كذا في المحيط، ولأوله لبيت المال حتى أنه إذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركته لبيت المال كذا في خزانة المفتين، إذا جاء الملتقط باللقيط إلى القاضي وطلب من القاضي أن يأخذه منه فللقاضي أن لا يعده في ذلك بدون البيعة لأنه يدعي نفقته ومؤنته في بيت مال المسلمين ومتى أقام البيعة للقاضي يقبل بيئته من غير خصم حاضر وإذا قبل القاضي بيئته إن شاء قبض اللقيط وإن شاء لم يقبضه ولكنه يوليه من تولى ويقول قد التزمت حفظه فأنت وما التزمت وهذا إذا لم يعلم القاضي عجزه عن حفظه والإنفاق عليه فاما إذا علم فالأولى أن يأخذه ويضعه على يد رجل ليحفظه فإن جاء الأول وسأل القاضي أن يرده عليه فالقاضي بالخيار إن شاء رده وإن شاء لم يرده بخلاف ما لو التقط لقيطاً فجاء آخر وانترعه من يده ثم اختصما فالقاضي يدفعه إلى الأول وإن وجد العبد لقيطاً ولم يعرف ذلك إلا بقوله والمولى يقول لعبد: كذبت بل هو عبدي فإن كان العبد محجوراً عليه فالقول قول المولى وإن كان مأذوناً له فالقول قول العبد كذا في الظهيرية، لو أقر اللقيط أنه عبد فلان فإن كذبه فهو حر وإن صدقه فإن لم تجر عليه أحكام الأحرار مثل قبول الشهادة وضرب قاذفه وغير ذلك يصح إقراره وإلا فلا كذا في السراجية، يثبت نسبه من واحد إذا ادّعى ولم يدعه الملتقط وقيل: يصح في حق النسب دون إبطال اليد للملتقط والأصح الأول وإن ادّعى فدعوة الملتقط أولى وإن كان ذمياً والآخر مسلماً كذا في التبيين، فلو كان المدعي ذمياً فهو ابنه وهو مسلم ولو ادّعى مسلم وذمي يقضي للمسلم وإن كانا مسلمين يقضي لمن أقام البيعة فلو أقام يقضي لهما ولو لم يقيما ولكن وصف أحدهما علامات على جسده فأصاب والآخر لم يصف يجعل ابناً للواصف كذا في السراجية، ولو لم يصف كل واحد منهما فإنه يجعل ابنهما كذا في غاية البيان، ولو وصف أحدهما وأصاب في بعض ما وصف وأخطأ في البعض فهو ابنهما ولو وصفا وأصاب أحدهما دون الآخر قضى للذي أصاب وكذلك لو قال أحدهما هو غلام وقال الآخر هو جارية يقضي للذي أصاب فلو تفرد رجل بالدعوة وقال هو غلام فإذا هو جارية أو قال هو جارية فإذا هو غلام لا يقضى له أصلاً كذا في المحيط، إذا ادعى اللقيط رجلاً ادعى أحدهما أنه ابنه والآخر أنه ابنته

فإذا هو خنثى فإن كان مشكلاً قضى به بينهما وإن لم يمكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً فهو للذي ادعى أنه ابنه كذا في التتارخانية، ولو كان المدعي أكثر من اثنين فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز إلى الخمسة كذا في السراجية، امرأة ادعت أنه ابنها فإن صدقها زوجها أو شهدت لها القابلة أو قامت البينة صحت دعوتها وإلا فلا وشهادة القابلة إنما يكتفى بها فيما إذا كان لها زوج منكر للولادة أما إذا لم يمكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا في البحر الرائق، وإن ادعت أنه ابنها من الزنا يقضي به كذا في السراجية، وإن ادعاه امرأتان فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يثبت النسب من واحدة منهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالتنسب يثبت من المرأتين ولكن لا بد له من حجة عند التعارض والتنازع، والحجة شهادة امرأة واحدة على رواية أبي حفص وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإن أقام ذلك يثبت النسب منهما وما لا فلا وفي الخانية وإن أقامت إحداهما رجلين والأخرى امرأتين يجعل ابناً للتي شهد لها رجلان وفي شرح الطحاوي وإن أقامت إحداهما البينة دون الأخرى فإنه يجعل ابناً للتي قامت لها البينة ولو ادعت امرأتان اللقيط وكل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حدة بعينه أنها ولدته منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يصير ولدهما من الرجلين جميعاً وقالوا: لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين كذا في التتارخانية، لو ادعاه رجل أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى آخر أنه عبده وأقاما البينة قضى للذي ادعى بنوته وإن ادعى أحدهما أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى الآخر أنه ابنه من هذه المرأة الأمة قضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه ابنه من هذه الحرة عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولد بينهما وهل يثبت نسب الولد من المرأتين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط، رجلان ادعيا نسب اللقيط وأقاما البينة وأرخت بينة كل واحد منهما يقضي لمن يشهد له سن الصبي فإن كان سن الصبي مشتبهاً لم يوافق كلاً من التاريخين فعلى قولهما يسقط اعتبار التاريخ ويقضي به بينهما باتفاق الروايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر خواهر زاده رحمه الله تعالى أنه يقضي به بينهما في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان يقضي لأقدمهما تاريخاً، وفي التتارخانية أنه يقضي به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق، وهكذا في المحيط، إذا كان الصبي في يدي رجل يدعي أنه ابنه ويقوم على ذلك بينة ويقوم رجل آخر بينة أنه ابنه قضى لصاحب اليد، صبي في يدي امرأة ادعت امرأة أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك بينة امرأة وادعت التي في يديها الصبي أنه ابنها وأقامت على ذلك بينة يقضي للتي في يديها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة وشهد للخارجة رجلان قضى للخارجة، صبي في يدي رجل وحر تحته حرة أقام بينة أنه ابنه من امراته هذه وأقام الذي في يديه بينة أنه ابنه إلا أنه لم ينسب إلى أمه فإنه يقضي بالولد للمدعي، ويثبت نسبه من ذمي إن ادعاه ويكون اللقيط مسلماً إن لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحسان كذا في التبيين، وابن الذمي اللقيط إنما يكون مسلماً إذا لم يقم بينة أنه ابنه فإن برهن بشهود مسلمين قضى له به وصار تبعاً في دينه وإن أقام بينة من أهل الذمة لا يكون ذمياً كذا في البحر الرائق، والمعتبر هو

المكان وقد اختلف المشايخ فيه فحاصله أن هذه المسألة على أربعة أوجه: أحدها: أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالمسجد أو القرية أو المصر للمسلمين فيكون مسلماً. والثاني: أن يجده كافر في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقرية من قراهم فيكون كافراً. والثالث: أن يجده كافر في مكان المسلمين، والرابع: أن يجده مسلم في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة للمكان هكذا في التبيين، وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر الفائق، لو أدرك اللقيط كافراً إن كان الملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين فإنه يحبس ويجبر على الإسلام وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين، وكل من حكم بإسلامه تبعاً إذا بلغ كافراً يجبر على الإسلام ولكن لا يقتل استحساناً كذا في المحيط، ويثبت نسبه من عبد إذا ادعاه ويكون الولد حراً ولو قال العبد: هو ولدي من زوجتي وهي أمة فصدقه مولاه ثبت نسبه ويكون حراً عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم أحق من الذمي عند النزاع إذا كان حراً وإن كان عبداً فالذمي أولى ولا يرق اللقيط إلا ببينة ويشترط أن يكون الشهود مسلمين إلا إذا اعتبر كافراً بوجوده في موضع أهل الذمة، وكذا إذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما إذا كان صغيراً في يد رجل فادعى أنه عبده وصدقه الغلام فإنه يكون عبداً له وإن لم يدرك وإن صدقه بعد الإدراك ينظر فإن كان بعدما أجرى عليه شيء من أحكام الأحرار من قبول شهادته وحداً فادعه لا يصح إقراره بالرق كذا في التبيين، لو كان اللقيط امرأة فافترت بالرق لرجل فصدقها ذلك الرجل كانت أمة له إلا أنها إذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في إبطال النكاح بخلاف ما لو افترت أنها بنت أبي الزوج فصدقها أبو الزوج فإنه يثبت النسب ويبطل النكاح فإن اعتقها المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق، ولو كان الزوج طلقها واحدة فافترت بالرق بصير طلاقها ثنتين لا يملك الزوج عليها إلا طلاقاً واحدة ولو كان طلقها ثنتين ثم افترت بالرق كان له أن يراجعها وكذلك في حكم العدة إذا افترت بالرق بعدما مضت حيضتان كان له أن يراجعها في الحضيضة الثالثة، لو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعدما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله إلا بحجة وإذا مات اللقيط وترك مالا أو لم يترك فادعى رجل بعد موته أنه ابنه لا يصدق إلا بحجة كذا في فتاوى قاضيه خان، وفي الذخيرة صبي في يدي رجل لا يدعيه أقامت امرأة بينة أنها ولدته ولم تسم أباه وأقام رجل بينة أنه ابنه ولد على فراشه ولم يسم أمه فإنه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل كأنها ولدته على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل أو يد هذه المرأة وباقي المسألة بحالها فإنه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيح باليد، صبي في يدي رجل من أهل الذمة يدعي أنه ابنه وجاء رجل من المسلمين وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة أنه ابنه وأقام الذي في يده بينة من المسلمين أنه ابنه قضى للذمي ويرجع الذمي على المسلم بحكم يده كذا في التتارخانية، لو أدرك اللقيط ووالى رجلاً جاز ولاؤه فإن كان جني جنابة فعقله على بيت المال ثم لو والى رجلاً لا يصح ولاؤه ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكراً كان اللقيط أو أنثى تصرفاً من بيع أو شراء أو نكاح أو غيره وإنما له ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يختنه فإن فعل وهلك من ذلك كان ضامناً وللملتقط أن ينقل اللقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضيه خان، ولا يجوز أن يؤجره ذكره في

الكراهية وهو الأصح كذا في التتارخانية، فإن وجد مع اللقيط مال وأمر القاضي الملتقط أن ينفق عليه من ذلك المال فاشترى له من طعام أو كسرة فذلك جائز وإذا قتل اللقيط خطأ تجب الدية على عاقلة القاتل وتكون لبنت مال المسلمين وإن قتل عمداً فصالح الإمام القاتل على الدية جاز ولو عفا عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وإذا أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه إن أنفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك متطوع وإن أنفق بأمر القاضي إن كان القاضي أمره بالإنفاق على أن يكون ديناً عليه فإن ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على أبيه وإن لم يظهر له أب قله حق الرجوع عليه إذا كبر وإن كان القاضي أمره بالإنفاق ولم يقل على أن يكون ديناً عليه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية والأصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط، إذا أدرك اللقيط وتزوج امرأة ثم أقر أنه عبد لفلان ولأمراته عليه صداق فصداقها عليه لازم ولا يصدق على إبطاله وكذا لو استدان ديناً أو بايع إنساناً أو كفّل كفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو اعتقه ثم أقر أنه عبد لفلان لا يصدق في إبطال شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيهان.

## كتاب اللقطة

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافي، التقاط اللقطة على نوعين: نوع من ذلك يفترض وهو ما إذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما إذا لم يخف ضياعها ولكن يباح أخذها أجمع عليه العلماء واختلفوا فيما بينهم أن الترك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى أن الرفع أفضل كذا في المحيط، سواء كانت اللقطة دراهم أو دنانير أو عروضاً أو شاة أو حماراً أو بغلاً أو فرساً أو إبلاً وهذا إذا كان في الصحراء فإن كان في القرية فترك الدابة أفضل، وإذا رفع اللقطة يعرفها فيقول التقطت لقطة أو وجدت ضالة أو عندي شيء فمن سمعته يطلب دلوه عليّ كذا في فتاوى قاضيه خان، ويعرف الملتقط اللقطة في الأسواق والشوارع مدة يطلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك هو الصحيح كذا في مجمع البحرين، ولقطة الحل والحرم سواء كذا في خزنة المفتين، ثم بعد تعريف المدة المذكورة الملتقط مخير بين أن يحفظها حسبة وبين أن يتصدق بها فإن جاء صاحبها فامضى الصدقة يكون له ثوابها وإن لم يحضها ضمن الملتقط أو المسكين إن شاء لو هلك في يده فإن ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وإن ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط وإن كانت اللقطة في يد الملتقط أو المسكين قائمة أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين، كل لقطة يعلم أنها كانت لذمي لا ينبغي أن يتصدق ولكن يصرف إلى بيت المال لنواب المسلمين كذا في السراجية، ثم ما يجده الرجل نوعان: نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنوى في مواضع متفرقة وقشور الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها وينتفع بها إلا أن صاحبها إذا وجدها في يده بعدما جمعها فله أن يأخذها ولا تصير ملكاً للأخذ هكذا ذكر شيخ الإسلام خواجهزاده وشمس الأئمة السرخسي رحمهما الله تعالى في شرح كتاب اللقطة وهكذا ذكر القدوري في شرحه، ونوع آخر: يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر العروض وأشباهها وفي هذا الوجه له أن يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها إلى صاحبها، وقشور الرمان والنوى إذا كانت مجتمعة فهي من النوع الثاني، وفي غصب النوازل إذا وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغت عشرًا وصار لها قيمة فإن وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بلا خلاف وإن وجدها في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى: واختار أنها من الثاني، وفي فتاوى أهل سمرقند الحطب الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه والانتفاع به وإن كان له قيمة وكذلك التفاح والكمثرى إذا وجد في نهر جار لا بأس بأخذه والانتفاع به وإن كثر، إذا مر في أيام الصيف بشمار ساقطة تحت الأشجار فهذه المسألة على وجوه: إن كان ذلك في الأمصار لا يسعه تناول منها إلا أن يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك إما نصاً أو دلالة بالعادة وإن كان في الحائط والثمار مما يبقى كالجوز ونحوه لا يسعه أن يأخذ ما لم يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من قال: لا بأس به ما لم يعلم النهي إما صريحاً أو دلالة

وهو المختار وإن كان ذلك في الرساتيق التي يقال بالفارسية: بيرادسته وكان ذلك من الثمار التي تبقى لا يسعه الأخذ إلا إذا علم الإذن وإن كان ذلك من الثمار التي لا تبقى يسعه الأخذ بلا خلاف ما لم يعلم النهي وهذا الذي ذكرنا كله إذا كانت الثمار ساقطة تحت الأشجار فاما إذا كانت على الأشجار فالأفضل أن لا يأخذ في موضع ما إلا بإذن المالك إلا إذا كان موضعاً كثير الثمار يعلم أنه لا يشق عليهم ذلك فيسعه الأكل ولا يسعه الحمل كذا في المحيط، وإن كانت اللقطة شيئاً إذا مضى عليه يوم أو يومان يفسد فإن كان قليلاً نحو حب العنب ومثلها يأكلها من ساعته غنياً كان أو فقيراً وإن كان كثيراً يبيعها بأمر القاضي ويحفظ ثمنها وإن كانت اللقطة مما يحتاج إلى النفقة إن كان شيئاً يمكن إيجاره يؤجره بأمر القاضي وينفق عليه من الأجر كذا في فتاوى قاضيهان، وإن لم تكن لها منفعة أو لم يجد من يستأجرها وخاف أن تستغرق النفقة قيمتها باعها وأمر بحفظ ثمنها كذا في فتح القدير، وإذا جاء صاحبها وطلبها منعها إياه حتى يوفي النفقة التي أنفق عليها كذا في التبيين، وما أنفق المنتقط على اللقطة بغير إذن الحاكم فهو تبرع كذا في الكافي، وبإذن القاضي يكون ديناً وصورة إذن القاضي أن يقول له: أنفق على أن ترجع فلو أمره به ولم يقل على أن ترجع لا يكون ديناً وهو الأصح كذا في البحر الرائق، ولا يأمره بالإتفاق حتى يقيم البيئته أنها لقطة عنده في الصحيح، وإن عجز عن إقامة البيئته يأمره بالإتفاق عليها مقيداً بأن يقول بين جماعة من الثقات إن هذا ادعى أن هذه لقطة ولا أدري أهو صادق أم كاذب وطلب أن أمره بالإتفاق عليها فاشهدوا أنني أمرته بالإتفاق عليها إن كان الأمر كما يقول وإنما يأمره بالإتفاق عليها يومين أو ثلاثة بقدر ما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضراً لظهر كذا في التبيين، فإذا لم يظهر يؤمر ببيعها وإذا باعها أعطى المنتقط ما أنفق في اليومين أو الثلاثة كذا في فتح القدير، إن باع القاضي اللقطة أو باع المنتقط بأمر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له إلا الثمن وإن باعها بغير أمر القاضي ثم حضر صاحبها وهي قائمة في يد المشتري كان لصاحبها الخيار إن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وإن شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله، وإن كانت قد هلكت فالمالك بالخيار إن شاء ضمن البائع وعند ذلك بنفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط، ويتصدق بما زاد على القيمة كذا في فتح القدير، وإن شاء ضمن المشتري قيمتها ورجع بالثمن على البائع كذا في المحيط، رجل أخذ شاة أو بغيراً فأمر القاضي أن ينفق عليها ثم هلكت الدابة كان له أن يرجع على صاحبها بما أنفق عليها كذا في فتاوى قاضيهان، إن كان المنتقط محتاجاً فله أن يصرف اللقطة إلى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط، وإن كان المنتقط غنياً لا يصرفها إلى نفسه بل يتصدق على أجنبي أو أهويه أو ولده أو زوجته إذا كانوا فقراء كذا في الكافي، الانتفاع باللقطة بعد المدة جائز للغني بإذن الإمام على وجه يكون قرصاً كذا في غابة البيان، من وجد لقطة عرضاً أو نحوه فلم يجد صاحبها وهو محتاج إليها فباعها وأنفق ثمنها على نفسه ثم أصاب مالا لم يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق هو المختار كذا في التمهيد، اللقطة أمانة إذا أشهد المنتقط أن يأخذها ليحفظها فبردها على صاحبها فلو هلكت بغير صنع منه لا ضمان عليه وكذا إذا صدقه المالك في قوله إنه أخذها ليردها ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمنها بالإجماع وإن لم يشهد وقال

أخذتها للرد للمالك وكذبه المالك بضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير، إن لم يجد أحداً يشهده عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذه منه ظالم فترك الإشهاد لا يكون ضامناً وإن وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لأنه ترك الإشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضيه خان، إن أشهد أنه التقط لقطة أو ضالة أو قال عندي لقطة فمن سمعتموه يطلب لقطة فدلوه عليّ فلما جاء صاحبها قال: قد هلكت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين أو ثلاثة وقال من سمعتموه يريد لقطة فدلوه عليّ فهذا تعريف للكل ولا ضمان إن هلك الكل عنده، في فتاوى أهل سمرقند إذا وجد لقطة في طريق أو مفازة ولم يجد أحداً أن يشهده عليه عند الأخذ قال: يشهد إذا ظفر بمن يشهد عليه فإذا فعل ذلك لا يضمن كذا في المحيط، ولا يضمن الملتقط إلا بالتعدي عليها أو بالتمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا قال الرجل: وجدت لقطة وضاعت في يدي وقد كنت أخذتها لأردها على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطة وإنما وضعتها بنفسي لأرجع وأخذها فإن كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقرية أحد أو كان في الطريق فالقول قول الملتقط إذا حلف أنها ضاعت عنده وإن كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وإن كان قال الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزانة المفتين، وإن وجدها في دار قوم أو دهليزهم أو في دار فارغة ضمن إذا قال صاحبها وضعتها لأرجع وأخذها، وفي الأصل إذا قال المالك: أخذت مالي غصباً وقال الملتقط: كانت لقطة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل، وإذا كانت اللقطة في يد مسلم فادعاه رجل وأقام عليها البينة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر ولكن قال: لا أردها عليك إلا عند القاضي فله ذلك وإن ماتت في يده عند ذلك فلا ضمان، وإذا كانت اللقطة في يدي مسلم فادعاه رجل وأقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وإن كانت اللقطة في يدي كافر وباقي المسألة بحالها فكذلك قياساً وفي الاستحسان تقبل الشهادة وإن كانت في يدي كافر ومسلم لم تجز شهادتهما على أحد منهما قياساً وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر كذا في المحيط، إذا أقر بملقطة لرجل وأقام رجل آخر البينة أنها له يقضي بها لصاحب البينة كذا في فتاوى قاضيه خان، لو ادعى اللقطة رجل وأتى بالعلامات فالملتقط بالخيار إن شاء دفع إليه وأخذ كفيلاً وإن شاء طلب منه البينة كذا في السراجية، فلو دفعها إليه بالحلية ثم جاء آخر فأقام البينة أنها له فإن كانت اللقطة قائمة في يدي الأول بأخذها صاحبها منه إذا قدر ولا شيء على الآخر وإن كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فصاحبها بالخيار إن شاء ضمن الآخر وإن شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب إن كان الملتقط دفع بقضاء قاضٍ لا ضمان عليه وإن كان الدافع بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضيه خان، لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البينة أنها له ضمن أيهما شاء وإن كان الدافع بقضاء في رواية لا يضمن قيل: هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية، رجل التقط لقطة ليعرفها ثم أعادها إلى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما إذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها إليه وبين ما إذا أعادها قبل أن يتحول قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله

تعالى: إنما يبرأ إذا أعادها قبل التحول أما إذا أعادها بعدما تحول يكون ضامناً وإليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا إذا أخذ اللقطة ليعرفها فإن كان أخذها ليأكملها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع إلى صاحبها وهو كما لو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامناً ومنها إذا كانت اللقطة ثوباً فلبسه ثم نزع وأعاده إلى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا إذا لبس كما يلبس الثوب عادة أما إذا كان قميصاً فوضعه على عاتقه ثم أعاده إلى مكانه فلا يكون ضامناً وكذا الاختلاف في الخاتم فيما إذا لبسه في الخنصر يستوي في اليمنى واليسرى أما إذا لبسه في أصبع أخرى ثم أعاده إلى مكانه فلا يكون ضامناً في قولهم وإن لبسه في خنصره على خاتم فإن كان الرجل معروفاً أنه يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف وإلا فلا يكون ضامناً في قولهم إذا أعاده إلى مكانه قبل التحول ومنها إذا تقلد بسيف ثم نزع وأعاده إلى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا إذا كان متقلداً بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالاً وإن كان متقلداً بسيفين فتقلد بهذا السيف أيضاً ثم أعاده إلى مكانه لا يكون ضامناً في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان، إذا كان في المقبرة حطب يجوز للرجل أن يحتطب منها وهذا إذا كان يابساً أما إذا كان رطباً فيكره وإذا سقط في الطريق في أيام يصنع القز ورق شجر التوت فليس له أن يأخذه وإن أخذه ضمنه لأنه ملك منتفع وإن كان شجراً لا ينتفع بورقه له أن يأخذه، رجل ألقى شاة ميتة على الطريق فجاء آخر وأخذ صوفها أكان له أن ينتفع به ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له أن يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع جلدتها ثم جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له أن يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المفتين، مبطخة بقيت فيها البطاطيخ فانتهبها الناس قال الفقيه أبو بكر: إذا تركها أهلها ليأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا في التتارخانية، سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوق ثوبه في الطريق فجاء رجل وأخذ ثوبه ليحفظه لا ضمان عليه لأن ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وإن أخذ الثوب من تحت رأسه أو الخاتم من يده أو كيساً من وسطه أو درهماً من كفه وهو يخاف الضياع فأخذه ليحفظه كان ضامناً، إذا اجتمع في الطاحونة من دقاق الطحن قال بعضهم: يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم: ليس له ذلك وهذا أحسن ويكون ذلك لمن سبقته يده إليه بالرفع، وما يجتمع عند الدهانين في إنائهم من الدهن يقطر من الأوقية فهو على وجهين: إن كان الدهن يسيل من خارج الأوقية فذلك يكون للدهان لأن ذلك ليس بمبيع وإن كان الدهن يسيل من داخل الأوقية أو من الداخل والخارج أو لا يعلم فإن زاد الدهان لكل مشتري شيئاً فما يقطر يكون للدهان وإن لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به إلا أن يكون محتاجاً، قوم أصلوا بعبيراً مذهباً في طريق البادية إن وقع في ظنهم أن صاحبه أباحه للناس لا بأس بأخذه وأكله، رجل ذبح بعبيراً له وأذن بانتهايه جاز ذلك، رجل نشر سكرأ فوقع في حجر رجل فأخذه رجل آخر منه جاز له أن يأخذ إذا لم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وإن كان فتح ليقع فيه السكر فأخذه غيره لا يكون المأخوذ للأخذ، ولو دفع إلى رجل دراهم وأمره أن ينثرها في عرس أو نحوه فنثرها ليس له أن يلتقط ولو دفع المأمور إلى غيره لينثرها لم يكن للمأمور أن يدفع إلى غيره ولا أن يحبس منها شيئاً لنفسه وفي السكر له أن



بحبس وله أن يدفع إلى غيره لينثر وبعد ما نشر الثاني كان للمامور أن يلتقط كذا في فتاوى قاضيه خان، وضع طستا على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك فتنازعا إن وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له لأنه أحرزه وإن لم يضعه لذلك فهو للرافع لأنه مباح غير محرز، رجلان لكل واحد منهما مثلجة فأخذ أحدهما من مثلجة صاحبه ثلجاً وجعله في مثلجة نفسه فإن كان المأخوذ منه قد اتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج إلى أن يجتمع فيه فللمأخوذ منه أن يأخذ من مثلجة الآخذ إن لم يكن خلطه الآخذ بغيره أو يأخذ قيمته يوم خلطه إن خلطه بغيره وإن كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعاً ليجمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجمع فيه الثلج فأخذ الآخذ من الحيز الذي في حد صاحبه لا من المثلجة فهو له وإن أخذه من المثلجة كان غاصباً ورد على المأخوذ منه عين ثلجه إن لم يكن خلطه بمثلجته أو قيمته إن كان خلطه كذا في الفتاوى الكبرى، رجل دخل أرض أقوام يجمع السرقين والشوك لا بأس به وكذا من دخل أرض رجل للاحتشاش أو لالتقاط السبلة إن تركها صاحبها فصار تركه كالإباحة فليل إن كانت الأرض لليتامى إن كان لو استأجر على ذلك أجراً يبقى للصبي بعد مؤنة الأجر شيء ظاهر فلا يجوز تركه وإن كان لا يفضل منه أو فضل شيء قليل مما لا يقصد إليه فلا بأس بتركه ولا بأس لغيره أن يلتقط ساحة بيضاء يطرح فيها أصحاب السكة التراب والسرقين والرماد ونحوه حتى يجتمع من ذلك كثير فإن كان أصحاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هي الساحة لذلك فهي له وإن كان لم يهين الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع، حمام بري دخل دار رجل ففرخ فيها فجاء آخر وأخذه فإن كان صاحب الدار رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار وإن لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذه ولو كان له حمام فجاء حمام آخر ففرخ فلصاحب الانثى فرخها، يكره إمساك الحمامات إن كان يضر بالناس ومن اتخذ برج الحمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويعلفها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر بها الناس فإن اختلط بها حمام أهلي لغيره لا ينبغي له أن يأخذه وإن أخذه يطلب صاحبه فإن لم يأخذه وفرخ عنده فإن كانت الأم غريبة لا يتعرض لفرخه فإنه لغيره وإن كانت الأم لصاحب البرج والغريب ذكر فالفرخ له لأن الفرخ والبيض لصاحب الأم فإن لم يعلم أن في برجه غريباً لا شيء عليه كذا في خزنة المفتين، من أخذ بازياً أو شبهه في سواد أو مصر وفي رجليه تبر وجلاجل وهو يعرف أنه أهلي فعليه أن يعرف ليرده على أهله وكذلك إن أخذ ظبياً في عنقه قلادة كذا في المحوط، رجل قاطع دار سنين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جمعه المقاطع قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: يكون السرقين لمن هيا مكانه فإن لم يفعل ذلك وأخذ منها فهو لمن سبق برفعه وقال القاضي الإمام أبو علي السغدري رحمه الله تعالى: هو لمن سبقت يده إليه وإن لم يهين مكاناً حتى قال: لو أن رجلاً ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب فسرقينها لمن سبقت يده إليه، رجل له دار يؤجرها فجاء إنسان بإبل وأناخ في داره واجتمع من ذلك بهر كثير قالوا: إن ترك صاحب الدار على وجه الإباحة ولم يكن من رأيه أن يجمع فكل من أخذه فهو أولى به لأنه مباح وإن كان من رأى صاحب الدار أن يجمع السرقين والبهر فصاحب الدار أولى، امرأة

وضعت ملاءتها فجاءت امرأة أخرى ووضعت ملاءتها ثم جاءت الأولى وأخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تنتفع بملاءة الأولى لأنه انتفاع بملك الغير فإن أرادت أن تنتفع بها قالوا: ينبغي أن تصدق هي بهذه الملاءة على ابنتها إن كانت فقيرة على نية أن يكون ثواب الصدقة لصاحبته إن رضيت ثم تهب الابنة الملاءة منها فيسعيها الانتفاع بها لأنها بمنزلة اللقطة وإن كانت غنية لا يحل الانتفاع بها وكذا الجراب في المكعب إن سرق وترك له عوض، رجل التقط لقطة فصاعته منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل، رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لأنه ليس بمنزلة اللقطة، رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع إليه مالاً ليعمرها ثم فقد الدافع فله أن يحفظ المال وليس له أن يعمر الدار إلا بإذن الحاكم كذا في فتاوى قاضيه خان، ذكر أبو الليث في العميون رجل سيب ذابته فأخذها إنسان فاصلحها ثم جاء صاحبها فإن قال عند التسييب جعلتها لمن أخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وإن لم يقل ذلك له أن يأخذها وكذلك فيمن أرسل صيداً له هكذا ذكره بعض مشايخنا وإن اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينه كذا في محيط السرخسي.

## كتاب الإباقي

واجد الآبق إذا قدر على الأخذ فلاخذ أولى وأفضل كذا في السراجية، ثم له الخيار إن شاء حفظه بنفسه إن كان بقدر عليه وإن شاء دفعه إلى الإمام فإذا دفعه إليه لا يقبله منه إلا بإقامة البيعة ثم يحبس الإمام تعزيراً له وينفق عليه من بيت المال كذا في التبيين، إن لم يأت به إلى السلطان وأمسك بنفسه بما له من الخيار في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: وأنفق عليه من عنده يرجع على مالكة إذا حضر إن أنفق عليه بأمر القاضي وإلا فلا وهو المختار كذا في الغياثية، واختلفوا في الضال فقيل أخذه أفضل وقيل: تركه أفضل وإذا رفع إلى الإمام لا يحبس وإن كان له متعة أجره وأنفق عليه من أجرته كذا في التبيين، ولا يبيعه كذا في خزائن المفتين، قال الحاكم الشهيد في الكافي: وإذا أتى الرجل بالعبد فأخذه السلطان فحبسه فأدعاه رجل وأقام البيعة أنه عبده قال: يستحلفه ما بعته ولا وهبته ثم يدفعه إليه ولا أحب أن يأخذ منه كفيلاً وإن أخذ منه القاضي كفيلاً لم يكن مسيئاً كذا في غاية البيان، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل ينصب عنه خصماً قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا: القاضي ينصب خصماً ثم يقبل هذه البيعة وبعضهم قالوا: يقبل القاضي هذه البيعة من غير أن ينصب عنه خصماً كذا في التتارخانية، وإن لم يكن للمدعي بيعة وأقر العبد أنه عبده قال: يدفعه إليه ويأخذ منه كفيلاً وإن لم يجرى للعبد طالب قال: إذا طال ذلك باعه الإمام وأمسك حتى يجيء طالبه ويقيم البيعة بأن العبد عبده فيدفع الثمن ولا ينتقض بيع الإمام وينفق عليه الإمام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذه من صاحبه إن حضر ومن ثمنه إن باعه كذا في غاية البيان، ولا يؤاجر الآبق خوف الإباقي كذا في خزائن المفتين، إذا دفع الآبق بغير أمر القاضي بإقرار العبد وبذكر العلامة ثم استحققه الآخر ضمن الدافع ورجع على المدفع إليه كذا في التتارخانية، راد الآبق يستحق الجعل استحساناً عندنا كذا في الكافي، من رد الآبق من مدة سفر وهي مسيرة ثلاثة أيام فله أربعون درهماً وإن كانت قيمته أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في التبيين، إن أخذه في مصر أو خارج مصر أقل من مسيرة سفر يستحق الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغياثية، ثم إذا وجب الرضخ إن اصطلاح الراد والمردود عليه على شيء فللراد ذلك وإن اختصما عند القاضي فالقاضي يقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وتفسيره أنه يجب للراد من مسيرة ثلاثة أيام أربعون درهماً فيكون بإزاء كل يوم ثلاثة عشر درهماً وثلاث درهم فيقضي بذلك إن رد من مسيرة يوم وإليه أشار في الكتاب، وفي النابيع وبه نأخذ وبعضهم قالوا: يفوض إلى رأي الإمام وهذا أيسر بالاعتبار وفي الإبانة وهو الصحيح وفي العتابة وعليه الفتوى كذا في التتارخانية، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: والحكم في رد الصغير كالحكم في رد الكبير إن رد من مسيرة السفر فله أربعون درهماً وإن رده بما دون مسيرة السفر فله الرضخ

وبرضخ في الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير إن كان الكبير أشدهما مؤنة قالوا: وما ذكر من الجواب في الصغير محمول على ما إذا كان صغيراً يعقل الإباق أما إذا كان صغيراً لا يعقل الإباق فهو ضال وراد الضال لا يستحق الجعل ولو رد جارية معها ولد صغير يكون تبعاً لأمه فلا يزداد على الجعل شيء وإن كان مرافقاً يجب ثمانون درهماً كذا في التبيين، إن كان الآبق بين رجلين فالجعل عليهما على قدر انصباتهما فإن كان أحد المولين حاضراً والآخر غائباً فليس للحاضر أن يأخذه حتى يعطيه جعله كله وإذا أعطاه لم يكن متطوعاً وإن كان الآبق لرجل والراد رجلان فالجعل بينهما على السواء كذا في المحيط، ولو كان السيد واحداً والعبد اثنين فعليه جعلان كذا في شرح النضحاوي، إن كان الآبق رهناً فالجعل على المرتهاين والرد في حياة الراهن وبعده سواء وهذا إذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه فإن كانت أكثر فبقدر الدين عليه والباقي على ائراهن كذا في الهدية، وجعل المنصوب إذا أبق من يد الغاصب على الغاصب وإن كان الآبق خدمته لرجل ورفسته لآخر فالجعل على صاحب الخدمة فإذا انقضت مدة الخدمة يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد فيه ولن جاء بالعبد الآبق أن يمسكه حتى يستوفي الجعل وإن هنك في يده بعدما قضى القاضي له بالإمساك بالجعل أو قبل المرافعة إلى القاضي فلا ضمان ولا جعل وإذا صالح الذي جاء بالآبق مع مولاه من الجعل عني عشرين درهماً جاز وإن صالح على خمسين درهماً وهو لا يعلم أن الجعل أربعون جاز بقدر أربعين وبطل الفضل كذا في المحيط، إن كان موهوباً فعلى الموهوب له وإن رجع ثوابه في هبته بعدما رد العبد الراد إلى الموهوب له كذا في الكافي، يجب الجعل في رد المديون أو الولد إذا كان في حياة المولى فإذا مات المولى قبل أن يصل بهما فلا شيء له ويجب الجعل في رد المأذون وإن أبق المكاتب فردّه رجل على مولاه فلا شيء له كذا في الجوهرة النيرة، في جامع الخوامع رجلان أتيا به فاقام أحدهما بينة أنه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيرة يومين فعلى المولى إتمام جعل اليوم الأول والثاني بينهما وفي البيابيع وإن كان العبد جائياً ينظر إلى اختيار مولاه إن اختار القداء فالجعل عليه وإن اختار الدفع فالجعل على ولي الجناية وإن كان الآبق مأذوناً له في التجارة وهو مستغرق بالديون فالجعل على مولاه فإن امتنع عن ذلك بيع العبد في الجعل فما فضل يصرف إلى الغرماء، وفي الجامع أبق من المودع فاذا جلى الجعل كان متبرعاً وفيه أبق فقتل عمداً أو لحقه دين فجاء به رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جني في يد الآخذ أو أتلّف مالا لا جعل له إن قتل أو دفع أو بيع وفيه جني عند الآخذ خطأ أو أتلّف مالا ثم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية يرجع بالجعل إن كانت قيمته مثل أرض الجناية وإن كانت أكثر من الأرض يرجع من الجعل بحصتها أدى من ثمنه أو دينه أو جنائيه كذا في التتارخانية، لو ردّ عبد أبيه أو أخيه أو سائر أقربائه لا يجب له الجعل إذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله يجب الجعل له إلا الابن إذا ردّ عبد أبيه أو أحد الزوجين ردّ عبد الآخر فإنهما لا يجب لهما الجعل مطلقاً وكذا الوصي إذا ردّ عبد اليتيم لا يستحق الجعل كذا في التبيين، السلطان إذا أخذ العبد الآبق فردّه إلى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له قال الفقيه: وبه نأخذ وكذا راهبان<sup>(١)</sup> وشعنه وكاروان إذا أخذوا المال من فطاع الطريق وردّوا على المالك كذا في الغيبة،

(١) قوله راهبان: لعله الذي يهرب منه الناس ويخافونه كما في حاشية الدر وكذا يقال في كاروان تأمل اهـ

إذا جاء الوارث بالآبق من مسيرة ثلاثة أيام فالوارث لا يخنو إما إن كان ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله إن لم يكن ونده ولم يكن في عياله إن لم يكن ونده ولم يكن في عياله أجمعوا أنه لو أخذه في حياة المورث ورده في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجمعوا أنه لو أخذه بعد وفاة المورث ورده لا جعل له وأما إذا أخذه في حال حياة المورث وجاء به إلى المصر في حياته أيضاً إلا أنه سلمه بعد موته قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: يجب الجعل له في حصة شركائه وإن كان انزاد ولداه أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الظهيرية، رجل قال لغيره: إن عهدي قد آبق فإن رجذته فخذة فقال المأمور: نعم فآخذه المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به إلى المولى فلا جعل له، أخذ آبقاً من مسيرة سفر وجاء به ليرده على مولاه فلما أدخله المصر آبق منه قبل أن ينتهي إلى مولاه فآخذه رجل في المصر ورده على المولى فلا شيء للاول ويرضخ للثاني على قدر عتائه وإن أخذه بعد ذلك في المصر أو من مسيرة يوم للاول نصف الجعل تاماً ويرضخ للثاني على قدر عتائه وفي المنتقى جاء بالآبق من مسيرة ثلاثة أيام ليرده على المولى فآخذه منه غاصب وجاء به الغاصب إلى المولى ثم جاء الآخذ الاول وأقام بيته أنه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانياً من المولى ورجع المولى على الغاصب بما أخذ منه، وفيه أيضاً أخذ آبقاً من مسيرة ثلاثة أيام وجاء يوماً ثم آبق العبد منه وصار يوماً نحو المصر الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع إلى المولى ثم إن ذلك الرجل أخذه ثانياً وجاء به اليوم الثالث ورفع إلى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا الجعل ولو كان العبد حين آبق من الذي أخذه فوجده مولاه وأخذه أو آبق من الذي أخذه ثم بدا له فرجع إلى مولاه فلا جعل للذي أخذه ولو كان العبد فارق الذي أخذ وجاء متوجهاً إلى مولاه لا يريد الإباق للاول جعل يوم وفيه أيضاً أخذ عبداً آبقاً ودفعه إلى رجل وأمره إن يأتي به إلى مولاه وأخذ منه الجعل بكون له، في الأصل عبد آبق إلى بعض البلدان فآخذه رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به إلى مولاه لا جعل له فإن كان حين اشتراه أشهد أنه إنما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما أدى من الثمن قل أو كثر وإن وهب له أو هو أوصى له به أو ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل، أخذ عبداً آبقاً وجاء به ليرده على المولى فلما نظر إليه المولى اعتقه ثم آبق من يد الآخذ كان له الجعل، ولو كان دبره والمسألة بحالها فلا جعل له ولو كان الآخذ حين سار ثلاثة أيام آبق منه قبل أن يأتي إلى المولى ثم اعتق المولى لم يصرف قابضاً من يد الآخذ ولو جاء به إلى مولاه فقبضه ثم وهبه منه فعليه الجعل ولو وهبه منه قبل أن يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل أن يقبضه فالجعل عليه، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: الراد إنما يستحق الجعل إذا أشهد عند الآخذ أنه إنما أخذه ليرده على المالك أما إذا ترك الإشهاد فلا يستحق الجعل وإن رده على المالك كذا في المحيط، إذا مات الآبق عند الآخذ أو آبق منه قبل أن يرده على المولى فإن كان حين أخذ أشهد أنه إنما أخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك إذا قال وقت الآخذ: هذا آبق قد أخذته فمن وجد له طالباً فليدله على فهذا إشهاد ولا ضمان عليه قال شمس الأئمة الحلواني: ليس من شرط الإشهاد أن يكرر ذلك والمرة تكفي بحيث لا يقدر على أن يكتم إذا سئل وهكذا في اللقطة وأما إذا ترك

الإشهاد وكان الإشهاد محكناً كان عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا إذا علم كونه أبقاً وإن أنكر المولى أن يكون عبده أبقاً فالقول قوله والأخذ ضامن بالإجماع كذا في الذخيرة، إذا أخذ عبداً أبقاً فادّعاه رجل وأقر له العبد فدفعه إليه بغير أمر القاضي فهلك عنده ثم استحقه آخر بالبينة فله أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الدافع يرجع به على القابض وإن كان لم يدفع إلى الأول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده فدفعه إليه بغير حكم ثم أقام الآخر البينة أنه له قضى به للثاني فإن أقام الأول بينة لم يلزم أيضاً وإذا أخذ عبداً أبقاً وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع وهلك العبد في يد المشتري ثم جاء رجل فادّعاه فأقام البينة أنه عبده فالمستحق بالخيار إن شاء ضمن المشتري وعند ذلك يرجع المشتري بالثمن على البائع وإن شاء ضمن البائع قيمته وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع ويكون الثمن له ويتصدق بما فضل على القيمة من الثمن، إذا أنكر المولى أن يكون عبده أبقاً فلا جعل للراد إلا أن يشهد الشهود أنه أبق من مولاه أو على إقرار المولى بإيقاعه وإذا أبق العبد وذهب بمال المولى فجاء به رجل وقال: لم أجد معه شيئاً فالقول قوله ولا شيء عليه، بيع الأبق من أجنبي أو من ابن صغير له لا يجوز وبيعه ممن في يده يجوز وهبته من الأجنبي لا تجوز وإن وهبه من ابن صغير له إن كان متردداً في دار الإسلام يجوز وإن أبق إلى دار الحرب اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى وروى قاضي الحرمين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز إعتاقه عن كفارة ظهاره، ولو وكّل المولى رجلاً بطلب الأبق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من إنسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل أصابه فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ الأبق رجل وأجره فالأجرة له ويتصدق بها فإن دفعها إلى المولى مع العبد، وقال: هذه غلة عبدك وقد سلمت لك فهي للمولى ولا يحل للمولى أكلها قياساً وبحل استحساناً كذا في المحيط.

## كتاب المفقود

هو الذي غاب عن أهله أو بلدته أو أسرته العذو ولا يدري أحيى هو أو ميت ولا يعلم له مكان ومضى على ذلك زمان فهو معدوم بهذا الاعتبار وحكمه أنه حي في حق نفسه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله ولا تفسخ إجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث ممن مات حال غيبته كذا في خزنة المفتين، وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي أقر بها غرماؤه ولا يخاصم في دين لم يقر به لغريم ولا في نصيب له في عرض أو عقار في يد غيره لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه وإنما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وإنه لا يملك المضمومة بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فإذا كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عندنا فلو قضى به قاض يرى ذلك جاز لأنه فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه بالاتفاق، ثم الوكيل الذي نصبه القاضي يخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف ويبيع ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا في التبيين، ولا يبيع ما لا يتسارع إليه الفساد في نفقة ولا في غيرها منقولا كان أو عقاراً كذا في غاية البيان، ينفق من ماله على من تجب عليه نفقته حال حضرته بغير قضاء كزوجته وأولاده وأبويه وكل من لا يستحقها بحضرته إلا بقضاء فإنه لا ينفق عليه كالأخ والأخت ونحوهما ومعنى قولنا من ماله النقدان كذا في خزنة المفتين، والتبر بمنزلة النقدين في هذا الحكم وهذا إذا كان المال في يد القاضي وإن كان ودیعة أو ديناً ينفق عليهم منهما إذا كان المودع والمديون مقرين بالوديعة والدين والنسب والتكاح إذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي وإن كانا ظاهرين فلا حاجة إلى إقرارهما وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر يشترط الإقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وإن دفع المودع بنفسه أو من عليه الدين بغير أمر القاضي فالمودع يضمن والمديون لا يبرأ وإن جحد المودع والمديون أصلاً أو جحدوا الزوجية والنسب لم ينتصب أحد ممن يستحق النفقة خصماً في ذلك، لا يفرق بينه وبين امرأته وحكم بموته بمضي تسعين سنة وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية بقدر يموت أقرانه فإذا لم يبق أحد من أقرانه حياً حكم بموته ويعتبر موت أقرانه في أهل بلده كذا في الكافي، والمختار أنه يفرض إلى رأي الإمام كذا في التبيين، وإذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرث منه كذا في الهداية، فإن عاد زوجها بعد مضي المدة فهو أحق بها وإن تزوجت فلا سبيل له عليها ويعتبر ميتاً في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كأنه مات يوم فقده كذا في التتارخانية، ولا يرث المفقود أحداً مات في حال فقده ومعنى قولنا لا يرث المفقود أحداً أن نصيب المفقود من الميراث لا يصير ملكاً للمفقود أما نصيب المفقود من الإرث فيتوقف فإن ظهر حياً علم أنه كان مستحقاً وإن لم يظهر حياً حتى بلغ تسعين سنة فما وقف له برد على ورثة صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي، وإذا أوصى له توقف الموصى به إلى أن يحكم بموته فإذا حكم بموته يرد المال الموصى به إلى ورثة الموصي كذا في التبيين، إذا فقد المرتد فلم يعلم الحق بدار الحرب أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يتبين لحاقه بدار

الحرب وإن مات أحد من ولد المرتد يقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء كذا في الظهيرية، لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه يتقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وإن كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلاً بيانه رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن والمال في يد أجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الإرث دفع النصف أقل النصيبين إليهما ولا يدفع إلى ولد الابن ولا ينزع من يد الأجنبي إلا إذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه فإذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر للبنتين ليتم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن ونظيره الحمل فإنه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى، ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه وإن كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي، إذا مات المفقود بالبادية فله صاحبه أن يبيع حماره ومتاعه ويحمل الدراهم إلى أهله، وإن ادعى رجل على المفقود حقاً من دين أو دية أو شركة في عقار أو طلاق أو عتاق أو نكاح أو ردّ بحب أو مطالبة باستحقاق لم يلتفت إلى دعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصماً وإن رأى القاضي سماع البينة وحكم نقذ حكمه بالإجماع كذا في التتارخانية.



## كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة أبواب

### الباب الأول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في بيان أنواع الشركة :** الشركة نوعان : شركة ملك وهي أن يمتلك رجلان شيئاً من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب، وشركة عقد وهي أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كنز الدقائق، وشركة الملك نوعان : شركة جبر وشركة اختيار، فشركة الجبر : أن يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالكين خلطاً لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بأن كان الجنس واحداً أو يمكن التمييز بضرب كلفة ومشقة نحو أن تختلط الحنطة بالشعير أو يرثا مالاً، وشركة الاختيار : أن يهرب لهما مال أو يملك مالاً باستيلاء أو يخلط مالهما كذا في الذخيرة، أو يملك مالاً بالشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاضيخان، أو يوصى لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار، وركنها : اجتماع النصيبين، وحكمها : وقوع الزيادة على الشركة بقدر الملك، ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بأمره وكل واحد منهما كالأجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه في جميع الصور ومن غير شريكه بغير إذنه إلا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي، أما شركة العقود فأنواع ثلاثة : شركة بالمال، وشركة بالأعمال وكل ذلك على وجهين : مفوضة وعنان كذا في الذخيرة، وركنها : الإيجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي، ويندب الإشهاد عليها كذا في النهر الفائق، وشرط جواز هذه الشركات كون العقود عليه عقد الشركة قابلاً للوكالة كذا في المحيط، وأن يكون الربح معلوم القدر فإن كان مجهولاً تفسد الشركة وأن يكون الربح جزءاً شائعاً في الجملة لا معيناً فإن عينا عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع، وحكم شركة العقد صيرورة العقود عليه وما يستفاد به مشتركاً بينهما كذا في محيط السرخسي، أما الشركة بالمال فهي أن يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتركتنا فيه على أن نشترى ونبيع معاً أو شتى أو أطلقا على أن ما رزق الله عز وجل من ربح فهو بيننا على شرط كذا أو يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع.

**الفصل الثاني في الألفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح :** قال محمد رحمه الله تعالى : إذا اشتركا بغير مال على أن ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصاً صنفاً أو عملاً أو لم بخصاً فهو جائز وكذلك إذا قال : هذا الشهر وكذلك إذا لم يذكر الشركة وقتاً بأن اشتركا على أن ما اشترى فهو بينهما هكذا في المحيط، وإن وقتاً هل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى : أنه يتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح، إذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما للآخر : ما

اشترت اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل، وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى: أنه يجوز وتثبت الشركة بهذا القدر ألا ترى أنهما لو ذكرا الشراء من الجانبين يجوز وإن لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لأحدهما أن يبيع حصة الآخر مما يشتري إلا بإذن صاحبه كذا في الغياثية، إن قال رجل لغيره: ما اشترت من شيء فبيني وبينك أو قال فبيننا وقال الآخر: نعم فإن أراد بذلك أن يكونا بمعنى شريكي التجارة كان شركة حتى يصح من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما إذا نصا على الشراء والبيع وإن أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة بعينه ولا يكونا فيه كشريكي التجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما إذا ورثا أو وهب لهما كان وكالة لا شركة فإن وجد شرط صحة الوكالة جازت الوكالة وإلا فلا، وهو بيان جنس المشتري وبيان نوعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو أن لا يفوض الموكل الرأي إلى الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع، وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: في رجلين قالوا: ما اشترينا من شيء فهو بيننا نصفين فهو جائز وفيه أيضاً عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لآخر: ما اشترت من أصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز، وكذلك إذا قال: اليوم وما اشترى لي ذلك اليوم كان بينهما نصفين وكذلك لو قال كل واحد منهما لصاحبه ولم يوقتا وكذلك إذا قال ما اشترت من الدقيق فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما أن يبيع حصة صاحبه مما اشترى إلا بإذن صاحبه لأنهما اشتركا في الشراء لا في البيع كذا في الغيط، ولو قال أحدهما للآخر إن اشترت عبداً فهو بيني وبينك كان فاسداً إلا أن يسمى نوعاً فيقول عبداً خراسانياً أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن قال: ما اشترت من شيء فهو بيني وبينك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع، وفي المنتقى أيضاً بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال: ما اشترت اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا جائز وكذلك إن وقت سنة أو لم يوقت وقتاً إلا أنه وقت من المشتري مقدراً بأن قال: ما اشترت من الحنطة إلى كذا فهو بيني وبينك فهذا جائز كذا في الذخيرة، إذا قال: ما اشترت في وجهك فبيني وبينك وقد خرج في وجهه أو قال: بالبصرة فهو باطل حتى يوقتا ثمناً أو بيعاً أو أياماً هكذا في الغيط، رجل أمر الآخر أن يشتري عبداً بعينه بينه وبينه فقال: نعم، فاشهد عند الشراء أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد مشترك كذا في محيط السرخسي، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المهرود: إذا أمره بشراء فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عند الشراء اشترته لنفسي يكون له ولو قال: اشهدوا أنني اشترته لفلان كما أمرتني ثم اشتراه فهو للآخر كذا في الذخيرة، فإن اشتراه وسكت عند الشراء ثم قال بعد الشراء: اشترته لفلان الأمر كان لفلان إذا كان مبيعاً ولو قال ذلك بعد ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله إلا أن يصدق الأمر كذا في التتارخانية، رجل قال لآخر: اشتر عبداً فلان بيني وبينك قال نعم فذهب ليشتري فقال له الآخر: اشتر ذلك بيني وبينك قال: نعم فاشتراه فهو للآخرين كذا في الخلاصة،

قالوا: هذا إذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الأول وأما إذا قبل الوكالة بمحضر من الأول فيكون العبد بين الأمر الثاني وبين المأمور نصفين كذا في المحيط، ولو لقيه ثالث فأمره بذلك فاشتره المأمور بعد أمر الثلاثة ينظر إن قال للثالث نعم بغير محضر الأولين فالعبد بينهما ولا شيء للثالث والمشتري وإن قال: نعم بمحضرهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط السرخسي، وفي المنتقى قال هشام: سألت محمداً رحمه الله تعالى ما نقول في رجل أمر رجلاً أن يشتري ثوباً موصوفاً بعشرين درهماً ببني وبينه على أن أنقد أنا الدراهم قال: فهو جائز وهو بينهما والشرط باطل وفيه أيضاً إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل: اشتر جارية فلان ببني وبينك على أن أبيعها أنا قال: الشرط فاسد والشركة جائزة قال: وكذلك كل شرط فاسد في الشركة ولو قال: على أن تبيعها كان هذا جائزاً وهي مشتركة بينهما ببيعانها على تجارتها كذا في المحيط، لو قال رجل لآخر: أينا اشترى هذا العبد اشترك صاحبه أو فصاحبه فيه شريك له فهو جائز فأيهما اشتراه كان مشترياً نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فإذا قبضه فهو كقبضهما حتى لو مات كان من مالهما فإن اشترى معاً أو اشترى أحدهما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو نقد أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو بغير أمر صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير، فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو بائع نصيب شريكه بنصف الثمن وإن باعه إلا نصفه فجميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع ينصرف إلى نصيب البائع خاصة كذا في محيط السرخسي، في المنتقى قال هشام: سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لآخر: ليس له شيء نعال فمعي عشرة آلاف فخذها شركة ببني وبينك قال: هو جائز والربح والوضيعة عليهما كذا في المحيط، رجل اشترى عبداً وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فاشركه فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه به بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية إلا أن يبين خلافه كذا في فتح القدير، وكذا لو اشرك رجل رجلين بصير بينهم أثلاثاً كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل اشترى عبداً وقبضه فقال له رجل: أشركني فيه ففعل ثم قبضه آخر فقال مثل ذلك فإن كان الثاني يعلم بمشاركة الأول فله ربع العبد وإن كان لا يعلم فللثاني نصف العبد وللأول النصف وخرج المشتري من بين كذا في المحيط، وكذلك لو اشترى عبداً فقال له رجل: أشركني فيه فاشركه ثم استحق نصف العبد فللشريك نصف العبد وخرج المشتري من بين كذا في محيط السرخسي، وإذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل: أشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف الذي اشتراه المشتري وإن كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط، وإذا اشترى رجل شيئاً فقال له رجل آخر أشركني فيه فاشركه فهذا بمنزلة البيع فإن كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو اشركه بعد القبض ولم يسلمه إليه حتى هلك لم يلزمه ثمن ويعلم أنه لا بد من قبول الذي اشركه لأن لفظ أشركتك صار إيجاباً للبيع هكذا في فتح القدير، وذكر في المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم اشرك آخر فيه شائعاً من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار لتفرق الصفقة عليه كذا في محيط السرخسي، ولو

كان رجل في بيته حنطة يذيعها كلها فاشرك رجلاً في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فإن شاء المشرك أخذ نصف ما بقي وإن شاء ترك وكذا البيع في هذا الوجه وإن استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما وللمشرك الخيار كذا في السراج الوهاج، ولو اشترى رجلان عبداً فاشركا فيه آخر ينظر إن اشركاه على التعاقب فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي، وإن اشركاه معاً بان قالاً: جملة شركتك في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحساناً كذا في المحيط، ولو اشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فأجاز صاحبه فله النصف وللمشركين نصفه كذا في محيط السرخسي، وإن لم يجز فله نصف نصيب المشرك وهو الربع كذا في المحيط، ولو اشركه بإذن شريكه كان بينهم أثلاثاً كذا في المسوط، وإن قال شركني معك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فإن أجاز شريكه فله الثلث وإن لم يجز فله السدس كذا في محيط السرخسي، ولو قال أحدهما: شركتك في نصف هذا العبد فقد روى ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: كان مملوكاً جميع نصيبه منه بمنزلة قوله قد اشركتك بنصفه ألا يرى أن المشتري لو كان واحداً فقال لرجل شركتك في نصفه كان له العبد كقوله اشركتك بنصفه بخلاف ما لو قال: اشركتك في نصيبه فإنه لا يمكن أن يجعل بهذا اللفظ مملوكاً جميع نصيبه بإقامة حرف في مقام حرف الباء فإنه لو قال: اشركتك بنصيبه كان باطلاً فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير. اشترى عبداً بالف درهم وقبضه ثم قال لرجل: قد اشركتك فيه فلم يقل الرجل شيئاً حتى قال لآخر: اشركتك فيه ثم قالاً: قد قبلنا فالعبد بينهما لكل واحد منهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط، ولو قال له رجل: اشركني فيه فاشركه فلم يقل الرجل: قبلت حتى قال لآخر قد اشركتك فيه ثم قبلاً فلا شيء للأول وللثاني النصف وكذلك لو قال لآخر: قد اشركتك فيه ثم قال لآخر ذلك ثم قال مثله للثالث ولم يقبل واحد منهم فهو بينه وبين الآخر إن قبل وإن قال: قد اشركتكم فيه جميعاً فقبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي، لو قال: لي عشرة دنانير فادفع إليّ ذهباً فاشترى بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فدفع إليه خمسة واشترى بالخمسة عشر سلعة يكون أثلاثاً كأنه قال اشترى بالخمسة عشر سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون أثلاثاً كذا هذا ولغظ الشركة يحتمل شركة الأملاك ثم قال: وهذا إذا عين السائل جنس السلعة كالحنطة ونحوها فاما إذا لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل للجهالة كذا في القنية، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لآخر: اشتر هذا العبد واشركني فيه فقال: نعم ثم اشتراه فهو بينهما وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: وهو استحسان كذا في المحيط، اشترى بقره بعشرة دنانير فقبضها ثم قال لآخر: قد اشركتك فيها بدنانيرين فقبل كان له خمس البقرة كذا في محيط السرخسي باع فلزاً<sup>(١)</sup> بخمسين ديناراً ثم قال البائع: أكون لك شريكاً فيه فقال المشتري: نعم فسكتا على ذلك فكان البائع يجيء بالبطلانيخ والمشتري يبيعها في السوق على هذا حتى نفدت لا يصير

(١) قوله فلزاً: بكسر الفاء واللام وشذّ الرأي وكعتل نحاس أبيض تجعل منه القدور المفرغة كما في الفارسي  
أد مصححه.

شريكاً فيه كذا في القنية، اشترى حنطة فاعطى على طبعها درهماً ثم أعطى على خبزها درهماً فأشرك رجلاً في الخبز اعطاه المشترك نصف ثمن الحنطة ونصف النفقة وكذلك هذا في القطن وغزله وحيآكته والسمسم وعصره وإذا كان هو الذي طحن وخبز وغزل ونسج ولم يعط عليه أجراً والمسألة بحالها فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط، ولو قال له رجل: ما اشتريت اليوم فبيني وبينك فقال: نعم ثم قال له آخر: اشتر لي هذا العبد بيني وبينك فقال: نعم ثم اشترى العبد فنصفه للآخر ونصفه بينه وبين الأول ولو قال الأول: اشتر لي هذا العبد بيني وبينك وقال آخر: ما اشتريت فبيننا ثم اشترى العبد فللأول نصفه ونصفه بينه وبين الآخر كذا في محيط السرخسي.

**الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال وما لا يصلح:** الشركة إذا كانت بالمال لا تجوز عناناً كانت أو مفارضة إلا إذا كان رأس مالهما من الأثمان التي لا تتعين في عقود المبادلات نحو الدراهم والدينار فاما ما يتعين في عقود المبادلات نحو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهما سواء كان ذلك رأس مالهما أو رأس مال أحدهما كذا في المحيط، ويشترط حضوره عند العقد أو عند الشراء كذا في خزانة المفتين، وهكذا في فتاوى قاضيه خان، حتى لو دفع الف درهم إلى رجل وقال: أخرج مثلها واشتر بها وبع فأخرج صحت الشركة كذا في الصغرى، ولا تصح بمال غائب أو دين في الحالين كذا في محيط السرخسي، أما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع، ولا يشترط تسليم المالكين ولا خلطهما كذا في خزانة المفتين، ولو كان لأحدهما الف درهم ولآخر مائة دينار أو لأحدهما دراهم بيض وللآخر دراهم سود فاشتركا جازت الشركة كذا في محيط السرخسي، الثبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض في ظاهر الرواية لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضيه خان، والصحيح إن كانوا يتعاملون بها بجوز وإلا فلا كذا في التهذيب، والمصوغ منهما بمنزلة العرض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيه خان، أما الفلوس فإن كانت كاسدة فلا تجوز الشركة والمضاربة بها لأنها عروض وإن كانت نافقة فكذلك في الرواية المشهورة عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز كذا في البدائع، وعليه الفتوى كذا في السراجية والمضمرات، وفي المبسوط الصحيح أن عقد الشركة على الفلوس يجوز على قول الكل كذا في الكافي، أما الشركة بالمكيلات والموزونات قبل الخلط في جنس واحد وفي جنسين مختلفين قبل الخلط أو بعده فلا تجوز بالاتفاق كذا في المحيط، ولكل واحد منهما متاعه وله ربحه وعليه وضيعته كذا في الكافي، وإن خلط وهو جنس واحد فشركة العقد فاسدة وشركة الملك ثابتة وما ربحا فلهما والوضيعة عليهما كذا في محيط السرخسي، وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي، ثم عند اختلاف الجنس إذا باعا المخلوط فالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطاً كذا في المبسوط، قال عامة مشايخنا: الصحيح أن يقال يوم باعاه كذا في محيط السرخسي، وإن كان أحدهما يزيده الخلط خيراً فإنه يضرب بقيمته يوم يقسمون غير مخلوط كذا في المحيط، وهكذا في فتح القدير، اشترى متاعاً بكر حنطة وكر شعير فكان أحدهما الحنطة والآخر الشعير ثم باعا ذلك بدراهم يقسمان الثمن على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمان كذا

في محيط السرخسي، وفي شرط الريح تعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشتري تعتبر فيه قيمة رأس مالهما وقت الشراء وفي ظهور الريح في نصيبهما أو في نصيب أحدهما تعتبر وقت القسمة لأنه ما لم يظهر رأس المال لا يظهر الريح كذا في القنية، والحيلة في جواز الشركة في العروض وكل ما يتعين بالتعيين أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه حتى يصير مال كل واحد منهما نصفين وتحصل شركة ملك بينهما ثم يعقدان بعد ذلك عقد الشركة فيجوز بلا خلاف كذا في البدائع، ولو كان بينهما تفاوت بأن تكون قيمة عرض أحدهما مائة وقيمة عرض صاحبه أربعمائة يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فصار المتاع كله أخماساً كذا في الكافي، وكذلك إذا كان لأحدهما دراهم وللآخر عروض ينبغي أن يبيع صاحب العروض نصف عروضه بنصف دراهم صاحبه ويتقاضيان ثم يشتركان إن شاء مفاوضة وإن شاء عناناً كذا في المحيط، وفي المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى: عبد بين رجلين اشتركا فيه شركة عنان أو مفاوضة جاز كذا في الذخيرة، وفي المنتقى رجلان لكل واحد منهما طعام فاشتركا عليهما وخطاهما وأحدهما أجود من الآخر فالشركة جائزة والثلث بينهما نصفين لأن هذا يشبه البيع حين خلطاه على أنه بينهما وقال في موضع آخر: نص في هذا الكتاب أنه يقسم الثلث بينهما على قيمة الجيد وقيمة الرديء يوم باعا كذا في محيط السرخسي، والثاني بالقواعد أثبت كذا في النهر الفائق والله اعلم.

### الباب الثاني في المفاوضة وفيه ثمانية فصول

**الفصل الأول في تفسيرها وشروطها:** أما تفسيرها: فهي أن يشترك الرجلان فيتساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كفيلاً عن الآخر في كل ما يلزمه من عهدة ما يشترطه كما أنه وكيل عنه كذا في فتح القدير، فتجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين أو ذميين كذا في الهداية، وإن كان أحدهما كتابياً والآخر مجوسياً كذا في محيط السرخسي، ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع، ولا بين الحر والمكاتب كذا في الجوهرة النيرة، وكذا لا تصح بين المجنون والعاقل كذا في العيني شرح الكنز، ولا تصح بين العبد والحر ولا بين الصبي والحر ولا بين المكاتبين كذا في خزانة المفتين، وإن فاوض المسلم الحر مرتداً أو مرتدة أو ذمياً لا تصح المفاوضة فإن أسلم المرتد قبل الحكم بلحاظه صحت المفاوضة كذا في فتاوى قاضيهان، وصورة شركة المفاوضة أن يشترك اثنان ويقولان: تشاركنا شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على أن نشترى ونبيع جميعاً ونشتى بالنقد والنسيئة ويعمل كل واحد منا براهبه على أن ما رزق الله تعالى من الربح فهو بيننا والرضيعة على المال ذكره في مبسوط صدر الإسلام كذا في المضمرات، وأما شروطها: فمنها التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط، وإن عقدها من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحت بغير لفظ المفاوضة كذا في المضمرات، وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفالة بأن يكونا بالقرين حرين عاقلين متفقين في الدين كذا في الذخيرة، وأن تكون عامة في عموم التجارات كذا في المحيط، وأن يكون رأس

مالهما على السواء من حيث القدر إذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وإن كانا من جنسين مختلفين نحو الدراهم والدنانير أو كانا من جنس واحد إلا أنه اختلف نوعهما نحو الكسور مع الصحاح يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة، وإن لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شاركه به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط، إذا كان المالان على السواء عند الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتريا بأن زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة وصارت عناناً وكذا إن اشترى بأحد المالين وزاد الآخر وإن حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاوضة على حالها كذا في خزانة المفتين، وإن تفاضلا في الأموال التي لا تصح فيها الشركة كالعرض والعقار والدور جازت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع، ولو كان لأحدهما ودیعة نقد لم تصح ولو كان له دين صحت إلى أن يقبضه فإذا قبضه فسدت وصارت عناناً وكذا يعتبر التساوي في التصرف فإنه لو ملك أحدهما تصرفاً لم يملكه الآخر فأتى التساوي كذا في فتح القدير.

**الفصل الثاني في أحكام المفاوضة:** ما يشتريه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة إلا طعام أهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الإدام وهو امتحسان كذا في الهداية، وكذا المتعة والنفقة هكذا في فتاوى قاضيهان، وكذا الاستعجار للسكنى والركوب لحاجته كالخج وغيره كذا في التبيين، فيختص بالمشتري ومع ذلك يكون الآخر كفيلاً عنه حتى يكون لبائع الطعام والكسوة له ولعبياله وإدامهم أن يطالب الآخر ويرجع الآخر بما أدى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير، وإذا أدى المشتري رجع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسي، وليس له أن يشتري جارية للوطء أو للخدمة بخير إذن الشريك فإن اشترى فليس له أن يطأها ولا لشريكه لأنها دخلت في الشركة فكانت بينهما كذا في البدائع، وإن اشترى جارية للوطء بإذن شريكه فهي له خاصة وللبايع أن يأخذ أيهما شاء ويرجع شريكه بنصف الثمن عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع ذكره في الجامع الصغير كذا في محيط السرخسي، فإن اشترى جارية للوطء بإذن شريكه واستولدها ثم استحققت فعلى الواطئ العقر يأخذ المستحق المقر من أيهما شاء كذا في البدائع، ولا يشاركه فيما يرث من ميراث ولا جائزة يجيزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة كذا في فتاوى قاضيهان، ولا الهدية هكذا في المبسوط، والمثل إذا وقع لأحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبداً بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلاً ثم اسقط الخيار فإنه لا يكون لشريكه في العبد شركة كذا في الكافي، وكل ودیعة كانت عند أحدهما فهي عندهما جميعاً فإن مات المستودع قبل أن يبين لزمهما جميعاً فإن قال الحي ضاعت في يد الميت قبل موته لم يصدق وإن كان الحي هو المستودع صدق كذا في المبسوط، وإن قال المستودع أكلتها قبل موت صاحبي لزمه الضمان خاصة إلا أن يقيم البينة على ما قال فيكون الضمان عليهما كذا في محيط السرخسي، ولو كان عند أحدهما مضاربة فعمل بها أو ودیعة فخالف فيها كان الربح لهما كذا في المبسوط.

الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه: إن أقر أحد المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له يؤخذ به صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات، ولو أقر أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له يدين بأن أقر لآبيه أو لابنه أو لأمه أو ما أشبه ذلك لم يصح إقراره في حق شريكه حتى لا يؤخذ به شريكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الأظهر هكذا في المحيط، وكذلك لو أقر لأمراته وهي بائنة معتدة منه كذا في المبسوط، فإن تزوج تزويجاً فاسداً ودخل بها وأقر بمهر لها لم يلزم شريكه ويدين آخر يلزمهما كذا في المحيط السرخسي، ويجوز إقراره عليهما جميعاً لأم امرأته وولدها من غيره اعتباراً للإقرار بالشهادة ولا يجوز إقرار المرأة المفاوضة بالدين لتزوجها على شريكها كما لا تجوز شهادتها له، ويجوز إقرارها بالدين لأبوي زوجها وولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما تجوز شهادتها كذا في المبسوط، اعتق أم ولده ثم أقر لها بدين يلزمهما وإن كانت في عدته كذا في المحيط السرخسي، كل دين لزم أحدهما بالتجارة كالبيع والشراء والإجارة أو بما يشبهها كالغصب والاستهلاك والكفالة بالمال بالامر والإعارة والرهن فالآخر ضامن له، ولو كفل بمال بغير أمر المكفول عنه لم يؤخذ به شريكه اتفاقاً كذا في الكافي، وكذلك البيوع الفاسدة كذا في المحيط، وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات، إلا أن حاصل الضمان يكون على الفاعل خاصة حتى لو أدى الآخر من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط، بخلاف الشراء الفاسد فإن هناك إقرار الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما، ولو كفل أحدهما بنفسه لا يؤخذ بذلك شريكه في قولهم جميعاً، ولو كفل أحد المتفاوضين عن رجل بمهر أو أرض جناية فهو بمنزلة كفالته بدين كذا في المحيط، وإذا وطئ أحدهما الجارية المشتراة ثم استحققت للمستحق أن يأخذ بالعقر أيهما شاء كذا في فتاوى قاضيوخان، ولو لحق أحدهما ضمان لا يشبه ضمان التجارة لا يؤخذ به شريكه كأروش الجنائيات والمهر والتفقة وبدل الخلع والصلح عن القصاص وعلى هذا ليس له أن يحلف الشريك على العلم إذا أنكر الشريك الجنائي بخلاف ما لو ادعى على أحدهما بيع خادم فأنكره فللمدعي أن يحلف المدعى عليه على البتات وشريكه على العلم لأن كل واحد لو أقر بما ادعاه المدعي يلزمهما بخلاف الجنائية لو أقر أحدهما لا يلزم الآخر كذا في فتح القدير، وكذلك كل ما كان من أعمال التجارة إذا ادعاه رجل على أحدهما وحلف القاضي المدعى عليه على ذلك كان للمدعي أن يحلف الآخر كذا في المحيط، فإن ادعى شيئاً من ذلك عليهما جميعاً كان له أن يستحلف كل واحد منهما البتة وأيهما نكل عن اليمين أمضى الأمر عليهما وإن ادعى ذلك على أحدهما وهو غائب كان له أن يستحلف الحاضر على علمه فإن حلف ثم قدم الغائب كان له أن يستحلفه البتة كما لو كانا حاضرين كذا في المبسوط، وإن كان أحد المتفاوضين ادعى شيئاً من أعمال التجارة على رجل وجحد المدعى عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم أراد المفاوض الآخر أن يحلفه على ذلك فليس له ذلك كذا في المحيط، وإن ادعى على أحد المتفاوضين مالاً من كفالة وحلفه عليه فله أن يحلف شريكه عليه أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، وإن باع أحد



المفاوضين شيئاً أو أذن رجلاً أو كفل له رجل يدين أو غصب منه مالاً فلشريكه الآخر أن يطالب به كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو أجر أحد المتفاوضين عبداً فلآخر أخذ الأجر وللمستأجر مطالبته بتسليم العبد ولو أجر عبداً له من ميراثه أو شيئاً له خاصة ليس لشريكه أخذ الأجر ولا للمستأجر مطالبته بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي، وكذا كل شيء هو له خاصة بآعه لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا للمشتري أن يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كأنه أنشأ الكتابة للحال ولشريكه أن يردّها كذا في المحيط، ولو أجر أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب أو عمل من الأعمال فالأجر بينهما وكذلك كل كسب اكتسبه أحدهما فالأجر بينهما، ولو أجر نفسه للخدمة فالأجر له خاصة كذا في التتارخانية، ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيراً أو دابة فللمستأجر أن يأخذ أيهما شاء بالأجرة إلا أنه لو استأجره لحاجته أو إلى مكة للحج يرجع شريكه بما أدى عنه كذا في محيط السرخسي .

**الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به:** لو استفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد الشركة بإرث أو هبة أو وصية أو نحو ذلك ووصل إليه بطلت المفاوضة وصارت شركتهما عناناً كذا في السراجية، وإن ورث عروضا أو ديوناً لا تبطل المفاوضة ما لم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي، وكذا العقار كذا في الهداية، وإذا اشتريا بأحد المالين شيئاً ففي القياس تبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل وإذا كان رأس مالهما على السواء يوم الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتريا بأن زادت قيمة أحد النقدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال محمد رحمه الله تعالى: وكذا إذا اشترى بأحد المالين وزاد الآخر كذا في المحيط، وإن اشترى أحدهما بماله وزاد المشتري في قيمته فالقياس أن تبطل وفي الاستحسان لا تبطل كذا في المضمرات، وإن حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاوضة على حالها وكذا إذا وقع الشراء بأحد المالين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنتقض المفاوضة كذا في الظهيرية، ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهماً فوهبه وسلمه إليه بطلت المفاوضة وإن كان شريكه غائباً وهذا هو الخيلة لأحد المتفاوضين إذا أراد فسخ الشركة حال غيبة صاحبه كذا في الذخيرة، وإن أجر أحدهما عبداً له خاصة أو باع لم تبطل المفاوضة ما لم يقبض الأجر كذا في المحيط، إذا أنكر أحد المتفاوضين انفسخت المفاوضة، ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا في الظهيرية، وما فسدت به شركة العنان تفسد به شركة المفاوضة كذا في البدائع.

**الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة:** قال محمد رحمه الله تعالى: لكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بجنس ما في يده مكيلاً أو موزوناً فإن اشترى بذلك الجنس جاز وإن اشترى بما ليس في يده من ذلك الجنس بأن اشترى بالدنانير أو الدراهم وليس في يده دراهم ولا دنانير كان المشتري خاصة للمشتري ولا يجوز شراؤه على الشركة، لأحد المتفاوضين أن يكاتب عبداً من تجارتها وله أن يأذن له في التجارة أو في أداء الغلة كذا

في المحيط، وبزوج الأمة ولا يزوج العبد ولا يعتقه على مال كذا في محيط السرخسي، ولو زوج أحد المتفاوضين عبداً من تجارتها أمة من تجارتها جاز قياساً ولا يجوز استحساناً وهو قول علمائنا كذا في الظهيرية، ولكل واحد منهما أن يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الخلاصة، وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره إلا بما لا يتغابن الناس في مثله كذا في البدائع، ويبيع أحد المتفاوضين ممن لا تقبل شهادته له ينفذ على المفاوضة بالإجماع كذا في الذخيرة، ولو اشترى أحدهما طعاماً بالنسيئة كان الثمن عليهما بخلاف أحد شريكي العنان ولو قبل أحد المتفاوضين سلماً في طعامه جاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو أسلم أحد المتفاوضين دراهم في طعام جاز ذلك عليهما، وكذلك لو تعين أحدهما عينة وصورة العينة أن يشتري عيناً بالنسيئة بأكثر من قيمته ليبيعه بقيمته بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط، ولأحدهما أن يرهن مال المفاوضة بدين المفاوضة ويدين عليه خاصة بغير إذن شريكه لأن الرهن قضاء الدين حكماً وأحدهما يملك قضاء دين المفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير إذن شريكه كذا في محيط السرخسي، حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المرتهن كذا في المحيط، فإن كان الدين من شركتهما فلا ضمان عليه وإن كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بنصف ذلك وإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة كذا في المبسوط، وكذا لو رهن متاعاً من خاصة متاعه بدين المفاوضة لم يكن متبرعاً ويرجع على شريكه بنصف الدين وإن كان الرهن قد هلك في يد المرتهن كذا في المحيط، ولو ارتهن أحدهما رهناً بدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي، سواء كان هو الذي يلي البايعة أو صاحبه كذا في المبسوط، ولكل واحد منهما أن يقر بالرهن والارتهان فإن أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد افتراقهما لم يجز إقراره على شريكه كذا في السراج الوهاج، وله أن يودع وله أن يحتال كذا في البدائع، وأن يهدي من مال المفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدر بشيء والصحيح أن ذلك منصرف إلى المتعارف وهو ما لا يعده التجار سرقاً كذا في الغياثية، وقبول هدية المفاوض وأكل طعامه والاستعارة منه بغير إذن شريكه جائز ولا ضمان على الأكل والمتصدق عليه استحساناً كذا في محيط السرخسي، ثم إنما يملك الإهداء بالماكول من الفاكهة واللحم والخبز ولا يملك الإهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط، ولو كسا المفاوض رجلاً ثوباً أو وهب دابة أو وهب الذهب والفضة والامتنعة والخيوب لم يجز في حصّة شريكه وإنما يجوز ذلك في الفاكهة واللحم والخبز وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاضيه خان، ولأحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة، ثم على قول من جوز المسافرة لو أذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه في كرائته وطعامه وإدامه من جملة رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن ربح حسبت النفقة منه وإلا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية، وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع، هذا رواية الأصل وهو الأصح كذا في النهر الفائق، وهكذا في الهداية، وكذا له أن يأخذ مالاً مضاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع، ولأحدهما أن يبيع كذا في الظهيرية، ولو أبطع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئاً أن علم المستبضع بتفرقهما كان ما اشترى للآمر

خاصة وإن لم يعلم بتفرقهما إن كان الثمن مدفوعاً إلى المستبضع جاز شراؤه على الأمر وعلى شريكه وإن لم يكن الثمن مدفوعاً إليه كان مشترباً للأمر خاصة كذا في فتاوى قاضيخان، ولو مات الذي لم يبضع ثم اشترى المستبضع المتاع لزِم الحمي خاصة، ولو نقد المستبضع الثمن من المال المدفوع إليه فورثة الميت بالخيار إن شاؤوا ضمنوا المستبضع الثمن وإن شاؤوا ضمنوا البضع فإن ضمنوا المستبضع يرجع بذلك على الأمر وكذلك لو ضمنوا البائع يرجع على المستبضع ثم المستبضع يرجع على المبضع ولو أبضع أحد المتفاوضين الفأ له ولشريك له شركة عنان برضا شريك العنان ليشتري لهما متاعاً ثم مات أحدهم فإن مات المبضع ثم اشترى المستبضع فالتاع للمشتري ويضمن المال فيكون نصفه لشريك العنان ونصفه للمفاوض الحمي ولورثة الميت وإن مات شريك العنان ثم اشترى المستبضع فالمشتري كله للمفاوضة ثم ورثة الميت إن شاؤوا رجعوا بحصتهم على أبيهما شاؤوا وإن شاؤوا ضمنوا المستبضع ويرجع به المستبضع على أبيهما شاء وإن مات المفاوض الذي لم يبضع ثم اشترى المستبضع فنصفه للأمر ونصفه لشريك العنان ويضمن المفاوض الحمي لورثة الميت حصتهم وإن شاؤوا ضمنوا المستبضع ويرجع بها على الأمر كذا في محيط السرخسي، وليس لأحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الذخيرة، إلا أن يأذن له إذناً مصرحاً أن يقرض ولم يدخل تحت قوله اعمل براك كذا في السراج الوهاج، ولو أقرض بغير إذنه ضمن نصفه ولا تفقد المفاوضة هكذا في محيط السرخسي، وقالوا: ينبغي أن يكون له الإقراض بما لا خطر للناس فيه كذا في المحيط، ولأحد المتفاوضين أن يشارك رجلاً شركة عنان ببعض مال الشركة كذا في المبسوط، سواء شرطاً في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما برأيه أو لم بشرطاً كذا في الذخيرة، ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان بإذن شريكه أو بغير إذن شريكه كذا في المحيط، وإن شاركه شركة مفاوضة بإذن شريكه فهو جائز عليهما كما لو فعلا ذلك وإن كان بغير إذنه لم تكن مفاوضة وكانت شركة عنان ويستوي إن كان الذي شاركه أباه أو ابنه أو أجنبياً عنه كذا في المبسوط، وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في متفاوضين شارك أحدهما رجلاً شركة عنان في الرقيق فهو جائز وما اشترى هذا الشريك من الرقيق فنصفه للمشتري ونصفه بين المتفاوضين ولو أن المفاوض الذي لم يشارك اشترى عبداً كان نصفه لشريك شريكه ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط، وله أن يوكل وكيلاً يدفع إليه مالاً وأمره أن ينفق على شيء من تجارتها في المال من الشركة فإن أخرج الشريك الآخر الوكيل يخرج من الوكالة إن كان في بيع أو شراء أو إجارة كذا في البدائع، وإن وكله بتقاضي ما دأبه فليس للآخر إخراجه كذا في المحيط، وله أن يعير استحساناً حتى لو أعار دابة من المفاوضة وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استحساناً كذا في الذخيرة، ولو أعار أحدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها إليه فأيها صدق في الإعارة إلى ذلك الموضع برئ المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضيخان، وكل ما يجوز لأحد شريكي العنان أن يعمل به فكذلك للمفاوض كذا في محيط السرخسي.

الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه: إذا

أقال أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الإقالة عليهما وكذلك إذا أقال أحدهما في سلم باشره صاحبه كذا في المحيط، ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتها نسيفة لم يكن لواحد منهما أن يشتريها بأقل من ذلك قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو باع أحد المتفاوضين شيئاً نسيفاً ثم مات ليس لصاحبه أن يخاصم فيه فإن أعطاه المشتري نصف الثمن برئ منه كذا في محيط السرخسي، ولو باع أحدهما شيئاً ثم وهب الثمن من المشتري أو أبراه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن وهبه الآخر أو أبراه جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه إجماعاً كذا في المحيط، وإذا أقر أحد المتفاوضين ديناً وجب لهما جاز تأخيريه في النصيبين إجماعاً كذا في الظهيرية، سواء وجب الدين بعقد المؤخر أو بعقد صاحبه أو بعقد أحدهما كذا في الذخيرة، إذا كان على المتفاوضين دين إلى أجل فابطل أحدهما الأجل بطل وحل المال عليهما جميعاً، ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا كان لرجل على المتفاوضين مال فأبراه أحدهما عن حصته فهما يبران جميعاً من المال كله كذا في المحيط، حقوق عقد تولاه أحدهما ينصرف إليهما جميعاً حتى إن أحدهما لو باع شيئاً يطالب غير البائع بالتسليم للمبيع كما يطالب البائع ولو طلب غير البائع الثمن من المشتري يجبر المشتري على تسليم الثمن إليه كما يجبر على تسليمه إلى البائع كذا في التتارخانية، ولو اشترى أحدهما شيئاً يؤاخذ صاحبه بالثمن كما يؤاخذ به المشتري كذا في السراج الوهاج، وله أن يقبض المبيع كما للمشتري ولو وجد المشتري منهما عيباً بالمبيع فلصاحبه أن يرد بالعيب كما للمشتري كذا في البدائع، وإذا اشترى أحدهما شيئاً من تجارتها فوجد الآخر به عيباً كان له أن يرده كذا في المحيط، ولو استحق المبيع كان لكل واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج، والمشتري من أحدهما شيئاً من شركتهما إذا وجد بالمشتري عيباً كان له أن يرده بالعيب على أيهما شاء كذا في الظهيرية، ولو أنكر العيب فله أن يحلف البائع على البتات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما نفذ إقراره على نفسه وشريكه، ولو باع كل واحد منهما نصف سلعة من شركتهما ثم وجد بها عيباً فله أن يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على البتات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بيمين واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يحلف كل واحد منهما على البتات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما اليمين على العلم هكذا في البدائع، وإذا باع أحد المتفاوضين شيئاً من متاع المفاوضة ثم افترقا ولم يعلم المشتري بافتراقهما كان له أن يدفع جميع الثمن إلى أيهما شاء كذا في المحيط، وإن كان علم بالفرقة لم يدفع إلا إلى العاقد ولو دفع إلى شريكه لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو وجد به عيباً لا يخاصم إلا البائع كذا في محيط السرخسي، ولو كان المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند تعذر الرد ثم افترقا كان له أن يأخذ أيهما شاء كذا في المحيط، ولو استحق العبد بعد الافتراق وقد كان نقد الثمن كله قبل الافتراق فللمشتري أن يرجع بالثمن على أيهما شاء كذا في الظهيرية، متفاوضان افترقا فلاصحاب الديون أن يأخذوا أيهما شاءوا بجميع الدين ولا

يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير، ولو وكل أحد المتفاوضين رجلاً أن يشتري له جارية بعينها أو بغير عينها بشمن مسمى ثم إن الآخر نهى الوكيل عن ذلك فنهيه جائز فإن اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشتر لنفسه وإن لم ينه عن ذلك حتى اشتراها كان مشترياً لهما جميعاً ويرجع بالشمن على أيهما شاء كذا في المحيط.

**الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين:** لو ادعى على آخر أنه شاركه مفاوضة فانكر والمال في يد الجاحد فالقول قول الجاحد مع يمينه وعلى المدعي البينة كذا في فتح القدير، فإن جاء المدعي ببينة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه: إما أن شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما، أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما نصفين، وإما أن شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده، وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما نصفين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعدما تفرقا عن مجلس الدعوى، وإما أن شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا، وفي هذا الوجه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه: أنه تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسألة وذكر شيخ الإسلام أنهم إن شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما ما لم يشهدوا<sup>(١)</sup> أنه بينهما نصفين أو يشهدوا أنه من شركتهما أو يقر الجاحد أن المال كان في يده يومئذ أو شهد الشهود بذلك كذا في المحيط، ثم إذا قضى القاضي بينهما نصفين إذا ادعى الذي كان في يده شيئاً مما في يده لنفسه ميراثاً أو هبة أو صدقة من جهة غير المدعي فهذا المدعي في هذه المسألة على وجوه: إن كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما نصفين أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال من شركتهما ففي هذين الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وإن كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا تسمع دعواه وتقبل بينته عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى، ولو كان المدعي عليه ادعى شيئاً مما في يده بطريق التلقي من المدعي تسمع دعواه وقبلت بينته في الوجوه كلها كذا في الظهيرية، وإذا ادعى أنه شريكه مفاوضة وأقر به المدعي عليه وقضى عليه بما في يده ثم ادعى شيئاً مما في يده ميراثاً أو هبة وأقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي، ولو كان المال في يد رجلين وهما مقران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئاً من ذلك المال أنه له ميراثاً عن أبيه وأقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وجحد ذلك الحي فاقاموا البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفاوضة لم يقض لهم بشيء مما في يد الحي إلا أن يقسموا البينة أنه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركة ما بينهما فحينئذ يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط، فإن أقام الحي البينة أنه ميراث له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل إذا شهدوا أن المال من شركتهما وإن شهدوا أن هذا

(١) قوله ما لم يشهدوا إلخ: لا يرتبط بما قبله ولعله مرتبط بمحذوف والتقدير وإن شهدوا في غير مجلس الدعوى لا تقبل ما لم يشهدوا إلخ ولتكرر العبارة بمراجعة المحيط لم تصحح.

المال كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بينة الحي وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي، ولو كان المال في يد الورثة وجحدوا الشركة فأقام الحي البينة على المفاوضة وأقاموا بينة أن أباهم مات وترك هذا ميراثاً من غير شركة ما بينهما لم تقبل منهم وصحح شمس الأئمة أن هذا قولهم جميعاً ولو قالوا: مات جدنا وترك ميراثاً لأبينا وأقاموا البينة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير، وإن كانت الأشياء في يد أحدهما فجحد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بجحدوه وهو ضامن لنصف جميع ما في يده إذا قامت البينة على المفاوضة لأنه كان أميناً فبالجحد يصير ضامناً وكذلك إذا جحد وارثه بعد موته فإن ماتا وأوصى كل واحد منهما إلى رجل فوصي كل واحد منهما يطالب بما ولي موصيه مبايعته فإذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقرين بالمفاوضة كما لو كان الوصي قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان أميناً في نصيب صاحبه كذا في المبسوط، متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكماً للمفاوضة إلا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع بيت أو رزق العيال أو جارية بطؤها فإن ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحساناً إذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يفترقا ولكن مات أحدهما ثم اختلفوا في مقدار الشركة فهذا وما لو افترقا ثم اختلفا في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا ادعى رجل على غيره أنه شريكه شركة مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما اثلاثاً الثلثان لبي والثلث له والمدعى عليه يجحد المفاوضة أصلاً فأقام المدعى بينة على نحو ما ادّعاء لا تقبل هذه الشهادة قياساً وفي الاستحسان تقبل على المفاوضة كذا في المحيط، ادعى المفاوضة وادعى المال مناصفة وشهد الشهود بالثلاثة ثم قال المدعى: كانت كذلك تقبل استحساناً كذا في محيط السرخسي، وإذا افترق المتفاوضان فأقام أحدهما البينة أن المال كله كان في يد صاحبه وإن قاضي بلدة كذا كان قضى بذلك عليه وسموا المال وأنه قضى به بينهما نصفين فأقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه أو غيره فإن كان من قاضٍ واحد وعلم تاريخ القضاءين أخذ بالآخر وإن لم يعلم أو كان القضاء من القاضيين لزم كلا منهما القضاء الذي انفذه عليه لأن كلا منهما صحيح ظاهراً فيحاسب كل صاحبه بما عليه ويتراذان الفضل كذا في فتح القدير، ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعاً ما تركا ثم وجدوا مالاً كثيراً فقال أحد الفريقين: كان هذا في قسمتنا لم يصدقوا على ذلك إلا ببينة وعلى الفريق الآخر اليمين فإذا حلفوا كان بينهما نصفين فإن كان في أيديهم صدقوا إن كانوا قد شهدوا بالبراءة وإن كانوا لم يشهدوا بالبراءة فهو بينهم جميعاً بعدما يحلف الآخرون ما دخل هذا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط، ولو كان المال في يد أحد الفريقين فقالوا: كان لأبينا قبل المفاوضة وكذبهم الفريق الآخر فالمال بينهما وإن كانوا شهدوا على البراءة مما في الشركة وإن كانت البراءة من الشركة وغيرها فهو له خاصة وإن كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم إلا ببينة كذا في محيط السرخسي، وإذا شهدوا على الإقرار بالمفاوضة منذ عشر سنين فقبل القاضي شهادتهم ثبتت المفاوضة منذ عشر سنين وقبل ذلك

حتى يقضي بجميع ما في يده منذ عشر سنين وقبل ذلك بينهما ولو شهدوا على إنشاء المفاوضة منذ عشر سنين قضى بالمفاوضة منذ عشر سنين ولا يقضى بالمفاوضة قبل ذلك فما علم بيقين لأحدهما قبل المفاوضة يختص هو به وما كان مشكك الحال فهو للمفاوضة كذا في المحيط، ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين يشتريان عبداً لهما وسمى جنس العبد والتمن فاشترياه وقد افترق المتفاوضان عن الشركة فقال: الأمر اشترياه بعد التفريق فهو لي خاصة وقال الآخر: اشترياه قبل التفريق فهو بيننا كان القول قول الأمر مع يمينه واليمين بينة الآخر إن أقام البينة لا نقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضيهان، وإن قال الشريكان لا ندري متى اشترياه فهو للأمر خاصة كذا في محيط السرخسي، وإن قال الأمر اشترياه قبل الفرقة وقال الآخر: اشترياه بعد الفرقة فالقول قول الآخر والبينة بينة الأمر كذا في المحيط، وإذا اعتق أحد المتفاوضين عبداً من شركتهما فالقول فيه كالقول في غير المفاوض وإن افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك لكن إقراره في نصيب نفسه صحيح ولشريكه أن يردّه لدفع الضرر عن نفسه بعدما يحلف على علمه وكذلك إن أقر أنه اعتقه في الشركة معناه أن إقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشتغل باستحلاف الآخر هاهنا بخلاف الكتابة هكذا في المبسوط، وإذا تفرق المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما: كنت اعتقت هذا العبد في الشركة فدخل نصف قيمته فيما برأت إليك منه فصدقه الآخر في عتقه وقال كنت اخترت ضمان العبد فالقول لمن لم يعتق مع يمينه وله تضمين العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دون الشريك وإن قال اخترت ضمانك برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما اخترت شيئاً فله أن يضمن العبد دون الشريك كذا في محيط السرخسي، وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه جعل الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة فمبّرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يعتقه إلا بعد الفرقة كان القول قوله أيضاً فإن أقام المعتق البينة أنه اعتقه في المفاوضة وضمن له نصف قيمته وأقام الآخر البينة أنه اعتقه بعد الفرقة واختار سحابة العبد فالبينة بينة المعتق وبرئ هو والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط، ولو أقر أحدهما أنه كاتب عبداً في الشركة على ألف وقبضها منه ومات العبد فقد دخل في البراءة وقال الآخر كاتبته بعد الفرقة فالقول لمن لم يكاتب وإن كان العبد ترك مالا فقال المكاتب كاتبته بعد الفرقة وأنا وارثه، وقال الآخر في المفاوضة: فتمن وارثاه والمكاتب لم يؤد شيئاً فالقول لمن لم يكاتب كذا في محيط السرخسي، وإذا أودع أحد المتفاوضين من مالهما وديعة عند رجل فادّعى المستودع أنه قد ردّها إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط، فإن جحد الذي ادّعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط، وكذلك لو مات أحدهما ثم ادّعى المودع الدفع إلى الميت يستحلف الورثة على العلم وإن ادّعى الدفع إلى ورثة الميت وحلفوا ما قبضوه يضمن حصة الحي وهو بين الحي وورثة الميت كذا في محيط السرخسي، ولو قال: دفعت المال الذي أودعني بعد موت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو بريء من الضمان ولم يصدق على إلزام الحي شيئاً بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط، وإن مات المودع فقال

المستودع: دفعت إلى الحمي نصفه وإلى ورثة الميت نصفه برئ من الضمان إذا حلف فإن أقر أحد الفريقين بقبض النصف شركة الآخر فيه كذا في محيط السرخسي، وإن كانا حيين فقال المستودع: دفعت المال إليهما فأقر أحدهما بذلك وجحد الآخر فالمستودع بريء ولا يمين عليه وإن اترقا ثم قال المستودع: دفعته إلى الذي أودعني فهو بريء وإن قال دفعته إلى الآخر وكذبه في ذلك ضمن نصف ذلك المال للذي أودعه ثم ما يقبضه المودع يكون بينهما نصفين وإن صدقه الشريك في ذلك فالمودع بالخيار إن شاء ضمن نصيبه شريكه وإن شاء ضمن المستودع كذا في المبسوط.

**الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين:** استعار أحد المتفاوضين دابة لركبها إلى مكان معلوم فركبها شريكه فعطبت فهما ضامنان كذا في المحيط، ولو استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعاماً له خاصة فحمل عليها شريكه طعاماً مثل ذلك أو أخف لا يضمن كذا في محيط السرخسي، ثم في مسألة الركوب إذا وجب الضمان وأدى الراكب ذلك من مال الشركة هل يرجع عليه شريكه بنصف ما أدى ينظر إن كان قد ركبها لحاجتهما فلا رجوع وإن كان قد ركبها في حاجة نفسه فله الرجوع بنصف ما أدى ولصاحب الدابة أن يطالب بضمان الدابة أيهما شاء كذا في المحيط، وكذلك أحد المتفاوضين إذا استعارها ليحمل عليها عدل زطبي فحمل عليها شريكه مثل ذلك العدل لم يضمن ولو حمل عليها طيالة أو أكسية كان ضامناً لاختلاف الجنس وللتفاوت في الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها ذلك ضمن فكذلك شريكه إلا أنه إن كان ذلك من تجارتها فالضمان عليهما وإن كان بضاعة عند الذي حمل فالضمان عليهما لأن الذي حمل غاصب والآخر عنه كفيل ضامن ثم يرجع الشريك على الذي حمل بنصف ذلك إذا أديا من مال الشركة كذا في المبسوط، ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها شريكه عشرة مخاتيم شعير من شركتهما لا يضمن وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما فالجواب فيه كالجواب في الأول كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا قال أحد الشريكين لصاحبه: لا تجاوز بخاري فجاوز وهلك المال ضمن كذا في السراجية، إذا مات أحد المتفاوضين ولم يبين حال الذي كان في يده لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير.

### الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في تفسيرها وشرايطها وأحكامها:** أما شركة العنان: فهي أن يشترك اثنان في نوع من التجارات برأ أو طعام أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكرا الكفالة خاصة كذا في فتح القدير، وصورتها: أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكرا الكفالة والمفاوضة فيها فتضمنت معنى الوكالة دون الكفالة حتى تجوز هذه الشركة بين كل من كان من أهل التجارة كذا في محيط السرخسي، فتجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والحر والعبد للمأذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى قاضيه خان، وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب، ولو ذكرا الكفالة وكانت باقية



شروط المفاوضة متوفرة انعقدت مفاوضة وإن لم تكن متوفرة ينبغي أن تتعقد عناناً هكذا في فتح القدير، وأما شرط جوازها فكون رأس المال عيناً حاضراً أو غائباً عن مجلس العقد لكن مشاراً إليه والمساواة في رأس المال ليست بشرط ويجوز التفاضل في الربح مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط السرخسي، ذكر محمد رحمه الله تعالى كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على نقوى الله وأداء الأمانة ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كله في أيديهما يشتريان به ويبيعان جميعاً وشى ويعمل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤوس أموالهما وما كان من وضعية أو تبعة فكذلك فإن كانا اشترطا التفاوت فيه كتباه كذلك ويقول اشتركا على ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا في فتح القدير، وأما حكمها فصيرورة كل أحد منهما وكيلاً عن صاحبه في عقود التجارات ولا يصير كل واحد وكيلاً عن صاحبه في استيفاء ما وجب بعقد صاحبه كذا في المحيط، ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما وكيلاً عن صاحبه إذا لم يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضيخان.

**الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وهلاك المال:** لو كان المال منهما في شركة العنان والعمل على أحدهما إن شرط الربح على قدر رؤوس أموالهما جاز ويكون ربحه له ووضيعته عليه وإن شرط الربح للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما ربح ماله كذا في السراجية، ولو شرط العمل عليهما جميعاً صححت الشركة وإن قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر واشترطا الربح بينهما على السواء أو على التفاضل فإن الربح بينهما على الشرط والوضعية أبداً على قدر رؤوس أموالهما كذا في السراج الوهاج، وإن عمل أحدهما ولم يعمل الآخر يعذر أو يغير عذر صار كعملهما معاً كذا في المضمرات، ولو شرط كل الربح لأحدهما فإنه لا يجوز هكذا في النهر الفائق، اشتركا فجاء أحدهما بألف والآخر بالثمنين على أن الربح والوضعية نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضعية باطل فإن عملاً وربحاً فالربح على ما شرطوا وإن خسراً فالخسران على قدر رأس مالهما كذا في محيط السرخسي، ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببيع ماله دون البعض كذا في العناية، وإذا هلك مال الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشتربا بطلت الشركة كذا في الهداية، وأي المالكين هلك قبل الشراء هلك على صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط، وإذا جاء كل واحد منهما بألف درهم فاشتركا بها وخلطها كان ما هلك منها مالكا منهما وما بقي فهو بينهما إلا أن يعرف شيء من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط، وإن اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشترى بينهما على ما شرط كذا في الجوهرة النيرة، وإن لم يصرحا بالوكالة عند العقد كذا في المضمرات، ويرجع على صاحبه بحصنه من الثمن كذا في الاختيار شرح المختار، ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله تعالى فلكل منهما أن يتصرف فيه كذا في النهر الفائق، وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي، هذا إذا هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما

فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بماله ينظر فإن كانا صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما بحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الثمن وإن ذكرا مجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الوكالة فالمشتري يكون للمشتري كذا في التبيين، في التواتر دفع إلى رجل ألف درهم على أن يعمل بها على أن الربح للعامل والوضيعة عليه فهلك قبل الشراء بها فالقايض ضامن ولو قال: اعمل بها بيني وبينك على أن الربح بيننا والوضيعة بيننا فهلك قبل أن يعمل بها فهو ضامن نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وإن اشترى بالمال ثم هلك قبل النقد فعلى الأمر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيط، وإذا كان رأس مال أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دنانير وقيمة الدنانير مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب الدراهم بالدراهم غلاماً واشترى صاحب الدنانير بالدنانير جارية ونقد المالكين وكان ذلك في صفتين فهلك الغلام والجارية في أيديهما رجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى أحدهما صفقة واحدة وباقي المسألة بحالها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء كذا في الظهيرية، وإن اشترى بالدراهم متاعاً ثم بعده بالدنانير متاعاً فوضعا في أحدهما وربحا في الآخر فالربح والوضيعة عليهما على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، وهكذا في البسوط، وإذا اشتركا بالعروض أو المكيل واشترى بذلك فلكل واحد منهما بما اشترى قدر قيمة متاعه فإن باع المشتري بعد ذلك ثم أراد القسمة فإن كانت الشركة وقعت بما لا مثل له اعتبرت قيمته يوم الشراء وإن كانت وقعت بما له مثل من المكيل والموزون والعدي المتقارب فقد ذكر في الأصل أنه تعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الإملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري: وهو الصحيح كذا في الظهيرية، ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بما عز وهان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج، ويحبل ويحتال ويؤاجر كذا في التهذيب، وليس له أن يشارك غيره إذا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما برأيه نصاً هو الصحيح كذا في الذخيرة، ولو شارك أحدهما رجلاً شركة عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الأولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في فتاوى قاضيان، وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان إذا شارك غيره مقاضاة بمحضر من شريكه تصح المقاضاة وتبطل شركته مع الأول وإن كان بغير محضر من شريكه لم تصح كذا في الظهيرية، وليس لأحدهما أن يكتب عبداً من الشركة بلا خلاف كذا في المحيط، ولا أن يعتق على مال سواء قال: اعمل برأيتك أو لا وليس له أن يزوج من تجارتهما في قولهم جميعاً وكذلك تزويج الأمة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البدائع، وإن أقر أحدهما بجارية في يده من الشركة أنها لرجل لم يجز إقراره في نصيب شريكه وإن كان قال صاحبه: اعمل فيه برأيتك كذا في فتاوى قاضيان، ولا يهرن أحدهما من الشركة بدين عليه إلا بإذن شريكه كذا في محيط السرخسي، ولو رهن أحدهما متاعاً من الشركة بدين عليهما لا يجوز ويكون ضامناً للرهن كذا

في فتاوى قاضيهان، إلا أن يكون هو العاقد في موجب الدين أو يأمره شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج، وكذا لا يرتهن رهناً بدين من الشركة في نصيب شريكه إلا إذا ولي عقده بنفسه أو أمر من يليه فإن هلك الرهن في يده وقيمته والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصة المرتهن ولشريكه الخيار إن شاء رجع على المدين بنصف دينه ويرجع المدينون على المرتهن بنصف قيمة الرهن وإن شاء أخذ من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي، وإن أقر بالرهن أو بالارتهان فإن كان ولي العقد بنفسه جاز وإن كان لم يلى العقد لم يحز كذا في السراج الوهاج، وإذا أقر أحد شريكي العنان بالرهن أو الارتهان بعدما تناقضا الشركة لا يصح إقراره إذا كذبه شريكه كذا في المحيط، ولو استقرض أحد شريكي العنان مالاً للتجارة لزمهما كذا في فتاوى قاضيهان، وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي، وفي شرح القدوري إذا قال كل واحد منهما لصاحبه: اعمل في ذلك برأيتك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في التجارة من الرهن والارتهان والخلف بماله والخلف المشاركة مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان إتلافاً للعمال وتقليكاً بغير عوض فإن ذلك لا يجوز له إلا أن ينص عليه، وقال في هذا الموضع أيضاً إذا لم يقل الشريك له: اعمل برأيتك ليس له أن يخلط مال الشركة بماله خاصة كذا في الذخيرة، ولشريك العنان والبضيع والمضارب والمودع أن يسافروا بالمال هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة، ولو كان بينهما شركة في مال خطاه ليس لأحد منهما أن يسافر بالمال بغير إذن الشريك فإن سافر به فهلك إن كان قدراً له حمل وموثة ضمن وإن لم يكن له حمل وموثة لا يضمن كذا في فتاوى قاضيهان، فإذا سافر أحدهما بالمال وقد أذن له شريكه بالسفر أو قيل له: اعمل برأيتك أو عند إطلاق الشركة على الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فله أن ينفق من جملة المال على نفسه في كراهه وتفقته وطعامه وإدامه من رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال محمد رحمه الله تعالى: وهذا استحسان كذا في البدائع، فإن ربح تحسب النفقة من الربح وإن لم يربح كانت النفقة من رأس المال كذا في خزنة المفتين، ولو خرج إلى موضع يمكنه أن يبيت بأهله لا تحسب من مال الشركة كذا في التهذيب.

### الفصل الثالث في تصرف شريكي العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما رجب

بعقد صاحبه وما يتصل بذلك: لكل واحد منهما أن يוכל بالبيع والشراء والاستئجار والآخر أن يخرج من الوكالة وإن وكل أحدهما بتقاضي ما دأبه فليس للآخر إخراجه كذا في الظهيرية، وللعاقد أن يוכל وكبلاً يقبض الثمن والبيع فيما اشترى وباع كذا في البدائع، وفيما سوى هذه التصرفات أحد شريكي العنان كأحد شريكي المفاوضة ما يملكه أحد شريكي المفاوضة يملكه أحد شريكي العنان كذا في المحيط، وكل ما كان لأحدهما أن يعمل إذا نهاء شريكه عنه لم يكن له عمله فإن عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا لو قال أحدهما: أخرج إلى دمياط ولا تجاوزها فجاوز فهلك المال ضمن حصة شريكه وكذا لو نهاء عن بيع التسيطة بعد ما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير، في القدوري إذا أقال أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الإقالة كذا في المحيط، ولو باع أحدهما متاعاً فرد عليه بعيب فقبله بغير قضاء جاز عليهما وكذا لو حط من

ثمنه أو آخر لأجل العيب كذا في الخلاصة، وإن حط من غير علة أو من غير أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصة صاحبه كذا في البدائع، وكذا لو وهب له كذا في السراج الوهاج، ولو أقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيه خان، شريكاً شركة عنان على العموم أسلم أحدهما إلى صاحبه في كر حنطة على الشركة لا يصح كذا في الفتية، ولو باع أحدهما حالاً وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعاً إلا أن يكون كل واحد منهما قال لصاحبه: افعل ما رأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يصح في نصيبه خاصة، ولو أجله الذي ولي البيع جاز في النصيبين بالإجماع كذا في المضمرات، فاما إذا اجتمعا فاذنا ثم آخر أحدهما فتأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز تأخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما إذا عقد أحدهما ثم آخر العاقد فتأخيره جائز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في النصيبين جميعاً كذا في السراج الوهاج، بالإجماع كذا في المضمرات، وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن أقر أحدهما بدين في تجارتها وانكر الآخر لزم المقر جميع الدين إن كان أقر أنه ولي العقد بأن قال: اشتريت من فلان عبداً بكذا كذا في المحيط، فاما إذا أقرتهما ولياه لزمه نصفه وإن أقر أن صاحبه وليه ذكر في جميع نسخ كتاب الإقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية، أحد شريكي العنان إذا أقر أن دينهما مؤجل إلى شهر صح إقراره بالأجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أبرأ أحدهما صح إبرأؤه عن نصيبه كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو أقر بجارية في يده من تجارتها أنها لرجل لم يجز إقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع، أحد شريكي العنان إذا أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم لتجارتها لزمه خاصة كذا في المحيط، وفي العيون إلا أن يقيم البينة فإن أقام البينة فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التتارخانية، فإن أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للمقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات، وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيه خان، وحقوق عقد تولاه أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئاً من الثمن وكذلك كل دين لزم إنساناً بعقد وليه أحدهما ليس للآخر قبضه وللمدينون أن يمتنع من دفعه إليه كالمشتري من الوكيل بالبيع له أن يمتنع من دفع الثمن إلى الموكل فإن دفع إلى الشريك من غير توكيل برئ من حصته ولم يبرأ من حصة الدائن وهذا استحسان كذا في البدائع، وإن اشترى أحدهما شيئاً من تجارتها فوجد به عيباً لم يكن للآخر أن يردّه بالعيب كذا في المبسوط، وكذا لو باع أحدهما شيئاً من تجارتها لم يكن للمشتري أن يردّه على الآخر كذا في الظهيرية، وليس لواحد منهما أن يخاصم فيما أدانه الآخر أو باعه والخصومة للذي باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء ولا تسمع عليه بينة فيه ولا يستحلف وهو والأجنبي في هذا سواء كذا في السراج الوهاج، وإذا استأجر أحد شريكي العنان شيئاً للآخر أن يطالب الشريك بالاجر كذا في المحيط، فإن أدى العاقد من مال الشركة رجع شريكه بنصف ذلك عليه إذا كان استأجره لحاجة نفسه وإن كان استأجره لتجارتها وأدى الأجر

من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط، وكذا إذا أجر أحدهما شيئاً من تجارتها فليس بدشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالأجر كذا في المحيط، رجلاً اشتركا شركة عنان في تجارة على أن يشتريا ويبيعا بالنقد والنسيئة فاشتري أحدهما شيئاً من غير تلك التجارة كان له خاصة فاما في ذلك النوع من التجارة فبيع كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة بنفذ على صاحبه إلا إذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالملكيل أو الموزون أو النقود فإن كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه على الشركة وإن لم يكن كان مشترياً لنفسه وإن كان مال الشركة في يده دراهم فاشتري بالدنانير نسبة ففي القياس يكون مشترياً لنفسه وفي الاستحسان يكون مشترياً على الشركة كذا في فتاوى قاضيخان، أحد شريكي العنان إذا أجر نفسه في عمل كان من تجارتها كان الاجر بينهما ولو أجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتها أو أجر عبداً له كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة، ولو أخذ أحدهما مالاً مضاربة فالربح له خاصة أطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل إن أخذ مالاً مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتها فالربح له خاصة وكذلك إن أخذ المال مضاربة بحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتها، وأما إذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتها أو مصلفاً حال غيبة شريكه يكون الربح مشتركاً بينهما كذا في محيط السرخسي، وفي المنتقى إذا قال لغيره: اشركت فيما اشترى من الرقيق في هذه السنة ثم أراد أن يشتري عبداً لكفارة ظهاره وما أشبه ذلك وأشهد وقت الشراء أنه يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك بدشريك نصفه إلا إذا أذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاماً لنفسه وقد أشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط، وكل وضعية لحقت أحدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في المبسوط، في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: في شريكين شركة عنان رأس مالهما سواء كل واحد منهما يحمل برأيه ويبيع ويشترى وحده عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصه شريكه وكذلك لو باع حصه شريكه كذا في المحيط، وما ضاع من مال الشركة في يد أحدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع يمينه كذا في البدائع، إذا غصب شريك العنان شيئاً أو استهلكه لم يؤخذ به صاحبه وإن اشترى شيئاً فاسداً فهلك عنده ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط، مات أحد شريكي العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضامن كذا في المحيط، لو استعار أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاماً له خاصة فحمل عليها شريكه طعاماً لنفسه مثل ذلك أو أخف يضمن كذا في محيط السرخسي، ولو استعار أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاماً من تجارتها فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام من تجارتها وهلك الدابة لا ضمان عليه فالخاص أن الاستعارة من أحد شريكي العنان إذا كانت منفعة العارية راجعة إلى المستعير خاصة ليست كالامتعارة منهما والاستعارة من أحد شريكي العنان إذا كانت منفعة العارية راجعة إليهما كالامتعارة منهما كذا في المحيط، شريكان شركة عنان اشترى امتعة ثم قال أحدهما لصاحبه:

لا يعمل معك بالشركة وغاب فصل الآخر بالامتعة فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضيخان.

### الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال

أما شركة الوجوه: فهو ان يشتركا وليس لهما مال لكن لهما وجاهة عند الناس فيقولوا اشتركتنا على أن نشتري بالنسيئة ونبيع بالنقد على أن ما رزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بيننا على شرط كذا كذا في البدائع، وهكذا في المضمرات، وتكون مفاوضة بأن يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويا في الربح ويتلفظا بلفظ للمفاوضة أو يذكرنا مقتضياتها فتتحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمبيعات وإن فات شيء منها كانت عناناً كذا في فتح القدير، وإن أطلقت كانت عناناً كذا في الظهيرية، والعنان منهما تجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وببقي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترط التساوي في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشترط الملك بينهما كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا اشتركا شركة عنان بأموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعاً فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا، وقال المشتري: هو لي وإنما اشتريته بمالي ولنفسي فإن كان المشتري يدعي الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة إذا كان المتاع من جنس تجارتها وإن كان يدعي الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر: لا بل اشتريته بعد عقد الشركة ينظر إن علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فإن كان تاريخ الشراء أسبق فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من شركتنا وإن كان تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وإن علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وإن علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلاً فهو على الشركة وإن لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من شركتنا لأنه إذا لم يعلم تاريخهما يجعل ككتهما وقعا معاً ولو وقعا معاً فالمشتري لا يكون على الشركة كذا في المحيط، وإن قال أحدهما: اشتريت متاعاً فعليك نصف ثمنه وكذبه شريكه فإن كانت السلعة قائمة فالقول قوله وإن كانت هالكة لا يصدق وكذلك لو أقر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العلم وإن أقام البينة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع يمينه على الهلاك كذا في محيط السرخسي، في المنتقى إذا أراد الرجلان أن يشتركا شركة مفاوضة ولا أحدهما دالر أو خادم أو عروض وليس للأخر شيء فاشتركا شركة مفاوضة يعملان في ذلك بوجوههما ولم يسميا شيئاً من العروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفاوضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك إذا كان لأحدهما تبر ذهب غير مضروب والباقي بحاله كذا في المحيط.

وأما شركة الأعمال: فهي كالحياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر صباغ أو إسكاف يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الأعمال فيكون الكسب بينهما فيجوز ذلك كذا في

المضمرات، وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيلًا عن صاحبه في تقبل الأعمال والتوكيل بتقبل الأعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية، ثم هي قد تكون مفاوضة وقد تكون عنانًا فإن ذكر في الشركة لفظ المفاوضة أو معنى المفاوضة بأن اشترط الصانعان على أن يتقبلا جميعا الأعمال وأن يضمنا الأعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضيعة وأن يكون كل واحد كفيلاً عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفاوضة وإن شرطا التفاضل في العمل والأجر بأن قالاً على أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والأجر والوضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا إذا ذكرا لفظة العنان وكذا إذا أطلقا الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي، ثم إذا لم يتفاوضا ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر عناناً في حق بعض الأحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو أشنان مسنهلك أو عمل من أعمال النقلة أو أجر أجير أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه إلا ببينة ويلزمه خاصة وتعتبر مفاوضة في حق بعض الأحكام حتى لو دفع رجل إلى أحدهما أو إليهما عملاً فله أن يؤاخذ بذلك العمل أيهما شاء ولكل واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل وإلى أيهما دفع برئ وعلى أيهما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب الآخر به فقد اعتبرت هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الأحكام استحساناً وإن لم تعتبر بالمفاوضة في غير هذا الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القدوري في شرحه كذا في الذخيرة، فإذا جنت يد أحدهما فالضمان عليهما يؤاخذ صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيط ناقلاً عن المنتقى، ومتى كانت عناناً فإما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية، وإن عمل أحدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفين سواء كانت عناناً أو مفاوضة فإن شرط التفاضل في الربح حال ما تقبلا جاز وإن كان أحدهما أكثر عملاً من الآخر كذا في السراج الوهاج، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعمل الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الأجر وإلى أيهما دفع الأجر برئ وإن لم يتفاوضا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا ما عمله المسافر لأن ما تقبله كل واحد منهما يجب عمله عليهما فإذا انفرد أحدهما بالعمل كان معيناً للآخر كذا في السراج الوهاج، أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالكسب كله للاب إذا كان الابن في عيال الأب لكونه معيناً له إلا ترى أنه لو غرس شجرة تكون للاب وكذا الحكم في الزوجين إذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع ببيعهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له إلا إذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في القنية، وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعاً كذا في الفتاوى الحمادية، ولو شرطا العمل نصفين والمال أثلاثاً جاز استحساناً كذا في العيني شرح الكنتز، وهكذا في التبيين والهداية والكافي وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج، ولو شرطا أكثر الربح لادناهما عملاً فالأصح الجواز كذا في النهر الفائق وهكذا في الظهيرية، ولو اشتركا واشترطا الكسب بينهما أثلاثاً ولم يبينا العمل فهو جائز ويكون التنصيب على التفاضل بياناً للتفاضل في العمل كذا في المضمرات، فإما الوضيعة فلا تكون بينهما إلا على قدر الضمان كذا في البدائع، فإن

كانا اشترطنا ان ما تقبلناه من شيء فثلاثه على أحدهما بعينه وثلاثة على الآخر والوضيعة نصفان فالقبالة على ما شرطنا واشترطتهما الوضيعة باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الزهاج، رجل سلم ثوباً إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفاوضة فلصاحب الثوب أن يطالب بالعمل أيهما شاء ما بقيت المفاوضة بينهما وإذا تفرقا أو مات الذي قبض الثوب لم يؤخذ الآخر بالعمل كذا في الميسوط، وهذا يخلاف ما لو لم يشترط عليه أن يخيطه بنفسه ثم افترقا فإنه يؤخذ الشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية، وذكر في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لو ادعى رجل على أحدهما ثوباً عندهما فأقر به أحدهما وجحد الآخر جاز إقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر استحساناً كذا في محيط السرخسي، وكذلك إن كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الدق وجحد الآخر أن يكون الثوب للطالب وقال هو لنا صدقت المقر على ذلك لأنني اصدفه على الثوب أنه للمقر له، ولو أن المنكر أقر بالثوب لآخر ادعاه بعد إنكاره الأول كان الإقرار له إقراراً للأول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالضممان ولا يرجع على صاحبه بشيء من ذلك وأيهما أقر بثوب مستهلك بفعلهما لرجل والآخر منكر فالضمان على المقر خاصة وكذلك إذا أقر أحدهما بدين من ثمن صابون وأشنان مستهلك وأجر أجبر أو أجرة بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه إلا ببينة ويلزم المقر خاصة وإن كانت الإجارة لم تضرب والمبيع لم يستهلك لزمهما ونفذ إقرار المقر على صاحبه إلا أن يدعي أنه لهما بغير شراء فالقول قوله كذا في المحيط، فيجنان<sup>(١)</sup> اشتركا في نقل كتب الحاج على أن مارزقهما الله تعالى فيه فبينهما نصفان فهذه الشركة جائزة كذا في القنية، معلمان اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم الكتابة وتعليم القرآن قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى: المختار أنه يجوز كذا في الخلاصة، وكذا لو اشتركا في تعليم الفقه كذا في النهر الفائق، اشتركا في عمل هو حرام لا تصح الشركة كذا في خزائن الفتاوى، ولا تجوز شركة الدلائن في عملهم ولا شركة القراء في القراءة بالترزمة<sup>(٢)</sup> في المجلس والتعازي كذا في القنية، ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من الكياليين اشتركوا بينهم على أن يتقبلوا انضمام ويكيلوه فما أصابوا من شيء كان بينهم فقبلوا طعاماً بأجر معلوم فمرض رجل منهم وتبطل وعمل الآخر إن قال الأجر بينهم أثلاثاً ولو أنه حين مرض أحدهم وكره الآخر أن يعمل عمله فناقضاً الشركة بمحض منه أو قالوا: اشهدوا إننا قد ناقضنا الشركة ثم كالا الطعام كله فلهما ثلثا الأجر ولا أجر لهما في الثلث الباقي وهما متطوعان في كيله ولا يشركهما الثالث فيما أخذ من الأجر وكذلك ثلاثة نفر تقبلوا من رجل عملاً بينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل بانفراده فله ثلث الأجر وهو متطوع في الثلثين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يؤخذ أحدهم بجميع ذلك العمل كذا

(١) قوله فيجنان: تشية فيجن كحيدر وهو المنعني عن وطنه كما يعلم من كتب اللغة ادهجراوي.

(٢) قوله بالترزمة: هي قراءة الجماعة بصوت واحد يشتمل على التعطيط وعلى قطع بعض الكلمات والابتداء من أثناء الكلمة وأصل الترزمة الصوت البعيد الذي له دوي وتتابع صوت الرعد على ما في القاموس أو هي صوت الرعد على ما في المختار ادهجراوي.



في الظهيرية، ثلاثة لم يعقدوا شركة تقبل فتقبلوا عملاً ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث الأجرة ولا شيء للآخرين كذا في محيط السرخسي، خياط وتلميذه اشتركا في الحياطة على أن يقطع الأستاذ الثياب ويخيط التلميذ والأجر بينهما نصفان أو الحائك كان على أن يهيئ أحدهما الغزل للنسج وينسجه الآخر ينبغي أن تصح هذه الشركة كما لو اشترك خياط وصباغ كذا في القنية، وإذا أقعد الصانع معه رجلاً في دكانه يطرح عليه العمل بالنصف جاز استحساناً كذا في الخلاصة، فعلى هذا قالوا: لو تقبل التلميذ جاز ولو عمل صاحب الدكان جاز حتى لو قال صاحب الدكان أنا أتقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف لا يجوز كذا في محيط السرخسي.

### الباب الخامس في الشركة الفاسدة

وهي التي فاتها شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع، لا تصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاستقاء كذا في الكافي، وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما أو احتطبه أو أصابه من التكدي فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كإخذ الكلا والشمار من الحبال كالجوز والتين والفستق وغيرها وكذا في نقل الطين وبيعها من أرض مباحة أو الجص أو الملح أو الشلج أو الكحل أو المعدن أو الكنوز الجاهلية وكذا إذا اشتركا على أن يبنيا من طين غير مملوك أو يطبخا آجراً كذا في فتح القدير، فإن كان الطين أو النورة أو سهلة الزجاج مملوكاً واشتركا على أن يشتريا ويطبخا وبيعا جاز وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة، ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي، فإن أخذوا معاً فهو بينهما نصفان وإن أخذه أحدهما ولم يعمل الآخر شيئاً فهو للعامل كذا في الكافي، فإن أعانه الآخر عليه بشيء فله أجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بالغاً ما بلغ كذا في محيط السرخسي، ولو أعانه بنصب الشباك ونحوه فلم يصيب شيئاً له قيمة كان له أجر مثله بالغاً ما بلغ لا خلاف كذا في السراج الوهاج، ولو خلطاً فهو بينهما على ما اتفقا عليه فإن لم يتفقا على شيء فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه على دعوى صاحبه إلى تمام النصف كذا في المضمرات، وإن خلطاه وباعاه فإن كان مما يكال ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل والوزن الذي لكل واحد منهما وإن كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا في الجوهرة النيرة، وإن لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه إلى النصف من ذلك مع اليمين على دعوى صاحبه كذا في البدائع، ولا يصدق فيما زاد إلا بينة كذا في النهر الفائق، وإذا اشتركا في الاصطياد ولهما كلب فأرسلاه أو نصبا شبكة فالصيد بينهما كذا في المحيط، ولو كان الكلب لأحدهما وهو في يده فأرسلاه جميعاً كان ما أخذ لصاحب الكلب إلا إذا جعل منفعة كلبه لغيره بأن أعار الكلب من غيره فيصطاد فالماخوذ للمستعير كذا في محيط السرخسي، وإن كان لكل واحد منهما كلب فأصابا صيداً كان بينهما نصفين فإن أصاب كلب كل واحد منهما صيداً على حدة كان له خاصة كذا في السراج الوهاج، وإن أصاب أحدهما صيداً فأنخته ثم جاء الآخر فاعانه فهو لصاحب الكلب الأول فإن لم يكن الأول أنخته حتى جاء الآخر فأنخته

فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط، وإذا اشتركا ولا أحدهما بغل وللآخر رابوة يستقي عليها الماء والكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله للذي استقي الماء وعليه أجر مثل الراوية إن كان العامل صاحب البغل وإن كان صاحب الراوية فعليه أجر مثل البغل كذا في الهداية، ولو اشتركا ولا أحدهما بغل وللآخر بيعير على أن يؤجرهما والأجرة بينهما لا تصح فإن آجراهما قسم الأجر بينهما على مثل أجر البغل ومثل أجر البيعير كذا في محيط السرخسي، وكذا لو أجر البغل بعينه كان الأجر لصاحب البغل دون صاحب البيعير وإن كان الآخر أعانه على الحموله والنقل كان للذي أعان أجر مثله لا يجاوز به نصف الأجر الذي آجره به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: له أجر مثله بالغاً ما بلغ كذا في السراج الوهاج، وإن شرطاً عملهما مع الدابة نحو السوق والحمل وغير ذلك قسم الأجر على مثل أجر دابتهما وعلى أجر عملهما كذا في المحيط، ولو تقبلاً حمولة معلومة بأجر معلوم ولم يؤجرا البغل والبيعير وحملًا على البغل والبيعير اللذين أضافا عقد الشركة إليهما كان الأجر بينهما نصفين لأن سبب وجوب الأجر هنا تقبل الحمل وقد استويا في ذلك ولو تقبلاً الحمل وحملًا على اعتاقهما كان الأجر بينهما نصفين ولا يكون مضموناً على قدر أجر المثل كذلك هاهنا كذا في فتاوى قاضيهان، إذا اشترك رجلان ولا أحدهما دابة وللآخر إكاف وجوالق على أن يؤجرا الدابة على أن الأجر بينهما نصفين فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط، فإن آجرا الدابة لحمل طعام إلى موضع معلوم ثم تنقله بذلك الأداء بأنفسهما كان الأجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة وأجر مثل الإكاف والجوالق، ولو كانا اشتركا على أن يتقبلاً حمل الطعام على أن يعمل هذا بأداته وهذا بدابته فالأجر بينهما نصفان ولا أجر لدابة هذا ولا أداة هذا كذا في المحيط، لو دفع دابته إلى رجل ليؤجرها على أن الأجر بينهما كانت الشركة فاسدة فإن أجر الدابة كان لجميع الأجر لصاحب الدابة وللآخر أجر مثل عمله ولو دفع دابة إلى رجل ليبيع عليها البز والطعام على أن الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض وإذا فسدت كان الربح لصاحب الطعام والبز ولصاحب الدابة أجر مثلها والبيت والسفينة في هذا كالذابة هكذا في فتاوى قاضيهان، وكذلك لو دفع شبكة لبيصيد بها السمك بينهما نصفين فالبيصيد للصائد ولصاحب الشبكة أجر مثلها كذا في محيط السرخسي، ولو أن قصاراً له أداة القصارين وقصاراً له بيت اشتركا على أن يعمل بأداة هذا في بيت هذا على أن الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزاً كذا في السراج الوهاج، وكذلك كل حرفة كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشتركا على هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الأداة والربح للعامل كذا في الخلاصة، وفي البيضة سئل علي بن أحمد عن ثلاثة من الحمالين أو خمسة يشتركون على أن يملأ بعضهم الجوالق وبعضهم يحمل الحنطة إلى بيت صاحب الحنطة وبعضهم يأخذ من فم الجوالق ويحمله على ظهره على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل تكون هذه الشركة صحيحة فقال: لا تصح كذا في التتارخانية، قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى: إذا كان دود القز من واحد وورق الثوت منه والعمل من آخر على أن القز بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز، وكذا لو كان العمل بينهما وإنما يجوز أن لو

كان البيض منهما والعمل عليها فإن لم يعمل صاحب الأوراق لا يضره كذا في القنية، في الفتاوى أعطى بذر الفليق رجلاً ليقوم عليه ويعلفه بالأوراق على أن ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى أدرك فالفليق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عليه قيمة الأوراق وأجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط، ولو كان من أحدهما البذر والأوراق ومن الآخر العمل فالفليق لصاحب البذر وللعامل أجر مثل عمله كذا في السراجية، وكذلك لو كان العمل منهما وإنما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وإن لم يعمل صاحب الأوراق لا يضره وبه نص الحنفتي كذا في القنية، وعلى هذا إذا دفع البقرة إلى إنسان بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل العلف الذي علفها وأجر مثله فيما قام عليها وعلى هذا إذا دفع دجاجة إلى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما نصفين وأخيلة في ذلك أن يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة ونصف بذر الفليق بشمن معلوم حتى تصير البقرة وأجناسها مشتركة بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية، وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر رأس المال كالفين لأحدهما مع الفين فالربح بينهما اثلاثاً وإن كانا شرطاً الربح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان نكلاً مثل ما للآخر وشرطاً الربح اثلاثاً بطل شرط التفاضل وانقسم نصفين بينهما لأن الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير، الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل بالبعوض حتى لو اشترطوا التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باشتراط ربح عشرة لأحدهما وإن كان كلاهما شرطاً فاسداً كذا في الذخيرة، وتبطل الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أو لا، ولو كان الموت حكماً بأن قضى بلحاظه مرتداً فإن لم يقض به توقف انقطاعها إجماعاً فإن عاد قبل الحكم بقيت وإن مات أو قتل انقطعت كذا في التهر القائق، ولو لم يلحق بذار الحرب انقضت المفاوضة على سبيل التوقف فإن لم بغض القاضي بالبطان حتى أسلم عادت المفاوضة فإن مات بطلت من وقت الردة وإذا انقضت المفاوضة على سبيل التوقف هل تصير عنانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا وعندهما تبقى عنانا ذكره الولوالحي كذا في فتح القدير، ولو لم يموت لكن فسخ أحدهما الشركة ولم يعين شريكه لا تنفسخ الشركة، ولو علم إن كان رأس مال الشركة دراهم أو دنانير انفسخت الشركة ولو كان عروضاً وقت الفسخ ذكر الضحاوي أنها لا تنفسخ كذا في اخلاصة، وبعض المشايخ قالوا: تنفسخ الشركة وإن كان المال عروضاً وهو المختار كذا في فتح القدير، وإذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة أمتعة كان هذا فسخاً للشركة كذا في الظهيرية، ولو كان الشركاء ثلاثة مات واحد منهم حتى انفسخت الشركة في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين كذا في المحيط، وإذا قال أحد الشريكين لصاحبه: لا أعمل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فاسختك الشركة كذا في الذخيرة، ثلاثة نفر متفاوضون غاب أحدهم وأراد الآخران أن يتناقضا ليس لهما ذلك بدون الغائب ولا ينقض البعض بدون البعض كذا في الظهيرية.

### الباب السادس في المتفرقات

ليس لأحد الشريكين أن يؤدي زكاة مال الآخر إلا بإذنه كذا في الاختيار، فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي الزكاة عنه فأدبا معاً ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه علم

أو لم يعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي، ولو أديا أداء متعاقباً ضمن الثاني علم بأداء صاحبه أم لا عند الإمام رضي الله تعالى عنه كذا في النهر الفائق، وعلى هذا الخلاف الوكيل بأداء الزكاة أو الكفارات إذا أدى الأمر بنفسه مع المأمور أو قبله كذا في التبيين، وأما المأمور بذبح دم الإحصار إذا ذبح بعدما زال الإحصار وحج الأمر فإنه لا يضمن المأمور علم أو لم يعلم إجماعاً كذا في السراج الوهاج، وكل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكماً كان الدين مشتركاً بينهما فإذا قبض شيئاً منه كان للآخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط، إذا كان دين بين رجلين على رجل من ثمن عبد بينهما باعاه أو ألف بينهما أقرضاه أو استهلك لهما ثوباً أو ورثاً ديناً لرجل عليه فقبض أحدهما نصيبه أو بعضه فللآخر أن يشاركه فيأخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان أجود من الدين أو مثله أو أردأ كذا في السراج الوهاج، وإن أراد القابض أن يعطيه من مال آخر لا يكون له ذلك إلا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القابض مثلاً لا يكون له ذلك إلا برضى القابض كذا في الذخيرة، وإن شاء الساكت سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم في نصيبه فإذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض ما لم يبق ما بقي على الغريم كذا في محيط السرخسي، فإن نوى الدين على الغريم فله أن يرجع على الشريك إلا أنه ليس له أن يرجع في عين تلك الدراهم وللقابض أن يعطيه مثلاً كذا في المحيط، فإن هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه ويكون مستوفياً وما بقي على الغريم لشريكه كذا في القنية، وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض الوكيل فهلك في يد الموكل يهلك على الموكل، ولو كان قائماً لشريكه أن يشاركه كذا في الذخيرة، ولو أخرج القابض ما قبضه من يده بأن وهبه أو قضاه في دين عليه أو استهلكه على وجه من الوجوه فلشريكه أن يضمه نصف ما قبض وليس له أن يأخذه من يد الذي هو في يده إذا كان في يده قائماً موجوداً كذا في السراج الوهاج، وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقابض ديناً على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمسمائة فجاء الشريك فأخذ نصفها كان للقابض نصف ما بقي على الغريم وذلك مائتان وخمسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع، وكل دين وجب لاثنتين بسببين مختلفين حقيقة وحكماً أو حقيقة لا حقيقة لا يكون مشتركاً حتى إذا قبض أحدهما شيئاً ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط، رجلان باعا عبداً بينهما ثمن معلوم فقبض أحدهما من الثمن شيئاً كان للآخر أن يشاركه فيه، ولو سمي كل واحد منهما لنصيبه ثمناً على حدة فقبض أحدهما شيئاً من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية، رجلان لأحدهما عبد وللآخر أمة باعاهما بالف اشتركا فيما يقبضان كذا في السراجية، ولو سمي كل واحد منهما لمعلوكه ثمناً لم يكن للآخر أن يشارك القابض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزانة المقتنين، ولو أمر رجل رجلين أن يشتريا له جارية فاشترياهما ونقدا الثمن من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الأمر كذا في المحيط، ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكفل عن الغريم رجلان وأديا ثم قبض أحد الكفيلين من الغريم شيئاً يكون للآخر حق المشاركة إن أديا من مال مشترك كذا في

خزانة المفتين، وهكذا في الظهيرية، ولو لم يقبض أحدهما شيئاً لكن اشترى بنصيبه ثوباً فللشريك أن يضمه نصف ثوب الثوب ولا سبيل له على الثوب فإن اجتمعا جميعاً على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج، فإن لم يشتر حصته ثوباً ولكن صاحبه من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فإن القايض بالخيار إن شاء سلم إليه نصف الثوب وإن شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع، وإن أراد أحدهما أن يأخذ من مال المديون شيئاً ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالخينة في ذلك أن يهب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم إليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى فاضلخان، رجلان لهما على آخر ألف درهم أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا شركة للآخر فيه قال نصير: يهب الغريم خمسمائة درهم ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته وقال أبو بكر: يبيع من الغريم كفاً من زبيب مثلاً بمثل ما له عليه ويسلم إليه الزبيب ثم يبرئه بما كان له عليه ثم يطالبه بشمن الزبيب لا بالدين كذا في المحيط، ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو أبراه منه لم يضمن لشريكه شيئاً ولو أبراه أحدهما عن مائة والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اقتسماه بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك نسعة للمساكت خمسة وللمبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي، وفي التجريد وكذلك إن كانت البراءة بعد القبض قبل النسعة ولو اقتسما المقبوض نصفين ثم أبراه أحدهما عن شيء فالنسعة ماضية لا تنتقض كذا في التارخانية، فإن أخر أحدهما نصيبه لم يجز تأخيره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخيره في نصيب شريكه كذا في البدائع، فرع على قولهما فقال: إذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن للذي أخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فإذا حل دينه شاركه إن كان قائماً وإن كان مستهلكاً ضمنه حصته كذا في الظهيرية، فإن لم يقبض الآخر شيئاً حتى حل دين الأجل عاد الأمر إلى ما كان فما قبض أحدهما من شيء يشركه الآخر فيه كذا في البدائع، فلو أن الغريم عجل للذي أخر حصته مائة درهم من حصته فللشريك أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك خمسون وإذا أخذ منه ذلك كان للذي عجل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه وذلك خمسون من حصة الذي لم يؤخره من قبل أن الذي يؤخره إذا أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا ترى أن الغريم لو عجل للمؤخر جميع حقه وذلك خمسمائة فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بما أخذ من حصة شريكه فكذا هنا كذا في الذخيرة، فإذا أخذها اقتسما وشريكه على عشرة أسهم لشريكه نسعة وله سهم كذا في الظهيرية، رجلان لهما دين مؤجل على آخر فعجل نصيب أحدهما اقتسماه نصفين والباقي لهما إلى الأجل كذا في السراجية، ولو تزوج أحدهما المرأة التي عليها الدين على حصته لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في محيط السرخسي، وعن محمد رحمه الله تعالى: أنه لو تزوجها على خمسمائة مرسلة كان لشريكه أن يأخذ منه نصف خمسمائة كذا في المحيط، وأما إذا استأجر أحد الشريكين بنصيبه فإن شريكه يرجع عليه في قولهم كذا في السراج الوهاج، ولو كان للمطلوب على أحد الطالبين دين بسبب قبل أن يجب لهما عليه وصار قصاصاً بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع

عليه بشيء، ولو كان دين بسبب بعد أن يجب لهما عليه وصار قصاصاً فلشريكه أن يرجع عليه كذا في الظهيرية، ولو أقر أحدهما أنه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل دينهما برئ المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أرشها خمسمائة لا يكون لشريكه شيء كذا في محيط السرخسي، روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد الطالبين إذا شج المطلوب موضحة عمداً فصاحه على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لأنه لم يسلم له ما تمكن المشاركة فيه كذا في البدائع، وفي القدوري لو استهلك أحد الطالبين على المطلوب مالاً وصارت قيمته قصاصاً فلشريكه أن يرجع عليه وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحد ربي الدين أفسد على المطلوب مناعه أو قتل عبداً له أو عقر دابة له وصار ماله قصاصاً بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه كذا في المحيط، ولو أخذه ثم أحرقه أو غصب فلشريكه أن يرجع عليه بالإجماع وكذلك لو قبض بشراء فاسد فباعه أو أعتقه أو هلك عنده، ولو ارتهن أحدهما بخصته فهلك عنده فلشريكه أن يضمه كذا في محيط السرخسي، ولو ذهبت إحدى العينين بأقة سماوية في ضمان الغصب أو في يد المشتري بشراء فاسد أو في يد المرتهن لم يضم لشريكه كذا في الظهيرية، وذكر ابن سماعه في نواره عن محمد رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريمين اللذين لهما المال قتل عبد المطلوب فوجب عليه القصاص فصاحه المطلوب على خمسمائة درهم كان ذلك جائزاً وبرئ من حصه القاتل من الدين فكان لشريك القاتل أن يشركه فيأخذ منه نصف خمسمائة كذا في البدائع، في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين للمطلوب مالاً عن رجل صارت حصته قصاصاً به ولا شيء لشريكه عليه فإن اقتضى عن المكحول عنه ذلك المال لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أيضاً فيشاركه في ذلك كذا في المحيط، ولو أن المطلوب أعطى أحد الشريكين كفيلاً بخصته أو أحاله بذلك على رجل فما اقتضاه هذا الشريك من الكفيل أو الحويل فلآخر أن يشاركه فيه كذا في الذخيرة، رجلان لهما على رجل ألف درهم فصالح أحدهما المديون عن الألف كلها على مائة درهم وقبضها فأجاز الآخر جميع ما صنع فهو جائز وله نصف المائة فإن قال القابض: قد هلك فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ الغريم وإن أجاز الصلح ولم يقل أجزت ما صنع فإنه يرجع على الغريم بخمسين ويرجع الغريم على القابض بخمسين من قبل أن إجازة الصلح ليست إجازة القبض، رجلان لهما في يدي رجل غلام أو دار صالحه أحدهما منه على مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان الذي في يديه الغلام مقراً بالغلام فإنه لا يشاركه في المائة وإن كان جاحداً له شاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى: مما سواء لا يشاركه فيها إلا أن يكون الغلام مستهلكاً كذا في الظهيرية، وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجلان اشتريا من رجل جارية اشتري أحدهما نصفها بألف درهم واشتري الآخر نصفها بألف درهم ثم وجدا بها عيباً ورداها ثم قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع الثمن مختلطاً في الابتداء أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك إن استحققت الجارية فإن وجدت الجارية حرة وقد دفعا الثمن مختلطاً كان للآخر أن يشارك القابض فيما قبض، وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أقر أن لهذين عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتراها

منهما فقال أحدهما: صدقت وقال الآخر: كذبت ولكن هذه الخمسمائة التي أقررت بها هي لي عليك من ثمن برّ اشتريته مني ثم إن الغريم قضى هذا خمسمائة لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق الغريم على أنه بينهما هكذا في المحيط، شريكاً في ألف درهم على رجل ضمن أحدهما لصاحبه عن الغريم فالضمان باطل فإن قضاءه على هذا الضمان يرجع به واخذه ولو لم يكن ضمن لصاحبه شيئاً لكنه قضى شريكه حصته من غير كفالة صح القضاء وإذا صح القضاء من أحد الشريكين لم يكن له أن يشارك صاحبه فيما قضى فإن توى ما على الغريم فلا سبيل له على الشريك فيما قبض منه بخلاف ما لو قضى المطلوب أو اجنبي حصة أحد الشريكين وسلم الشريك الآخر ثم توى ما على الغريم حيث كان للشريك المسلم اتباع الشريك ويشاركه فيما قبض هكذا في الذخيرة، ذكر علي بن الجعد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه لو مات المطلوب وأحد الشريكين وارثه وترك مالا ليس فيه وفاء اشتركا بالحصص كذا في البدائع، إذا كان لثلاثة دين مشترك على إنسان فغاب اثنان منهم وحضر الثالث فطلب حصته يجبر المديون على الدفع كذا في الصغرى، بعير بين شريكين حمل عليه أحدهما من الرستاق شيئاً بأمر شريكه فسقط في الطريق فنحره الشريك ينظر إن كانت ترجى حياته بضمن وإن كانت لا ترجى لا يضمن وإن ذبحه غير الشريك يضمن سواء كانت ترجى حياته أو لا ترجى وهو الأصح كذا في محيط المرخسي، وكذا الراعي والبقار إذا ذبح الشاة أو البقرة فإن كانت لا ترجى حياته لا يضمن استحساناً وإن كانت ترجى حياته ضمن وإن ذبح الاجنبي كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيه خان، دار بين رجلين غير مقسومة فغاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وكذلك الخادم إن كان بين رجلين فغاب أحدهما فلآخر أن يستخدم الخادم بحصته كذا في خزانة المفتين، ولا تلزمه أجرة حصة شريكه ولو كانت الدار معدة للاستغلال، وفي الأرض له أن يزرعها كلها على المفتي به إن كان الزرع ينفعها فإذا جاء شريكه زرعها مثل تلك المدة وإن كان الزرع ينقصها أو الترك ينفعها فليس له أن يزرعها كذا في البحر الرائق، وفي الدابة لا يركبها بغير إذنه للتفاوت وأما ما ينتفع به كالحرث ونحوه فله ذلك لعدم التفاوت كما في عقد الفرائد وقالوا: في الأمة تكون عند أحدهما يوماً وعند الآخر يوماً ولو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يد عدل لا يجاب كذا في النهر الفائق، والكرم والأرض إذا كانا بين رجلين وأحدهما غائب أو كانت الأرض بين بالغ وبتيمة يرفع الأمر إلى القاضي فإن لم يرفع الحاضر وزرع الأرض بحصته طاب له، وفي الكرم يقوم الحاضر فإذا أدرك الثمر يبيعها ويأخذ حصته من الثمن وتوقف حصة الغائب فإذا قدم الغائب خير إن شاء ضمنه القيسية وإن شاء أخذ الثمن كذا في فتاوى قاضيه خان، في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر وأخذ منه نصفه قال محمد رحمه الله تعالى: أرجو أن لا بأس به قال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ كذا في الفتاوى الغيائية، وفي الكيل والموزون له أن يعزل حصته بغية شريكه ولا شيء عليه إن سلم الباقي وإن هلك كان عليهما كذا في النهر الفائق، دار بين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مفروز ليس لأحد أن يسكن في نصيب الغائب ولا أن يؤجره بغير أمر القاضي وللقاضي أن يؤجره إن خاف أن يخرّب لو لم

يسكن أحد ويمسك الآخر للغالب هكذا في خزافة المفتين، دار بين أخوين وأختين ولهما زوجتان وللأختين زوجان فللآخرين أن يمنعا زوجي الأختين عن الدخول فيها إذا لم يكونا محرمين لزوجتيهما ولو كانت بين اثنين يسكنان فيها فليس لأحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود على سطحها لأنه تصرف فيما له حق كذا في القنية، سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم فيها دار غير أن لأحدهم داراً في سكة أخرى لا طريق لها إلى هذه السكة ليس له أن يفتح باباً إلى هذه السكة به أنتى أبو القاسم والفقير أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح كذا في الفتاوى الغياثية، طاحونة مشتركة بين اثنين اتفق أحدهما في عمارتها لم يكن متطوعاً بخلاف ما إذا اتفق على عبد مشترك أو أدى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعاً كذا في السراجية، دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الأجرة للغالب أن يشاركه في الأجرة كذا في القنية، وقال أبو القاسم: في أرض مشاعة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الأرض ببذر ساق إليه من الماء المشترك بينهم واستترك الأرض سنين بغير إذن شركائه قال: إن حصل له بعد المهابة من نصيبه هذا القدر وكانوا يتهايئون قبل ذلك لا ضمان عليه ولا شركة لشركائه في المستترك كذا في التتارخانية، وما كان على الراهن إذا أداه المرتهن بغير إذن الراهن يكون متطوعاً وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتهن وإن أدى أحدهما ما كان على صاحبه بأمره أو بأمر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى: إذا كان الراهن غائباً فأتفق المرتهن بأمر القاضي يرجع عليه، وإن كان حاضراً لا يرجع عليه والفتوى على أن الراهن لو كان حاضراً وأبى أن ينفق فأمر القاضي المرتهن بالإلفاق فأتفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي أن تكون على هذا القياس هكذا في فتاوى قاضيخان، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل عليه ألف درهم لرجل فامر رجلين بأداء الألف عليه فادياه ثم رجع أحدهما على الآخر فقبض منه خمسمائة فإن أدياه من مال مشترك بينهما كان لصاحبه أن يشاركه فيه وإن لم يكن ما أدياه مشتركاً بينهما بأن كان نصيب كل واحد منهما ممتازاً عن نصيب صاحبه حقيقة إلا أنهما أدياه جميعاً فإن أحدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في المحيط، وكذا لو باع أو أجزأ عبداً لهذا أو أمة لهذا صفقة واحدة فما قبض أحدهما شركة الآخر كذا في الكافي، وفي الجامع أيضاً شاهدان شهدا على رجل أنه كاتب عبداً له بالف درهم إلى سنة وقيمة العبد ألف درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار إن شاء ضمن الشاهدان قيمة العبد ألف درهم حالة وإن شاء اتبع المكاتب ببدل الكتابة الف درهم فإن ضمن الشاهدان قيمته حالة قام الشاهدان مقام المولى في ملك بدل الكتابة فإذا استوفيا ذلك من المكاتب طاب لهما أحد الألفين ولزمهما التصديق بالألف الآخر ويعتق المكاتب ويكون ولاء المكاتب للمولى فإن أدى المكاتب إلى أحد الشاهدين ألف درهم لا يعتق وهل لصاحبه أن يشاركه فيما قبض قال: ليس له ذلك، قال في الكتاب: ويستوي في هذا إن أديا القيمة من مال مشترك أو غير مشترك، وكذلك البيع إذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا من فلان بالف درهم إلى سنة وقيمة العبد ألف درهم والمشتري يدعي ذلك والبائع يجحد فقضى به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار إن شاء اتبع المشتري بالثمن إلى أجل وإن شاء ضمن الشاهدين



قيمتة حالة فإن اختار تضمين الشهود قاما مقام البائع في ملك الثمن لا في ملك العبد فيطيب لهما أحد الألفين ويتصدقان بالألف الآخر فإن قبض أحدهما شيئاً لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط، ولو عجز المكاتب وانفسخت الكتابة أو انفسخ البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهما من الضمان ورجع المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري أيضاً بما قبضه من الثمن كذا في الكافي، جارية مشتركة باعها غاصب فاستولدها المشتري فقضى القاضي للمغضوب منهما بالجارية والعقر وقيمة الولد معاً اشتركا فيما يقبضه أحدهما وإن وقع القضاء لهما متفرقاً اشتركا في قيمة الجارية والعقر دون قيمة الولد حتى لو قبض أحدهما نصيبه من قيمة الولد لا يشاركه الآخر فيه وإن اختار أحدهما تضمين البائع والآخر تضمين المشتري لم يشتركا في شيء وإن قضى لأحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر الآخر لا شيء له وإن ماتت الجارية في يد المشتري فالمولى بالخيار إن شاء ضمن البائع قيمة الجارية وإن شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعاً له أن يضمن المشتري العقر وقيمة الولد وكذلك لو اشترى داراً وبني فيها فاستحقت فقضى لهما بقيمة البناء على البائع فما يقبضه أحدهما يشاركه الآخر فيه وإن قضى متفرقاً لم يشاركه الآخر فيه كذا في محيط السرخسي، وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجلان غصبا عبداً من رجل قيمته ألف درهم فصارت قيمته ألفي درهم ثم جاء رجل وغصب العبد منهما فمات في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخيار إن شاء ضمن الغاصبين الأولين قيمته ألف درهم وإن شاء ضمن الغاصب الثاني ألفي درهم ويطلب لهما أحد الألفين ويتصدقان بالألف الآخر فإن قبض أحدهما من الثاني ألف درهم كان للآخر أن يشاركه فيه، وفيه أيضاً رجلان غصبا من رجل عبداً فباعاه من رجل فمات العبد في يد المشتري فالمولى بالخيار إن شاء ضمن الغاصبين وإن شاء ضمن المشتري فإن ضمن الغاصبين ثم بيعهما وكان الثمن لهما فلو قبض أحدهما شيئاً من الثمن كان لصاحبه أن يشاركه فيه فإن لقي المولى أحد الغاصبين فضمنه نصف قيمته ثم البيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن فإن لم يقبض الغاصب الذي أدى نصف القيمة من الثمن شيئاً حتى ضمن المالك الغاصب الآخر أيضاً نصف قيمته حتى نفذ البيع في النصف الآخر ثم قبض أحد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للآخر أن يشاركه فيه فلو أن الغاصب الذي أدى نصف القيمة أولاً استوفى من المشتري نصف الثمن ثم إن المالك ضمن الغاصب الآخر نصف القيمة حتى نفذ بيعه فأراد الثاني أن يشارك الأول فيما قبض لم يكن له ذلك وإذا لم يكن للثاني أن يشارك الأول فيما قبض كان للثاني أن يتبع المشتري بنصيبه فإن قبضاً جميعاً الثمن على هذا الوجه ثم إن الأول وجد ما قبض رصاصة أو ستوفة كان له الخيار إن شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وإن شاء شارك شريكه فيما قبض ثم يتبعان المشتري ولو وجد الأول ما قبض نهجرة أو زيوفاً فردّها على المشتري ليس له أن يشارك الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه ستوفة أو رصاصة أو زيوفاً وردّها على المشتري لم يكن له أن يشارك الأول فيما قبض هكذا في المحيط، لو قتل المكاتب رجلاً خطأ وله وليان فقدّمه أحدهما إلى القاضي وأقام البينة فقضى القاضي بالدم كله وقضى بالقيمة لهما شرك الغائب الحاضر فيما يقبضه وإن قضى القاضي للحاضر بنصف القيمة وقبضته لم يشاركه

الآخر فيه ولو كان المقتول اثنين لم يشرك أحد الوليين الآخر فيما قبضه سواء وقع القضاء مجتمعاً أو متفرقاً كذا في محيط السرخسي، ولو كان الجاني مديراً اشتركا سواء وقع القضاء معاً أو متفرقاً، ولو كان الجاني عبداً وللمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني أو فدائه إلى أحد ولبي الذم الواحد فهو اختيار حق الآخر واشتركا في المقيوض ولو قتل رجلين فدفع النصف إلى أحدهما أو فدى النصف لم يشركه الآخر، ولو قتل رجلاً عمداً وله وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف لم يشركا لأن حقهما في الأصل القصاص وإنما تحول إلى الألف بالصلح وإنه مختلف حتى لو صاحبا جملة اشتركا كذا في الكافي، عبد بين رجلين غصب أحدهما من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه المشتري جاز البيع في حصته فإن لم يقبض الثمن حتى أجاز صاحبه جاز للبائع أن يقبض الثمن كله فإن قبض شيئاً كان مشتركاً بينهما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشريكين إذا قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه إياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط ناقلاً عن المنتقى، ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع الشريك الآخر صفقة واحدة ثم أجاز المالك فيما قبض أحدهما شركه الآخر فلو أجاز بعد قبض المالك قسطه لم يشركه كذا في الكافي، وكذلك الرجلان إذا باعا عبداً على أنهما بالخيار ثلاثة أيام فأجاز أحدهما ثم أجاز الآخر ثم قبض أحدهما شيئاً من الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن الذي أجاز أولاً قبض نصيبه ثم أجاز الآخر لا يشاركه فيما قبض كذا في المحيط، في التنازل مثل أبو القاسم عن رجل دفع إلى رجل مالاً يعمل به على أن الربح بينهما وقال: لا أرضى بأن تعمل في شركة غيري فإن عملت في شركة غيري فإني أريد منه الحصة وتراضياً على ذلك فعمل المدفوع إليه في شركة آخر وربح قال: ليس لرب المال شركة في ربح ما عمنه مضاربة في غير المال الذي دفع إليه كذا في التتارخانية، لو تصرف أحد الورثة في الشركة المشتركة وربح فالربح للمتصرف وحده كذا في الفتاوى الغياثية، وإن أمر أحد المتفاوضين رجلاً بشراء عبد بألف ولم يدفع إياه الثمن فنقصا عقد المفاوضة وفأوض كل واحد منهما رجلاً آخر ثم اشترى المأمور عبداً وهو يعلم بمفاوضتهما أو لا فالشراء للآخر خاصة ولا يكون للشريك الأول منه شيء لأن نفاذ توكيله عليه ثبت ضمناً للمفاوضة فيظل بطلان المتضمن بلا شرط علم لانه عزل حكمي ولا للثاني لأن الملك له في المشتري إنما يقع للأمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق، ولولا ذلك التوكيل لما وقع الملك في العبد والمنك إذا وقع لأحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبداً بشرط اختيار للبائع ثم فأوض المشتري رجلاً ثم أسقط الخيار فإنه لا يكون لشريكه في العبد شركة ويخير بين أن يرجع على الأمر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي، ولو دفع الأمر إليه كراً من ضعام وأمره أن يشتري له به عبداً والمسالمة بحالها فاشترى الوكيل بكر مثله فالقياس أن يكون مخالفاً وفي الاستحسان لا يكون فإن كان علم بمناقضتها ثم اشترى فهذا الأول سواء وإن لم يعلم فالعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي، في التنازل مثل أبو القاسم عن شريكين اشتركا فعمل أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعدما حضر وربح وأبى أن

يدفع حصة شريكه من الربح قال: إن كانت الشركة بينهما على الصحة واشترطا أن يعمل جميعاً وشتى فما كان من تجارتهما من الربح فهو بينهما على ما شرطاً من عمل كل واحد على حدة ومن عملهما جميعاً، وسئل عن رجلين اشتركا على أن يبيعا ويشتريا والربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال أحد الشريكين لصاحبه: نقاسم المال ونقطع الشركة لأنه لا منفعة لي فيها فقامس المتاع ثم باع أحدهما نصيبه كله للآخر وقبض بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا فارقنا وقال الكلمة المتقدمة إذا نقطع الشركة مع البيع المتأخر يكون قطعاً للشركة كذا في التتارخانية، اشترك اثنان في الغزل على أن سدى الكرياس من أحدهما واللحمة من الآخر فتسجاً ثوباً فالثوب بينهما على قدر قيمة السدى واللحمة كذا في المحيط، قال المحندي: ويجوز للاب والوصي أن يشتركا بمال أنفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من رأس مالهما فإن أشهدا يكون الربح على الشرط، وإن لم يشهدا يحل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج، في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مفاوض وهب لرجل لا تجوز ولصاحبه أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة فإذا أخذ كان ذلك بينهما نصفين وتنتقض الهبة فيما بقي ويرجع إليهما نصفين وفيه أيضاً وفي شريك العنان إذا كان أحدهما يلي البيع والشراء فاستدان ديناً ثم ناقض صاحبه الشركة وأراد قبض نصف المتاع وقال إذا أخذ الدين منك فأرجع عليّ ليس له ذلك كذا في المحيط، اشترى ثمار كرم ثم قال لآخر: اشركتك فيه في الثلث فهي فاسدة إن كان ذلك قبل إدراك الشر كذا في القبة، إذا قال لغيره: أقرضني ألفاً أجز بها ويكون الربح بيننا فأقرضه ألفاً وأجز فالربح كله للمستقرض لا شركة للمقرض فيه كذا في الذخيرة، سئل علي بن أحمد عن رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها إليه ثم أخرج المقرض مائة دينار وخط المائلين جميعاً وقال له المقرض: اذهب بهذا المال فأجز به على الشركة ففعل ذلك وربح كيف أحكم فيه؟ قال: هو مختل ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصح الشركة وسئل أيضاً عن أودع عند آخر حنطة وقال له: اخلط هذه الحنطة في حنطتك فادفنها ثم دفنها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفع الدافن له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافن، وقال أعطني نصيبي من هذه الحنطة هل له ذلك؟ فقال: إذا خلطها بأمره وسرقت فالمسروق منه يكون على الشركة من النصيبين جميعاً كذا في التتارخانية ناقلاً عن اليتيمة، إذا كان بين الرجلين كثر حنطة وكثر شعير ولم يامر أحدهما صاحبه ببيعه فاستعار أحدهما ذاية ليحمل حنطة فحمل عليها الآخر الشعير بغير أمره كان ضامناً للدابة وخصه صاحبه من الشعير وليس هذا كشريك العنان والمفاوض كذا في المبسوط، في الفتاوى سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما فائنة إلى أن يتم لإطباق الجنون عليه فإذا قضى ذلك تنفسخ الشركة بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال الجنون فيطيب له من الربح حصة ماله ولا يطيب له الربح من مال الجنون فيتصدق به كذا في المحيط، ويد الشريك في المال الذي في يده لشريكه يد أمانة فلو ادعى دفعه لشريكه وانكر حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في

البزازية، ولو ادّعاء بعد موته قال في البحر: ظاهر ما في الولوية من الوكالة يفيد انه كذلك وقال: وقعت حادثتان، الأولى: نهاء عن البيع نسيئة فباع فاجبت بتنفاذه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فإذا أجاز قسم الربح بينهما، والثانية: نهاء عن الإخراج فخرج ثم ربح فاجبت بأنه غاصب حصة شريكه بالإخراج فينبغي أن لا يكون للربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة، وتفرّع على كونه أمانة أيضاً ما في فتاوى قارئ الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من عامل في المضاربة حساب ما باعه أو صرفه فقال: لا أعلم هل يلزم بعمل محاسبة فاجاب بأن القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد إلى شريكه كذا في النهر الفائق، قال الشريك: ربحت عشرة ثم قال: لا بل ربحت ثلاثة فله أن يحلفه بأنه لم يربح عشرة كذا في القنية، ذكر الناطقي رحمه الله تعالى: أن الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل إلا في ثلاث: إحداها: إذا متولي المسجد إذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامناً، والثانية: السلطان إذا خرج إلى الغزو وغنموا وأودع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه، والثالثة: القاضي إذا أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه، وأما أحد المتفاوضين إذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله إلى شركة الأصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضيه خان من كتاب الوقف، وبه تبين أن ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف، وإن الشريك يكون ضامناً بالموت عفناً أو مفاوضة كذا في البحر الرائق، الشريك مات ومال الشركة دهن على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلاً يضمن كما لو مات مجهلاً للعين كذا في القنية، مفاوض اشترى من رجل عينا بألف درهم فلم يقبضه حتى لقي البائع صاحبه فاشتره منه بألف وخمسمائة فإنه يكون المعتبر الشراء الثاني والأول ينتقض والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط، رجلان اشترى عبداً بألف وكفل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف، رجلان كفلا عن رجل بمال على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه يريد به إذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عن الأصل ثم عن صاحبه أيضاً فكل شيء أداه أحدهما رجع على صاحبه بنصف ذلك وإن شاء المؤدّي رجع على الأصل بجميع ما أدى ولو أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين بحكم الكفالة عن الأصل، مكاتبان كتابة واحدة كفل كل واحد منهما بمال كله عن صاحبه فكل شيء أداه أحدهما رجع على صاحبه بنصفه فإن لم يؤدي شيئاً حتى اعتق المولى أحدهما جاز العتق وورثا عن النصف والمولى أن يأخذ بحصته أيهما شاء أما المعتق فبحكم الكفالة وأما الآخر فبحكم الأصالة فإن أخذ المعتق بحكم الكفالة يرجع على صاحبه وإن أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشيء كذا في الجامع الصغير، اعتلت دابة مشتركة واحد الشريكين غائب وقال البيطارون: لا بد من كيها فكواها اخاضر فهلكت لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فاكترى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفاً من أن يهلك المتاع أو ينقص جاز ويرجع على شريكه بحصته كذا في القنية، أحد الشريكين إذا قال

لصاحبه أنا أريد أن أشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشريك فاشتراها لا يكون له ما لم يقل شريكه نعم كذا في الخلاصة، في المنتقى اشتركا بعملان على أن لأحدهما اجر كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة جائزة والشرط باطل كذا في المحيط، لو شرط العمل على أحد المتفاوضين بطلت هكذا في التهذيب، أحد شريكي العنان إذا ادعى شيئاً من شركتهما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الآخر أن يحلف المدعى عليه ثانياً كذا في فتاوى قاضىخان، في العمود ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في مفاوض اشترى عبداً باللف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه باللف وخمسماية فإنه جائز وانتقض الشراء الأول سواء عرف العبد أم لم يعرف كذا في التارخانية.

## كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر باباً

الباب الأول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه  
والألفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها

أما تعريفه: فهو في الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين على ملك  
الواقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري كذا في  
الكافي، فلا يكون لازماً وله أن يرجع ويبيع كذا في المضمرات، ولا يلزم إلا بطريقين، أحدهما:  
قضاء القاضي بلزومه، والثاني: أن يخرج مخرج الوصية فيقول أوصيت بغلة داري هذه فحينئذ  
يلزم الوقف كذا في النهاية، وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود  
منفعته إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية، وفي العيون واليتيمة أن  
الفتوى على قولهما كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للثناوية، وإنما يزول ملك الواقف عن الوقف  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالقضاء وطريقه أن يسلم الواقف ما وقفه إلى المتولي ثم يرجع  
محتجاً بعدم اللزوم فيقضي القاضي باللزوم فيلزم، ولو حكما رجلاً فحكم الحكم بلزوم الوقف  
فالصحيح أنه لا يرتفع الخلاف كذا في الكافي، ولو خاف الواقف إبطال وقفه ولم يتيسر له  
القضاء يذكر في صك الوقف إن أبطله قاضٍ أو والٍ فهذه الأرض بأصلها وجميع ما فيها وصية  
مني تباع ويتصدق بثمنها على الفقراء إذا تداعت إلى الخراب فلا يفيد الوارث الرفع إلى القاضي  
وإبطاله والوصية تحتل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة، قال شمس الأئمة السرخسي: والذي  
جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون إقرار الواقف أن قاضياً من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف  
فذاك ليس بشيء وعن المتأخرين من المشايخ رحمه الله تعالى من قال: إذا كتب في آخر الصك  
وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه قاضٍ من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي  
الله عنه: والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضيه خان، والصحيح أن  
في تعليقه بالموت لا يزول ملكه إلا أنه يلزم بالإجماع ولكن عنده تكون رقبته ملكاً لورثته أو  
له وعندهما لا تكون ملكاً لأحدهما كما في الإعتاق والمسجد كذا في الكفاية، ولو علق  
الوقف بموته بأن قال: إذا مت فقد وقفت داري على كذا ثم مات صح ولزم إذا خرج من الثلث،  
وإن لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي إلى أن يظهر له مال آخر أو تجز الورثة  
فإن لم يظهر له مال آخر ولم تجز الورثة تقسم الغلة بينهما أثلاثاً ثلثها للوقف والثلثان للورثة،  
ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وإن تجز الوقف في المرض فهو بمنزلة  
المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوي والصحيح أنه بمنزلة المنجز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى لا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين، وإذا كان الملك يزول عندهما يزول  
بالقول عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى  
هذا مشايخ بلخ، وفي المنية وعليه الفتوى كذا في فتح القدير، وعليه الفتوى كذا في السراج

الوهاب، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يزول حتى يجعل للوقف ولياً ويسلم إليه وعليه الفتوى كذا في السراجية، ويقول محمد رحمه الله تعالى: يفتى كذا في الخلاصة، فصيح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رحمه الله تعالى وكذا شرط الواقف الاستبدال بأرض أخرى إذا شاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحساناً كذا في الخلاصة، وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنقاية، وإذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عنده وبمجرد الوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رحمه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي، وهو المختار هكذا في فتح القدير، فاما ركنه: فالانفاذ الخاصة الدالة عليه كذا في البحر الرائق، وأما سببه فطلب الزلفى هكذا في العناية، وأما حكمه: فعندهما زوال العين عن ملكه إلى الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمه صيرورة العين محبوسة على ملكه بحيث لا تقبل النقل عن ملك إلى ملك والتصدق بالغلة المدومة متى صح الوقف بأن قال: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو أوصيت بها بعد موتي فإنه يصح حتى لا يملك بيعه ولا يورث عنه لكن ينظر إن خرج من الثلث يجوز والوقف فيه بقدر الثلث<sup>(١)</sup> كذا في محيط السرخسي، وأما شرائطه:

فمنها العقل والبلوغ: فلا يصح لوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع، صبي محجور عليه وقف أرضاً له فقال الفقيه أبو بكر: وقفه باطل إلا بإذن القاضي وقال الفقيه أبو القاسم: وقفه باطل وإن أذن له القاضي لأنه تبرع كذا في المحيط.

ومنها الحرية: وأما الإسلام فليس بشرط فلو وقف الذمي على ولده ونسله وجعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطي المساكين المسلمين وأهل الذمة وإن خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويغرى على اليهود والنصارى والمجوس منهم إلا إن خص صنفاً منهم فلو دفع القيم إلى غيرهم كان ضامناً وإن قلنا إن الكفر ملة واحدة، ولو وقف على ولده ونسله ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لزم شرطه وكذا إن قال: من انتقل إلى غير النصرانية خرج اعتبر نص على ذلك الخصاف كذا في فتح القدير، وفي فتاوى أبي الليث: نصراني وقف ضيعة له على أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فأسلم بعض أولاده يعطى له كذا في المحيط.

ومنها أن يكون قرية في ذاته وعند التصرف: فلا يصح وقف المسلم أو الذمي على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق، ولو وقف الذمي طاره على بيعة أو كنيسة أو بيت ناز فهو باطل كذا في المحيط، وكذا على إصلاحها ودهن سراجها ولو قال: يسرج به بيت المقدس أو يجعل في مرفة بيت المقدس جاز وإن قال: يشتري به عبيد فيعتق في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي، ولو قال: تجري غلتها على بيعة كذا فإن خربت هذه البيعة كانت الغلة للفقراء والمساكين فإنه تجري غلتها على الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة

(١) قوله والوقف فيه بقدر الثلث: كذا في جميع النسخ الحاضرة وفيها سقط يدل عليه ما تقدم وحق العبارة أن يقال بعد قوله يجوز: وإن لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث أبحرأوي.

شيء كذا في المحيط، فإن وقف على أبواب البر فأبواب البر عنده عمارة البيع وهيوت النيران والصدقة على المساكين فأجيز من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوي، وإن قال: تفرق غلتها في جيرانه وله جيران مسلمون وجيران نصارى ويهود ومجوس وجعل آخره للفقراء فالوقف جائز وتفرق غلة الوقف في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وإن قال الذمي: تجعل غلتها في أكفان الموتى أو في حفر القبور فهو جائز وتصرف الغلة في أكفان موتاهم وحفر قبور فقرائهم كذا في المحيط، ولو جعل ذمي داره مسجداً للمسلمين وبناء كما بنى المسلمون وأذن لهم بالصلاة فيه فصلوا فيه ثم مات بصير ميراثاً لورثته وهذا قول الكل كذا في جواهر الاخلاطي، ولو جعل الذمي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار في صحته ثم مات نصير ميراثاً هكذا ذكر الخصاص في وقفه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات كذا في المحيط، حربي دخل دار الإسلام بأمان ووقف جاز من ذلك ما يجوز من الذمي كذا في الحاوي.

وعنها الملك وقت الوقف: حتى لو غصب أرضاً فوقها ثم اشتراها من مالكها ودفع الثمن إليه أو صالح على مال دفعه إليه لا تكون وقفاً كذا في البحر الرائق، رجل وقف أرضاً لرجل آخر في بر سماء ثم ملك الأرض لم يجز وإن أجاز المالك جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو أوصى لرجل بأرض فوقها الموصى له بها في الحال ثم مات الموصي لا تكون وقفاً كذا في فتح القدير، لو اشترى على أن البائع بالخيار فيها فوقها ثم أجاز البائع البيع لم يجز الوقف كذا في البحر الرائق، ولو اشترى أرضاً على أنه بالخيار ثم أسقط الخيار صح ولو وقف الموهوب له الأرض قبل قبضها ثم قبضها لا يصح الوقف كذا في فتح القدير، ولو وهبت له أرض هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق، ولو اشترى رجل داراً شراء فاسداً وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز وتصبر وقفاً على ما وقفت عليه وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو وقفها قبل أن يقبضها لا يجوز كذا في المحيط، رجل اشترى أرضاً شراءً جائزاً ووقفها قبل القبض ونقد الثمن فالأمر موقوف فإن أدى الثمن وقبضها فالوقف جائز وإن مات ولم يترك مالاً تباع الأرض ويبطل الوقف قال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ كذا في الذخيرة، ولو استحق الوقف بطل ولو جاء شفعيها بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق، ويمنع على اشتراط الملك أنه لا يجوز وقف الإقطاعات إلا إذا كانت الأرض مواتاً أو كانت ملكاً للإمام فانقطعها الإمام رجلاً وأنه لا يجوز وقف أرض الخوز للإمام لأنه ليس بملك لها، وتفسير أرض الخوز أرض عجز صاحبها عن زراعتها وأداء خراجها فدفعها إلى الإمام لتكون منافعتها جيراً للمخارج كذا في البحر الرائق، وكذا عدم جواز وقف المرتد زمن ردته إن قتل على ذلك أو مات لأن ملكه يزول بها زوالاً موقوفاً كذا في النهر الفائق، وكذا إذا لحق بدار الحرب وحكم القاضي بلحاقه هكذا في المحيط، وإن أسلم صح كذا في البحر الرائق، ولو ارتد المسلم بطل وقفه ذكره الخصاص كذا في النهر الفائق، وبصير ميراثاً سواء قتل على رده أو عاد إلى الإسلام إلا إن أعاد الوقف بعد عوده إلى الإسلام كما أوضحه الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف المرتدة لأنها لا تقتل كذا في البحر الرائق، ولو وقف على نسبه ثم على المساكين ثم ارتد بطل الوقف لأن جهة المساكين تبطل وبصير صدقة على ولده من غير أن يجعل آخره للمساكين كذا في



الخاوي، وأما عدم تعلق حق الغير كالرهن والإجارة فليس بشرط فلو آجر أرضاً عامين فوقها قبل مضيهما لزم الوقف بشرطه ولا يبطل عقد الإجارة فإذا انقضت المدة رجعت الأرض إلى ما جعلها له من الجهات وكذا لو رهن أرضه ثم وقفها قبل أن يفتكها لزم الوقف ولا تعجز عن الرهن بذلك ولو أقامت سنين في يد المرتهن ثم افتكها تعود إلى الجهة ولو مات قبل الانشكاك وترك قدر ما تفتك به افتكت ولزم الوقف وإن لم يترك وفاء بيعت وبطل الوقف وفي الإجارة إذا مات أحد المؤاجرين تبطل وتصير وفقاً كذا في فتح القدير.

ومنها أن لا يكون محجوراً عليه لسفه أو دين: كذا أطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق، وينبغي أنه إذا وقفها في الحجر للسفه على نفسه ثم لجهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به حاكم كذا في فتح القدير. ومنها عدم الجهالة: فلو وقف من أرضه شيئاً ولم يسمه كان باطلاً، ولو وقف جميع حصته من هذه الدار ولم يسم السهام جاز استحساناً ولو وقف هذه الأرض أو هذه الأرض وبين وجه الصرف كان باطلاً كذا في البحر الرائق، قال الخصاص: إذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً أو على قرابتي فالوقف باطل لأنه جعل ذلك على شك وكذلك لو قال: جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضاً باطل كذا في المحيط، رجل وقف أرضاً فيها أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لأنه صار مستثنياً للأشجار بموضعها فيصير الداخل تحت الوقف مجهولاً كذا في محيط السرخسي.

ومنها أن يكون منجزاً غير معلق: فلو قال: إن قدم وبدي فداري صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا تصير وفقاً كذا في فتح القدير، ذكر الخصاص في وقفه إن كان غداً فأرضي هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة إن شئت أو هويت أو رضيت كان الوقف باطلاً كذا في محيط السرخسي، ولو قال: إن شئت ثم قال: شئت كان باطلاً أما لو قال: شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح بهذا الكلام المتصل كذا في فتح القدير، ولو قال: أرضي هذه صدقة إن شاء فلان وقال فلان: قد شئت فهو باطل كذا في المحيط، ولو أن رجلاً قال: إن كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فإنه بنظر إن كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف لأن التعليق بشرط كائن تنجز كذا في فتاوى قاضيهان، رجل ذهب عنه المال وقال: إن وجدته فله عليّ أن أقف أرضي فوجده فعليه أن يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة إليه فإن وقف على من لا يجوز إعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن عهدة النذر كذا في السراجية، ولو قال: إذا قدم فلان أو إذا كنمت فلانا فأرضي هذه صدقة فإن هذا يلزمه وهو بمنزلة اليمين والنذر وإذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالأرض ولا يكون وفقاً كذا في المحيط، رجل قال: إن مت من مرضي هذا فقد وقفت أرضي هذه لا يصح برئ أو مات وإن قال: إن مت من مرضي هذا فاجعلوا أرضي وفقاً جاز والفرق أن هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة.

ومنها: أن لا يذكر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن إلى حاجته فإن قاله لم يصح الوقف في المختار كما في البرازية كذا في النهر الفائق.

ومنها: أن لا يلتحق به خيار شرط فلو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوماً كان الوقت أو مجهولاً واختاره هلال كذا في البحر الرائق، ويصح شرط الخيار للواقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المكارم للنقاية، وإن قال: أبطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزاً عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في الذخيرة، وفي النوازل وافقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التتارخانية.

ومنها: التابيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي، رجل وقف داره يوماً أو شهراً أو وقتاً معلوماً ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبداً ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلاً في الحال في قول هلال لأن الوقف لا يجوز إلا مؤبداً فإذا كان التابيد شرطاً لا يجوز مؤقناً كذا في فتاوى قاضيه خان، إن قال: أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبداً على الفقهاء لأن فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فإذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فتصرف غلتها إلى المساكين ولو قال: أرضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك فإن الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تكون للورثة كذا في فتاوى قاضيه خان.

ومنها: أن يجعل الأجرة لجهة لا تنقطع أبداً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن لم يذكر ذلك لم يصح عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر هذا ليس بشرط بل يصح وإن سمي جهة تنقطع ويكون بعدها للفقراء وإن لم يسمهم لأن قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وإن لم يسمهم فكانت تسمية هذا الشرط ثابتة دلالة كذا في البدائع.

ومنها: أن يكون المحل عقاراً أو داراً فلا يصح وقف المنقول إلا في الكراع والسلاح كذا في النهاية.

**فصل في الألفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها:** إذا قال: أرضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة محبوسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال: أرضي هذه صدقة محبوسة مؤبدة أو قال: حبيسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي يصير وقفاً جائزاً لازماً على الفقهاء عند الكل كذا في المحيط، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فما دام حياً كان ذلك منه نذراً بالتصدق بالغلة فعليه أن يفي بذلك وله الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه إن لم يرجع جاز ذلك من الثلث كذا في الظهيرية، ولو قال: صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء إلا أن عند محمد رحمه الله تعالى يحتاج إلى التسليم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذراً بالصدقة بغلة الأرض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثاً عنه كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة أو صدقة محبوسة أو حبيسة ولم يقل مؤبدة فإنه يصير وقفاً على قول عامة من يجيز الوقف لأن الصدقة تثبت مؤبدة لا تحتمل الفسخ وقال الخصاص: وأهل

البصرة لا يصير وقفاً لأن جواز الوقف يتعلق بالتأيد، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين تصير وقفاً بإجماع لأن ذكر المساكين ذكر للتأيد هكذا في المحيط، قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو وجه الخير والبر يكون وقفاً جائزاً كذا في الوجيز، ولو لم يذكر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال: أرضي هذه وقف أو جعلت أرضي هذه وقفاً أو موقوفة فإنه يكون وقفاً على الفقراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الصدر الشهيد ومشايع بلخ: يفتون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ونحن نفتي بقوله أيضاً لمكان العرف هذا إذا لم يذكر الفقراء أما إذا ذكر فقال: أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة يكون وقفاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لأنه زال الاحتمال بالنصيص على الفقراء كذا في الخلاصة، ولو قال: هي موقوفة لله تعالى أبداً جاز وإن لم يذكر الصدقة وتكون وقفاً على المساكين كذا في فتاوى قاضيخان، وذكر الوقف وحده أو الحبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغياثية، ولو قال: حرمت أرضي هذه أو هي محرمة قال الفقيه أبو جعفر: هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضيخان، في الفتاوى لو قال: موقوفة محرمة حبس أو موقوفة حبس محرمة لا تباع ولا تورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغياثية، ولو قال: حبس صدقة قال الفقيه أبو جعفر: هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاضيخان، لو قال: أرضي هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو فقراء قرابتي وهم يحصون أو على اليتامى ولم يرد به جنسه لا يصير وقفاً عند محمد رحمه الله تعالى لأنه وقف على شيء ينقطع وينقرض ولا يتأيد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح لأن التأيد عنده ليس بشرط<sup>(١)</sup> كذا في محيط السرخسي، إن قال: أرضي أو داري هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان فالغلة لهم ما داموا أحياء وبعد الممات تصرف إلى الفقراء كذا في الوجيز للكردي، ولو قال: أرضي هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى تصير وقفاً ذكر الأبد أم لا كذا في محيط السرخسي، وكذا إذا قال: موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة، ولو قال: أرضي موقوفة على وجه الخير والبر جاز كأنه قال: صدقة موقوفة كذا في الظهيرية، ولو قال: أرضي هذه للسبيل فإن كان في بلدة تعارفوا مثل هذا وقفاً صارت الأرض وقفاً وإن لم يتعارفوا يسأل منه إن أراد به الوقف فهي وقف وإن نوى الصدقة أو لم ينو شيئاً تكون نذراً فيتصدق بها أو بثمانها وكذلك لو قال: جعلتها للفقراء إن كان ذلك وقفاً في

(١) قوله لأن التأيد عنده ليس بشرط: أي التصريح به لا يشترط وإلا فهو شرط في المعنى إجماعاً كما تقدم قبل الفصل ثم اعلم أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه وذكر لفظ التأيد أو ما في معناه كالفقراء وكلفظ صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر على لفظ موقوفة مع التعيين كموقوفة على زيد وإنما الخلاف بينهما لو اقتصر بلا تعيين أو جمع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح، كذا حققه في رد المحتار وبه يعلم ما في هذه العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما علمت اهـ مصححه بحرلوي.

تعارف تلك البلدة كانت وقفاً وإن لم يكن يرجع إليه بالبيان فإن نوى وقفاً كانت وقفاً وإن نوى صدقة أو لم ينو شيئاً تكون نذراً بالتصدق كذا في محيط السرخسي، لو قال: ضيعتي هذه سبيل لم تصرف وقفاً إلا إذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشروطه كذا في السراجية، ولو قال: سبيلت هذه الدار في وجه إمام مسجد كذا عن جهة صلواتي وصياماتي تصير وقفاً وإن لم يقع عنها كذا في البحر الرائق، ولو قال: داري هذه مسيلة إلى المسجد بعد موتي يصح إن خرجت من الثلث وعين المسجد وإلا فلا كذا في الفقيه، ولو قال: جعلت حجرتي هذه لدهن سراج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر: تصير الحجر وقفاً على المسجد إذا سلمها إلى المتولي وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل قال في مرضه: اشتروا من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزاً وفرقوا على المساكين صارت الدار وقفاً كذا في محيط السرخسي، وفي التوازل جعلت نزل كرمي وقفاً وكان فيه ثمر أو لا يصير الكرم وقفاً وكذا لو قال: جعلت غلته وقفاً كذا في فتح القدير، ولو قال: وقفت بعد موتي أو أوصى أن يوقف بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب، وفي وقف حلال إذا أوصى أن يوقف بثلاث أرضه<sup>(١)</sup> بعد وفاته لله أبداً كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط، ولو قال: ثلث مالي وقف ولم يزد قال أبو نصر: إن كان ماله نقداً فباطل وإن كان ضياعاً فجائز على الفقراء وقيل: الفتوى على أنه لا يجوز بلا بيان المصروف كذا في الوجيز، وفي الفتاوى رجل قال: أرضي هذه صدقة كان نذراً بالتصدق حتى لو تصدق بعينها أو بقيمتها على الفقراء جاز كذا في الخلاصة، ولو قال: تصدقت بأرضي هذه على المساكين لا تكون وقفاً بل نذراً يوجب التصديق بعينها أو بقيمتها فإن فعل خرج عن عهدة النذر وإلا ورثت عنه كذا في فتح القدير، ولا يجبره القاضي على الصدقة لأن هذه بمنزلة النذر كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال: أرضي هذه صدقة على وجوه الخير والبر لم يكن ذلك وقفاً بل نذراً كذا في الظهيرية، رجل قال: جعلت غلة داري هذه للمساكين يكون نذراً بالتصدق بالغلة كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا قال: جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذر بالتصدق بالدار على المساكين عرفاً كذا في الفتاوى الصغرى، ولو قال: صدقة لا تباع يكون نذراً بالصدقة لا وقفاً ولو زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفاً على المساكين هكذا في البحر الرائق.

### الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع

يجوز وقف العقار مثل الأرض والدور والخوانسار كذا في الحاوي، وكذا يجوز وقف كل ما كان تبعاً له من المنقول كما لو وقف أرضاً مع العبيد والثيران والآلات للحرث كذا في محيط السرخسي، ذكر الخصاص: إذا وقف أرضاً ومعها رقيق يحصلون فيها ينبغي أن يسمى الرقيق ويبين عددهم وكذلك إذا كان في ذلك بقر ينبغي أن يسمى البقر ويبين عددهم وينبغي أن يشترط في الصدقة أن نفقة الرقيق والبقر من غلة الأرض وإن لم يشترط نفقتهم فإن نفقتهم في غلة الأرض كذا في الذخيرة، وفي الإسعاف: لو شرط نفقتهم من غلتها ثم مرض بعضهم

(١) قوله بثلاث أرضه: متعلق بأوصى أنه مصححه.

يستحق النفقة إن شرط أن تجري عليهم نفقاتهم من غلتها ابداً ما كانوا أحياء وإن قال : لعمليهم فيها لا يجري شيء من النفقة على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق، فإن ضعف الرقيق عن العمل فإن نه أن يبيعه ويشترى بشئ غلاماً مكانه فإن لم يجد بشئ غلاماً مكانه فأراد أن يزيد في ذلك من غلة الأرض فلا بأس بذلك وكذلك الحكم في الدواب وآلات الزراعة إذا وقفت مع الأرض ولولا الصدقة أن يعملوا ذلك كذا في الذخيرة، ولو قتل فأخذ ديبته فعلى القيم أن يشتري بها آخر كذا في فتح القدير، وفي الإسماعيل : وإن جنى أحد منهم فعلى المتولي ما هو الأصلح من الدفع والغذاء ولو فداه بأكثر من الأرض كان متطوعاً في الزائد فيضمنه من ماله وإن فداه أهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق، وأما وقف المنقول مقصوداً فإن كان كراعاً أو سلاحاً يجوز وفيما سوي ذلك إن كان شيئاً لم يجر التعارف بوقفه كالثياب والحيوان لا يجوز عندنا وإن كان متعارفاً كالقاسم والقدوم والجنابة وثيابها وما يحتاج إليه من الاواني والقدور في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : أنه لا يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى : يجوز وإليه ذهب عامة المشايخ رحمهم الله تعالى منهم الإمام السرخسي كذا في الخلاصة، وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قال شمس الأئمة الحلواني كذا في مختار الفتاوى، ولو جعل جنازة وملاعة ومقتسلاً يقال بالفارسية : حوض مسين وفقاً في محلة فسات أهلها كلهم لا يرد إلى الورثة بل يحمل إلى مكان آخر أقرب إلى هذه المحلة كذا في الخلاصة، ثم في وقف المصحف إذا وقفه على أهل المسجد يقرؤونه أن يحصون<sup>(١)</sup> يجوز وإن وقف على المسجد يجوز<sup>(٢)</sup> ويقرأ في هذا المسجد، وذكر في بعض<sup>(٣)</sup> المواضع لا يكون مقصوداً على هذا المسجد كذا في الوجيز للكردي، واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان، إذا جعل ظهر ديبته أو غلة عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيط، رجل وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها وشبازها يعطى أبناء السبيل إن كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية، ولا يجوز وقف فعل البقر وغيره لينزو كذا في القنية، وفي الوقعات ذكر هلال البصري في وقفه : وقف البناء من غير وقف الأصل لم يجر وهو الصحيح وكذلك وقف الكردي<sup>(٤)</sup> بدون وقف الأصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط، ولا يجوز وقف البناء في أرض هي إجارة أو إجارة كذا في فتاوى قاضيخان، ذكر الخصاص : أن وقف حوائث الأسواق يجوز إن كانت الأرض إجارة في أيدي الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها وبه عرف جواز وقف البناء

(١) قوله إن يحصون : فيه حذف كان واسمها أي إن كانوا يحصون وفي نسخة الطبع الهندي أو يحصونه وهو تحريف ثم إن حذف الإحصاء مختلف فيه والمفتي به أنه مفوض لرأي الحاكم.

(٢) قوله وإن وقف على المسجد يجوز : ظاهره وإن لم يكونوا معصومين بسبيل المبالغة.

(٣) قوله وذكر في بعض إلخ : مقابل لقوله وبقرة إلخ وينبغي أن يكون المعمول عليه الأول حيث عين الواقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرطه.

(٤) قوله الكردي : هو أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو غراساً أو كيبساً بالتراب وإنما لم يصح وقفه لأنه منقول ولم يجر به العرف كما في الذخيرة أمه مصححه بحراري.

على الأرض المحتلة كذا في النهر الفائق، البقعة الموقوفة على جهة إذا بنى رجل فيها بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعاً لها فإن وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازها والأصح أنه لا يجوز كذا في الغياثية، وإذا غرس شجرة ووقفها بموضعها من الأرض صح تبعاً للأرض بحكم الاتصال وإن وقفها دون أصلها لا يصح وإن كانت في أرض موقوفة فوقها على تلك الجهة جاز كما في البناء وإن وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف هكذا في الظهيرية، وقف الغلمان والجواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحاكم جاريته يجوز وعنده لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز كذا في الوجيز للكردي، وأما وقف ما لا ينتفع به إلا بالإنفاق كالذهب والفضة والماكول والمشروب فقير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والدنانير وما ليس بحلي كذا في فتح القدير، ولو وقف دراهم أو مكيلاً أو ثياباً لم يجز وقيل في موضع تعارفوا ذلك يفتى بالجواز قيل: كيف؟ قال: الدرهم<sup>(١)</sup> تقرض للفقراء ثم يقبضها أو تدفع مضاربة ويتصدق بالربح والخطة تقرض للفقراء يزرعون ثم تؤخذ منهم والشباب والأكسية تعطى للفقراء ليلبسوها عند حاجتهم ثم تؤخذ كذا في الفتاوى العتبية، ولا يصح وقف الأدوية إلا إذا قال: علي الفقراء والأغنياء فيجوز وتدخل الأغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية، ذكر الناطفي إذا وقف مالاً لإصلاح المساجد يجوز وإن وقف لبناء القناطر أو لإصلاح الطريق أو لحفر القبور واتخاذ السقايات والخانات للمسلمين أو لشراء الأكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان.

وما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل إلا به: ذكر الخصاص في وقفه: إذا وقف الرجل أرضاً في صحته على وجوه سماها ومن بعدها على الفقراء فإنه يدخل في الوقف البناء والتخيل والأشجار كذا في المحيط، وذكر الخصاص: أن الشجرة لا تدخل في وقف الأشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الغياثية، ولو قال: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال: في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمرة بعد الوقف فإنه يصرف إلى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله فمات الواقف وفيها ثمرة قائمة قال: لا تكون الثمرة لعبد الله لأنه الآن وجب له الوقف فصار كأنه وقف الأرض وفيها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب: أن هاهنا في القياس الثمرة القائمة للمورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء وبالأستحسان نأخذ، قال الفقيه أبو جعفر: إن كان لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون للمورثة على كل حال في القياس والأستحسان من قبل أنه رد الوقف إلى ما بعد الوفاة والأرض في حال حياته لم تصرف وفقاً وإذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ملك الميت فتكون ملكاً لمورثته كذا في الظهيرية، وقف أرضاً وفيها زرع لا يدخل الزرع في

(١) قوله قال الدرهم: لم يعلم القائل من عبارته وفي الإسعاف ما نعه، وفي فتاوى الناطفي عن محمد بن عبد الله الأنصاري من أصحاب زفر: أنه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكبل والموزون فقيل له وكيف يصنع بالدراهم يقال: يدفعها إلى آخر ما قال اهـ مصححه.

الوقف سواء كانت له قيمة أم لم تكن كذا في المضمرات، وقال الققيه أبو الليث: وبه نأخذ كذا في الذخيرة، قال المحصاف: ولو كان فيها بقل أو رياحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وغيضة أو خلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث يدخل كذا في المحيط، وكذا ما يثمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضيهان، وأما الرطاب فما كان من رطبة قد طلعت فهو للواقف وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف وكذلك الباذنجان والقطن إلا أن تكون شجرة القطن تجز في كل سنة كذا في الظهيرية، يصل الصبهر<sup>(١)</sup> والزعران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد والياسمين تدخلان في وقف الأرض كذا في الذخيرة، والورد وورق الحناء والياسمين تكون للواقف كذا في فتاوى قاضيهان، والرحى في الضيعة تدخل في وقف تلك الضيعة رضى الماء ورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدواليب تدخل والدوالي لا تدخل كذا في المحيط، ويدخل في وقف الحمام القدر وملقى سرقينه ورماده ولا يدخل مسيل ماء في الأرض المملوكة أو طريق كذا في فتح القدير، رجل قال: أرضي صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذكر الشرب والطريق فإنه يدخل الشرب والطريق استحساناً لأن الأرض لا توقف إلا للاستغلال وذلك لا يكون إلا بالماء والطريق كذا في فتاوى قاضيهان، وفي وقف الدار إذا لم يذكر الدار يحقوقها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار، وفي وقف الخوانيت يدخل ما كان يدخل في بيعها وخوابي الدباسين وقدر الدباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في البناء أم لم تكن كذا في الذخيرة، سئل نصر عمن وقف داراً فيها حمامات بطرن وبرجمن قال: يدخل في وقفه الحمامات الأهلية كذا في فتاوى أبي الليث، وفيه أيضاً ولو وقف برج حمام أرجو أن يكون جائزاً لأن الحمامات وإن كانت منقولة إلا أنها تصير وفقاً تبعاً للبيت كما لو وقف ضيعة بما فيها من الثيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتاً فيه كوارات العسل يجوز وتصير النحل تبعاً للبيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذه المسألة أن يوقف البيت والبرج بما فيه من النحل والحمام كما لو وقف العبيد مع الأرض والثيران كذا في المحيط.

**فصل في وقف المشاع:** الشروع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف إلا يرى أنه لو وقف نصف الحمام يجوز وإن كان مشاعاً كذا في الظهيرية، وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخارى وعليه الفتوى كذا في السراجية، والمتأخرون افتوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار كذا في خزانة المفتين، واتفقا على عدم جعل المشاع مسجداً أو مقبرة مطلقاً سواء كان بما لا يحتمل القسمة أو يحتملها هكذا في فتح القدير، وإذا قضى القاضي بصحة وقف المشاع نفذ قضاؤه وصار متفقاً عليه كسائر المختلفات كذا في شرح أبي المكارم للنقاية، ثم فيما يحتمل القسمة إذا قضى القاضي بصحته فطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتهايؤون وعندهما ينقسم كذا في الخلاصة، واجمعوا<sup>(٢)</sup> أن الكل لو كان وفقاً وأرادوا القسمة

(١) قوله الصبهر: يوزن غير النرجس اهدقاهموس.

(٢) قوله واجمعوا إلخ: ما نقل هنا مخالف لما في الإسعاف وغيره من جواز التهايؤ وبجواب بأن ما هنا محمول على الجبر وما في الإسعاف على التراضي أفاده الرملي وتحقيقه في رد المختار اهد مصححه.

به لا يجوز وكذا التهاؤ كذا في فتح القدير، ثم إن وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه وبعد الموت إلى وصيه، وإن وقف نصف عقاره فالذي يقاسمه هو القاضي أو هو يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك منه كذا في الهداية، لو أن رجلين كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما نصيبه على قوم معلومين فهذا جائز ولهما أن يتقاسما هذه الأرض فيفرز كل واحد منهما ما وقف فيكون في يده يتولا كذا في الظهيرية، ولو وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لأن الشروع مقارن، ولو استحق جزء مميز بعينه لم يبطل في الباقي كذا في الهداية، ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شائعاً وقضى القاضي للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وفقاً على حاله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا في المحيط، ثم على قول محمد رحمه الله تعالى: لو كانت الأرض بين رجلين فتصدقاً بها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها إلى قيم يقوم عليها كان جائزاً لأن على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشروع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشروع وقت العقد لأنهما تصدقا بالأرض جملة ولا وقت القبض لأنهما سلما الأرض جملة كذا في فتاوى قاضيخان، وكذلك إن تصدق كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصبا قيماً واحداً فقبض نصيبهما جميعاً أو متفرقاً كذا في محيط السرخسي، وكذلك لو جعلنا التولية إلى رجلين معاً كذا في الوجيز، وكذلك لو اختلف جهة الوقف بأن وقف أحدهما على ولده وولد ولده أبداً ما تناسلوا فإذا انقرضوا كانت غلتها للمساكين والآخر في الحج يحج بها في كل سنة وسلمها إلى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحداً وجعل نصف الأرض وفقاً على الفقراء والمساكين مشاعاً والنصف الآخر على أمر آخر جاز كذا في فتاوى قاضيخان، وإن قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان للذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيعه كذا في محيط السرخسي، ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الأرض مشاعاً صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما لوقفه متولياً على حدة لا يجوز لوجود الشروع وقت العقد لأن كل واحد منهما باشر عقداً على حدة وتمكن الشروع وقت القبض أيضاً لأن كل واحد من المتولين قبض نصفاً شائعاً فإن قال كل واحد منهما للذي جعله متولياً في نصيبه: أقبض نصيبه مع نصيب صاحبي جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لأن عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم كذا في فتاوى قاضيخان، ولو وقف من داره أو أرضه ألف ذراع جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يذرع الأرض والدور فإن كانت ألف ذراع أو أقل كان كلها وقفاً وإن كانت ألفي ذراع كان الوقف منها النصف وإن كانت ألفاً وخمسمائة كان الوقف منها ثلثين وإن كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل فيه يكون للوقف حصه من النخيل كذا في المحيط، رجل وقف جريباً شائعاً من أرض ثم وقعت القسمة فأصاب الوقف أقل من جريب لجودة هذه الطائفة التي وقعت في الوقف فزيد في ذرعان الطائفة الأخرى أو على العكس جاز كذا في الظهيرية، ولو قال: جعلت نصيبني من هذه



الدار وقفاً وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلثي الدار كان جميع ذلك وقفاً كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو كانت له أرضون ودور بينه وبين آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فإن هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية، ولو أن رجلين بينهما أرض فوقف أحدهما نصيبه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن الواقف مع شريكه اقتسما وأدخل في القسمة دراهم معدودة معلومة إن كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع ضائفة من الأرض لا يجوز لأن الواقف يصير بائعاً شيئاً من الوقف بالدراهم وذلك فاسد، وإن كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز ويصير كاتماً أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز، ثم حصص الواقف وقف وما اشترى بالدراهم فذلك ملوك له كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد المتصفين أجود من الآخر وجعل بإزاء الجودة دراهم فإن كان الآخذ للدراهم هو الواقف لا يجوز وإن كان الآخذ شريكه جاز كذا في فتح القدير، حاثوث بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على يابه فتمنع الشريك الآخر ليس له الضرب إلا إذا أذن له القاضي بذلك صيانة للوقف وهذه المسألة تتأني على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما اختاره مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى كذا في المضمرات، قرية بعضها وقف وبعضها مملوكة وبعضها ملوك أرادوا قسمة بعضها لم يجعلوها مقبرة ليس لهم ذلك وإن أرادوا قسمة الكل جاز كذا في الوجيز.

### الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول

**الفصل الأول فيما يكون مصرفاً للوقف :** ومن يكون مصرفاً فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه الذي يبدأ من ارتفاع الوقف<sup>(١)</sup> عمارته شرط الواقف أم لا ثم إلى ما هو أقرب إلى العمارة وأعم للمصلحة كالإمام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك إلى آخر المصالح هذا إذا لم يكن معيناً فإن كان الوقف معيناً على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء كذا في الخاوي القدسي، إن قال جعلت غنثها لفلان سنة أو سنتين ثم بعده للفقراء وشرط العمارة من الغلة فهنا يؤخر العمارة عن حق صاحب الغلة إلا أن يدخل بتأخير العمارة ضرر بين على الوقف فحينئذ يبدأ بالعمارة كذا في الخاوي، ويقطع الجهات الموقوفة عليها لها إن لم يخف ضرر بين فإن خيف قديم، وأما الناظر فإن كان المشروط له من الوقف فهو كأحد المستحقين فإذا قضوا للعمارة قطع إلا أن يعمل فيأخذ قدر أجرته وإن لم يعمل لا يأخذ شيئاً كذا في فتح القدير، إن كان الوقف على الفقراء لا يضفر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية، وإن كان الوقف على رجل بعينه أو رجال وآخره للفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حياته فإذا مات فمن الغلة ثم العمارة المستحقة عليه إنما هي بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها وأما الزيادة فليست بمستحقة فلا تصرف في العمارة إلا برضاه ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا

(١) قوله من ارتفاع الوقف: كذا في جميع النسخ والأوضح عبارة غيره من ريع الوقف أع

تزايد على الصفة التي كان عليها وهو الأصح كذا في فتح القدير، إن وقف داراً على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجراها الحاكم وعمرها باجرتها وإذا عمرها ردّها إلى من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العمارة ولا تصح إجارة من له السكنى كذا في الهداية، فإن اتفق صاحب السكنى من خالص ماله في عمارة الوقف فما كان من العمارة شيئاً قائماً بعينه فهو لورثته ولهم أن يأخذوا إن لم يضر ذلك الوقف كذا في الحاوي، ويقال لورثته أرفعوا بناءكم فإن رفعوه وإلا يجبروا وإن ملكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز بتراضيه وإن أبى أحد الفريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في المحيط، وما لا يكون شيئاً قائماً بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوي، وإن كان المشروط له السكنى أضر حيطان الدار الموقوفة بالأجر وجصصها أو أدخل فيها أجذاعا ثم مات ولم يمكن نزع شيء من ذلك إلا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمشروط له السكنى بعده: ضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فإن أبى أجزت الدار وصرفت الغلة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء وإذا دفعت عليه بقيمة البناء أعيدت السكنى إلى من له السكنى وليس لصاحب السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية، وما انهدم من بناء الوقف وآتته صرفه الحاكم في عمارة الوقف إن احتاج إليه وإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه فيها وإن تعذر إعادة عينه إلى موضعه يبيع ويصرف ثمنه إلى المزمة ولا يجوز أن يصرف بين مستحقي الوقف كذا في الهداية، إذا سقط بعض سقوف الرباط أو انهدم حائطه وأراد أرباب الوقف أن ينتفعوا به ليس لهم ذلك إلا إذا وقع اليأس من عمارته فحينئذٍ قيل لهم ذلك إن كانوا محتاجين وهو قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل: يرجع إلى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التهذيب، رباط على بابه قنطرة على نهر كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط إلا بمجاورة القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز أن يصرف من غلة الرباط على عمارة القنطرة إن كان الواقف شرط في الوقف أنه تصرف غلته إلى ما فيه مصلحة للرباط وإن لم يشترط ذلك بل ذكر مرتمه لا غير لا يجوز لأن هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لو لم تصرف الغلة إلى عمارة القنطرة لحزب الرباط استحسنا أنه يجوز كذا في محيط السرخسي، والوقف على أقرباء الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه أفتى السيد الإمام أبو القاسم هكذا في المراجعة، والمختار أنه يجوز الوقف عليه كذا في النياضية، لا يجوز الوقف على الأغنياء وحدهم ولو وقف على الأغنياء وهم يحصرون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للأغنياء ثم للفقراء كذا في محيط السرخسي، والوقف على أبناء السبيل يجوز ويكون لفقرائهم دون أغنيائهم كذا في الخلاصة، ولو قال: على أن يحج بغلتها كل سنة أو يعتمر بها عني أو يقضي ديني فهو جائز وإذا وقف على أعمال البر فقال فيها: يشتري حباب يصب فيها الماء أو يجهز بها الأرمال واليتامى أو يشتري بها أكسية للفقراء أو يتصدق بها كل سنة مكان ذنوبي التي فرطت فيها فهو جائز إذا جعل آخره ما لا يتأبد للفقراء وإن وقف أرضاً على أن يحج عنه كل سنة بخمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج للراكب ألف درهم صرف ألف درهم إلى الحج والباقى إلى المساكين كذا في الحاوي، إذا قال: أرضي هذه صدقة

موقوفة على الجهاد والعمارة وفي أكفان الموتى أو في حفر القبور أو غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة، ذكر الخصاف في باب الوقف: الذي لا يجوز إذا قال: أرضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أبداً فالوقف باطل وكذا إذا قال: على بني آدم أو على أهل بغداد فإذا انقضوا فهو على المساكين فالوقف باطل، وكذلك لو قال على الزمنى والعميان فالوقف باطل وذكر الخصاف مسألة العميان والزمنى في موضع آخر وقال: الغلة للمساكين ولا تكون للعميان والزمنى وكذلك لو وقف على قراءة القرآن أو على الفقهاء فهو باطل، وفي وقف هلال أن الوقف على الزمنى والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الأغنياء قال مشايخنا: الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا: يجوز قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: كان القاضي الإمام الأستاذ النسفي يقول: وعلى هذا القياس إذا وقف على طلبة علم كورة كذا يجوز وإن لم يشترط فقراءهم قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الوقف (الحاصل) في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفاً فيه تنصيص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون أو لا يحصون، ومتى ذكر مصرفاً يستوي فيه الغني والفقير فإن كانوا يحصون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم يريد به أنه يصح بطريق التملك منهم وإن كانوا لا يحصون فهو باطل، قال إلا أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استعمالاً فيما بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالتأني فحينئذ إن كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وإن كانوا لا يحصون فالوقف صحيح مصرف إلى فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الظهيرية، ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شافعي المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفي إذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة، رجل جعل أرضه أو منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن أو إمام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد: لا يجوز هذا الوقف، وإن كان المؤذن فقيراً لا يجوز أيضاً والحيلة في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو الحلة فإذا خرب المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك إلى فقراء المسلمين ومحاولتهم فيجوز أما إذا قال: وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية، وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية، سئل أبو بكر عمن وقف أرضاً على مصاحف موقوفة أن يصلح ما يدرس عنه قال: الوقف باطل كذا في الذخيرة، وقف على الصوفية فقيل: لا يجوز وقيل: يجوز ومصرف إلى الفقراء منهم وهو الأصح كذا في القنية والله أعلم.

**الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله:** رجل قال: أرضي صدقة موقوفة على

نفسي يجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزانة المفتين، ولو قال: وقفت على نفسي ثم من بعدي على فلان ثم على الفقراء جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخاوي، ولو قال: أرضي موقوفة على فلان ومن بعده عليّ أو قال: عليّ وعلى فلان أو على عهدي وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في الغنيّة، وإذا وقف الرجل أرضه على ولده ومن بعده على المساكين وقفاً صحيحاً فإنما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجوداً يوم

الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، وهو المختار كذا في الفائية، وكذا لو قال: على ولدي وعلى من يحدث لي من الولد فإذا انقرضوا فعلى المساكين هكذا في المحيط، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف فإذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء فإن حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعد ذلك إلى هذا الولد ما بقي هذا الولد فإن لم يبق له ولد صرفت الغلة إلى الفقراء كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال: وقفت على أولادي دخل فيه الذكر والأنثى والخنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى وإن وقف على البنات لم يدخل أيضاً لأننا لا نعلم ما هو وإن وقف على البنين والبنات دخل الخنثى كذا في السراج الوهاج، ثم في كل موضع يثبت الحق للأولاد فإنما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فأما من لم يكن معروف النسب وإنما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم، ومثال ذلك إذا قال: وقفت أرضي هذه على ولدي ثم جاءت جارية له بولد لأقل من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاه الواقف يثبت نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده لأقل من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له الحصه من الوقف كذا في الحاوي، وإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً لم يشركهم كذا في المحيط، فإن مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الغلة فإن هذا الولد يشارك الولد الأول في الغلة وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تقر بانقضاء العدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعيّاً فالجواب فيه كالجواب في المنكوحة كذا في الظهيرية، وإن عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يمكنه الوصول إليها ثم مات فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لا حق لهذا الولد في هذه الغلة لثبوتهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة إلا أن تكون الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة بيوم أو يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين السنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصه من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيه خان، ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكر هلال رحمه الله تعالى: هو اليوم الذي صارت للغلة قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل: هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والنوائب القاهرة كالدین الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي، وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخارى رحمهم الله تعالى كذا في الحاوي، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعمى من الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيراً عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضيه خان، والحاصل أن الاستحقاق إذا كان ثابتاً بصفة لا تزول أو تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف وإذا كان الاستحقاق ثابتاً بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في

الاستحقاق فيام تلك الصفة وقت مجيء الغلة كذا في المحيط، لو وقف أرضه على ولده المذكور يدخل فيه المذكور دون الإناث لأنه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي، ولو قال على المذكور من ولدي وولد المذكور من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي، ولو قال وقفت على من يسلم من ولدي أو علي من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد الوقف لا من كان مسلماً أو متزوجاً يوم الوقف كذا في محيط السرخسي، ولو قال: على الفقراء من ولده ولم يزد على ذلك يدخل من كان فقيراً وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي، ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى: تكون الغلة لمن كان غنياً ثم افتقر وقال غيره: يدخل كل من كان فقيراً وقت وجود الغلة سواء كان غنياً ثم افتقر أو لم يكن غنياً أصلاً كذا في فتاوى قاضيخان، وهو الصحيح هكذا في فتح القدير، ولو قال: على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي، وقف ضيعة على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده إن كانوا فقهاء ثم مات أحدهم عن ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية، رجل قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والأنثى وإذا جاز هذا الوقف فما دام يوجد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فإن لم يبق واحد من البطن الأول تصرف الغلة إلى الفقراء ولا يصرف إلى ولد الولد شيء وإن لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطن ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان، فإن حدث له ولد لصلبه بعد ذلك صرفت الغلة المستقبل إلى الولد لصلبه كذا في الذخيرة، ولو عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطن وإن كثرت كذا في المحيط، وكل جواب عرفته في الوقف على ولده فهو الجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة، لو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجود يوم الوقف ومن حدث بعده ويشترك البطنان في الغلة ولا يدخل فيه من أسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي، وإن قال: على ولدي وولد ولدي وولد ولدي ذكر البطن الثالث فإنه تصرف الغلة إلى أولاده ابتداءً ما تناسلوا ولا تصرف إلى الفقراء ما بقي أحد يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الأقرب والأبعد فيه سواء إلا أن يذكر الواقف في وقفه الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي أو يقول بطناً بعد بطن فحينئذ يبدأ بما بدا الواقف كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على أولادي يدخل فيه البطن كلها لعموم اسم الأولاد ولكن يكون الكل للبطن الأول ما دام باقياً فإذا انقرض يكون للثاني فإذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فتشترك هذه البطن في القسمة والأقرب والأبعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي، ولو قال: وقفت على أولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف

الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا قال: هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولد واحد فالوقف كله له وكذا لو كان له أولاد فانقرضوا ولم يبق إلا واحد كذا في الحارثي، وقف ضيعته بلفظ الصدقة على ولديه فإذا انقرضا فعلى أولادهما وأولاد أولادهما أبدا ما تناسلوا فانقرض أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة إلى الولد الباقي والنصف للفقراء فإذا مات الولد الثاني من ولدي الوقف صرفت الغلة كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما كذا في الواقعات الحسامية، ولو قال: هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له في ولده إلا محتاج واحد يصرف نصف الغلة إلى هذا المحتاج والنصف إلى الفقراء كذا في خزانة المفتين، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على بنيّ وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وإن لم يكن له إلا ابن واحد وقت وجود الغلة وحدوثها كان نصف الغلة له ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال: كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كما لو قال: أرضي موقوفة على إخواني وله إخوة وأخوات اشتركوا جميعاً هكذا في الظهيرية، ولو قال: موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الذكور من ولده دون الإناث وروى يوسف بن خالد السني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنهم يدخلون جميعاً فإن كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والإناث جميعاً في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال: على بنيّ وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء، وكذا لو قال: على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين كذا في الوجيز، ولو وقف ضيعة له على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا تقسم الغلة بينهم على من كان ولد ابنه على عدد الرؤوس يستوي فيه الذكر والأنثى وأولاد البنين وأولاد البنات قربوا أو ناقلوا عن التوازل، ولو وقف على نسله أو ذريته دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قربوا أو بعدوا، ولو وقف على عترته قال ابن الأعرابي وثعلب: العترة الذرية وقال العميني: هم العشيرة ولو وقف على من ينسب إليه لم يدخل فيه أولاد البنات كذا في السراج الوهاج، رجل قال: أرضي صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والإناث من ولده وولد ولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ومستوي فيه ولد البنين والبنات أحراراً كانوا أو مملوكين وحصة المملوك تكون لمولاه، وكذا لو قال: على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الأول كذا في الحارثي، ولو قال: وقفت على ولدي ونسلي وله ولد ثم حدث له ولد الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال: على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسلهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسلهم سواء كان النسل مخلوقاً أم لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نسلهم كذا في محيط السرخسي، وكذا لو قال: على ولدي المخلوقين وعلى أولادهم وحدث له ولد لصلبه لا يكون للولد الحادث شيء كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال: على ولدي المخلوقين وأولاد أولادهم ونسلهم دخل الأولاد المخلوقون منه وأولادهم وأولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا ولو قال: على ولدي المخلوقين وأولاد أولادهم وسكت لم يكن لولد ولده شيء كذا في المحيط، ولو قال: على ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث من ولدي

لم يدخل فيه أولاده لصلبه المحدثون ويدخل فيه أولادهم فإن قال: على ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم ما نوالدوا وكان له أولاد قبل أن وقف ماتوا وخلفوا أولاداً لم يدخلوا في الوقف، ولو قال: على ولدي وولد ولدي وأولادهم دخلوا فيه كذا في الحاوي، إذا قال في صحته: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبداً ما تناسلوا فإنه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبداً ومن مات منهم قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الأعلى والبطن الأسفل في ذلك على السواء إلا إذا قال في وقفه: على أن يبدأ في ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فإن قال: على هذا الوجه فمات البطن الأعلى إلا واحداً كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وإن قال: على أن يبدأ بالبطن الأعلى ثم الذين يلونهم على أن يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين فجاءت الغلة والبطن الأعلى ذكور ولا أنثى معهم أو إناث ولا ذكور معهن فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط، ولو قال: على ولدي وولد ولدي أبداً ما تناسلوا ولم يقل بطناً بعد بطن لكن قال: كلما مات أحد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله بينهم على السوية، فإن مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولداً ثم جاءت الغلة فإن الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وإن سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما أصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده وبصير لولد هذا الميت سهمه الذي جعله الواقف وسهم والده كذا في الخلاصة، ولو قال: على ولدي وولد ولدي ونسلهم وأولادهم أبداً ما تناسلوا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الذين يلونهم إلخ، بطناً بعد بطن وكلما حدث الموت على واحد منهم وترك ولداً كان نصيبه من الغلة لولده وولد ولده ونسله أبداً ما تناسلوا على أن يقدم البطن الأعلى وكلما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولداً وولد ولد ولا نسل ولا عقباً كان نصيبه من هذه الصدقة مردوداً إلى أهل هذه الصدقة فقسمت الغلة سنين على البطن الأعلى فمات البعض بعد ذلك وترك ولداً وولد ولد فإن الغلة تقسم على أولاد الواقف من كان موجوداً وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فما أصاب الأحياء من ذلك أخذوه وما أصاب الموتى كان لولد من مات منهم<sup>(١)</sup> على ما شرط الواقف من تقديم البطن الأعلى اعتباراً لشرط الواقف، ولو لم يترك الميت من البطن الأعلى ولد الصلب وإنما ترك ولد فإن نصيب الميت من الغلة لولد ولده، وهو من البطن الثالث وكذلك إن كان أسفل من الثالث لأن الواقف كذا شرط، وإن كان عدد البطن الأعلى عشرة أنفس فمات منهم اثنان ولم يتركاً ولداً ولا ولد ولد ثم مات اثنان بعد ذلك وترك كل واحد منهما ولداً وولد ولد ثم مات بعد هذين اثنان آخران ولم يتركاً ولداً ولا ولد ولد فتنازعت الأربعة الباقون من البطن الأعلى وولد الاثنين الميتين فسمت الغلة يوم تأتي على هؤلاء الأربعة وعلى الميتين اللذين تركا أولاداً على ستة أسهم

(١) قوله الولد من مات منهم إلخ: مفهومه أنه لو لم يشرط فيه تقديم البطن الأعلى فإنه يكون للولد ولد الولد جميعاً كذا بهامش بعض النسخ اهـ

فما أصاب الأربعة كان لهم وما أصاب الميتين اللذين تركا أولاداً كان ذلك لأولادهما وسقط  
 سهام الأربعة الموتى الذين لم يتركوا أولاداً كذا في المحيط، رجل وقف أرضاً على أولاده وجعل  
 آخره للفقراء فمات بعضهم قال هلال رحمه الله تعالى: يصرف الوقف إلى الباقي فإن ماتوا  
 يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد، ولو وقف على أولاده وسماهم فقال: على فلان وفلان  
 وفلان وجعل آخره للفقراء فمات واحد منهم فإنه يصرف نصيب هذا الواحد إلى الفقراء كذا  
 في فتاوى قاضيخان، ولو قال: على عبد الله وزيد وعمرو ونسلهم دخل في الاستحقاق عبد  
 الله وزيد وعمرو وأولادهم وأولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا، ولو قال: على عبد الله وزيد وعمرو  
 ونسلهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ومن حصل من أولاد عمرو خاصة ولو قال:  
 على عبد الله وزيد وعمرو ونسلهما دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ودخل أولاد  
 زيد وعمرو، ولو قال: على ولد عبد الله وعلى ولد زيد وليس لزيد ولد كانت الغلة كلها لولد  
 عبد الله كذا في المحيط، ولو وقف على ورثة زيد وزيد حي فلا شيء لورثته وتكون الغلة كلها  
 للفقراء فإذا مات زيد فالغلة بين ورثته الموجودين على عدهم مستوي فيه الذكر والأنثى فإن  
 مات بعضهم سقط سهمه وكانت الغلة لمن كان حياً يوم تأتي الغلة فإن بقي واحد كان له نصف  
 الغلة والنصف الباقي للمساكين، ولو قال: ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن  
 لمن عدا هذه الخمسة ولا لمن يحدث من ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوي، ولو قال:  
 أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين على أن يبدأ بولدي الصليبي فتجري غلة هذا الوقف  
 عليهم ثم بعدهم على أولادهم ونسلهم فإنه تكون الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم على  
 المساكين وكذلك إذا قال: غلة صدقتي هذه للمساكين لا يخرج عنهم وقال: مع هذا وعلى أن  
 تجري غلة هذه الصدقة على قرابتي ما بقي منهم أحد فإن غلة هذه الصدقة تكون لقرابته أبداً  
 ثم من بعدهم على المساكين ولو قال: على أن تكون غلتها لعبد الله بن جعفر ولولد زيد أبداً ما  
 بقي منهم أحد فإذا انقضىوا فهي على المساكين فإن الغلة تقسم على عدد ولد زيد وعلى عبد  
 الله فإن كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة أسهم كذا في المحيط، ولو قال: أرضي هذه صدقة  
 موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز  
 وعلى ولد ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم ما دام ولد الصلب حياً فتقسم الغلة في كل سنة  
 على عدد رؤوسهم فما أصاب ولد الولد فهم لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين  
 جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فإن مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم  
 على عدد رؤوس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما أصاب الباقي من ولد الصلب  
 يكون بين جميع الورثة الأحياء والأموات كل من كان حياً عند موت الواقف كذا في الخلاصة،  
 في وقف هلال رحمه الله تعالى وقف على بعض أولاده وذكر فيه وقف في حياته وبعد وفاته  
 فقوله بعد وفاته لا يوجب الفساد في الأصح ولا يجعله وصية للموارث وإنما يحمل ذلك على  
 التأخير كذا في الوجيز.

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة: قال أبو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى: هي كل من يناسب إلى أقصى أب له في الإسلام من قبل أبيه أو من قبل



أما المحرم وغير المحرم والقريب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء، فإذا وقف على قرابته أو على ذوي قرابته دخل هؤلاء تحت الوقف عندهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن حصل بلفظ الواحدان نحو قوله على قرابتي على ذي قرابتي دخل تحت الوقف من كان أقرب إلى الواقف من محارمه وإن حصل بلفظ الجمع نحو قوله على ذوي قرابتي على اقربائي يعتبر مع ما ذكرنا الجمع حتى ينصرف اللفظ إلى الثلثي فصاعداً وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في معنى قولهما أقصى أب له في الإسلام قال بعضهم: معناه أقصى أب أسلم وقال بعضهم: معناه أقصى أب أدرك الإسلام أسلم أو لم يسلم وثمرة الاختلاف تظهر في العلوي إذا وقف على قرابته فعلى الثاني تدخل أولاد عقيل وجعفر وعلى الأول أولاد علي فحسب، وإذا كان للواقف عمان وخالان وقد حصل الإيقاف بلفظ الجمع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: الغلة للعمين لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب وعندهما الغلة للعمين والخالين أرباعاً لأنهما لا يعتبران الأقرب ولو كان له عم واحد وخالان فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فللعمة نصف الغلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط، ويستوي في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعاً الذكر والأنثى والمسلم والكافر والحرة والمملوك إلا أن ما يجب للمملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم تخلق الغلة والقبول إلى العبد دون المولى وبعد المعتقد يكون له كذا في الحاوي، وفي الوقف على القريب تقسم الغلة على الرؤوس الصغير والكبير والذكر والأنثى والفقير والغني سواء لمساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز، ولا يدخل أبو الواقف ولا أولاده لصلبه وفي دخول الجد روايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير، رجل وقف وقفاً على أهل الحاجة من قرابته، ومات الواقف هل يكون للقيم أن يعطي ابن ابن الواقف إذا كان فقيراً فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يعطى لأن ولد الولد عندهما لبس من القرابة هكذا في فتاوى قاضخان، والذي ذكرنا في قوله لأقربائه ولذوي قرابته فكذا في قوله لأرحامه ولذوي أرحامه ولأنسابه ولذوي أنسابه كذا في المحيط، ولو قال لذي قرابتي: فالقياس أن يقع هذا على واحد حتى لو كان له عم وخالان يكون الجميع للعم لأن اللفظ فرد بصيغته وفي الاستحسان هم سواء لأنه يراد به الجنس كذا في الحاوي، ولو كان وقف على ذوي قرابته أو أقربائه أو أنسابه أو أرحامه الأقرب فالأقرب فإنه يدخل تحت الوقف الأقرب ولا يعتبر الجمع بلا خلاف كذا في الذخيرة، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة في القرابة أو على القرابة ولم يقل قرابتي قال: هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال: للأقارب أو للأنساب أو لذوي الأرحام ولم يصف إلى نفسه يكون ذلك الأمر على قرابته لمكان العرف كذا في المحيط، ولو قال: على قرابتي من قبل أبي وأمي أو من قبل أمي فهو على ما قال: وتنقسم الغلة عليهم على عدد رؤوسهم ولو قال: على قرابتي من قبل أبي وأمي وقرابتي من قبل أبي أو على قرابتي من قبل أبي وأمي وعلى قرابتي من قبل أمي فالغلة تقسم على عدد رؤوسهم يستوي فيه من كان من قبل أبيه وأمه ومن كان من قبل أبيه أو من كان من قبل أمه ولا ترجع قرابته من قبل أبيه وأمه ولو قال: بين قرابتي من قبل أبي وبين قرابتي من قبل أمي فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل أبيه ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الذخيرة، إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي الأقرب فالأقرب وجبت الغلة

لا قرب قرابته إليه فإن كان الأقرب واحداً فجميع الغلة له وإن زاد على مائتي درهم وإن كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكر والأنثى فإذا انقضى هؤلاء فالغلة لمن يليهم في القرب حتى يصير إلى بعدهم قرابة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وإليه ذهب هلال رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: تكون الغلة لأقربهم وبعدهم إلى الوقف بينهم بالسوية وكذا لو قال: على قرابتي الأدنى فالأدنى فإن قال بعضهم: لا أقبل سقط سهمه وكانت الغلة للمباين كذا في الحاي، ولو قال على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها يعطي الأقرب فالأقرب يعطي الأقرب جميع الغلة كذا في المحيط، إذا وقف أرضاً على قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كلف إقامة البينة ولا تقبل بينته إلا على خصم والخصم هو الواقف إن كان حياً فإن مات فالوصي الذي الأرض في يده هو الخصم فإن أقر الوصي لواحد بأنه من قرابة الميت لم يصح إقراره وإنما هو خصم في إقامة البينة عليه كذا في الحاي، فإن كان له وصيان أو أكثر فادعى المدعي على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا في الذخيرة، ولا يكون وارث الميت خصماً للمدعي في ذلك إلا أن يكون متولياً، وكذلك أرباب الوقف لا يكونون خصماء للمدعي هكذا في المحيط، فإن برهن على المتولي بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالإخوة لأبوين أو لأب أو لأم ولا يقبل على الإخوة المطلقة وكذا العمومة فإن قالوا: لا نعلم له وارثاً آخر أعصاه وإن لم يقولوا ذلك يتأنى زماناً ثم يدفع إليه كذا في الوجيز، ولا يؤخذ منه كفيلاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في الميراث هكذا في المحيط، فإن قال الشهود: له قرابة غيب فالقاضي يفرز أنصباهم فإن قال الشهود: لا تدري عددهم كم هم ينبغي للقاضي أن يقول نهم: احتاطوا ولا تشهدوا إلا بما تيقنوا فيقولوا: لا نعلم له قرابة أخرى سوى كذا كذا في الذخيرة، فإن برهن على أن حاكم بلدة كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال رحمه الله تعالى: يسأل عنه الحاكم من القرابة التي حكم بها إن ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاه وإلا لا فإن غاب أو مات الشهود قبل التفسير يسأل المدعي فإن ذكر قرابة يستحق بها أعطاه وإلا لا، ولا يكون نقضاً لنقض الحاكم الأول لأنه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكم بإعطاء شيء من الغلة أو بأنه الموقوف عليه يحميه ويعطيه أيضاً كذا في الوجيز، وإن لم يفسر المدعي القرابة أو كان صبيهاً قال هلال: القاضي يعطيه الغلة ويحمل قضاء القاضي الأول على الصحة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط، رجل أثبت قرابته عند القاضي وقضى بها له ثم جاء آخر وادعى أنه قريب الواقف فلم يجد القاضي فأراد أن يخاصم المقتضي له فإن كان قد أخذ شيئاً من الغلة فهو خصم للثاني وإن لم يكن أخذ شيئاً من الغلة لم يكن خصماً سواء قدمه إلى القاضي الذي قضى به للأول أو قدمه إلى قاضٍ آخر وهذا استحسان ذهب إليه هلال رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة، وإذا أثبت واحد من الأقرباء قرابته فأقام الآخر البينة أنه ابن الذي أثبت قرابته أو ابن ابنه اكتفى به ولا يحتاج إلى تفسير القرابة التي احتاج الأول إليها وكذا إذا أقام البينة أنه أخوه لأبيه وأمه كذا في الحاي، وكذلك لو كان المقتضي له الأول امرأة وباقي المسألة بحالها كذا في الذخيرة، وإن أقام الثاني بينة أنه أخو المقتضي له الأول لأبيه فالقاضي إن قضى للأول بقرابته من قبل أبيه قضى للثاني وإن قضى للأول

بقربته من قبل أمه كان الثاني اجنبياً عن الوقف وعلى هذا يخرج جنس المسائل كذا في المحيط، وشهادة ابني الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة مقبولة كذا في الذخيرة، وإن شهد اثنان لأثنين بالقرابة وشهد هذان الاثنان لهذين فشهد بعضهم لبعض لم تقبل كذا في الحاوي، وإن كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهد المقضي لهما للشاهدين لا تقبل شهادتهما للشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الأولين ماضية على حالها كذا في الذخيرة، لو شهد رجلان من القرابة لواحد من القرابة فلم يعدلا شاركتها فيما في أيديهما من غلة الوقف كذا في الحاوي، وإذا وقف أرضه على قربته فجاء رجل وادعى أنه من قربته وأقر الواقف بذلك وفسر القرابة وقال هذا ممن وقفت عليه فإن كان للواقف قرابة معروفون لا يصح إقراره وهذا إذا كان الإقرار من الواقف بعد عقد الوقف فاما إذا أقر بذلك في عقد الوقف بأن قال في عقد الوقف هذا ممن وقفت عليه قبل ذلك منه أما إذا لم تكن له قرابة معروفون قضى الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط، إن شهدوا على إقرار الواقف لواحد أنه قريبه وله قرابة معروفون لم يقبل ذلك فإن لم تكن له قرابة معروفون استحسنت أن أعطيه الغلة إذا قسروا إقرار الميت بذلك كذا في الحاوي، وإذا وقف على ولده ونسله ثم أقر لرجل أنه ابنه فلا يصدق في الغلات الماضية ويصدق في الغلات المستتفة كذا في الذخيرة، وإذا وقف على قربته وجاء رجل يدعي أنه من قربته وأقام بينة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلاناً كان يدفع إليه مع القرابة في كل سنة شيئاً كذا في المحيط، إذا وقف على أقرب الناس منه ومن بعده على المساكين وله ابن أو أب دخل تحت الوقف ولو كان الوقف على أقرب الناس من قربته لا يدخلان تحت الوقف وإن كان له ابن وأبوان فالغلة للابن وكذلك الابنة وإذا مات الابن والابنة كانت الغلة للمساكين ولا تكون للأبوين، وإن كان له أبوان لا غير كانت الغلة بينهما نصفين فإن مات أحدهما كان للحي النصف والنصف الآخر للمساكين وكذلك الأولاد إن كانوا عشرة فمات أحدهم كانت حصته للمساكين وإن كانت للمواقف أم وإخوة كانت الغلة للام دون الإخوة وكذلك إذا كان له جد وأم فالام أقرب من الجد ومن الإخوة والاب أيضاً أقرب، وإن كان له جد أبو الاب وإخوة فالغلة للجد في قول من يرى الجد مقام الأب وفي قول الآخر للإخوة دون الجد كذا في الذخيرة، فإن كان له أخوان أحدهما لأب وأم والآخر لأب أو أم فالذي من قبل الأب والأم أولى وكذلك أولاد الإخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والخالات من كان من قبل الأب والأم فهو أولى من الذي يكون من قبل الأب أو من قبل الأم فإن كان ثلاثة أخوال متفرقين وعم لأب يبدأ بالخال من قبل الأب والأم فإن كان أخ لأب وأخ لأم فالذي من قبل الأب أولى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وعلى القول الآخر وهو قولهما هما سواء وعلى هذا جميع الأقارب كل من كان من قبل الأب فهو أولى من الذي من قبل الأم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر وهو قولهما هما سواء كذا في الحاوي، ولو كان له أب وابن ابن فالغلة للأب دون ابن الابن وإن كان له أخ لابيه وأمّه وابن ابن كانت الغلة لابن الابن وإن كانت له بنت بنت وله ابن ابن أسفل من هذه كانت الغلة لبنت البنت وكذلك الوصية في هذا كله ولو كان له أخت لأب وأم

وبنت بنت بنت بنت بنت البنت أولى كذا في المحيط، فالخاضل: أنه يبدأ بولد الواقف ثم بولد الأب ثم بولد الجد فإن كان له أبو الأم وبنت الأخ لام أو لأب وأم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجد أولى وعندهما بنت الأخ أولى ولو كان مكان بنت الأخ بنت البنت فهي أولى بالاتفاق ولو كان له ابن أخ لأب وأم وأخ لأب أو لام فالغلة للأخ كذا في الذخيرة، وابن الأخ من الأم أولى من العم من قبل الأب كذا في الحاوي، ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلد وآخره للفقراء إن كانوا يحصون فوظيفتهم تدور معهم أينما داروا وإن كانوا لا يحصون فكل من انتقل إلى بلد آخر حرم وإن لم يبق أحد منهم يصرف إلى الفقراء ومن عاد منهم عادت وظيفته في المستقبل لا في الماضي كذا في الفتاوى العنابية، وقف ضيعة وأمر أن يعطى أقرباؤه كفايتهم وهم قوم غير محصين إن لم يذكر الأولاد يدخل أولاد الأقرباء وأولاد أولادهم لأنهم من أقربائه وإن ذكر فقال ثم بعدهم لأولادهم لا يدخلون حال حياة الآباء ثم حد الكفاية قدر الحاجة لنفسه ولم يموت من أهله وولده وخادم واحد كذا في المضمرات، وقف كان في يد الواقف وقد كان الواقف يفرق الانزال على أقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فمات الواقف وأوصى إلى آخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا: بأن الوصي يصرف إلى من كان يصرف إليه وإن أشكل على الثاني أن الأول إلى من كان يصرف الزيادة عن أقربائه ومواليه فهو يصرف للفقراء كذا في فتاوى قاضيخان.

**الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته:** إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي أو قال: على فقراء ولدي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغلة من كان فقيراً يوم تتحقق الغلة عند هلال رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المضمرات، وعليه الفتوى، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال: أرضي صدقة موقوفة لفقراء قرابتي أو في فقراء قرابتي فهو كما لو قال: على فقراء قرابتي لأن حروف الصلوات يقام بعضها مقام بعض ولو قال: على أيتام قرابتي فكذلك فإن احتلم الغلام بعد مجيء الغلة فله حصته من هذه الغلة فإن وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال: غيره من المستحقين إنما احتلمت قبل مجيء الغلة فلا حصه لك وقال هو: إنما احتلمت بعد مجيء الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حبض الجارية، وإن مات واحد من القرابة بعد مجيء الغلة وترك أولاداً صغاراً لا يكون لهؤلاء الأولاد حصه في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيخان، ولو وقف على المحتاجين من قرابته وآخره للفقراء فمات وله ابن فقير قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العنابية، وإذا قال: على الصالحين من فقراء قرابتي فالصالح من كان مستوراً مستقيم الطريقة سليم الناحية كاف الأذى قليل الشر ليس بمنتهك ولا صاحب ريبة ولا قذاف للمحصنات ولا معروف بالكذب فهذا من أهل الصلاح ولو قال: على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوي، وإذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه لا يبعث إلى تلك البلدة ولكن يقسم على فقرائهم في هذه البلدة وإن بعث القيم إلى تلك البلدة فلا

ضممان كذا في المحيط، ولو قال: على فقراء قرابتي يبدأ بالأقرب فمتى حصلت الغلة يبدأ بأقربهم إلى الواقف فيعطي مائتي درهم ولا يزداد عليها ثم الذي يليه في القرب يعطي مائتي درهم وهكذا إلى آخرهم فإن كانت الغلة ثلاثمائة درهم أعطى الأول مائتي درهم والذي يليه مائة درهم فإن ضاع بعض الغلة فإنه يبدأ بالبطن الأقرب وما ضاع يكون حصة من يليهم كذا في الحاوي، فإن أعطى كل واحد منهم مائتي درهم وبقي من الغلة شيء ففي الاستحسان يقسم بينهم بالسوية هكذا في المحيط، ولو قال: على فقراء قرابتي على أن يبدأ فيعطي جميع الغلة للأقرب فالأقرب يعطي للأقرب كل الغلة، ولو قال: على فقراء قرابتي يعطي منها الأقرب فالأقرب يعطي مائتي درهم ولا يعطي جميع الغلة كذا في التتارخانية، والفقير في هذا الباب من يعد فقيراً في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاوي، من له المسكن لا غير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك إذا كان له مع ذلك ثياب كفاف ولا فضل فيها وكذلك إذا كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا غناء عنه كذا في الذخيرة، وإن كان له مائتا درهم أو عشرون مثقال ذهب فلا حظ له من الوقف كذا في المحيط، وإن كان له فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي مائتي درهم فهو غني لا تحمل له الزكاة وأخذ الوقف كذا في فتاوى قاضيهان، وإن كان له مسكنان وخادمان والمسكن الفاضل والخادم الفاضل يساوي مائتي درهم فهو غني في حق حرمة أخذ الزكاة والوقف وإن لم يكن غنياً في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، وإن كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي مائتي درهم وإذا اجتمعت بلغت مائتي درهم كان غنياً كذا في فتاوى قاضيهان، وإن كانت له أرض تساوي مائتي درهم ولا تخرج غلتها ما يكفيها فهو غني على المختار كذا في خزنة المفتين، وإن كان له مال كثير غائب أو مال يكون له ديناً على الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعاً لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان ماله غائباً عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة فلا بأس به، ويعطى الوقف للفقير الكسوب ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتاوى قاضيهان، وإن كان له دين على مفلس فهو فقير وإن كان على مليء وهو مقر به فهو غني وإن كان منكراً وله بينة فكذلك وإن لم تكن له بينة فهو فقير كذا في الذخيرة، وقف أرضاً على حقدته من كان منهم فقيراً وله من الحفدة من عنده فرس فإن أمسك الفرس للجهاد والركوب لما أن به زمانة يعطى له وإن أمسك الفرس تشرفاً به لا يعطى إذا كان الفرس يساوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المضمرات، كل من وجبت نفقته في مال إنسان وله أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضا ويقضي القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الأملاك متصلة بينهما حتى لا تقبل شهادة أحدهما لصاحبه يعد غنياً بغنى المنفق في حق حكم الوقف وذلك كالوالدين والمولودين والأجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ولا يأخذ النفقة من ماله إلا بقضاء أو رضا والقاضي لا يقضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الأملاك متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا يعد غنياً بغنى المنفق

في حكم الوقف وذلك كالإخوة والأخوات وسائر المحارم وعلى هذا الأصل تدور المسائل كذا في المحيط، وإذا وقف أرضه على فقراء قرابته وله قريب غني ولهذا الغني أولاد فقراء فإن كانوا صغاراً ذكوراً أو إناثاً أو كانوا كباراً إناثاً لا أزواج لهم أو ذكوراً زمنى أو مجانين فلا حظ لهم في هذا الوقف وإن كان لهذا الغني إخوة أو أخوات فقراء أو ولد له كبير فقير مكتسب فلهم حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي، وإذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غني لا تعطى من الوقف والزوج إذا كان فقيراً يعطى من الوقف وإن كانت امرأة غنية، وإذا كان لقربيه ولد كبير لا زمانة به وهو فقير ولهذا الولد أولاد صغار فقراء فإنه لا يعطى أولاد الولد من الوقف لأنني افترض نفقتهم من مال جدهم وأما أبوهم وهو ولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف لأنه لا نفقة له على الأب لأنه كبير لازمانة به وإذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وفيهم رجل فقير يوم مجيء الغلة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته فله حصته وإن ولدت امرأة من قرابته ولداً بعد مجيء الغلة أقل من ستة أشهر فلا حصة لهذا الولد في هذه الغلة كذا في المحيط، ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل فلان أو من آل فلان وليس في نسله أو آل إلا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال: صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرية، أخوان لأب وأم وفقاً على فقراء قرابتهما فجاء فقير واحد من القرابة ينظر إن كانا وفقاً أرضاً مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتاً واحداً وإن وقف كل واحد أرضاً على حدة يعطى من كل واحد قوته، والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فإن كان الوقف أرضاً يعطى كفايته سنة بلا إسراف ولا تقشير وإن كان الوقف حائوتاً يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط، ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وأدعى رجل أنه فقير وهو قريب الواقف يحتاج إلى إثبات القرابة والفقر وإن كان ثابتاً باعتبار الأصل والظاهر لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق فإن أقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوي الأرحام وإن أقام البينة على فقره ينبغي أن تفسر الشهود أنه فقير معدم لا تعلم له مالاً ولا أحد تلزمه نفقته فإذا قضى القاضي بإعدامه لا يكون قضاء بالإعدام في حق الدين أما إذا قضى بفقره في حق مطالبة الدين ثم جاء يطلب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال رحمه الله تعالى، وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد تلزمه نفقته لأن ذلك لم يدخل في القضاء بالفقر في حال طلب الدين ولا بد من إثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي، فإن أقام البينة أنه فقير يحتاج إلى هذا الوقف وليس له أحد تلزمه نفقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه في السر قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: وأنه حسن وقال أيضاً: وإن أتى ببينة على ما قلنا وسأل القاضي في السر أيضاً ووافق خبر السر البينة أنه فقير وليس له أحد تلزمه نفقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستحلفه بالله ما لك مال وإنك فقير قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: وأنه حسن أيضاً وكذلك يستحلف على قول هلال رحمه الله تعالى بالله ما لك أحد تلزمه نفقته وأنه حسن أيضاً كذا في الذخيرة، فإن برهن

على ما ذكرنا واخبر عدلان بفناءهما اولي ولا يجعل مصرفاً قال هلال رحمه الله تعالى:  
والخير في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال: إنا لا نعلم  
أحداً تجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج إلى أن يقول بالقطع ليس أحد يتفق عليه كما في  
الميراث كذا في الوجيز، وإذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده وقره في الوقف فله ذلك إن كان  
صغيراً بخلاف الكبار فإنهم يشيتون فقرهم بأنفسهم ووصي الأب في هذا بمنزلة الأب فإن لم  
يكن لهم أب ولا وصي الأب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء إثبات قرابة الصغير وفقره إن  
كان الصغير في حجره استحساناً ثم إن كانت الأم أو العم أو الأخ موضعاً لوضع الغلة في  
أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع إليهم ويؤمرون بالإئناق عليه وإن لم يكن موضعاً  
لذلك يوضع في يدي رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط، رجل وقف ضيعة له على  
فقراء أقربائه فأراد بعض الفقراء من أقربائه أن يحلف البعض ما هم أغنياء إن ادعوا عليهم دعوى  
صحيحة بأن ادعوا عليهم مالاً يصيرون به أغنياء كان لهم أن يحلفوهم فإن كان القيم يميل  
إليهم فأراد هؤلاء أن يحلفوا القيم بالله ما تعلم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الواقعات  
الحسامية، وإذا برهن عند حاكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر يطلب من  
وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج إلى إعادة البينة لأن من كان فقيراً في وقف فهو فقير في  
كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به حاكم ثم جاء يطلب وقف أخيه  
الواقف لأبوين على أقربائه لا يحتاج إلى إعادة البينة وكذا لو جاء أخو المقضي له لأبويه كذا في  
الوجيز، ولو أقام رجل بينة عند القاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة  
استحق الغلة وإن طالبت المدة في القياس لكننا استحساناً وقلنا إن القاضي يسأله إعادة البينة إذا  
طالت المدة على أنه فقير وإنما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث الغلة فمن كان فقيراً قبله  
استحق تلك الغلة، ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة إنما يستحق من غلة أخرى فإذا  
قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة وهو غني وقال: إنما استغنيت بعد حدوث  
الغلة وقال شركاؤه: لا بل استغنيت قبل حدوث الغلة فالقياس أن يكون القول قوله وفي  
الاستحسان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة وهو غني  
وقال: إنما استغنيت بعد مجيء الغلة لا يقبل قوله قياساً واستحساناً وإن جاء يطلب الغلة  
ويدعي أنه فقير وقال الشركاء: إنه غني وأرادوا استحقاقه فلهم ذلك ويحلفه القاضي بالله ما هو  
اليوم غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من غلته وإذا شهد الشهود  
على فقره وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وإنما يدخل في الغلة الثانية إلا  
أن يوقتوا فقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة فحينئذ يثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط،  
وإذا شهد القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وإن كان  
الشهود أغنياء وشهدوا لرجل من قرابتهم بقرابته وفقره ذكر الخصاف في وقفه في باب الوقف:  
على فقراء القرابة أنهم إذا لم يجرؤوا إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن أنفسهم  
بذلك مضرة قبلت شهادتهم، وذكر هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان ممن  
صحت قرابتهما لرجل أنه من قرابة الواقف وفسروا قرابته أن ذلك جائز فإن لم تعدل شهادتهما

فرد القاضي شهادتهما فللذي شهدا له بقرابة الواقف ان يدخل معهما فيما يصل إليهما من مال الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة، وذكر هلال رحمه الله تعالى في وقفه: إذا شهد رجلان أجنبيان بقرابة رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان بقرابة قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه: لو أقر رجل من القرابة أنه كان غنياً ثم جاء يطلب الوقف فقال: أنا فقير وإنما اختفرت قبل حدوث الغلة لا يقبل قوله وإن كان فقيراً للحال وإن شهد الشهود أنه تلف ماله قبل حدوث الغلة استحق الغلة فإن قالوا: إلقاء وانهم القاضي بالثلث لئلا يعطى الآن إذا كان ما يلجعه تصل يده إليه كذا في المحيط.

**الفصل الخامس في الوقف على جيرانه:** وقف على جيرانه ففي القياس يصرف إلى الملاصق وفي الاستحسان يصرف إلى من يجمعه وإياهم مسجد المحلة كذا في الوجيز، وهو المختار كذا في الغياثية، ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الشرط السكنى مالكا كان الساكن أو غير مالك هو الصحيح هكذا في المحيط، وإن كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيه خان، ويدخل فيه الجار مسلماً كان أو كافراً ذكراً كان أو أنثى حراً كان أو مكاتباً صغيراً كان أو كبيراً ويقسم المال على عدد رؤوسهم فإن فضل الوصي بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي، ولا يدخل فيه أمهات الأولاد والمديرون والعبيد كذا في الخلاصة، وكذا المديون الذي حبس في محله بدين هكذا في الوجيز، ولا يدخل فيه ولد الواقف وأبوه وجده وزوجته كذا في الحاوي، وولد الولد إذا كان جاراً لا يدخل استحساناً كذا في خزنة المفتين، وأخوه وعمه وخاله يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط، ولو كان للمواقف جيران فانتقل بعضهم إلى محلة أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرون بعد إدراك الغلة قبل الحصاد إلى جواره فالمعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكن فانتقل منها إلى دار أخرى وسكنها باجر إلى أن مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل إليها ومات فيها كذا في المحيط، ولو وقف على جيرانه ثم خرج إلى مكة ومات فيها إن كان اتخذها داراً فالغلة لجيرانه بمكة وإن خرج حاجاً أو معتمراً فالغلة لجيران بلده كذا في الظهيرية، ولو كان له داران وهو يسكن في إحدهما والأخرى للغلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط، ولو كان له داران وفي كل دار له زوجة فالغلة لجيران الدارين وإن مات في إحدهما كذا في الحاوي، وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والأخرى بالكوفة وله في كل واحدة منهما زوجة كذا في المحيط، ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فباع ورثته تلك الدار وانتقلوا إلى ناحية أخرى فالغلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت إلى بيع الورثة كذا في خزنة المفتين ناقلاً على الحميدي، ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران إلى نفسه بأن لم يقل على فقراء جيراتي فهذا وما لو وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية، وإن كان حين مرض حوله ابنه إلى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الأولين وليس هذا بانتقال كذا في المحيط، امرأة كانت تسكن داراً وقفت على جيرانها وفقاً ثم تزوجت وزفت إلى بيت زوجها وماتت فيه فجيرانها جيران زوجها وكذلك إذا تزوج الرجل امرأة وانتقل إليها انتقل جواره الأول كذا في الظهيرية، قالوا: إن كان متاعه في داره الأولى فالغلة



للاولين كذا في المحيط، وإن لم يتحول وكان يختلف إليها فجيرانه جيران دله دون دار امراته كذا في الحاوي، وإذا وقف على فقراء جيرانه فالأرملة تدخل إذا كانت جارة وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية، وإن لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهد الشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطي جيران ذلك المنزل وإن ادعى جار أنه فقير ولم يعرف كلف أن يقيم البيعة على فقره ولو قال الواقف أو الوصي: أعطيت الغلة لفقراء الجيران فالقول قوله مع عيته وإن جحد ذلك الجيران كذا في الحاوي.

**الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب:** إذا وقف أرضه على أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آبائه إلى أقصى أب له في الإسلام يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والأنثى والحرم وغير الحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الأب الأقصى ويدخل فيه ولد الواقف ووالده ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الأخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الإناث إلا إذا كان أزواجهن من بني أعمام الواقف كذا في الظهيرية، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير: إذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع إلى مراده إن أراد بيت السكنى فأهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وإن لم تكن بينهما قرابة وإن أراد بيت النسب فأهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الإمام علي السغدري: أن الواقف إن كان له بيت نسب مثل بيت العرب فأهل بيته جميع أولاد أبيه وإن لم يكونوا في عياله وإن لم يكن له بيت نسب فأهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وإن كان بينهما قرابة واختار هذا كذا في الغياثية، وإذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجوداً من أهل بيته ومن يأتي بعد هؤلاء من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في المحيط، وقوله على آلي وجنسي كأهل بيتي ولا يخص الفقراء إلا إن خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افتقر سواء حيث يكون لمن يكون فقيراً وقت الغلة وإن كان غنياً وقت الوقف ولا يتقيد بمن كان غنياً فاقتقر على الصحيح كذا في فتح القدير، وإن وقفت امرأة على أهل بيتها أو على جنسها لا تدخل والدتها وولدها كذا في خزنة المفتين، ولو قال: على أهل عبد الله فهو على امراته خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هلال رحمه الله تعالى: ولكننا نستحسن فنجعل الوقف على جميع من يعوله ممن بجمعه بيته من الأحرار كذا في الحاوي، وهو المختار كذا في الغياثية، ولا يدخل تحت الوقف مملوكه كذا في المحيط، ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوي، والعيال كل من يكون في نفقة إنسان سواء كان في منزله أم في غير منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزنة المفتين، وإذا وقف على عقب فلان فاعلم بأن عقب الإنسان كل من يرجع بآبائه إليه ولا يدخل فيه ولد البنات إلا إذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من الإناث لا يدخل في هذا الوقف إلا إذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه ولزيد أولاد وزيد حي لا يكون لأولاده شيء لأن ولد الرجل لا يسمى عقبه إلا بعد موته كذا في المحيط.

**الفصل السابع في الوقف على الموالي والمذبرين وأمهات الأولاد:** إذا قال رجل حر الأصل: أرضي هذه صدقة موقوفة على موالي ثم على الفقراء ولم يزد على هذا وله موالي عناق تصرف

الغلة إليهم ويدخل في ذلك من اعتقهم قبل الوقف ومن يعتقون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بموته من أمهات أولاده ومديره ومن عتق بعد موته بوصيته مؤمناً كان أو كافراً ذكراً كان أو أنثى ويدخل فيه أولاد مواليه لأنه لا مولى لهم غير الواقف كذا في الحاوي، وأولاد الموليات إن كانوا يرجعون بولاء آبائهم إلى الواقف يدخلون وإن كان ولأبائهم إلى قوم آخرين لم يدخلوا كذا في خزانة المفتين، ولا يدخل فيه موالى مواليه فإن مات مواليه تصرف الغلة إلى موالى مواليه استحساناً فإن كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء ولا يكون لموالى مواليه شيء، فإن كان له موليان صرفت الغلة إليهما كذا في الحاوي، ولو كان له موالٍ وموليات كانت الغلة لهم بالسوية، ولو كان له موليات ليس معهن رجل كان للموليات كل الغلة كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن كان له موالى مولاة وموالى عتاقة فالغلة لموالى العتاقة وإن لم يكن له إلا موالى مولاة صرفت الغلة إليهم استحساناً كذا في المحيط، وإن كان له موالٍ ولابنته موالٍ وقد ورث هؤلاء ولأههم عن أبيه فالغلة لمواليه ولا يكون لموالى ابنه شيء وإذا لم يكن له إلا موالى ابنه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف الغلة إلى موالى ابنه وأنه استحسان كذا في الظهيرية، ولو قال موالى وموالى والدي لم يدخل معتق جده فيه، ولو قال: على موالى أهل بيتي لم يعط موالى امراته وأخواله إلا أن يكونوا من أهل بيته، ولو قال: على موالى آل عباس لم يعط موالى مواليتهم كذا في الحاوي، قال: على موالى وأولادهم ونسلهم يدخل في ذلك مواليه وأولادهم وأولاد الذكور والإناث جميعاً ويدخل في ذلك ابن بنت مولاه وإن كان ولأههم لقوم آخرين وكذلك لو كانت أمه من مواليه وأبوه من العرب لأنهم أولاد مواليه والنسل ولد الذكور والإناث فإن ماتت امرأة منهم وترك ولداً ولم يكن الواقف شرط إن مات واحد منهم رد نصيبه إلى ولده رد نصيب المولاة إلى جميعهم هكذا أفتى أبو القاسم، فإن قال: على موالى وأولادهم ونسلهم الذين يرجع ولأههم إلي لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من أولاد البنات فإن قال: على موالى الذين اعتقهم أو نالهم العتق مني لم يدخل ولد المولى قبله كذا في الحاوي، رجل وقف داره أو ضيعته على الموالى وأولادهم فولد ولد ففي غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لأقل من ستة أشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لأقل من ستة أشهر كذا في الوقعات الحسامية، ولو قال: على موالى وقد اعتق هو وأخوه عبداً لم يدخل في الوقف، ولو كان قال: على من يرجع ولأههم إلي وقد كان اعتق أبوه عبداً فورثه هو وأخوه يدخل في الوقف، ولو قال: على الموالى الذين يلزمون ولدي فمن لزمه دخل في الوقف ومن ترك اللزوم فلا حق له فإن عاد عاد حقه كذا في الحاوي، ولو قال: على موالى وموالى موالى وموالى موالى دخل الفريق الرابع ومن هو أسفل منهم على قياس مسألة الولد كذا في المحيط، في التهمة سئل علي بن أحمد عمن وقف ضيعته على مواليه وأولادهم بطناً بعد بطن وعلى أولاد رجل وأولاد أولاده فمات واحد من الفريق الآخر وبقي منه أولاد فنصيب المتوفى لمن؟ أ يكون لأولاده أم للذي يكون من البطن الأول فقال: الأولى أن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التتارخانية، ولو أقر الواقف لرجل مجهول النسب أنه مولاه

وصدق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولاء معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيهان، وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الحائية وغير مستقيم في الغلات الماضية والغلات التي حدثت قبل هذا الإقرار كذا في المحيط، فإن كان للواقف موالٍ اعتقوه وموالٍ اعتقهم لا يعطى الغريقتان من الغلة شيئاً كذا في الظهيرية، وتعطى الغلة للمفقراء كذا في المحيط، وإن قال: هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابداً على أمهات أولاده ومديراته فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون وإذا صح الوقف استحق الغلة من كان منهم عنده وإن كان قد زوجهم وأما من اعتقهم من أمهات أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلا حق لهم فيه لأنهم قد انفردوا باسم هو الولاء فيقال: موليته فلا يدخل في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج، وإن لم يكن له أم ولد إلا وقد اعتقت في حياته فالغلة لها كذا في الحاوي، وإن قال: على أمهات أولاد زيد وعلى موليته ولزيد أمهات أولاد قد كان اعتقهم وأمهات أولاد لم يعتقهم قسمت الغلة بين أمهات أولاده وبين موليته ودخل الثلاثي كان اعتقهم في موليته كذا في المحيط، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على موالي فإنه يعطى من الوقف لأمهات أولاده ومديريه كذا في فتاوى قاضيهان، رجل قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد فباعه زيد فالغلة لسالم تدور معه والقبول إليه دون المولى فمن ملك سالماً وقت حدوث الغلة فالغلة له كذا في الحاوي، ولو وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن بعده على المساكين فباع زيد سالماً فالغلة لسالم تدور معه كيف دار فإن ملك الواقف سالماً بطل الوقف على سالم كذا في خزنة المفتين والمحيط، ولو قال: على سالم مملوكي ومن بعده على المساكين فالغلة للمساكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شيء فإن باع الواقف سالماً هذا من رجل لا يكون لسالم ولا لمولاه من غلة الوقف شيء فقد جوز الوقف على أمهات أولاده ومديراته ولم يجوز الوقف على الماليك وقد أشار محمد رحمه الله تعالى إلى الفرق بينهما وقال: لأن فيهن ضرباً من العتق ولا كذلك الماليك كذا في الظهيرية، سئل أبو حامد عن ضيعة موقوفة على الموالي لو أرادوا قسمة هذا الوقف لأجل العمارة هل لهم ذلك فقال: نعم يجوز إذا كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تمليك كذا في التتارخانية ناقلاً عن اليتيمة.

**الفصل الثامن فيما إذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته:** وفي الفتاوى إذا جعل أرضاً صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج بعض قرابته أو احتاج الواقف إن احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شيء عند الكل كذا في الخلاصة، وإن قال في الصحة: أرضي صدقة موقوفة على الفقراء بعدي وهو يخرج من الثلث أو كان ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف إليها وهذا التفصيل مذكور عن أبي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى: وبه يفتى كذا في الغبائية، فإن احتاج بعض قرابته أو بعض ولده إلى ذلك والوقف في الصحة (فهاهنا أحكام) أحدها: أن صرف الغلة إلى فقراء القرابة أولى فإن فضل منها شيء بصرف إلى الأجانب. والثاني: أن لا ينظر إلى المحتاجين يوم خلقت الغلة وإنما ينظر إلى المحتاجين يوم قسست الغلة. والثالث: أن ينظر إلى الأقرب فالأقرب منه في القرابة وهو ولد الصلب أولاً ثم ولد الولد ثم البطن الثالث ثم البطن الرابع، وإن

سفلوا فإن لم يكن من هؤلاء أحد أو فضل أعطي فقراء القرابة ويبدأ فيهم أيضاً بالأقرب كذا في الحاوي، ثم إلى موالي الوقف ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل مصره أيهم أقرب من الواقف منزلاً كذا في محيط السرخسي، وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان، والرابع أن يعطى كل واحد من يعطى أقل من مائتي درهم وهذا قول هلال رحمه الله تعالى كذا في الحاوي، هذا إذا وقف على الفقراء واحتاج إليه بعض قرابته، وأما إذا وقف على فقراء قرابته فيصرف جميع الغلة إليهم وإن كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائتي درهم وأما إذا وقف على الأفقر فالأفقر من قرابته فهنا لا يعطى الكل إنما يعطى أقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة، فإن أعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين، إن أعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك سبباً لوجوب شيء لهم حتى كان للقاضي الذي يجيء بعده أن ينقض ذلك فلا يعطيهم وإن كان الأول قد قضى بذلك فقال: للقيم حكمت بذلك وجعلته رتبة لهم في الوقف صاروا أحق من سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجيء بعده أن ينقض ذلك كذا في الحاوي، ولو وقف أرضه على أن نصف غلتها للمساكين ونصفها للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان الذي سمي لهم لا يكفيهم أعطيتهم ما جعل للفقراء لفقيرهم؟ قال هلال رحمه الله تعالى: لا وهو قول يوسف ابن خالد السمتي رحمه الله تعالى، وقال إبراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن أحمد الفارسي والفقير أبو جعفر الهندواني رحمه الله تعالى: يعطون من نصيب الفقراء لأنهم فقراء وفقراء قرابته يستحقون بالجهتين جميعاً كمن وقف أرضاً على قرابته وأرضاً على جيرانه وبعض جيرانه قريبه فإنهم يستحقون من الوقفين بالوصفين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقف إن شرط في الوقف أن لفقراء قرابته كذا وللمساكين والفقراء كذا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وإن شرط أن لفقراء قرابتي كذا والباقي للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه أخذ محمد بن سلمة وأبو نصر محمد بن سلام البلخي كذا في الذخيرة، ولو كان الواقف جعل الغلة للفقراء أو لأبناء السبيل أو في سبيل الله أو الحج أو في الرقاب فاحتاج بعض ولده أو قرابته إلى ذلك لم يعطوا شيئاً إلا أن يكون الولد والقريب منهم فيكون غارماً أو من أبناء السبيل فحينئذ يبدأ بهم كذا في الحاوي، ولو وقف أرضاً له على فقراء قرابته وأرضاً له أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فإن كان ذلك في عقد بين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الآخر ما يكفيهم وإن كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما إذا كان العقد واحداً على قول هلال ويوسف بن خالد كذا في المحيط، وإذا أعطى واحد من فقراء القرابة أقل من مائتي درهم فانفقه وقد بقي من الغلة أعطي ثانياً إذا لم يكن انفقها في الفساد كذا في الحاوي.

وما يتصل بهذا الفصل: إذا قال: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبداً على زيد وولده وولد ولده أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه إن احتاج قرابتي رد عليهم هذا الوقف فكانت غلته لهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء يرد هذا الوقف على من احتاج من قرابته وكذلك لو قال: إن احتاج موالي فاحتاج بعضهم، ولو قال: على ولد زيد إن ماتوا ردت غلة هذا الوقف على عمرو فمات بعض ولد زيد وبقي البعض لم ترد الغلة

حتى يموت كل ولد زهد هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه: إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي على الفقراء فمن احتاج من ولدي وولد ولدي أعطي ما يكفيه كان كما قال فإن احتاج أحد من ولد صلبه ينظر إلى ما يكفيه فيكون ذلك ميراثاً<sup>(١)</sup> بين جميع الورثة وإن احتاج بعض ولد الولد أعطي ما يكفيه، وإن احتاج ولد الصلب وولد الولد أعطي ثم ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فإن احتاجا جميعاً يقسم على عدد الرؤوس ثم الحكم ما ذكرنا من الإرث والوقف وإن استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وإن قصرت الغلة عن سمي لكل فقير وكان يكفي لأحدهما فإنه يبدأ بولد الولد<sup>(٢)</sup> كذا في المحيط.

### الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف

في الذخيرة: إذا وقف أرضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه ما دام حياً وبعده للفقراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الوقف صحيح ومشايخ بلغ رحمهم الله تعالى اخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ترغيباً للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المضمرات، ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال: على أن يقضي دينه من غلته وكذا إذا قال: إذا حدث علي الموت وعلى دين يبدأ من غلة هذا الوقف بقضاء ما عليّ فما فضل فعلى سبيله كل ذلك جائز وكذا إذا قال: إذا حدث علي فلان الموت يعني الواقف نفسه أخرج من غلة هذا الوقف في كل سنة من عشرة أسهم مثل أسهم تجعل في الحج عنه أو في كفارات إيمانه وفي كذا وكذا وسمى أشياء أو قال: أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهماً لمصرف في هذه الوجوه وبصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبيله كذا في فتح القدير، ولو قال: صدقة موقوفة لله تعالى تجري غلتها عليّ ما عشت ولم يزد على ذلك جاز وإذا مات تكون للفقراء ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة تجري غلتها عليّ ما عشت ثم بعدي على ولدي وولد ولدي ونسلهم أبداً ما تناسلوا فإن انقرضوا فهي على المساكين جاز ذلك كذا في خزائن المفتين، ولو شرط أن له أن ينفق على نفسه وولده ويقضي دينه من غلته فإذا حدث به الموت كانت غلة هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده وولد ولده ونسله وعقبه أو بدأ بما جعل لفلان وآخر ما جعل لنفسه قال الخصاص: تقديمه وتأخيرها سواء على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو جائز على ما اشترط كذا في المحيط، وقف وقفاً على الفقراء وشرط فيه أن له أن يأكل ويؤكل ما دام حياً فإذا مات كان لولده وكذلك لولد ولده أبداً ما تناسلوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات، وبه أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني وحسام الدين

(١) قوله فيكون ذلك ميراثاً إلخ: لأنه لا يستحقه بالوقف لأنه بمنزلة الوصية وهي لا تجوز للوارث وإنما يستحقه بالإرث ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فإنه يستحقه بالوقف لأن الوصية له جائزة كذا في الذخيرة.

(٢) قوله فإنه يبدأ بولد الولد: لأن حقه أقوى لأنه يثبت من غير إجازة وحق ولد الصلب لا يثبت إلا بإجازة الورثة، ذخيرة أدم مصححة.

رحمهما الله تعالى كذا في السراجية، ولو شرط بعض الغلة لاسمات اولاده حال وقفه ومن يحدث منهن بعد وقسط لكن منهن في كل عام قسطاً حال حياته وعياله جاز بلا خلاف كذا في الوجيز، وهكذا في المبسوط والذخيرة وفتاوى قاضيهان، وهو الاصح كذا في فتح القدير، وكذلك إذا سمي ذلك لمديره كذا في المحيط، ولو شرط الغلة لإمائه أو لسيده فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي، إذا وقف وفقاً لمبدأ واستثنى لنفسه أن ينفق من غلة هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه ما دام حياً جاز الوقف والشروط جميعاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فإذا انقضوا صارت الغلة للمساكين كذا في الذخيرة، ولو وقف وفقاً واستثنى لنفسه أن يأكل منه ما دام حياً ثم مات وعنده من هذا الوقف مبالغ أو عنب أو زبيب فذلك كله مردود إلى الوقف ولو كان عنده خبر من بر ذلك الوقف كان ميراثاً لأن ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية، وفي وقف الخصاف إذا شرط أن ينفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف فجاءت غلته فباعها وقبض ثمنها ثم مات قبل أن ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لأهل الوقف قال: يكون لورثته لأنه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير، وقف ضيعته على امرأته وأولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها لأنها خاصة إذا لم يكن الواقف شرط إن مات واحد منهم رد نصيبه إلى أولاده فيكون نصيبها مردوداً إلى الجميع كذا في الكبرى، وقف ضيعة له نصفها على امرأته ونصفها على ولد بعينه على أنه إن ماتت امرأته صرف نصيبها إلى أولاده وآخره للفقراء ثم ماتت المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرات، وقف ضيعة له على رجل على أن يعطى له كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في الكبرى، ولو وقف أرضاً على رجل على أن يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل الشرط، كذا في فتاوى قاضيهان، إذا شرط في أصل القول أن يستبدل به أرضاً أخرى إذا شاء ذلك فتكون وفقاً لمكانها فالوقف والشروط جائزان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها وفي واقعات القاضي الإمام فخر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة، وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانياً لانتهاء الشرط بمرة إلا أن يذكر عبارة تفيد له ذلك دائماً كذا في فتح القدير، وإن كان الواقف قال في أصل الوقف: على أن أبيعها بما بدا لي من الثمن من قليل أو كثير أو قال: على أن أبيعها واشتري بثمنها عبداً أو قال: أبيعها ولم يرد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى: هذا الشرط فاسد بقصد به الوقف كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة أبداً على أن لي أن أستبدل بها أخرى يكون الوقف جائزاً استحساناً إذا كان الشراء بثمن الأولى كذا في محيط السرخسي، وكما اشترى الثانية تصير الثانية وفقاً بشرائط الأولى قائمة مقام الأولى ولا يحتاج إلى مباشرة الوقف بشروطه في الثانية كذا في فتاوى قاضيهان، ولو شرط الاستبدال ولم يذكر أرضاً ولا داراً وباع الأولى له أن يستبدلها بجنس العقار ما شاء من دار أو أرض وكذا لو لم يقيد بالبلد له أن يستبدلها بأي بلد شاء كذا في الخلاصة، وإذا قال: على أن أستبدل أرضاً أخرى ليس له أن يجعل البديل داراً وكذا على العكس

كذا في فتح القدير، وله أن يشتري بثمانها أرض الخراج كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال: بأرض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها وينبغي إن كانت أحسن أن يجوز لأنه خلاف إلى خير كذا في فتح القدير، وفي القنية مبادلة دار الوقف بدار أخرى إنما تجوز إذا كانت في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة خيراً من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا في البحر الرائق، ولو شرط لنفسه أن يستبدل فوكل به جاز، ولو أوصى به عند موته لم يكن للوصي ذلك، ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخر أن يستبدل معاً فتغرد ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير، ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال أما إذا قال الواقف: على أن لفلان ولاية الاستبدال فمات الواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف إلا أن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضيه خان، وليس للقيم ولاية الاستبدال إلا أن ينص له بذلك ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير، ثم إذا جاز الوقف وشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتغابن الناس فيه فالبيع جائز وإن باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط، ولو باعها بعروض ففي قياس قول الإمام يصح ثم يبيعها بعقار وقال أبو يوسف وهلال رحمهما الله تعالى: لا يملكه إلا بالنقد كذا في البحر الرائق، أو بأرض تكون وفقاً لمكانها كذا في فتح القدير، ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً في تركته كذا في فتاوى قاضيه خان، وكذا لو استهلكه كذا في فتح القدير، وإن باع الأولى وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف كذا في محيط السرخسي، ولو اشترى بالثمن عرضاً مما لا يكون وفقاً فهو له والذين عليه ولو وهبه من المشتري صحته الهبة ويضمنه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنعه أبو يوسف رحمه الله تعالى أما لو قبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتفاقاً كذا في فتح القدير، وإذا باع الوقف ثم عاد إليه بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يبيعها ثانياً وإن عادت بعقد جديد لا يملك بيعها إلا أن يكون عمم لنفسه الاستبدال ولو ردت بعيب بقضاء أو بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وفقاً وكذا إذا أقال المشتري قبل القبض أو بعده كذا في فتح القدير، وليس له أن يبيع الأرض بعد الإقالة إلا أن يكون اشتراط ذلك في الوقف كذا في المحيط، ولو باع أرض الوقف واشترى بثمانها أرضاً أخرى ثم ردت الأولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له أن يصنع بالأرض الأخرى ما شاء والأرض الأولى تعود وفقاً ولو ردت الأولى عليه بعيب بغير قضاء لم يفسخ البيع في الأولى فبقيت الثانية بدلاً عن الأولى فلا تبطل الوقفية في الثانية ويصير مشترياً للأولى لنفسه ولا يصير مشترياً للأرض الثانية وواقعاً لنفسه كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن باع الأولى واشترى الثانية ثم استحققت الأولى فالقياس أن لا ينتقض الوقف في الأرض الثانية، وفي الاستحسان لا تكون الثانية وفقاً كذا في محيط السرخسي، ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وإن كانت أرض الوقف سبعة لا ينتفع بها كذا في فتاوى قاضيه خان، وقد اختلف كلام قاضيه خان في موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منعه منه ولو صارت الأرض بحال لا ينتفع بها والمعتمد أنه يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكلية وأن لا يكون هناك ريع للوقف يعمر به وأن

لا يكون البيع بغير فاحش كذا في البحر الرائق، وشرط في الإسعاف أن يكون المستبدل قاضي  
 اللجنة المفسر بهذا العلم والعمل كذا في النهر الفائق، وسئل شمس الأئمة محمود الأوزجندی  
 عن وقف على أولاده وقال لهم: إن عجزتم عن إيساكه فيبعوه قال: لو كان هذا شرطاً في  
 الوقف كان باطلاً وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى فيجوز الوقف وبطل الشرط ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على أن أصلها لي  
 أو على أنه لا يزول ملكي عن أصلها أو على أن أبيعها أصلها أتصدق بثمنها كان الوقف باطلاً  
 كذا في فتاوى قاضيان، ولو شرط أن يبيعه ويجعل ثمنه في وقف أفضل إن رأى الحاكم يبيعه  
 إذن له فيه كذا في الوجيز، وذكر الخصاف في وقفه: لو شرط أن يبيعها ويصرف ثمنها إلى ما  
 رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وإن شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن وليه  
 بعده أن يبيعه كذا في الذخيرة، لو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي بإبطالها فالوقف  
 باطل عند هلال رحمه الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل  
 ولا رواية لأبي يوسف رحمه الله تعالى فلقاتل أن يقول الوقف جائز لأن هذا بمنزلة اشتراط الخيار  
 ولقاتل أن يقول بأنه غير جائز عنده كذا في محيط السرخسي، ذكر الخصاف في وقفه مسائل  
 على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال: إذا كتب في صك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا  
 يملك ثم قال: وعلى أن لفلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً فله أن يبيع ويستبدل  
 وإن قال في أول الكتاب: على أن لفلان بيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب: وعلى  
 أنه ليس لفلان بيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة، لو شرط لنفسه أن ينقص من  
 المعاليم إذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لقيمته إلا أن يجعله له  
 كذا في فتح القدير، قال الخصاف في وقفه: إذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير بعد ذلك فإن  
 أراد أن يكون له ذلك أبداً ما عاش يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال يشترط ذلك  
 وإن اشترط الواقف هذه الأشياء لإنسان ما دام حياً فله ذلك كذا في المحيط، ولو شرط لنفسه ما  
 دام حياً للمتولي من بعده صح ولو جعله للمتولي ما دام الواقف حياً ملكه مدة حياته فإذا مات  
 الواقف بطل وليس للمشروط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له كذا في البحر الرائق، إذا  
 قال: أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن أضع غلتها حيث شئت جاز وله أن يضع  
 غلتها حيث شاء فإن وضع في المساكين أو في الحج أو في إنسان بعينه فليس له أن يرجع عنه،  
 وكذلك لو قال: جعلتها لفلان أو أعطيتها فلاناً فلا يرجع عنه ولو وضع في فريق بعد فريق جاز  
 ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا إنما يتأتى على قول هلال رحمه الله تعالى بخلاف ما لو  
 قال: على أن أعطي غلتها من شئت أو ادفع من شئت، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على أن  
 لي أن أعطي غلتها من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله أن يعطي من شاء من ولده كذا في  
 المحيط، إذا وقف أرضه على أن يعطي غلتها من شاء جاز الوقف وله المشتبة في صرف الغلة إلى  
 من شاء وإذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسي، وليس للواقف أن يأكل من غلته  
 كذا في الحاوي، وإن مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء كذا  
 في المحيط، وإذا شرط أن يعطي غلتها من شاء أو قال: على أن يضعها حيث شاء فله أن يعطي



الأغنياء كذا في القنية، وإن شاء أن يصرفها إلى رجل غني بعينه جازت المشيئة، ولو شاء أن يصرفها إلى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له ما دام حياً وليس له أن يحولها عنه إلى غيره فإذا مات فله أن يعطي غيره ممن شاء وإن صرفها إلى الأغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطلة وإن شاء صرفها إلى الأغنياء والفقراء جميعاً يبطل الوقف قياساً ولا يبطل الوقف استحساناً ويبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي، ولو جعل غلتها لفلان سنة جاز وله أن يجعلها بعد ذلك لمن شاء وإن جعل غلتها لرجلين فالغلة بينهما ما عاشا فإن مات أحدهما فللحي نصف الغلة، ولو قال: جعلت غلتها للوالدين صح كما لو وقف غلتها في الابتداء كذا في المحيط، ولو جعل غلته لولده جاز كذا في الحاوي، رجل وقف ضيعة وشرط الواقف أن يعطي القيم غلتها من شاء جاز وللقيم أن يعطي الأغنياء والفقراء كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو وقف في مرضه على أن يعطي فلان غلتها من شاء فاختار الوصي أن يضع ذلك في ولد الميت لا يجوز ويبطل الوقف قياساً، وفي الاستحسان الوقف على الصحة لأن أصله وقع صحيحاً للفقراء إلا أن الواقف جعل لفلان المشيئة فإن شاء ما يصح به الوقف يصح وإلا يبطل مشيئته كذا في المحيط، ولو قال: على أن يعطي فلان غلتها من شاء فهو جائز وله أن يعطي من شاء في حياة الواقف وبعد وفاته فكانه قال: يعطيها في حياتي وبعد وفاتي والقياس أن لا يعطي بعد وفاة الواقف فإن مات الذي جعل إليه المشيئة فالغلة للفقراء ولمن جعل إليه المشيئة أن يعطي ولده ونسله ويعطي ولد الواقف ونسله، وليس له أن يعطي نفسه ولا يخرج المشيئة عن يده بقوله أعطيت نفسي فإن جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجيز وقف الرجل على نفسه وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الحاوي، بخلاف ما إذا جعل الواقف المشيئة إلى نفسه في إعطاء الغلة فأعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف، ولو قال: فلان جعلتها للأغنياء بطل الوقف كذا في المحيط، لو وقف أرضه على بني فلان على أن لي أن أعطي غلتها من شئت فشاء صرفها إلى واحد من بني فلان بعينه جازت مشيئته وإن شاء صرفها إلى جميعهم جاز ويصرف الغلة إليهم جميعهم بالسوية لأن قوله من شئت كلمة عامة فتعم الكل ولو شاء صرفها إلى غير بني فلان بطلت المشيئة كذا في محيط السرخسي، إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي غلتها من شئت منهم فله أن يعطي من شاء منهم فإن قال لا أشاء أن أعطي أحداً منهم فالغلة لهم وقد أبطل مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئة ولو قال: صدقة موقوفة على بني فلان وسكت وكذلك لو مات الواقف فالصدقة لبني فلان فإن قال: جعلت الغلة لابن فلان دون إخوته جاز ولم يكن له أن يحوله وله أن يفضل بعضهم على بعض وإن يحرم بعضهم وله أن يعطي جميع بني فلان في الاستحسان فإن مات الذي جعل الغلة له فمشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الحاوي، ولو شاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياساً وعندهما جازت ويكون لبني فلان استحساناً بناءً على أن كلمة من للتبعض عنده وللبيان عندهما كذا في البحر الرائق، فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف إلى الفقراء ولو شاء غير بني فلان فالمشيئة باطلة كذا في محيط السرخسي، فإن قال: وضعتها في بني فلان ونسبهم جازت مشيئته في بني فلان وليس

لاولادهم ونسلهم شيء كذا في الحاوي، إذا قال: أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن لي أن أفضل من شئت منهم كان ذلك جائزاً ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشقة فقال: لا أشاء أو مات كانت الغلة بين بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بني فلان على أن لفلان أن يفضل من شاء منهم كان لفلان أن يفضل من شاء منهم كذا في المحيط، ولو جعل نصف الغلة لواحد بعينه والنصف الآخر للباقيين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقيين بالسوية لأنه خصه بفضل النصف والتفضيل بالنصف يقتضي اشتراكه في النصف الباقي، ولو قال: أن أخص بغلتها من شئت فخص واحداً بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشقة هكذا في محيط السرخسي، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أخص من شئت منهم فهو كما قال: وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز ولو دفع الكل إلى الكل القياس أن لا يجوز عملاً بكلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو قال: لا أخص واحداً منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط، ولو قال: على أن أحرم من شئت منهم فحرمهم إلا رجلاً جاز وليس له أن يحرمهم جميعاً في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له أن يردّها عليهم وصار الوقف للفقراء، ولو قال: حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء والمشقة ثابتة له فيما بعد ذلك فإن مات قبل أن يحرم أحداً منهم فالغلة بينهم جميعاً، ولو قال: على أن لي أن أخرج من شئت منهم فأخرج واحداً أو الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء وإن أخرج واحداً ثم أراد أن يدخله لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقيين لأن له المشقة في الإخراج دون الإدخال كذا في الحاوي، ثم إن كان في الوقف غلة وقت الإخراج ذكر هلال رحمه الله تعالى أنه يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا الأصل والجامع الصغير أنه يخرج عن الغلة أبداً فإنه لو أوصى بغلة بستانه، وفي البستان غلة يوم موت الموصي فله الغلة الموجودة وما يحدث في المستقبل أبداً، وعلى رواية هلال رحمه الله تعالى له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو المحكي عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي، وإن أخرج بأن قال: أخرجت فلاناً أو فلاناً جاز والبيان إليه فإن لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤوس الباقيين فيضرب لهما من سهم فإن اصطلاحاً أخذاً بينهما وإن أبيا أو أبي أحدهما وقف الأمر حتى يصطلحاً كذا في البحر الرائق، ولو قال: أخرجت فلاناً لا بل فلاناً خرجاً جميعاً، ولو قال: على أن أدخل من شئت فله أن يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحداً فإن مات قبل أن يدخل أحداً فالغلة لهم فإن قال: أدخلت فلاناً في غلتها أبداً فهو كما قال، ولو قال على ولد عبد الله على أن لي أن أدخل فيه ولد زيد لم يكن له أن يدخل فيها غير ولد زيد وله أن يدخل ولد زيد كلهم ويكونون أسوة لولد عبد الله فإن قال: لا أشاء أن أدخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم، والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي، رجل وقف وقفاً على أمهات أولاده إلا من تزوج فإنه لا شيء لها فتزوجت واحدة منهن ثم طلقها فهذا على وجهين إما أن لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت فطلقها زوجها فلها أيضاً أو شرط ففي الأول لا شيء لها لأنه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لها ذلك لأنه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها

والامتناء من التضيي إثبات وكذلك لو وقف على بني فلان إلا من خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذلك لو وقف على بني فلان ممن يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشتغل فهو على هذين الوجهين أيضاً كذا في الوقفات الحسامية، وفي وقف الخصاص لو أن رجلاً جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ونسبه وعقبه أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف، ولو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك المدعى عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعى بيته على ذلك كذا في الذخيرة، ولو وقف على أولاده وشرط أن من انتقل إلى مذهب المعتزلة صار خارجاً فإن انتقل منهم واحد صار خارجاً وكذا لو كان الواقف من المعتزلة وشرط أن من انتقل إلى مذهب أهل السنة صار خارجاً اعتبر شرطه ولو شرط أن من انتقل من مذهب أهل السنة إلى غيره فصار خارجاً أو رافضياً خرج فلو ارتد والعياذ بالله عن الإسلام خرج والمرأة والرجل سواء فلو شرط أن من خرج من مذهب الإثبات إلى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد إلى مذهب الإثبات لا يعود إلى الوقف إلا بالشرط، وكذلك لو عين الواقف مذهباً من المذاهب وشرط أن من انتقل عنه خرج اعتبر شرطه وكذا لو شرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لا حق له اعتبار لكن هنا إذا عاد إلى بغداد رد إلى الوقف كذا في البحر الرائق، إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعمرو ما عاشا ومن بعدهما على المساكين على أن يبداً يزيد فيعطى من غلته في كل سنة ألف درهم ويعطى عمرو قوته لسنة فهو جائز على ما قال، فإن فضل بعد ذلك من الغلة شيء كان بينهما وإن لم يكن غلة سنة إلا ألف درهم يعطى ذلك زيداً وكذلك إذا كان أقل من ألف فذلك كله لزيد فإن مات زيد ثم جاءت غلة السنة يعطى عمرواً قوته لسنة فإن كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمرو سنة ألف درهم دفع إليه ألف درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمسمائة ويكون ألف درهم وخمسمائة للمساكين فإن لم يموت زيد ومات عمرو اعطى زيد ألف درهم سمي له وتمام نصف الغلة ويكون الباقي للمساكين ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو وخالد يبدأ يزيد فيكون له غلة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم يعمر فيكون له غلة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم يتفق ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فإذا انقرضوا كانت الغلة للفقراء كذا في المحيط، في سير العيون حبس فرساً في سبيل الله عشر سنين ثم هي مردودة على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد السمتي استاذ هلال رحمه الله تعالى: أن الوقف جائز والشرط باطل كذا في الذخيرة، ولو جعل فرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يمسه ما دام حياً صح لأنه لو لم يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه فإن أراد أن ينتفع به في غير ذلك ليس له ذلك ولو أجره لا يصح إلا إذا احتاج إلى النفقة كذا في الوجيز، ومن الشروط المعتمدة ما صرح به الخصاص لو شرط أن لا يؤاجر المتولي الأرض فإن أجرها فإجارتها باطلة وكذا إذا اشترط أن لا يعامل على ما فيها من نخل أو أشجار وكذا إذا شرط أن

المتولي إذا أجزأها فهو خارج عن التولية فإذا خالف المتولي صار خارجاً ويوليها القاضي من يثق بامانته وكذا إذا شرط أنه إن أحدث أحد من أهل هذا الوقف حدثاً في الوقف يريد إبطاله كان خارجاً اعتبر فإن نازع البعض وقال: أردت تصحيح الوقف وقال سائر أهل الوقف: إنما أردت إبطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فإن كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وإن كانوا يريدون إبطاله أخرجهم وأشهد على إخراجهم ولو شرط أن من نازع القيم وتعرض له ولم يقل لإبطاله فتنازعه البعض وقال: منعني حتي صار خارجاً ولو كان طالباً حقه اتباعاً للشرط كما لو شرط أن من طالبه بحقه فللمتولي إخراجهم وليس له إعادته بدون الشرط كذا في البحر الرائق.

### الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الأوقاف وفي كيفية قسمة القلة وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي

الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير، وفي الإسعاف لا يولى إلا أمين قادر بنفسه أو بنائيه ويستوي فيه الذكر والأنثى وكذا الأعمى والبصير وكذا المحدث في قذف إذا تاب ويشترط للمصلحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق، وإن جعل ولاية إلى من يخلف من ولده ولي القاضي أمر الوقف رجلاً يخلف ولده ويكون موضعاً للولاية فتكون الولاية إليه وهذا استحسان، وكذلك لو أوصى إلى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكني استحسنت أن تكون الولاية إليه إذا كبر وإذا جعل إلى غائب نصب القاضي رجلاً حتى إذا حضر الغائب ردّ عليه كذا في الحاوي، ولا تشترط الحرية والإسلام للمصلحة لما في الإسعاف ولو كان عبداً يجوز قياساً واستحساناً والذمي في الحكم كالعبد فلو أخرجهما القاضي ثم أعتق العبد أو أسلم الذمي لا تعود الولاية إليهما كذا في البحر الرائق، وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولأولاده قال: يجوز بالإجماع كذا في التتارخانية، رجل وقف وقفاً ولم يذكر الولاية لأحد قيل: الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه يفتى كذا في السراجية، وقف ضيعة له وأخرجها من يده إلى قيم ثم أراد أن يأخذها من يده فإن كان شرط لنفسه في الوقف أن له العزل والإخراج من يد القيم كان له ذلك، وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايخ بلخ رحمهم الله يفتون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ومشايخ بخارى يفتون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يفتى كذا في المصمرات، ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده كذا في الهداية، ولو ترك العمارة وفي يده من غلته ما يمكنه أن يعمرها فالقاضي يجبره على العمارة فإن فعل وإلا أخرجها من يده كذا في المحيط، ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسليطان أو قاضٍ عزله فإن لم يكن هو مأموناً في ولاية والوقف كان الشرط باطلاً وللقاضي أن يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضيه خان، للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف إذا كان خيراً للوقف كذا في الفصول

العمادية، إن شرط أن يملكه فلان وليس لي إخراجه فالتولية جائزة وشرط منع الإخراج باطل كذا في محيط السرخسي، ولو جعل إليه الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزاً وكان وكيلاً في حالة الحياة وصياً بعد الموت، ولو قال وليت لك هذا الوقف فإنما له الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال: وكلتك بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكيله في حياته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة، ولو لم يجعل له قسماً حتى حضرته الوفاة فأوصى إلى رجل يكون وصياً في أمواله قسماً في أوقافه، ونو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصياً ولا يكون قسماً ولو لم يجعل قسماً حتى نصب القاضي قسماً وقضى بقوامته لم يملك الواقف إخراجه ليتولاه بنفسه كذا في الفتاوى العتابية، لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو وصي في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الغنيّة، وعلى هذا لو أوصى إلى رجل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده أو أوصى إلى رجل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف بعينه كانا وصيين فيهما جميعاً كذلك في الذخيرة، ولو وقف أرضه وجعل ولايتها إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة أوصى إلى رجل ذكر هلال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك القيم في أمر الوقف كأنه جعل ولاية الوقف إليهما كذا في المحيط، ولو وقف أرضين وجعل لكل متولياً لا يشارك أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلاً آخر وصياً يكون شريكاً للمتولي في أمر الوقف إلا أن يقول: وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلان وصياً في تركاتي وجميع أموري فحينئذ يتفرد كل منهما بما فوض إليه كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الإسعاف، وإن شرط أن يملكه فلان بعد موتي ثم بعده يملكه فلان ثم بعده يملكه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي، وإذا قال: أوصيت إلى فلان ورجعت عن كل وصية لي كانت ولاية الوقف إليه وخرج المتولي من أن يكون متولياً وإذا جعل الواقف الولاية إلى اثنين أو صارت الولاية إلى الوصي والمتولي لم يكن لأحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فإن باع أحدهما وأجاز الآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز وكذا في الحاوي، وإن أوصى إلى رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصي إلى غيره جاز المشرط كذا في الظهيرية، وإن مات أحد الوصيين وأوصى إلى جماعة لم يتفرد واحد بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي، ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف إلى رجلين بعد موته ثم إن أحد الرجلين أوصى إلى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الموصي فيهما في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أوصى إلى رجلين فقبل أحدهما وأبى الآخر فالقاضي يقيم مكانه رجلاً آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو فوض القاضي الولاية تمامها إلى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بلا خلاف كذا في الظهيرية، وإن أوصى إلى رجل وصي أقام القاضي بدل الصبي رجلاً كذا في الحاوي، ولو جعلها لفلان إلى أن يدرك ولده فإذا أدرك كان شريكاً له لا يجوز ما جعله لأبيه في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجوز ولو أوصى إلى رجل بأن يشتري بمال سماء أرضاً ويجعلها وقفاً على وجه سماء له وأشهد على وصيته جاز

ويمكن متولياً وله الإيصاء به لغيره، ولو نصب متولياً على وقف ثم وقف وقفاً آخر ولم يجعل له متولياً لا يكون المتولي الأول متولياً على الثاني إلا أن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق، لو شرط الولاية لولده على أن يلبسها الأفضل فالأفضل من ولده تكون الولاية إلى أفضل أولاده فإن صار أفضلهم فاسقاً فالولاية لمن يلبس في الفضل فإن ترك الأفضل الفسق صار عدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل إليه في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي، ولو قال: الواقف ولاية هذا الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي وأبى الأفضل القبول في الاستحسان الولاية لمن يلبس في الفضل لأن إباء الأفضل بمنزلة موته كذا في المحيط، ولو جعل الولاية لأفضل أولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لأكبرهم سناً ذكراً كان أو أنثى ولو لم يكن فيهم أحد أهلاً لها فالقاضي يقيم أجنبياً إلى أن يصير أحد منهم أهلاً لها فترة إليه ولو جعلها لاثنتين من أولاده وكان منهم ذكر وأنثى صالحان للولاية تشارك فيها لصديق الولد عليها أيضاً بخلاف ما لو قال لرجلين من أولادي فإنه لا حق لها حينئذ كذا في البحر الرائق، ولو ولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية إليه وإذا استوى الاثنان في الصلاح فالأعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعاً وصلاحاً والآخر أعلم بأمور الوقف فالأعلم أولى بعد أن يكون بحال تؤمن خيائته كذا في الذخيرة، في الحاوي وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى ابنه الصغير جعل القاضي له وصياً فإذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي إلا بأمر القاضي كذا في التتارخانية، ولو جعل الولاية إلى عبد الله حتى يقدم زيد فهو كما قال: فإذا قدم زيد فكلاهما واليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، إلا أن يقول فإذا قدم فلان فالولاية إليه فحينئذ لا يكون للحاضر ولاية إذا قدم الغائب، وقال أبو يوسف وهلال رحمهما الله تعالى: الولاية تنتقل إلى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي، ولو قال: ولايتها إلى عبد الله ما دام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال: إلى امرأتي ما لم تنزوج فإذا تزوجت فلا ولاية لها، ولو قال: الولاية إلى عبد الله ومن بعده إلى زيد فمات عبد الله وأوصى إلى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي، إذا مات المتولي والواقف حي فالرأي في نصب قيم آخر إلى الواقف لا إلى القاضي وإن كان الواقف ميتاً فوصيه أولى من القاضي فإن لم يكن أوصى إلى أحد فالرأي في ذلك إلى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى، وفي الأصل الحاكم لا يجعل القيم من الأجانب ما دام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك وإن لم يجد منهم من يصلح ونصب غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه إلى أهل بيت الواقف كذا في الوجيز، وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفه إن أخرج الوالي وصي الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك أترى أن ترده إلى ولايته قال: نعم، فإن لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقرباته إلا برزق ويفعل واحد من غيرهم بنهر رزق قال ذلك إلى القاضي ينظر في ذلك ما هو الأفضل لأهل الوقف وأصلح للصدقة كذا في التتارخانية، قال في جامع الفصولين: لو شرط الواقف أن يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولي غيره بلا حياة ولو ولاه هل يكون متولياً؟ قال شيخ الإسلام برهان الدين في فوائده: لا كذا في النهر الغائق، لو مات القاضي أو عزل يبقى من نصبه على حاله كذا في القنية، وللمتولي أن يفوض لغيره عند

موته كالوصي له أن يوصي إلى غيره إلا أنه إن كان الواقف جعل لذلك المتولي مالاً مسمى لم يكن ذلك لمن أوصى إليه بل يرفع الأمر إلى القاضي إذا تبرع بعمله ليفرض له أجر مثله إلا أن يكون الواقف جعل ذلك لكل متولٍ وليس للقاضي أن يجعل للذي كان أدخله ما كان الواقف جعله للذي كان أدخله كذا في فتح القدير، وإذا أراد المتولي أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التفويض إليه على سبيل التعيين هكذا في المحيط، لو كان الواقف على أرباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا متولياً له بدون أمر القاضي تكلّموا فيه كثيراً قال الصدر الشهيد حسام الدين: المختار أنه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الإسلام أبي الحسن أنه قال: كان مشايخنا رحمهم الله تعالى يجيبون أنهم إذا نصبوا متولياً يصير متولياً كما لو أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والأستاذ ظهير الدين أن الأفضل أن ينصبوا متولياً ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من أطماعهم في الأوقاف، قال العبد: هذا في زماننا وقد تحقق بالوقوع ما كان محتملاً للفساد فوجب الأخذ بفتوى المتأخرين كذا في الغياثية، وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فمات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير أمر القاضي فقام هذا المتولي بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والأصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم إلى القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامناً لما أنفق في العمارة من غلات الوقف إن كان هذا المتولي أجر الوقف وأخذ الغلة وأنفق لأنه إذا لم تصح التولية يصير غاصباً والغاصب إذا أجر الغصب كان الأجر له كذا في فتاوى قاضيه خان، وأنت تعلم أن المفسى به تضمين غاصب الأوقاف كذا في فتح القدير، إذا وقف على أولاده وهم في بلدة أخرى فللقاضي بلدهم أن ينصب قيمياً والقاضي إذا نصب قيمياً وجعل له شيئاً معلوماً بأخذه كل سنة حل له قدر أجر مثله وإن لم يشترط الواقف ذلك كذا في السراجية، ولو أن قيمين في الوقف أقام كل قيم قاضي بلدة غير بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر، قال الشيخ الإمام اسماعيل الزاهد: ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحداً من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه القاضي الآخر قال: إن رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك وإلا فلا كذا في فتاوى قاضيه خان، نصب القاضي قيمياً آخر لا يعزل الأول إن كان منصوب الواقف، وإن كان منصوبه ويعلمه عند نصب الثاني يعزل.

في فتاوى صاعد: متولي الوقف باع شيئاً منه أو رهن فهو خيانة فيعزل أو يضم إليه ثقة، ولو قال متولٍ من جهة الواقف: عزلت نفسي لا يعزل إلا أن يقول له أو للقاضي فيخرجه كذا في القنية، أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقبل أخذ الأجر للمعزول والأصح أنه للمنصوب لأن المعزول أجرها للموقف لا لنفسه ولو باع القيم داراً اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري إذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا إذا عزل ونصب غيره فللمنصوب إقالته بلا خلاف كذا في البحر الرائق، الواقف جعل للموقف قيمياً فلو مات القيم له أن ينصب آخر وبعد موته للقاضي أن ينصب والأفضل أن ينصب من أولاد الموقف عليه أو أقاربه ما دام يوجد منه أحد يصلح لذلك كذا في التهذيب، وإن كان في الأرض الموقوفة نخل وخاف القيم هلاكها كان للقيم أن يشتري من غلة الوقف قصيلاً فيغرسه كيلاً ينقطع كذا في فتاوى قاضيه خان، وهو

نظير الدار الموقوفة يؤمر بإدخال خشبة أو لبنة ونحوهما حتى لا تخرب كذا في الذخيرة، فإن كانت قطعة من هذه الأرض سبخة لا تنبت شيئاً فيحتاج إلى كسح وجهها وإصلاحها حتى تنبت كان للقيم أن يبدأ من غلة جملة الأرض بمؤنة إصلاح تلك القطعة كذا في المحيط، ثم اعلم أن التعصير إنما يكون من غلة الوقف إذا تم يكن إخراج بصنع أحد ولذا قال في التلويحية: رجل أجر داراً موقوفة فجعل المستاجر رواقها مربطاً يربط فيها الدواب وخربها بضمن كذا في البحر الرائق، وإذا أراد القيم أن يبني فيها قرية ليكثر أهلها وحفاظها ويحرق فيها الغلة لحاجته إلى ذلك كان له أن يفعل ذلك وهذا كالحال الموقوف على الفقراء إذا احتيج فيه إلى خادم يكسح الحان ويفتح الباب ويسدّه فيسلم المتولي بيتاً من بيوتهم إلى رجل بطريق الأجرة له ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية، ولو كانت الأرض متصلة ببيوت المعسر يرغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة المزرع والنخيل كان للقيم أن يبني فيها بيوتا فيؤاجرها بخلاف ما إذا كانت الأرض الموقوفة بعيدة من بيوت المعسر فإن ثمة لا يكون للقيم أن يبني فيها بيوتاً يؤاجرها كذا في فتاوى قاضيهان، فإن كان المشروط له غلة الأرض جماعة رضي بعضهم بأن يرمه المتولي من مال الوقف وأبى البعض فمن أراد العمارة عمر المتولي حصته بحصته ومن أبى يؤاجر حصته ويصرف غلتها إلى العمارة إلى أن تحصل العمارة ثم تعاد إليه كذا في خزائن المفتين، وهكذا في الحاوي، ذكر في فتاوى أبي الليث حائوث موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحائوث بناء بغير إذن القيم ليس له أن يرجع بذلك على القيم فيعد ذلك ينظر إن كان أمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فله رفعه، وإن لم يمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فليس له رفعه ولكن يتربص إلى أن يتخلص مائه من تحت البناء ثم يأخذها إن لم يرض هو بتملك القيم البناء للوقف بالقيمة وإن اصطاح مع الوصي على أن يجعل البناء للوقف ببدل يجوز لكن ينظر إلى قيمته مبنياً وإلى قيمته منزوعاً فأيهما كان أقل لا يجاوز ذلك كذا في المحيط، وإذا وقف رجل داره على أن يسكنها فلان مدة حياته أو عشر سنين أو أكثر ثم يعد ذلك للمساكين فهو جائز وليس له أن يؤاجرها وله أن يسكن فيها بنفسه وعياله ووصيقه فإن كان الموقوف عليهم جماعة فأراد بعضهم أن يسكنها وأراد بعضهم أن يؤاجرها أمرهم الحاكم بالتهابؤ ثم من أراد أن يسكن سكن ومن أراد أن يؤاجرها أجر كذا في الحاوي، وإن شرط الواقف أن غلتها له فلا رواية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار إذا أراد أن يسكنها قيل: ليس له ذلك وله أن يؤاجرها وقيل له ذلك فالاختلاف في الوصية بالغلة يكون اختلافاً في الوقف دلالة وقيل: الاحتياط أن يؤاجر القيم من غير الموقوف عليه ويأخذ الأجرة ويرده إليه كذا في محيط السرخسي، فإن قال الواقف على أن يستغلها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الحاوي، وليس للقيم أن يأخذ ما فضل عن وجه عمارة المدرسة ديناً ليصرفها إلى الفقهاء وإن احتاجوا إليه كذا في الفتية، إذا اجتمع من غلة أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه التبر والوقف يحتاج إلى الإصلاح والعمارة أيضاً ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة إلى المرمة يفوت ذلك التبر فإنه ينظر إن لم يكن في تأخير إصلاح الأرض ورمته إلى الغلة الثانية ضرر بين بخاف خراب الوقف فإنه



يصرف الغلة إلى ذلك البر ويؤخر المرمّة إلى الغلة الثانية وإن كان في تأخير المرمّة ضرر بين فإنه يصرّف الغلة إلى مرمّته فإن فضل شيء يصرّفه إلى ذلك البر والمراد من وجه البر هاهنا وجه فيه تصدّق بالغلة على نوع من الفقراء نحو فك أسارى المسلمين أو إعانة الغازي المنقطع فاما عمارة مسجد أو رباط أو نحو ذلك مما ليس بأهل للتسليك فلا يجوز صرف الغلة إليه كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو صرف المتولي على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأخيرها فإنه يكون ضامناً فإذا ضمن يتبقي أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه إليه في هذه الحالة قياساً على مودع الابن إذا اتفق على الأبوين بغير إذن أو بغير إذن القاضي فإنهم قالوا: يضمن ولا رجوع له على الأبوين كذا في البحر الرائق، حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على الثالث وتعطلت وأبى القيم أن يعمر الوقف قالوا: إن كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحبي الحانوتين أن يأخذ القيم بإقامة المائل ورده إلى موضعه من الوقف وإزالة الشاغل عن ملكهما وإن لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين أن يرفعوا الأمر إلى القاضي فيأمر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضيه خان، متولي وقف بني في عرصة الوقف فهو للوقف إن بنى من مال الوقف أو من مال نفسه ونواه للوقف أو لم ينو شيئاً وإن بنى لنفسه واشهد عليه كان له والأجنبي إذا بنى ولم ينو قله ذلك وكذا الغرس كذا في القنية، لو اتفق دراهم الوقف في حاجته ثم اتفق مثلها في مرمّة الوقف يبرأ عن الضمان، قيم وقف أدخل جديداً في دار الوقف ليرفع من غلته له ذلك، المتولي لو اتفق على الوقف من ماله وشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية، إذا قال القيم أو المالك لمستأجرها: أذنت لك في عمارتها فعمرها بإذنه يرجع على القيم والمالك وهذا إذا كان يرجع معظم منفعته إلى المالك أما إذا رجع إلى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع كذا في القنية، في اليتيمة سئل أبو الفضل عن الوقف إذا كان ربع غلته إلى العمارة وثلاثة أرباعها إلى الفقراء فلم تحتج المدرسة في تلك السنة هل يجوز للقيم أن يصرّف من ذلك إلى الفقهاء على وجه الدين ويأخذ ذلك من غلتهم من السنة الثانية إذا احتاج إليها فقال: لا، سئل أبو حامد فأجاب بمثله كذا في التارخانية، وقف ضيعة على فقراء قرابته وقريته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أو لا، وإن أراد القيم أن يفضل البعض فالمسألة على وجوه: إن كان الوقف على فقراء قرابته وقريته وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون والآخر لا يحصون ففي الوجه الأول: للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض كما يشاء لأن قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك. وفي الوجه الثاني: يصرّف الغلة إلى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لأن قصده الوصية، وفي الوصية الحكم كذلك. وفي الثالث: يجعل الغلة بين الفريقين أولاً فيصرف إلى الذين يحصون بعددهم وإلى الذين لا يحصون سهماً واحداً ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفريق على قولهما وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فلا يتأتى كذا في الوجيز، ولو وقف على فقراء أهل هذه البلدة فإن كانوا لا يحصون أعطى القيم أيهم شاء وإن كانوا يحصون قسم

على عدد رؤوسهم على السواء يستوي فيه الذكر والأنثى، ولو صرف القيم نصيب واحد منهم إلى نفسه إن شاء ضمنه وإن شاء اتبع شركاءه فإن شرط لكل واحد قوته يعطي ما يمكنه من الطعام والكسوة والمسكن ثم إن كان الوقف ضيعة يعطي كل واحد قوت سنة وفي المستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العتابية، وإذا خربت أرض الوقف وأراد القيم أن يبيع بعضاً منها ليرم الباقي بثمن ما باع ليس له ذلك فإن باع القيم شيئاً من البناء لم يتهدم ليهدم أو نخلة حية لتقطع فالبيع باطل فإن هدم المشتري البناء أو صرم النخل ينبغي للقاضي أن يخرج القيم عن هذا الوقف لأنه صار خائناً ثم القاضي إن شاء ضمن قيمته ذلك البائع وإن شاء ضمن المشتري فإن ضمن البائع نفذ بيعه وإن ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة، أرض وقف خاف القيم من وراث الواقف أو من ظالم له أن يبيعه ويتصدق بالثمن كذا ذكر في التوازل والفتوى على أنه لا يجوز كذا في السراجية، الأشجار الموقوفة إن كانت مثمرة لم يجوز بيعها إلا بعد القلع وإن كانت الأشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرات، أما بيع أشجار الوقف فينظر إن كانت لا تنتقص ثمرة الكرم بظلمها لا يجوز بيعها وإن كانت تنتقص ثمرة الكرم بظلمها ينظر إن كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعها ويقطعها وإن كانت تنتقص عن ثمرة الكرم فله أن يبيعها وإن كانت أشجاراً غير مثمرة وتنتقص ثمرة الكرم بظلمها فله أن يبيعها ويقطعها وإن لم تنتقص ثمرة الكرم بظلمها فليس له أن يبيعها ويقطعها، وإن كانت أشجار الدلب والخلاف ونحوه جاز له بيعها لأنها بمنزلة الغلة والثمرة لأن الخلاف والدلب إذا قطع ينبت ثانياً وثالثاً وكذا لو باع ورق أشجار التوت جاز فلو أراد المشتري قطع قوائم هذه الأشجار يمنع، ولو امتنع المتولي من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط السرخسي، شجرة جوز في دار وقف فخربت الدار لم يبع القيم الشجرة لأجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويعمرها ويستعين بالجوز على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية، متولي المسجد إذا اشترى بمال المسجد حائناً أو داراً ثم باعها جاز إذا كانت له ولاية الشراء هذه المسألة بناء على مسألة أخرى أن متولي المسجد إذا اشترى من غلة المسجد داراً أو حائناً فهذه الدار وهذه الحائنت هل تلتحق بالخوانيت الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل تصير وفقاً لاختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى، قال الصدر الشهيد: المختار أنه لا تلتحق ولكن تصير مستغلاً للمسجد كذا في المضمرات، ولو اشترى بغلته ثوباً ودفعه إلى المساكين يضمن ما نقد من مال الوقف لوقوع الشراء له كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الإسماعيل، إذا وقف داره على الفقراء فالقيم يؤجرها ويبدأ من غلتها بعمارتها وليس للقيم أن يسكن فيها أحداً بغير أجر كذا في المحيط، في جامع الجوامع انهدم وبني ثانياً فساكنوه أحق إلا أنه إذا انهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التتارخانية، وإن مات القيم بعد ما أجر لا تبطل الإجارة وإن كان الواقف هو الذي أجر ثم مات ففيه قياس واستحسان، القياس أن تبطل الإجارة وبه أخذ أبو بكر الإسكاف وفي الاستحسان أن لا تنقضي الإجارة كذا في الذخيرة، في فتاوى محمد بن الفضل متولٍ أجر الوقف ومات المتولي والمستاجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستاجر الذي زرع ببذره وعليهم ما نقصت الأرض من المزارعة ويصرف ذلك إلى مصالح أرض الوقف دون الموقوف عليهم كذا

في الخاوي للحصيري، والقاضي إذا أجز الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا تبطل الإجارة كذا في المضممرات، فإن كان الموقوف عليه هو المتولي أيضاً فأجز ثم مات لم تنتقض الإجارة وإن كانت الغلة له كذا في الخاوي، وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا تبطل الإجارة ثم ما وجب من الغلة إلى أن مات هذا الموقوف عليه يصرف إلى كل واحد منهم حصته وحصصة الميت تصرف إلى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي تكون لمن بقي وكذا لو مات بعضهم بعد موت الأول بمدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضيه خان، فإن عجلت الأجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الأجرة مقدار ما عاش ولكننا نستحسن ولا ننقض القسمة وكذلك على هذا لو شرط تعجيل الأجرة كذا في الظهيرية، قال إذا أجز دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات أحدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة وبقي الثالث فإن الثلث الأول من الأجرة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي اثلاثاً والثلث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفين والثلث الثالث كله للباقي فتخرج المسألة من ثمانية عشر كذا في المحيط، في جامع الفتاوى إذا مات الواقف عن وصي نصبه فلو وصي أن يؤاجرها وإن كان أجزها إجارة فاسدة فعلى المستأجر أجز مثلها فيما إذا استعملها لا يزداد على ما رضي به الوصي كذا في التتارخانية، متولي الوقف إذا أجز داراً موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة لا يجوز وإن لم يشترط فاختار أن يقضى بالجواز في الضياع في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يقضى بعدم الجواز إذا زاد على السنة الواحدة إلا إذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شيء يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية، وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة والمعاملة كذا في محيط السرخسي، وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يعني بأن المتولي لا ينبغي له أن يؤاجر أكثر من ثلاث سنين ولو أجز جازت الإجارة، وهذا قريب بما هو المختار لأن فعله يدل على رؤية المصلحة كذا في الغبائية، فإن كان الواقف شرط أن لا يؤاجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها سنة وكانت إيجارها أكثر من سنة أدر على الوقف وأنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤاجرها أكثر من سنة إلا أنه يرفع الأمر إلى القاضي حتى يؤاجرها القاضي أكثر من سنة فإن كان الواقف ذكر في صك الوقف أن لا يؤاجر أكثر من سنة إلا إذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤاجرها بنفسه أكثر من سنة إذا رأى ذلك خيراً ولا يحتاج إلى المرافعة إلى القاضي هكذا في فتاوى قاضيه خان، في دار موضع بيت وقف ولا يستأجر لعته إلا بإجارة طويلة إن كان له مسلك إلى الطريق الأعظم لا يؤاجر بالطويلة ولا يؤاجر كذا في الوجيز، ولا تجوز إجارة الوقف إلا بأجر المثل كذا في محيط السرخسي، استأجر حانوت وقف بأجر مثل فجاء آخر وزاد الأجرة لم تفسخ الأولى كذا في السراجية، وإذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجل المثل حتى جازت الإجارة فرخصت أجزتها لا تفسخ الإجارة كذا في المحيط، في الكبرى رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجز المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وازدادت أجرة الأرض ليس للمتولي أن ينقض الإجارة لنقصان أجز المثل كذا في المضممرات،

حائرت لرجل في أرض وقف فأبى صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر المثل فإن كانت العمارة بحال  
 نو رفعت يستأجر بأكثر مما يستأجره فإنه يؤمر برفع العمارة وإلا فيترك في يده بذلك الأجر كذا  
 في السراجية، استأجر عرصه موقوفة من المتولي مدة بأجر المثل وبنى عليها بهذا المتولي فتم  
 مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المستقبله فرضي صاحب السكنى بتلك الزيادة  
 هل هو أولى؟ أجيب بأنه: نعم أولى كذا في الفصول العمادية، في وقف الخصاص: الواقف إذا  
 أجر الوقف لإجارة طويلة إن كان يخاف على رقبته التلف بسبب هذه الإجارة فلنحاكم أن  
 يبطل الإجارة كذا في الذخيرة، وفي فتاوى أهل سمرقند خان أو رباط سبيل أراد أن يخرب  
 يؤجر وينفق عليه فإذا صار معموراً لا يؤجر كذا في المحيط، إذا خرب الوقف وعجز المتولي عن  
 عمارته أجزها القاضي وعمرها من أجرته فإذا صار معموراً يردّها إلى المتولي كذا في التهذيب،  
 نو استأجر المتولي أجيراً بدرهم ودانق وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقد الأجرة  
 من مال الوقف يضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية: ولا تجوز إعارة الوقف والإسكان فيه كذا  
 في محيط السرخسي، متولي الوقف إذا أسكن رجلاً بغير أجره ذكر هلال رحمه الله تعالى: أنه  
 لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أن عليه أجر المثل سواء  
 كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فيمن سكن دار  
 الوقف بغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغاً ما بلغ كذا في المضمرات، المتولي إذا رهن الوقف  
 بدين لا يصح وكذا أهل الجماعة إذا رهنوا وقف المسجد أو واحد منهم فلو سكن اثرتهم فعليه  
 أجر المثل بالغاً ما بلغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن، قال الصدر الشهيد حسام الدين  
 رحمه الله تعالى: هو المختار للفتوى كذا في الغيائية، متولي المسجد إذا باع منزلاً موقوفاً على  
 المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولي وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وبطل  
 القاضي بيع المتولي وسلم الدار إلى المتولي الثاني فعلى المشتري أجر المثل كذا في فتاوى  
 قاضيه خان، ولو أجر القيم الدار بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغايان الناس فيه حتى لم تجز  
 فسكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاً ما بلغ على ما اختاره المتأخرون وكذا إذا أجره إجارة  
 فاسدة كذا في الفصول العمادية، وإذا أجر القائم بأمر الوقف أرض الوقف إجارة صحيحة فغلب  
 عليها الماء سقط الأجر فإن قبضها المستأجر فلم يزرعها فعليه الأجر وإن كانت الإجارة فاسدة  
 فقبضها المستأجر ولم يزرع الأرض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه وأفتى بعض المشايخ  
 بوجوب أجر المثل في الوقف بغير عقد كذا في الحاوي، وفي جامع الفصولين المتولي لو أجر دار  
 الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا بأكثر من أجر المثل  
 وكذا متولٍ أجر من نفسه لو خيراً صح وإلا لا وبه يفتى كذا في البحر الرائق، ولو أجر القيم دار  
 الوقف بعرض جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ: إنما يجوز في الوقف ما  
 تعارفه الناس ثناً وأجرة من العروض في البياعات والإيجارات مثل الخنطة والشعير فأما الثياب  
 والعبيد ونحوها فلا يجوز بالإجماع كذا في الغيائية، ثم إذا جازت إجارة الوقف بالعرض على  
 قول من قال بالخواتم فالقيم يبيع العرض الذي هو أجرة ويجعل ثمنه في سبيل الوقف كذا في  
 المحيط، وللقائم بأمر الوقف أن يزرعها بنفسه ويستأجر فيها الأجراء ويؤدي الأجر من الغلة كذا

في الحاوي، إذا أجزر القيم الوقف وشرط المرمّة على المستأجر بطلت الإجارة إلا أن يسمى دراهم معلومة ويأمره بأن يصرفها في المرمّة كذا في الذخيرة، ولا يجوز لمستأجر السبيل أن يبني فيه غرفة لنفسه إلا أن يزيد في الأجرة ولا يضر بالبناء وإن كان معطلاً غالباً ولا يرغب المستأجر إلا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الأجرة كذا في القنية، رجل وقف داره على قوم بأعيانهم وجعل آخره للفقراء فأجزر المتولي الدار من الموقوف عليهم جازت الإجارة كذا في المضمرات، إلا أنه يسقط حق المستأجر كذا في الغيط، وكذا فقير يسكن في الوقف للفقراء بأجر فترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز لأن الرواية محفوظة عن علمائنا أن من له حق في مال بيت المال فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هنا كذا في محيط السرخسي، الموقوف عليه إذا أجزر الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: في كل موضع يكون كل الأجر له بأن لم يكن الوقف محتاجاً إلى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له أن يؤاجر الدور والخوانيث وإن كان الوقف أرضاً إن كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه أن يؤاجر كذا في فتاوى قاضيه خان، وأما إذا لم يشترط بداية الخراج والمؤنة يجب أن تجوز إجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في الذخيرة، لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثاً فهاؤوا وأخذ كل واحد أرضاً ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن كانت الأرض عشرية جازت مهاياتهم وإن كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضيه خان، حكى عن الفقيه أبي جعفر الهمداني رحمه الله تعالى أنه قال: وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في إجارة الوقف لما كان الفتوى على أن إجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك أن الواقف وكل فلاناً بإجارة هذه الضيعة من فلان كل سنة بكذا ومتى أخرجه من الوكالة فهو وكيله وأرادوا بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: إلا أنا نبطل هذه الوكالة في الوقف وإن كان القياس أن يجوز تحريماً منا صلاح الوقف كما نبطل الإجارة الضويلة ولما جاز إبطال الوكالة صيانة للوقف يجوز إبطال هذه العقود المختلفة أيضاً صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات، رجل استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها حائوتاً وسكنها فأراد غيره أن يزيد في الغلة ويخرجه من الحائوت ينظر إن كان أجره مشاهرة فإذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الإجارة فبعد ذلك رفع البناء إن كان لا يضر بالوقف فللباني رفعه وإن كان يضر ليس له رفعه فبعد ذلك إن رضي المستأجر أن يتملكه القيم بقيمته مبنياً أو منزوعاً أيهما كان أقل فيها وإلا فليترك إلى أن يتخلص ملكه كذا في السراجية، وهذا إذا كان البناء من الباني بغير إذن المتولي فإما إذا كان البناء بأمر المتولي كان البناء للموقف ويرجع الباني على المتولي بما أنفق كذا في الذخيرة، وذكر في مجموع النوازل: سئل نعم الدين النسفي عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض بأجرة معلومة هي أجر مثلها يومئذ وبعد زمان تبدل صاحب البناء والمتولي ويريد صاحب البناء أن يؤدي مثل تلك الأجرة التي كانت في الماضي والمتولي الجديد لا يرضى إلا بأجرة المثل الآن هل للمتولي ذلك قال: نعم كذا في الفصول العمادية، متولي الوقف إذا أجزر دار الوقف كان له أن

يحتال بالغلة على مديون المستاجر إذا كان المديون ملئاً وإن أخذ كقبلاً بالأجر فهو أولى بالجواز كذا في فتاوى قاضيخان، في آخر إيجارات فتاوى أبي الليث المتولي إذا باع الأشجار التي في أرض الوقف ثم أجر منه الأرض فإن باع الأشجار بعروقها دون الأرض يجوز إذا لم تكن الإجارة طويلة، وإن باع الأشجار من وجه الأرض لا تجوز إجارة الأرض وإن كان قد دفع الأشجار منه معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجر الأرض منه بأجر المثل فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المعاملة جائزة فجازت الإجارة والاحتياط أن يبيع الأشجار بعروقها ثم يؤجر الأرض ليكون متفقاً عليه كذا في المحيط، وللقائم بأمر الوقف أن يستاجر الأجراء في عملها وحفر سواقيها وسائر ما يرجع إلى مصالحها إذا كانت تحتاج إليه كذا في الحاوي، وإذا دفع أرض الوقف مزارعة يجوز إذا لم تكن فيه محابة قدر ما لا يتقايين الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من النخيل معاملة يجوز فإن مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة وإن مات المزارع والمعامل فإن المزارعة والمعاملة تبطلان وإن دفع القيم أرض الوقف مزارعة سنين معلومة فهو جائز إذا كان ذلك أنفع وأصلح في حق الفقراء فقد جازت المزارعة سنين معلومة من غير التقدير بالثلث وإنه صحيح فالمنعنى الذي لأجله استحسنت المشايخ أن لا تجوز الإجارة الطويلة على الوقف وهو أن لا يؤدي إلى إبطال الوقف عسى لا يتأتى في المزارعة، وإذا دفع أرض الوقف مزارعة أو دفع نخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف وبصير غاصباً للأرض فإن سلمت الأرض من النقصان فلا ضمان وإن نقصت فالضمان واجب إن شاء رجع على الدافع وإن شاء على الآخذ ولا شيء للموقوف عليهم من الخارج من الأرض وأما الثمار فهي للموقوف عليهم ولا شيء للمدفوع إليه من الثمار إنما حقه في أجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا في الذخيرة، أرض وقف بناحية استأجرها رجل من حاكمها بديارهم معلومة فزرعها فلما حصلت الغلة طلب المتولي الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة على النصف أو على الثلث وقال الرجل على الأجر كان للمتولي أن يأخذ الحصة كذا في خزنة المفتين، وهكذا في فتاوى قاضيخان، قال: أرض الوقف إذا كانت عشرية دفعها القيم مزارعة أو معاملة فعشر جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن عنده في الإجارة بالديارهم العشر على الأجر كالخارج وعندهما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط، قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه: إذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم ما يرميها فليس له أن يستدين عليها، وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة نحو أن يكون في أرض الوقف زرع يأكله الجراد ويحتاج القيم إلى النفقة أو طالبه السلطان بالخراج جازت له الاستدانة والأحوط في هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم إلا أن يكون بعيداً منه ولا يمكنه الحضور فحينئذ لا بأس بأن يستدين بنفسه كذا في الظهيرية، هذا إذا لم تكن في تلك السنة غلة فأما إذا كانت ففرق القيم الغلة على المساكين ولم يمسك للخراج شيئاً فإنه يضمن حصة الخراج كذا في الذخيرة، قيم وقف طلب منه الخراج والجبايات وليس في يده شيء من مال الوقف فأراد أن يستدين قال: إن أمر الواقف بالاستدانة

له ذلك وإن لم يأمره تكلّموا فيه والأصح أنه إن لم يكن له بدّ منه يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرات، والمصاراة لا بدّ منها فيستدين بأمر القاضي وأما غير المصاراة فإن كان تصرفاً على المستحقين لا تجوز الاستدانة ولو بإذن القاضي كذا في البحر الرائق، ولو استدان على الوقف لجعل ذلك في ثمن البذر بأمر القاضي يجوز بالإجماع وإن فعل لا يأمره فقيه روايتان كذا في الغيائية، وهكذا في الذخيرة، المتولي إذا أراد أن يستدين على الوقف لجعل ذلك في ثمن الرهن فإن كان بأمر القاضي يملك ذلك وإلا فلا كذا في السراجية، وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى القرض والاستدانة أما إذا كان للوقف غلة فاتفق من مال نفسه لإصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيهان، أرض موقوفة في يدي أكار وكان فيها قطن فسرق القطن فوجده الأكار في منزل رجل فأخذ صاحب المنزل وخاصمه فقال صاحب المنزل ضمنت لك أن أعطيك مائة من من القطن أبجل للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه: إما أن يعلم أن صاحب المنزل يعطي خوفاً من هتك الستر أو يعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر أو أقل بذلك أو علم أنه سرق لكن أقل مما يعطي ففي الوجه الأول لا يجوز له أن يأخذ، وفي الوجه الثاني: جاز وفي الوجه الثالث: لا يجوز إلا مقدار ما يعلم يقيناً أنه سرق كذا في المحيط، أكار تناول من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء إن وجد المتولي بيّنة على ما ادّعى أو كان الأكار مقرراً لا يملك المتولي أن يحط شيئاً منه إن كان الأكار غنياً وإن كان محتاجاً جاز ذلك إذا لم يكن ما على الأكار غنياً فأحسناً كذا في فتاوى قاضيهان، إذا جعل الواقف للقائم بأمر الوقف مالاً معلوماً كل سنة للقيام بأمر الوقف جاز ويكلف القائم ما يقبله مثله وجاءت العادة به من عمارة الوقف واستغلاله ورفع غلاته وتفريقها في وجوه الوقف كذا في الحاوي، ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء أو الأجراء فليس له ذلك كذا في المحيط، حتى لو جعل الولاية إلى امرأة وجعل لها أجراً معلوماً لا تكلف إلا مثل ما تفعله النساء عرفاً ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا للحاكم إن الواقف إنما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئاً لا يكلفه الحاكم من العمل ما لا تفعله الولاية هكذا في البحر الرائق، وإن حدث للمتولي آفة مثل الجنون أو العمى أو الخرس فإن أمكنه مع ذلك الأمر والنهي فالأجر قائم وإن لم يمكنه ذلك لم يكن له من الأجر شيء فإن طعن في التولي ضاعن لم يحرجه القاضي من الولاية إلا بخيانة ظاهرة فإن أخرجه قطع عنه الأجر الذي جعل له الواقف لقيامه وإن صلح من أخرجه القاضي ردّ عليه ولاية الوقف كذا في الحاوي، وإن رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وإن كان هذا المال الذي سمي قليلاً ضيقاً فرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذي أدخل معه رزقاً من غلة الوقف فلا بأس بذلك فإن كان الواقف جعل له للقيام بأمر هذا الوقف مالاً معلوماً في كل سنة وكان المال الذي سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله، وللناظر أن يوكل من يقوم بما كان إليه من أمر الوقف ويجعل له من جعله شيئاً وله أن يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير، وإذا جعل الواقف لقيم بأمر الوقف مالاً فنصب القيم قيمياً وجعل ذلك المال له لم يجز ذلك إلا أن

يكون الواقف جعل ذلك إليه كذا في الحاوي، ولو وكل هذا القيم وكلياً في الوقف أو أوصى به إلى رجل وجعل له كل المعلوم أو بعضه ثم جن جنوناً مطبقاً يبطل توكيله ووصيته وما جعل للوصي أو الوكيل من المال يرجع إلى غلة الوقف إلا أن يكون الواقف عنه جهة أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الإسعاف، ويرجع إلى القاضي في النصب كذا في فتح القدير، والجنون المطبق سنة كذا في الحاوي، ولو زال عقله سنة وعجز عن القيام به ثم رجع إليه عقله وصح يعود إلى ما كان من القيام بأمر هذا الوقف كذا في المحيط، وإن صح عند الحاكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف فأخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاء حاكم آخر فادعى أن الحاكم الذي كان قبلك إنما أخرجني من القيام بأمر هذا الوقف من غير أن يصح عليّ عنده شيء استحق به إخراجي عن ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول له صحح عندي أنك موضع للقيام بأمر هذا الوقف حتى أردك إلى القيام بذلك فإن صح عند هذا الحاكم أنه موضع لذلك ردّه وأجرى ذلك المال له من غلة هذا الوقف كذا في الذخيرة، وكذا لو أخرجته لفسق وخيانة فبعد مدة تاب إلى الله وأقام بينة أنه صار أهلاً لذلك فإنه يعيده كذا في فتح القدير، ولو أن القاضي أخرج هذا القيم بوجه من الوجوه وأقام غيره مقامه فينبغي للقاضي أن يجري لهذا الرجل شيئاً بالمعروف ويرد الباقي إلى غلة الوقف كذا في المحيط، وإن قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وإن أخرجته القاضي من الوقف أو قال: يجري على ذلك لأولاده ولأولاد أولاده إذا مات صح الشرط كذا في الحاوي، رجل وقف ضيعة على مواله وفقاً صحيحاً فمات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة كذا في فتاوى قاضيهان، عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مسانئة فصدق المعزول فيه لا تقبل إلا ببينة ثم إن كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه يعطيه الثاني ولا يحط الزيادة ويعطيه الباقي، القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط القاضي أو أهل المحلة أجراً أو لا، لأنه لا يقبل القرامة ظاهراً إلا بأجر والمعهود كالمشروط كذا في القنية، وفي مجموع النوازل المتولي من جهة القاضي إذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الأمر إلى القاضي ليحمله ويقيم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين: لا وإن امتنع عن تقاضي ما على المتقبلين زماناً هل يائمه بذلك قال نجم الدين: لا فإن هرب بعض المتقبلين بعدما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولي قال نجم الدين: لا كذا في الظهيرية، متولي الوقف إذا أخذ الغلة ومات فلم يبين ماذا صنع لم يضمن كذا في المضمرات.

**فصل في كيفية قسمة الغلة ولهما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حيّ:** ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كليهما للفقراء وإن مات أحدهما كان النصف للفقراء وإن سمي جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم فإن مات أحدهم فحصته للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال: على ولد عبد الله ولم يسم عدداً فما بقي من ولد عبد الله أحد لم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية، ولو سمي زيدا وعمراً وجعل النصف لزبد والثلاثين لعمرو وسكت فإنه يقسم على سبعة على طريق



العول لزيد ثلاثة ولعمرو أربعة، ولو قال: لزيد النصف ولعمرو الثلث وسكت يعطي كل واحد ما سمي والباقي بينهما نصفين كذا في خزانة المفتين، إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو ولعمرو منها الثلث أو قال: لعمرو منها مائة درهم فلعمرو ما سمي والباقي لمن سكت عنه وهكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطي صاحب التسمية ما سمي له والباقي للذي لم يسم له فإن قال لزيد منها مائة ولعمرو منها مائتان فنقصت الغلة قسم الحاصل بينهما أثلاثاً فإن زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤوسهم لا على المسمى فإن قال: هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو مائتان أعطى كل واحد منهما ما سمي له والباقي للفقراء كذا في الحاوي، ولو قال: صدقة موقوفة على أن لزيد مائة ولعمرو ما بقي فلم تكن الغلة إلا مائة لم يكن لعمرو شيء وكذلك إذا قال: لزيد مائة ولم يسم شيئاً لعمرو فإذا الغلة مائة فلا شيء لعمرو، ولو قال: صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم تكن الغلة إلا مائة فالغلة كلها لزيد ولا شيء لعبد الله ولو كانت الغلة مائتي درهم فلعبد الله مائة ولزيد مائة ولا شيء للفقراء ولو كانت الغلة مائة وخمسين فلزيد مائة وما بقي فللعبد الله كذا في المحيط، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتحصون في ذلك يضرب كل واحد منها بما يكفيه وإن وقت الغلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وإن نقصت بتضاربون بذلك وإن فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد رؤوسهم كذا في الظهيرية، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة فما أخرج الله تعالى من غلاتها أعطى من ذلك كل فقير من قرابته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل يكون للفقراء كذا في خزانة المفتين، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة فما يخرج من غلاتها فلزيد وعبد الله ألف درهم لعبد الله من ذلك مائة فخرج من غلاتها ألف درهم كان لعبد الله مائة والباقي لزيد فإن خرجت خمسمائة قسمت الخمسمائة بينهم على عشرة أسهم ولو قال: ما أخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة ألف درهم يعطى منها عبد الله مائة ولزيد ما بقي فنقصت الغلة عن ألف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فإن بقي شيء كان لزيد وإن لم يبق شيء فلا شيء لزيد كذا في المحيط، فإن قال: لعبد الله وللمساكين فنصف لعبد الله ونصف للمساكين كذا في الحاوي، وإن قال: أرضي صدقة موقوفة فما أخرج الله تعالى من غلاتها فهي لعبد الله والفقراء والمساكين فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى النصف لعبد الله والنصف للفقراء والمساكين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث للمساكين وأما عند محمد رحمه الله تعالى فالغلة تكون على خمسة أسهم سهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان للمساكين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية، ولو قال: لقرابتي وجيراني وموالي والمساكين يضرب كل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالي بسهم والمساكين بأسرههم بسهم كذا في خزانة المفتين، ولو قال: لقرابتي وللمساكين ضرب كل واحد من القرابة بسهم والمساكين بسهم كذا في الحاوي،

ولو قال: للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط، ولو قال: صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الصدقات الاصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة إلا أن في الوقف لا يعطى العاملون والمؤلفة قلوبهم قد ذهبوا فيقسم الآن على ما عداهم كذا في الظهيرية، فإن قال: على وجوه الصدقات ووجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم وللرقاب بسهم وللغارمين بسهم ولسبيل الله بسهم وابن السبيل بسهم ولوجوه البر بثلاثة أسهم فإن قال: للفقراء والغارمين وفي سبيل الله والخج وسمى لكل وجه دراهم مسماة فزادت الغلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي، رجل وقف ضبعة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فإنه يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهذا على وجهين: إما أن يرد كلهم أو بعضهم فإن رد كلهم كان الوقف جائزاً وتكون الغلة للفقراء وإذا رد البعض فإن كان الاسم ينطلق على الباقيين فالغلة كلها تكون للباقيين وإن كان الاسم لا ينطلق على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف إلى الفقراء وببانه أنه إذا قال: لولد عبد الله فرد بعضهم كان جميع الغلة للباقيين ولو قال: لزيد وعمرو فلم يقبل زيد صرف نصيبه إلى الفقراء كذا في الحاوي، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فلم يقبلوا جملة وكانت الغلة للفقراء فحدثت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية، ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت الغلة له كذا في المحيط، فإن أخذ الغلة سنة ثم قال: لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل رده، قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لأنها صارت ملكاً له فلا يملك رده وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في الذخيرة، ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا أقبل لنفسه ولا نسلي جاز رده في حقه ولم يجز في حق نسله وولده وإن كان الولد صغيراً كذا في الحاوي، وإن قال: أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك إذا قال: لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة، وكذا لو قال: أقبل نصف الغلة ولا أقبل النصف، فإن قال: على زيد وعبد الله ما عاشا فمات أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عاشا لا يبطل حصة الباقي فإن قال: لعبد الله ومن بعده لزيد فأبى عبد الله أن يقبل فهو لزيد فإن قال عبد الله قبلت وقال زيد: لا أقبل فهو لعبد الله وإذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوي.

## الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان

**الفصل الأول في الدعوى:** ومن باع أرضاً ثم قال: كنت وقفها أو قال: هي وقف علي إن لم يتم بينة على ذلك وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لأن سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وإن أقام البينة فاختار أنها تسمع لأن الدعوى إن بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغيائية، ومتى قبلت

ينتقض البيع كذا في الواقعات الحسامية، في فتاوى النسفي رحمه الله تعالى فقد ذكر<sup>(١)</sup> أن الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقاً وهذا الجواب على الإطلاق غير صحيح إنما الصحيح أن كل وقف هو حق لله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة، وذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى هذا التفصيل وقال: هكذا فصل الإمام الفضلي وهو المختار وهو فتوى الإمام أبي الفضل الكرماني كذا في الفصول العمادية، وليس للمشتري أن يحبس الأرض بالثمن كذا في التارخانية ناقلاً عن التفتيس، لو ادعى البائع أنها وقف في مسجد كذا وبرهن يقبل وينتقض البيع وبه نأخذ وقيل: لا لكون البائع متناقضاً والأول أصح كذا في الوجيز، ولو لم يقل هي وقف علي ذكر النسفي في فتاواه: أنه لا تسمع هذه الدعوى أصلاً كذا في الخلاصة، وإذا قال لغيره: هذه الضيعة وقف عليك ثم ادّعاء بعد ذلك لنفسه لا تسمع دعواه كذا في الذخيرة، ادّعى أن هذه الضيعة ملكي ورثتها من أبيي ثم ادّعى أن أبيي وقف علي لا تسمع لمكان التناقض، ولو قبل التولية في دار موقوفة أو قبل الوصاية في تركة بعد العلم والتيقن أن هذا تركة أو وقف فلو ادّعاء لنفسه لا تقبل ولو ادّعى الوقف أولاً ثم ادّعى الميراث لا تقبل أيضاً إلا إذا وقف وقال: وقف أبي لكن لم يقع لازماً فمات أبي فحينئذٍ تقبل، ولو ادّعى المحدود لنفسه ثم ادّعى أنه وقف الصحيح من الجواب إن كانت دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لأن في العادة يضاف إليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة، إذا ادّعى الدار ملكاً لنفسه ثم ادّعى أنها وقف وقفها فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف كذا في خزانة المفتين، وهكذا في الفصول العمادية، وفي فتاوى النسفي ادّعى مشتري الأرض على بائعه أن هذه الأرض وقف وقد بعثها متى أيها البائع من غير حق قال: ليس له هذه الخاصصة إنما ذلك إلى المتولي وإن لم يكن ثمة متولٍ فالقاضي ينصب متولياً فيخاصمه ويثبت الوقفية فإذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه كذا في المحيط، ادّعى متولٍ على المشتري أن هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد المشتري أن يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع: بلى كان وقف فلان على أولاد فلان لكن لما مات الواقف رفع ورثته الأمر إلى القاضي حتى قضى ببطلان الوقف وكنت وارثاً للواقف فقسمتا التركة ووقعت الدار في نصيبي وبقي وقف صحيحاً تندفع بهذا دعوى الوقف ويبقى في يد المشتري كذا في الفصول العمادية، وإن ادّعى وقفاً أو شهد الشهود على وقف ولم يذكروا الواقف ذكر الخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب قبض المحاضر من دهران القاضي المعزول: على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضيخان، رجل ادّعى أن هذه الأرض وقف عليه لا تسمع وإنما تسمع الدعوى من المتولي وفي الفتاوى قال: تصح والفتوى على الأول كذا في الخلاصة، وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادّعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه إن كانت دعواه بإذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير إذنه فيه روايتان والأصح أنها لا تصح لأن له

(١) قوله في فتاوى النسفي فقد ذكر إلخ: هذه العبارة لا موقع لها كما يعلم من الوقف على الذخيرة وعبارتها وقال بعض الناس: لا تقبل البينة ولكننا لا نأخذ به فقد ذكر إلخ اهد مصححه.

حقاً في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون إذن القاضي لا تصح رواية واحدة وذكر فيها أيضاً أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وإنما يملك المتولي ذلك كذا في الفصول العمادية، صاحب الأوقاف إذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الأوقاف ويقضي بالبينة أو بالنكول ينظر إن ولاء السلطان ذلك نصاً أو عرف دلالة جاز وإلا فلا كذا في الواقعات الحسامية، ضيعة في يد حاضر وضيعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جدّه على أولاده وأولاد أولاده قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: إن شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا للواقف وقفهما جميعاً وفقاً واحداً يقضى بوقف الضيعتين جميعاً وإن شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضى إلا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضيهان، وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد أخي وأولاد الميت ثم أقيم بينة على واحد من أولاد الأخ أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل وينتصب خصماً عن الباقي ولو أقيم أولاد الأخ بينة أن الوقف مطلق علينا وعليك فبينة مدعي الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القنية، ادعى كرمياً في يد رجل فافقر المدعى عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولا بينة للمدعي فأراد تحليفه إن أراد تحليفه لياخذ الكرم لو نكل فليس له عليه يمين وإن أراد تحليفه لياخذ القيمة إن نكل له عليه يمين كذا في المضمرات، بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد يتصل صف المسجد بصف البيت الأسفل ويصلي في البيت الأسفل في الصيف والشتاء اختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العلو قال الأرباب: إن ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في الغميط، ادعى داراً في يدي رجل أنها ملكه بأصلها وبنائها وأنكر المدعى عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعي بينة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم أن المدعي أقر أن أصل الدار وقف والبناء له بطلت دعواه والحكم والسجل هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في الذخيرة، رجل ادعى داراً وقضى له بها ثم ادعى المتولي أن العرصه وقف وأقام البينة إن كان ادعى المدعي الدار ببنائها لا تقبل بينة المتولي وإن كان لم يدع الدار ببنائها تبقى العرصه وقفاً وإن كان ادعى داراً وقضى ثم إن المتولي استحق العرصه يبقى البناء على ملك المدعي كذا في الفصول العمادية، دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصياً ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: إن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وإن لم يكن الحاضر قيماً لهذا الوقف إلا أن الأخوين أجرا جميعاً فكذلك وإن أجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصّة الغائب كذا في فتاوى قاضيهان، رجل في يديه نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لأن المدعي ادعى وقف جميع الدار غير أنه أقام البينة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات، ولو ادعى إنسان في الوقف لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وإنما تسمع على القيم أو على الواقف كذا في الفتاوى العتابية، لو أقام المتولي بينة على الوقف وأقام

المدعي بيعة على الملك وذو اليد هو المتولي لا تسمع بيعة ذي اليد ويقضي بيعة الخارج فلو أقام المتولي بعد ذلك بيعة على الوقف لا تسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بيعة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بيعة الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول للمعامدية ناقلاً عن فتاوى رشيد الدين، رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولي بقول: وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعي فلو جاء متولٍ آخر وادعى على هذا المدعي أنها وقف على مسجد كذا في جهة عمرو تقبل والقاضي لو أمر إنساناً أن يؤاجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم وكذا لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف وكذا على غلة دار الوقف إذا ثبت له أكار أو غلة دار هكذا في خزنة المفتين.

**الفصل الثاني في الشهادة:** إذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك إن حددها أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وقال: لم يحددها لنا فالشهادة باطلة قال الخصاص: إلا أن تكون أرضاً مشهورة تغني شهرتها عن تحديدها فإن كان كذلك قضيت بانها وقف وإن حدداها بحدين فالمشهور عن أصحابنا أنه لا يقبل وإن حدداها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط، وإن حدداها بثلاثة حدود وقال: إنما أقر لنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحاوي، سئل الخصاص فقيل: إذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف تحكم بالحد الرابع قال: أجعل الحد الرابع بإزاء الحد الثالث حتى ينتهي إلى مبدأ الحد الأول أي بإزاء الحد الأول كذا في المحيط، وإن شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحددها لنا إلا أنا نسيناه لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة، وإن شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها لنا ولكننا نعرف الحدود ذكر هلال رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الإمام أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى: تأويل هذا أنهما لم يبينا للقاضي أما إذا بينا وعرفنا يقبل ذلك وذكر الخصاص أنني أجيز الشهادة وأقضي بالأرض بحدودها وقفاً وأقول للشهود سموا الحدود فأقضي بما يسمون كذا في الظهيرية، وهكذا في المحيط والذخيرة، قال هلال رحمه الله تعالى: وكذلك لو قالوا: لم يكن له في المصر إلا تلك الأرض لم تقبل كذا في المحيط، ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحددها لنا ولكننا نعرف أرضه لا تقبل شهادتهما لعل للواقف أرضاً أخرى سوى التي يعرف الشاهدان، وكذا لو قالوا: لا نعرف له أرضاً أخرى لم تقبل شهادتهما لعل له أرضاً أخرى وهذان لا يعلمان كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قالوا: أشهدنا أنه وقف أرضه التي هو فيها ولم يذكر حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز، قال الإمام رحمه الله تعالى: تأويل هذا إذا بينا للقاضي وعرفنا فاما إذا لم يبيننا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة، وإن شهدا أنه حددها لنا ولكننا لا نذكر الحدود التي حددها لنا فالشهادة باطلة كذا في المحيط، ولو شهدا أن الواقف وقف أرضه وذكر حدود الأرض ولكننا لا نعرف تلك الأرض في أي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعي إقامة البيعة أن الأرض التي يدعيها هذه الأرض كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا لو قالوا: أدارنا على حدودها ولم يسم لنا فإنها تقبل فإن شهدا على الحدود وقالوا: لا نعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعي الوقف أن يأتي بشهود

يعرفون تلك الحدود كذا في الحاي، وإن شهدا أنه أقرّ عندهما أنه جعل حصته من هذه الأرض التي في موضع كذا حذودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الأرض على كذا وجعل آخرها للمساكين فنظر الحاكم فوجد حصته من هذه الأرض أكثر من الثلث قال الخصاص: يجعل جميع حصته وفقاً على الوجه التي سبيلها كذا في الظهيرية، وإن جعل غلة ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا: إما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص: تصديقهم ومكوتهم في ذلك سواء ويقضي بجميع حقه وفقاً وأجعل للقوم الذين هم بأعيانهم غلة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين الثلث إلى النصف للمساكين كذا في الذخيرة، إذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الدار أو ما ورث من أبيه من هذه الدار ولا يدريان ما هي لم تجز الشهادة قياساً وجازت استحساناً كذا في الحاي، وإن شهدوا على الواقف بإقراره ولم يعرفوا ما له من الأرض أو من الدار أخذه القاضي بأن يسمى ما له من ذلك فما سمي من شيء فالقول قوله فيه وبحكم عليه بوقفية ذلك وإن كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما أقر به من ذلك لزمه إلا أن يصح عند القاضي غير ذلك فبحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العمادية، وإذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلفا فيما بينهما فشهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا وشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا ولو شهد أحدهما أنه وقف تلك الأرض وأرضاً أخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الأرض وشهد الآخر أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الأرض هكذا ذكر هلال والخصاص رحمهما الله تعالى ولو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر أنه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث عندهما كذا في المحيط، وإن شهد أحدهما أنه وقف نصفها مشاعاً وشهد الآخر أنه وقف نصفها مفزراً ميمزاً فالشهادة باطلة كذا في الظهيرية، وإن شهد أحدهما أنه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وقف يوم الخميس أو قال أحدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا في الحاي، ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وفقاً صحيحاً باتاً كانت الشهادة باطلة ولو شهد أحدهما أنه وقفها في صحته وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيهان، ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء لا تثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو كونها وفقاً على الفقراء وعن هذا قلنا إذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وفقاً على الفقراء كذا في الذخيرة، ولو شهد أحدهما أنه جعلها وفقاً على عبد الله وولده من بعده وشهد الآخر أنه جعلها وفقاً على عبد الله جعلتها وفقاً على عبد الله كذا في الظهيرية، ذكر الخصاص في وقفه إذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر أنه جعلها على عبد الله خاصة قضينا بالنصف لعبد الله والنصف الآخر للفقراء، قال مشايخنا: وما ذكر من الجواب أنه يقضي لعبد

الله بالنصف يجب أن يكون قول الكل كذا في المحيط، لو شهد أحدهما أنه وقف على الفقراء وشهد الآخر أنه وقف على أعمال البر جازت الشهادة والغلة للفقراء كذا في الحاوي، قال الخصاص في وقفه: لو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر تقبل هذه الشهادة، قال: ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وفقرائه قال: هذا لا يشبه أبواب البر لأن الذي شهد لفقرائه قرابته لم يشهد بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط، وإذا شهدا أنه وقف عليهما أو على أحدهما أو على أولادهما أو على نسائهما أو على أبويهما أو على قرابته وهما من القرابة أو على آل عباس وهما من آل عباس أو على مواليه وهما من الموالي فالشهادة باطلة ولو شهدا أنه وقف عليهما وعلى قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فإن قالوا: لا نقبل ما جعل لنا فيها فشهادتهما جائزة للباقي يعطون بما سمي لهم ويجعل حصة الشاهدين للفقراء كذا في الحاوي، ولو شهدا لقرابة الواقف وهما من قرابته وقالوا: لم نقبل ذلك لم تقبل شهادتهما وإن لم يكن لهما أولاد هكذا في الذخيرة، ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضيعة أنها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو شهدا أنه وقف على فقراء قرابته وهما غنيان من القرابة يوم شهدا لم تجز الشهادة لأنهما لو اتفقا كان لهما حصة كذا في الحاوي، ولو شهدا أنه وقفها على فقراء مسجده وهما من فقراء مسجده جازت شهادتهما وكذلك لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم، ولو وقف رجل كرامة على مسجد لقراء القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكرامة فهذه المسألة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة، والمشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة أهل المدرسة إن كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وإن كانوا لا يأخذون تقبل وكذا قالوا في أهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل: كلها تقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمادية، إذا ادعى رجل على رجل أنه وقف هذه الأرض على المساكين وهو يجحد ذلك وأقام بيعة على إقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين وأخرجت الأرض من يده كذا في المحيط، وفي جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فغصبه رجل فشهد من أهل القرية من لا ولد له في المكتب أن هذا وقف فلان بن فلان على كذا صحت شهادتهم كذا في التتارخانية، شاهدان شهدا على أرض أن فلانا جعلها مسجداً أو مقبرة أو خاناً للمارة ثم رجعا فالمشهود به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الأرض للمشهود عليه يوم قضى القاضي عليه وكذا لو شهدا أنه وقفها على المساكين أو على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الحاوي، الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرائطه لا وعليه الفتوى كذا في السراجية، وكان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني يقول: لا بد من بيان الجهة

بان يشهدوا بان هذا وقف على المسجد أو على المقبرة وما أشبه ذلك حتى لو لم يذكروا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشايخ لا تقبل الشهادة على شرائطه أن بعدما بينوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه يبدأ من غلته فيصرف إلى كذا ثم إلى كذا ولو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة، وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية، وكذا الشهادة بالتسامع فلو أنهما شهدا بالتسامع وقالوا: نشهد بالتسامع تقبل شهادتهما وإن صرحا به لأن الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أن الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فأذن لا فرق بين السكوت والإفصاح، أشار ظهير الدين المرغيناني إلى هذا المعنى وهذا بخلاف ما تجوز فيه الشهادة بالتسامع فإنهما إذا صرحا أنهما شهدا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العمادية، في التنازل سئل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى عليها ظالم وانكر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه للفقراء قال: من سمع من الواقف له أن يشهد ومن لا يسمع لا يجوز كذا في التثايبانية، أرض في يد رجل يدعي أنها له أقام قوم البينة أن فلانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئاً لأنه قد يقف مالا يملك وكذا لو شهد الشهود أنه وقفها وكانت في يده لأن الشيء قد يكون في يده وديعة أو غصباً وإن شهدوا أنه فلانا وقفها عليهم وهو يملكها قضى بها ولا يحتاج إلى إحضار وارث الواقف ولا وصيه كذا في الحاوي.

وما يتصل بذلك: رجل جاء إلى قاضي بلدة وقال: إنني كنت أميناً للقاضي الذي كان قبلك هنا وفي يدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم معلومين سماهم قيل قوله إذا لم تكن للواقف ورثة ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقر به هذا الرجل وإن كانت له ورثة فقالوا هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراثاً بينهم وإن قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الورثة وإن قال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هي وقف علينا وعلى نسلنا وقفها أبونا فالقاضي يفضي بالوقف ولا ينظر إلى قول الورثة، هذا الجملة في اجناس الناطقي كذا في المحبط، الوقوف التي تقادم أمرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فإن كانت لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها فإذا تنازع أهلها فيها أجريت على الرسوم الموجودة في ديوانهم وإن لم تكن لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها تجعل موقوفة فمن أثبت في ذلك حقاً قضى له به هذا كله إذا لم تبق ورثة الواقف فإن بقيت وتنازع قوم يرجع إلى ورثة الواقف في الوجهين جميعاً فإذا أقروا بشيء يؤخذ بإقرارهم فإن تعذر يرجع إلى الرسوم فإن تعذر تجعل موقوفة إلى قيام الدليل كذا في المضمرات، فإن اصطالحوا وأرادوا أخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا كانت الأرض في يد رجل وهو يقول إنها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت الورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قاله الورثة خلاف ما قاله الرجل فإن القاضي بمضيه على ما أقوت به الورثة إذا لم يجد القاضي في ديوان الحكم الذي قبله كتباً من الصك فيها رسوم الوقوف ولم



تكن الوقوف في يد الأمتاء بل وجد إقرار من في يده وأما إذا كانت الوقوف في يد الامتاء ولها رسوم في ديوان من قبله فإنه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في أيديهم كذا في الذخيرة، سئل شيخ الإسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرف إلى مستحقه قال: ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان أن قوامها كيف يعملون فيه وإلى من يصرفون وكم يعطون فيبنى على ذلك كذا في المحيط، في فتاوى الفضلي وقف في يد صاحب الأوقاف فوجد في صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف إلى فقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل إلى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم يسهم ولسائر الفقراء يسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقيين منهم على ما وصفت فإذا انقضى فقراء السكة الموجودون يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سراء كذا في الذخيرة، في وقف الخصاص: رجل وقف ضيعة له فقال: قد جعلت ضيعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة على وجوه سماها وجعل آخرها للمساكين جاز فإن ادعى الواقف أن قراحاً منها لم يدخل في هذا الوقف قال: إن كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراح داخل في حدودها فهو داخل في الوقف وكذا إن كانت هذه الضيعة معروفة عند الصلحاء من جيرانها وكان هذا القراح منسوباً إليها ومعروفاً فهو داخل في الوقف فإن لم يكن الأمر على ما بينا فالقول قول الواقف ولا يكون هذا القراح داخل في الوقف كذا في المحيط.

### الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك

سئل شيخ الإسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه ومدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشرائط الصحة وجعل آخره للفقراء فأجاب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة، رجل وقف ضيعة له وكتب صكاً وأشهد شهوداً عليه بذلك ثم قال الواقف إني وقفت على أن يكون ببني فيه جائراً ولم أعلم أن الكاتب كتب أو لم يكتب في الصك هذا الشرط إن كان الواقف رجلاً فصيحاً بحسن العربية وقرئ عليه الصك وكتب وقف صحيح وأقر هو بجميع ما فيه لا يقبل قوله وإن كان الواقف أعجمياً لا يفهم العربية فإن شهد الشهود أنه قرئ عليه بالفارسية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وإن لم يشهدوا بقبول قوله كذا في المضمرات، وهذا شيء لا يختص بصك الوقف بل يعم الصكوك بأسرها كذا في الظهيرية، وفي فتاوى أبي الليث سئل الفقيه أبو جعفر عن امرأة قال لها جيرانها: اجعلي هذه الدار وقفاً على أنك متى احتجت إلى بيعها تبيعينها فكتبوا صكاً بغير هذا الشرط وقالوا: قد فعلنا وأشهدت عليه وقال إن قرئ الصك عليها بالفارسية وهي تسمع وأشهدت على ذلك صارت الدار وقفاً وإن لم يقرأ عليها لا تصير الدار وقفاً وما ذكر من الجواب في المسائلتين إنما يتأتى على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأتى كذا في المحيط، وقف ضيعة له وأمر بكتابة صك الوقف فغلط الكاتب في حدين وأصاب في حدين فإن كان الحدين اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينه وبين المحدود أرض أو كرم أو دار للغير يصح الوقف وإن كان

الحذان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل إلا إذا كانت الضيعة مشهورة متعينة مستغنية عن التحديد لشهرتها فيجوز الوقف حينئذ كذا في الوجيز، رجل أراد أن يوقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرضه فنسي الكاتب أن يكتب بعض أفرحة من الأراضي والكروم ثم قرأ الصك على الواقف وكان المكتوب أن فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا قراحاً على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فأقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله تعالى: إن كان الوقف في صحته وأخبر الواقف أنه أراد به جميع ما له في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي أراده وكذلك لو مات الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالأمر كما تكلم كذا في فتاوى قاضيهان، إذا كتب صك المتولي والوصي ولم يذكر فيه جهة وصايته وتوليته لا يصح هذا الصك فإن كتب أنه وصي من جهة الحاكم ومتولٍ من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا في الواقعات الحسابية، وهكذا في فتاوى قاضيهان، في فتاوى أهل سمرقند استأجر رجل من متولي وقف أرضاً هي وقف على أرباب معلومين وكتب في الصك استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولي في الأوقاف المنسوبة إلى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جاز لأنه لو كتب من فلان بن فلان المتولي في كذا وهو وقف على أرباب معلومين جاز وإن لم يذكر الواقف فهذا أحق كذا في الذخيرة، رجل في يده ضيعة جاء رجل وأدعى أنها وقف وجاء بصك فيه خطوط عدول وقضاة قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي أن يقضي بذلك الصك كذا في الخلاصة، وكذلك لو كان لوح مضروب على باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به ما لم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط.

### الباب الثامن في الإقرار

قول من الأرض في يديه: هذه الأرض وقف إقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا تشترط له شرائط الوقف كذا في المحيط، إذا أقر بوقفية أرض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح إقراره وصارت الأرض وقفاً على الفقراء ولا أجعل المقر هو الواقف له ولا غيره إلا أن يشهد الشهود أن هذه الأرض كانت لهذا المقر حين أقر فيجعل المقر واقفاً كذا في محيط السرخسي، وهكذا في فتاوى قاضيهان، والولاية للمقر استحساناً حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له أن يوصي إلى غيره كذا في الذخيرة، وتأويل قبول هذه البيعة جاء رجل غير المقر وأدعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فأقام المقر بيعة أنه هو الواقف فيدفع خصومة المدعي ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ولو أن هذا المقر بعد هذا الإقرار أقر أن الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال: أنا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أقر بالوقف وسمى واقفه ولم يسم مستحقه بأن قال: هذه الأرض صدقة موقوفة من أبي وأبوه ميت فإن كان على أبيه دين يباع فيه وإن كانت له وصية تنفذ وصيته من ثلثه وما فضل منهما يكون وقفاً على الفقراء إن لم يكن معه وارث آخر وإن كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط السرخسي،

ثم ينظر إن لم يدع الولاية لنفسه فلا ولاية له وللفاضي أن يولي أمره من شاء وإن ادعى الولاية قبل قوله استحساناً حملاً لأمره على الصلاح كذا في المحيط، وإن كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الأرض للجاحد يفعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وفقاً على ما أقر به كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا إذا قال: هي موقوفة من جدّي ولو قال: هذه الأرض موقوفة عن أبي فإن هذا لا يكون إقراراً بالملك لأبيه ولا يجوز الوقف سواء كان على الأب دين أو له وصية أو معه وارث آخر أو لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوي، ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحساناً كذا في المحيط، وأما إذا أضاف الوقف إلى رجل أجنبي فإن ذكر رجلاً معروفاً سماه بعينه وكانت الإضافة بحرف من فإن كان ذلك الرجل في الأحياء وكان حاضراً يرجع إليه لأنه أقر بالملك له وشهد عليه بالوقف فإن صدقه في جميع ذلك يثبت جميع ذلك بتصادقهما وإن صدقه في الملك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لكون الشاهد واحداً وإن كان ميتاً فالأمر إلى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فإن صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الجاحد ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط، فإن صدقوه جميعاً فالولاية له فإن صدقه البعض دون البعض فلا ولاية له قياساً وقال هلال رحمه الله تعالى: وبالقياص نأخذ وكذلك إذا صدقوه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياساً كذا في الظهيرية، قال إلا أن يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط، وإن كانت الإضافة بحرف عن فهذا ليس بإقرار بالملك لفلان كذا في خزانة المفتين، وإن لم يسمه بعينه بأن قال: هذه الأرض صدقة موقوفة من محمد أو عن محمد صارت وفقاً كذا في الظهيرية، فإن سمي بعد ذلك رجلاً لم يصدق إذا كان مفصولاً وكانت الإضافة بحرف من وإن كانت الإضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط، ولو سمي الواقف والمستحق فالحكم فيه أن يرجع فيه إلى ذلك الواقف إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً فإن صدقه أو صدقوه في الوقفية وفي الشروط كان الأمر على ما أقر به وإن كذبه أو كذبوه لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوي القدسي، لو أقر بالوقفية ولم يسم واقفه وسمى مستحقه بأن قال: هذه الأرض موقوفة على نفسي وعلى ولدي ونسلي فإن يقبل إقراره كذا في محيط السرخسي، والولاية إليه وفي الاستحسان دون القياص فإن ادعى آخر أنه وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصته دون حصة ولده ونسله كذا في الحاوي، ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم معلومين سماهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زاد معهم أو نقص عنهم لا يلتفت إلى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أقر إنها صدقة موقوفة على وجه سماه ثم بين وجهاً آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياساً واستحساناً ويكون على ما بين أولاً كذا في المحيط، ولو أقر بأرض في يده أنها وقف وسكت ثم قال: إنها وقف على فلان وفلان وسمى عدداً معلوماً في القياص لا يقبل قوله الآخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضيهان، لو قال: على فلان بعينه ثم قال: مفصولاً يبدأ أولاً بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولاً عند محمد رحمه الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في

محيط السرخسي، ولو أقر بأرض في يده أن القاضي فلاناً ولأه هذه الأرض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زماناً فإن لم يظهر عنده غير ما أقر به جوز إقراره على سبيل ما أقر كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال: هذه الأرض ولأه القاضي والذي ثم توفي والذي وأوصى إليّ وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله، وكذلك لو قال: هذه الأرض كانت في يد والذي أو قال: كانت في يد فلان فأوصى إليّ وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله، وكذلك لو قال: كانت في يد فلان وقد أوصى بها إليّ لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم إلى وارث فلان الذي أقر أنها كانت في يده وأوصى إلى الذي أوصى إليّ كذا في المحيط، لو قال لأرض غيره: هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت وقفاً كذا في الفتاوى العتابية، أرض في يد ورثة أقروا أن أباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهاً غير ما سمي صاحبه فإن القاضي يقبل إقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم إلى الوجه الذي أقر وتكون ولاية هذا الوقف للقاضي يوليها من شاء كذا في فتاوى قاضيه خان، فإن كان في الورثة صغير أو غائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فإن أقر بعض الورثة أن والدهم وقف على أولادهم ونسلهم وأنكر بعضهم فنصيب من أقر للوقف على ما أقر به ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحد في نصيب المقر من الغلة فإن باع الجاحدون بعض حصصهم ورجعوا إلى تصديق المقرين صدقوا فيما بقي في أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا إلا أن يصدقهم المشتري وإن كذبهم غرم الباعة قيمة ما باعوا وتشتري أرض فتكون موقوفة مع الباقي على ما أقروا به فإن كان بعض الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقف لأنهم أقروا به ورجع هو إلى تصديقهم فلا يصير المقدم من الغلة قصاصاً بما لزمه من القيمة كذا في الخاوي، قال الخصاص في وقفه: لو أن رجلاً قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد بن عبد الله وولده وولد نسله وعقبه أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيد إن الواقف جعل هذا الوقف عليّ وعلى ولدي وولد ولدي وعلى عمرو فإنه يصدق على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر إلى الغلة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجوداً من ولده وولد ولده ونسله فما أصاب زيداً منها دخل عمرو معه في ذلك فتكون حصة زيد بين زيد وبين عمرو أبداً ما كان زيد في الأحياء فإذا مات زيد بطل إقراره ولم يكن لعمرو حق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها على زيد ثم من بعده على المساكين فأقر زيد لعمرو على نحو ما بينا كان لعمرو أن يشارك زيداً في غلة الوقف ما دام زيد في الأحياء فإذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط، مات وترك ابنتين في يد أحدهما ضيعة زعم أنها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهما هو المختار كذا في المضمرات، قال الخصاص في وقفه: رجل في يده أرض أو دار ادعاه رجل عند القاضي أنها له والذي في يده يقول هذه الأرض وقف وقفها رجل من المسلمين على المساكين ودفعها إليّ فإن القاضي يجعل الأرض وقفاً على ما أقر به ولكن لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد بذلك حتى إن المدعي لو قال للقاضي حلقه ما هذه الأرض لي فإن القاضي يحلقه فإن نكل عن اليمين أو أقر أنها لهذا الرجل فالقاضي يضمه قيمة الأرض ولا يبطل ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة، فإن أقام

المدعي البينة أنها له حكم له وبطل الإقرار بالوقف فإن أقر بأن رجلاً معروفاً وقفها وحضر ذلك الرجل قافر بالوقف كان خصماً للمدعي فإن سعى صاحب اليد قوماً وقال: هي وقف عليهم كانوا خصماً للمدعي فإن أقر القوم للمدعي بأنها ملك له قبل إقرارهم على أنفسهم في الغلة فإذا ماتوا كانت الغلة للمساكين دون المدعي فإن كانت الأرض في يد قيم والمسألة على حالها فهو خصم للمدعي تسمع بينته عليه ولا يستحلف القيم لأنه لو أقر لم يصح وكذلك أمين القاضي كذا في الحاوي، فلو أن الذي في يديه الدار يعد ما أقر أنها وقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على المساكين أقر أن الدار للمدعي ثم إن هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في إقراره بالدار للمدعي وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخصماء للمدعي فيما يدعي فإن أقام المدعي بينة على ملكية الدار قضى بالدار له وبطل إقرار الذي كانت الدار في يده أنها وقف وإن لم تكن له بينة على ما ادعى كان له أن يستحلف هؤلاء المسلمين على دعواهم فإن أقرروا بالدار للمدعي أو نكلوا عن البين كان إقرارهم جائزاً على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكين، وكذا لا يجوز إقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط، أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا: إقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان، في الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء إنسان وادعى أن الضيعة له وأقر الورثة بذلك لم يبطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركة الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه: يجب الضمان بلا خلاف وهو الصواب فإن أنكر الورثة ذلك فأراد تحليفهم إن أراد أخذ الضيعة فلا يمين عليهم وإن أراد أخذ القيمة إن نكلوا فله ذلك كذا في محيط السرخسي، رجل في يديه دار أقر الذي في يديه الدار أن هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها إليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد إلى القاضي وقال: أنا وقفت هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته إلى هذا ووليته القيام بامرأها وأراد أن يقبضها من يد الذي هي في يديه ينظر إن كان الذي في يديه هذه الأرض صدقه أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال: إنما دفعتها إليه ودبعة وصاحب اليد يقول إنها كانت له إلا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فإن القاضي لا يقبل قول صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الأرض لهذا المدعي كذا في الذخيرة، أرض في يد رجل شهد شاهدان على إقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه أقر أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب أن عرف أي الإقرارين كان أول جاز الأول وبطل الثاني فإن لم يعرف الأول من الآخر يقضي بجميع ذلك وتكون الغلة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضيخان، ذمي في يده أرض أقر بأن مسلماً وقفها على المساكين أو في الحج أو في الغزو أو سعى وجهاً آخر مما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى جاز إقراره ويجري على الوجوه التي سماها وإن أقر أن المسلم وقفها على البيع أو سعى وجهاً لا يتقرب به المسلمون بطل إقراره وأخرجت الأرض من يده وجعلت لبیت مال المسلمين كذا في الحاوي.

## الباب التاسع في غصب الوقف

رجل وقف أرضاً أو داراً ودفعها إلى رجل وولاه القيام بذلك فجدد المدفوع إليه فهو غاصب يخرج الأرض من يده والخصم فيه الواقف فإن كان الواقف ميتاً وجاء أهل الوقف يطالبون به نصب القاضي قسماً بخاصم فيه فإن كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد جحوده ويعمر به ما اتهدم منه ولو غصبها من الواقف أو من واليها غاصب فعليه أن يردّها إلى الواقف فإن أبى وثبت غصبه عند القاضي حبسه حتى ردّ فإن كان دخل الوقف نقص غرم النقصان ويصرف إلى مرمة الوقف ويعمر به ما اتهدم منه ولا يقسم بين أهل الوقف كذا في المحيط، فإن كان الغاصب زاد في الأرض من عنده إن لم تكن الزيادة مالاً متقوماً بأن كرب الأرض أو حفر النهر أو القى في ذلك السرّفين واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فإن القيم يسترد الأرض من الغاصب بنهر شيء وإن كانت الزيادة مالاً متقوماً كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الأشجار وردّ الأرض إن لم يضر ذلك بالوقف وإن كان أضر بالوقف بأن خرب الأرض بقلع الأشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقطع الشجر إلا أن القيم يضمن قيمة الغراس مقلوعاً وقيمة البناء مرفوعاً إن كان للوقف غلة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وإن لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان، وإن أراد الغاصب قطع الأشجار من أقصى موضع لا يخرب الأرض كان له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقي في الأرض الموقوفة إن كانت له قيمة كذا في المحيط، فإن صالح المتولي من الغرس على شيء جاز إذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الحاوي، وإن غصب الأرض الموقوفة رجل قيمتها ألف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعدما صارت قيمتها ألفي درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الأول إنما يتبع الغاصب الثاني إذا كان الثاني ملياً يريد به إذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعذر استردادها من يد الثالث وإن كان الأول أملك من الثاني يتبع الأول وإذا اتبع القيم أحدهما بالضمان برئ الآخر وإذا أخذ القيمة من أحدهما يشتري بها أرضاً أخرى فيقفها مكانها كذا في الذخيرة، فإن أخذ القيمة من أحدهما ثم ردت عليه الأرض ردّ القيمة وكانت الأرض وقفاً على حالها وليس للغاصب حبسها إلى أن تصل إليه القيمة كذا في المحيط، فإن أخذ القيمة من الغاصب فضاعت من يده لا شيء عليه والمقول قوله مع يمينه كذا في الحاوي، وإن ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضاً أخرى ثم ردت أرض الوقف عليه كانت وقفاً على ما كانت وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك في غلات الوقف استحساناً ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة، ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشتري بها أرضاً أخرى للوقف ثم ردت الأرض الأولى عليه كانت وقفاً على حالها وخرجت الأرض عن الوقفية وكان للقيم أن يبيعها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فإن كان فيها نقصان كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياساً واستحساناً، ولو كان الواقف شرط الاستبدال بها فباعها القيم وقبض الثمن فضاع ثم ردت الدار الأولى عليه يعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع أرض

الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط، وإذا غصب الدار الموقوفة أو الأرض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الأشجار كان للمقيم أن يضمه قيمة الأشجار والنخيل والبناء إذا لم يقدر. ناصب على ردها ويضمن قيمة البناء مبنياً وقيمة الأشجار والنخيل ثابتاً في الأرض فإن ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والأرض والنقص والأشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر الغاصب على رد الدار والنقص والأشجار فالغاصب يرد العرصه على الواقف وأما النقص والشجر فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصه العرصه كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضيهان، وإن جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جان وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للمستولي أن يضم الجاني فإن كان الغاصب زرع الأرض فالزرع له وعليه نقصان الأرض يجعل في عمارتها كذا في الحاوي، وإذا كان في أرض الوقف نخيل وأشجار استغلها الغاصب سنين يعني الأشجار والنخيل ثم أراد رد الأرض والنخيل والأشجار رد الغلة معها إن كانت قائمة بعينها وإن كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة، وما أخذ من الغاصب من بدل الغلة فرق في الوجوه التي سيلها عليها كذا في المحيط، غصب أرض الوقف وفيها نخيل وأشجار فقلع الأشجار والنخيل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأشجار والنخيل ثابتاً في الأرض وإن شاء ضمن القالع ذلك فإن ضمن الغاصب رجع بذلك على القالع وإن ضمن القالع لم يرجع بذلك على الغاصب وإن لم يضم القيم أحدهما حتى ضمن الغاصب القالع وأخذ منه قيمة ما قلع فجاء القيم وأراد تضمين القالع ليس له ذلك كذا في الذخيرة، رجل غصب ضيعة موقوفة فخاصم المصسوب منه وأقام البينة قبلت بينته وترد عليه الضيعة إجماعاً كذا في الظهيرية، ولو غصب الوقف أحد لا يكون لأحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون إذن القاضي كذا في الفصول العمادية، وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فادعى الموقوف عليه على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسلمه إليه وهو منكر فأرادوا تحليفه فلهم ذلك فإذا أنكر يستحلف فإن نكل قضى عليه بقيمتها وكذلك لو قامت لهم بينة لأن الفتوى في غصب الدور والعقار الموقوفة بالضممان نظراً للوقف كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضممان نظراً للوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة أخرى فتكون وفقاً كذا في محيط السرخسي، وقف موضعاً في حياته وصحته وأخرجه من يده فاستولى عليه غاصب وحال بينه وبينه تؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائطه لأن الغاصب لما جحد صار مستهلكاً والشئ المسبل إذا صار مستهلكاً وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله إذا قتل فهذا استحسان أخذ به المشايخ كذا في المضمرات، رجل وقف ضيعة له ثم إن الواقف زرعها وأنفق فيها وأخرجت زرعاً والبذر من قبل الواقف فقال: أنا زرعتها لنفسي ببذري وقال أهل الوقف: زرعتها للوقف فالقول قول الواقف الزارع والزرع له فإن سال أهل الوقف من القاضي أن يخرجها من يده وقد زرعها لنفسه لم يكن له ذلك ولا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فإن احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال القاضي: استدن على الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والتنفقة على الزرع فإن قال: لا يمكنني قال

لأهل الوقف: استدينوا أنتم ما تشترون به بذراً وما يكون في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجيء به من الغلة فإن قالوا: لا نأمن أن نستدين نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف جحد ذلك لكن نحن نزرع فإنه لا ينبغي أن يطلق لهم ذلك لأن الذي وقف أحق بالقيام إلا أن يكون مخوفاً عليه لا يؤمن أن يتلفه فإن زرع الواقف الأرض وأنفق عليه فاصاب الزرع آفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف: استدنت وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانه لذلك وقال أهل الوقف: إنما زرع ذلك لنفسه فالحقول في ذلك قول الواقف وله أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فإن قال الواقف الزارع استدنت ألف درهم واشترت بها بذراً وأنفقت عليه وقال أهل الوقف: إنما أنفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خمسمائة قال بصدق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فإن اختلف والي الوقف يعني القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالي: زرعتها لنفسي ببذري ونفقتي وقال أهل الوقف: بل زرعتها لنا فالحقول قول الوالي كذا في المحيط.

### الباب العاشر في وقف المريض

مريض وقف داراً في مرض موته فهو جائز إذا كان يخرج من ثلث المال وإن كان لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وإن لم يجيز وأبطل فيما زاد على الثلث وإن أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضبخان، فإن أبطل القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فإن كان قائماً بعينه في يد الورثة تصير كلها وفقاً وإن لم يكن بأن باع الوارث لا ينقص بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع وبشترى به أرضاً أخرى فتوقف مكانها كذا في محيط السرخسي، ولو حصل للميت مال بأن قتل عمداً ثم إن الورثة صالحوا القتال على مال لا ينقص البيع بالاتفاق ولو باع بعض الورثة دون البعض فما لم يبع يعود وفقاً وما يبع يشتري بقيمة أرض وتوقف كذا في الذخيرة، وكذا لو باع القاضي الأرض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين تخرج الأرض من ثلثه لا ينقص البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار ثمن الأرض وتشتري به أرض أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي، وإذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على ولده وولد ولده ونسله أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فإن كانت هذه الأرض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى أنه إذا كانت له زوجة وأولاد تعطى الزوجة الثمن وإن كان له ابوان وأولاد فالأبوان يعطيان السدسين ويقسم الباقي بين أولاده للمذكر مثل حظ الأنثيين وهذا إذا كان له أولاد صلبية ولم يكن معهم أولاد الأولاد فإن كان معهم أولاد الأولاد وباقي المسألة بحالها فإنه تقسم الغلة على عدد رؤوس الأولاد الصلبية وعلى عدد رؤوس أولاد الأولاد فما أصاب أولاده لصلبه من ذلك قسم بين ورثته على فرائض الله تعالى وما أصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالسوية فإذا انقرض أولاد الصلب قسمت الغلة على أولاد أولاده ونسله فلا يكون



لزوجته ولا لأبويه من ذلك شيء كذا في الظهيرية، وإن كانت هذه الأرض لا تخرج من الثلث فإن اجازت الورثة الوقف جاز وتكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الأنثى ولا يكون للأبوين والزوجة من ذلك شيء وإن لم يجيزوا الوقف جاز الوقف من الثلث فصار ثلث الرقية وقفاً للفقراء وتقسم الغلة بين جملة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والفقيه أبي بكر الاعمش والفقيه أبي بكر الإسكاف رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة، وإن وقف أرضه على قرابته فإن كانت قرابته ورثة له فهذا وما لو كان الوقف على الولد سواء وإن لم يكونوا ورثة له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وإن وقف على بعض ورثته دون البعض فإن أجازوا جاز وإن لم يجيزوا صارت الأرض وقفاً للفقراء من الثلث وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه للورثة على قدر موارثتهم فإن مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وإن مات بعض ورثة الواقف إلا أن الوارث الموقوف عليه حي فالغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه بصير ميراثاً لورثته كذا في المحيط، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وآخره للفقراء أو أوصى بذلك والأرض تخرج من ثلث المال فإن أجازوا قسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤوسهم وإن لم يجيزوا قسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤوسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فإن هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينتظر إلى عددهم يوم تحدث الغلة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فإن انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسل ولا شيء لساير الورثة كذا في الظهيرية، ولو قال المريض: أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وإن لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فإن كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم يقدر لكل واحد منهما ما يكفيه لنفقته ونفقة ولده وامراته وخادمه بالمعروف لطعامهم وإدامهم وكسوة سنة ثم ما أصاب ولده لصلبه يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فإذا أخذ منه بعض ما أصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له أن يرجع فيما أصاب ولد الولد وإن كان فيهم أغنياء لا يعطى من كان غنياً من ولده ونسله شيئاً ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤوسهم كذا في الحاوي، ولو وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين ساير الوصايا فيضرب لأهل الوصايا بوصاياهم ولأهل الوقف بقيمة هذه الأرض فما أصاب أهل الوصايا أخذوه وما أصاب قيمة أرض الوقف أخرج من الأرض بذلك المقدار فصار ذلك وقفاً على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنتفذ أولى كذا في الذخيرة، وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بهما كذا في الحاوي القدسي، ولو قال: أرضي هذه تعطى غلتها بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك إذا قال: أرضي بعد وفاتي موقوفة على فلان ونسله لا تباع فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة، ولو قال: أرضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين أو حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية، وإذا جعل أرضه صدقة

موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فإذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثتهم فإذا ماتوا كانت الغلة للفقراء كذا في خزنة المفتين والمحيط، وإذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي فمن هلك من ولدي لصليبي فما كان نصيبه بالإرث فهو وقف على ولد ولدي فهو جائز وتقسم الغلة على عدد رؤوس ولد الولد وعلى عدد رؤوس ولد الصلب الأحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما أصاب الولد من ولد الصلب يكون وقفاً على ولد الولد ثم ما يصيب الأحياء يقسم بينهم وبين الأموات وما أصاب الأموات يكون لورثتهم بالإرث عنهم فإن أراد الواقف أن يجعل ذلك وقفاً على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم من حصّة ولدي الأحياء فهو وقف على ولد ولدي فهذا لا يجوز كذا في المحيط، وإذا وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سوى الأرض فثلث الأرض وقف على ولد الولد أجازت الورثة أو لم يجيزوا وأما الثلثان فإن لم تجز الورثة ذاك فذاك ملك الورثة فإن أجازوا فذاك بين ولد الصلب وبين ولد الولد لمكان التسوية كذا في الظهيرية، وقف أرضه في مرضه وهي تخرج من الثلث فتلف المال قبل موته وصارت لا تخرج من الثلث أو تلف المال بعد موته قبل أن يصل إلى الورثة فثلثها وقف وثلثاها للورثة كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البزاية، ولو أوصى بأن توقف أرضه بعد موته على فقراء المسلمين فإن خرجت من الثلث أو لم تخرج ولكن أجازت الورثة فإنها توقف كلها وإن لم تجز الورثة فمقدار الثلث يوقف وإن خرجت كلها من ثلثه وفيها نخيل فأنشئت بعد الموت قبل وقف الأرض دخلت الشجرة في الوقف وإن أنشئت قبل الموت فثلث الشجرة تكون ميراثاً كذا في محيط السرخسي، ولو وقف الأرض في مرضه وقفاً صحيحاً وحدث فيها شجرة قبل وفاته فإن الشجرة تكون وقفاً مع الأرض، ولو كانت فيها شجرة يوم وقفها وهو مريض فالشجرة ميراث لورثته كذا في المحيط، وإذا قال المريض: جعلت أرضي هذه موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعلى ولده وولد ولده أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فإن احتاج ولدي أو ولد ولدي كانت غلة هذه الأرض لهم دون غيرهم وكانوا آحق بها ما كانوا يحاولون إليها فاحتاج إليها ولده لصليبه بعد وفاته فإنه يرد جميع الغلة إليهم وإن مات بعض ورثة الواقف ثم احتاج إليها ولده لصليبه ردت الغلة إليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقياً من الورثة ولا ينظر إلى من مات منهم كذا في الظهيرية، وإن كان قال فإن احتاج أحد من ولدي لصليبي أجري على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسمه لنفقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة مقسوماً بين أهل الوقف فهو جائز فإن احتاج خمسة أنفس من ولده نظر إلى ما يسمهم لنفقاتهم لسنة إلى إدراك الغلة المستقبلية فإن بلغ ذلك مثلاً مائة دينار تقسم هذه المائة الدينار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فإذا قسمنا ذلك أصاب المحتاجين منهم أقل مما يسمهم بنفقة سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدار مائة دينار كذا في المحيط.

### الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان

الفصل الأول فيما يصير به مسجداً وفي أحكامه وأحكام ما فيه: من بنى مسجداً لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلاة فيه أما الإقراز فلأنه لا يخلص لله تعالى

إلا به كذا في الهداية، فلو جعل وسط داره مسجداً وأذن للناس في الدخول والصلاة فيه إن شرط معه الطريق صار مسجداً في قولهم وإلا فلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: يصير مسجداً وتصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية، وفي السغناقي: ولو عزل بابه إلى الطريق الأعظم يصير مسجداً كذا ذكره الإمام قاضيخان كذا في التتارخانية، ومن جعل مسجداً تحته سرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق وعزله فله أن يبيعه وإن مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية، إذا أراد إنسان أن يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة، وأما الصلاة فلأنه لا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في البحر الرائق، التسليم في المسجد أن تصلي فيه الجماعة بإذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فيه روايتان في رواية الحسن عنه بشرط أداء الصلاة فيه بالجماعة بإذنه اثنان فصاعداً كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضيخان، وبشرط مع ذلك أن تكون الصلاة بأذن وإقامة جهراً لا سراً حتى لو صلى جماعة بغير أذن وإقامة سراً لا جهراً لا يصير مسجداً عندهما كذا في المحوط والكفاية، ولو جعل رجلاً واحداً مؤذناً وإماماً فأذن وأقام وصلى وحده صار مسجداً بالاتفاق كذا في الكفاية وفتح القدير، وإذا سلم المسجد إلى متولٍ يقوم بمصالحه يجوز وإن لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار، وهو الأصح كذا في محيط السرخسي، وكذا إذا سلمه إلى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق، والإضافة إلى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجداً صحة ولزوماً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف سائر الأوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة، وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الوقعات في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها أمر قوماً أن يصلوا فيها بجماعة فهذا على ثلاثة أوجه: أحدها: إما أن أمرهم بالصلاة فيها أبداً نصاً بأن قال: صلوا فيها أبداً أو أمرهم بالصلاة مطلقاً ونوى الأبد ففي هذين الوجهين صارت الساحة مسجداً لو مات لا يورث عنه، وإما أن وقت الأمر باليوم أو الشهر أو السنة ففي هذا الوجه لا تصير الساحة مسجداً لو مات يورث عنه كذا في الذخيرة، وهكذا في فتاوى قاضيخان، متولي مسجد جعل منزلاً موقوفاً على المسجد مسجداً وصلى الناس فيه سنتين ثم ترك الناس الصلاة فيه فأعيد منزلاً مستغلاً جاز لأنه لم يصح جعل المتولي إياه مسجداً كذا في الوقعات الحسامية، مريض جعل داره مسجداً ومات ولم يخرج من الثلث ولم تهرث الورثة صار كله ميراثاً وبطل جعله مسجداً لأن للورثة فيه حقاً فلم يكن مفرزاً عن حقوق العباد فقد جعل المسجد جزءاً شائعاً فيبطل كما لو جعل أرضه مسجداً ثم استحق شقص منها شائعاً يعود الباقي إلى ملكه بخلاف ما لو أوصى بأن يجعل ثلث داره مسجداً حيث يصح لأن هناك وجد الإفراز لأن الدار تقسم وبغرز الثلث ثم يجعل مسجداً كذا في محيط السرخسي، المتخذ للصلاة الجنابة حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد كذا اختاره الفقيه وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وأما المتخذ للصلاة العيد فالختار أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وإن انفصلت الصفوف وفيما عدا ذلك فلا رفقاً بالناس كذا في الخلاصة، ولو ضاق المسجد على

الناس ويجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرهاً كذا في فتاوى قاضيخان، أرض وقف على مسجد والأرض بجنب ذلك المسجد وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئاً من الأرض جاز لكن يرفعون الأمر إلى القاضي لياذن لهم ومستغل الوقف كالدار والخانات على هذا كذا في الخلاصة، في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرحبة مسجداً والمسجد رحبة وأرادوا أن يحدثوا له باباً وأرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فلهم ذلك فإن اختلفوا نظر إليهم أكثر وأفضل فلهم ذلك كذا في المضمرات، ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في الطريق الواسع بنى فيه أهل المحلة مسجداً وذلك لا يضر بالطريق فمنعهم رجل فلا بأس أن يبنوا كذا في الخاوي، وفي الاجناس وفي نوادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهو نهر قناة أو نهر واد لهم خاصة وأراد قوم أن يعمرها بعض هذا النهر ويبنوا عليه مسجداً ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر قال محمد رحمه الله تعالى: يسعهم أن يبنوا ذلك المسجد للعامة أو المحلة كذا في المحيط، قوم بنوا مسجداً واحتاجوا إلى مكان ليتسع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد إن كان يضر بأصحاب الطريق لا يجوز وإن كان لا يضر بهم رجوت أن لا يكون به بأس كذا في المضمرات، وهو المختار كذا في خزائن المفتين، إن أرادوا أن يجعلوا شيئاً من المسجد طريقاً للمسلمين فقد قيل: ليس لهم ذلك وأنه صحيح كذا في المحيط، إذا جعل في المسجد ممراً فإنه يجوز لتعارف أهل الأمصار في الجوامع وجاز لكل واحد أن يمر فيه حتى الكافر إلا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين، سلطان أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أرض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم ينظر إن كانت البلدة فتحت عتوة يجوز أمره إذا كان لا يضر بالمارة لأن البلدة إذا فتحت عتوة صارت ملكاً للمفزة فجاز أمر السلطان فيها وإن فتحت صلحاً بقيت البلدة على ملكهم فلم يجز أمر السلطان فيها كذا في محيط السرخسي، ولو كان مسجد في محلة ضاق على أهله ولا يسعهم أن يزيدوا فيه فسألهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليدخله في داره ويعطيهم مكانه عوضاً ما هو خير له فيسع فيه أهل المحلة قال محمد رحمه الله تعالى: لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة، في الكبرى مسجد مبني أراد رجل أن ينقصه وبينه ثانياً أحكم من البناء الأول ليس له ذلك لأنه لا ولاية له كذا في المضمرات، وفي النوازل إلا أن يخاف أن يهدم إن لم يهدم كذا في التتارخانية، وتأويله إذا لم يكن الباني من أهل تلك المحلة وأما أهل تلك المحلة فلهم أن يهدموا ويحدثوا بناءه ويغرشوا الحصار ويعلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أما من مال المسجد فليس لهم ذلك إلا بأمر القاضي كذا في الخلاصة، وكذا لهم أن يضعوا فيه حياض الماء للشرب والوضوء إذا لم يعرف للمسجد بانيه فإن عرف غالباني أولى كذا في الوجيز، ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجداً ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقضوه ويهدموا فيه فلهم ذلك وليس لورثة الميت منعهم وإن أرادوا أن يزيدوا من الطريق لم آذن لهم كذا في محيط السرخسي، إذا جعل أرضاً له مسجداً وشرط من ذلك شيئاً لنفسه لا يصح بالإجماع كذا في المحيط، واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في

مختار الفتاوى، في وقف الخصاف إذا جعل أرضه مسجداً وبناه وأشهد أن له إبطاله وببعضه فهو شرط باطل ويكون مسجداً كما لو بنى مسجداً لأهل محلة وقال: جعلت هذا المسجد لأهل هذه المحلة خاصة كان لغير أهل تلك المحلة أن يصلي فيه هكذا في الذخيرة، وإذا خرب المسجد واستغنى أهله وصار بحيث لا يصلي فيه عاد ملكاً لواقفه أو لورثته حتى جاز لهم أن يبيعوه أو يبنوه داراً وقول: هو مسجد أبداً وهو الأصح كذا في خزانة المفتين، في فتاوى الحجة لو صار أحد المسجدين قديماً وتداعى إلى الخراب فأراد أهل السكة بيع القديم وصرفه في المسجد الجديد فإنه لا يجوز أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلأن المسجد وإن خرب واستغنى عنه أهله لا يعود إلى ملك الباني وأما على قول محمد رحمه الله تعالى: وإن عاد بعد الاستغناء ولكن إلى ملك الباني وورثته فلا يكون لأهل المسجد على كلا القولين ولاية البيع والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعود إلى ملك مالك أبداً كذا في المضمرات، في الحاوي سئل أبو بكر الإسكاف عمن بنى لنفسه مسجداً على باب داره ووقف أرضاً على عمارته فمات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فافتوا بالبيع ثم إن أقواماً بنوا ذلك المسجد فطالبوا بتلك الأراضي قال: ليس لهم حق المطالبة كذا في التتارخانية، رجل بسط من ماله حصيراً في المسجد فحرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فإن ذلك يكون له إن كان حياً ولوارثه إن كان ميتاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع ويصرف ثمنه إلى حوائج المسجد فإن استغنى عنه هذا المسجد يحول إلى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ولو كفن ميتاً فافتقره سبع فإن الكفن يكون للمكفن إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً كذا في فتاوى قاضيخان، وذكر أبو الليث في نولته: حصر المسجد إذا صار خلقاً واستغنى أهل المسجد عنه وقد طرحه إنسان إن كان الطارح حياً فهو له وإن كان ميتاً ولم يدع له وارثاً أرجو أن لا بأس بأن يدفع أهل المسجد إلى فقير أو ينتفعوا به في شراء حصر آخر للمسجد واختار أنه لا يجوز لهم أن يفعلوا ذلك بغير أمر القاضي كذا في محيط السرخسي، وفي المنتقى بوارى المسجد إذا خلقت فصارت لا ينتفع بها فأراد الذي يسطها أن يأخذها ويتصدق بها أو يشتري مكانها أخرى فله ذلك وإن كان هو غائباً فأراد أهل المحلة أن يأخذوا البواري ويتصدقوا بها بعد ما خلقت لم يمكن لهم ذلك إذا كانت لها قيمة وإن لم تكن لها قيمة لا بأس بذلك كذا في الذخيرة، حشيش المسجد إذا أخرج من المسجد أيام الربيع إن لم تكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولمن رفعه أن ينتفع كذا في الوقاعات الحسامية، حشيش المسجد إذا كانت له قيمة فلاهل المسجد أن يبيعوه وإن رفعوا إلى الحاكم فهو أحب ثم يبيعوه بأمره هو المختار كذا في جواهر الاخلاطي، لو رفع إنسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسواد<sup>(١)</sup> قالوا: عليه ضمانه لأن له قيمة حتى أن الشيخ أباه حفص السفكردي أوصى في آخر عمره بخمسين درهماً لحشيش المسجد كذا في الوقاعات الحسامية، جنازة أو نعش لمسجد فسد فباعه أهل المسجد قالوا: الأولى أن يكون البيع بأمر القاضي والصحيح أن يبيعهم لا يصح بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان، ديباج

(١) قوله بالسواد: كذا في نسخ وهو الموافق للأصل المنقول عنه كما رأيت في نسختي منه وفي نسخ بالسوداء اهـ مصححه.

الكعبة إذا صار خلقاً لا يجوز أخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية، ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل يقدر حاجة المصلين ويجوز إلى ثلث الليل أو نصفه إذا احتيج إليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج، ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل إلا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي ﷺ والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق، إن أراد إنسان أن يدرس الكتاب بسراج المسجد إن كان سراج المسجد موضوعاً في المسجد للصلاة قيل: لا بأس به وإن كان موضوعاً في المسجد لا للصلاة بأن فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا إلى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا: لا بأس بأن يدرس به إلى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضيخان.

**الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه:** ولو أراد أن يقف أرضه على المسجد وعمارة المسجد وما يحتاج إليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الإبطال يقول: وقفت أرضي هذه ويبين حدودها بحقوقها ومراقفها وفقاً مؤبداً في حياتي وبعد وفاتي على أن يستغل ويبداً من غلاته بما فيه من عمارتها وأجور القوام عليها وأداء مؤناتها فما فضل من ذلك يصرف إلى عمارة المسجد ودهنه وحصيره وما فيه مصلحة المسجد على أن للقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى وإذا استغنى هذا المسجد بصرف إلى فقراء المسلمين فيجوز ذلك كذا في الظهيرية، رجل وقف أرضاً له على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين تكلم المشايخ فيه واختار أنه يجوز في قولهم جميعاً كذا في الوقعات الحسامية، ولو كانت الأرض وقفاً على عمارة المساجد أو على مرمة المقابر جاز كذا في فتاوى قاضيخان، وقف عقاراً على مسجد أو مدرسة وهما مكاناً لينائهما قبل أن يبينها اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلتها إلى الفقراء إلى أن تبنى فإذا بنيت ردت إليها الغلة كذا في فتح القدير، ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في باب الواو: إذا تصدق بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكلموا فيه واختار أنه يجوز كالوقف كذا في الذخيرة، رجل أعطى درهماً في عمارة المسجد أو نفقة المسجد أو مصالح المسجد صح لانه وإن كان لا يمكن تصحيحه تمليكاً بالهبة للمسجد فإثبات الملك للمسجد على هذا الوجه صحيح فيتم بالقبض كذا في الوقعات الحسامية، ولو قال: أوصيت بثلث مالي للمسجد لا يجوز إلا أن يقول يتفق على المسجد كذا في خزانة المفتين، وفي نواذر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال: أوصيت بثلث مالي لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول يسرج بها في المسجد كذا في الذخيرة، ولو قال: وهبت داري للمسجد أو أعطيتها له صح ويكون تمليكاً فيشترط التسليم كما لو قال: وقفت هذه المائة للمسجد يصح بطريق التملك إذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتابية، لو قال: هذه الشجرة للمسجد لا تصير لمسجد حتى تسلم إلى قيم المسجد كذا في المحيط، ولو وقف ضيعة على مسجد على أن ما فضل من العمارة فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العمارة للتحال هل تصرف تلك الغلة إلى الفقراء اختلفوا فيه واختار أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والضيعة إلى العمارة تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة إلى

الفقراء ليكون جمعاً بين شرط الواقف وصيانة الوقف كذا في محيط السرخسي، مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاصف: لا تنفق الغلة في البناء لان الواقف وقفه على مرمتها ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء بثلث الغلة كذا في فتاوى قاضيهان، سئل أبو بكر عن أوصى بثلث ماله لأعمال البر هل يجوز أن يسرج في المسجد قال: يجوز قال: ولا يجوز أن يزداد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره قال: ولا يزعم به المسجد كذا في المحيط، مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطر باب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم أن يتخذ ظلة على باب المسجد من غلة الوقف إذا لم يكن في ذلك ضرر لأهل الطريق كذا في السراجية، سئل الفقيه أبو القاسم عن قيم مسجد جعله القاضي قيمياً على غلاتها وجعل له شيئاً معلوماً يأخذه كل سنة حل له الأخذ إن كان مقدار أجر مثله كذا في المحيط، ولو نصب القاضي خادماً للمسجد إن كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الأخذ وإن لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الواقعات، وللمتولي أن يستأجر من يخدم المسجد بكنسه ونحو ذلك بأجر مثله أو زيادة يتقاهن فيها فإن كان أكثر فالإجارة له وعليه الدفع من مال نفسه وبضمن لو دفع من مال الوقف وإن علم الأجير أن ما أخذه من مال الوقف لا يحل له كذا في فتح القدير، ومتولي المسجد إذا تعذر عليه الحساب بسبب أن أمي فاستأجر من يكتب له ذلك بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة، مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولي أن يشتري من غلة الوقف للمسجد دهنًا أو حصيراً أو خشباً أو أجراً أو حصاً لفرض المسجد أو حصى قالوا: إن وسع الواقف ذلك للقيم وقال: تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له أن يشتري للمسجد ما شاء وإن لم يوسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا وإن لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم إلى من كان قبله فإن كانوا يشترون من أوقاف المسجد الدهن والحصير والخشب والأجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك وإلا فلا كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وقف على عمارته بصرف إلى بنائه وتطيينه دون تزيينه ولو قال: على مصالحه يجوز في دهنه وبواريه أيضاً كذا في خزنة المفتين، ليس للقيم أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد مشرفاً من ذلك ولو فعل يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيهان، وفي الفتاوى الصغرى المتولي إذا اتفق على قتاديل المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم أن يشتري سلماً ليرتقي على السطح لكن السطح ونطيئنه أو يعطي من غلة المسجد أجر من يكتس السطح ويطحر الثلج ويخرج الثراب المجتمع من المسجد قال أبو نصر: للقيم أن يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضيهان، ويجوز أن يبنى منارة من غلة وقف المسجد إن احتاج إليها ليكون اسمع للجيران وإن كانوا يسمعون الأذان بدون المنارة فلا كذا في خزنة المفتين، مسجد بجنبه فارقين يضر بحائط المسجد ضرراً يئناً فأراد القيم وأهل المسجد أن يتخذ من مال المسجد حصناً بجنب حائط المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا: إن كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لأن هذا من مصالح المسجد وإن كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لأن هذا ليس من عمارة المسجد كذا في

فتاوى قاضيهان، والأصح ما قال الإمام ظهير الدين: أن الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير، متولي المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد إلى بيته وله أن يحمله من البيت إلى المسجد كذا في فتاوى قاضيهان، ليس لقيم المسجد أن يشتري جنازة وإن ذكر الواقف أن القيم يشتري جنازة كذا في السراجية، ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوباً ودفع إلى المساكين لا يجوز وعليه ضمان ما نقد من مال الوقف كذا في فتاوى قاضيهان، القيم إذا اشترى من غلة المسجد حائوتاً أو داراً أن يستغل ويباع عند الحاجة جاز إن كان له ولاية الشراء وإذا جاز له أن يبيعه كذا في السراجية، قيم المسجد لا يجوز له أن يبنى حوائت في حد المسجد أو في فناءه لأن المسجد إذا جعل حائوتاً ومسكناً تسقط حرمة وهذا لا يجوز والفناء تبع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط السرخسي، متولي المسجد إذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلاً ودفع المنزل إلى المؤذن ليسكن فيه إن علم المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لأن هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للإمام والمؤذن أن يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا أراد أن يصرف شيئاً من ذلك إلى إمام المسجد أو إلى مؤذن المسجد فليس له ذلك إلا إن كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة، ولو شرط الواقف في الوقف الصرف إلى إمام المسجد وبين قدره يصرف إليه إن كان فقيراً وإن كان غنياً لا يحل وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة، أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد أو نقض المسجد بغير إذن القاضي الأصح أنه لا يجوز كذا في السراجية، مسجد انكسر حائطه من ماء بجنب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة أو انكسرت ضفته هل يصرف من غلة المسجد إلى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: إن كان ما يصرف إلى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولاهل المسجد أن يمنحوا أهل النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك إلى عمارة المسجد وإن شاء أهل المسجد تقدّموا إلى أهل النهر بإصلاح النهر فإن لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمة ما انهدم كذا في فتاوى قاضيهان، وذكر الشيخ الإمام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في نفقائه عن مشايخ بلخ: أن المسجد إذا كانت له أوقاف ولم يكن لها متولٍ فقام واحد من أهل الأهلة في جميع الأوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج إليه من الحصير والخشيش ونحو ذلك لا ضمان عليه فيما فعل استحساناً فيما بينه وبين الله تعالى فاما إذا أخبر الحاكم بذلك وأقرّبه عنده ضمنه الحاكم كذا في الذخيرة، الفاضل من وقف المسجد هل يصرف إلى الفقراء قيل: لا يصرف وإنه صحيح ولكن يشتري به مستغلاً للمسجد كذا في المحيط، سئل القاضي الإمام شمس الإسلام محمود الأزجندی رحمه الله تعالى عن أهل المسجد تصرفوا في أوقاف المسجد يعني أجروا المستغل وله متولٍ قال: لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يحضي ما فيه مصلحة المسجد قيل: هل يفرق الحال بين أن يكون المتصرف واحداً أو اثنين قال: لا بد أن يكون المتصرف من الأماثل ورئيس الأهلة ومتصرفها كذا في الذخيرة، وفي الفتاوى النسفية: سئل عن أهل الأهلة باعوا وقف المسجد لأجل عمارة المسجد



قال : لا يجوز بأمر القاضي وغيره<sup>(١)</sup> كذا في الذخيرة، وفي فوائد نعم الدين النسفي رحمه الله تعالى أهل مسجد اشتروا عقاراً بغلة المسجد ثم باعوا العمارة اختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح أنه يجوز كذا في الفياثية، ولو أن قوماً بنوا مسجداً وفضل من خشبهم شيء قالوا: يصرف الفاضل في بنائه ولا يصرف إلى الدهن والحصير هذا إذا سلموه إلى المتولي لبني به المسجد وإلا يكون الفاضل لهم يصنعون به ما شاؤوا كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الإسعاف، أرض وقف على مسجد صارت بحال لا تزرع فجعلها رجل حوضاً للنعام لا يجوز للمسلمين انتفاع بماء ذلك الحوض كذا في القنية، مال موقوف على سبيل الخير وعلى الفقراء بغير أعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من غلاتها ثم نابت الإسلام نابتة مثل حادثة الروم واحتيج إلى النفقة في تلك الحادثة أما المال الموقوف على المسجد الجامع إن لم تكن للمسجد حاجة للحال فللقاضي أن يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون ديناً في مال الفيء وأما المال الموقوف على الفقراء فهذا على ثلاثة أوجه: إما أن يصرف إلى المحتاجين أو إلى الأغنياء من أبناء السبيل أو إلى الأغنياء من غير أبناء السبيل في الوجه الأول والثاني جاز لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسألة على قسمين: إما أن رأى قاضي من قضاة المسلمين جواز ذلك أو لم ير ففي القسم الأول: جاز الصرف لا بطريق القرض وفي القسم الثاني: يصرف على وجه القرض فيصير ديناً في مال الفيء كذا في الوقعات الحسامية.

### الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والغياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك

من بنى سقاية للمسلمين أو خاناً يسكنه بنو السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية، أو الإضافة إلى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت وله أن يرجع عنه قبل موته على ما مر في الوقف على الفقراء كذا في فتح القدير، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بالقول كما هو أصله وعند محمد رحمه الله تعالى إذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك وبكتفى بالواحد لتعذر فعل الجئس كله وعلى هذا البصر والحوض، ولو سلم إلى المتولي صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية، ذكر في المبسوط أن الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه إجماع الأمة كذا في المضمرات، ولا بأس بأن يشرب من البئر والحوض ويبقى دابته وبعيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية، وإذا جعل السقاية للشرب فإراد أن يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه وإذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما أعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضؤ كذا في خزنة المفتين، وكذلك إذا جعل داره

(١) قوله لا يجوز بأمر القاضي وغيره: تمام عبارة الذخيرة وقيل: إن كان أهل المسجد اشتروا عقاراً بغلات المسجد للمسجد هل لهم بيعه لعمارة المسجد قال: فيه اختلاف المشايخ، وينبغي أن لا يكون في هذا الفصل اختلاف المشايخ لأنه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العقار للمسجد فلم يصح شراؤهم أصلاً للمسجد ويصح بيعهم بلا خلاف بخلاف مسألة المتولي أهـ ومنه تعلم العبارة التي بعد فتايل أهـ مصححه.

مسكناً للمساكين ودفعها إلى والٍ يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة فجعلها مسكناً للحاج والمعتمرين ودفعها إلى والٍ يقوم عليها ويسكن فيها من رأى فليس له أن يرجع فيها وكذلك إذا جعل داره في ثغر مسكناً للغزاة والرباطين ودفعها إلى والٍ يقوم عليها فليس له أن يرجع فيها وإن مات لم تكن ميراثاً عنه وإن لم يسكنها أحد كذا في المحيط، ثم لا فرق في الانتفاع في مثل هذه الأشياء بين الغني والفقير حتى جازاً لكل النزول في الختان والرباط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين، وغلة الدار والأرض إذا جعلت للغزاة لا يأخذ منها إلا من هو في عداد المهاجرين كذا في خزائن المفتين وفتاوى قاضيه خان، قال الخصاص في وقفه: إذا جعل الرجل داره سكنى للغزاة فسكن بعض الغزاة بعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها أحد ينفي للمقيم بأمر هذا الوقف أن يكره من هذه الدار ما لا يحتاج إلى سكناء ويجعل أجرة ذلك في عمارة هذه الدار فما فضل بعد ذلك يصرفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط، وفي النوادر إذا بنى خاناً واحتاج إلى المزمة روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعزل منها ناحية بيتاً أو بيتين فتؤاجر وينفق من غلتها عليها وروي عن محمد رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤاجره سنة أخرى ويرم من أجرته وهكذا إذا جعل فرسه حبساً فإن كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وإن لم يركبه أحد يؤاجره وينفق عليه من أجرته كذا في الذخيرة، وفي المنتقى فإن لم يوجد من يستأجره يبيعه الإمام ويوقف ثمنه حتى إذا احتيج إلى ظهر يشتري بثمنه فرساً ويغزي عليه كذا في المحيط، قال الخصاص في وقفه: إذا جعل داره سكنى للحاج فليس للمجاورين أن يسكنوها وإذا مضى يوم الموسم يؤاجرها وينفق غلتها في مرمتها وما فضل عن ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية، في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل بنى رباطاً للمسلمين على أن يكون في يده ما دام حياً فليس لأحد أن يخرج ما لم يظهر منه أمر يستوجب الإخراج من يده كشراب الخمر فيه أو ما أشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا الله تعالى كذا في الذخيرة، أرض لأهل قرية جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم إن واحداً من أهل القرية بنى فيها بناء لوضع اللين<sup>(١)</sup> وآلات القبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا أهل القرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا: إن كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج إلى ذلك المكان فلا بأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا إلى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلثه أرباعه لأقربائه والفقراء ثم قال: لا تتركوا حظ الرباطيين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين: إما أن كانت القرية يحصون أو لا يحصون ففي الوجه الأول جعل عدد كل واحد منهم جزءاً والفقراء جزءاً والرباطيين جزءاً حتى لو كانت القرية عشرة نفر جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر سهماً عشرة للقرية وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلاثة أرباع الثلث على ثلاثة لكل فريق سهم كذا في الواقعات الحسامية، وإذا اشترى الرجل موضعاً وجعله طريقاً للمسلمين وأشهد عليه فإنه يصح ويشترط

(١) قوله لوضع اللين: كذا في جميع نسخ الهندية وصوابه أو وضع كما رأيت في الأصل المنقول عنه اهـ بحراري.

لتصامه مرور أحد من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الأوقاف كذا في الظهيرية، قال هلال رحمه الله تعالى: وكذلك القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثاً للورثة وقد صار وفقاً فقد خص بناء القنطرة بإبطال الميراث فيها كذا في الذخيرة، وحكي عن الحاكم المعروف بمهرابه أنه قال: وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها لورثته خص بناء القنطرة في بطلان الميراث قالوا: تأويل ذلك إذا لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر أن الإنسان يتخذ القنطرة على النهر العام وهذه المسألة دليل على جواز وقف البناء بدون الأصل مع أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، مقبرة كانت للمشركين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين فإن كانت آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وإن بقيت آثارهم بأن بقي من عظامهم شيء ينش ويقبر ثم يجعل مقبرة للمسلمين لأن موضع مسجد رسول الله ﷺ كان مقبرة للمشركين فنبشت واتخذها مسجداً كذا في المضمرات، رجل جاء إلى المفتي فقال: إني أريد أن أتقرب إلى الله تعالى أبني رباطاً للمسلمين أو أعتق العبيد أو أراد أن يتقرب إلى الله تعالى بدائه فقال: أبيعها وأتصدق بثمنها أو اشتري بثمنها عبيداً فأعتقهم أو أجعلها داراً للمسلمين أي ذلك يكون أفضل قالوا: يقال له إن بنيت رباطاً وتعمل له وقفاً ومستغلاً لعبادته فالرباط أفضل لأنه أدام وأعم نفعاً وإن لم تعمل للرباط وقفاً ومستغلاً للعبادة فالأفضل أن تبيعه وتصدق بثمنه على المساكين كذا في فتاوى قاضيهان، ودون ذلك في الفضل أن يشتري بثمنها عبيداً فيعتقهم كذا في الظهيرية، وفي البزازية: وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق بثمنها كذا في البحر الرائق، الميت بعدما دفن بمدة طويلة أو قليلة لا يسع إخراجه من غير عذر ويجوز إخراجه بالعدول والعذر أن يظهر أن الأرض مغصوبة أو أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الواقعات الحسامية، رباط كثر دوابه وعظمت مؤنثها هل للقيم أن يبيع شيئاً منها وينفق ثمنها في علفها أو سرة الرباط فهذا على وجهين: إن بلغ سن البعوض إلى حد لا يصلح لما ربطت له فله ذلك وما لا فلا ولكن يمسك في هذا الرباط مقدار ما يحتاج إليها ويربط ما زاد على ذلك في أدنى رباط إلى هذا الرباط كذا في الذخيرة، سئل القاضي الإمام شمس الأئمة محمود الأزجندی عن مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة قال: لا، وسئل هو أيضاً عن المقبرة في القرى إذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموتى لا العظم ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها قال: لا<sup>(١)</sup> ولها حكم المقبرة كذا في المحيط، فلو كان فيها حشيش يحش ويرسل إلى الدواب ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق، رجل جعل أرضه مقبرة أو خاناً للغلة أو ممكناً سقط الخراج عنه إن كانت خراجية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان، امرأة جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنها وتلك القطعة لا تصلح

(١) قوله قال لا: هذا لا ينافي ما قاله الزيلعي في باب الجنائز من أن الميت إذا بلى وصار تراباً جاز زرعه والبناء عليه اهـ لأن المانع هنا كون المثل موقفاً على الدفن فلا يجوز استعماله في غيره فليتأمل وليحرر اهـ مصححه.

للمقبرة لطفية الماء عندها فيصيبها فساد فأرادت بيعها إن كانت الأرض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموتى لقلة الفساد ليس لها البيع وإن كانت يرغب الناس عن دفن الموتى فيها لكثرة الفساد فلها البيع فإذا باعها فليستري أن يامرأها برفع ابنها عنها كذا في المضمرات ناقلاً عن الكبير، رجل حفر لنفسه قبراً في مقبرة هل يكون لغيره أن يغير فيه ميتة قالوا: إن كانت في المقبرة سعة فالمستحب له أن لا يوحش الذي حفر وإن لم تكن في المكان سعة كان لغيره أن يدفن ميتة وهو كرجل بسط المصلى في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فإن كانت في المكان سعة لا يوحش الأول، ولو أن الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال أبو نصر: لا يكره ذلك كذا في الظهيرية، ميت دفن في أرض إنسان بغير إذن مالكها كان المالك بالخيار إن شاء رضي بذلك، وإن شاء أمر بإخراج الميت وإن شاء سوى الأرض وزرع فوقها وإذا حفر الرجل قبراً في المقبرة التي يباح له الحفر فدفن فيه غيره ميتاً لا ينشئ القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جمعاً بين الحقين كذا في خزنة المفتين، وهكذا في المحيط، قوم عمروا أرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم ويقرب ذلك رباط فقام متولي الرباط إلى السلطان وأطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولي أن يصرف ذلك العشر إلى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين بهذا في طعامه وكسوته وهل يكون للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذي أباح السلطان قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: لو كان المؤذن محتاجاً يطيب له ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط وإنما يصرف إلى الفقراء لا غير ولو صرف إلى المحتاجين ثم إنهم اتفقوا على عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسناً كذا في فتاوى قاضيخان، وكذلك من عليه الزكاة لو أراد صرفها إلى بناء المسجد أو القنطرة لا يجوز فإن أراد الحيلة فالحيلة أن يتصدق به المتولي على الفقراء ثم الفقراء يدفعونه إلى المتولي ثم المتولي يصرف إلى ذلك كذا في الذخيرة، رباط فيه ثمار أيجوز للنازلين فيها أن يتناولوا منها؟ فهذا على وجهين: إما أن كانت ثماراً لا قيمة لها نحو التوت وما شاكل ذلك أو ثماراً لها قيمة ففي الوجه الأول: لا بأس وفي الوجه الثاني: الاحتراز عن ذلك أحوط لدينه لأنه يحصل أنه جعل ذلك وقفاً للفقراء دون النازلين وهذا إذا لم يعلم، أما إذا علم أنها وقف على الفقراء لا يحل لغير الفقراء أن يتناول منها كذا في الواقعات الحسامية، وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دفع إلى خادم دار عمران وهي دار يسكنها الفقراء دراهم وأمره أن يشتري بها خبزاً ولحماً وينفق على المقيمين فيها فلم يحتج الخادم ذلك اليوم إلى الخبز واللحم وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز واللحم بالنسيئة ففقد ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن كذا في المحيط.

والمسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك: مقبرة عليها أشجار عظيمة فهذا على وجهين: إما أن كانت الأشجار نابتة قبل اتخاذ الأرض مقبرة أو نبتت بعد اتخاذ الأرض مقبرة ففي الوجه الأول: المسألة على قسمين: إما أن كانت الأرض مملوكة لها مالك أو كانت مواتاً لا مالك لها واتخذها أهل القرية مقبرة ففي القسم الأول: الأشجار بأصلها على ملك رب الأرض يصنع بالأشجار وأصلها ما شاء، وفي القسم الثاني: الأشجار بأصلها على حالها القديم، وفي الوجه الثاني: المسألة على قسمين: إما أن علم لها غارس أو لم يعلم ففي القسم الأول: كانت للغارس وفي القسم الثاني: الحكم في ذلك إلى القاضي إن رأى بيعها

وصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة فله ذلك كذا في الوقفات الحسامية، وإذا غرس شجراً في المسجد فالشجر للمسجد وإذا غرس شجراً في أرض موقوفة على الرباط ينظر إن كان الغارس ولي تعاقد هذه الأرض الموقوفة على الرباط فالشجر للوقف وإن لم يول ذلك فالشجرة له وله قلعها وإذا غرس شجراً في طريق العامة فالحكم أن الشجر للغارس وإذا غرس شجراً على شط نهر العامة أو على شط حوض القرية فهو للغارس كذا في الظهيرية، ولو قطعها فنبتت من عروقها أشجار فهي للغارس كذا في فتح القدير، أشجار على حافتي النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع قالوا: إن كان موضع الأشجار ملكاً للشربة فما نبت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وإن لم تكن أرض الأشجار ملكاً للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسيل الماء إن علم أن صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الأشجار في هذا الموضع فإن الأشجار لا تكون لصاحب الدار وإن لم يعلم ذلك كانت الأشجار له كذا في فتاوى قاضيخان، قال الصدر الشهيد في واقعاته: يجب أن يكون هذا الجرى في فناء داره كذا في المحيط، وقف شجرة ينتفع بأوراقها أو بأثمارها أو بأصلها فالوقف جائز ثم إذا جاز لا يقطع أصلها إلا إذا كان لا ينتفع إلا بأصلها بأن فسدت أغصانها أو كانت في الأصل لا ينتفع إلا بأصلها فيقطعها أيضاً ويتصدق وإذا كان ينتفع بأثمارها أو بأوراقها لا يقطع كذا في المضمرات، وكذلك لو وقف شجرة بأصلها على مسجد فنبست أو ببس بعضها يقطع الباس ويترك الباقي كذا في محيط السرخسي، أرض موقوفة على الفقراء استأجرها من المتولي رجل وطرح فيها السرقيين وغرس الأشجار ثم مات المستأجر فهذه الأشجار ميراث للورثة ويؤخذون بقلعها فلو أراد الورثة أن يرجعوا في الوقف بما زاد السرقيين في الأراضي ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة، رجل غرس شجراً في الشارع فمات الغارس وترك ابنين فجعل أحدهما حصته للمسجد لا تكون للمسجد كذا في الوقفات الحسامية، رجل غرس أشجاراً له في ضيعته وقال لأمراته في صحته: إذا مت فبيعي هذه الأشجار وأصرفي ثمنها في كفتي وثلثي الخبز للفقراء وثلثي الدهن لسراج المسجد الذي في كذا ثم مات وترك امراته هذه وورثة كباراً فاشتري الورثة الكفن من الميراث وجهزوه بتاع الأشجار ويحط من ثمن الأشجار مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي إلى الخبز ودهن السراج كذا في المحيط، رجل وقف ضيعته على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم إن الواقف غرس فيها شجراً قالوا: إن غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وإن لم يذكر شيئاً وقد غرس من مال نفسه يكون له وورثته بعده ولا يكون وفقاً كذا في فتاوى قاضيخان، سئل نجم الدين في مقبرة فيها أشجار هل يجوز صرفها إلى عمارة المسجد قال: نعم إن لم تكن وفقاً على وجه آخر قيل له: فإن تداعت حيطان المقبرة إلى الخراب يصرف إليها أو إلى المسجد قال إلى ما هي وقف عليه إن عرف وإن لم يكن للمسجد متولي ولا للمقبرة فليس للعامة التصرف فيها بدون إذن القاضي كذا في الظهيرية، سئل نجم الدين عن رجل غرس تالة في مسجد فكبرت بعد سنين فأراد متولي المسجد أن يصرف هذه الشجرة إلى عمارة بئر في هذه السكة والغارس يقول هي لي فإني ما وقفنها على المسجد قال: الظاهر أن الغارس جعلها

للمسجد فلا يجوز صرفها إلى البحر ولا يجوز للمقارس صرفها إلى حاجة نفسه كذا في المحيط، في فتاوى أهل سمرقند مسجد فيه شجرة تفاح يباح للقوم أن يقطروا بهذا التفاح قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى: المختار أنه لا يباح كذا في الذخيرة، شجرة على طريق المارة جعلت وقفاً على المارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوي فيه الغني والفقير وكذا الماء الموضوع في الفلوات وماء السقاية وسرير الجنائز وثيابها ومصحف الوقف يستوي الغني والفقير في هذه الأشياء كذا في فتاوى قاضيخان.

### الباب الثالث عشر في الأوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به

#### من صرف غلة الأوقاف إلى وجوه آخر وفي وقف الكفار

أوقاف على قنطرة فيبس الوادي وصار الماء إلى شعب أخرى من أرض تلك المحلة واحتيج إلى عمارة قنطرة هذا الوادي الجديد هل يجوز صرف غلات الأولى إلى الثانية بمنظر إن كانت القنطرة الثانية للعمامة وليس هناك قنطرة أخرى للعمامة أقرب إليها جاز صرف الغلة إليها كذا في الوقفات المحسامة، سئل شمس الأئمة الحلواتي عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج إليه لتفرق الناس هل للقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر أو حوض آخر قال: نعم ولو لم يتفرق الناس ولكن استغنى الحوض عن العمارة وهناك مسجد محتاج إلى العمارة أو على العكس هل يجوز للقاضي صرف وقف ما استغنى عن العمارة إلى عمارة ما هو محتاج إلى العمارة قال: لا كذا في المحيط، رباط يستغنى عنه وله غلة فإن كان يقره رباط صرفت الغلة إلى ذلك الرباط وإن لم يكن يقره رباط يرجع إلى ورثة الذي بنى الرباط هكذا ذكر المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته: وفيه نظر فتأمل عند الفتوى كذا في الذخيرة، في فتاوى النسفي سئل شيخ الإسلام عن أهل قرية افترقوا وتداعى مسجد القرية إلى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد وينقلونه إلى ديارهم هل لواحد من أهل القرية أن يبيع الخشب بأمر القاضي ويمسك الثمن ليصرفه إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد قال: نعم كذا في المحيط، رجل ربط دابة أو سيفاً في رباط وقفاً على الرباط وخرب الرباط واستغنى الناس عنه يربط في رباط آخر هو أقرب الرباط إليه كذا في الذخيرة، في النوادر علو وقف انهدم وليس له من الغلة ما يمكن عمارة العلو بطل الوقف وعاد حق البناء إلى الواقف إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً كذا في محيط السرخسي، حوض في محلة خرب فصار بحيث لا تمكن عمارته واستغنى أهل المحلة عنه إن كان يعرف واقفه يكون له إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً وإن كان لا يعرف واقفه فهو كالمقطعة في أيديهم يتصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بالثمن، ومن هذا الجنس حائوت هو وقف صحيح احترق السوق والحائوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستاجر بشيء البتة يخرج من الوقفية، ومن هذا الجنس الرباط إذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثاً، ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفاً صحيحاً على مقبرة معلومة فخرّب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فجاء رجل وعمره وبنى فيه بناء من

ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباني كذا في المضمرات، وكذلك وقف صحيح على أقوام مسلمين خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب أحد في عمارته ولا يستأجر أصله يبطل الوقف ويجوز بيعه وإن كان أصله يستأجر بشيء قليل يبقى أصله وقفاً كذا في فتاوى قاضيه خان، وهذا الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ففيه نظر لأن الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي، في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى: رجل جمع مالا من الناس لينفقه في بناء المسجد فأنفق من تلك الدراهم في حاجته ثم ردّ بدلها في نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك فإن فعل فإن عرف صاحب ذلك المال ردّ عليه أو سألته تجديد الإذن فيه وإن لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وإن تعذر عليه ذلك رجوت له في الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا واستثمار الحاكم يجب أن يكون في رفع الوهال أما الضمان فواجب كذا في الذخيرة، ويبتنى على هذا مسائل ابتلي بها أهل العلم والصلحاء منها العالم إذا سأل للفقراء أشياء واختلط بعضها ببعض يصير ضماناً لجميع ذلك وإذا أدى صار مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض فيصير خالطاً ماله بماله كذا في المحيط، ومنها نادى مرد<sup>(١)</sup> إذا قام وسأل للفقير شيئاً بغير أمره فهو أمين فإن اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يأمره الفقير أولاً بذلك لأنه إذا صار وكيلاً بقبضه وبالتصرف له فيصير خالطاً ماله بماله كذا في المضمرات.

### الباب الرابع عشر في المنفقات

رجل أراد أن يجعل ماله في جهة القرية فبناء الرباط للمسلمين أفضل من عتق الرقاب لأنه أدام وقيل: التصديق على المساكين قلت: وقد كنا قلنا لمن أراد ذلك بأن يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لأنه أدام فإنه يبقى إلى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن يتخذ داراً له وفقاً على الفقراء فالتصدق بشئ منها أفضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقف أفضل، أراد أن يشتري للمسجد دهنًا أو حصيراً فإن كان المسجد مستغنياً عن الدهن محتاجاً إلى الحصير فالحصير أفضل وإن كان على العكس فشرء الدهن أفضل وإن كانا سواء فهما في الفضل سواء فينظر في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصرف إلى المتعلم ووجوه التعلم من الفقه وكتابته وجمعه أولى من الاشتغال بأداء العبادات من النوافل وكذا الحديث والتفسير أولى لأن نفع هذه الأشياء أدام فكان أولى كذا في المضمرات، وقف وقفاً صحيحاً على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم فسكن فيها إنسان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة ليلاً لا يحرم عن ذلك إن كان يأوي إلى بيت من بيوتة وله آلة السكنى لأنه يعدّ ساكن هذا الموضع كذا في المضمرات، ولو اشتغل بالليل بالحراسة والنهار يقصر في التعلم ينظر إن اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبة العلم فلا

(١) قوله نادى مرد: كذا في عبارة الذخيرة ولم يظهر لي هذا الاسم فلتراجع المضمرات اهـ بحر اوي.

وظيفة له وإن لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي، هذا إذا قال على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم أما إذا قال: على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لأنه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضيخان، المتعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء للتعلم فإن كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج إليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وإن كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات، إن غاب المتعلم عن البلد أهياً ثم رجع وطلب فإن خرج مسيرة سفر ليس له طلب ما مضى وكذا إذا خرج وأقام خمسة عشر يوماً وإن كان أقل من ذلك لأمراً به كطلب القوت والرزق فهو غفور ولا يحمل لغيره أن يأخذ حجرته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فإذا زادت كان لغيره أن يأخذ حجرته ووظيفته كذا في البحر الرائق، قال الفقيه: من يأخذ الأجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه أرجو أن يكون جائزاً كذا في المحيط، غاب المتفقه شهراً أو شهرين يحرم عليه أخذ الرسوم بلا خلاف إن كان مشاهرة وإن كان مسانهة وحضر وقت القسمة وقد أقام أكثر السنة يحمل كذا في القنية، سئل الفقيه أبو بكر عن الوقف على العلوية الساكنين ببلخ قال: من غاب منهم ولم يبيع مسكنه ولم يتخذ مسكناً آخر فهو من سكان بلخ ولم يتطل وظيفة ولا وقفه كذا في الذخيرة، ولو اشترى أرضاً فاسداً فقبضها واتخذها مسجداً وصلى الناس فيه ذكر هلال رحمه الله تعالى في وقفه: أنه مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا ترد إلى البائع قال هلال رحمه الله تعالى: هذا قول أصحابنا في المسجد والوقف على قياسه وذكر في كتاب الشفعة إذا اشترى أرضاً فاسداً واتخذها مسجداً وبنى فيها بناء أنه يضمن قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصير مستهلكاً بالبناء وعندهما ينقض البناء وترد الأرض على البائع فاشتراط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه إذا لم يبن لا يصير مسجداً بمجرد اتخاذه مسجداً بلا خلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه الله تعالى دليل على أنه يصير مسجداً بلا خلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد: رواية محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً شراءً صحيحاً وقبضها ووقفها على الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واتخذها مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط، وإذا تباعاً داراً بعيد وتقابضاً فوقف الدار ثم استحق العيد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الأرض يوم قبضها لبائعها كذا في الحاوي، ولو وجد العيد حراً بطل الوقف كذا في المحيط، قيم وقف جمع الغلة وقسمها على أربابها وحرم واحداً منهم وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية أراد المحروم أن يأخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الأولى إن اختار تضمين القيم ليس له أن يأخذ من الغلة الثانية ذلك وإن اختار اتباع الشركاء والشركة فيما أخذوا فله ذلك من أنصبتهم من الغلة الثانية مثل ذلك فمضى أخذ رجوعاً جميعاً على القيم بما استهلك من حصة المحروم في السنة الأولى كذا في المضمرات، إمام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا تسترد منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت الحصاد فإن كان يوم في المسجد



وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز، وهل يحل للإمام أكل حصة ما بقي من السنة إن كان فقيراً يحل وكذا الحكم في طلبه العلم يعطون في كل سنة شيئاً مقدراً من الغلة وقت الإدراك فآخذ واحد منهم قسطه وقت الإدراك فتحول عن تلك المدرسة كذا في المحيط، رجل أوصى بأن يوقف من ماله كذا كذا درهماً لدين يظهر علي فالوصية باطلة وقت وقتاً أو لم يوقت فإن قال: إن رأى الوصي ذلك الآن يوقف ذلك من ثلث ماله لأنه لما قال: إن رأى الوصي ذلك فلكانه قال: يعطى الوصي ذلك القدر من شاء ولو نص على هذا صح كذا في الوقعات الحسامية، رجل في يده أرض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر عن الأرض لا يعطى أحداً بل يرسله في النهر ليصل إلى الفقراء أو إلى كل من يصل، مريض قال إني كنت متولي حانوت وقف على الفقراء وكنت استهلكك من غلته أو قال: لم أؤد زكائتي فأدوا ذلك من مالي بعد موتي فإن صدقته الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والزكاة من الثلث وإن كذبت الورثة يعطى الوقف والزكاة من الثلث وللوصي أن يحلف الورثة على العلم يريد بالوصي قيم الوقف بالله ما تعلمون أن ما أقر به حق فإن حلفوا جعل ذلك كله من الثلث كما قيل الحلف وإن نكلوا جعل الزكاة من الثلث والوقف من الجميع كما لو أقر به ابتداء كذا في المحيط.

جامع الجوامع: وعن أبي القاسم وقف في الصحة وأخرج من يده فقال عند الموت لوصيه: أعط من غلته لفلان خمسين ولفلان مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصي: افعل ما رأيت فالدفع إلى الابن دون هؤلاء وإذا لم يشترط في الوقف أن يعطى من شاء للفقراء كذا في التثارات، مريض قال: أخرجوا نصيبي من مالي ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لأن ذلك نصيبه قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أعمالكم» كذا في الوقعات الحسامية، في الجامع الكسائي إذا جعلت امرأة مصحفاً حبساً في سبيل الله وتخرق المصحف وبقيت الفضة التي عليه دفع ذلك إلى القاضي حتى يبيعه ويشتري به مصحفاً مستقلاً فيجعله حبساً ولو جعل فرساً حبساً في سبيل الله فإصابه عيب لا يقدر على أن يغزي عليه لا بأس للوكيل أن يبيعه يريد به القيم ثم يشتري بثمانه فرساً آخر يغزي عليه ويبيع الوكيل جائز في ذلك بغير أمر القاضي وهو بمنزلة المسجد إذا خربت القرية كان لصاحبه أن يأخذ ويبيعه.

فرع على مسألة المصحف: لو صار المصحف لا يعطى بثمانه مصحف يرد ذلك على الورثة فيقتسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي: وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الوصايا رواية بشر بن الوليد إذا جعل أرضه صدقة موقوفة بما فيها من الرقيق والبقر والآلة فتغيرت عن حالها حتى لا ينتفع بها في الصدقة ليس له بيعها إلا بأمر القاضي كذا في المحيط، حائط بين دارين أحدهما وقف أنهدم الحائط فبنى صاحب الدار في حد دار الوقف كان للقيم أن يأمره بالنقض فإن أراد القيم أن يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان، رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون فوقف الضيعة وشرط صرف غلاتها إلى نفسه قصداً منه إلى المساطلة وشهد الشهود على إفلاسه جاز الوقف والشهادة فإن

ففضل عن قوته شيء من هذه الغلات فللمرماء أن يأخذوا ذلك منه كذا في المضمرات، إذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين: أنه إن أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكماً بنقض الوقف وإن أطلق لغير الوارث لا، أما إذا بيع الوقف فقضى القاضي بصحة البيع كان حكماً ببطالان الوقف كذا في الخلاصة، سئل شمس الإسلام محمود الأوزجندی عن باع محدوداً قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على الصك لا يكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط، قال القاضي الإمام إذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بأن كتب أقر البائع بالبيع أما إذا كتب شهد بذلك وفي الصك باع بيعاً جائزاً صحيحاً كان حكماً ببطالان البيع<sup>(١)</sup> كذا في الخلاصة، أراد المتولي أن يفرض ما فضل من غلة الوقف ذكر في وصايا فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجوت أن يكون ذلك وسلياً إذا كان ذلك أصلح وأجرى للخلة من إمساك الغلة ولو أراد أن يصرف فضل الغلة إلى حوائجه على أن يرده إذا احتيج إلى العمارة فليس له ذلك ويتبغي أن ينتزه غاية التنزه فإن فعل مع ذلك ثم أنفق مثل ذلك في العمارة أجزت أن يكون ذلك تبرعاً له عما وجب عليه، وفي فتاوى الفضلي أنه يبرأ عن الضمان مطلقاً كذا في المحيط، ولو جاء بمثل ما أنفق وخلطه بدراهم الوقف ضمن الكل إلا إذا صرف الكل إلى العمارة فبرأ عن الضمان أو يرفع الأمر إلى القاضي فيأمر رجلاً بقبض الكل منه ثم يدفع إليه كذا في الغياثية، ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بستاناً ولا الحان حماماً ولا الرباط دكاناً إلا إذا جعل الواقف إلى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج، سئل شمس الإسلام محمود الأوزجندی رحمه الله تعالى عن وقف ثم افتقر وأراد أن يرجع فيه قال: يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الأخيرة، في جامع الفتاوى إذا باع كرمًا فيه مسجد قديم فإن كان المسجد عامراً فسد البيع في الباقي وإن كان خراباً لا يفسد كذا في التتارخانية، وذكر الخصاص في وقفه إذا وقف بيتاً من دار فإن وقفه بطريقه جاز الوقف وإن لم يقفه بطريقه لم يجوز الوقف كذا في المحيط، رجل بنى مسجداً أو اتخذ أرضه مقبرة أو بنى خاناً ينزل فيه الناس فادعى رجل دعوى فيه والباني غائب فمضى قضي على بعض أهل المسجد فقد قضي على جميع أهل المسجد وأما الحان فلا حتى يحضر بانيه أو نائبه كذا في الفصول العسادية، في الملتقط رجل حفر بئراً في مسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لأحد له ذلك ويجوز كذا في الحمادية. والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ثم الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب

السادة الحنفية وطلبه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع

(١) قوله: كان حكماً ببطالان البيع: كذا في جميع النسخ ولعل الصواب كان حكماً بصحة البيع أي: بيع الوقف أو يقول: كان حكماً ببطالان الوقف بدليل أول الكلام فليتأمل وليحرر اهـ مصححه بحراوي.



## فهرس الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية

٣	كتاب العتاق، وفيه سبعة أبواب .....
	الباب الاول في تفسيره شرعاً وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه والفاظه وفي العتق
٣	بالمملك وغيره .....
٩	فصل في العتق بالمملك وغيره .....
١١	الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه .....
٢٠	الباب الثالث في عتق أحد المعبدین .....
٢٩	الباب الرابع في الخلف بالعتق .....
٣٤	الباب الخامس في العتق على جعل .....
٤١	الباب السادس في التدبير .....
٤٩	الباب السابع في الامتيلاد .....
٥٧	كتاب الأيمان وفيه اثنا عشر باباً .....
٥٧	الباب الاول في تفسيرها شرعاً وركنها وشرطها وحكمها .....
٥٨	الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا وفيه فصلان .....
٥٨	الفصل الاول في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف .....
٦٨	الفصل الثاني في الكفارة .....
٧٥	الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما .....
٨٦	الباب الرابع في اليمين على الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك .....
٩٠	الباب الخامس في اليمين على الأكل والشرب وغيرهما .....
١٠٧	الباب السادس في اليمين على الكلام .....
١٢١	الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق .....
١٢٤	الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك .....
١٢٩	فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة إلخ .....
١٣٣	الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم .....
١٣٧	الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحنى وغير ذلك .....
١٤١	الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره .....
١٤٧	الباب الثاني عشر في اليمين في تفاضي الذراهم .....
١٥٢	مسائل متفرقة .....
١٥٨	كتاب الحدود وفيه ستة أبواب .....
١٥٨	الباب الاول في تفسيره شرعاً وركنه وشرطه وحكمه .....
١٥٨	الباب الثاني في الزنا .....
١٦٠	الباب الثالث في كيفية الحد وإقامته .....

١٦٣	الباب الرابع في الوطاء الذي يوجب الخلد والذي لا يوجبه
١٦٨	الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٧٦	الباب السادس في حد الشرب
١٧٧	الباب السابع في حد القذف والتعزير
١٨٤	فصل في التعزير
١٨٩	كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب
١٨٩	الباب الأول في بيان السرقة وما تظهر به
١٩٤	الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول
١٩٤	الفصل الأول في القطع
١٩٨	الفصل الثاني في الحرز والأخذ منه
٢٠٢	الفصل الثالث في كيفية القطع وإثباته
٢٠٥	أبواب الثالث فيما يحدث المارق في السرقة
٢٠٦	الباب الرابع في قطاع الطريق
٢٠٩	كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب
٢٠٩	الباب الأول في تفسيره شرعاً وشرطه وحكمه
٢١٤	الباب الثاني في كيفية القتال
٢١٧	الباب الثالث في الموادعة والأمان ومن يجوز أمانه
٢١٩	فصل في الأمان
٢٢٦	الباب الرابع في الغنائم وتقسيمها وفيه ثلاثة فصول
٢٢٦	الفصل الأول في الغنائم
٢٣٥	الفصل الثاني في كيفية القسمة
٢٤٠	الفصل الثالث في التشفيل
٢٤٨	الباب الخامس في استيلاء الكفار
٢٥٦	الباب السادس في المستامن وفيه ثلاثة فصول
٢٥٦	الفصل الأول في دخول المسم ذار الحرب بأمان
٢٥٩	الفصل الثاني في دخول الحربي في دار الإسلام
٢٦١	الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب يبعثها إلى أمير جيش المسلمين
٢٦١	الباب السابع في العشر والحراج
٢٦٨	الباب الثامن في الخزينة
٢٧١	فصل في إحداث البيع والكنائس وبيت النار
٢٧٦	الباب التاسع في أحكام المرتدين
٣٠٢	الباب العاشر في البيعة
٣٠٤	كتاب اللقيط
٣٠٨	كتاب اللقطة
٣١٤	كتاب الإباق

٣١٨	كتاب المفقود .....
٣٢٠	كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة أبواب .....
٣٢٠	الباب الأول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول .....
٣٢٠	الفصل الأول في بيان أنواع الشركة .....
٣٢٠	الفصل الثاني في الألفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح .....
٣٢٤	الفصل الثالث فيما يصح أن يكون رأس المال وما لا يصح .....
٣٢٥	الباب الثاني في المفارضة وفيه ثمانية فصول .....
٣٢٥	الفصل الأول في تفسيرها وشرائطها .....
٣٢٦	الفصل الثاني في أحكام المفارضة .....
٣٢٧	الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه .....
٣٢٨	الفصل الرابع فيما تبطل به المفارضة وما لا تبطل به .....
٣٢٨	الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفارضة .....
٣٣٠	الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه .....
٣٣٢	الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين .....
٣٣٥	الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين .....
٣٣٥	الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول .....
٣٣٥	الفصل الأول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها .....
٣٣٦	الفصل الثاني في شرط الربح والوضيعة وهلاك المال .....
٣٣٨	الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب يعقد صاحبه وما يتصل بذلك .....
٣٤١	الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال .....
٣٣٤	الباب الخامس في الشركة الفاسدة .....
٣٤٦	الباب السادس في المتفرقات .....
٣٥٧	كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر باباً .....
٣٥٧	الباب الأول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والألفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها .....
٣٦١	فصل في الألفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم .....
٣٦٣	الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع .....
٣٦٥	وما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل إلا به .....
٣٦٦	فصل في وقف المشاع .....
٣٦٨	الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول .....
٣٦٨	الفصل الأول فيما يكون مصرفاً للوقف ومن يكون مصرفاً فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه .....
٣٧١	الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله .....

٣٧٥	الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة
٣٧٩	الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته
٣٨٣	الفصل الخامس في الوقف على جيرانه
٣٨٤	الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب
٣٨٤	الفصل السابع في الوقف على الموالى والمديرين وامهات الاولاد
٣٨٦	الفصل الثامن فيما إذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض اولاده أو قرابته
٣٨٨	الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
	الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما
٣٩٥	إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
	فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض
٤٠٧	حي
٤٠٩	الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان
٤٠٩	الفصل الأول في الدعوى
٤١٢	الفصل الثاني في الشهادة
٤١٦	الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك
٤١٧	الباب الثامن في الإقرار
٤٢١	الباب التاسع في غصب الوقف
٤٢٣	الباب العاشر في وقف المريض
٤٢٥	الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان
٤٢٥	الفصل الأول فيما يصير به مسجداً وفي احكامه واحكام ما فيه
٤٢٩	الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه
	الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والحانات والحياض والطرق والسقايات وفي
٤٣٢	المسائل التي تعود إلى الاشجار التي في المقبرة وارضى الوقف وغير ذلك
	الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف
٤٣٧	إلى وجوه آخر وفي وقف الكفار
٤٣٨	الباب الرابع عشر في المتفرقات